

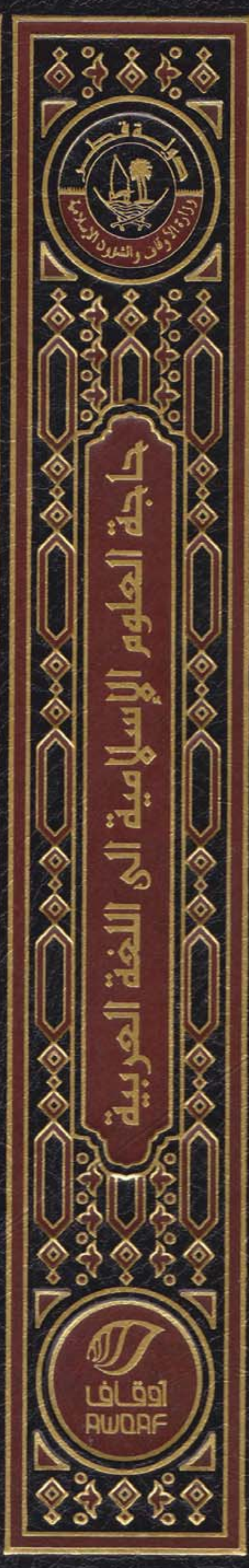


حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية

دراسة تأصيلية تطبيقية

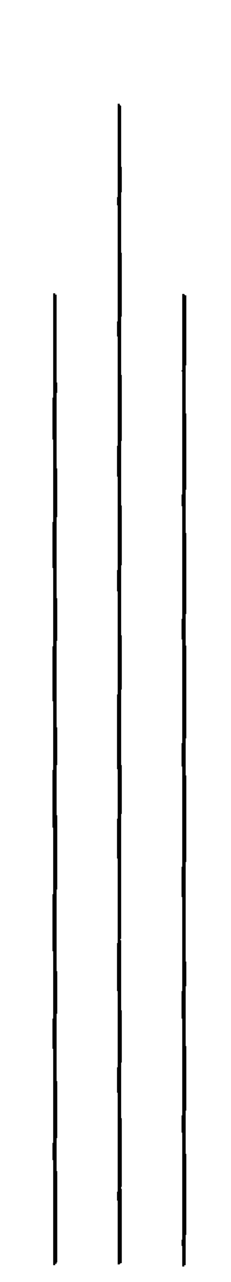
تأليف
الدكتور: حسن بيشو
قسم الفقه والأصول
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر

إصدارات
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
بتمويل الإدارة العامة للأوقاف
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر

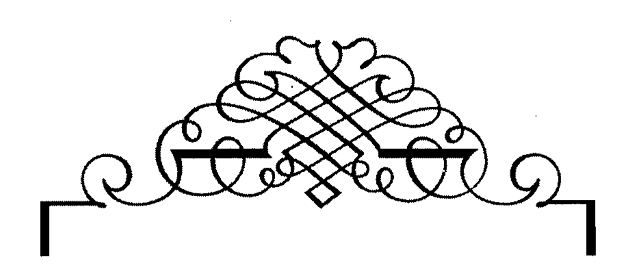



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

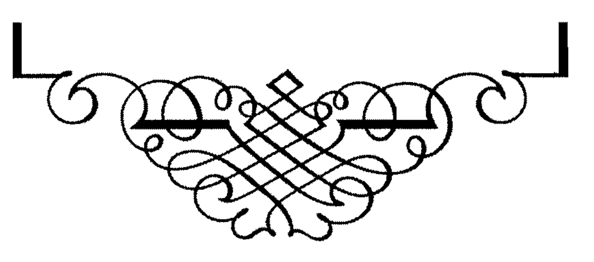



حاجة العلوم الإسلامية
إلى اللغة العربية



الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م





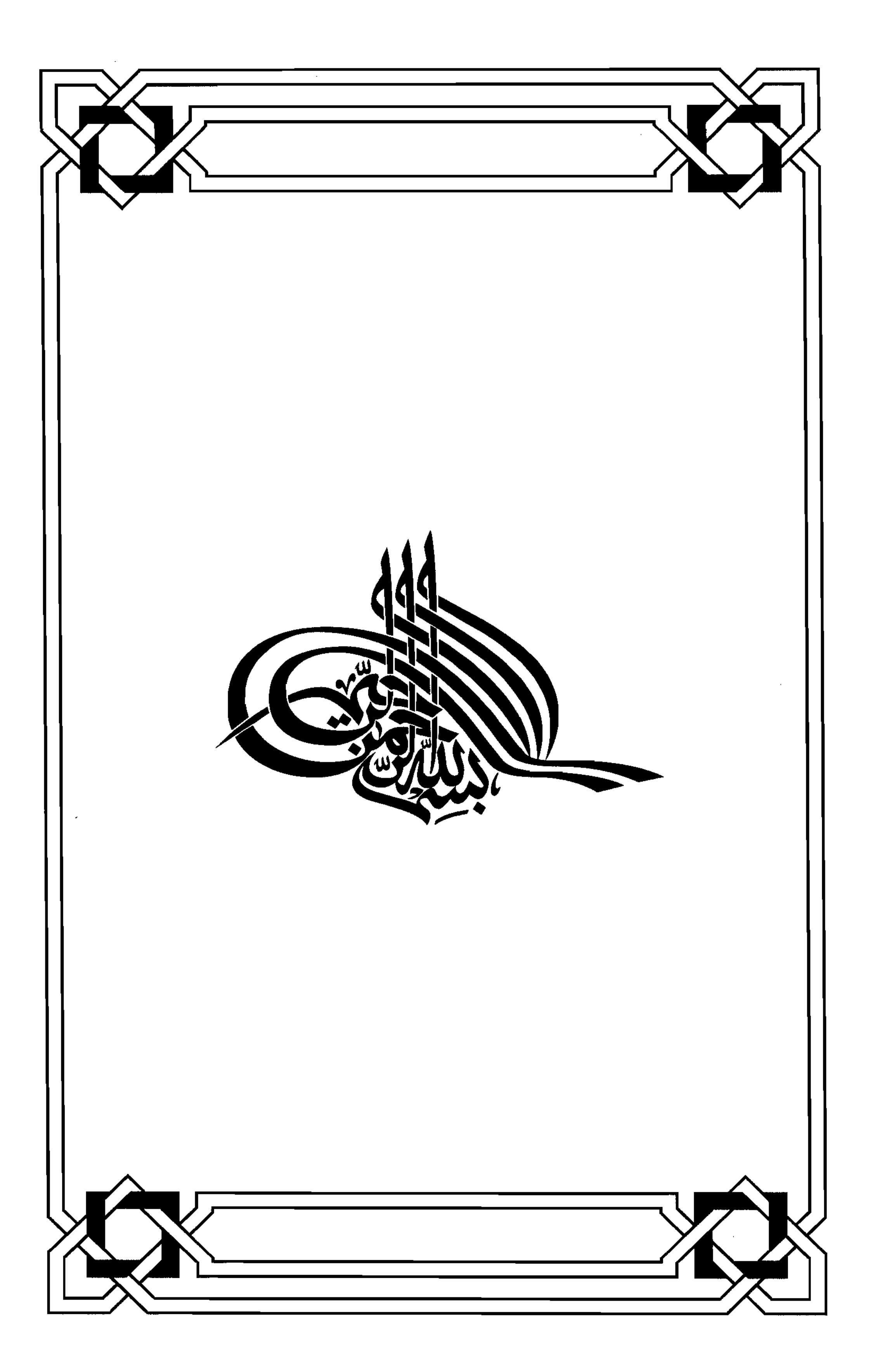


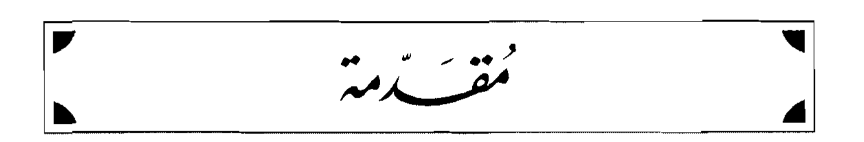
حَاجَةُ العُلُومِ الإِسْلَامِيَّةِ إِلَى اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

دِرَاسَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ

تأليف
الدكتور: حسن بشو
قسم الفقه والأصول
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر

إصدارات
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
بتمويل الإدارة العامة للأوقاف
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر


بسم الله الرحمن الرحيم



مُقـدّمة

الحمدُ لله حمداً يوافي نِعَمَهُ، والصَّلاة والسَّلامُ على أشرف خَلْقِه، وخاتم رُسُله، **وبعد**:

فإنَّ علماءَ الإسلام قد خلَّفوا لنا تراثًا علميًّا ضخمًا، متعدِّد المناحي، وما يزال معظمُ هذا التراث مخطوطًا لم يَرَ النور بعدُ، ولم يتعرَّفْ عليه الباحثون، رغم ما فيه من المعاني الدقيقة، والأفكار العميقة؛ التي تخدمُ واقعنا المعاصر، وتنيرُ السبل لأمتنا في مجالات الفكر، والتشريع، والثقافة. ويُقدِّر بعضُ الخبراء أن ما بقي مخطوطًا من تراث علماء الإسلام يربو على ثلاثةِ ملايين عنوان، تقبعُ في زوايا المكتبات، وظلم الصَّناديق والأقبية، وكثيرٌ منها لم يفهرس فهرسةً دقيقة إلى وقتنا هذا؛ فضلاً عن نشرها.

فكان من المهمِّ في هذه المرحلة أن تَتَّجِهَ الجهودُ لتقويم هذا التراث، واستجلاء ما ينفعُ الناس منه في عصرنا، ثم العمل على تحقيقه، ونشره.

وإن وزارةَ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر ـ وقد وفَّقها الله لأن تضربَ بسهمٍ في إحياء هذا التراث ـ لتحمد الله ﷻ ـ على أن ما أصدرَتْهُ من نفائسِ التراث؛ قد نال الرِّضا والقبولَ من أهل العلم في مشارق الأرض، ومغاربها.

والمتابعُ لحركة النشر العلمي لا يخفى عليه جهودُ دولة قطر ـ وقد وفَّقها الله لأن تضربَ بسهمٍ في إحياء هذا التراث ـ لتحمد الله سبحانه وتعالى على أن ما أصدرَتْهُ من نفائسِ التراث؛ قد نال الرِّضا والقبولَ من أهل العلم في مشارق الأرض، ومغاربها.

=

ولا يخفى على المتابع جهودُ دولة قطر في خدمة تُراثِ الأمة منذ ما يزيد على سِتَّةِ عُقُودٍ، وقد جاء مشروعُ إحياء التراث الإسلامي؛ الذي بدأته الوزارة منذ سِتِّ سنوات؛ امتدادًا لتلك الجهود، وسيرًا على تلك المحجَّةِ التي عُرفت بها دولة قطر.

ومنذ انطلاقة هذا المشروعِ المباركِ يسَّر الله ـ جل وعلا ـ للوزارة إخراجَ مجموعة من أمهات كتب العلم في فنون مختلفة، تُطبع لأول مرة:

1 ـ التفسير وعلوم القرآن:

ففي تفسير القرآن الكريم أصدرتِ الوزارة عِدَّةَ كتب: منها تفسير العُليمي المسمَّى بـ: «فتح الرحمن في تفسير القرآن»، وهو يُطبع لأول مرة، وكتاب: «تهذيب تفسير الجلالين» لمحمد لطفي الصباغ، وكتاب: «الدُّر النثير في اختصار تفسير ابن كثير» لمحمد بن موسى آل نصر، ونحن الآن بصدد إصدارٍ جديدٍ متميز لكتاب: «المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» لابن عطيَّة؛ مقابلاً على عِدَّة نسخ خطية، ومحقَّقًا تحقيقًا علميًّا جيدًا، وفي عِلْم رسم المصحف أصدرتِ الوزارةُ كتاب: «مرسوم المصحف» للعُقيلي، وكتاب: «الدُّرة الصَّقيلة في شرح أبيات العقيلة» لأبي بكر عبد الغني المشتهر باللبيب.

وفي علم القراءات أصدرتِ الوزارةُ كتاب: «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» لأبي حفص سراج الدين النشار، تحقيق الدكتور أحمد عيسى المعصراوي، وكتاب: «معاني الأحرف السبعة» لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرَّازي، تحقيق الدكتور حسن ضياء الدين عتر.

2 ـ السنة النبوية وشروحها:

وفي السّنة النبوية وشروحها أصدرتِ الوزارةُ عدَّة كتب، مثل كتاب: «التوضيح شرح الجامع الصحيح» لابن الملقن، وكتاب: «حاشية مسند الإمام أحمد» للسندي، و«شرحين لموطأ الإمام مالك» لكُلٍّ من القنازعي، والبوني، وكتاب: «شرح مسند الإمام الشافعي» للرافعي، وكتاب «نُخَب الأفكار شرح معاني الآثار» للبدر العيني، وكتاب: «عَوْن الباري بحلِّ أدلة البخاري» لِصدِّيق بن

حسن خان، وكتاب: «مصابيح الجامع» للقاضي بدر الدين الدَّمَاميني، إضافة إلى «صحيح الإمام ابن خزيمة» بتحقيقه الجديد المتقن، وكذا كتاب «السُّنن الكبرى» للإمام النسائي المحقَّق على عدة نسخ خطية، وكتاب «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير الجزري، وكتاب: «الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي، وكتاب: «المخلصيات» لأبي طاهر المخلص، وكتاب «التقاسيم والأنواع» للإمام ابن حِبَّان، وكتاب: «مطالع الأنوار» لابن قرقول، والكتابان الأخيران ينشران لأول مرة، وهناك مشاريع أخرى تقوم بها الوزارة، وسوف يُعْلَنُ عنها في حينها.

3 ـ الفقه وأصوله:

وفي الفقه أصدرتِ الوزارةُ عدةَ كتب، منها كتاب: «نهاية المطلب في دراية المذهب» للإمام الجويني بتحقيقه المتقن للأستاذ الدكتور عبد العظيم الديب ـ رحمه الله تعالى ـ عضو لجنة التراث الإسلامي، وكذلك كتاب: «الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف» للإمام ابن المنذر بمراجعةٍ دقيقةٍ للشيخ الدكتور عبد الله الفقيه عضو لجنة إحياء التراث الإسلامي أيضًا، وكتاب: «التبصرة» للإمام اللخمي، وكتاب: «حاشية الخلوتي» في الفقه الحنبلي، وكتاب «الإقناع في مسائل الإجماع» للإمام ابن القطان الفاسي، وكتاب: «أخصر المختصرات في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لمحمد بن بدر الدِّين بن بلبان الدمشقي، وكتاب: «بغية المتتبع لحل ألفاظ روض المربع» لإبراهيم بن أبي بكر القرشي العوفي الصالحي الحنبلي، وكتاب: «قواعد الأحكام في إصلاح الأنام» لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، وكتاب: «منحة السلوك في شرح تحفة الملوك» للبدر العيني، وأخيرًا كتاب: «الأصل» لمحمد بن الحسن الشيباني (ت 189 هـ) كاملاً محققًا على أصول عدة، وفي الطريق إصداراتٌ أخرى مُهِمَّة، تمثل الفقه الإسلامي في عهوده الأولى.

4 ـ السيرة النبوية:

وفي السّيرةِ النبوية أصدرتِ الوزارةُ الموسوعةَ الإسنادية الكبيرة: «جامع الآثار في السير ومولد المختار» لابن ناصر الدين الدمشقي.

5 ـ العقيدة والتوحيد:

وفي العقيدة والتوحيد أصدرتِ الوزارةُ كتابًا نفيسًا لطيفًا، وهو: «الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد» لابن العطار تلميذ الإمام النووي رحمهما الله تعالى، وكتاب: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي، وغيرها.

6 ـ دراسات معاصرة:

ولم نغفلْ عن إصدار دراساتٍ معاصرةٍ متميزةٍ من الرسائل العلمية، وغيرها، فأخرجنا «القيمة الاقتصادية للزمن»، و«نوازل الإنجاب»، و«مجموعة القره داغي الاقتصادية»، وغيرها، وفي الطريق ـ بإذن الله تعالى ـ ما تقرُّ به العيونُ من دراسات معاصرة في القرآن، والسنة، ونوازل الأمة.

واليوم تقدِّمُ الوزارةُ للقراء الكرام بحثًا قيمًا، بعنوان (حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية) للدكتور حسن يشو، وهي دراسةٌ تعنى ببيان أهمية اللغة العربية، وعظمتها، وحاجة علوم الشَّريعة إليها.

ولا يخفى أن فَهْمَ الكتاب والسُّنة متوقِّفٌ على العلم باللغة العربية وعلومها، وكان العلماء ـ ولا يزالون ـ يعدُّون العلمَ بالعربية شرطًا من شروط الإمامة في علوم الدِّين، ولما كانت اللغةُ هي وعاءَ العلم؛ فإن العربيةَ هي وعاءُ الشريعة، فبها نَزَلَ القرآنُ، وبها جاءت السُّنة، ودُوِّنَتِ الدواوينُ في علوم الشريعة المختلفة.

واللغةُ العربية هي الرباطُ الوثيقُ؛ الذي يجمع كافة المسلمين على اختلافِ أجناسهم، ولغاتهم، وقد انبرى المناوئون للإسلام للطعنِ في اللغة العربية؛ فجحدوا فَضْلَها، وزهَّدوا الناسَ في تعلمها وتعليمها، ومن هنا كانتِ الحاجةُ إلى هذه الدِّراسة القيِّمة التي تعملُ على تأصيل العلاقة المتينة بين اللغة العربية والعلوم الإسلامية، مع دَعْمِها بالأمثلة التطبيقية، وبالله التوفيق.

إدارة الشؤون الإسلامية

❊ ❊ ❊



تمهيد

الحمدُ لله الذي علَّم القرآن، خَلَقَ الإنسانَ، علَّمه البيان، والصَّلاة والسَّلام على النَّبِيّ العدنان، أفصح مَنْ نطق بالضَّاد، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فلا جَرَمَ أن كتاب الله العزيز كانت له آثارٌ ساميةٌ على اللغة العربية وعلومها[1]، ولولا القرآنُ الكريم لضاعت العربية الفصحى[2]، بل لم يمرَّ على

---

(1) انظر: ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ القرآن وأثره في الدراسات النحوية د. عبد العال مكرم، طبع دار المعارف بمصر، 1968م، والقراءات وأثرها على علوم العربية، د. محمد سالم محسين، مكتبة الكليات الأزهرية، 1404هـ، 1984م، والفصل الثاني من الباب الأول من كتاب: علوم القرآن وإعجازه للدكتور عدنان زرزور بعنوان: أثر القرآن الكريم في اللغة العربية: 29 ـ 48، ط1، 1426هـ، 2005م، دار الإعلام ـ الأردن، ومقالات في اللغة العربية أ. د. سليمان إبراهيم العايد: 1/ 12، وما بعدها.

(2) تتميز اللغة العربية الفصحى عن اللغات الأخرى ـ وخاصة اللاتينية ـ بعنصر جوهري يدعها في مأمن من أن يجري عليها ما جرى على اللاتينية من تطور؛ أدى بها إلى الاندثار والموت، وهذا العنصر هو أن اللغة العربية الفصحى لغة آخر دين سماوي، كُتبت في الوقت الذي نزل فيه القرآن وحياً منجماً، أي: على فترات، على خلاف اللغات الأخرى التي لم تُدَوَّن وتُكتب كما كانت في الأصل، بل كُتبت بلغات أخرى، وبعد مرور فترة طويلة وصلت مع التوراة إلى خمسة قرون؛ وهي فترة تُنُوسِيَ، بل حُرِّف ما كان قد روي في البدايات الأولى لهذه الأديان، كما هو شأن لغة سيدنا موسى وسيدنا عيسى ـ عليهما السلام ـ.

ولما كانت العربية لغة القرآن الكريم راسخة في قلوب الناطقين بها؛ بقيت ببقاء القرآن الكريم... انظر: تطور التفكير اللغوي من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل د. عبد السلام عشير: 22، ط1، 2010م، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المملكة المغربية.

العربية حدثٌ أعظم من الإسلام، ونزول القرآن على محمد ﷺ، بحيث جعل هذا الحدثُ العربيةَ لغةً مرغوباً فيها، لا لنفوذها السِّياسي، ولا لسَبْقها الحضاري، وإنما لمكانتها الدينية؛ إذ تسامى أهلُ البلاد المفتوحة إلى دَرْس العربية، والعناية بها من أجل تحقيق العبادة، ومن أجل تلاوة القرآن، ومن أجل فهم النصوص الشرعية، فكان جراء ذلك نشوء علوم العربية من نحو وصرف ولغة ومعجم وأدب وبلاغة، كل ذلك وُجد ليقومَ عليه درسٌ للعربية قويّ، وصار هذا الأمر في حِسِّ المسلم عقيدة وواجباً شرعياً[1]. كما كانت للحديث النبوي الشريف آثارٌ رائعةٌ في الدراسات اللغوية والأدبية[2]، وكان لشريعة الإسلام الغراء دورٌ كبيرٌ في انتشار اللسان العربي. ومع ذلك، فإن فهمهما ـ القرآن والسنة ـ بات يتوقف على مدى الإحاطة باللغة العربية وعلومها؛ ومن المبادئ الأولية التي يتلقنها مُتعلِّمو اللغة العربية عامة، والنحو خاصة في دروس الأجرومية الأولى أن ثمرته هي: «صِيانة اللسان عن الخطأ في الكلام العربي، وفَهْم القرآن الكريم والحديث النبوي فهماً صحيحاً؛ اللذين هما أصلُ الشريعة

---

(1) إنه لولا القرآن، ولولا الإسلام لم يكن هناك عربية، أو لبقيت العربية لغة فئة معزولة عن العالم تعيش في صحرائها، يزهد فيها العالم، ويرغب عنها إلى غيرها، غير أن الإسلام نقل العربية إلى بؤرة الاهتمام العالمي، وجعل لها الصدارة اهتماماً وتعلماً، يطلبها العربي وغيره، ويغار عليها كل مسلم، ويتمنى أن يتقنها كل مُصلّ؛ ذلك أنها تحل في قلب كل مسلم في أعلى مكان منه، وهي أجلّ وأكبر لديه من كل لسان، وكل لغة. انظر: مقالات في اللغة العربية: 1/ 12 ـ 13.

(2) انظر: الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، ط1، 1402هـ، 1982م، منشورات اللجنة العربية بمطلع القرن الخامس الهجري، بغداد، العراق، وبحث: الاستشهاد بالحديث في اللغة، محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثالث، شعبان 1355هـ، أكتوبر 1936م، المطبعة الأميرية ببولاق، 1937م، وأثر الحديث في علوم الأدب في الفصل الثالث، والاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو من كتاب علوم الحديث ومصطلحه؛ للشيخ صبحي الصالح: 315 ـ 333، ط 16، 1986م، دار العلم للملايين، بيروت.

الإسلامية، وعليهما مدارها»[1]؛ وهو السِّرُّ في استكشاف الأحكام والحِكم، وارتشافهما من نبعيْهما الصَّافييْن؛ إذ لا ينضبان؛ وذلك سار في تعاريج علوم الشريعة أو معظمها، وهو تماماً ما يجيبُ عنه هذا الجزءُ العلمي.

وقد تأهَّل اللسانُ العربي قبل البعثة لأنْ يكون وعاء لكتاب الله العزيز. واللسانُ العربي تألق بمميزاته الـمُشْمخرَّة، فهو كالحُسام العربي له أثر قوي وحاسم، وصوتياته سهلة، سمحة، ميسورة، لا تحس عند النطق باللفظ حالة من حالات الإرهاق؛ الذي يلمُّ عادة بعضلات اللسان والفم وسائر مخارج الحروف، بل تنساب الكلماتُ انسياب الماء سلسة سخبة! علاوة على ما في الحرف العربي من إمكانات فنية وزخرفية هائلة، وما لها من روائع وخصائص تجعلنا نُسَبِّحُ بحمد الله الذي اختار أن تكون العربية لسانَ كتابه؛ الذي هيمن على الكتبِ كلها، ولسانَ خاتم النَّبِيِّين، وأشرف المرسلين، بل وهي لسان أهل الجنة قولاً واحداً عندنا!

يقول الأستاذ الكبير أبو فِهْر محمود محمد شاكر: «وإذا كانت اللغة هي خزانة الفكر الإنساني، فإن **خزائن العربية** قد ادخرت من نفيس البيان الصحيح عن الفكر الإنساني، وعن النفوس الإنسانية ما يعجز عنه سائر اللغات؛ لأنها صفّيت منذ الجاهلية الأولى، المـعْرقة في القِدم من نفوس مختارة بريئة من الخسائس المزرية، ومن العلل الغالبة، حتى إذا جاء إسماعيل نبي الله ابن إبراهيم خليل الرحمن أخذها، وزادها نصاعة وبراعة وكرماً، وأسلمها إلى أبنائه من العرب، وهو على الحنيفية السمحاء دين أبيهم إبراهيم، فظلت تتحدَّر على ألسنتهم مختارة مصفاة مبرَّأة؛ حتى أظلَّ زمانُ نبي لا ينطق عن الهوى ﷺ، فأنزل الله بها كتابه بلسان عربي مبين، بلا رمز مبني على الخرافات والأوهام، ولا ادعاء لما لم يكن، ولا نسبة كذب إلى الله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً»[2].

---

(1) التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية لمحمد محيي الدين عبد الحميد: 4، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر، 1429هـ، 2008م.

(2) أباطيل وأسمار: 436، مكتبة الخانجي، ط3، 2005م، مصر.

لقد تحدى هذا الكتابُ المبين قوماً ملكوا ناصيةَ الفصاحة، وفنونَ الكلام، أن يأتوا بسورة من مثله، فأبوا، وبهرتهم آياتُه السَّاحرةُ من حيث البيانُ، حتى قال قائلهم[1]: «والله إن لقوله لحلاوة، وإن أصله لعَذْق، وإن فرعه لجَناة»[2]. كيف لا!؟ وهو أحق بها وأهلها! والحق ما شهدتْ به الأعداء! إنه كان بإزاء: «حبل الله المتين، ونوره المبين، والذكر الحكيم، والصِّراط المستقيم، الذي لا تزيغُ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا تتشعب معه الآراء، ولا يشبع منه العلماء، ولا يملّه الأتقياء، ولا يخلق على كثرة الرَّدِّ، ولا تنقضي عجائبه»[3].

«ولا تزيده تلاوتُه إلا حلاوة، ولا ترديده إلا محبة، ولا يزال غضّاً طرياً، وغيره من الكلام ـ ولو بلغ في الحسن والبلاغة مبلغه ـ يُملّ مع الترديد، ويُعادى إذا أُعيد؛ لأن إعادةَ الحديث على القلب أثقلُ من الحديد»[4]. بل قال الزهريُّ: «إعادةُ الحديث أشدُّ من الصخر»[5].

قال سهل بن عبد الله: «لو أُعطي العبدُ بكل حرف من القرآن ألف فهم؛ لم يبلغ نهاية ما أودع الله في آية كتابه؛ لأنه كلامُ الله، وكلامه صفته، وكما أنْ ليس لله نهايةٌ؛ فكذلك لا نهاية لفهم كلامه، وإنما يَفهمُ كلٌّ بمقدار ما يفتحُ الله على قلبه، وكلامُ الله غير مخلوق، ولا يبلغُ إلى نهاية فهمه فهومٌ مُحدثةٌ مخلوقة»[6].

وإن ثمة أعداء للقرآن الكريم ـ من مستشرقين، ومبشِّرين، وملاحدة، وحداثيين من العرب ـ غير أنهم جاؤوه في شبهاتهم الملفَّقة من قلاعه الحصينة ـ وكل قلاعه كذلك ـ قلعته البيانية التي تستعصي على جميع الرماة، وذوي النبال

---

(1) هو الوليد بن المغيرة.
(2) انظر: السيرة النبوية لابن هشام: 1/ 261، والروض الأنف للسهيلي: 2/ 21.
(3) رواه الترمذي في سننه: 2/ 149.
(4) انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي: 1/ 244.
(5) انظر: البيان والتبين للجاحظ: 1/ 104، وعيون الأخبار لابن قتيبة: 2/ 179.
(6) البسيط في التفسير للواحدي: 1/ 236 . 237.

﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: 46].

حتى قال أبأسهم[1] معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: 9]. من أنه ليس للقوسين قاب، وإنما للقوسين قابان. وهم يقطرون حقداً وجهلاً[2].

وما هو إلا رجع الصَّدى لأسياده من رموز الاستشراق؛ وقد امتشقه قليلو الذوق ورديئوه، وعديمو اللسان والبيان لا يُؤْبَهُ بهم؛ فقد قال المستشرق دوزي عن القرآن مثلاً: «إنه كتاب ذو ذوق رديء للغاية، ولا جديد فيه إلا القليل، وفيه إطناب بالغ ومملّ إلى حد بعيد»[3]. أو ما جاء في دائرة المعارف البريطانية مادة (قرآن): «فليس هناك مهارة لغوية عظيمة واضحة مبينة في التكرير؛ الذي لا يلزم له لنفس الكلمات والجمل»[4]. وأرجو أن يكون هذا الجزءُ العلميُّ كفيلاً بالرد عليهم، وبيان خصائص الأسلوب القرآني، وأوجه إعجازه، وإيضاح علاقة علوم القرآن باللغة العربية.

---

(1) لا نذكر اسمه حتى لا نشهره، وهو أضعف من أن يظهر اسمه.

(2) قال الشيخ حسنين محمد مخلوف: «أي: فكان النَّبيّ ﷺ قدر قوسين من الأقواس العربية المعهودة. والقاب: القدر. وقد جاء التقدير للأطوال بالذراع والرمح والسوط والقوس. وربما سموا الذراع قوساً، والمعنى عليه: كمقدار ذراعين بل أقرب. وقيل: القاب: ما بين وتر القوس ومقبضها، وكان العرب في الجاهلية إذا تحالفوا يخرجون قوسين، ويلصقون إحداهما بالأخرى، فيكون قاب إحداهما ملاصقاً للآخر حتى كأنهما قاب واحد، ثم ينزعونهما معاً، ويرمون بهما سهماً واحداً، فيكون ذلك رمزاً إلى أن رضاء أحدهم رضاء الآخر، وسخطه سخطه، فكان جبريل ملاصقاً له ﷺ، كما يلاصق القابُ القابَ من القوسين، وهذا المعنى أليق برواية: ضمّه إلى نفسه» صفوة البيان لمعاني القرآن: 366، ط1، 1375هـ، 1956م، دار الكتاب العربي بمصر.

(3) الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري لمحمود زقزوق: 94.

(4) دائرة المعارف البريطانية تحت مادة: (قرآن)، وانظر: قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية: رد ونقض أ. د. فضل حسن عباس، ط دار البشير، 1987م.

ويصدقُ في القوم قولُ المتنبي:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً ... وآفتُه مِنَ الفَهمِ السّقيمِ

وقوله:

وإذا أتتك مذَمَّتي من ناقصٍ ... فهي الشَّهادةُ لي بأني كاملُ

وأما عن الذوق تماماً كما قيل:

ومن يكُ ذا فمٍ مُرٌّ مريضٍ ... يجدْ مُرّاً به الماءَ الزُّلالا

هذا، وقد ذكر النَّبِيّ ﷺ ما اختصَّه الله به، فقال: «**فُضِّلْتُ على الأنبياء بستّ: أُعطيتُ جوامع الكلم**...»[1]. يقول ابنُ القيم: «كان ﷺ أفصح خَلْق الله، وأعذبهم كلاماً، وأسرعهم أداء، وأحلاهم منطقاً، حتى إن كلامه يأخذ بالقلوب، ويسبي الأرواح، ويشهد له بذلك أعداؤه، وكان إذا تكلَّم؛ تكلَّم بكلام مفصّل مبين، يعدّه العادّ، ليس بهذرٍ مسرع لا يُحفظ، ولا منقطع تخلله السَّكتات بين أفراد الكلام...»[2]، فعلى سبيل المثال لا الحصر قوله ﷺ: «**الدِّيْنُ النَّصيحة**»[3]، وعلَّق عليه الخطابيُّ فقال: «ليس في الكلام كلمةٌ مفردةٌ تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة»[4].

وهذا الجوهرُ من كلام أبي منصور الثعالبي، ونَصُّه: «مَنْ أحبَّ الله تعالى؛ أحبَّ رسوله محمداً ﷺ، ومن أحب **الرسول العربي**؛ أحب **العرب**، وأحب **العربية** التي نزل بها أفضل الكتب على **أفضل العرب** والعجم، ومن أحب **العربية** عُني بها، وثابر عليها، وصرف هِمَّته إليها...»[5]. وقال: «... من يحبُّ الرسول الكريم ﷺ: يحب العرب، ومن يحب العرب **يحب لغتهم**، لغة أفضل

(1) أخرجه مسلم.
(2) زاد المعاد: 1/ 63.
(3) أخرجه مسلم، وأبو داود، وأحمد، والنسائي عن تميم الداري.
(4) فتح الباري: 1/ 138.
(5) انظر: فقه اللغة وسر العربية: المقدمة.

الكتب المنزلة. فكلُّ إنسان شَرَحَ الله صدره للإسلام: يعتقد أن محمداً هو أفضلُ الأنبياء، وأن العرب أفضل الناس، وأن **العربية أفضل اللغات**».

وقد كان العلماءُ يميلون للأدب والشعر وقواعد العربية، ولشيخنا العلامة عبد الله كنون صاحب كتاب: «**النبوغ المغربي في الأدب العربي**» كتاب نفيس هو: «**أدب الفقهاء**»، فشعبة بن الحجاج من أكبر أئمة الحديث كان ينزع إلى تزجية الوقت برواية الشعر، حتى قالوا له: يا أبا بسطام، نقطع إليك ظهر الإبل؛ لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ فتدعنا وتقبل على الأشعار! وشعبة يجيبهم في غضب شديد: يا هؤلاء، أنا أعلم الأصلح لي، أنا والذي لا إله إلا هو، في هذا أسلم مني في ذاك! وكان عمران بن حصين عندما قدم البصرة، أكثر فيها من رواية الأشعار بدلاً من الأحاديث!

وكان الكسائيُّ ومحمد بن الحسن الشيباني يصحبان الرَّشيدَ في حِلِّه ومقامه؛ حتى توفيا في يوم واحد في الري من عام (189 هـ)، فقال الرشيد: «دُفِنَ الفقهُ واللغةُ في الريّ في يوم واحد»[1].

ولم يتصدَّر للتدريس إلا مَنْ جمع بين العربية والشريعة؛ حتى قالوا:

تصدَّر للتدريس كلُّ مُهوِّسٍ بليدٍ يسمى بالفقيه المدرِّسِ
فحقٌّ لأهلِ العلم أن يتمثَّلوا ببيتٍ قديم شاع في كل مجلسِ
لقد هزُلت حتى بدا من هزالها كُلاها وحتى سامها كلُّ مُفلسِ

وكان العلمُ بالعربية شرطاً للإمامة في علوم الدِّين؛ فقد كان الإمام محمد بن إدريس الشافعي خير مثال على ذلك، وكان له محلٌّ شامخٌ في اللغة؛ بحيث شهد به أهلها[2]، وجعلوه بطناً من بطون العرب[3]. قال ثعلب: يأخذون عن

(1) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: 127. وكان الرشيد يعظم الكسائي لتأديبه إياه، انظر: نزهة الألباء لابن الأنباري: 73.

(2) أبو بكر أحمد بن الحسن البيهقي (ت458هـ) كتاب: الرد على الانتقاد على الشافعي في اللغة، تحقيق: عبد الكريم بكار، ط. دار البخاري، بريدة: 32. ومقالات في اللغة: 1/ 22.

(3) الرد على انتقاد الشافعي: 29.

الشّافعي؛ وهو بيتُ اللغة، يجب أن يُؤْخَذ عنه[1]. وقد قرأ عليه الأصمعيُّ، واستفاد منه مع كِبَرِ سنِّه، وتقدمه في العلم والأدب[2].

وبلغ من مكان العربية لدى الأدباء العرب حتى قال أبو الرَّيحان البيروني: «لأن أُشْتَمَ بالعربية خيرٌ لي من أن أُمدحَ بالفارسية».

وقد قال طه حسين بصريح العبارة: «إن المثقفين العربَ الذين لم يتقنوا لغتهم ليسوا مجرد ناقصي الثقافة فحسب، بل في رجولتهم نقصٌ كبيرٌ ومهين أيضاً»[3].

تقول عائشة بنت الشاطئ: «ليست اللغة كمجرد مادة يتعلمها التلميذ، ويؤدّي الامتحان فيها بمستوى، أو بآخر، ولكنها مجلى أصالته، ولسان قوميته؛ الذي يصله بتاريخ أمته، وتراث آبائه وأجداده، ويتجاوب به فكرياً مع أبناء وطنه...»[4].

وقد عدّوا القصور في عُدّة البيان مثلبةً يُثلب بها الإنسان؛ قال الفاروق: «إنَّ العربية تزيد في العقل»[5]. إذ ليس المراد أنّ تَعلُّمَ صنعة العربية يزيد في

(1) المصدر نفسه: 30.

(2) المصدر نفسه: 30. وأثنى عليه أهل اللغة الأوائل كابن قتيبة (ت276هـ) وأبي القاسم الخوافي (ت450هـ) وأبي بكر بن دريد (ت321هـ) وأبي منصور الأزهري (ت 370هـ) بقوله: «وألفيت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشَّافعي ـ أنار الله برهانه، ولقاه رضوانه ـ أثقبهم بصيرة، وأبرعهم بياناً، وأغزرهم علماً، وأفصحهم لساناً، وأجزلهم ألفاظاً، وأوسعهم خاطراً، فسمعت مبسوط كتبه، وأمهات أصوله من بعض مشايخنا، وأقبلت على دراستها دهراً، وأسنفت بما استكثرته من علم اللغة على تفهمها؛ إذ كانت ألفاظه عربية محضة، ومن عجمة المولّدين مصونة» الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي الذي أودعه المزني في مختصره. ط1، 1399هـ، 1979م، وزارة الأوقاف، الكويت: 33 ـ 34، ونقله البيهقي في الرد على انتقاد الشافعي: 32.

(3) الأيام لطه حسين: 63، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

(4) لغتنا والحياة، لعائشة بنت الشاطئ: 192، ط2، 1991م، دار المعارف، القاهرة.

(5) معجم البلدان لياقوت الحموي: 1/ 77.

العقل، وإنما إجادة القول والقدرة على التَّصرف فيه، ومراعاة المقامات، والأخذ بزمام الكلمة عنوان العقل، ورجاحته[1].

والعجيبُ أن ثمةَ من يستخفّ بتراثنا الأصيل، فهو في حقيقة الأمر يستخف بالنفس، وبالأمة، والدين، والمجتمع، والتاريخ، والهوية[2].

وبات أن قوة هذه الأمة في لغتها، وأن لغتها مكوّن قوي لهويتها، وأن الهوية إذا تعرضت للمساءلة والتشكيك؛ فعلى الدنيا السلام، بل إنها بمجرد اهتزاز لغتها، فقد تنسلخ من تاريخها، فهذا ما جعل أبا محمد ابن حزم يقول: «إن اللغة يسقط أكثرها، ويبطل بسقوطه دولة أهلها، ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم عن ديارهم، واختلاطهم بغيرهم، فإنما يقيد لغة الأمة،

(1) مقالات في العربية: 94.

(2) لا أعرف أمة تجد لذتها في نقض غزلها من بعد قوة كهذه الأمة في هذا العصر البائس، إذ لم يكتف باحثوها بجمودهم، وتيبس أطرافهم، وعجزهم عن الإسهام في النهضة العلمية والفكرية المعاصرة، واستمراء مضغ ما تفرزه عقول الآخرين، حتى فزعوا إلى تراثهم يتبارون في هدمه، والتنافس في اقتلاع لبناته، على مذهب قائلهم:

إن أنت لم تنفعْ فضرّ فإنما ... خُلِق الفتى كيما يضرّ وينفعا

غير أن فتانا اليوم حين قصرت يداه عن النفع، أفرغ كل طاقاته في الضر، وهكذا شأن الضعفة دائماً، تطول أيديهم بالهدم ما لا تطوله بالبناء.

لقد امتلأت أعين باحثينا بشيء غيرهم، على حد قول عمر بن أبي ربيعة: «وكم مالئ عينيه من شيء غيره» فعميت هذه الأعين عن رؤية أشياء هذه الأمة التي أبصرها غيرهم، ففجرت كوامن طاقاتهم ليحاكوا إبداعاً بإبداع، ويقيموا حضاراتهم الطارفة على هدي من حضاراتنا التالدة، على حين استحال امتلاء أعيننا بشيء غيرنا انبهاراً أقعدنا عن العمل، وشل عقولنا عن التفكير، فأصبحنا أحد رجلين: منكفئ على تراث أمته، مترحم على حضارتها، مستغرق في البكاء على أيامها الخوالي، مستفرغ جهده كله في التغني بأمجادها، والعيش على ذكرياتها، وآخر مزدرد لتراثه، لا يفوت فرصة لانتقاصه وعيبه، ولا يألو جهداً في الاستخفاف بعقول صُنّاعه. انظر: تقديم أ. د. محمد الأمين الخضري لكتاب: المنظومة اللغوية وتكامل المعرفة أ. د. رشيد بلحبيب: 7، ط1، 2005م، دار العالم العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي.

وعلومها، وأخبارها قوة دولتها، ونشاط أهلها، وفراغهم، وأما من تفلتت دولتهم، وغلب عليهم عدوهم، واشتغلوا بالخوف، والحاجة، والذل، وخدمة أعدائهم، فمظنون منهم موت الخواطر، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم»[1]. وعليه فالتبعية اللغوية أساس التخلف الشمولي[2]، بل «إن تخلف لغات بلاد العالم الثالث عبارة عن مؤشر وجزء من التخلف الاقتصادي لهذه البلاد، ما دامت هذه اللغات... لا تستطيع أن ترفع درجة وحدتها الوطنية»[3].

وإن العلوم الإسلامية مفتقرة غاية الافتقار إلى اللغة العربية، قال ابنُ السيد البطليوسي: «... إن الطريقةَ الفقهيةَ **مفتقرةٌ إلى علم الأدب، مؤسّسة على أصول كلام العرب**»[4].

ولما تجلت العلاقة القوية والمتينة بين الشريعة واللغة العربية؛ انبرى خصوم الإسلام بالطعن مرة في الإسلام وتعاليمه، وأخرى بالطعن في لغته، ولسانه العربي؛ قال الزمخشري: «ولعل الذين يغضّون من العربية، ويضعون من مقدارها، ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها... لا يبعدون عن الشُّعوبية منابذةً للحق الأبلج، وزيغاً عن سواء المنهج.

والذي يُقْضَى منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم، وفرط جورهم واعتسافهم؛ وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها، وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا افتقاره إلى العربية بيِّنٌ لا يُدفع، ومكشوفٌ لا يتقنّع.

ثم إنهم يجحدون فضلها وتعليمها، ويدفعون خُصَلها، ويذهبون عن توقيرها

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام: 1/ 32.

(2) عنوان مقال للدكتور محمد الأوراغي، نشره في جريدة العلم المغربية، وبين فيه أن من مظاهر التخلف اعتماد لغة الغير غير اللغة القومية، أواللغة الأم المنسجمة مع الهوية.

(3) اللغة والاقتصاد: 69.

(4) الإنصاف في أسباب الخلاف: 21، تحقيق محمد رضوان الداية، ط. دمشق، دار الفكر، 1394هـ، 1974م.

وتعظيمها، وينهون عن تعلمها وتعليمها، ويمزقون أديمها، ويمضغون لحمها. . .»[1].

وكان القسيس «زويمر» يرى أن اللغة العربية هي الرباط الوثيق؛ الذي يجمع ملايين المسلمين على اختلاف أجناسهم، ولغاتهم. كما كان الفرنسي «جاك بيرك» يرى أن أقوى القوى التي قاومت الاستعمار الفرنسي في المغرب هي اللغة العربية، بل اللغة العربية الكلاسيكية الفصحى بالذات، فهي التي حالت دون ذوبان المغرب في فرنسا، وإن الكلاسيكية العربية هي التي بلورت الأصالة الجزائرية، وقد كانت هذه الكلاسيكية العربية عاملاً قوياً في بقاء الشعوب العربية[2].

ولأهمية الموضوع، وجدنا للعربية حضوراً قوياً ومكثفاً في العلوم الإسلامية، وما فتئت هذه العلوم تنهلُ من بحرها الفياض، وتصاغ أحكامُها في قوالب لغوية جزلة وفصيحة، وصارت العربيةُ عمدةً في فهم النص الشرعي، وأدركنا مدى حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية.

وبات معروفاً «أنّ **الدرس اللغوي عند العرب غير مقصور على اللغويين**؛ لأن المتكلمين، والمفسرين، وعلماء أصول الفقه يشاركونهم في كثير من مناحي علمهم. . .»[3].

وذلك لأن مدار هذه الأبحاث على النص، ومعناه في معظم الأعم. ولم يكن خافياً ما «**للأبحاث اللغوية** من أثر واضح في أحكام الفقه الإسلامي، وارتباط الأحكام الفقهية **بالمسائل اللغوية** في مناحٍ شتى؛ من أبرزها العلاقة بينهما في الاشتراك والتضاد، وفي العموم والخصوص، وفي الإطلاق والتقييد»[4].

قال الإمام الشافعي ـ وهو أحدُ أساطين العربية ـ: «وإنما بدأتُ بما وصفت

---

(1) انظر: المفصل في علم العربية: 18، ط دار الجيل، بيروت.

(2) انظر: الفصحى لغة القرآن لأنور الجندي: 304.

(3) بحوث في اللغة والنحو والبلاغة، د. عبد الإله نبهان: 26، ط1، مطبعة اليمامة، 1995م.

(4) علاقة الشريعة باللغة العربية للشيخ د. عبد القادر السعدي من بحوث مؤتمر علوم =

من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمع علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، وتفرقها، ومن علمه (لسان العرب) انتفت عنه الشبه التي دخلت من جهل لسانها»[1]؛ ولذلك كان الشافعي معتمداً على اللغة العربية اعتماداً كلياً لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية؛ «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرفُ من معانيها»[2].

حتى جاء في الأثر في تقويم من لحنَ بحضرته: «أرشدوا أخاكم؛ فقد ضَلَّ!» وهو وَصْفٌ خطيرٌ لخطورة الخطأ، وله نظائر في الأخطاء النَّاجمة عن تأويل النصوص، وتوجيهها بعيداً عن مقصودها، كما وقع في أبواب العقيدة، فناسب أن تستعملَ كلمة الضَّلال التي تستعمل عادة في العقائد. «وقد استقرَّ عند العلماء أن المستخفَّ بلغة الوحي كالمستخفِّ بالوحي، وأن المستهزئ بلغة القرآن كالمستهزئ بالقرآن، وأن الذي يتجاهلُ هذه النعمة كالمتجاهل للمنعم. وما هذا الربط إلا دليل على الصلة بين علوم اللغة العربية وعلوم الشريعة، وخدمة الأولى للثانية خدمة يتعذَّر الاستغناءُ عنها»[3].

ولم أجدْ كتاباً مفرداً في الموضوع يوفيه حقَّه من غير بخس ولا تطفيف، اللهم إلا بعض التواليف المعدودة على رؤوس الأصابع كـ «الكوكب الدريّ في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية» للعلامة عبد الرحيم الإسنوي من الأقدمين[4]، أو أثر الدّلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام للشيخ عبد

= الشريعة في الجامعات: 1/ 223 . 224. عقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض، سنة 1396هـ، 1984م.

(1) الرسالة: 1/ 50 . 51.

(2) المصدر نفسه.

(3) انظر: بحث «اللغة العربية والتنمية البشرية: الواقع والرهانات» أ. د. رشيد بلحبيب: 66، سلسلة ندوات ومؤتمرات (1) نشره مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، بوجدة، ط1، 2011م.

(4) حققه د. عبد الرزاق السعدي، مطبوع على الآلة الكاتبة، رسالة ماجستير، جامعة =

القادر السّعدي[1]، واستدلال الأصوليين باللغة العربية لماجد عبد الله الجوير من المحدَثين[2]، وأبحاثاً غير منتظمة هنا وهناك[3]؛ فانبريتُ لركب الصَّعب والاضطلاع بهذه المـَهمّة؛ علّنا نُجيب على أسئلة البحث الأساسية، ومنها:

ما قيمةُ اللغة العربية؟ وما هي خصائصُها الألسنية؟

وماذا نقصدُ بالعلوم الإسلامية؟

وما هي أهم العلوم الإسلامية ذات العلاقة القوية باللغة العربية؟

وهل هناك فعلاً علاقة بين اللغة العربية والعلوم الإسلامية؟

وما هي أصولُ العلاقة بين الشريعة واللغة العربية؟

وكيف تُؤصَّل هذه العلاقةُ تأصيلاً مُحكماً؟

وما هي حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية؟

وأين تتجلى هذه العلاقة والحاجة معاً في مسائل العلوم الإسلامية؟

وما هي الأمثلة التطبيقية لحضور الدرس اللغوي في مختلف العلوم الإسلامية؟

ذلك ما تكفّل الباحثُ عبر هذه الدراسة الإجابةَ عليه هنا.

هذا، وقد كانت خليةُ الموضوع ورقةً قدمتها في مؤتمر عالمي عن «إسلامية الدراسات اللغوية والأدبية» بالجامعة الإسلامية العالمية بكوالالمبور ـ ماليزيا[4]، وقد بذلتُ قصارى جهدي في تطويره، والعمل على اكتمال حلقاته،

= الأزهر، وحققه د. محمد حسن عواد، ط1، 1405هـ، 1985م، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

(1) أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام للشيخ عبد القادر السعدي: 30، ط1، 1406هـ، 1986م، مطبعة الخلود، بغداد.

(2) إعداد ماجد عبد الله بن ناصر الجوير، وأصلها رسالة ماجستير، ط1، 1432هـ، 2011م، دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية.

(3) أعلق عليها مستفيداً ومفيداً في محاله من هذا البحث إن شاء الله.

(4) وقد نظمت كليةُ معارف الوحي والدراسات الإسلامية بإشراف قسم اللغة العربية وآدابها بالجامعة الإسلامية العالمية ـ ماليزيا مؤتمرَها العالمي الثاني في موضوع: «إسلامية =

ونضج أفكاره، واختمار البحث شكلاً ومضموناً في غضون أربع سنوات، حيث كانت كافية للمراجعة، والتدقيق، والزيادة، والتنقيح؛ حتى استوى على سُوقه، واستأهل أن يكون كتاباً مفرداً في فنه؛ أرجو أن يحمل إضافة علمية في بابه، مُتّسماً بالأصالة، والإبداع.

وقد ترجم العلامةُ ابن فارس في كتابه الشهير الموسوم بـ (الصاحبي) «باب القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية»[1]. وأنا هنا أنجزت دراسة وافية عن «حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية: دراسة تأصيلية تطبيقية»؛ ولذلك قد بلغ الأمر أن يعتقد أهل الإسلام أن علوم الإسلام لا تكمل إلا بعلم لغة القرآن، وفهم أساليب العرب في خِطابها وحديثها، وهي عقيدة أيدتها الشواهد، والأدلة، ومسالك علماء الأمصار في مختلف الأقطار، كلهم مجمعون على ذلك، ويردون ما سواه[2]؛ وعليه؛ فقد عملت على تأصيل هذه العلاقة المتينة بين اللغة العربية والعلوم الإسلامية، مع دعمها، وتقوية آصرتها بالأمثلة التطبيقية.

وقد قسمت بحثي هذا إلى مدخل عام، شرحت فيه مصطلحات البحث؛ وعشرة فصول؛ تناولتها عبر الآتي:

الفصل الأول: أصول العلاقة بين اللغة العربية والشريعة الإسلامية.

= الدراسات اللغوية والأدبية وتطبيقاتها» وكتبتُ خِطّةً لبحث مقترح بعنوان: «حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية: دراسة تأصيلية تطبيقية» للمشاركة في أحد محاورها، فقبلته لجنةُ التحكيم، فطلع هذا البحث الذي سهرتُ على إنجازه بفضل الله ومِنَّتِه. وأسعدتني المشاركةُ في أعمال المؤتمر إذ ألقيت موجزاً عن هذا البحث في الفترة من 21 ـ 23 ديسمبر 2009م الموافق 4 ـ 6 محرم 1431هـ.

(1) قال ـ رحمه الله ـ: «إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غنى بأحد منهم عنه؛ وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله ﷺ عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله ﷻ وما في سُنَّة رسول الله ﷺ، من كل كلمة غريبة، أونظم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بدّاً». انظر: الصاحبي: 50.

(2) مقالات في اللغة العربية لسليمان العايد: 1/ 59.

الفصل الثاني: حاجة علم التوحيد إلى اللغة العربية.

الفصل الثالث: حاجة علوم القرآن إلى اللغة العربية.

الفصل الرابع: حاجة علوم السنة إلى اللغة العربية.

الفصل الخامس: حاجة الفقه الإسلامي إلى اللغة العربية.

الفصل السادس: حاجة علم أصول الفقه إلى اللغة العربية.

الفصل السابع: حاجة علم مقاصد الشريعة إلى اللغة العربية.

الفصل الثامن: حاجة البحث العلمي ومناهجه في الدراسات الإسلامية إلى اللغة العربية.

الفصل التاسع: حاجة علوم التربية الإسلامية إلى اللغة العربية.

الفصل العاشر: حاجة علم الدعوة إلى اللغة العربية.

و**خاتمة** نسأل الله حُسنَها وزيادة، أفرغتُ فيها حصيلةَ النتائج؛ التي خلصت إليها من خلال هذه الرحلة المضنية والماتعة في رياض العلوم الإسلامية واللغة العربية على سواء.

وأرجو أن يحمل هذا الجزءُ العلمي إضافةً نوعية للمكتبة العربية والإسلامية، وأن ينال طالبُ العلم المجدُّ منه وطَرَه، وأن يتيقظ الباحث المدقّق إلى أهمية الأمر، وخطورته.

هذا، وقد غُصْتُ في أعماق التراث، فاستخرجتُ ما تيسر لي دُرراً نفائس، حاولتُ قصارى الجهد أن أُجيد رصفها، وتنضيدها، وعلى الله قصد السبيل.

فإن أصبت فيه، فمن الله العليّ المنَّان، وإن أخطأت فمنّي ومن الشيطان، وحَسْبي أني من بني آدم، وكل بني آدم خطاء.

فقد قيل: «إن مع أرباب الإصابة سهماً خاطئاً، كما أن مع الخواطئ سهماً صائباً»[1].

وأسأله جلّ في عُلاه أن ينفعَ به في هذه الحياة، ويدّخر لنا فضلَه بعد

(1) القول لأسامة بن منقذ في كتابه: البديع في البديع في نقد الشعر: 111، تحقيق عبد آ. علي مهنا، ط1، 1407هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

الممات؛ لقول نبيه ﷺ: «إذا مات ابنُ آدم انقطع عَمَلُه إلا من ثلاث: ذكر منها: أو عِلْم يُنتفع به»[1].

إلهي لك الحمدُ الذي أنت أهلُهُ ... على نِعَمٍ ما كنتُ قطُّ لها أهلا
متى ازددتُ تقصيراً تزدني تفضُّلاً ... كأنّي بالتقصير أستوجبُ الفضْلا[2]

***

لبستُ ثوبَ الدجى والناسُ قد رقدوا ... وقمتُ أشكو إلى مولايَ ما أجدُ
وقلت: يا أملي في كلِّ نائبةٍ ... ومَنْ عليه لكشفِ الضُّرِّ أعتمدُ
أشكو إليك أموراً أنت تعلمُها ... ما لي على حملها صَبْرٌ ولا جَلَدُ
وقد مددتُ يدي بالذلِّ مُبْتَهلاً ... إليك يا خيرَ مَنْ مُدّتْ إليه يدُ
فلا تردنّها يا ربُّ خائبةً ... وبحْرُ جودِك يروي كُلَّ مَنْ يرِدُ[3]

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

و كتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه ومغفرته

د. أبو نوفل حسن يشو
لطف الله به
قسم الفقه والأصول/ كلية الشريعة
جامعة قطر/ الدوحة



(1) رواه مسلم في كتاب الوصية.
(2) انظر: ديوان محمود الوراق: 108 . 109.
(3) أبيات لأبي إسحاق الشيرازي في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 4/ 225.



مدخلٌ عامٌ
تعريفٌ بمفردات موضوع البحث

تمهيد:

طِبقاً لما درج عليه الدارسون، وصقور البحث العلمي، كان لزاماً أن نُوطِّئ توليفَنا هذا بمدخل؛ بُغيتُنا منه تفكيك مصطلحاته، والتعريف بمعانيها؛ حتى نضع القارئ الأريب أمام الصورة الواضحة، وبين يدي مفاتيح البحث؛ تماماً كما يقول المناطقة: «الحكم على الشيء فرعٌ من تصوره». وقد اصطلحت عليه: «**حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية: دراسة تأصيلية تطبيقية**».

وعالجتُه عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف الحاجة:

الحاجةُ تنحدر من مادة: «**حوج**»، وجمع الحاجة: حاج، وحاجات، وحِوج بوزن: «**عِنَب**»، وحوائج على غير قياس؛ كأنهم جمعوا حائجة، وأنكره الأصمعي، وقال: هو مُولَّد[1].

و«الحوْج»: **السلامة**؛ حوجاً لك، أي: **سلامتك**.

وتحوّج: **طلبها**[2].

---

(1) مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي: 160 . 161، تحقيق محمود خاطر، دار الحديث، القاهرة.

(2) القاموس المحيط للفيروز آبادي: 1/ 733، دار الكتب العلمية، ط 1399هـ، 1979م.

الحاجة: المَأْرَبَة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِتَبْلُغُوا۟ عَلَيْهَا حَاجَةً فِى صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [غافر: 80][1].

تحوّج إلى الشيء: احتاج إليه، **وأراده**[2].

وحاج حوجاً: **افتقر**[3].

وبمجموع المعاني بين يدي «**حاجة**» نخلصُ إلى أن مقصودنا بحاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية تلكم الأشياء؛ التي تفتقر إليها العلوم الإسلامية من حيث اللغةُ العربية، ومسائلها، ولا تسلم أو تستقيم إلا بها. ومُرادنا أن العلوم الإسلامية أو معظمها ـ أقصد ما له علاقة ـ تحتاج إلى الخبرة في العربية، والتبحر في لُجَيْنها، وإدراك أسرارها.

المطلب الثاني: تعريف العلوم:

فالعلم في اللغة: هو المعرفة، واليقين، والشعور[4].

أما في الاصطلاح فيطلق العلماء لفظ **العلم** على أحد المعاني الأربعة الآتية[5]:

1 ـ العلم: هو إدراك الشيء ومعرفته، وهذا الإدراك أو المعرفة إما أن يكون

---

(1) وفي الباب نصوص حديثية لم تسلمْ من مقال وفق الآتي:
- «إن لله عباداً خلقهم لحوائج الناس، يفزع الناس إليهم في حوائجهم، أولئك هم الآمنون يوم القيامة».
- «استعينوا على إنجاح حوائجكم ـ وفي رواية قضاء حوائجكم ـ بالسِّرِّ والكتمان».
- «اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه».

(2) لسان العرب: 2/ 242.

(3) المعجم الوسيط: 1/ 203 قام بإخراجه جماعة من الشيوخ بإشراف عبد السلام هارون على طبعه، دار الكتب العلمية، طهران.

(4) انظر: مادة: «علم» في القاموس المحيط، والمصباح المنير.

(5) انظر: التعريفات للجرجاني: 135، وكشف الظنون لحاجي خليفة: 1/ 4، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 4/ 1055، وشرح الكوكب المنير: 1/ 63، والوجيز في أصول الفقه الإسلامي، أ.د. محمد الزحيلي: 15 ـ 16.

بدليل قطعي يجزم الشخص به، ويطمئن إليه، فيفيد العلم القطعي الذي تثبت به الأحكام الاعتقادية كالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر؛ لأن العقيدة لا تثبت بالظن، وإما أن يكون الدليل غير مقطوع به. وإنما يدل دلالة راجحة على غيره، فيفيد الظن، والأحكام العملية الفقهية تثبت بالقطعي، وتثبت بالظني، فالعلم هنا عملية ذهنية في تصور الأشياء، أو تصور المعلوم.

2 ـ العلم: هو الأشياء المدركة نفسها، فعلم الفقه ـ مثلاً ـ هو مسائل الفقه، أو مجموعة الأحكام الشَّرعية العملية، وعلم الطب هو مجموعةُ التعليمات والمعارف التي تميز بين الذات الصَّحيحة والمريضة، وعلم الأصول: هو مجموعة القواعد والأبواب التي ترشد إلى استنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية.

3 ـ العلم: **هو الملكة والقدرة العقلية التي يكتسبها العالم** من دراسة العلم ومسائله، فيقال مثلاً: فلان عنده علم.

4 ـ العلم: **هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل**، مثل: النار محرقة، والعالم حادث؛ وذلك إذا وصل البحث المعرفة الكاملة المطابقة للحقيقة والواقع؛ فإنه يسمى علماً، وإلا فإنه يكونُ فرضية، أو ظناً، أو شكاً، أو وهماً وتخميناً ورجماً بالغيب، فالعلم أعلى درجات المعرفة[1].

المطلب الثالث: تصنيف العلوم:

وتصنيفات العلوم مختلفة؛ وذلك بحسب العلماء، وفق الآتي:

---

(1) إن معرفة الأشياء تقع على درجات، فإن كانت المعرفة صحيحة بشكل كامل، وكانت مطابقة للواقع، ولا تحتمل النقيض والعكس، فهي: «العلم» وهو أعلى الدرجات، وإن كانت المعرفةُ أقلَّ درجة، ويرد عليها احتمالُ النقيض والعكس، لكن يترجَّح فيها جانبُ الصدق على الكذب، فهي: «الظن»، ويتفاوت الظن حتى يقال: غلبة الظن، وإن ترجَّح جانبُ الكذب على الصدق، وكانت المطابقة مع الواقع مرجوحة، فهي: «الوهم» وهو أدنى درجات المعرفة، وإن تساوى الأمران، ولم يترجَّح جانب على آخر، وكان احتمالُ النقيض مساوياً لغيره فهو: «الشك».

تصنيف أرسطو:

فهذا **أرسطو** يقسم العلم إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ **علوم نظرية**: كالرياضيات، والطبيعيات.

2 ـ **وشعرية**: كالبلاغة، والشعر.

3 ـ **وعملية**: كالأخلاق، والاقتصاد، والسياسة.

تصنيف ابن سينا:

وهذا تصنيف ابن سينا للعلوم إلى نظرية وعملية؛ وصنّف كل قسم إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك وفق الآتي:

1 .**العلو النظرية**: من العلم الرياضي، والعلم الطبيعي، والعلم الإلهي.

2 .**العلوم العملية**: الأخلاق، وتدبير المنـزل، وتدبير المدينة.

تصنيف ابن خلدون:

1 ـ العلوم العقلية: وهي طبيعية للإنسان من حيث هو ذو فكر... المنطق، والعلم الرياضي، والعلم الطبيعي، والعلم الإلهي.

2 ـ العلوم النقلية: وهي المسند إلى الخبر عن الواضع الشرعي، ويشمل التفسير والقراءات، والحديث، وعلم الفقه، وعلم الفرائض، وعلم أصول الفقه، وعلم الكلام، وغيرها[1].

ونحن إذ نقول العلوم الإسلامية نحترز من العلوم الحقة، والتطبيقية، والعلوم الإنسانية، وأن العلوم الإسلامية منها ما هو نقلي، ومنها ما هو عقلي.

المطلب الرابع: تعريف الإسلامية:

نسبة إلى دين الإسلام الحنيف، وهو من الاستسلام لأمر الله تعالى، وهو الدين الذي أنزله الله ﷻ على خاتم النَّبِيّين محمد ﷺ، وله أصلان هما: الكتاب، والسنة المطهرة، وأركانه: الشهادتان، والصلاة، والزكاة، والحج،

---

(1) وثمة تصنيفات أخرى لبيكون، وآمبر، وأغوست كومت... انظر: المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليبا: 2/ 100، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

والصيام؛ للحديث: «**بني الإسلامُ على خمس**»[1]. والإسلام كما نوّه به كتاب الإمام الأكبر محمود شلتوت: «عقيدة وشريعة»؛ عقيدة تنظم العلاقة بين العبد وربه، وشريعة تنظمُ العلاقة بين العبد وأخيه على منهاج يعتِمدُ النصوصَ والثوابت، ويفتح بابَ الاجتهاد لاستيعاب كلِّ المستجدات، بحيث لا يخلو عصرٌ من العصور من مجتهدين ومُجدِّدين، كما أفرده بالتأليفِ الإمام السيوطي في كتاب: «الرد على من أخلد إلى الأرض، وجهل أن الاجتهادَ في كل عصر فَرْض»، وقوله ﷺ: «**إن الله يبعثُ لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها**»[2].

ماذا نقصد بالعلوم الإسلامية؟

كان الدكتور أحمد شوقي الفنجري ألف كتاباً بعنوان: «**العلوم الإسلامية**»[3]، غير أنه تبنى مفهوماً واسعاً للعلوم الإسلامية؛ فأقحمَ فيها كلَّ تراثِ المسلمين، أي: كل العلوم التي أسفر عنها المسلمون، فتناول الطبّ الإسلامي والكيمياء، وعلم الحِيَل والعمارة الإسلامية، والجغرافيا، وعلم الرياضيات، والجبر، وعلم الفلك، وكلّ ما أنتجه علماء المسلمين، وكل تلكم الفنون جَعَلها في سلّة واحدة بعنوان: «العلوم الإسلامية».

هذا وقد ألف الدكتور عبد الله شحاتة كتاب: «**علوم الدين الإسلامي**»[4]، فتناول فيه جُمْلَةً من العلوم الإسلامية على اصطلاحه هي: القرآن الكريم، وتفسير القرآن، والسنة النبوية، والفقه الإسلامي، والتربية الإسلامية، ورعاية الشباب، والدعوة إلى الإسلام، ونظام الحكم.

وأنا في هذا التوليف اعتمدتُ على العلوم الإسلامية التي تصلها بالعربية

---

(1) رواه البخاري، ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنه.

(2) رواه البيهقي وصححه الألباني في الصحيحة.

(3) سلسلة مؤسسة للتقدم العلمي، دار الثقافة العلمية، طبعة أولى، 1985م، في ثلاثة أجزاء.

(4) ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1976م.

قرابة قريبة، ونسب، وصهر، فألفيتُها في حاجة إلى اللغة العربية، ومختلف علومها، وأسرارها، وقصدت العلوم الآتية:

1 ـ علم التوحيد.

2 ـ علوم القرآن: بما فيه علم أصول التفسير، وعلم غريب القرآن، ومشكل القرآن، **والقراءات، والتجويد.**

3 ـ علوم السنة المشرفة: كعلم غريب الحديث، ومختلف الحديث، والنقد الداخلي لمتن الحديث، ورواية الحديث بالمعنى.

4 ـ علم الفقه الإسلامي: بما فيه تكوين الملكة الفقهية، والتكييف الفقهي للمستجدات، والاجتهاد.

5 ـ علم أصول الفقه: كأسباب الخلاف، وشروط الاجتهاد، والدلالات اللفظية.

6 ـ علم مقاصد الشريعة الإسلامية.

7 ـ مناهج البحث العلمي في الدراسات الإسلامية.

8 ـ علوم التربية الإسلامية.

9 ـ علم الدعوة إلى الله.

المطلب الخامس: تعريف اللغة العربية، وذكر خصائصها:

أولاً: تعريف اللغة:

اللغة: من **لغوتُ**، أي: تكلمت؛ وأصلها: لُغْوة، وقالوا فيها: لغات، ولُغون. و قيل منها: لَغِي يلغى: إذا هذى، ومصدره: اللَّغا.

قال الإمام الشافعي: اللغو: هو الكلام، غير المعقود عليه[1].

واللغا: هو اللغو بعينه[2].

وهي: «**أصوات يعبر بها كلُّ قوم عن أغراضهم**»[3]، فأكد بذلك الطبيعة

(1) انظر: لسان العرب: 12/ 299، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(2) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس: باب اللام والغين وما يثلثهما.

(3) تعريف الشيرازي، انظر: القاموس المحيط عند مادة: «لغا».

الصَّوتية للغة، ودلّ على أنها ظاهرة اجتماعية نشأت بسبب حاجة الإنسان إلى التعبير، والتفاهم مع بني جنسه. فهي التي تنقل المفاهيم، والأفكار، والمشاعر، والأحاسيس الإنسانية؛ وهي وسيلةُ التخاطب بين الناس، فهي مظهرٌ اجتماعيٌّ بين الناس[1].

ويعرفها ابن خلدون على أنها: «**مَلَكة في اللسان للعبارة عن المعاني**، وهي في كُلِّ أمة بحسب اصطلاحاتها»[2].

اللغة مرآة تتجلى على صفحتها عقلية الجماعة، ونفسيتها، وطريقة عيشها، ودرجة رقيّها أو انحطاطها، وهي الوسيلةُ الأساسيةُ التي يستعملها الأفراد

---

(1) اللغة العربية في مواجهة التحديات، إياد عبد الله: 6، ط1، 1431هـ، 2010م، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

(2) ويحدد معجم «لاروس» اللغة بأنها: «وسيلة ما للتعبير عن الأفكار»، ويُحدِّدها معجم «روبير» بأنها: «وظيفةُ التعبير عن الفكرة والتواصل بين الناس، تقوم بها أعضاءُ النطق «التكلم» أو هي التدوين بواسطة علامات مادية «الكتابة» ويوسّع الحديث عنها «روبير» بأنها «كل نظام رموز يتيح التواصل بين الناس، أو توضيح مجموعة معقدة لغات اصطلاحية، لغة مرموزة... إلخ» وفي النطاق الفلسفي يقول «روبير» عن: «اللغة الداخلية، التمثيل الصوري للنشاط اللغوي الذي تواكبه الفكرة».
وعرفها تشومسكي بأنها: «عملية إبداعية، وأن كل كلام هو تجديد في ذاته، فاللغة ملكة إنسانية، وهي ملكة تؤنس الإنسان أيضاً».
وأما دي سوسير فيرى أن اللغة هي: «عبارة عن نظام من العلاقات ترتبط فيما بينها بعلاقات عضوية من التوافق والاختلاف، تبدأ من الكلام إلى الجملة إلى الكلمة، وحتى تنتهي إلى السمة المميزة لأصغر وحدة مرتبة في اللغة مثل: الجهر، والهمس، والشدة، وغيرها» انظر: العربية وعلم اللغة البنيوي لحلمي خليل: 7، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م.
إذاً فاللغة نظام من الاستجابات يساعد الفرد على الاتصال بغيره من الأفراد، أي: أن اللغة تحقق وظيفة الاتصال بين الأفراد بكافة أبعاد عملية الاتصال، وجوانبها. انظر: اللغة عند الطفل: تطورها والعوامل المرتبطة بها، ومشكلاتها لليلى كرم الدين خليل: 226، مكتبة أولاد عثمان، القاهرة، 1993م.

للإعراب عن آرائها، والبوح بمشاعرهم، وإظهار مواقفهم، فضلاً عن كونها الوعاء الذي يحفظُ لهم تراث أسلافهم، ويصلُ ماضيهم بحاضرهم.

ونستقر على أن اللغة في الاصطلاح هي: نظامٌ صوتي يمتلكُ سياقاً اجتماعياً وثقافياً، له دلالاته ورموزه، وهو قابلٌ للنمو والتطور، يخضع في ذلك للظروف التاريخية والحضارية التي يمر بها المجتمع(1).

ثانياً: تعريف العربية، وذكر خصائصها:

إن اللغة نسق رمزي، وديوان ثقافي، وإن **العربية** بديوانها الثقافي أقامت قديماً أعظمَ حضارةٍ في عصرها، وأسست لانطلاق حضارة هذا العصر في جانبها المعرفي(2).

ولغتُنا العربية في طليعة اللغات العريقة؛ التي تشتمل على كثير من السِّمات والخصائص اللغوية، مما يكفل لها الحياة، ويضمنُ التجدد، والخلود(3).

---

(1) المهارات اللغوية: مدخل إلى خصائص اللغة العربية وفنونها لمحمد صالح الشنطي: 24، ط5، دار الأندلس للنشر والتوزيع. هذا وقد عَرَّفها المحدثون على أنها مجموعةٌ من اللهجات التي تنتمي إلى بيئة معينة. انظر: «المقتبس من اللهجات العربية القرآنية» لمحسن سالم محسن: 7، ط مركز الإسكندرية للكتاب.

(2) لسان حضارة القرآن لمحمد الأوراغي: 13.

(3) المقتبس من الأدب العربي لمجموعة من الأساتذة من جامعة قطر: 13، ط مكتبة دار الفتح، 1995م، الدوحة، قطر. ولعل من أهم خصائص لغتنا العربية غزارة ألفاظها، وثراء مفرداتها، وقد صنفت فيها المصنفات النفيسة، فثمة ألفُ اسم للسيف، وخمسمئة للأسد، وخمسة آلاف وستمئة وأربعة وأربعين للجمل، وللداهية أربعمئة، وللحية مئتين، وللعسل ثمانين؛ حتى اشتهرت طريفةٌ عن المعري أنه دخل يوماً على الشريف المرتضى فعثر بأحدهم، فقال الرجل: من هذا الكلب؟ فقال أبو العلاء: الكلب من لا يعرف للكلب سبعين اسماً!

وكثرة الترادف هذه للحد أن قيل: إن أحمد بن بندار ذكر للأسد (500) اسم، وكان ابن خالويه يحفظ للسيف (50) اسماً، كما كان أبو العلاء يحفظ للكلب (70) اسماً. انظر: فصول في فقه العربية: 308، د. رمضان عبد التواب، ط 6 الخانجي، 1996م. =

= وجعلت للماء: (170) اسماً، و(70) اسماً للمطر . . . وللسحاب أسماء عديدة: فعند نشوء السحاب فهو النشء، وعندما يتكون في الهواء فهو السحاب، فإذا تغير لونُ السماء فهو الغمام، فإذا كان في عرض السماء لا تبصره، ولكن تسمع رعده عن بعد فهو العقر، فإذا أظلَّ فهو العارض، فإذا كان ذا رعد وبرق فهو القراص، وإذا كان مليئاً بالماء فهو المزْن، وإذا كان أبيض صافياً فهو الرَّباب. انظر: فقه اللغة وسر العربية للثعالبي: 2/ 125. 127، ط3، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري.

وفي جمال الوجه: صباحة، وجمال البشرة: وضاءة، وجمال العينين: حلاوة، وجمال الفم: ملاحة، وجمال اللسان: ظُرْف، وجمال القدّ: رشاقة، وجمال الشمائل: لباقة، وللعينين دعجاء، ونجلاء، وحوراء، أي: شديدة السواد.

ودرجات الحب: الهوى، والكَلف، والعشق، واللوعة، والجوى، والتَّيم، والتَّبل، والتَّدلية، والهيوم. . . إلخ.

ولأوقات الزمن (21) اسماً بين اليوم والليلة: سحر، وفجر، وصبح، وصباح، وإشراق، وضُحى، وظهيرة، وظهر، وعصر، وأصيل، ومغرب، وعشاء، وعشية، وعتمة.

وكذا في التمييز بين الألوان المتقاربة: فالصّهبة: حُمرة تضرب إلى البياض، والكُهبة: صفرة تضرب إلى حمرة، والقُهبة: سواد يضرب إلى خضرة، والدُّكنة: بين الحمرة والسواد، والكُمدة: لون يبقى أثره ويزول صفاؤه، والشُّربة: بياضٌ مُشْرَبٌ بحمرة، والشّهبة: بياض مشرب بأدنى سواد، والعُفرة: بياض تعلوه حمرة، والصّحرة: غبرة فيها حمرة، والدُّبسة: بين السَّواد والحمرة، والقُمرة: بين البياض والغبرة، والطُّلسة: بين السَّواد والغبرة. انظر: لسان العرب، وتاج العروس في مادة (لون).

وكذا مبدأ الاشتقاق من خصائص اللغة العربية؛ فمادة «ج ن ن» تدلُّ على الاستتار والخفاء وما يتفرع منها:

- الجنة: الحديقة ذات الشجر؛ لأنها تستر الأرض بظلالها.
- الجنون: استتار العقل، واحتجاب نوره.
- الجن: مخلوقات مستترة عن الأنظار.
- المجنّ: الترس؛ لأنه يسترُ صاحبه من ضربات الخصم.
- الجنين: لاستتاره في الرحم.
- الجنان: القلب لاستتاره في الصدر.
- الجنن: القبر أوالكفن؛ لأنه يواري جثة الميت، ويسترها.

اللغة العربية أقدم اللغات؛ التي ما زالت تتمتع بخصائصها من ألفاظ، وتراكيب، وصرف، ونحو، وأدب، وخيال، مع الاستطاعة في التعبير عن مدارك العلم المختلفة[1].

قال المطران يوسف داود الموصلي: «من خَواصِّ اللغة العربية وفضائلها أنها أقربُ سائر اللغات إلى قواعد المنطق؛ حيث إن عباراتها سلسة طبيعية، يهونُ على الناطق صافي الفكر أن يعبرَ عما يريد من دون تصنُّع، و تكلُّف»[2].

بل إن اللغة العربية هي الفكرُ، والوجدان، والذاكرة الجماعية، وقد بلغت أوجَ رفعتها في عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية؛ وذلك بفضل التراكمات المعرفية والحضارية؛ التي عرفتها الحياة الفكرية في القرن الثاني الهجري بتأثير من المنصور، وهارون الرشيد، ثم بما هيأه لها خاصَّة المأمون من بعد ذلك[3].

---

(1) عبقرية اللغة العربية د. عمر فروخ: 7، دار الكتاب العربي بيروت، 1401هـ، 1981م. وينظر دراسات في فقه اللغة للشيخ صبحي الصالح، مباحث الترادف، والاشتراك، والتضاد، والإتْباع، والاشتقاق، ط دار الملايين، بيروت، 2004م.

(2) انظر: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني: 4/ 262.

(3) اللغة العربية لغة القرآن ورسالة الإسلام، د. علي الشابي (ضمن من قضايا اللغة العربية المعاصرة): 66، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1990م، تونس. وقد تجلت هذه السعة في وفرة موادها فضلاً عن كلماتها؛ «إنها تمتازُ عن سائر اللغات السامية، وعن سائر لغات البشر بوفرة كلماتها، حتى قال السيوطي في «المزهر»: إن المستعمل والمهجور منها يبلغ (313، 031، 78) انظر: عوامل تطور اللغة العربية وانتشارها لعبد الرحمن الكيالي في حوار منشور على موقع: http.//vb.arabseyes.com/ t31441.html

يشير الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجم العين إلى أن أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل يبلغ: 12 مليوناً، و305 آلاف، و412 كلمة.

والزبيدي في تاج العروس: يبلغ الصحيح: (6،620،000) كلمة، والمعتل: (6،000) كلمة.

معجم تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري حوى: (40) ألف مادة.

معجم لسان العرب لابن منظور حوى (80) ألف مادة.

ومعجم القاموس المحيط للفيروزآبادي حوى: (60) ألف مادة.

والفارقُ بين العربية واللغات الأخرى هو هذه الحصانة التي صاحبت العربية منذ نزلَ بها القرآن الكريم، ونحن نعلمُ أن اللغات تولد، وتنمو، وتتعرض لعوامل التأثير والتأثر، وتكتسب جديداً وتترك مهملاً، ويعتريها الوهن، وتدركها الشيخوخة والفناء، إلا أن العربية قد وضعت في سياج متين يسمحُ لها بتقبل المزيد من غير أن تفقد حرفاً واحداً ورد في القرآن الكريم، ولقد علل يوهان فك J.Fuck لخلود العربية بقوله: «إن لغة القرآن قد صارت في شعور كل مسلم أياً كانت لغته الأصيلة جزءاً لا ينفصلُ من حقيقة الإسلام»... والقرآنُ الكريمُ هو الدافع الأول لرواية اللغة، وابتعاث ماضيها، وأكثر المصادر طمأنينة وتوثيقاً للعناية الفائقة التي صاحبت نزوله، ثم تناوله القراء بالتلاوة المأثورة يتلقاها خالف عن سالف، وجمع، ودوّن بشهادة أجلاء الصحابة، وعنايتهم[1].

ولهذا نجزم القول على أن اللغة العربية من أكثر لغات المجموعة السامية تداولاً، وإحدى أكثر اللغات انتشاراً في العالم، يتحدثها أكثر من (400) مليون نسمة في الوطن العربي، بالإضافة إلى العديد من المناطق المجاورة كالأحواز، وتركيا، وتشاد، ومالي، والسنغال، وإرتيريا.

وهي لغة أزيد من مليار ونصف مسلم؛ وهي ذاتُ أهمية قصوى لدى المسلمين؛ فهي لغة القرآن الكريم، ولغة العبادة، ووسيلة للتقدم في فهم الإسلام، وتعاليمه، والتفقه فيه.

والعربية أيضاً لغة شعائرية لعدد من الكنائس المسيحية في الوطن العربي، كما كُتب بها الكثيرُ من الأعمال الدينية، والفكرية اليهودية في العصور الوسطى.

وقد أسهم انتشارُ الإسلام في ارتفاع مكانة اللغة العربية؛ حيث أصبحت لغة العلم، والمعرفة، والسياسة، والأدب لقرون طويلة، وأثرت العربية تأثيراً مباشراً في كثيرٍ من اللغات في العالم الإسلامي، مثل التركية، والفارسية،

= ومعجم تاج العروس حوى: (120) ألف مادة.

(1) انظر: مصادر اللغة د. عبد الحميد الشلقاني: المقدمة، حرف ط، نشر عمادة شؤون =

والكردية، والأوردية، والماليزية، والإندونيسية، والألبانية، وبعض اللغات الإفريقية الأخرى.

واللغةُ العربيةُ لغةٌ رسمية في كل دول الوطن العربي، إضافة إلى كونها لغة رسمية في تشاد، وإرتيريا، وإسرائيل. وهي اللغة الرابعة من لغات منظمة الأمم المتحدة الرسمية الست[1].

ولعبد الرحيم السايح كلام ظريف نسوقه لأهميته قال: «إن اللغةَ العربية أعرقُ اللغات العالمية منبتاً، وأعزها نفراً، سايرها التاريخ وهي مهذبة، ناجحة مليئة بالقوة والحيوية، وبفضل القرآن صارت أبعدَ اللغات مدى، وأبلغها عبارة، وأغزرها مادة، وأدقها تصويراً لما يقع تحت الحس، وتعبيراً عمّا يجولُ في النفس، تتسعُ لتحيط بأبعاد انطلاقات الفكر، وتصعد حتى تصل أرقى اختلاجات

= المكتبات، جامعة الرياض 1980م.

(1) الخصائص اللسانية للغة العربية: قراءة في أسباب القوة ومظاهر العودة، بحث أ. د. رشيد بلحبيب، أستاذ بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر؛ وقد أكد فضيلته على أن ثمة أسباباً مكنت للغة العربية، وجعلتها عصية على الاستئصال، مهيأة للعودة للتداول والانتشار، عوامل تتعلق بطبيعة اللغة، وبنياتها الداخلية؛ أوجزها في أربعة عوامل نلخصها فيما يأتي:

1 ـ .تفرد اللغة العربية بمجموعة من الخصائص الصوتية والتركيبية؛ كالتفرد بعدد من الجروف الحلقية: ع، غ، ح، خ، هـ، ء، وتفردها بعدد من حروف الإطباق، وقيام بناء الكلمة على الحروف الصامتة، وقيام معظم جذور العربية على ثلاثة أحرف. . . إلخ.

2 ـ وسطية اللغة العربية، واعتدالها، وتوازن علومها؛ على مستوى نظام الكتابة بين الفونيمية والمقطعية، وعلى مستوى صيغ الأفعال المزيدة (15 صيغة) بين الإنجليزية والإسبانية. وكذا الحالات الإعرابية، والتركيب الصرفي والنحوي، والنظام النحوي، وترتيب مكونات الجملة، وتكوين الكلمات والمطابقة بين الفعل والفاعل. . . إلخ؟

3 ـ مرونة اللغة العربية الصرفية والنحوية؛ وكذا التماسك بين عناصر منظومتها اللغوية، بين النحووالصرف، والصرف والصوتيات، والصرف والمعجم، والمبنى والمعنى. . . إلخ.

4 ـ غنى اللغة العربية المعجمي، والتركيبي، والأسلوبي؛ على جميع المستويات في =

النفس، واسعة سعة الجو، عميقة عمق البحر، وليس هناك فكرةٌ من الأفكار، ولا معنى من المعاني، ولا عاطفة من العواطف، ولا نظرية من النظريات عجزت اللغةُ العربية عن تصويرها تصويراً صادقاً، بارز القسماتِ حتى المقاطع».

ويضيف فضيلته: «إن اللغة العربية استطاعتْ في رحاب عالمية الإسلام أن تتسعَ لتحيط بأبعد انطلاقات الفكر، وقد زادتها مرونتها وقدرتها على التفوق تبلوراً، وتفاعلاً، ونماء، وأعطتها طاقة خلاقة، وحياة مدهشة»[1].

والحق ما شهدتْ به خصوم الإسلام؛ قال إرنست رينان: «من أغرب المدهشات أن تنبتَ تلك اللغةُ العربية، وتبلغ درجةَ الكمال، وسط الصحاري، عند أمة من الرُّحّل، تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها، ودقة معانيها، وحُسْن نظام مبانيها. وما يعرف لها في كل أطوار حياتها طفولة، ولا شيخوخة. ولا نكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها، وانتصاراتها التي لا تبارى، ولا نعرف شائبة، وهذه ظاهرة عجيبة، لا سيما إذا اعتبرنا مدى مساهمة الفلسفة الإسلامية في تكوين علم الكلام، خلال القرون الوسطى، والدور الذي قام به في ذلك كل من ابن سينا، وابن رشد، وما كان لهما من تأثير على أشهر مفكري المسيحية»[2].

هذا، ويصف «فيكتور بيرا» اللغة العربية في القرن الرابع الهجري بأنها أغنى، وأبسط، وأقوى، وأرق، وأمتن، وأكثر اللهجات الإنسانية مرونةً وروعةً. فهي كنز يزخر بالمفاتن، ويفيضُ بسحر الخيال، وعجيب المجاز، رقيق الحاشية، مهذّب الجوانب، رائع التصوير، وأعجب ما في الأمر أنَّ البدو كانوا هم سَدَنة هذه الذخائر، وجهابذة النثر العربي جِبِلَّة وطبعاً. ومنهم استمدَّ كلُّ الشعراء ثراءهم اللغوي، وعبقريتهم في القريض»[3].

***

أصواتها، وحروفها، وبنيات كلماتها، ونظمها، وأساليبها.

(1) انظر: الحضارة الإسلامية لأحمد عبد الرحيم السايح: 15.

(2) انظر: كتابه: «تاريخ اللغات السامية» في مجلة الأزهر، مجلد 3، ص: 240.

(3) مقال: «لا اتزان إلا بالأوزان» لإدريس بن الحسن العلمي، منشور على موقع:
htt||www.arabisation.org.ma\downloadsds\majalla\45\docs\127.doc

الفصل الأول
أصول العلاقة بين اللغة العربية والشريعة الإسلامية

تمهيد:

إن بين العربية والشريعة علاقةً وطيدة، ونسباً وصهراً، وأن العربيةَ ما كانت لها هذه المنزلة، إلا بالإسلام، كما أن الله تعالى جعل العربيةَ لسانَ الوحيين، وعليه، فإنَّا في هذا الفصل نحاول أن نستجليَ علاقةَ اللغة العربية بالشريعة الإسلامية، وذلك عبر المباحث الآتية:

المبحث الأول: نزول القرآن الكريم بلغة العرب:

إن القرآن الكريم نزل بلغة العرب؛ وقد صرَّح الله ﷻ بذلك في آياتٍ كثيرةٍ، منها النصوص الآتية:

1 ـ قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2].

2 ـ قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: 113].

3 ـ وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: 37].

4 ـ وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: 192 ـ 195].

5 ـ وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: 103].

6 ـ وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: 3].

7 ـ و قوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: 44].

8 ـ وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف: 12].

قال الإمام الشافعي: «ومن جماع كتاب الله: العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان **العرب**»[1].

وهذا ما ترك آثاره البالغة على مختلف العلوم الإسلامية؛ فالتحمت باللغة العربية، وأضحى لا غنى لها عنها مطلقاً على نحو ما نفصّله تباعاً. وقد انبرى الإمامُ الشاطبيُّ في موافقاته الموسوم بِـ «عنوان التعريف بأسرار التكليف» عبر مقدمته الضافية للتأكيد على اقتران علمين أساسيين، هما: علم اللغة العربية، وعلم أسرار الدين. وقال ـ رحمه الله ـ: «إن **الشريعة عربية**، وإذا كانت عربية، فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم **اللغة العربية** حق الفهم...»[2].

المبحث الثاني: عالمية اللغة العربية:

ولم يختلف اثنان حول عالمية اللغة العربية[3] في جميع الأقطار، ورقيّها

---

(1) الرسالة: 40، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية ـ بيروت.

(2) الموافقات: 4/ 115.

(3) قال الفيلسوف والمؤرخ الفرنسي جوستاف لوبون: «إن اللغة العربية أصبحت اللغة العالمية في جميع الأقطار التي دخلها العرب؛ حيث خلفت تماماً اللغات التي كانت مستعملة في تلك البلاد كالسريانية، واليونانية، والقبطية، والبربرية... ووقع نفس الحادث كذلك في فارس مدة طويلة، ورغم انبعاث الفارسية بقيت العربية لغة جميع المثقفين» انظر: حضارة العرب «la civilization des arabes» الطبعة الفرنسية: 473.
ويقول «جورج ريفوار» في كتابه «وجوه الإسلام»: «عربت أهم المصنفات اليونانية في عهد الخلفاء العباسيين؛ حيث انكبت العرب على دراسة الآداب الأجنبية بحماس فاق الحماس الذي أظهرته أوروبة في عهد الانبعاث. وقد خضعت اللغة العربية لمقتضيات الإصلاح الجديد، انتشرت في مجموع أنحاء آسيا، واستأصلت نهائياً اللهجات =

بما تملكه من خصائص، وتألقها بكمالاتها على باقي اللغات.

ومن أجل وَضْع النقاط على الحروف، فإن عالميةَ العربية ورقيّها، ترجعُ لا محالة للعوامل الآتية:

1 ـ الآيات السابقة تدلُّ على أن الله تعالى اختار العربية؛ لتكونَ لغة القرآن. ولذلك فهي لغة الإسلام، أي: لغة المسلمين جميعاً في كل زمان ومكان.

2 ـ احتوائها على أصوات تدل على أعلى مراتب النشوء اللغوي عند الإنسان. فالمتكلم بالعربية في وسعه أن يلفظَ أصوات سائر اللغات، ويصبح وكأنه من أبنائها، ولا يصدق الشيء ذاته على العديد من أبناء سائر اللغات.

3 ـ احتوائها على ألفاظ تعبر عن معاني الوجود من كل جوانبه، فهناك ألفاظٌ غنيةٌ تعبرُ عن القيم الروحية، والمفاهيم العقائدية والأخلاقية مثل كلمات: «التوحيد» و«الحق» و«الخلق» و«البصيرة» و«الهداية» و«اليقين» كلمات تسمو بالإنسان، وترفع به من مصاف البهائم.

4 ـ احتوائها على كلمات تدل على العواطف النَّبِيلة ذات رنات جميلة، يتكون منها تراث ثمين في الشعر، والأدب.

5 ـ احتوائها على ثروة عظمى من أسماء الأشياء المحسوسة، والأفعال المنوعة؛ التي تجابه المرء في حياته اليومية، أو في بحوثه العلمية.

6 ـ اللغة العربية لغة حية نامية، في وُسْعها أن تواكبَ التطورَ العالمي، والاكتشافَ، والإبداع[1].

المبحث الثالث: ورود لفظتي: «اللغو» و«اللسان» في القرآن:

وقد وردت كلمة «اللغو» ـ التي اشتقت منها اللغة ـ في القرآن الكريم خمس مرات[2]؛

= القديمة» انظر: «اللغة العربية وتحديات العصر» لعبد العزيز بن عبد الله، مجلة اللسان العربي لسنة 1986م.

(1) انظر: محمد فاضل الجمالي، عالمية اللغة العربية، مقالة الشرق الأوسط، فبراير، 1989م، وانظر: طرق تدريس اللغة العربية د. زكريا إسماعيل: 36 ـ 37، ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م.

(2) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم عند مادة «لغو»؛ فهي بالضبط: سورة =

ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: 55]. والمراد باللغو هنا: سقطُ القول[1].

وقد وردت في كتاب الله لفظة «اللسان» بمعنى اللغة[2] خمساً وعشرين مرة[3]؛ منها قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾ [الشعراء: 84]. وإضافة اللسان إلى الصدق بحسب السياق تفيدُ اختصاصه بالصدق؛ بحيث إنه لا يتكلّم إلا به. وورود لفظي «اللغو» و«اللسان» في القرآن الكريم يحملُ أكثر من دلالة، منها أنها مُؤْذِنةٌ بصميميةِ العلاقة بين اللغة والقرآن.

المبحث الرابع: النَّبِيّ ﷺ أفصح مَنْ نطق بالضاد:

كون النَّبِيّ ﷺ عربياً؛ **وأفصح من نطق بالضاد**[4]، **ولقد أوتي جوامع الكلم**؛ وذلك لقوله ﷺ: «**ألا إني أوتيتُ القرآن، ومثله معه**»[5]، قال تعالى:

= البقرة آية: (89)، سورة المائدة آية: (89)، سورة المؤمنون آية: (3)، سورة الفرقان آية (72)، سورة القصص آية (55).

(1) بدليل قوله ﷺ: «إذا قلت لصاحبك: أنصت يوم الجمعة، والإمام يخطب، فقد لغوتَ» أخرجه البخاري.

(2) يقول ابن سيده: «اللسان المِقْوَل؛ وهو الثناء، والجمع ألسنةٌ فيمن ذكّر، وألسُن فيمن أنّث» انظر: لسان العرب: 12/ 275. واللِّسْنُ: اللغة، يقال: لكل قوم لِسْنٌ، أي: لغة. انظر: معجم مقاييس اللغة: 5/ 374، باب اللام والسين وما يثلثهما.

(3) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن عند مادة «لسان»؛ وهي بالضبط: سورة آل عمران آية (78)، سورة النساء آية (46)، سورة المائدة، آية (78)، سورة إبراهيم آية (4)، سورة النحل آيات: (62، 103، 116)، سورة مريم آيات: (50، 97)، سورة طه آية (27)، سورة النور آيات: (15، 24)، سورة الشعراء آيات: (13، 84، 195)، سورة القصص آية (34)، سورة الروم آية: (22)، سورة الأحزاب آية (19)، سورة الدخان آية (58)، سورة الأحقاف آية (12)، سورة الفتح آية (11)، سورة الممتحنة آية (2)، سورة القيامة آية (16)، سورة البلد آية (9).

(4) وتروى هنا رواية لم تصح هي: «أنا أفصح مَنْ نَطَقَ بالضاد بيد أني من قريش، وإني نشأتُ في بني سعد بن بكر» عن المزهر للسيوطي: 1/ 210.

(5) أخرجه أبو داود برقم (4604) ونحوه عند الترمذي برقم (2664) (2665)، وقال: =

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: 4]. وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلۡمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوۡمٗا لُّدّٗا﴾ [مريم: 97]. وقال الإمام الشافعي: «وبلسانها ـ أي **العربية** ـ نزل الكتاب، وجاءت السنة»[1].

قال القاضي عياض: «وأما فصاحةُ اللسان، وبلاغةُ القول، فقد كان ﷺ ذلك المحل الأفضل، والموضع الذي لا يُجهل، سلامة طبع، وبراعة منزع، وإيجاز مقطع، ونصاعة لفظ، وجزالة قول، وصحة معانٍ، وقلة تكلف، أوتي جوامع الكلم، وخصّ ببدائع الحكم، وعُلّم ألسنة العرب، فكان يخاطب في كل أمة منها بلسانها، ويحاورها بلغتها، ويباريها في منزع بلاغتها»[2].

وقال الجاحظ: «هو الكلام الذي قلّ عدد حروفه، وكثر عددُ معانيه، وجلّ عن الصَّنعة، ونزّه عن التكلف، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السُّوقي، فلم ينطقْ إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشُدَّ بالتأييد، ويُسِّر بالتوفيق. وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشّاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حُسْن الأفهام، وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته، لم تسقط له كلمة، ولا زلَّت به قدم، ولا بارتْ له حُجَّة... لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدلَ وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى من كلامه ﷺ»[3].

وإن النَّبِيّ ﷺ اختاره الله ﷻ من قريش؛ وذلك لأن «قريشاً **أفصحُ العرب**

= حسن صحيح، وابن ماجه برقم (12) و(13).

(1) الرسالة: 53.

(2) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى: 1/ 44.

(3) البيان والتبيُّن للجاحظ: 2/ 44.

ألسنة، و**أصفاهم لغة**؛ وذلك أن الله تعالى اختارهم من جميع العرب، واختار منهم محمداً (ﷺ)[1]. وكان ذلك لمقاصد نبيلة؛ «لأنك لا تجد في كلامهم ـ أي: قريش ـ عنعنة تميم، ولا عَجْرفة قيس، ولا كَشْكَشة أسد، ولا كَسْكَسة ربيعة، ولا كسر أسد وقيس»[2].

والملاحظ هنا أن هذه الأوصاف خصائص لغوية، وليست ضرورة عيوباً[3]. لقد نزل القرآن بلغة قريش، وتحدث النَّبِيّ ﷺ بلغتها؛ وكانت قريش قد استصفت لهجات العرب حين كانوا يأتونها حاجِّين، أو متاجرين، وأذن للناس أن يقرؤوه بلهجاتهم[4].

المبحث الخامس: موافقة معاني القرآن لمعاني العرب:

إن معاني كتاب الله موافقةٌ لمعاني العرب، وظاهرُ كتاب الله ملائمٌ لظاهر **كلام العرب**؛ وهذا ما أكَّده المحققون والمدقِّقون في **اللغة العربية**، وأصول التفسير ومدارسها؛ وذلك لما فيها من الإيجاز والاختصار، والعام والخاص، تماماً كما وردت بها **لغة العرب، وكلام العرب**[5].

وقال الإمام الشاطبي: «فإن كان للعرب في لسانهم عرفٌ مستمرٌّ، فلا يصحُّ العدولُ عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثمة عرفٌ فلا يصحُّ أن يجريَ في فهمهما على ما لا تعرفه العرب». وقال أيضاً: «لا بد لمن أراد الخوض في علم القرآن والسُّنة من معرفة عادات العرب في أقوالها، ومجاري عاداتها حال التنزيل من عند الله، والبيان من رسوله ﷺ؛ لأن الجهل بها موقعٌ في

---

(1) انظر: المزهر للسيوطي: 1/ 210.

(2) المصدر نفسه.

(3) انظر: العربية والحداثة أوالفصاحة فصاحات لمحمد رشاد الحمزاوي: 15، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م.

(4) انظر: مصادر اللغة لعبد الحميد الشلقاني: 52.

(5) انظر: الرسالة: 51.52، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: 20.21، تحقيق أحمد صقر، ط2، دار التراث.القاهرة 1393هـ، وجامع البيان للطبري: 1/ 7، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.

الإشكالات؛ التي يتعذَّر الخروجُ منها إلا بهذه المعرفة»[1].

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «اللغة، والعادة، والعرف الذي نزل به القرآن والسُّنة، وما كانَ الصحابةُ يفهمونها من الرسول ﷺ عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة، والعادة، والعرف خاطبهم الله ورسوله، لا بما حدث بعد ذلك»[2].

المبحث السادس: اللسان يضفي قدراً على الإنسان:

لقد جعل الله اللسانَ أداةً تضفي قدراً على هذا الإنسان وفق النصوص الآتية:

- لقد امتن سبحانه بما وهبه للإنسان من أدوات النطق، والإبانة عما في النفس، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد: 8 ـ 9].
- وكذلك امتنَّ على الإنسان بأداة البيان الخطِّي، وهو القلم، حين قال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: 3 ـ 5].
- كما أقسم الله به تنويهاً بشأنه في قوله: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: 1]. والقلم في عصرنا يتمثَّلُ في: المطبعة، والكمبيوتر، والإنترنيت.
- ولذا مَدَحَ الله تعالى رُسُلَهُ بأنهم مُبَيِّنُون عن أنفسهم، ورسالتهم، وأنزل عليهم كُتُباً مبينةً، فقال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: 35]. وقال تعالى: ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحجر: 89].

وقال تعالى لرسوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: 4].

- وذمَّ الله الكافرين بقوله: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنفال: 22].
- وقال عن المنافقين: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: 18].

---

(1) الموافقات: 2/ 62.

(2) مجموع الفتاوى: 7/ 106.

• وقارن بين نوعين من الناس: محمود، ومذموم، فقال: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: 76].

• ولا عجب أن عظَّم العربُ شأنَ اللسان، وقالوا: المرء بأصغريه؛ قلبه ولسانه. أي: قيمة الإنسان في هذين العضوين الصغيرين: العضو الباطن وهو القلب، أو الفؤاد، أو العقل الذي به يميز، ويعقل، ويفكر، والعضو الظاهر، وهو اللسان، الذي به يعبر، ويتكلم.

• ولا يعرفُ الإنسانُ الذكيُّ من الغبي، ولا المتعلم من الجاهل، ولا الحكيم من الأحمق إلا بالكلام؛ ولهذا قال بعضُهم لجليسه: تكلَّمْ حتى نراك! وهذا ما عبَّر عنه قديماً شاعر الجاهلية الحكيم: «زهير بن أبي سُلْمى» في معلقته حين قال:

وكائنْ ترى من صامتٍ، لك معجب زيادته أو نَقْصه في التكلُّمِ
لسانُ الفتى نصفٌ، ونصف فؤاده فلم يَبْقَ إلا صورةُ اللحم والدمِ

• وقد هدى الله كلَّ أمة إلى لغة أو لسان يتخاطبون به، ويعبرون به عن أغراضهم في الحياة، ويتفاهم به بعضُهم مع بعض، واعتبر القرآنُ اختلافَ الألسنة آية من آيات الله تعالى في هذا الكون، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [الروم: 22].

كما بعث كلَّ رسولٍ من رسله بلغة قومه حتى يفهموا عنه، كما يفهم عنهم قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: 4].

• وقد بعث الله تعالى خاتم رسله ﷺ محمد بن عبد الله العربي القرشي بلسان قومه العرب؛ كما أنزل به آخر كتبه المقدسة «القرآن» الذي يتضمن آخر «كلمات الله» الهادية، والمعلمة، والمشرعة للبشر.

ولهذا كانت اللغةُ العربيةُ مرتبطةً بالإسلام ارتباطاً عضوياً[1].

(1) انظر: أخطاء لغوية شائعة بين الإعلاميين والمثقفين للشيخ يوسف القرضاوي ص: 4، 5، =

المبحث السابع: لسان القرآن كان أداته:

إن الله تبارك وتعالى لم يذكر في أي كتاب أنزله اللسان الذي نزل به، لم يأتِ ذلك في القرآن الكريم. وقد نتساءل: لماذا؟ والجواب: **لأن لسانَ القرآن كان أداتَه وآيتَه** التي قهرت المخالفين، والجاحدين، وأقامت عليهم الحجَّةَ، وألزمتهم الجادة، وأبلستهم فانقطعوا عن اللجاجة، ومن هنا أصبح القرآنُ الكريمُ، ولسانه حقيقة واحدة؛ لا ينفك أحدهما عن الآخر، ويعتدى على أحدهما من حيث يُطعن الآخر، ويستبينُ لنا ما في الكتاب من ذخائر العلم والمعرفة ما دامت صلتنا وثيقةً بلسانه[1].

المبحث الثامن: تكفّل الله ﷻ بحفظ اللغة العربية:

إن اللغات الأخرى من غير العربية تستغلقُ على الفهم إن مضى على إنشائها قَرْنان، بل قرن واحد، فتصبح من مخلَّفات التاريخ، وتوضع لتفسيرها المعاجم الكلاسيكية، فأما إذا كانت بنتَ ثلاثة أو أربعة قرون، فإنها تُعدُّ من مقتنيات المتاحف.

لم تعرف **لغتُنا العربية هذه الغربةَ** التي عرفتها اللغات الأخرى؛ لأن الله ﷻ قد تكفل بحفظها، وخلودها حين وعد بحفظ كتابه الكريم في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9]؛ **فكان حِفْظُ الله لكتابه حفظاً للعربية** بما أودع فيها من خصائص الخصوبة، والمرونة، والقدرة على التجدد.

ولم تعرف الإنسانية على طول تاريخها لغة خلدها كتاب **إلا اللغة العربية**، وتلك معجزةُ القرآن، أو إعجازه[2].

= أوراق قدمت لنا على هامش الملتقى العلمي الأول لتلاميذ القرضاوي بتاريخ: 10/ 2/ 2010م. وأصل هذه الورقة أنه بحث قدمه الشيخ محاضرة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في مارس، عام: 2004م.

(1) اللسان العربي والإسلام د. السيد رزق الطويل: 16، سلسلة دعوة الحق: العدد: 60 ربيع الأول 1407هـ، 1986م، مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

(2) العربية لغة العلوم والتقنية، د. عبد الصبور شاهين: 44، ط دار الاعتصام. القاهرة ط2، 1406هـ 1986م.

وثمة ملاحظةٌ دقيقةٌ هي أن الآية سمت القرآن الكريم «**ذكراً**»، ولا ذكر بلا لسان يَذْكر ويُذكّر، ويقدم للعقل ما به يتذكر، ولم تتوقف جهود العلماء أمام العامية التي نشأت؛ بل رصد العلماء هذه الظاهرة، وكتبوا مؤلفات فيما تورط الناس فيه من أخطاء، سواء أكانوا من العوام أم الخواص؛ فوجدنا كُتباً تؤلّف في لحن العامة مثل:

- لحن العامة للكسائي.
- لحن العامة للزبيدي.
- درة الغواص في أوهام الخواص[1]. . . إلخ.

وكان ذلك باعتراف المنصفين من المستشرقين وغير العرب؛ يقول إرفنج Irving: «إن هذه الجذور المتنوعة، وما يمكن أن يطرأ عليها من تغييرات تعزّ على الحصر تجعل **العربية إحدى اللغات العظمى** في العالم أجمع، ومن أجل هذا فهي جديرة بأن تُعلّم. . .»[2].

يقول أنور شحته في كتاب له عن اللغة العربية، صدر عن جامعة «مينسوتا» الأمريكية عام 1969م: «منذ العصور الوسطى **واللغة العربية** تتمتع بعالمية جعلتْ منها **إحدى لغات العالم العظمى** على نفس المستوى الذي حظيت به كل من اليونانية، واللاتينية، والإنجليزية، والإسبانية، والروسية، ولا يعزى هذا إلى عدد الناطقين بها فحسب بل أيضاً إلى المكانة التي تشغلها في التاريخ، والدور الذي لعبته فيه»[3].

ويقول جوستاف جرونباوم: «ما من لغة تستطيعُ أن تطاولَ **اللغة العربية في شرفها**، فهي الوسيلة التي اختيرت لتحملَ رسالة الله النهائية، وليست منزلتها الروحية هي وحدها التي تسمو بها على ما أودع الله في سائر اللغات من قوة، وبيان، أما السعة

---

(1) انظر: اللسان العربي والإسلام: 35 ـ 36.

(2) انظر: الأسس المعجمية د. رشدي طعيمة: 18، إصدار معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(3) المرجع نفسه: 16، وهذه الأحاديث لا تخلومن مقال!

فالأمر فيها واضح، ومن يتبع جميع اللغات لا يجدُ فيها على سعتها **لغة تضاهي اللغة العربية**، ويضاف جمالُ الصوت إلى ثروتها المدهشة في المترادفات»[1].

يقول المستشرق الألماني يوهان فك: «إن **العربية الفصحى** لتدينُ حتى يومنا هذا بمركزها العالمي، وهي أنها قد قامتْ في جميع البلدان العربية والإسلامية رمزاً لغوياً لوحدة عالم الإسلام في الثقافة، والمدنية. لقد برهن **جبروت التراث العربي الخالد** على أنه أقوى من كل محاولة يقصد بها زحزحة **العربية الفصحى** عن مقامها المسيطر، وإذا صدقت البوادرُ، ولم تخطئ الدلائل، فستحتفظ العربية بهذا المقام العتيد من حيث هي لغة المدنية الإسلامية»[2].

وقد أفصح «ماسنيون» عن ذلك بصدق حين قال: «إن المنهاج العلمي قد انطلق أول ما انطلق، باللغة العربية، ومن خلال العربية في الحضارة الأوربية... إن العربية استطاعت بقيمتها الجدلية، والنفسية، والصوفية، أن تضفي طابع القوة على التفكير الغربي. إن اللغة العربية أداة خالصة لنقل بدائع

---

(1) المجامع اللغوية في العالم العربي ودورها في إثراء اللغة إفراداً وتركيباً للشيخ محمد شمام: 181 ـ 182 (ضمن تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، وزارة الشؤون الثقافية، تونس، 1978م).

(2) الفصحى لغة القرآن لأنور الجندي: 302. وثمة شهادات أخرى، منها:

- قول المستشرق ألفريد غيوم عن العربية: «ويسهل على المرء أن يدرك مدى استيعاب اللغة العربية، واتساعها للتعبير عن جميع المصطلحات العلمية للعالم بكل يسر، وسهولة، بوجود التعدد في تغيير دلالة استعمال الفعل والاسم». انظر: مقدمة «مدّ القاموس» لإدوارد لين، ترجمة عبد الوهاب الأمير، مجلة المورد، المجلد 5، العدد 2، ص 43.
- قول المستشرق الألماني أوجست فيشر: «وإذا استثنينا الصين، فلا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته، وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها بحسب أصول وقواعد غير العرب» انظر: مقدمة المعجم اللغوي التاريخي، أوغست فيشر، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة.

الفكر في الميدان الدولي، وإن استمرار حياة اللغة العربية دولياً لهو العنصر الجوهري للسلام بين الأمم في المستقبل»[1].

المبحث التاسع: الدعوة لتعلم العربية، وتناشد الأشعار:

ضرورة تعلم العربية وتناشد الأشعار، لا سيما غير العرب من المسلمين يرجى منهم تعلم **اللغة العربية** تفادياً للّحن والتصحيف، كما يرجى من العرب الفصحاء التقدم في التعلم والتضلع من **علوم العربية**، بل وتناشد الأشعار؛ من أجل صيانة فصاحتهم، وسلامة سليقتهم؛ وقد وردت روايات وآثار تهيب **بتعلم العربية**، وعدم إهمالها؛ منها رواية أبي مسلم قال: قال عمر بن الخطاب ﵁: **تعلموا العربية**؛ فإنها تُشبّب العقل، وتزيد من المروءة...»[2].

وروي عنه أيضاً: «تعلّموا الفرائض، والسنة، واللحن، كما تتعلَّمون القرآن...»[3].

عن سعيد بن المسيب قال: بينما حسان بن ثابت **يُنشد الشعر** في مسجد رسول الله ﷺ، فجاء عمر فقال: يا حسان بن ثابت تنشد الشعر في مسجد رسول الله ﷺ فقال: أنشدت فيه، وفيه من هو خير منك...

وقيل لسعيد بن المسيب أيضاً: إن أناساً يكرهون إنشاد الشعر، فقال: نسكوا نُسكاً أعجمياً...[4].

المبحث العاشر: استنكار صدور اللحن من العرب الفصحاء:

وفي استنكار صدور اللحن من العرب الفصحاء؛ قال النَّبِيّ ﷺ لرجل لحن

---

(1) انظر: مقال: «اللغة العربية وتحديات العصر» أو«قصة التعريب في المغرب» لعبد العزيز بنعبد الله، منشور على الشبكة العنكبوتية، وانظر: «لويس ماسنيون: الدارس المسيحي للإسلام» لجوليوساني، ترجمة سعدون السويح، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد: (4)، لسنة 1987م، ص: 441 ـ 442.

(2) طبقات النحويين: 13.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر السابق: 16.

أمامه: «**أرشدوا أخاكم**»[1] وفي رواية: «**فقد ضلّ**» وأخرى: «**فإنه قد ضلّ**»[2]. والكلام كما هو ظاهر ينصرفُ إلى من حضروا المجلس، واستمعوا للحنه.

وهذه العبارة في النصِّ الحديثيِّ تحملُ دلالةً كبيرة جداً؛ ذلك لأن اللحن في العربية يلقي بظلاله القاتمة على العقائد؛ لأن لفظ «فقد ضل» لا تقال إلا في نطاقِ العقيدة والانحرافِ عن جادتها؛ وبالاستقراء فإن عامةَ انحرافِ العقائد في تاريخ علم الكلام؛ كان بسبب اللغة واللحن فيها، والتأويل السيئ للنصوص، وهلمّ جرا.

هذا، وقد جاءت لعمر الفاروق رسالةٌ من أبي موسى الأشعري؛ وفيها: «**من أبو موسى**... فغضب عمر، وأمر أبا موسى أن يضربَ كاتبه سوطاً، ويؤخر عطاءه».

قال ابن شُبرمة الضبي قاضي الكوفة، وكان فيها شاعراً: إن الرجل ليلحن وعليه الخَزُّ الأدكن، فكأن عليه أخلاقاً ـ أي: ثوب بال ـ ويعرب وعليه أخلاق، فكأن عليه الخزّ الأركن[3].

المبحث الحادي عشر: هل يدخل من لحَنَ في الحديث مع من كذب متعمداً على النَّبِيّ ﷺ؟

وأخشى ما يخشاه فرسانُ العربية، وصقورُ علم الحديث على من يلحن في

---

(1) رواه الحاكم عن أبي الدرداء وقال: صحيح الإسناد، وانظر: كنز العمال: 1/ 54؛ وهو حديث متداول لدى علماء اللغة؛ والحق أنه ضعيف؛ قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: ضعيف؛ رواه الحاكم: 2/ 439، عن سعد بن عبد الله بن سعد عن أبيه عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «سمع رسول الله ﷺ رجلاً قرأ فلحن، فقال رسول الله ﷺ...» فذكره، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي. وأقول: كلا، فإن عبد الله بن سعد والد سعد وهو الأيلي غير معروف، ولم يترجموا له، مع أنهم ترجموا لابنه، ولم يذكروا له رواية عن أبيه، والله أعلم. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: 2/ 315.

(2) زادها أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين وفي الخصائص لابن جني: 2/ 8، وكذا الأدلة للأنباري: 96.

(3) طبقات النحويين للزبيدي: 13، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط. دار المعارف.

حديث النَّبِيّ ﷺ دخوله في جملة من يكذب عليه متعمداً؛ قال الأصمعيُّ: «إن أخوفَ ما أخافُ على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخلَ في جملة قول النَّبِيّ ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن، فمهما رويتَ عنه، و لحنتَ فيه، كذبتَ عليه»(1).

وقال أبو بكر الشنتريني ـ رحمه الله ـ: «روي عن النَّبِيّ ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، ومن لحن في حديثه ﷺ فقد كذب عليه؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن، فإن قيل: فإن لم يقصدْ به اللحن، فليس بمتعمّد، فالجواب: أن كلَّ من قد علم أنه غير مستقل بالإعراب، ثم تعرض لقراءة كتاب الله، أوحديث رسول الله ﷺ، فإنه متى لحن في أحدهما، فقد تعمّد الكذب، ويتأكّد الأمر عند من يقولُ بحماية الذَّرائع»(2).

المبحث الثاني عشر: علاقة الشريعة بالمصطلحات وتطور هذه العلاقة(3):

إن هناك مصطلحات إسلامية لم يسبقْ لها استعمالٌ قبل الإسلام، ولم تتكلم العربُ بها؛ وهذه المصطلحات تنقسمُ إلى قسمين:

الأول: مصطلحات مفردة: مثل لفظ (الجائزة) وهي العطية والهبة، ذكر

(1) مقدمة ابن الصَّلاح في علوم الحديث: 107

(2) تنبيه الألباب على فضائل الإعراب: 90. 91.

(3) انظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام. د. عبد القادر السعدي: 36. 37. وقد أعار الأقدمون أهمية كبرى للمصطلحات، في المحاولات الجادة الآتية:

1 ـ وهذا كتاب: «الزينة في المصطلحات الإسلامية العربية» لأبي هاشم أحمد بن حمدان الرازي (ت 322هـ) وصدق الدكتور مازن المبارك في التعليق عليه؛ فقال: من أنه أراد «من وراء محاولته اللغوية في الزينة خدمة دينه؛ نظراً لما بين العربية والإسلام من صلة وثيقة» انظر: نحووعي لغوي: 112.

2 ـ وهذا ابن فارس في كتابه النفيس: «الصاحبي» عقد باباً خاصاً، وسماه: «باب الأسباب الإسلامية» ويقصد الأسماء الإسلامية.

3 ـ وهذا العلامة السيوطي أيضاً في كتابه «المزهر».

4 ـ وقد سار بعض المحدَثين على السكة نفسها؛ فهذا الدكتور علي عبد الواحد في =

السيوطي «أنها كلمة إسلامية، وأصلها أن أميراً من أمراء الجيوش نازل العدو، وبينه وبينهم نهر، فقال: من جاز هذا النهر فله كذا وكذا، فكان الرجلُ يعبر النهرَ فيأخذ مالاً، فيقال: فلان جائزة؛ فسميت جوائز بذلك»[1].

الثاني: مصطلحات مركبة: مثل جملة «مات حتف أنفه» تُطلق على من يموت بلا قتل، وقد نقل السيوطيُّ عن الثعالبي أن أول من تكلم بها رسول الله ﷺ حيث ورد عن عبد الله بن عتيق رضي الله عنه أنه قال: «ما سمعتُ كلمة عربية من العرب إلا وقد سمعتُها من النَّبِيّ ﷺ، وسمعته يقول: «مات حتف أنفه» وما سمعتها من عربيّ قبله»[2]. ومن المصطلحات المركبة قوله ﷺ: «الآن حَمِيَ الوطيسُ»[3] فإنها تطلق على اشتداد الحرب، وإطلاق لفظ «الصئر» على شق الباب في قول عائشة: «وأنا أنظرُ من صئر الباب»[4]، ولفظ «الزمارة» على الزانية، وكذلك لفظ «الأكدرية»[5] للمسألة الفرضية المعروفة في الإرث، فكل ذلك مصطلحات ظهرت بعد مجيء الإسلام.

= كتابه «فقه اللغة» عقد باباً بعنوان: «أثر القرآن والحديث والإسلام في اللغة العربية» وذكر من تلكم المصطلحات: الخليفة والإمام وأمير المؤمنين والوالي والقاضي والثغور والعمارة. . . إلخ.

5 ـ والدكتور مازن مبارك في كتابه «نحو وعي لغوي» ط 1390هـ، 1970م، مكتبة الفارابي، دمشق؛ حيث عقد فصلاً خاصاً بالمصطلحات الإسلامية بعنوان: «تطور الدلالة والألفاظ الإسلامية».

(1) المزهر للسيوطي: 1/ 301.

(2) المزهر: 1/ 300، ومعنى مات حتف أنفه: خرجت روحه من أنفه بتتابع النفس، أي: لم يقتل. والأثر تفرد به ابن إسحاق، وقد عنعن؛ فهو ضعيف.

(3) أخرجه مسلم برقم (1775).

(4) سنن النسائي: 4/ 13.

(5) وصورة الأكدرية في علم الفرائض: وهي أن يرثَ الميتَ زوجٌ وأم وجدّ وأخت شقيقة، فللزوج النصف، وللأم الثلث، وللجدّ السدس، ولم يبق شيء للأخت الشقيقة، فيكون الجدّ قد كدرها؛ ولذلك سميت بالأكدرية. انظر: عمدة السالك وعدة الناسك، لأحمد النقيب المصري: 146. ط. 1367هـ، 1948م، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

المبحث الثالث عشر: زهو العربية؛ لأنها لغةُ أهل السماء:

إن اللغةَ العربيةَ توقيفٌ من رب العالمين، وهي ميزةٌ انفردتْ بها عن لغات العالم؛ لأنها لغة السماء، وكانت وحياً حفظ بها القرآن[1]؛ قال ابنُ فارس: «إن كلام الله ـ جل ثناؤه ـ أعلى وأرفع من أنِ يضاهى، أو يقابل، أو يعارضَ به كلام، وكيف لا يكون كذلك، وهو كلام العلي الأعلى، خالق كل لغة ولسان، لكن الشعراء قد يومئون إيماء، ويأتون بالكلام الذي لو أراد مريدٌ نقله لاعتاضَ، وما أمكن إلا بمبسوطٍ من القول، وكثير من اللفظ»[2] حتى قال ـ رحمه الله ـ: «فأين لسائر الأمم ما للعرب؟»[3].

هذا، وقد حُكي عن يحيى بن أكثم أنه قال: «بينما أنا يوماً جالس مع المأمون إذ دخل الدار فتى أبرعُ الناس زيّاً، وهيبة، ووقاراً، وهو لا يلتفت إعجاباً بنفسه، فنظر إليه المأمون، فقال: يا يحيى، هذا لا يخلو أن يكون هاشمياً أو نحوياً، ثم بعث من يتعرف ذلك منه، فإذا هو نحوي، فقال المأمون: يا يحيى، أعلمت أن علم النحو قد بلغ بأهله من عزة النفس، وعلو الهمة منزلة بني هاشم في شرفهم؟ يا يحيى من قعد به نسبه نهض به أدبُه»[4].

ولعلَّ معظم ذلكم الزهو مردُّه إلى أن النحاة يحتقرون من يلحن، فتسري في عروقه نوعٌ من الأبهة، والفخر، والاعتزاز بالنفس؛ طبقاً لما قاله القاسم بن مخيمرة في حق علم النحو: «أوله شغل، وآخره بغي»؛ «وهذا موجودٌ في غيره من العلوم، من الفقه، وغيره، في بعض النّاس، وإن كان مكروهاً. وإن كان يريد بالبغي التجاوز فيما لا يحل؛ فهذا محال؛ لأن النحو إنما هو لتعلم اللغة

---

(1) ويرى ابن فارس أن العربية توقيف في ألفاظها، وأصواتها، وأبنيتها، وتراكيبها، وأساليب بيانها، بل كتابتها، وخطها، وعلومها من إعراب وعروض، وقد عدّ ـ رحمه الله ـ ما ذكره من أصول وقياس توقيفاً. انظر: الصاحبي: 6 ـ 15، و112 ـ 113.

(2) الصاحبي: 16 ـ 19.

(3) المصدر نفسه: 20 ـ 21.

(4) زهر الأكم في الأمثال والحكم: 1/ 263.

التي نزل بها القرآن، وهي لغة النَّبِيّ ﷺ، وكلام أهل الجنة، وأهل السماء، كما قال مقاتل بن حيان: «**كلام أهل السماء العربية**»[1].

المبحث الرابع عشر: بمقدار العلم باللغة العربية كان كذلك في الشريعة:

يقول أبو إسحاق الشاطبي: «إن **الشريعة عربية**، وإذا كانت عربية، فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم **اللغة العربية** حق الفهم؛ لأنهما سيان في النمط ما عدا وجود الإعجاز. فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطاً فهو متوسط في فهم الشريعة. والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فيها حُجَّة، كما كان فهم الصحابة و غيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حُجَّة، فمن لم يبلغ شأوهم، فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم، وكل من قصر فهمه لم يعد حُجَّة، ولا كان قوله فيها مقبولاً»[2].

المبحث الخامس عشر: المروق عن العربية سبب الخلاف المذموم:

إن المروق عن منطق اللغة العربية ـ لسان القرآن الكريم ـ يُؤَدِّي بلا نزاع إلى نشوب الخلاف المذموم بين المسلمين؛ وقد أكَّد هذا المعنى العلامة السيوطي حين تناول أسباب اختلاف العلماء؛ حيث ذكر أن اطراح المنطق اللغوي، والاحتكام إلى منطق فلاسفة اليونان كان من تلكم الأسباب العجيبة، ونصُّ عبارته بالضبط قوله: «ما جهل الناس، ولا اختلفوا، إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطو طاليس»[3].

المبحث السادس عشر: اللغة العربية لسان الملة:

قال العلامة ابن خلدون: «وأصول العلوم النقلية كلها هي الشَّرعيات من

(1) مصنف ابن أبي شيبة: فضائل القرآن: 7/ 151، (14). وانظر: صناعة الكتّاب: 29. 30.
(2) الموافقات للشاطبي: 4/ 115.
(3) صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام للسيوطي: 15، ط1، 1416هـ، 1996م، دار المعرفة، بيروت.

الكتاب والسُّنَّة؛ التي هي مشروعة لنا من الله ورسوله، ثم يستتبع ذلك **علوم اللسان العربي الذي هو لسان الملة**»[1].

المبحث السابع عشر: اللسان العربي شعار الإسلام:

وهذا ما دَرَجَ عليه الجِلَّةُ من علماء السَّلف الصالح؛ بحيث إنهم عدُّوا التكلم باللغة العربية شعاراً كبيراً للإسلام؛ قال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «إن **اللسانَ العربي شعارُ الإسلام وأهله**، واللغات من أعظم شعائر الأمم التي بها يتميزون»[2].

المبحث الثامن عشر: معرفة اللغة العربية أصل لمعرفة الشريعة:

قال العلامة ابنُ الأثير:

«معرفةُ اللغة والإعراب هما **أصلٌ لمعرفة الحديث**؛ لورود الشريعة المطهرة بلسان العرب»[3].

المبحث التاسع عشر: علم اللغة مرقاة إلى جميع العلوم:

قال الإمام أبو حامد الغزالي: «إن علم اللغة سُلَّم **ومرقاةٌ إلى جميع العلوم**، ومن لا يعلم اللغة العربية، فلا سبيلَ له إلى تحصيل العلوم، فعلمُ اللغة أصلُ الأصول»[4].

المبحث العشرون: ضرورةُ اللغة العربية لفهم مراد الله وسنة نبيه ﷺ:

هذه الضَّرورةُ أضحت ضربةَ لازب لفهم مراد الله ورسوله ﷺ؛ الشيء الذي يضطر المسلمين إلى تعلم العربية وعلومها؛ قال الإمام الشافعي: «لأنه لا يعلمُ من إيضاح جُمل علم الكتاب أحدٌ جهل سعة **لسان العرب**، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرّقها. ومن علمه انتفت عنه الشُّبه التي دخلت على من جهل لسانها»[5].

---

(1) مقدمة ابن خلدون: 213، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1274هـ.

(2) اقتضاء الصراط المستقيم: 1/ 519.

(3) جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير: 1/ 37، دار الفكر. بيروت، 1403هـ.

(4) المستصفى: 1/ 17، ط بولاق، القاهرة، 1324هـ.

(5) الرسالة: 50.

وقال أيضاً: «فعلى كل مسلم أن يتعلم من **لسان العرب** ما بلغه جهده حتى يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو كتاب الله»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمعرفةُ **العربية** التي خُوطبنا بها مما يعين على أن نفْقه مُرادَ الله ورسوله بكلامه»[2]. وقال أيضاً: «فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فَرْضٌ واجب، فإنَّ فَهْمَ الكتاب والسنة فَرْضٌ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتمُّ الواجب إلا به فهو واجب.

ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية.

وهذا معنى ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عيسى بن يونس، عن ثور، عن عمر بن يزيد قال: كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري ﷺ: أما بعد، فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن؛ فإنه عربيّ»[3]. وفي حديث آخر عن عمر ﷺ أنه قال: «تعلَّموا العربية؛ فإنها من دِيْنِكم، وتعلَّموا الفرائض؛ فإنها من دِيْنِكم». وهذا الذي أمر به عمر ﷺ من فقه العربية، وفقه الشريعة، يجمع ما يحتاج إليه؛ لأن الدين فيه فقه أقوال وأعمال، ففقه العربية: هو الطريقُ إلى فقه أقواله. وفقه السنة: هو الطريقُ إلى فقه أعماله»[4].

---

(1) الرسالة: 48. فقرة: (167) (168)، وقد علق الشيخ أحمد محمد شاكر. محقق الكتاب. فقال: في هذا معنى سياسي، وقومي جليل؛ لأن الأمة التي نزل بلسانها الكتاب الكريم يجب أن تعملَ على نشر دينها، ونشر لسانها، ونشر عاداتها وآدابها بين الأمم الأخرى؛ لتجعلَ من هذه الأمم الإسلامية أمة واحدة: دينها واحد، وقبلتها واحدة، ولغتها واحدة، ومقومات شخصيتها واحدة...» انظر: حاشية صفحة: 49 من الرسالة، ط مصطفى الحلبي الأولى.

(2) مجموع الفتاوى: 7/ 116، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه، ط. مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، 1404هـ.

(3) رواه ابن أبي شيبة في فضائل القرآن: (30534).

(4) اقتضاء الصراط المستقيم: 206 . 207 تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ط2، 1369م، القاهرة.

قال ابنُ عطية معلقاً على بعض الآثار الداعية لإعراب القرآن: «إعراب القرآن **أصلٌ في الشريعة**؛ لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع»[1].

المبحث الواحد والعشرون: القرآن غيّر الأمة، واللغة كانت وسيلته:

وكان لعلماء العربية اليدُ الطولى في خدمة القرآن، في ميادين متنوعة، في رسمه وضبطه، ومعانيه وقراءاته، وأبنيته وألفاظه، وبلاغته وإعجازه... إن علم العربية لولا القرآنُ ما كانت، ولا كان للعربية شأن، ولبقيت محصورةً في صحرائها القاحلة وجزيرتها العازبة عن حياة الحضارة والمدنية، ولبقي أهلها على شائهم ونعمائهم، يتتبعون من أجلها مواقع القطر، ومنازل الغيث، ويعنون بما يرتبط بهذه الحياة البسيطة من علم بالأنواء، والمنازل، والأفلاك، والأبراج، والريح، وأوقات هبوبها، لا يجوزون هذا إلى معرفة أنسابهم، والفخر بأحسابهم، والتمدح بفعالهم، وإلا قول الشعر، وارتجال الخطب، وحفظ ما استجادوا من ذلك، وإلا نتفاً من حكم وأمثال، تهديهم إليها تجاربهم في الحياة، لا همّ لهم وراء ذلك، ليلٌ ينجلي، ونهارٌ يتجلى:

ليلٌ يكرُّ عليهم ونهارُ

في دورة فلكية مكرورة، فسبحان من غيّر هذه الأمة![2] سواء أمة العرب[3]،

---

(1) انظر: مقدمتان في علوم القرآن لآرثر جيفري: 260، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1972م.

(2) مقالات في اللغة العربية: 1/ 14.

(3) غيّرها لتكون كما قال ابن فارس: «كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم، وآدابهم، ونسائهم، وقرابينهم، فلما جاء الله ـ جلّ ثناؤه ـ بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر، بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعفّى الآخرُ الأول، وشُغل القوم ـ بعد المغاورات والتجارب، وتطلب الأرباح والكدح للمعاش في رحلة الشتاء والصيف، وبعد الإغرام بالصيد، والمعاقرة، والمياسرة ـ بتلاوة الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وبالتفقه في دين الله ﷻ، وحفظ سنن رسول الله ﷺ مع اجتهادهم في مجاهدة أعداء الإسلام. فصار الذي نشأ عليه آباؤهم، ونشؤوا عليه كأن لم يكن، وحتى تكلموا في دقائق الفقه، =

أو غيرهم من الأمم[1].

المبحث الثاني والعشرون: بالإسلام حظيت العربية بخدمة من ذوي الأصول الأعجمية:

لولا الإسلام، والقرآن لم تَحْظَ اللغةُ العربيةُ بما حظيت به من خدمة، بتدوين علومها، وتبويب مسائلها، وتتابع أجيال فأجيال على النظر فيها جمعاً، وتأليفاً، وتقعيداً، وبحثاً عن أوجه جمالها، وإعجاز قرآنها، وتمجيداً لها وتعظيماً، وليس من أبنائها ذوي الأعراق العربية، وإنما من أبنائها ذوي الأصول الأعجمية ممن كانت لغتهم الأم أو الأولى غير العربية؛ إذ من المعروف أن عدداً غير قليل من أبناء الشعوب الإسلامية انتحلوا العربية، فصارت لغتهم ولسانهم، وتناسلوا، بل هجروا لغتهم الأم، وكتبوا في تمجيد العربية، وبيان فضلها، والتعصب لها ما لم يكتبه قلم من صليبة عربية، ولنا في هذا السياق بجمهرة من علماء العربية وغيرهم من مثل:

= وغوامض أبواب المواريث وغيرهما من علم الشريعة، وتأويل الوحي بما دون وحفظ... فسبحان من نقل أولئك في الزمن القريب بتوفيقه عما ألفوه، ونشؤوا عليه، وغذوا به، إلى مثل هذا الذي ذكرناه» انظر: الصاحبي: 78 ـ 83، تحقيق أحمد صقر.

(1) تماماً كما قال أبو حاتم: «أقبلت الأمم كلها إلى العربية يتعلمونها رغبة فيها، وحرصاً عليها، ومحبة لها، وفضلاً أبانه الله فيها، ليبين لهم فضل محمد ﷺ على سائر الأنبياء ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ وتثبت نبوته عندهم، وتتأكد الحجة عليهم، وليظهر دين الإسلام على كل دين، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: 33]. ولو ذهبنا نَصِفُ اللغاتِ كلَّها عجزنا عن تناول ما لم يعطه أحد قبلنا، ولكنا نذكر من ذلك على قدر المعرفة، ومقدار الطاقة، ونتكلم بما علمنا منه محبة لإيراد فضل لغة العرب؛ إذ كان فيه إظهار فضيلة الإسلام على سائر الملل، وإبراز فضل محمد ﷺ على جميع الأنبياء والرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ وإن كان ذلك ظاهراً بنعمة الله، بارزاً بحمد الله؛ لأن دين الإسلام عربي، والقرآن عربي، وبيان الشرائع عربي، والأحكام، والفرائض، والسنن بالعربية». انظر: كتاب الزينة: 75.

- أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ).
- وأبي حاتم الرازي (ت 322هـ).
- وأبي علي الفارسي (ت377هـ).
- وأحمد بن فارس (ت 395هـ).
- وأبي حيان التوحيدي (ت 414هـ)... إلخ.

وكانوا جميعاً من أعراق غير عربية، ولم تمنعهم تلك الأعراق عن الإشادة بالعربية تمجيداً لها وتعظيماً، وتفضيلاً وتقديماً، ليس لهم دافع إلا أنهم مسلمون، قرؤوا القرآن، ورأوا ما فيه من أوجه البيان، وسرّ النظم، ودلائل الإعجاز، ورأوا أن لغة اختيرت لهذا الكتاب لم يكن اختيارها عبثاً؛ لأن الاختيار من رب العالمين، ذي الخلق والأمر، اختص بالرحمة وقسمتها، كل شيء عنده بحكمة ومقدار، يخلق ما يشاء، ويختار ما يشاء، له الحكمةُ البالغةُ في ذلك[1].

المبحث الثالث والعشرون: الدعوةُ للتدبر مفصلُ العلاقة بين اللغة والشريعة:

لقد وردت نصوصٌ كثيرة تدعو قراء القرآن الكريم للتدبر. فكيف يحصلُ تدبُّر القرآن بغير المرور على قنطرة اللغة العربية!؟ فالأمرُ بالتدبر هو في حدِّ ذاته أمر بتعلم العربية. ومن هنا رسمت العلاقة بين اللغة والشريعة؛ ومن تلكم النصوص:

- قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص: 29].
- وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾ [محمد: 24].

المبحث الرابع والعشرون: العربية والشريعة، علاقة الوسيلة بالغاية:

من خلال تساؤلنا عن العلاقة القائمة بين الوسيلة والغاية، وبين الوعاء والمحتوى، تتبيَّن الصلة الوثيقة بين اللغة والشريعة، وأن الاهتمام بالشريعة من

(1) مقالات في اللغة العربية: 1/ 16.

غير اللغة شبيه بمحاولة إدراك الغاية من غير وسيلة! وأن دراسة اللغة بعيداً عن الشريعة هي تحويل للوسيلة وجعلها غاية، وفي ذلك التوضيح تأكيدٌ منه للعلاقة الوطيدة بينهما[1]. ولذلك فإن العلامة الشاطبي يقول: إذا «فرضنا مبتدئاً في فهم العربية، فهو مبتدئ في فَهْم الشريعة، أو متوسطاً فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغْ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة»[2]. فالعلاقةُ بينهما طردية، وهي كما نصَّ عليها نفسه علاقة «المقصد بالوسيلة»[3].

المبحث الخامس والعشرون: علاقة الشريعة بالعربية في المسائل النحوية:

وقد صرَّح جارُ الله الزمخشري فقال: «ويرون الكلامَ في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على **علم الإعراب**»[4]. والمقصودُ بالإعراب ـ هنا ـ هو علم النحو؛ لأنه أجلى ظاهرة في علم النحو؛ وكأن النحو وُضِعَ من أجل الإعراب.

وكان للعلامة جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي قصبُ السَّبق في تو ليف كتاب: «الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية»[5].

فعلى مستوى الإعراب؛ لاحظ كيف أن تغييرَ حركة إعرابية في لفظ

---

(1) توفيق أسعد حمارشة «علاقة علوم الشريعة باللغة العربية» بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات: 1/ 181 ـ 221، والنص الشرعي وتأويله ـ الشاطبي أنموذجاً، د. صالح سبوعي: 36، كتاب الأمة، عدد 127، ص: 36.

(2) الموافقات: 4/ 115.

(3) الاعتصام: 2/ 501، ضبط وتصحيح أحمد عبد الشافي، ط2، دار الكتب العلمية بيروت، 1991م.

(4) شرح المفصل: 1/ 8.

(5) انبرى لتحقيقه الشيخ عبد الرزاق السعدي، وقابله على ثماني نسخ، وحصل به على درجة الماجستير بتقدير امتياز من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، وحققه د. محمد حسن عواد، ط1، 1405هـ، 1985م، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: 28]. بحيث ورد في القراءة المتواترة مرفوعاً على الفاعلية؛ وقد حكم قطعاً بشذوذ القراءة؛ التي قُرِئَ فيها هذا اللفظ بالنصب على المفعولية؛ وذلك لأن المراد بالآية حَصْر الخوف من الله بالعلماء، وهو ما تعطيه القراءة المتواترة، وليس المقصود حَصْر الخوف بالله من العلماء وهو ما توحي به القراءة الشاذة[1]. وهذا يضفي أهمية على علم النحو لا سِيَّما الإعراب منه.

ونكتفي بسوق مثالٍ واحدٍ على رسوخ الإمام محمد بن الحسن الشيباني في العربية والفقه، ومن ثمة قدرته على تفريع الفروع الفقهية بمقتضى تمكّنه في النحو بالضبط، وسبره أغواره وما خفي على الكبار في بابه؛ أذكر منها قوله:

لو قال شخصٌ لآخر: «أيُّ عبيدي ضَرَبَك فهو حُرّ»، فضربه جميعُ العبيد أصبح جميعُهم أحراراً!».

ولو قال: «أيَّ عبيدي ضَرَبَتَهُ فهو حُر» فضرب الجميع لم يعتقْ إلا واحد منهم، ويتعين الأول منهم أن ترتُّب الضَّرب، وإن ضربهم دفعة واحدة يُختار واحدٌ منهم، وقد قام الفرقُ بين هذين الحكمين على حُكْم نحوي: وهو أن الفعل في قوله: «أيُّ عبيدي ضربك فهو حُرّ» عام؛ لأنه أسند إلى فاعل عام وهو ضمير أي، وأي دالة على العموم. أما قوله: «أيَّ عبيدي ضربته فهو حر» فإن الفعلَ خاص؛ لأنه مسندٌ إلى فاعل خاص، وهو تاء الخطاب، أما ضمير أي فهو الضمير المفعول به، والفعل يعممُ ويخصصُ تبعاً لفاعله؛ لأنه كالجزء منه[2].

وكأن الضرب في الجملة الأولى أصبح صفةَ كُلِّ عبدٍ منهم، فأي واحد حصلت منه هذه الصفة أعتق، أما في الجملة الثانية فإن الضرب قد خصص بالمخاطب؛ فكأنه أوقع الضرب على الأول منهم، أو على أي واحد يختاره؛ لأنه كما خصص به، فإنه يخصُّ بواحدٍ منهم إلا أن الأول يتعين في حالة ترتيب

(1) انظر: دراسات في فقه اللغة للشيخ صبحي الصالح: 119.
(2) شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 14، والكوكب الدري: 653.

الضرب فقط. وهذا تفريقٌ دقيقٌ لا ينتبهُ له إلا القلة من المتحققين في علم النحو[1]. ولولا خوضُ هذا الإمام في لجَّةِ بحرِ هذا العلم النفيس، ورسوخ قدمه فيه لما ألـمَّ بفقه هذه المسألة، ونظائرها[2].

المبحث السادس والعشرون: العربية تضفي المصداقية على صاحبها في الدنيا والآخرة:

ذكر الخطيبُ البغدادي بسنده إلى قتيبة بن سالم، قال: «كنتُ عند ابن هبيرة الأمير، فجرى الحديثُ حتى جرى **ذِكْرُ العربية** فقال:

ـ والله ما استوى رجلان دينهما واحد، وحَسْبهما واحد، ومروءتهما واحدة، أحدهما يلحن والآخر لا يلحن، إن أفضلهما في الدنيا والآخرة الذي لا يلحن.

ـ قلتُ: أصلحَ الله الأمير، هذا أفضلُ في الدنيا **لفضل فصاحته، وعربيته.**

ـ أرأيت الآخرة ما باله فضل فيها؟

ـ قال: إنه يقرأ كتابَ الله على ما أنزله الله، وإن الذي يلحنُ يحمله لحنه على أن يدخل في كتاب الله ما ليس فيه، ويخرج منه ما هو فيه، قال: قلتُ: صَدَقَ الأمير»[3].

وهل كان جُلُّ الاختلاف في القرآن والحديث إلا من التفاوت في **فهم لغة التنزيل**، ومحاولات صرفها عن مجاري **كلام العرب** وسننها في الخطاب[4]؟!

المبحث السابع والعشرون: العلاقة بين العربية والشريعة متنوعة:

إن العلاقةَ بين الشريعة والعربية علاقة وثيقة لا انفصامَ لها، وتكمنُ العلاقةُ

---

(1) أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام، د.عبد القادر السعدي: 40.

(2) شرح المفصل: 1/ 14.

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: 2/ 26، تحقيق د. محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف بالرياض، 1403هـ، 1983م.

(4) منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً للدكتور فاروق حمادة: 49، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط 1، 1416هـ 1995م.

في نواحٍ جمّة، فهناك علاقةٌ نحوية، وعلاقةٌ لغوية، وعلاقةٌ بلاغية، وعلاقةٌ في المصطلَحات، وعلاقةٌ في بعض القواعد العامة[1].

المبحث الثامن والعشرون: تصميم الاستعمار على عزل المسلمين عن لغتهم العربية:

وتظهر قيمةُ لغة القرآن في مدى شراسة العدو الاستعماري للأمة العربية والإسلامية، وتصميمه على سَلْخنا عن لغة القرآن بلا هوادة في سلسلة حملات مسعورة باءت وتبوء بالفشل يوماً بعد يوم. جاء في كتاب: «لسان لغة القرآن»: «عزل المسلمين عن لسان حضارة القرآن؛ لهذه الغاية تكاتفتْ جهودُ الأوروبيين إبان توسعهم تحت شعار احتلال الأراضي، وتنصير الأهالي. ولنا في منطقة المغرب العربي الكثير من شواهد الإثبات لما تدبر فرنسا في مجال فَصْل المسلمين عن دينهم عن طريق تنحية لغته بإحلال الفرنسية محلّها[2]؛ وذلك مذ

---

(1) انظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام للشيخ عبد القادر السعدي: 30، ط1، 1406هـ، 1986م، مطبعة الخلود، بغداد.

(2) هناك كتابات لا بأس بها عن السِّياسَة التي سَنَّتها فرنسا لمنطقة المغرب العربي في مجال التنصير والفرنسية، نقتطف من بعضها أقوالاً لمخططي هذه السِّياسَة، أومنفذيها:

- كقول عسكريٍّ مسؤولٍ عن التعليم في الجزائر: «علِّموا كل شيء للبربر ما عدا العربية والإسلام» انظر: البربر الأمازيغ: عرب عاربة، لعثمان سعدي: 38، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1998م.
- وفي كلام عن كفاح الفرنسيين من أجل فرنسا بربر المغرب قال أحدهم: «إذا تركنا هؤلاء البربر يستعملون العربية، فإنهم سيصيرون مسلمين» انظر: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى لمحمد المكي الناصري ـ رحمه الله ـ: 19.
- وفي دورية لليوطي الحاكم العسكري في المغرب قال: «إن العربيةَ عاملٌ من عوامل نشر الإسلام؛ لأن هذه اللغةَ يتمُّ تعليمها بواسطة القرآن، بينما تقتضي مصلحتنا أن نطور البربر خارج إطار الإسلام» انظر: الفرانكفونية والسِّياسَة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب لعبد العلي الودغيري: 86، ط. الرباط، 1993م.

شرعت في احتلال المنطقة بدخولها إلى الجزائر عام 1830م»[1].

علاوةً على وجود حركة أمازيغية بالمغرب العربي توظّف مبدأ: «الأصيل يطردُ الدخيل» من جراء استئصال العربية من هوية الأمة على أنها لغةٌ دخيلةٌ وغازية، وحتى في كتابة الأمازيغية اختاروا الحرف اللاتيني بدل العربي.

وكذا الأمر بالنسبة للفرانكفونيين في عَزْفِهم على مبدأ: «الحداثة أولى من الأصالة»؛ لمنع استخدام العربية في كلِّ شيء.

والأمر نفسه مع توجُّهات كثيرة تسعى سعياً حثيثاً؛ لتنحية العربيةِ في وطنها من معظم الثغور الحيوية، وتعويضها إما بالفرنسية، أو الإنجليزية، وهلم جرا.

المبحث التاسع والعشرون: اللغة العربية والهوية:

تعتبر اللغةُ مبدعةً للهوية، وتُدْرَجُ في المقام الأول في سلسلة مكونات الإطار المرجعي والهوياتي، إنها تعطي الأنماطَ التي تفكر فيها، والتي بواسطتها نبني العالم. إنها ليست أداة تبقينا خارجاً، ولكنها تعطي شكلاً لعلاقاتنا بالعالم المحيط بنا، وتمكّننا من تكوين ذواتنا.

فالنشاطُ اللغويُّ ـ الذي هو أساسُ كل علاقة ـ يمكن أن يعطي معنى لكل ما نتحدث به، أو نقوم به من أفعال لبناء حياتنا الاجتماعية، وأنشطتها، كما يمكن أن يُقَوِّضَها من الأساس؛ ولذلك أجمعت الدراساتُ السوسيولغوية على أن اللغة هي أحدُ أبرز مكونات الهوية، حيث يختلطُ الجنسُ والعرق باللغة، ويُنْسَبُ الكائن البشري غالباً إلى لغته، إن عربياً فعربية، وإن فرنسياً ففرنسية، وإن إيطالياً فإيطالية... فاللغة والوطن أو الجنسية متلازمان كوجهي العملة الواحدة، لا يمكن الفصلُ بينهما دون الإخلال بمنظومة الهوية ومكوناتها، والسقوط في الضِّياع المؤدِّي إلى التلاشي التدريجي[2].

---

(1) لسان حضارة القرآن لمحمد الأوراغي: 87 ـ 88، ط1، 1431هـ، 2010م، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

(2) انظر: بحث التعدد اللغوي وسؤال الهوية ـ المغرب أنموذجاً أ. د. رشيد بلحبيب: 2، بحثٌ مقدَّم لمؤتمر الهوية واللغة في الوطن العربي الذي نظمه المركز العربي للأبحاث، =

وحتى لا تعرض الهوية للتفكيك؛ يجب أن تُرْفَعَ المسألةُ اللغويةُ إلى مرتبة القضايا السياسية والاستراتيجية الكبرى للأمة، وأن تعتبر قضية حكومات وشعوب لا قضية مهتمين ومتخصصين. فالدولة التي تصلحُ سياستها، واقتصادها، وتعليمها، وتصلحُ تجارتها، وسياستها، ولا تفكِّر في إصلاح أوضاعها اللغوية، وترشيد لغاتها، هي بلد يُعرّض هويته للتفكك، والاضمحلال[1].

يقول مصطفى صادق الرافعي: «إن هذه العربية لغة دِيْن قائم على أصل خالد هو القرآن الكريم، وقد أجمع الأولون والآخرون على إعجازه بفصاحته؛ إلا من لا حَفْلَ به من زنديق يتجاهل، أو جاهل يتزندق»[2].

وقد حاول بعضُ الذين لا دِيْنَ لهم أن يعزلوا المسلمين عن قرآنهم ولغته، حتى عاب بعضُهم على الرافعي أسلوبه، واقترح عليه تَرْكَ الجملة القرآنية،

= 2012م. هذا، ومن المؤكد أن يكون سؤال الهويات من الأسئلة الأكثر إثارة، وإلحاحاً حالاً ومستقبلاً. فالعولمة، وطمس المسافات، واختفاء الحدود، وتحركات الشعوب، وتلاحمها، وتحكم مؤسسات المجتمع المدني، وظهور الأقليات، وصحوتها، وتقوية المبادلات التجارية والتقنية، وتطور المؤسسات والشركات العابرة للقارات... كلُّ ذلك أخرج الأفراد والمجتمعات إلى الواجهة، وجعلهم عُرْضَةً لرياح التغيير. في خِضَمِّ هذا الزلزال ظهرت المخاطر الكبرى التي تستهدف الهويات، ويفرض فيها الأقوياء على الضعفاء طرق تفكيرهم، وتصرُّفاتهم، ونمط حياتهم، وإحساسهم، ولغتهم... بغية الانتفاع من عائدات هذه الفوضى العالمية المدمرة للخصوصيات الثقافية، والهويات. فالهويةُ هي الكيفيةُ التي يعرف الناس بها ذواتهم، أوأمتهم، وتتخذ اللغة، والعرف، والثقافة والدِّيْن... أشكالاً لها، فهي تنأى بطبعها عن الأحادية والصفاء، وتنحومنحى تعددياً تكاملياً إذا أحسن تدبيرها، ومنحى صدامياً إذا أهملت، وأسيء فَهْمُها، تستطيع أن تكون عامل توحيد وتنمية، كما يمكن أن تتحول إلى عامل تفكيك، وتمزيق للنسيج الاجتماعي؛ الذي تؤسسه عادة اللغة الموحدة. انظر: المرجع نفسه: 1.

(1) المرجع نفسه: 13.

(2) تحت راية القرآن: 18، ط8، 1403هـ، 1983م، دار الكتاب العربي، بيروت.

ويعنون بها اللغة العالية، والأسلوب الرّاقي الذي يصاحبه إلى لغة القرآن، وأسلوبه، ومنطق رسول الله ﷺ وأصحابه، وفصحاء العرب، وأدباء العربية، فهذا القرآنُ كما هو نور لعقولنا، وحياة لقلوبنا، هو حلاوةٌ على ألسنتنا، وشارة كمال في منطقتنا وبياننا:

يديرونني عن سالمٍ وأُديرهم وجلدة بين العين والأنف سالمُ

يخاتلوننا ليصرفونا عن لغة القرآن وبيانه، كما خاتلونا ليصرفونا عن العمل به وتلاوته، والانسياق وراء الرطانة الأعجمية، واللكنة المعوجّة، والدعوة إلى أن نسوّد الصفحات بأحرف عربية، ولغة غير عربية، وإن تحلَّتْ بزيّها، ورسمت برسمها. فالقرآن هو سرّ هذه اللغة وحياتها[1].

المبحث الثلاثون: عودةُ اللغة العربية:

لا جَرَمَ أن اللغةَ العربيةَ كانت ولا تزالُ لغة القرآن الكريم، ولغة علوم الحضارة الإسلامية، وكل المؤامرات التي تُكالُ لها دليل على قوتها، وصمودها.

يقول الدكتور رشيد بلحبيب: «بعد حلقاتٍ مستحكمةٍ من التخلف، والاستعمار، والتبعية، والتراجع، بدأت اللغة العربية تستعيد عافيتها، وتعود تدريجياً إلى مجال التداول والانتشار في العالم كله، وتحرز الاعتراف بها على أعلى المستويات»[2].

(1) مقالات في اللغة العربية لسليمان العايد: 1/ 20 ـ 21، وقال الرافعي: «إن هذه العربية بنيت على أصل سحري يجعل شبابها خالداً عليها، فلا تهرمُ ولا تموتُ؛ لأنها أعدت من الأزل فلكاً دائراً للنيرين الأرضين العظيمين: كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ومن ثم كانت قوة عجيبة من الاستهواء كأنها أخذة السحر، لا يملك معها البليغ أن يأخذ، أو يدع»، تحت راية القرآن: 31.

(2) بحث الخصائص اللسانية للغة العربية: قراءة في أسباب القوة ومظاهر العودة: 6، غير منشور، وقد ذكر فضيلته بالتقصي أن ملامح العودة تتجلى فيما يأتي:

أولاً: عربياً:

فهي اللغة الرسمية لـ (22) دولة عربية، بل وعدد من الدول الإفريقية كتشاد، وإيريتيريا، ويتحدثها أزيد من (400) مليون نسمة، وتجاوز العدد (197) جامعة بأقسامها العربية، =

= وانتشار الكتاب العربي، والإعلام المسموع، والمقروء.

ثانياً: إفريقياً:

لا سيما في الجهة الغربية من القارة السمراء في بوركينا فاسو، والكوت ديفوار، وغينيا، والنيجر، ومالي، والسينغال... وتتبوأ مكانة متميزة في تشاد، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر؛ بسبب الدين الإسلامي، وفاق المجيدون للعربية عدد المتعلمين بالفرنسية في كل من مالي، والنيجر، وغينيا، والسينغال! وتدرس بالبلد ـ أي: السينغال ـ اللغة العربية في كل المؤسسات التعليمية من الابتدائي إلى الجامعة، وقبل عام (2000) بلغ عدد المدرسين للعربية (1223) في الوظيفة العمومية، وفي استطلاع نشر (1999م) في دكار أن (81%) يفضلون العربية كلغة اختيارية. انظر: في هذا بحث: حضور اللغة العربية في بلدان إفريقيا الفرانكفونية الواقعة جنوب الصحراء للسيد بكري درامي، المستشار، المسؤول الإقليمي لإفريقية، في المؤسسة الخيرية الإنسانية.

ثالثاً: إسلامياً:

وتضم منظمة المؤتمر الإسلامي (57) دولة، ويتحدث العربية كلياً، أوجزئياً مليار ونصف مسلم، يقيمون بها صلواتهم، ويتلون بها قرآنهم؛ ويتعلمون بها أمور دينهم. وتقوم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بجهد كبير في خدمة العربية؛ ومن ذلك ماليزيا؛ التي باتت تُؤطِّر مؤتمرات للغة العربية، وأطلقت القناة السابعة برنامجاً لتعليم اللغة العربية في مدينة بانغي، وكذا في إندونيسيا، والهند، وباكستان، وإيران، وتركيا. وقد تأسست بها ـ أي: تركيا ـ الجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة (تاكسا) بالعاصمة أنقرة، ولقيت ترحاباً واسعاً؛ للتغلغل الإسلامي في الشعب التركي، ومن أجل التمكين للعربية. وثمة أقسام لتدريس العربية بكليات التربية، والآداب، والألسن، والتاريخ، والجغرافيا، والعلوم بأنقرة، وإسطنبول، وأرضروم، وكونيا، وكيريككالة. وانظر: في هذا المضمار بحث: تعليم اللغة العربية في تركيا بين الأمس واليوم، لمحمد حقي صوتشين (محاضر في كلية التربية بجامعة غازي ـ أنقرة).

رابعاً: دولياً:

تُعَدُّ اللغةُ العربيةُ من بين ستّ لغات عالمية معتمدة رسمياً للتداول في المؤتمرات والوثائق الدولية، ويعترف بمكانتها كلٌّ من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس =

خاتمة الفصل:

لقد تعرضتُ في هذا الفصل لأصول العلاقة بين اللغة العربية والشريعة الإسلامية الغَرَّاء؛ وذلك لأن القرآن الكريم نزل بلغةِ العرب الفصيحة، ولسانهم المبين، وأن النَّبِيّ ﷺ عربيٌّ قُرشيّ، وهو ـ من غير منازع ـ أفصحُ مَنْ نطق بالضاد، ولقد أُوتِي جَوامعَ الكَلِم، وأن معاني القرآن موافقة تماماً لمعاني العرب، كما أن ذِكْرَ لسان القرآن ـ أي: عربيته ـ من خصائص هذه الرسالة الخاتمة؛ بحيث لم يردْ ذِكْرُ لسان أي كتابٍ سماويّ في الكتب المقدسة!

هذا وقد تكفَّل الله ﷻ بحفظ اللغة العربية بحفظِ محكم التنزيل؛ لذلك بات لزاماً تعلُّم العربية وقواعدها؛ لأنها تمدُّ الجسورَ لفهم كتاب الله تعالى، وسُنَّة نبيه ﷺ، بل واستنكار اللحن فيهما، و في العربية من باب أولى.

من هنا، فهي تُضفي المصداقيةَ على صاحبها على صعيدي الدنيا والآخرة بمقدار الإحاطة بها، وبمقدار الفهم في العربية يكونُ الفهمُ في الشريعة، وأن العلاقةَ بينهما طرديَّةٌ، علاقة الغاية بالوسيلة، وهذا السِّرُّ في وجود العربية في مرمى الصِّراع الحضاري باستئصالها عبر محاولات جادَّةٍ ودؤوبة، ومع ذلك

= الأمن الدولي، ومنظمة اليونيسكو. . .وتحتل المركز الخامس بين اللغات العشرين؛ وقد خصص (1) مارس من كل سنة يوماً عالمياً للغة العربية، وخصَّصت الأمم المتحدة يوم (18) ديسمبر من كل سنة للاحتفال باللغة العربية لأهميتها ضمن اللغات الست. هذا، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية اللغة العربية لغة استراتيجية بعد اكتشافها أن المجتمع الأمريكي يعاني نقصاً شديداً في معرفة العربية؛ وقد أظهرت دراسات أن عَدَدَ المتعلمين للعربية تضاعف مرتين عام (2002م). لا سيما بعد أحداث (11) سبتمبر، وقد كشفت مصادر صحفية عبرية النقاب عن دعوة عدد من الدبلوماسيين «الإسرائيليين» إلى ضرورة تعيين سفير جديد لـ "إسرائيل" في الأمم المتحدة يجيد اللغة العربية، فضلاً عن كونها لغة رسمية ثانية يتعلمها الكثيرُ من اليهود؛ لخدمة أجهزة المخابرات.

فللعربية ربٌّ يحميها؛ لأنها تحملُ أسبابَ قوتها في نفسها، كما أن ثمة مظاهرَ عودتها للإشعاع والريادة، والله من وراء القصد.

* * *



الفصل الثاني
حاجة علم التوحيد إلى اللغة العربية

تمهيد:

إنَّ اللغةَ العربيةَ حاضرةٌ في مسائل العقيدة الإسلامية حضوراً قوياً؛ مما أحوجَ إليها في تدقيق بعض المباحث، ولا سيما ما يتعلَّق منها بالأسماء والصفات وما يليقُ بذات الله ﷻ تنزيهاً؛ قال أ. د. صالح العايد: «إن سلامةَ المعتقد **تنبعُ من الصَّواب في فهم اللغة العربية**؛ لأن الانحرافَ في تأويل اللغة يُؤَدِّي إلى الزَّيغ والضَّلال في العقيدة»[1]؛ وذلك لأن النَّبِيَّ ﷺ جاء عنه ـ كما مرَّ معنا قريباً ـ أنه قال في حق من لحن من العرب: «**أرشدوا أخاكم؛ فإنه قد ضَلَّ**»[2] ولفظة «**ضل**» لا تُسْتَعملُ إلا في الأمور الكبيرة مثل العقائد؛ وهو صريحٌ في أن معظم العقائد المنحرفة كانت بسبب اللحن في العربية، والتأويل السيئ للنصوص الشرعية، والخروج عن مُراد الله بكثرة المجاز، والاستعارة.

وقد رُوي أن أبا عمرو بن العلاء كان يقول: العلمُ بالعربية هو الدِّين بعينه، فبلغ ذلك عبد الله بن المبارك، فقال: صدق؛ لأني رأيتُ النصارى قد عبدوا المسيحَ لجهلهم بذلك، قال الله تعالى: «أنا ولّدتُك من مريم وأنت نبيّي» فحسبوه يقول: «أنا ولدتك وأنت بُنيّي» فبتخفيف اللام وتقديم الباء، وتعويض الضمّة بالفتحة كفروا»[3].

---

(1) نظرات لغوية في القرآن الكريم: 25.

(2) حديث ضعيف، سبق تخريجه.

(3) انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: 1/ 53 ـ 54، وكلام ابن المبارك في: 1/ 71 ـ 72، ط. مكتبة عيسى الحلبي، مصر.

وهذا السِّرُّ العجيبُ في أن تزندق عددٌ من الناس بالعراق؛ لضحالة العربية عندهم؛ «قال الزهري: إنما أخطأ الناسُ في كثير من تأويل القرآن لجهلهم بلغة العرب. قال أبو عبيد: سمعتُ الأصمعيَّ يقول: سمعتُ الخليلَ بن أحمد يقول: سمعت أبا أيوب السّختياني يقول: عامة من تزندقَ بالعراق؛ لقلَّة عِلْمهم بالعربية»[(1)].

مثال على ذلك: في توحيد الله تعالى في أسمائه وصفاته، أن يكونَ توحيده من غير تحريف؛ وهو التغييرُ والتبديلُ، كتحريف ألفاظ الأسماء والصفات بزيادة، أو نقصان، أو تغيير الحركات الإعرابية، أو تحريف معناها؛ مما سمَّاه بعضُ المبتدعين تأويلاً؛ وهو حَمْلُ اللفظ على معنى فاسد لم يعهدْ به استعمال في اللغة؛ كتحريف بعضهم لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: 164]. بقراءتها «وكلم اللهَ موسى تكليماً» أي: أن موسى هو الذي كلَّم الله لا العكس! بنصب لفظ الجلالة؛ ابتغاء نفي صفةِ الكلام عن الله عز وجل[(2)].

ثم إنَّ القرآن الكريم دعانا للتَّدبر، فقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82]. هو القائل: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [الزخرف: 3]. قال أبو الحسن الأشعريُّ: «ولو كان القرآنُ بلسان غير العرب لما أمكن أن نتدبَّره، ولا أن نعرف معانيه إذا سمعناه، فلما كان من لا يحسنُ لسان العرب لا يحسنه، وإنما يعرفه العربُ إذا سمعوه، على أنهم إنما علموه؛ لأنه بلسانهم»[(3)].

وقال الحافظُ الناقدُ عثمان بن سعيد الدارمي في ردِّه على المريسي: «ونحن

---

(1) الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي: 123. 124، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، 1415هـ، 1994م.

(2) انظر: كتاب الإيمان: حقيقته، أركانه، نواقضه. د. نعيم ياسين: 19، ط. دار الفرقان، 1419هـ، 1999م، عمان، الأردن.

(3) الإبانة لأبي الحسن الأشعري: 107.

قد عرفنا بحمد الله تعالى **من لغات العرب هذه المجازات؛ التي اتخذتموها دلسةً وأُغْلوطةً على الجهال، تنفون بها عن الله حقائق الصفات بعللِ المجازات، غير أنا نقول: لا يُحكم للأغرب من كلام العرب على الأغلب**، ولكن نصرفُ معانيها إلى الأغلب حتى يأتوا ببرهان أنه عُني بها الأغرب، وهذا هو المذهبُ الذي إلى العدل والإنصاف أقرب»[1].

هذا، وقد طرقنا الموضوعَ من خلال المباحث الآتية:

المبحثُ الأول: تعريفُ علم التوحيد:

نسميه **عِلْمَ التوحيد**؛ لاشتغاله بأعظم صفةٍ من صفات الله ﷻ وهي الوحدانية، و**علم الكلام**؛ لأن صفةَ الكلام سال فيها مدادٌ كثير، بل ودماءٌ كثيرةٌ، واحتدم حولها جدل، هل القرآنُ مخلوقٌ أم لا؟ و**الفقهُ الأكبر** وهو ما دَرَجَ عليه أبو حنيفة رحمة الله عليه، و **أصول الدين** احترازاً من أصول الفقه، ومن فروع الدِّين، وأيضاً من أساميه: **العقائد الإسلامية**، أو علم العقيدة الإسلامية.

فالعقيدةُ إذاً هي: «مجموعةُ قضايا الحق البدهية المسلمة بالعقل، والسَّمع، والفِطْرة يعقدُ عليها الإنسانُ قلبه، ويثني عليها صدره جازماً بصحتها، قاطعاً بوجودها و ثبوتها، لا يرى خلافها»[2].

---

(1) الرد على المريسي: 2/ 855.

(2) عقيدة المؤمن للشيخ أبي بكر الجزائري: 23، ط3، دار الشروق 1402هـ، 1982م، المملكة العربية السعودية.

- وعرفه ابن خلدون فقال: «علمُ الكلام هو علمٌ يتضمَّن الحِجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذهب السَّلف، وأهل السنة» انظر: مقدمة ابن خلدون: 400.
- وعرفه عضد الدِّين الأيجي فقال: «علم يُقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج، ودفع الشبه، والمراد بالعقائد: ما يقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد ﷺ، فإن الخصم وإن خطأناه لا نخرجه من علماء الكلام» انظر: المواقف للأيجي: 1/ 32.

و مفهومُ العقيدة ينتظمُ ستة أمور[1]:

1 ـ المعرفة بالله، والمعرفة بأسمائه الحسنى، وصفاته العليا، والمعرفة بدلائل النبوة، ومظاهر عظمته في الكون والطَّبيعة.

2 ـ المعرفة بعالم ما وراء الطبيعة، أو العالم غير المنظور، وما فيه من قوى الخير التي تتمثَّل في الملائكة، وقوى الشر التي تتمثَّل في إبليس وجنوده من الشياطين، والمعرفة بما في هذا العالم من جِنٍّ أو أرواح.

3 ـ المعرفة بكتب الله التي أنزلها لتحديد معالم الحق والباطل، والخير والشر، والحلال والحرام، والحسن والقبيح.

4 ـ المعرفة بأنبياء الله ورسله؛ الذين اختارهم ليكونوا أعلام الهدى، وقادة الخَلْق إلى الحق.

5 ـ المعرفة باليوم الآخر، وما فيه من بعث وجزاء، وثواب وعقاب، وجنة ونار.

6 ـ المعرفة بالقدر الذي يسير عليه نظام الكون في الخلق، والتَّدبير.

= • وعرفها سعد الدين التفتازاني: «هو العلمُ بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية. . . ويتميز عن الإلهي بكون البحث فيه على قانون الإسلام، أي: ما علم قطعاً من الدين، كصدور الكثرة عن الواحد، ونزول الملك من السماء، وكون العالم محفوفاً بالعدم والفناء، إلى غير ذلك مما تجزم به الملة دون الفلسفة» انظر: المقاصد: 1/ 5 ـ 11.

• وقال الشيخ محمد عبده: «التوحيد علم يبحث فيه عن وجود الله، وما يجب أن تثبتَ له من صفات، وما يجوز أن يوصف به، وما يجب أن ينفى عنه وعن الرسل؛ لإثبات رسالتهم، وما يجبُ أن يكونوا عليه، وما يجوز أن ينسبَ إليهم، وما يمتنع أن يلحقَ بهم» انظر: رسالة التوحيد: 4. وانظر: تأييد هذا التعريف في: العقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها د. محمد عبد الستار نصار: 25.

(1) انظر: العقائد الإسلامية لسيد سابق: 8 ـ 9. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فهذا اعتقادُ الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السُّنة والجماعة، وهو: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والإيمان بالقدر خيره وشره" انظر: العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى: 3/ 129.

المبحث الثاني: وَجْهُ العلاقة بين اللغة العربية والعقيدة الإسلامية:

من غير مَيْنٍ، فالعقيدةُ الإسلامية لا تُفهم على حقيقتها إلا باستيعاب اللسانِ العربي، والسيطرة على مسائله وقواعده؛ وهو مفتاحُ معرفة قضايا العقائد، على النحو الصحيح من غير إفراط أو تنطُّع. ولأن موضوعات العقيدة تُستمد من الكتاب الذي أنزل بلسان عربي مبين، والسُّنة المطهرة التي أضيفت إلى النَّبِيّ العدنان ﷺ أفصح مَنْ نطق بالضاد. ولذلك كانت معظمُ محاورِ العقيدةِ مفهومةً لدى جيل الصحابة والتابعين؛ الذين لم تتسللْ إليهم العُجمة مطلقاً، فبقيت على براءتها وصفائها؛ وذلك خلال خير القرون، وعزّ حقبة السَّلف الصالح.

قال ابنُ قَيِّمِ الجوزية: «قد تنازع الصَّحابةُ في كثير من مسائل الأحكام، وهم ساداتُ المسلمين، وأكمل الأمة إيماناً. ولكن ـ بحمد الله ـ **لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال**، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتابُ العزيز، والسُّنة النبوية كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم، **لم يسموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً، ولم يبدوا لشيء منها إبطالاً، ولا ضربوا لها أمثالاً، ولم يوقعوا في صدورها، وإعجازها**»[1].

يقول المقريزيُّ في خططه: «إن القرآن الكريم قد تضمَّن أوصافاً لله تعالى، فلم تثر التساؤل عند واحد من العرب بعامة قرويهم وبدويهم، ولم يستفسروا عن شيء بصددها كما كانوا يفعلون في شأن الزكاة، والصيام، والحج، وما إليه. ولم يردْ في دواوين الحديث، وآثار السَّلف أن صحابياً سأل رسولَ الله ﷺ عن صفات الله، أو اعتبرها صفةَ ذات، أو صفةَ فعل، وإنما اتفقت كلمةُ الجميع على إثبات صفات أزلية لله تعالى من علم، وقدرة، وحياة، وإرادة، وسمع، وبصر، وكلام»[2].

وقال أيضاً: «وهكذا أثبتوا ـ رضي الله عنهم ـ ما أطلقه الله سبحانه وتعالى على نفسه

---

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين: 1/ 55. مطبعة منير الدمشقي. القاهرة.

(2) الخطط، الجزء الثاني. وانظر: مقالات الإسلاميين للأشعري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مقدمة المحقق: 1/ 14، ط2، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1969م.

الكريمة من الوجه واليد، ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرَّض مع ذلك أحدٌ منهم إلى تأويل شيء من هذا، ورووا بأجمعهم الصفات كما وردت... ولم يكنْ عند أحد منهم ما يستدلُّ به على وحدانية الله تعالى سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية، ولا مسائل الفلسفة»[1].

سُئل النَّبيّ ﷺ: أقريبٌ ربنا فنناجيه، أم بعيدٌ فنناديه؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: 186]. وكذا حين سُئل ﷺ عن ماهية ربه ﷻ وصفته فانتظر الجواب؛ فنزلت سورةُ الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: 1 ـ 4].

وكانت **لغةُ القرآن في عَرْض العقائد في متناول الجميع**، وكانت إجاباتُه مقنعةً واضحة، لم يسألوا بعدها عن تفاصيل أخرى؛ لكفايتها، ولاستيعاب العرب للمعاني والدلالات اللغوية، لكن لما صارت في العربية والعرب عُجْمَةٌ اضطر لعرض مسائل العقيدة في قوالب جديدة، وتعقيدات كانت الفلسفةُ اليونانية في تسللها إلينا المسؤولةَ عنها بالدرجة الأولى.

المبحث الثالث: حاجة علم التوحيد إلى العربية ملحَّة:

وذلك لأن المعتقدَ السَّليمَ يقومُ على تنزيل الأدلة منزلتها في اللغة العربية دون تأويل، أو تعطيل، أو تصرف خارجي ينأى بالنَّصِّ عن مقصوده، وقد يعودُ عليه بالإبطال، والنقض، والله المستعان!

وهذا ما حمل الجلَّةَ من العلماء المتقنين للتحذير من تجاهل العربية، وقواعدها في فَهْم النص الشرعي، لا سيما المتضمِّن لمسائل العقيدة والتوحيد؛ قال ابنُ جِنِّي: «أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن

---

(1) المصدر نفسه: 4/ 180 ـ 181.

الطريقة المثلى إليها، إنما استهواه، واستخفَّ حلمَه، **ضعفُه في هذه اللغة الكريمة الشريفة**»[1].

وقال أبو عبيد: «سمعتُ الأصمعيَّ يقول: سمعتُ الخليل بن أحمد يقول: سمعتُ أبا أيوب السّختياني يقول: «عامة من تزندق بالعراق؛ **لقلة عِلْمِهم بالعربية**»[2].

وقال الزهريُّ: «إنما أخطأ الناسُ في كثيرٍ من تأويل القرآن؛ **لجهلهم بلغة العرب**»[3].

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا تجدُ المعتزلة، والمرجئة، والرَّافضة، وغيرهم من أهل البدع، يفسِّرون القرآن برأيهم ومعقولهم، **وما تأولوه من اللغة**، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النَّبِيّ ﷺ، والصحابة، والتابعين، وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السُّنَّة ولا على إجماع السَّلف وآثارهم، وإنما **يعتمدون على العقل واللغة**، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة، والحديث، وآثار السَّلف، وإنما **يعتمدون على كُتُب الأدب**، وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقةُ الملاحدة أيضاً، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة **وكتب الأدب واللغة**، وأما كتبُ القرآن والحديث، والآثار فلا يلتفتون إليها، هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي عندهم لا تفيدُ العلمَ، وأولئك يتأوَّلون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النَّبِيّ ﷺ، وأصحابه»[4].

المبحث الرابع: الأسلوبُ الذي صيغت به العقيدة:

الأسلوبُ الذي صيغت به العقيدةُ الإسلاميةُ أسلوبٌ خاصّ **يمتازُ بالحيويةِ والإيقاع، واللمسة المباشرة، والإيحاء**، الإيحاء بالحقائق الكبيرة التي لا تتمثَّلُ كلها في العبارة، ولكن توحي بها العبارة، كما **يمتاز بمخاطبة الكينونة الإنسانية**

---

(1) الخصائص لابن جني: 3/ 245.

(2) انظر: الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: 124.

(3) المرجع نفسه: 123.

(4) مجموع الفتاوى: 7/ 119.

بكل جوانبها، وطاقاتها، ومنافذ المعرفة فيها، ولا تخاطب الفكر وحده في الكائن البشري.

أما الفلسفة فلها أسلوبٌ آخر؛ إذ هي تحاولُ أن تحصرَ الحقيقةَ في العبارة، ولما كان نوعُ الحقيقة التي يتصدَّى لها يستحيلُ أن تنحصرَ في منطوق العبارة، فضلاً على أن جوانب أساسية من هذه الحقائق هي بطبيعتها أكبر من المجال الذي يعملُ فيه الفكر البشري، فإن الفلسفة تنتهي حتماً إلى التعقيد، والتخليط، والجفاف، ومن هنا **لا يجوزُ أن تُعرضَ العقيدة الإسلامية بأسلوب الفلسفة**؛ لأنه يقتلها، ويطفئ إشعاعها، وإيحاءها، ويقصرها على جانب واحد من جوانب الكينونة الإنسانية.

ومن هنا يبدو التعقيدُ، والجفافُ، والنقص، والانحراف في كلِّ المباحث التي تحاولُ عرض العقيدة بهذا الأسلوب الغريب على طبيعتها، وفي هذا القالب الذي يضيقُ عنها، ومسلك القرآن في بيان العقيدة الإسلامية مُتَّسِمٌ بالبساطة والوضوح، يجعلُ إدراكها سهلاً ميسراً لكافة مستويات الناس؛ على اختلاف مداركهم وفطرهم، يأخذُ كلٌّ حسب طاقته من التفكير والإقناع، بخلاف تلك الأساليب الفلسفية والكلامية المعقدة الممتلئة بالمصطلحات؛ إذ لا يدركُ محتوياتها إلا القليل من الناس[1].

المبحث الخامس: التوقف عن تأويل الصفات واعتماد العربية:

والتوقفُ عن التأويل في مجال الصفات هو منهجُ السَّلف؛ لأن التأويل إما يفضي إلى التعطيل، أو الخروج بها **عن قواعد العربية**؛ قال إمامُ الشافعية في وقته أبو العباس ابن سريج: «وفي الآي المتشابهة في القرآن أن نقبلها، ولا نردّها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبهين،

(1) انظر: خصائص التصور الإسلامي لسيد قطب: 16، وانظر: العقيدة في الله، لعمر الأشقر: 43.

ولا نزيدُ عليها ولا ننقص، ولا نفسرها ولا نكيفها، **ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية**، ولا نشيرُ إليها بخواطر القلوب، ولا بحركات الجوارح...»[1].

المبحث السادس: المنهج اللغوي ودوره في حلِّ ما بين الدليل العقلي والنقلي من مشكلات:

وقد انبرى لهذه المهمّة ابنُ قتيبة، وركَّز دعوته في مشاكل الصفات وغيرها من مشاكل علم الكلام في الاحتكام إلى **اللغة ومدلولاتها**؛ بصرف النظر عن هيمان علماء الكلام في أودية لا مخرجَ منها! وهذه بلا شكّ دعوةٌ رائعة مضمَّخة بالأمل.

لكن هل وفى بها ابنُ قتيبة؟ ومن قبل هذا السؤال: هل اتَّضحت لديه أبعادها، ومقتضياتها؟

أظن أنه وفى ببعض الواجب عليه تجاه قضايا التعارض بين النصوص في تأويل مشكل القرآن وتأويل مختلف الحديث، ولكن على خلافِ الدكتور يحيى هاشم حسن فرغل[2]. وهذا ما نقومُ ببعضه خلالَ هذا الفصل متشبثين بأصول لغتنا العربية الفصحى، كما نزل بها الوحيان، بعيداً عن التأويل التائه في ديجور بمنأى عن نورهما.

المبحث السابع: شرح كلمة التوحيد:

وفي موضوع التوحيد بشهادة أن «لا إله إلا الله»، ناقش علماءُ التوحيد بعضَ قضايا النفي والإثبات تماماً **وفق ما تمليه اللغة العربية الحصيفة**، فيقول

---

(1) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزوالمعطلة والجهمية لابن قيم الجوزية: 64، ط إدارة الطباعة المنيرية يالقاهرة 1351هـ.

(2) في كتابه: الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية: 247 وما بعدها، حتى قال: هذا كله دال على أن ابن قتيبة حينما دعا إلى المنهج اللغوي لم يلتزمْ به. انظر: المرجع نفسه: 255.

العلامةُ الزركشي في كتاب: (معنى لا إله إلا الله): «. . .لكن: هل إفادتها لهذا الإثبات **بوضع لغوي** أو شرعي، أو أنها إنما تفيدُ نفي شركة إله آخر؟»[1].

لا خلافَ بين العلماء أن كلمة «لا إله إلا الله» تدلُّ على نفي الألوهية لغير الله تعالى بوضعها اللغوي، كما لا خلافَ بينهم في أنها تدلُّ على إثبات الألوهية لله تعالى، لكن الخلافَ في أنِ إفادتها لهذا الإثبات هل هو **بوضع لغوي** أو شرعي. وبعبارة أخرى: هل دلالتها عليه بطريقة **الحقيقة أو الإشارة؟** فذهب الحنفيةُ إلى أن دلالة الاستثناء على نفي الألوهية لغير الله تعالى التزامية، وأن دلالته على إثبات الإلهية لله تعالى بالإشارة والقرائن الدالة على أن المقصود بكلمة الشهادة هو التوحيد. وذهب القاضي الباقلاني إلى أن دلالتها عليه على سبيل الضَّرورة. وذهب الجمهورُ إلى أنها **دلالة لغوية**[2].

المبحث الثامن: معنى «أحصاها» في حديث أسماء الله الحسنى:

عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة و تسعين اسماً مئة إلا واحداً، مَنْ أحصاها دخل الجنة»[3].

وقد اختلفت عباراتُ علماء التوحيد في تعريف «أحصاها»، وشرح معناها، على آراء كلها تُستمد من صُلْب اللغة العربية، وأعطي بعض معانيها في بيان مدى حاجة علم التوحيد للعربية وقواعدها في مسائل كثيرة وفق الآتي:

• أحصاها، أي: **حفظها وعدّها**؛ واختاره البخاريُّ، وتعضده الرواية الأخرى: «**من حفظها**» وتعني: استيفاءها بدون الاقتصار على بعضها فقط، فيدعو الله بها من غير استثناء.

---

(1) معنى لا إله إلا الله، لبدر الدين الزركشي، تحقيق أ.د علي محيي الدين القره داغي: 84 وما بعدها.

(2) راجع شرح أنوار السعادة: ق 14/ب. للعلامة محمد بن سليمان الكافيجي، مخطوط في مكتبة الشيخ نجم الدين الخاصة، عن الشيخ محيي الدين القره داغي في تحقيقه لمعنى: «لا إله إلا الله» للزركشي: 84 ـ 85، الحاشية رقم: (1).

(3) رواه البخاري برقم: (6410)، ومسلم برقم: (2677).

• المراد منها **الإطاقة**، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [سورة المزمل: 20] وقوله ﷺ: «**استقيموا ولن تحصوا**»، ومعناها: العمل بمقتضاها.

• ومعناها: **الإحاطة بجميع معانيها**؛ تقول العربُ: رَجُلٌ **ذو حصاة**، أي: عقل، فأحصاها: عقلها، وأحاط بمعانيها.

المبحث التاسع: بين الذات والصفات: نحو مناقشة هادئة:

من القضايا التي تناثرت فيها الآراءُ والتخريجاتُ حتى غدا معها الكلامُ ساحةً واسعةً للمعارك، والتصورات المتباينة لمعنى التنزيه الإلهي قضية الصفات الإلهية، وعلاقتها بالذَّات، ويظهر أن البعد عن روح القرآن الكريم بعد أن أحدثت الثقافة الواردة أثرها في نسيج الثقافة الإسلامية بمعناها الواسع، هو الذي وَصَلَ بالفكر الإسلامي إلى هذه النتائج...

والمدخلُ الطبيعيُّ لدراسة قضية الصفات لدى المتكلمين يقومُ على تحديد المراد بالصفة هل لها معنى حقيقي مستقلّ في مفهومه عن الذات، أو أن المراد بها معنى مجازي، أي: نفي الضد عن الذات؟ وهنا توزَّعت المذاهب طرائق قدداً!

إن عمليةَ **الخداع اللغوي هي التي أوقعت نُفاةَ الصفات في هذا الخطأ الجسيم**؛ لأنهم لم ينتبهوا إلى أن **دلالة الألفاظ** على الصفات الإلهية؛ ينبغي أن يُنْظَرَ إليها في الإطار المشار إليه، فكما أن ذات الحق تبارك وتعالى **تخالف** ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته، فالتشبيه لا يرجعُ إلى مجرد اللفظ المشترك؛ الذي يطلق على «الله» تارة، وعلى المخلوقين تارة أخرى، بل يرجع إلى المعنى، ولما كانت المعاني الإلهية غير محددة أو متصورة، فإن التشبيهَ يسقط هنا تماماً، ولا خوفَ حينئذ على التنزيه الإلهي من القول بزيادة الصفات على الذات؛ لأن الصفات من طبيعة، وليست لأمرٍ خارجٍ عنها.

ولا يقلُّ خداع المشبهة المجسمة **باللغة في** هذا المقام عن خداع المعطِّلة، فقد ظنوا أن الاشتراك اللفظي يلزمُ فيه الاشتراك في الكيفيات والحقائق، وهذا لم يقلْ به عاقل، ويمكن أن يقاسَ على ذلك أفعال الله، وأفعال المخلوقين[1].

---

(1) العقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها د. محمد عبد الستار نصار: 334 وما بعدها =

= بتصرف شديد. وللسلف الصالح منهاج ثابت في أسماء الله وصفاته يتمثل في العناصر الآتية:

- أسماء الله وصفاته توقيفية، لا مجال للعقل فيها؛ قال ابنُ قدامة: «ومذهبُ السَّلف ـ رحمة الله عليهم ـ الإيمانُ بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، وعلى لسان رسوله، من غير زيادة عليها، ولا نقص منها». انظر: ذم التأويل: 11، تحقيق بدر البدر، ط1، 1406هـ، الدار السَّلفية، الكويت. قال ابن قُدامة: «ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي...» انظر: بدائع الفوائد: 1/ 183.
- أسماء الله الحسنى لها اعتباران: اعتبار من حيث الذات، واعتبار من حيث الصفات، فهي بالاعتبار الأول مترادفة؛ لدلالتها على مسمّى واحد، وهو الله ﷻ، وبالاعتبار الثاني متباينة؛ لدلالة كل واحد منها على معناه الخاصّ.
- أسماء الله ﷻ كلها حسنى، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180]. والحسنُ في أسمائه تعالى يكون باعتبار كلِّ اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره؛ فيحصلُ بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال.
- الأسماء التي تطلق على الله وعلى العبد كالحي، والسميع، والبصير، والعليم، والملك، ونحوها، هي حقيقة في الله وفي العبد، قال ابنُ القيم: «وهذا قولُ أهل السنة، وهو الصواب. واختلاف الحقيقتين فيهما لا يخرجهما عن كونهما حقيقة فيهما، وللرب تعالى منها ما يليقُ بجلاله، وللعبد منها ما يليقُ به» انظر: بدائع الفوائد: 1/ 186.
- أسماء الله ﷻ إن دلت على وصف متعدّ تضمنت ثلاثة أمور: أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ، والثاني: ثبوت الصِّفة التي تضمَّنها لله ﷻ، والثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها، كالسميع يتضمن إثبات السميع اسماً لله، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكمه ومقتضاه وهو أنه ﷻ يسمع كل شيء. وإن دلت أسماء الله على وصف غير متعدّ تضمَّنت الأمرين الأولين: كاسمه «الحي» يتضمَّن الحي اسماً له، وإثبات الحياة صفة له.
- صفات الله ﷻ كلها صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه، وما ورد من الصفات ما يكون كمالاً في حال، ونقصاً في حال، فلا تثبت له إثباتاً مطلقاً، ولا تنفى =

المبحث العاشر: النصوص المتشابهة (الصفات الخبرية):

تلكم النصوص التي تتعلّق بذات الله تعالى، مثل:

• ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: 10].
• ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: 75].
• ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 26 ـ 27].
• ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: 9].
• ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: 14].
• ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: 88].
• ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: 5].
• ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 22].

فالمنهجُ الأسلمُ والأحكم أن تُردّ الآيات المتشابهة إلى الآيات

= عنه نفياً مطلقاً؛ وإنما تثبتُ له ﷻ في الحال التي تكون كمالاً، حيث أثبتها لنفسه ﷻ، وتمتنع في الحال التي تكون نقصاً.

• الإجمالُ في النفي والتفصيل في الإثبات، قال شيخُ الإسلام: «الرسل ـ صلوات الله عليهم ـ جاؤوا بإثبات مفصل، ونفي مجمل، وأعداؤهم جاؤوا بنفي مفصل، وإثبات مجمل» انظر: مجموع الفتاوى: 6/ 37، وشرح العقيدة الطحاوية: 69.

• أسماء الله وصفاته لها معان معلومة، ولكل اسم معنى يخصّه غير الاسم الآخر، وليس معنى الاسم هو الذات فقط، إلا أن تلك الأسماء والصفات مجهولة الكيفية؛ وهذا السِّرُّ في أن معظم السَّلف كانوا يقولون: «أمّروها كما جاءت بلا كيف». قال ابنُ عبد البر: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، ولا يجدون فيه صفة محدودة» انظر: التمهيد: 7/ 145. انظر: في هذا كله: مجموع الفتاوى: 3/ 4، و5/ 26، وبدائع الفوائد: 1/ 182، والقواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لابن عثيمين: 6، والتوجيه البلاغي لآيات العقيدة في المؤلفات البلاغية في القرنين السابع والثامن الهجري، يوسف العليوي: 45 ـ 48، ط1، 1429هـ، 2008م، سلسلة الرسائل الجامعية ـ 90 ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

المحكمة[1]، مع حمل هذه الألفاظ التي جاءت بهذه الصفات على المعنى الذي ينزه الذات الإلهية عن التشبيه والتمثيل، والتكييف والتعطيل، وعلى أن نمرّها كما جاءت؛ ففي الإثبات نُقرّ ما أثبته الله ﷻ من الاستواء، واليد، والعين، والوجه، والمجيء... تماماً كما نطقتْ بها الآيات. وفي النفي نقرأ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]. وهي من باب ما جاء على لسان مالك بن أنس: الاستواء معلوم، والكيفُ مجهول، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بدعة... فالتفويضُ للكيف فقط مع التسليم بالصفات من حيث وجودها من غير تأويل؛ وكلٌّ ذلك بما يليقُ بجلاله وكماله ﷻ.

والمعتزلة أغرقوا في تأويل هذه النصوص بما يتناسبُ وأصولهم الخمسة، وغلوا في استعمال المجاز وعطلوها! أنكروا اليد، وقالوا: هي النعمة، والعين وقالوا: هي العلم...

والأصلُ ما درج عليه السَّلفُ الصالح لا سيما الأئمة الأعلام؛ الذين تلقتهم الأمة بالقبول إلى اليوم، واستقرتْ مذاهبهم في ربوع الأرض. فهذا ما قرره الإمامُ أبو حنيفة ـ رحمة الله عليه ـ في كتاب: «الفقه الأكبر» يقول: «والله تعالى واحد لا من طريق العدد، ولكن من طريق أنه لا شريكَ له؛ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]، لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه... وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين، يعلمُ لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسمعنا، ويتكلَّم لا ككلامنا... وله تعالى يد ووجه ونفس، كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى من ذِكْر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: «إن يده قدرته أو

(1) يقول الفخر الرازي: «إن كلَّ واحد من أصحاب المذاهب يدعي أن الآيات الموافقة لمذهبه محكمة، وأن الآيات الأخرى الموافقة لقول خصمه متشابهة، فلا بد من تأويلها حسب ذلك» مفاتيح الغيب: 7/ 169. ط 1، مطبعة عبد الرحمن محمد. القاهرة. وهذه المشكلة، والله المستعان!

نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قولُ أهلِ القدرِ والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته تعالى بلا كيف»[1].

يقول الشيخ ابن تيمية[2]: «وقد علم أن طريقةَ السَّلف وأئمتها إثباتُ ما أثبته الله تعالى من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل. وكذلك ينفون ما نفاه عن نفسه، مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد لا في أسمائه، ولا في آياته، فإن الله تعالى ذَمَّ الذين يلحدون في أسمائه وآياته، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180]. وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: 40]. فطريقتهم تتضمَّنُ إثباتَ الأسماء والصفات بلا تشبيه، وتنزيهها بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

وثمة مذاهب أخرى كمذهب عبد الله بن سعيد بن كلاب؛ الذي قرر أن صفات الله لا هي هو، ولا هي غيره[3]. واستفاد منها أبو الحسن الأشعري؛ فقرر صفات هي عين الذات كالوجود، وغير الذات صفات الأفعال كالخالق، وصفات لا يقال هي عين ولا غير كالعلم، والإرادة، والقدرة... وقد شبّهها وجسّمها قومٌ من غلاة الشيعة والتشبيه من عقائد النصارى واليهود، وقد عطلها المعتزلة، ومَنْ واكبهم، وسايرهم على خطتهم! وتفرق الناسُ فيها طرائقَ قِدداً. والأصلحُ لهذه الأمة أن تعودَ لرشدها العقدي بالفهم السَّديد للنصوص الشرعية في الأسماء والصفات، **ومفتاحها اللغة العربية الرصينة في تناول هذه الموضوعات من علم التوحيد.**

يقول الإمامُ أبو القاسم التَّميمي الأصبهاني في كتابه: (الحجَّة في بيان المحجَّة وشرح عقيدة أهل السنة): «إن من **حمَل اللفظَ على ظاهره**، وعلى

---

(1) الفقه الأكبر لأبي حنيفة: 2 ـ 3 بتصرف. ط2، العامرية ـ القاهرة، 1324هـ.

(2) انظر: الرسالة التدمرية: 5 ـ 6، مطبعة الإمام، القاهرة، 1949م.

(3) انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري: 2/ 225.

مقتضى اللغة حمله على حقيقته، ومن تأوَّله عدل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفات الله تعالى»[1].

وقد حكى بعضُ أهل الفضل الإجماع على المنهج السليم، فقال أبو نصر الكلاباذي: «الباب السادس: شرح قولهم في الصِّفات: أجمعوا على أن لله صفاتٍ على الحقيقة هو موصوف بها... وأن له سمعاً، وبصراً، ووجهاً، ويداً على الحقيقة، ليس كالأسماع، والأبصار، والأيدي، والوجوه، وأجمعوا أنها صفات لله، وليست بجوارح، ولا أعضاء، ولا أجزاء»[2].

وهذا ما جعل الإمام ابن عبد البر يحملُ على أهل الكلام؛ الذين أغرقوا في التأويل والخروج عن مراد الله، لا سيما في التعامل مع الصِّفات الثبوتية والخبرية، واعتبرهم أهل بدع وزيغ؛ فقال: «أجمع أهلُ الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهلَ الكلام أهلُ بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر، والتفقه فيه، يتفاضلون فيه بالإتقان، والميز، والفهم»[3].

حماد بن زيد (ت 179 هـ):

سأل بِشْر بن السري حماد بن زيد فقال: يا أبا إسماعيل، الحديث الذي جاء: «ينزل الله ﷻ إلى السماء الدنيا» قال: «حقّ كل ذلك كيف يشاء»[4].

الفضيل بن عياض (ت 187 هـ):

قال الفضيل: «كلُّ هذا النزول والضحك، وهذه المباهاة، وهذا الاطلاع كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن

---

(1) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة: 1/ 446، تحقيق محمد ربيع هادي المدخلي.

(2) التعرف لمذهب أهل التصوف: 47 . 48. تحقيق محمود أمين النواوي، ط3، 1412هـ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

(3) جامع بيان العلم وفضله: 2/ 942.

(4) رواه ابن بطة في الإبانة: 3/ 302.

يطلع، فليس لنا أن نتوهَّم كيف وكيف، فإذا قال الجهميُّ: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقل: بل أؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء»[1].

ابن أبي مليكة التابعي (ت 117هـ):

قال نافع بن عمر الجمحي: «سألتُ ابنَ أبي مليكة عن يد الله أواحدة أو اثنتان؟ قال: بل اثنتان»[2].

إمام اللغة في عصره أبو بكر الأنباري (ت 328 هـ):

وقد نقل عنه الأزهريُّ أنه قال في إثبات صفة العين لله تعالى من قوله تعالى: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ﴾ [هود: 37].

«قال أصحابُ النقل والأخبار بالأثر: الأعين: يريدُ به العين، قال: **وعين الله لا تُفسر بأكثر من ظاهرها، ولا يسع أحداً أن يقولَ: كيف هي؟ أو ما صفتها؟**»[3].

إمام اللغة في عصره أبو منصور الأزهري الهروي (ت 370 هـ):

وتأمَّلْ معي إمام اللغة في زمانه أبا منصور الأزهري الهروي يقول عند قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: 210]. «فالغمامُ معروفٌ في **كلام العرب**، إلا أنا لا ندري كيف الغمام الذي يأتي الله ﷻ يوم القيامة في ظللٍ منه، فنحن نؤمن به ولا نكيّف صفته، وكذلك سائر صفات الله ﷻ»[4].

الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (ت 150 هـ):

قال الإمامُ الأعظمُ أبو حنيفة: «لا يُوصَفُ الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيفٍ، وهو قولُ أهل السُّنة والجماعة، وهو يغضب ويرضى، ولا يقال: غضبه عقوبته، ورضاه ثوابه، ونصفه كما

---

(1) رواه البخاري في خلق أفعال العباد: 17، وابن بطة في الإبانة: 3/ 203.

(2) رواه الدارمي في رده على المريسي: 1/ 286.

(3) تهذيب اللغة: 3/ 205.

(4) انظر: تهذيب اللغة: 3/ 246.

وصف نفسه: أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، حي قادر، ووجهه ليس كوجوه خلقه»[1].

وقال أيضاً: «وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذِكْر الوجه واليد والنفس فهو له صفاتٌ بلا كيف، ولا يقال: يده قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطالَ الصفة، وهو قولُ أهل القدر، والاعتزال»[2].

---

(1) الفقه الأبسط: 56، نقلاً من أصول الدين عند أبي حنيفة لمحمد الخميس: 298. ط1، 1416هـ، دار الصميعي، الرياض.

(2) الفقه الأكبر مع شرحه، د. محمد الخميس: 37. ط1، 1414هـ، دار المسلم، الرياض.

- قال محمد بن الحسن الشيباني (ت 189 هـ): «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تغيير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك؛ فقد خرج مما كان عليه النَّبِيّ ﷺ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا، ولم يفسِّروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لاشيء» رواه اللالكائي: 3/ 432.
- وقال شيخ الحنفية في عصره أبو اليسر محمد البزدوي (493 هـ): «إثبات اليد والوجه حق عندنا، معلوم بأصله، متشابه بوصفه، ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن إدراك الوصف بالكيف، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه، فإنهم ردّوا الأصول لجهلهم بالصفات؛ فصاروا معطلة» انظر: شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري: 93. تحقيق مروان الشعار، ط 1، 1417هـ، دار النفائس، بيروت.
- وقال شمس الأئمة أبو العباس السرخسي (ت 494 هـ): «وأهل السنة والجماعة أثبتوا ما هو الأصل معلوم بالنص،وتوقفوا فيما هو المتشابه وهو الكيفية، ولم يجوزوا الاشتغال في طلب ذلك» المصدر السابق: 93.
- قال الملا علي القاري الحنفي (ت 1014 هـ): «إن الغضب والرضا الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة... فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام». شرح الفقه الأكبر: 96.

الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت 179 هـ):

وعبارته مشهورة في إثبات حقيقة الاستواء في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: 54]. ولما سُئل عن الاستواء؟ قال رحمه الله: «الاستواءُ معلوم، والكيفُ مجهول، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بدعة».

وله روايةٌ ثانيةٌ، قال يحيى بن يحيى: «كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: 5]. كيف استوى؟ فأطرق مالك رأسه، ثم علاه الرّحضاء، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً، فأمر به أن يُخرج»[1].

الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ):

سُئِل الإمامُ الشافعي عن صفات الله فأجاب: «لله تبارك وتعالى أسماء وصفات، جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ... ونحو ذلك إخبار الله سبحانه وتعالى إيانا أنه سميع، وأن له يدين بقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ﴾ [المائدة: 64]. فإن هذه المعاني التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يدرك حقيقته بالفكر والروية، فلا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، فإن كان الواردُ

---

(1) رواه البيهقي في الأسماء والصفات: 515، وفي الاعتقاد: 119، وابن المقرئ في معجمه: 311. وقد درج الجلةُ من المالكية على هذا المنهاج باستثناء المتأخرين؛ الذين جمعوا بين التصوف في السلوك والأشعرية في العقيدة؛ كما لخص قولهم ابن عاشر:

في عقد الأشعري وفقه مالك وفي طريقة الجنيد السالك

لكنا نجد أمثال ابن القاسم (ت 191 هـ) يقول عنه الحافظ ابن عبد البر: «وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأساً برواية الحديث «أن الله يضحك»؛ وذلك لأن الضحك من الله، والتنزل والتعجب منه ليس على جهة ما يكون من عباده» انظر: التمهيد: 7/ 152.

بذلك خبراً يقومُ في الفهم مقام الشهادة في السماع وجبتِ الدينونةُ على سامعه بحقيقته، والشهادة عليه كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ، ولكن يثبت هذه الصفات، وينفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11][1].

---

(1) طبقات الحنابلة في ترجمة الشافعي: 1/ 283، وقد ذكر جزءاً منه ابن حجر في فتح الباري: 13/ 407 وعزاه إلى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي. وقد سار كثير من الشافعية على هذا المنهاج القويم في التعامل مع الصفات.

- وهذا الإمام المزني الشافعي (ت 264 هـ): يقول وهو يصف الله ﷻ: «عالٍ على عرشه في مجده بذاته وهو دانٍ بعلمه من خلقه...». وقال: «... هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضا...» انظر: شرح السنة للمزني: 75. 89، ط1، 1415هـ، تحقيق جمال غزون، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
- وهذا الإمام البغوي الشافعي يقول في كتابه «شرح السنة» بعد أن ساق أحاديث الصفات: «هذه ونظائرها صفات لله تعالى، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها، معرضاً عن التأويل، مجتنباً عن التشبيه، معتقداً أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق؛ قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهو السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]. وعلى هذا مضى سلف الأمة، وعلماء السنة، تلقوها جميعاً بالقبول والتسليم، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووكلوا العلم فيها إلى الله ﷻ»، ثم ساق آثار السَّلف. انظر: شرح السنة: 1/ 163. 171.
- وهذا الإمام أبو العباس ابن سريج البغدادي الشافعي (ت 303 هـ) يقول بعد ذِكْر جملة من الصفات: «اعتقادنا فيه وفي الآي المتشابهة في القرآن: أن نقبلها ولا نردّها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبهين... ونسلم الخبر لظاهره، والآية لظاهر تنزيلها، ولا نقول بتأويل المعتزلة، والأشعرية، والجهمية، والملحدة، والمجسمة، والمشبهة، والكرامية، والمكيفة، بل نقبلها بلا تأويل، ونؤمن بلا تمثيل، ونقول الآية والخبر صحيحان، والإيمان بهما واجب، والقول بهم سنة، وابتغاء تأويلها بدعة وزندقة» انظر: (جزء فيه أجوبة في أصول الدين) لأبي العباس ابن سريج: 86، والذهبي في العلو: 208، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية: 174.

الإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـ):

قال حنبل: قلت لأبي عبد الله: ينزلُ الله تعالى إلى السماء الدنيا؟ قال: نعم، قلت: نزوله بعلمه أم بماذا؟ قال: فقال لي: اسكتْ عن هذا، وغضب غضباً شديداً، وقال: ما لك ولهذا؟ أمضِ الحديثَ كما روي بلا كيف»[1].

الإمام أبو عيسى الترمذي (ت 279 هـ):

قال الإمام أبو عيسى الترمذي في سننه في الصفات: «وقد قال غيرُ واحدٍ من أهل العلم في هذا الحديث، وما يشبه هذا من الروايات من الصفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كلّ ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد تثبت الرِّواياتُ في هذا، ويؤمن بها، ولا يتوهّم، ولا يقال كيف؟ هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمرّوها كما جاءتْ بلا كيف. وهكذا قولُ أهل العلم من أهل السنة والجماعة! وأما الجهميةُ فأنكرتْ هذه الروايات، وقالوا: هذا تشبيه»[2].

الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي (280 هـ):

وذلك في كتابه: «الرد على المريسي» لما أنكر المريسي نزول الله، وزعم أنما ينزل أمره ورحمته، فعلق عليه: «وهذا أيضاً من حجج النساء والصِّبيان، ومَنْ ليس عنده بيان»[3].

وقد قال في الرد على تأويلات المريسي: «فيقال لك أيها المريسي المدَّعي

---

(1) رواه ابن بطة في الإبانة: 3/ 242، واللالكائي: 3/ 453. هذا؛ وإن الحنابلة برمّتهم ساروا على هذا النهج في العقيدة من الأقدمين والمحدثين من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه البار ابن قيم الجوزية، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وسماحة الشيخ ابن باز، والعثيمين، والألباني، وابن جبرين، وبكر أبو زيد، وغيرهم كثير، وقد امتلأت المكتبات في العصر الحديث بالكتب التي ركزت على مجال العقيدة أكثر من غيرها.

(2) سنن الترمذي: 3/ 50

(3) الرد على المريسي: 1/ 214.

في الظاهر لما أنت مُنْتَفٍ في الباطن: قد قرأنا القرآنَ كما قرأت، وعقلنا عن الله أنه ليس كمثله شيء، وقد نفينا عن الله ما نفى عن نفسه، ووصفناه بما وصف به نفسه فلم نعده، وأبيت أن تصفه بما وصف به نفسه، ووصفته بخلاف ما وصفَ به نفسه».

أخبرنا الله في كتابه أنه ذو سمع، وبصر، ويدين، ووجه، ونفس، وكلام، وأنه فوق عرشه فوق سمواته، فآمنا بجميع ما وصف به نفسه كما وصفه بلا كيف. ونفيتها أنت عنه كلها أجمع بعماياتٍ من الحجج، وتكييف، فادعيت أن وجهه: كله، وأنه لا يوصف بنفس، وأن سمعه: إدراك الصَّوت إياه، وأن بصره: مشاهدة الألوان كالجبال، والحجارة، والأصنام التي تنظر إليك بعيون لا تبصر، وأن يديه: رزقاه موسعه ومقتوره، وأن علمه وكلامه مخلوقان محدثان، وأن أسماءه مستعارة مخلوقة محدثة، وأن فوق العرش منه مثل ما هو أسفلُ سافلين، وأنه في صفاته كقول الناس في كذا، وكقول العرب في كذا، تضرب له الأمثال تشبيهاً بغير شكلها، وتمثيلاً بغير مثلها، فأي تكييف أوحش من هذا إذا نفيت هذه الصفات وغيرها عن الله تعالى بهذه الأمثال، والضلالات المضلات»[1].

الإمام ابن جرير الطبري (ت 310 هـ):

وقد ساق جملةً من الصِّفات، وعلّق بعدها فقال: «فإن قال لنا قائل: فما الصَّوابُ في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتابُ الله ﷻ ووحيه، وجاء ببعضها رسولُ الله ﷺ؟

قيل: الصوابُ من هذا القول عندنا: أن نثبتَ حقائقها على ما نعرفُ من جهة الإثبات، ونفي التشبيه، كما نفى عن نفسه جلَّ ثناؤه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]. . . فنثبت كلَّ هذه المعاني التي ذكرنا

(1) الرد على المريسي: 1/ 428. تحقيق رشيد الألمعي، ط1، 1418هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يعقلُ من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه فنقول: يسمع جلَّ ثناؤه الأصوات، لا بخرقٍ في أذن، ولا جارحة كجوارح بني آدم. وكذلك يبصر الأشخاص ببصرٍ لا يشبه أبصار بني آدم التي هي جوارح لهم. وله يدان ويمين وأصابع وليست جارحة، ولكن يدان مبسوطتان بالنعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير، ووجه لا كجوارح بني آدم التي من لحم ودم.

ونقول: يضحك إلى من يشاء من خلقه، ولا نقول: إن ذلك كشَّر عن أنياب. ويهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا»[1].

الحافظ ابن خزيمة (ت 311هـ):

له كتاب (التوحيد) ضمَّنه صفات الله ﷻ، وحملها على الحقيقة، ومن ذلك إثبات حقيقة الوجه[2]، واليدين[3]، وتحقيق صفة النزول، فقال: «وفي هذه الأخبار ما بان، وثبت، وصح: أن الله ﷻ فوق سماء الدنيا الذي أخبرنا نبينا ﷺ أنه ينزل إليه، إذ **محالٌ في لغة العرب** أن يقول: نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهومٌ في الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل»[4].

الإمام أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني المالكي (386هـ):

لا سيَّما في أول كتابه المشهور بالرسالة في: «باب ما تنطق به الألسنة، وتعتقده الأفئدةُ من واجبات أمور الدِّيانات» قال: «وأنه فوق عرشه المجيد بذاته، وأنه في كلِّ مكانٍ بعلمه»[5].

---

(1) التبصير في معالم الدين: 141 . 145.

(2) انظر: كتاب التوحيد: 22 . 23. تحقيق محمد خليل هراس، ط 1412هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(3) انظر: المرجع السابق: 83 . 84.

(4) المصدر السابق: 125 . 126.

(5) انظر: الفواكه الدواني للنفراوي: 1/ 73، تحقيق عبد الوارث محمد علي، ط 1، 1418هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

الحافظ ابن منده (ت 395 هـ):

له كتابُ (التوحيد) جاء فيه: «وذلك أن الله ﷻ امتدحَ نفسه بصفاته تعالى، ودعا عباده إلى مدحه بذلك، وصدق به المصطفى ﷺ وبيَّن مرادَ الله ﷻ فيما أظهر لعباده من ذِكْر نفسه، وأسمائه، وصفاته، وكان ذلك مفهوماً عند العرب، غير محتاجٍ إلى تأويلها...»[1].

القاضي عبد الوهاب المالكي (ت 422 هـ):

قال وهو بصدد شرح قول ابن أبي زيد القيرواني: «وأن الله يجيء يومَ القيامة والملك صفاً صفاً»: «وهذا؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 22]. فأثبت نفسه جائياً، ولا معنى لقول من يقول: إن المرادَ به: «جاء أمر ربك»... ولكن ليس إذا استحال عليه ذلك وَجَبَ صَرْفُ الكلام عن حقيقته؛ لأجل أن القضاء على الغائب بمجرد الشاهد لا يجِبُ عندنا، ولا عند مسلم، فبطل ما قالوه»[2].

الحافظ ابن عبد البر المالكي (ت 463 هـ):

وهو من علماء الأندلس، له كتابٌ نفيسٌ (التمهيد) جاء فيه: «ومن حَقِّ الكلام **أن يُحمل على حقيقته** حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز، إذ لا سبيلَ إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك، **وإنما يُوجَّهُ كلامُ الله تعالى إلى الأشهر والأظهر من وجوهه** ما لم يمنعْ من ذلك ما يجب له التسليم، ولو ساغ ادِّعاءُ المجاز لكلِّ مدَّعٍ ما ثبت شيء من العبارات، **وجلَّ الله ﷻ عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها؛ مما يصحُّ معناه عند السامعين، والاستواءُ معلومٌ في اللغة ومفهوم**. والعلو، والارتفاع على الشيء، والاستقرار، والتمكن فيه»[3].

---

(1) التوحيد لابن منده: 3/ 7.

(2) شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني: 319 ـ 320، ط1، 1424هـ، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات.

(3) التمهيد لابن عبد البر: 7/ 131.

وقد حكى ابنُ عبد البرِّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ إجماعَ السَّلف على ذلك فقال: «**أهلُّ السنة مجمعون على الإقرار بالصِّفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز**، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهلُ البدع، والجهمية، والمعتزلة كلها، والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرّ بها مشبهٌ، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسُنَّة رسوله هم أئمة الجماعة، والحمد لله»[(1)].

الإمام أبو عبد الله القرطبي المالكي (671 هـ):

وفي ضوء الآية المثبتة لحقيقة الاستواء: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: 54]، قال القرطبيُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «وقد كان السَّلَفُ الأُوَل ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه، وأخبرت رسله، ولم ينكر أحدٌ ذلك؛ لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء؛ فإنه لا تُعْلَم حقيقته...»[(2)].

الحافظ شمس الدين الذهبي (ت 748 هـ):

وله كتابُ (العلو) جاء فيه: «... ولو كانت الصفاتُ تردُ إلى المجاز، لبطل أن يكون صفات الله، وإنما الصفةُ تابعة للموصوف، فهو موجودٌ حقيقة لا مجازاً، وصفاته ليست مجازاً، فإذا كان لا مثل له ولا نظير؛ لزم أن تكون لا مثل لها»[(3)].

---

(1) التمهيد: 7/ 145. وقد علق عليه الحافظ شمس الدين الذهبي فقال: «صدق والله، فإن من تأول سائر الصفات، وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام أداه ذلك السلب إلى تعطيل الرب، وأن يشابه المعدوم، كما نقل عن حماد بن زيد أنه قال: مثل الجهمية كقوم قالوا: في دارنا نخلة. قيل: لها ساق؟ قالوا: لا. قيل: فلها كرب؟ قالوا: لا. قيل: لها رطبٌ وقنو؟ قالوا: لا. قيل: فما في داركم نخلة». العلو للذهبي: 250.

(2) الجامع لأحكام القرآن: 7/ 140، وساق كلام الإمام مالك في أن الاستواء ـ يعني في اللغة ـ معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة.

(3) العلو: 239، تحقيق أشرف عبد المقصود، ط 1، 1416هـ، مكتبة أضواء السَّلف، الرياض.

الإمام ابن الوزير اليمني (ت 840 هـ):

قال عن صفات الله و صفاته: «اعلمْ أنه تكلم في معانيها جماعةٌ من أهل العلم والتفسير، وأكثرها واضح، والعصمة فيها عدم التشبيه، واعتقاد أن المراد بها أكمل معانيها؛ الذي لا يحيط بحقيقته إلا الله تعالى»[1].

العلامة تقي الدين المقريزي (ت 845 هـ):

قال: «اعلمْ أن الله تعالى لما بَعَثَ من العرب نبيه ﷺ رسولاً إلى الناس جميعاً، وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى بما وصف به نَفْسَهُ الكريمة في كتابه العزيز؛ الذي نزل به على قلبه ﷺ الروح الأمين، وبما أوحى إليه ربّه تعالى. فلم يسأله أحدٌ من العرب بأسرهم قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك؛ كما كانوا يسألونه عن أمر الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج... ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي، ووقف على الآثار السَّلفية علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح، ولا سقيم عن أحد من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على اختلاف طبقاتهم، وكثرة عددهم؛ أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه نفسه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان نبيه ﷺ، بل كلّهم فهموا معنى ذلك، وسكتوا عن الكلام في الصفات، فأثبتوا ـ رضي الله عنهم ـ بلا تشبيه، ونزَّهوا من غير تعطيل، ولم يتعرَّضْ أحدٌ منهم إلى تأويل شيءٍ من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت...»[2].

العلامة محمود الآلوسي (ت 1270 هـ):

قال في (غرائب الاغتراب): «فقلت: يا مولاي يشهدُ لحقيقة مذهبِ السَّلف في المتشابهات، وهو إجراؤها على ظواهرها، مع التنزيه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ إجماع القرون الثلاثة؛ الذين شَهِدَ بخيريتهم خير البشر ﷺ... إن في المتشابهات ثلاثة مذاهب... الثالث: **الإبقاء على الظاهر مع**

(1) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير اليمني: 166، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط 1، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(2) خطط المقريزي: 4/ 188.

نفي اللوازم، وهو معنى قول بعضهم: القول بالظاهر مع اعتقاد التنزيه، وأن ليس كمثله ﷻ شيء، فيقال في ذلك المراد ظاهره مع نَفِي لوازمه الدالة على الجسمية، ويرجعُ ذلك إلى دعوى أنها لوازم لاستواء الخَلْق، لا لاستواء الخالق أيضاً، وهو نظيرُ قول الأشاعرة والماتريدية في رؤية الله تعالى في الآخرة، فإنها تكون مع نفي لوازمها من المقالة، والجسمية، ونحوهما مما هو من لوازم الرؤية في الشاهد»[1].

الشيخ يوسف القرضاوي:

يقول الشيخُ يوسف القرضاوي ـ رعاه الله ـ: «النصوصُ التي تضيفُ إلى الله تعالى صفات هي في البشر انفعالات نفسية، مثل: الرحمة، والغضب، والمحبة، والكراهية، والفرح، والغيرة، والعجب، ونحوها، وقد ثبتت بآيات القرآن العزيز، أو بالسنة الصَّحيحة: نثبت هذه الصِّفات لله سبحانه وتعالى، كما أثبتها لنفسه، في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، ونحن مطمئنون كلّ الاطمئنان، ولا نلتمس لها تأويلاً، إذ لا حاجة إليه، ولا نتوقف فيها؛ **لأنها بينةٌ واضحةُ المعنى**؛ وهذا موقفُ السَّلف فيها.

ولا داعي لأن نقولَ: المراد بالرضا: إرادة الإنعام، أو الإنعام نفسه، أو بالغضب: إرادة الانتقام، أو الانتقام نفسه، أو بالمحبة: إرادة الثواب، أو الثواب نفسه، لنردّ هذه الصفات إلى صفة الإرادة، أو صفة القدرة، كما يفعلُ كثيرٌ من المتكلمين... وكما أثبتنا لله ﷻ الإرادة نثبت له الرحمة، والرضا، والغضب، والضحك...»[2].

المبحث الحادي عشر: مسألة الترادف في أسماء الله وصفاته:

والترادفُ ظاهرةٌ لغوية، ويعني: تعدُّد الألفاظ للمعنى الواحد، وقد كانت

---

(1) غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب: 384 . 387. طبع في مطبعة الشابندر في بغداد، 1327هـ.

(2) انظر: فتاوى معاصرة للشيخ القرضاوي: 4/ 154 . 155.

شديدةَ الصِّلة بموضوعات العقيدة بين المعتزلة وأهل السنة؛ لا سيما في الأسماء، والصفات الإلهية.

والقولُ الفصلُ في المسألة أن أسماء الله أعلامٌ وصفات، فهي أعلامٌ باعتبار دلالتها على الذات، وهي صفاتٌ باعتبار ما دلَّت عليه من المعاني، وهي بذلك مترادفة من حيث الذات، لدلالتها على مسمًّى واحد وهو الله ﷻ، ومتباينة من جهة الصفات؛ لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص[1].

المبحث الثاني عشر: مذهب الاعتزال والدرس اللغوي:

ولما كان رجالُ الاعتزال مثقفين، ومفكرين، وعلماء أدركوا ما للأدب من أثر جليل في إكمال الثقافة، وتنوير العقول، فانكبُّوا عليه يدرسونه، ويتزوَّدون منه، وقد رغَّبهم فيه، وثبتهم عليه أنهم كانوا دعاةَ مقالة، ورؤساء نحلة؛ وذلك يتطلبُ قبل كل شيء فصاحة في اللسان، ومقدرة على البيان. وبهما يتمكّنون من محاجة الخصوم، و إفحام المخالفين، فكان منهم أئمة الأدب، وأرباب البلاغة. قال صفوان الأنصاري يصفُ بلاغتهم:

وما كان سحبانُ يشقُّ غبارهم   ولا الشدق من حي هلال بن عامر

(1) وأما المعتزلة فقد أثبتوا لله الأسماء دون ما تضمنته من الصفات، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات، ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما يتضمَّنه من الصفات. الرسالة التدمرية: 18، وهي ضمن مجموع الفتاوى: 3/ 8. ويردّ شيخُ الإسلام على المعتزلة فيقول: «معلوم أن الأسماء إذا كانت أعلاماً وجامدات لا تدلُّ على معنى، لم يكن فرق فيها بين اسم دون اسم، فلا يلحد أحد في اسم دون اسم، ولا ينكر عاقل اسماً دون اسم، بل قد يمتنع عن تسمية الله بكثير من أسمائه؛ وإنما امتنعوا عن بعضها. وأيضاً فالله له الأسماء الحسنى دون السوأى، وإنما يتميز الاسم الحسن عن الاسم السيئ بمعناه، فلوكانت بمنزلة الأعلام الجامدات التي لا تدل على معنى، لا تنقسم إلى حسنى وسوأى». انظر: شرح العقيدة الأصفهانية: 140، تحقيق سعيد بن نصر، ط 1، 1422هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

ولا النَّاطق النخار والشيخ دغفل إذا ولوا إيمانهم بالخاطر
ولا القالة الأعلون رَهْط مكحل إذا نطقوا في الصلح بين العشائر
بجمع من الجفين[1] راضٍ و ساخط وقد زخرت راؤهم للمحاضر[2]

وقد بلغ شيخهم و رئيسهم واصل بن عطاء من تمكُّنه في اللغة، وامتلاكه زِمامَ البلاغة أن استطاع تجنب الراء في خطبه؛ إذ كانت به لثغة في الراء قبيحة[3].

وكان قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد من أفصح الناس[4]، وكان الجاحظُ من أعظم أئمة العربية في مؤلفاته كالبيان والتبين من أهم أصولِ الأدب العربي[5]، والصاحب بن عَبَّاد نادرة زمانه في الأدب، صاحب كتاب:

(1) الجفان: بكر وتميم.

(2) البيان والتبين: 1/ 38.

(3) وإليه أشار الشاعر:

ويجعل البر قمحاً في تصرفه وجانب الراء حتى احتال للشعر
ولم يطق مطراً في القول يجعله فعاد بالغيث إشفاقاً من المطر

وأعجب بشار بن برد بشعره حتى قال:

تكلفوا القول والأقوام قد حفلوا وحبروا خطباً ناهيك من خطب
فقام مرتجلاً تغلي بداهته كمرجل القينِ لما حُفَّ باللهب
وجانب الراء لم يشعر به أحد قبل التصفحِ والإغراقِ في الطلب

(4) ذكره دعبل الخزاعي في طبقات الشعراء، انظر: تاريخ بغداد لأحمد الخطيب البغدادي: 4/ 143. ط القاهرة، 1349هـ 1930م.

(5) وتجد ترجمته وافية في معجم الأدباء عند ترجمة (الجاحظ) وفيها: أبو عثمان الجاحظ خطيب المسلمين، وشيخ المتكلمين، ومدره المتقدمين والمتأخرين، إن تكلم حكى سحبان في البلاغة، وإن ناظر ضارع النظام في الجدل... جمع بين اللسان والقلم، والفطنة والعلم والرأي والأدب، وبين النثر والنظم... لقد أوتي الحكمة وفصل الخطاب... معجم الأدباء لياقوت الحموي: 16/ 97، ط القاهرة، 1357هـ 1938م.

«المحيط» في اللغة، والإسكافي، وعلي بن عيسى الرماني، وأبو بكر النقاش، وأبو بكر الكندي، وابن النديم، وغيرهم كثير[1].

استغلال العربية لخدمة المعتقد الاعتزالي:

وقد انبرى القاضي عبد الجبار؛ الذي جعل الجزء السادسَ عشرَ من كتابه: (المغني في أبواب التوحيد والعدل) خاصّاً بإعجاز القرآن الكريم، وقد **استندَ فيه على القضايا البلاغية في خدمة الاعتزال**، والأمر نفسه فَعَلَه في كتابه: «متشابه القرآن»[2].

وهذا جار الله الزمخشري الذي ألف كتابه «الكشاف» على أهميته في النكت البلاغية، غير أنه كما قال عنه ابنُ خلدون: «. . . إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي الحجاجُ على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له في آي القرآن **من طرق البلاغة**»[3]. و«يؤيد عقائد أهلِ البدع عند اقتباسها من القرآن **بوجوه البلاغة**»[4]. وهذا السِّرُّ الذي جعل الإمامَ البلقيني يقول: «استخرجت من الكشاف اعتزالاً بالمناقيش»[5].

يقول صاحب كتاب: (المنحى الاعتزالي في البيان وإعجاز القرآن): «إن المعتزلة وجدوا في بعض آي القرآن، ونصوص الحديث ما ظاهره متعارض مع أصولهم وعقائدهم، وأنهم اجتهدوا في تأويل تلك النصوص وتفسيرها تفسيراً يوافق مذهبهم، وفي هذا التأويل كانوا يحاولون صرف الألفاظ عن ظاهرها القريب، وإعطاءها معاني أخرى وراء الظاهر. . . ومن هنا يمكنُ **اعتبار بعض**

---

(1) انظر: كتاب: المعتزلة لزهدي جار الله: 222 . 228، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1974م.

(2) وللتوسع انظر: كتاب: بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار للدكتور سيد عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، مطبعة دار القرآن، ميدان الأزهر.

(3) انظر: مقدمة ابن خلدون: 440.

(4) المصدر نفسه: 553.

(5) الإتقان للسيوطي: 2/ 1236.

أصول الاعتزال دوافع مباشرة لدرس المجاز في القرآن، والحديث، وفي اللغة العربية عامة»[1].

من الأمثلة على ذلك:

تأتي أمثلةٌ مستفيضةٌ في الموضوع، لكنني أقدم أنموذجين في الموضوع، الأول للجاحظ، والثاني للزمخشري؛ وفق الآتي:

الأنموذج الأول: تقسيم الجاحظ للخبر، والغاية منه:

لقد انبرى الجاحظُ[2] فارسُ البيان، وآفتُه الاعتزال، فجعل أقسامَ الخبر ثلاثة:

أولها: ما وافق الواقع والاعتقاد، فهو صدق.

ثانيها: ما وافق أحدَهما وخالف الآخر، فهو ليس بصدقٍ ولا كذب.

ثالثها: ما خالفهما، فهو كذب.

والحقُّ أن اختيارَ الجاحظِ لهذا التقسيم الثلاثي نربطه بلا مشقّة كبيرة بواحدٍ من أصول المعتزلة الخمسة؛ وهو المنزلة بين المنزلتين.

الأنموذج الثاني: الزمخشري ومخالفة القاعدة البلاغية لخدمة المعتقد الاعتزالي:

إن الزمخشريَّ يتفقُ مع جمهور البلاغيين في أن تقديم المسند إليه المسبوق بالنفي على المسند الفعلي، يفيد الاختصاص[3].

لكنَّ القاعدةَ تنهارُ لديه حين تتعارضُ ومعتقده الاعتزالي؛ فيضطرُّ لاختيارٍ آخر مع التعسف؛ خدمةً للمعتقد الاعتزالي؛ وتأتي ملاحظةُ ذلك من خلال

---

(1) المنحى الاعتزالي في البيان وإعجاز القرآن لأحمد أبو زيد: 172، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1986م.

(2) انظر: شروح التلخيص: 1/ 181 . 182، (مختصر السعد، ومواهب الفتاح، وعروس الأفراح، وحاشية الدسوقي)، ط. دار السرور، بيروت، لبنان.

(3) انظر: دلائل الإعجاز: 124 . 127، والإيضاح: 2/ 53، وشروح التلخيص: 1/ 396.

النص القرآني الآتي: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: 167].

والأصلُ ـ كما دَرَجَ عليه عامة البلاغيين ـ أن فائدةَ التقديم في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ **هي للاختصاص**؛ ومعناه: وما هؤلاء خاصَّة بخارجين من النار، وهذا يعني أن غيرهم كأصحاب الكبائر ـ مثلاً ـ يمكن خروجهم من النار؛ لكن هذا القول يصطدمُ برأي المعتزلة في صاحب الكبيرة؛ لأنهم يرون أن مرتكبَ الكبيرة مُخَلَّد في النار، مما اضطره ـ أي: الزمخشري ـ للاكتفاء بأن الفائدة من التقديم هنا **للتقوية، والتوكيد**[1] **مناقضاً نفسه في كثير من المواضع، ومتنافراً، والقاعدة البلاغية المجمع عليها. كل ذلك في سبيل الانتصار للمنحى العقدي الاعتزالي!**

المبحث الثالث عشر: هل يد الله ﷻ يُرادُ بها النعمة والقدرة؟

هذا ما دَرَجَ عليه المعتزلةُ والمتأولة عامة؛ لكنهم محجوجون بمنطق اللغة العربية، وقواعدها؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: 75]. قال العلامةُ الزركشيُّ بعد أن ذكر معنى «اليد» المضافة إلى الله ﷻ، وذكر الخلاف فيه: «قال البغويُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ﴾ في تحقيق الله تعالى التثنية في «اليد» دليلٌ على أنه ليس بمعنى النعمة، والقدرة؛ وإنما هما صفتان من صفات ذاته»[2].

وهذا ما نبَّه عليه شيخُ المفسرين الإمام الطبري، حيث أورد أقوالَ الفرق في يدي الله ﷻ، ثم خلص إلى رأي أهل السنة، مع بيان وجوه ردهم على المخالفين انطلاقاً من المنطق اللغوي، وقواعده؛ فقال ـ رحمه الله ـ: «قالوا: وأحرى أن ذلك لو كان كما قال الزاعمون: إن يدَ الله في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ

---

(1) انظر: الكشاف: 1/ 212.

(2) البرهان للزركشي: 2/ 214. وما ذكره العلامة الزركشي عن البغوي في صفة اليد على الحقيقة، هو رأيه أيضاً؛ لأنه لم يتعقب البغوي فيما استدلَّ به على رأي أهل السنة والجماعة، خلافاً للمتأولة، وعلى رأسهم أبي الحسن الأشعري فيما نسب إليه.

مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64]. هي نعمته؛ لقيل: بل يده مبسوطة، ولم يقلْ: بل يداه؛ لأن نعمةَ الله لا تُحصى بكثرة، وبذلك جاء التنزيل، يقول الله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: 34]، قالوا: ولو كانت نعمتين كانتا محصاتين.

قالوا: فإن ظَنَّ ظانٌّ أن النعمتين بمعنى النعم الكثيرة؛ فذلك منه خطأ، وذلك أن العرب قد تخرج الجميع بلفظ الواحد لأداء الواحد عن جميع جنسه، وذلك كقوله تعالى ذكره: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: 1-2]، وقوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: 55]. قال: فلم يرد بالإنسان والكافر في هذه الأماكن إنسانٌ بعينه، ولا كافر مشارٌ إليه حاضر؛ بل عُني به جميع الإنس، وجميع الكفار، ولكن الواحد أدَّى عن جنسه كما تقول العربُ: ما أكثر الدرهم في أيدي النّاس، وكقوله: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ﴾ معناه: وكان الذين كفروا.

قالوا: فأما إذا ثني الاسم، فلا يؤدِّي عن الجنس، ولا يؤدِّي إلا عن اثنين بأعيانهما دون الجميع ودون غيرهما. قالوا: وخطأ في كلام العرب أن يقال: ما أكثر الدِّرهمين في أيدي الناس. بمعنى: ما أكثر الدَّراهم في أيديهم. قالوا: وذلك أن الدِّرهم إذا ثني لا يؤدي في كلامها إلا عن اثنين لأعيانهما. قالوا: وغير محال: ما أكثر الدِّرهم في أيدي الناس، وما أكثر الدراهم في أيديهم؛ لأن الواحدَ يؤدي عن الجميع. قالوا: ففي قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64]. مع إعلامه عباده أن نِعَمَه لا تُحصى، مع ما وصفنا من أنه غير معقول في كلام العرب أن اثنين يؤديان عن الجميع؛ ما ينبئ عن خطأ قول من قال: معنى (اليد) في هذا الموضع: النِّعْمة، وصحَّة قول من قال: إن «يد الله» هي له صفة. قالوا: وبذلك تظاهرتِ الأخبارُ عن رسول الله ﷺ، وقال به العلماءُ وأهلُ التأويل»[1].

---

(1) جامع البيان: 4/ 641، وانظر: نقض الدارمي: 1/ 285.

وثمة كلامٌ نفيسٌ لأبي الحسن الأشعري ـ رحمة الله عليه ـ: «. . . **وليس يجوزُ في لسان العرب، ولا في عادة أهل الخطاب أن يقولَ القائلُ: «عملتُ كذا بيدي» ويعني به: النعمة**، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ النعمة؛ وذلك أنه لا يجوزُ أن يقولَ القائل: لي عليه يدي، بمعنى لي عليه نعمتي!

ومن دافَعنا عن استعمال اللغة، ولم يرجع إلى أهل اللسان فيها ودوفع عن أن تكون اليد بمعنى النعمة، إذ كان لا يمكنه أن يتعلَّق في أن اليدَ النعمة إلا من جهة اللغة، فإذا دفع اللغة لزمه أن لا يفسِّر القرآن من جهتها، وأن لا يثبت اليد نعمة من قبلها؛ لأنه إن رُوجع في تفسير قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ نعمتي، فليس المسلمون على ما ادَّعى متفقين، وإن روجع إلى اللغة فليس في اللغة أن يقولَ القائلُ: بيدي يعني نعمتي، وإن لجأ إلى وجهٍ ثالث سألناه عنه، ولن يجد له سبيلاً»[1].

المبحث الرابع عشر: هل الأيد جمع ليدٍ في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾؟

وقد أجاب أبو الحسن الأشعريُّ عن الإشكال الذي افتعله المعتزلة والجهمية؛ الذين تأولوا صفةَ اليد لله تعالى؛ واستندوا إلى النص القرآني من سورة الذاريات: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ فقال ـ رحمه الله ـ: مسألة: وقد اعتلَّ هؤلاء المتأولةُ بقول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: 47]. قالوا: الأيد: القوة؛ وبناءً عليه فوجب المصير إلى أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ بقدرتي!

والكلمةُ السَّواء في الموضوع، أن هذا تأويلٌ فاسدٌ من عدة وجوه: أهمها من جهة اللغة العربية وقواعدها، فإن «الأيد» ليس بجمع لليد؛ لأن جمع «يد» أيدٍ، وجمع «اليد» التي هي نعمة أيادي، وإنما قال تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75]. فبطل بذلك أن يكونَ معنى قوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾ معنى قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾[2].

---

(1) الإبانة للأشعري: 106.

(2) انظر: الإبانة للأشعري: 108، تحقيق محمد عيون، ط4، 1413هـ، مكتبة المؤيد، الرياض.

وقال ابنُ خزيمة في التوحيد: «وزعم بعضُ الجهمية: أن معنى قوله: «خلق الله آدم بيديه» أي: بقوته، فزعم أن اليد هي القوة، وهذا من التبديل أيضاً، وهو جهلٌ بلغة العرب، والقوة إنما تُسمى (الأيد) بلغة العرب، لا اليد، فمن لا يفرقُ بين اليد والأيد فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتاتيب أحوجُ منه إلى الترؤس، والمناظرة»[1].

ومما يزيد الأمر بياناً أن ابنَ منظور أورد في اللسان باب (أيد) فقال: «أيد: الأيْد والآد جميعاً: القوة، قال العجَّاجُ: من أن تبدلت بآدي، يعني: قوة الشباب. وفي خطبة علي ﷺ: وأمسكها من أن تمور بأيده، أي: بقوته.

وقوله ﷻ: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: 17]. أي: ذا القوة... وقد أيَّده على الأمر. أبو زيد: آد يئيد أيْداً؛ إذا اشتد وقوي. والتأييدُ: مصدرُ أيدته، أي: قويته، قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ﴾ [المائدة: 110]. وقرئ ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ﴾ أي: قوّيتك»[2].

وقال في مختار الصِّحاح: باب (يدي): «وقال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: 47]، قلت: قوله تعالى: ﴿بِأَيْي۟دٍ﴾ أي: بقوة، وهو مصدر آد يئيد؛ إذا قوي، وليس جمعاً ليد ليذكر هنا، بل موضعه باب الدّال، وقد نصَّ الأزهريُّ على هذه الآية في الأيد بمعنى المصدر، ولا أعرف أحداً من أئمة اللغة أو التفسير ذهب إلى ما ذهب إليه الجوهريُّ من أنها جمع يد»[3].

المبحث الخامس عشر: رؤية الله ﷻ:

في إثبات الرؤية نصوصٌ صريحةٌ تجعلنا نتعاملُ معها على الفطرة والسجية، دون تكلف، ولا تنطع؛ وهو مذهبُ أهل السنة والجماعة الذي ندينُ الله به، **والعربية وقواعدها شاهدة عليها بامتياز**؛ ومن تلكم النصوص ما يأتي:

(1) التوحيد: 87.
(2) انظر: لسان العرب: مادة (أيد).
(3) انظر: مختار الصحاح: باب (يدي).

• ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: 22].

• وسؤالُ نبينا موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: 143]. ولعصمته فقد سأل ربه شيئاً ليس مستحيلاً.

• ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: 35]. والنور يمكن أن يرى.

• ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: 15].

• وحديثُ قيس بن حازم عن جرير قال: خرج علينا رسولُ الله ﷺ ليلةَ البدر فقال: «**إنكم سترون ربَّكم يوم القيامة كما ترون هذا، لا تضامون في رؤيته**»(1). **أي: القمر ليلة البدر.**

على الرغم من ورود النصوص الصَّريحة في **إثبات الرؤية**؛ شذّ المعتزلة في إنكارها على صعيدي الدُّنيا والآخرة؛ بذريعة أنها تؤدِّي إلى التشبيه، ولأنهم ذهبوا إلى أن الرؤيةَ هي اتصالُ شعاع الرائي والمرئي، ويشترطون في حصولها البنية. فالرؤيةُ إدراكٌ وراء العلم، ولا تتعلَّق إلا بالموجود، ولهذا فإنهم نَفَوْها نفي استحالة، واستشهدوا على قولهم بالآية: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103]. وجهلوا أن الآية تنفي أن يكونَ الحقُّ سبحانه محلَّ إدراك للآلة الإنسانية المقيدة «الأبصار» له على سبيل الإحاطة وهذه مسألةٌ غير الرؤية التي نحن بصددها، وقد وقعوا في إشكال أمام النُّصوص الشَّرعية الصَّريحة في دلالاتها، وفي مقدمتها قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 22 ـ 23]؛ فلجؤوا إلى تأويلها، والليّ في أعناقها حتى تتماشى وعقيدتهم، ونحلتهم، فاعتبروها **مجازاً**، وأولوها فقالوا: «إلى» **ليست حرف جر**، بل اسم معناه «**نِعَم**» فهو مشتقٌّ من الآلاء، و**ناظرة**: أي **منتظرة**، وليس نظر الرؤية! وقالوا: إن المرادَ بالرؤية في الآية الرؤيةُ القلبيةُ التي هي نوع من العلم، وتأولوا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: 35] على أنه **مُنوّر** السموات والأرض.

---

(1) أخرجه البخاري.

المبحث السادس عشر: إثبات الوجه لله تعالى بما يليق بجلاله:

لقد أنكر المعتزلةُ صفة: «الوجه» لله تعالى، **وحاولوا الاستدلال باللغة العربية**، فقالوا عن قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 27]. وزعموا أن الوصف بقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ هو للربِّ المنعوت بالجلال والإكرام لا الوجه، واستبعدوا إلى درجة الاستحالة إثبات الصِّفة لله ﷻ.

قال الحافظ ابنُ خزيمة: «ولما كان الوجهُ في تلك الآية مرفوعاً، كانت صفة الوجه مرفوعة؛ فقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ **فتفهموا يا ذوي الحِجا هذا البيان؛ الذي هو مفهومٌ في خطاب العرب، ولا تغالِطُوا فتتركوا سواء السَّبيل**، وفي هاتين الآيتين دلالةٌ أن وجه الله صفة من صفات الله، لا أن وَجْهَ الله: هو الله، ولا أن وجهه غيره، كما زعمت المعطلة الجهمية...»[1].

لكن لو قيل: ما المقصودُ بالوجه في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۚ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: 88] لقلتُ **ذاته**؛ لتنزيه الله تعالى عما لا يليقُ بجلاله؛ فالهلاكُ سارٍ على كل شيء باستثناء الوجه! أي: ذات الله جل جلاله الحي الذي لا يموت.

وقد يردُ الوجه بمعنى الثواب في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: 9].

المبحث السابع عشر: هل تفيد «لن» التأبيد لنفي الرؤية؟

ذهب الزمخشريُّ ذو النِّحْلة الاعتزالية إلى أن «لن» تفيد التأبيد؛ وذلك لأجل حاجة في نفس يعقوب، لنفي رؤية الله أبداً في الدنيا والآخرة، وانتصاراً للمذهب خرق اللغة العربية! وذلك في استدلاله بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ۚ﴾ [الأعراف: 143]. وهذا فيه من التعسُّفِ ما فيه؛ للاستدلالات الآتية:

(1) التوحيد: 22 ـ 23.

• لقوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾ [مريم: 26]. ولاحظ كيف خص ﷻ النفي باليوم، وهو متعارضٌ، والقول بالتأبيد!

• وقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 95]. فلو أنها كانت مفيدةً للتأبيد؛ كما ذكر المعتزلة، لما احتاجت إلى التأكيد بقوله: ﴿أَبَدَۢا﴾.

• وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: 91]. ونلحظ أنه قيد النفي برجوعِ موسى، وهو يتعارضُ مع القولِ بالتأبيد.

المبحث الثامن عشر: قواعد العربية تقتضي غير تأويل المعتزلة:

قال ابنُ خزيمة: «هذه دعوى **يدّعيها جاهلٌ بلغة العرب**؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: 27]، فذكر الوجه مَضْموماً في هذا الموضع مرفوعاً، وذكر الرب بخفض الباء بإضافة الوجه، ولو كان قوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ مردوداً إلى ذكر الرب في هذا الموضع؛ **لكانت القراءة ذي الجلال والإكرام مخفوضاً**. . .»[1].

المبحث التاسع عشر: استواء الله على العرش:

إن المعتزلةَ فسَّروا الاستواءَ **بالاستيلاء** على **أحد معانيه اللغوية**[2]، **والأصلُ الذي تشهدُ له اللغة** هو إثباتُ صفة الاستواء في حق الله ﷻ دون تكييف، وهو مذهبُ الجِلّة من السَّلف[3].

• قال داود الأصبهاني: كنتُ عند **ابن الأعرابي**، فأتاه رجلٌ فقال: ما معنى قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: 5]. فقال ابنُ الأعرابي: هو على عرشه **كما أخبر**، فقال: يا أبا عبد الله إنما معناه استولى! فقال ابنُ

(1) كتاب التوحيد لابن خزيمة: 21 ط مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
(2) انظر: مقالات الإسلاميين: 157، 211.
(3) وقد نقله عنهم أبو الحسن الأشعري في مقالاته: 211، 290.

الأعرابي: فما يدريك؟ **العربُ لا تقول: استولى على الشيء حتى يكون له مضادّ، فأيهما غَلَبَ فقد استولى عليه**، أما سمعت قول النابغة:

إلا لمثلك أو من أنت سابِقُه ... **سبق** الجواد إذا **استولى** على الأمدِ[1]

● وهذا النهجُ، وهو معرفةُ معنى الاستواء، وجهل الكيفية، والنهي عن البحث فيها هو منهج السَّلف الصالح، فعندما سُئِل الإمام **مالك** ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: 5]. كيف استوى؟ أطرق مالك، وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كما وَصَفَ نفسه، ولا يقال: كيف؟ وكيف عنه مرفوع، وأنت صاحبُ بدعة، أخرجوه!»[2].

● قال الإمام أبو بكر التّجيبي الحصَّار المعروف بالقبري القرطبي المالكي

---

(1) لسان العرب: 2/ 249.

(2) رواه البيهقي، وصححه الذهبي، انظر: مختصر العلوللعلي الغفار للذهبي: 141 حديث رقم (131) اختصره الألباني، المكتب الإسلامي، ط2، 1412هـ، 1991م. وفي رواية عن مالك أنه قال: «الكيفُ غير معقول، والاستواء، منه غيرُ مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة» انظر: مختصر العلو: 141 حديث رقم: (132)، وقوله: «غير مجهول» أي: معلوم، والمعلوم منه معناه، فإن له في لغة العرب معنى تفقهه العرب، وتعيه، ويمكن للعالم أن يفسِّره، ويترجمه، ولذا فإن كثيراً من الذين حكوا عن الإمام مالك مقالته السابقة، ينقلونها عنه بالمعنى، فيذكرون أنه قال في الردِّ على الرجل: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة» انظر: تفسير القرطبي: 2/ 219. ولا فرقَ في الحقيقة بين القول: إن الاستواء معلوم، أو أنه غير مجهول، فمعناهما واحد. يقول القرطبي ﷺ: «كان السَّلفُ الأول ﷺ لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه، وأخبرت رسله. ولم ينكر أحد أنه استوى على عرشه حقيقة، وخصّ العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تعلمُ حقيقته. قال مالك: الاستواءُ معلوم ـ يعني: في اللغة ـ والكيفُ مجهول، والسؤال عنه بدعة، وكذا قالت أم سَلَمة رضي الله عنها، وهذا قدرٌ كاف» تفسير القرطبي: 2/ 219. وانظر: العقيدة في الله للدكتور عمر سليمان الأشقر: 187 ـ 188.

(ت 406هـ): «وقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: 5]. إنما معناه عند أهل السنة على غير الاستيلاء، والقهر، والغلبة، والملك؛ الذي ظنته المعتزلة؛ ومن قال بقولهم إنه بمعنى الاستيلاء، وبعضهم يقول: إنه على المجاز دون الحقيقة...» إلى أن قال: «... وكذلك بين أيضاً أنه على الحقيقة بقوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾ [النساء: 122]. فلما رأى المنصفون إفرادَ ذكره بالاستواء على عرشه بعد خَلْق سمواته وأرضه، وتخصيصه بصفة الاستواء، علموا أن الاستواءَ هنا غير الاستيلاء ونحوه، فأقروا بصفة الاستواء على عرشه، وأنه على الحقيقةِ لا على المجاز؛ لأنه الصَّادقُ في قيله، ووقفوا عن تكييف ذلك، وتمثيله؛ إذ ليس كمثله شيء من الأشياء»[1].

المبحث العشرون: صفة العلو وهل الله في السماء؟

هذا أنموذجٌ آخر لصفة «**العلو**» كانت محلّ نزاعٍ عند علماء الكلام، واختلفوا في نسبتها لله ﷻ، وجواز السُّؤال عن الأينيةً في حق الله! وتأصيل المسألة في صحيح مسلم، وسنن أبي داود أن معاوية بن الحكم السّلمي ضَرَبَ جاريةً له؛ لتقصيرها في الحفاظ على أغنامه، ثم ندم فجاء إلى الرسول ﷺ نادماً يستأذنه في إعتاقها، فطلبها الرسولُ ﷺ وسألها: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «فمن أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»[2].

نفى هذه الصفة بعضُ علماء الكلام كالمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم؛ بدليل أن الله لا تحويه الجهة مُطْلَقاً، حتى قيل: المشبهة يعبدون صنماً، والمعطلة يعبدون عدماً؛ لقولهم: لا في السماء ولا خارج!! ومما لم يساعدهم على إثبات صفة العلو عَدَم فهمهم لحديث المثبت بأن الله في السماء! طبقاً لقواعد

(1) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في نقض أساس التقديس: 111، ط1، 1424هـ، تحقيق موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة. وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية: 156. ط4، 1426هـ، تحقيق عبد عواد المعتق، مكتبة الرشد، الرياض.

(2) أخرجه مسلم برقم: (537) وأبو داود برقم: (3892).

العربية والشريعة في الموضوع، ونحن نشرحُه، ونزيل اللبس عنه، ونرفع الإشكال وفق ما يأتي:

• تستعمل «**في**» بمعنى «**على**» وأن السماء من السمو، أي: العلو، وهذا أمر لا يخفى على ذي حصاةٍ في اللغة العربية؛ وذلك نستدلُّ عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ أي: على جذوع النخل؛ قال الشاعر:

وهم صَلَبوا العبدي في جذعِ نخلة ... فلا عطستْ شيبانُ إلا بأجدعا[1]

وبالتالي «الله في السماء» أي: **على** السماء لعلوه. **وليس بمعنى في الوعائية،** أي: داخل جرم السماء!

وإلا فثمة سبع سموات طباقاً، في أيّ سماء هو؟

وتأمل قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: 67]. فالسموات مطويات بيمينه، فكيف يكون فيها؟ وتأمل كذلك قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: 255]. إذا كان مجرد كرسيه أوسع من السموات فكيف بالله ﷻ؟ تعالى عن ذلك علواً كبيراً! فالذي يستقيمُ وقواعد اللغة العربية أن «**في**» بمعنى **على**، وأن السماء من **السُّمو**، وهذا الأليقُ وقواعدُ الإسلام الكبرى كما ذكرنا.

وثمة نصوص كثيرة شاهدة على علوه، فبات تأويلها ليس بشيء؛ ومنها:

• ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: 10].

• ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: 55].

• ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 158].

• ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك: 16 ـ 17].

---

(1) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: 426، دار إحياء الكتب العربية، 1373هـ 1954م، تحقيق السيد أحمد صقر.

- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأعراف: 40].
- ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: 4].
- ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾ [النحل: 2].
- ﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: 92].
- ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 18].
- ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: 50].
- ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [الأعلى: 1].
- ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: 23].
- ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: 51].
- ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزمر: 1].

وأما بخصوص النُّصوصِ الحديثية فأكثر من أن تُحصى؛ منها:

- «**ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء**»(1).
- «إن الله يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردَّهما صفراً»(2).
- وقول زينب إحدى زوجات النَّبيّ ﷺ: «زوَّجكن أهاليكن، وزوَّجني **الله من فوق سبع سموات**»(3).
- ومن الأدعية: «**وأنت الظاهر فليس فوقك شيء**»(4).

---

(1) رواه الترمذي برقم: (1569) وقال: حديث حسن صحيح.

(2) رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وصححه الحاكم في المستدرك: 1/ 675، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب رقم (1635).

(3) صحيح سنن الترمذي برقم: (2566).

(4) أخرجه مسلم برقم: (2713).

• وفي الصَّحيحين قوله ﷺ: «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباح مساء**»[1].

• علاوةً على رفع المسلمين أيديهم وأبصارهم للسَّماء عند الدُّعاء، وفي الباب أحاديث مستفيضة.

• وكذا ثبت أن النَّبيّ ﷺ رفع رأسه إلى السماء وهو يقول: «**اللهم قد بلغتُ، اللهم قد بلغتُ**»[2].

يقول الشيخُ يوسف القرضاوي: «النصوصُ التي **تثبت الفوقية لله تعالى، نثبتها** كما أثبتها الله تعالى لنفسه، لما جاءت به النصوصُ الغزيرة الوفيرة في القرآن والسُّنة.كل هذه النصوص تثبت ما دلت عليه من أوصاف الله تعالى، ولكنا نُفَسِّرُ هذا الإثبات بما فسره به المحققون من علماء المنهج السَّلفي، لا بما يفهمه السَّطحيون من الحشوية الظاهرية، وبعض غُلاة الحنابلة»[3].

المبحث الواحد والعشرون: تفسير نصوص موهمة بأنه $! في كل مكان:

• في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ﴾ [الأنعام: 3].

• أي: هو الإلهُ المعبودُ في السموات وفي الأرض؛ وعلى هذا فجملةُ ﴿يَعۡلَمُ﴾ حال أو خبر، ويشهدُ له ويبينه قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الزخرف: 84]. بمعنى: هو إله من في السموات وإله من في الأرض. وقول الله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: 22]. وبه قال الجلَّةُ من السَّلف، بل وقال به فُضَلاءُ الأشاعرة كالقرطبي، والزركشي، وقال ابنُ عطية: «وهذا عندي أفضل الأقوال، وأكثرها إحرازاً لفصاحة اللفظ، وجزالة المعنى»[4].

---

(1) أخرجه البخاري برقم: (4351) ومسلم برقم: (1064).

(2) البخاري برقم: (1739)، وأبو داود برقم: (1905).

(3) فتاوى معاصرة: 4/ 156، ط1، 1430هـ، 2009م، دار القلم، الكويت.

(4) المحرر الوجيز: 6/ 6.

• قال ابنُ عبد البر: «فإن احتجُّوا بقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ وبقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾، وبقوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً ۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة: 7]. وزعموا أن الله في كل مكان بنفسه وذاته، تبارك وتعالى؛ قيل لهم: لا خلافَ بيننا وبينكم وبين سائر الأمة أنه ليس في الأرض دون السَّماء بذاته؛ فوجب حَمْلُ هذه الآيات على المعنى الصَّحيح المجتمع عليه، وذلك أنه في السماء إله معبود من أهل السماء، وفي الأرض إله معبود من أهل الأرض، وكذلك قال أهلُ العلم بالتفسير، فظاهرُ التنزيل يشهدُ أنه على العرش، والاختلافُ في ذلك ساقط، وأسعد الناس به من ساعد الظاهر، وأما قوله في الآية الأخرى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ فالإجماعُ والاتفاقُ قد بين المراد بأنه معبودٌ من أهل الأرض، فتدبَّرْ هذا، فإنه قاطعٌ إن شاء الله»(1).

• فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: هو الله يعلمُ سِرَّكُم وجهركم في السموات وفي الأرض، ومما يبينه ويشهدُ له قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: 6]. وأن الوقفَ تامٌّ على قوله تعالى: ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وقوله: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ يتعلق بما بعده، أي: يعلم سِرَّكُم وجهركم في الأرض، وهذا التوجيهُ هو الذي وصف الزركشي أصحابه بأنهم من المجسِّمة، وهذا وصف ذم يطلقه المبتدعة كثيراً على أهل السنة زوراً وبهتاناً، فكان الأولى بالزركشي اجتنابه.

• ولما خاض ابنُ القيم في تحقيق معنى «السماء» في آيات سورة الملك خلص إلى قوله: «ولما لم تفهم الجهميةُ هذا المعنى أخذوا في تحريفه»(2).

المبحث الثاني والعشرون: هل القرآن مخلوق؟

وقد تأسست مسألة «خلق القرآن» على بعض الاعتبارات اللغوية لدى

---

(1) التمهيد: 7/ 133.

(2) انظر: بدائع الفوائد: 1/ 130.

المعتزلة؛ بحيث إنهم تأولوا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: 3].

على أن معنى «جعل»: خلق. قال القاضي عبدُ الجبار رأسُ المعتزلة في زمانه: «وأما مذهبنا في ذلك فهو أن القرآنَ كلامُ الله تعالى ووحيه، وهو مخلوقٌ محدث»[1]. ولردِّ المسألة إلى نصابها الشَّرعي، ومحلها اللغوي، نعلق بما يأتي:

• ترد مادة: «جعل» في اللغة على معانٍ كثيرةٍ، منها: التَّصيير، والخلق، والإنشاء، والإقبال، والقول، والتَّسمية، والاعتقاد، والحُكْم على الشيء بالشيء، وغيرها. وقيل: هو لفظٌ عامّ في الأفعال كلها، وهو أعمّ من فعل، وصنع، وأخواتهما[2].

ونظراً لاختلاف تلكم المعاني تختلفُ التعدية واللزوم، فإذا كان بمعنى: «التصيير» تعدَّى إلى مفعولين، وكذا إذا كان بمعنى «التسمية» و«الاعتقاد» وإذا كان بمعنى «الخلق» تعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ. وعليه، فلا يصحُّ إطلاقُ القول بأن «الجعل» بمعنى «الخلق» في جميع الحالات المستعملة في لغة القرآن، والعرب.

• فقد ترد «جعل» بمعنى خلق في مثلِ قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: 1]. وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: 78].

• وترد مادة «جعل» على غير معنى «خلق» في مثل قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: 103]. ولا يعني طبعاً: ما خلق الله من بحيرة ولا سائبة! وكذا قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: 124]. فلا يعني: إني خالقٌ للناس

(1) شرح الأصول الخمسة: 528. تحقيق عبد الكريم عثمان، ط1، 1384هـ، مكتبة الأزهر، القاهرة. وقال الزمخشري بصدد الآية: «. . . أي: خلقناه عربياً غير عجمي» انظر: الكشاف: 4/ 230.

(2) انظر: تهذيب اللغة: 1/ 373، والمفردات: 196، ولسان العرب: 11/ 110.

إماماً؛ لأن خلق إبراهيم كان متقدِّماً. وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: 7]. فلا يعني: وخالقوه من المرسلين؛ لأن الله وَعَدَ أم موسى أن يرده إليها، ثم يجعله بعد ذلك رسولاً، ومثل هذا وغيره في القرآن كثير، فتأمل!

● قال العلامةُ الآلوسي: «والجعل بمعنى «التَّصيير» المعدى لمفعولين، لا بمعنى الخَلْق المعدى لواحد، لا لأنه ينافي تعظيمَ القرآن؛ بل لأنه يأباه ذوقُ المقام المتكلم فيه؛ لأن الكلامَ لم يسقْ لتأكيد كونه مخلوقاً، وما كان إنكارهم متوجِّهاً عليه، بل هو مسوقٌ لإثبات كونه قرآناً عربياً مفصلاً وارداً على أساليبهم، لا يعسرُ عليهم فهم ما فيه، ودرك كونه معجزاً؛ كما يؤذن به قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ أي: لكي تفهموه، وتحيطوا بما فيه من النظر الرائق، والمعنى الفائق، وتفقهوا على ما يتضمَّنه من الشواهد الناطقة بخروجه عن طوق البشر، وتعرفوا حقّ النعمة في ذلك، وتنقطع أعذاركم بالكلية»[1].

المبحث الثالث والعشرون: هل نفي الظلم الكثير عن الله نفي للقليل؟

وذلك في قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: 46]. هل هذه الصِّيغةُ من صيغ المبالغة تفيدُ نفي الظلم الكثير دُونَ القليل؟ وهذا ما نجيبُ عليه باستدعاء قواعد العربية، واستعمال العرب وفق الآتي:

● إن الله تعالى قد جَزَمَ بنفي أصل الظلم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 40]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: 44].

● وإن نفي الظُّلْم الكثير نفي للظلم القليل بالضَّرورة؛ لأن الذي يظلمُ إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نَفْعِه في حق من يجوزُ عليه النفع والضر، كان لقليله مع قلة نفعه أكثر تركاً.

---

(1) روح المعاني: 25/ 64.

● وثمة توجيهٌ آخر؛ مفاده أن «ظلّام» للنسب، كعطّار، وبزّاز، أي: ليس بذي ظلم، ولا ينسبُ إليه ظلم أصلاً؛ ومنه قول الشاعر:

وليس بذي رُمْحٍ فيطعنني به ... وليس بذي سيفٍ وليس بنبّال

أي: بذي نبل.

● قال ابنُ أبي الحديد: «إن العربَ إذا استعملتْ هذه اللفظة في النفي؛ فإنهم لا يعنون بها إلا ما يعنون بلفظة «فاعل» فقط، ولو شئت أن أذكرَ لك من ذلك الأمثلة الكثيرة لذكرتها. فأما في الإثبات فإنهم قلَّ أن يستعملوها إلا في الكثرة، والتكرير»[1]، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر[2]:

ولستُ بحلّالِ التِّلاعِ مخافةً ... ولكن متى يسترفدِ القومُ أرفدِ

المبحث الرابع والعشرون: هل يجب على الله شيء؟

لقد وَهِمَ المعتزلةُ ـ عقلاً واستدلالاً لغوياً ـ في زعمهم أن اللهَ يجبُ عليه فعل الصَّلاح والأصلح، وجوب الصَّلاح إذا كان مخيراً بين فعلين: صالح وغير صالح، فيجبُ عليه فِعْلُ الصَّلاح، أو كان مخيراً بين فعلين: صالح وأصلح منه، فيجبُ عليه فعل الأصلح.

قال رأسُ المعتزلة في زمانه القاضي عبد الجبار: «وإنه إذا كلّف المكلف،

---

(1) الفلك الدائر على المثل السائر: 248، تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، ط2، 1404هـ، دار الرفاعي، الرياض.

(2) البيت لطرفة بن العبد، وهو من معلقته في ديوانه: 29، وحلال: من الحلول، وهو النزول بالمكان، والتلاعُ: جمع تلعة، وهي ما ارتفع من مسيل الماء، وانخفضَ عن الجبال، والاسترفاد: الاستعانة، ومعنى البيت: لا أنزل في التِّلاع خوفاً أن يحلَّ بي الأضياف؛ ولكني مع ذلك أعين من استعان بي. ولا يريد أنه قد يحلّ التلاع قليلاً؛ لأن ذلك يدفعه قوله: متى يسترفد القومُ أرفدِ. وهذا يدلُّ على نفي البخل في كل حال؛ ولأن تمام المدح لا يحصلُ بإرادة الكثرة. انظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: 1/ 316، تحقيق علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، والبحر المحيط: 3/ 131، والبرهان للزركشي: 3/ 86.

وأتى بما كُلف على الوجه الذي كلف، فإنه يُثيبه لا محالة، وأنه سبحانه إذا آلم وأسقم، فإنما فَعَلَه لصلاحه، ومنافعه، وإلا كان مخلاً بواجب، وقال أيضاً: أعلم أنه تعالى إذا كلّف، فلا بد من أن يُجنب المكلف كلّ ما يكونُ لكان بمنزلة ألا يفعلُ اللطف في قُبْح التكليف»[1].

وقد ساقُوا بعضَ المبررات غير المقنعة في تأصيل ما دَرَجُوا عليه؛ **وبنوا عليها فهماً من حيث ظاهر اللغة العربية**؛ ومن ذلك نصّان من الكتاب والسنة، هما:

- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47].
- وحديثُ معاذٍ ﷺ حين قول النَّبِيّ ﷺ له: «أتدري ما حقُّ الله على العباد، وما حَقُّ العباد على الله؟»[2].

والحق أن هذا الواجبَ اللائح من النصين ليس وُجُوبَ الحتم على الله ﷻ، وإنما هو فَضْلٌ منه جلّ في عُلاه. قال الحافظُ ابن حجر: «... وتمسَّك بعضُ المعتزلة بظاهره، ولا متمسك لهم فيه مع قيام الاحتمال، وتقدَّم في العلم عدة أجوبة... منها:

- أن المراد بالحق هنا المتحقّق الثابت، أو الجدير؛ لأن إحسانَ الربِّ لمن لم يتخذْ رباً سواه جدير في الحكمة أن لا يعذِّبه.
- أو المراد أنه كالواجبِ في تحققه، وتأكده.
- أو ذكر على سبيل المقابلة»[3]. قال ابنُ النَّجَّار الفتوحيُّ: «ولا يجب على الله سبحانه وتعالى شيء، لا عقلاً، ولا شرعاً عند أكثر أهل السنة، منهم الإمام أحمد ﷺ، بل يثيبُ المطيعَ بفضله، ورحمته، وكرمه.

---

(1) شرح الأصول الخمسة: 133، ومتشابه القرآن: 723، وانظر: آراء المعتزلة الأصولية: 111 ـ 112.

(2) متفق عليه؛ أخرجه البخاري برقم: (2856).

(3) فتح الباري: 11/ 374 برقم: (6500).

قال ابنُ مفلح: ومعنى كلام جماعة من أصحابنا أنه يجبُ عليه شرعاً، بفضله وكرمه؛ ولهذا أوجبوا إخراجَ الموحدين من النار بوعده.

وقال ابنُ الجوزي في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47]. أي: واجباً أوجبه هو، وذكره بعضُ الشافعية عن أهل السنة.

وقال الشيخ تقي الدين: أكثر الناس يثبتُ استحقاقاً زائداً على مجرَّد الوعد لهذه الآية، ولحديثِ معاذ رضي الله عنه حين قول النَّبِيّ ﷺ له: «**أتدري ما حقُّ الله على العباد، وما حَقُّ العباد على الله؟**»[1].

وعند المعتزلة يجبُ عليه رعاية الأصلح؛ وهي قاعدةٌ من قواعدهم»[2].

ولله درُّ الشاعر في قوله:

ما للعبادِ عليه حَقٌّ واجبٌ ... كلا ولا سَعْيٌ لديه ضائعُ

إن عُذِّبوا فبعدله أو نُعِّموا ... فبفضله وهو الكريمُ السَّامعُ[3]

المبحث الخامس والعشرون: هل يُعمل بالعام أو ينتظر إلى غاية تحصيل المخصّص؟

وهذه المسألةُ أصوليةٌ بالدَّرجة الأولى، غير أننا أوردناها هاهنا؛ لعلاقتها بالعقائد من حيث استدلالُ بعض الفرق الكلامية على بعض أصولهم؛ انطلاقاً من اللغة العربية؛ وهذا الخلافُ ظاهرٌ بين الأصوليين:

فقالت طائفةٌ: إذا ورد النصُّ العام، فإنه يجبُ اعتقادُ عمومه، والعمل به.

وقال آخرون: بل يتوقَّف في اعتقاد عمومه حتى يرد المخصِّص، وقد أورد أبو الحسن الأشعريُّ ـ رحمه الله ـ أن طائفةً من المرجئة بنوا هذه المسألة على أمر عقائدي، فقال ـ رحمه الله ـ: واختلف المرجئةُ في الأخبار إذا وردتْ من قبل الله سبحانه، وظاهرها العموم.

---

(1) متفق عليه؛ أخرجه البخاري برقم: (2856).

(2) شرح الكوكب المنير: 1/ 515 ـ 517.

(3) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: 236.

وقالت طائفةٌ: إذا جاء الخبرُ من الله سبحانه أنه يُعذِّبُ الآكلين أموال اليتامى ظلماً، وأشباههم من أهل الكبائر، وقفنا في عذابهم؛ لقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 48]. وقالتْ هذه الفرقةُ: جائزٌ أن يخبرَ الحكيمُ الصادق بالخبر، ثم يستثني منه، فيكون له أن يفعلَ، وله أن لا يفعلَ للاستثناء، ويكون صادقاً، وإن لم يفعل، ولا يكون ذلك مستنكراً في اللغة، ولا كذباً، وهؤلاء هُم الذين يزعمون أن الاستثناءَ ظاهرة.

وزعمتْ طائفةٌ من أهل الوقف أن الأخبارَ إذا جاءت، ومخرجها عام، فسمعها السَّامع، وكان الخبر وَعْداً، أو وعيداً، ولم يسمع القرآن كله، والأخبار المجتمع عليها، فعليه أن يعلمَ أن الخبر في جميع أهل تلك الصِّفة الذين جاء فيهم الوعيد عام لا شكَّ فيه، وقد يجوزُ أن يكونَ على خلاف ذلك.

وزعمتْ طائفةٌ أنهم وجدوا في اللغة: جاء بنو تميم، وجاء الأزد، وضرب الأميرُ أهل السجن، وإنما جاء بعضُ تميم، وإنما جاء بعضُ الأزد، وإنما ضرب بعضُ أهل السجن، وسمعنا الأخبار في القرآن مما مخرجه عام أجزنا أن يكون معناها في الخاص من أهل كل طبقة، ذكرهم الله سبحانه بوعيد، وأجزنا أن يكون ذلك عاماً... وليس يجوز عندهم أن يعذب سبحانه على جرم، ويعفو عما هو أعظم منه جرماً[1].

التحقيق في المسألة هو مذهب الجمهور:

والتحقيقُ في المسألة المذكورة آنفاً هو مذهب الجمهور، كما رجَّحه العلامة الشنقيطي في مذكرته؛ وهو وجوبُ اعتقاد العموم والعمل به من غير توقف على البحث عن مخصَّص؛ لأن اللفظَ موضوعٌ للعموم، فيجبُ العملُ بمقتضاه، فإن اطلع على مخصَّص عمل به، وقيل: لا يجوزُ اعتقادُ عمومه، ولا العمل به حتى يبحث عن المخصَّص بحثاً يغلب على الظن عدم وجوده؛ لأنه قبل البحث محتملٌ للتخصيص، وقد قدَّمنا أن الظاهر يجب العمل به حتى

(1) انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري: 1/ 225 . 228.

يوجد دليلٌ صارف عنه، ولا شك أن العمومَ ظاهر في شمول جميع الأفرادِ كما لا يخفى[1].

المبحث السادس والعشرون: ترجيح القول بأن أبا الحسن الأشعري رجع في آخر حياته:

لقد مرَّ أبو الحسن الأشعري بثلاث مراحل في حياته الفكرية، والعقدية:

المرحلة الأولى: مرحلة الاعتزال؛ والتي مَكَثَ فيها مُعْظَمَ عمره، ورجع عنها بلا خلافٍ، وقولاً واحداً.

المرحلة الثانية: مرحلة الطريقة الكلابية؛ حيث تأثر بابن كلاب؛ فأثبت الصفات العقلية السَّبع؛ والتي تُسمَّى بصفات المعاني؛ وهي الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والصفات المعنوية وهي كونه حياً، عالماً، قادراً، مريداً، سميعاً، بصيراً، متكلماً، كما تأول الصفات الخبرية كالوجه، واليدين، والقدم، ونحو ذلك.

المرحلة الثالثة: مرحلة رجوعه إلى مذهب السَّلف وطريقتهم المثلى في إثبات الصفات كلها بما فيها الخبرية، وإمرارها كما جاءتْ، من غير تكييف، ولا تشبيه؛ وقد تمثلتْ في كتابه (الإبانة في أصول الديانة) وقد صَنَّفها في آخر عمره[2].

وقد أكَّد المرحلةَ الأخيرة الجلَّةُ من علماء السَّلف منهم الحافظ ابن كثير في (طبقات الشافعيين)[3]، وشمس الدين الذهبي في كتابين: (سير أعلام النبلاء)[4]

---

(1) مذكرة أصول الفقه للشنقيطي: 217 . 218.

(2) انظر: في إثبات المراحل الثلاث: طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير: 1/ 210. تحقيق د. أحمد عمر هاشم، ود. محمد زينهم، ط 1413هـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

(3) انظر: المصدر السابق.

(4) يقول في كتاب: سير أعلام النبلاء: «قلت: رأيتُ لأبي الحسن الأشعري أربعةَ تواليف في الأصول، يذكر فيها قواعد مذهب السَّلف في الصِّفات، وقال فيها: تُمر كما جاءت، ثم قال: وبذلك أقول وبه أدين ولا تُؤول» سير أعلام النبلاء: 15/ 86، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، ط 9، 1413 هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

و(كتاب العرش)[1]، وابن تيمية في (مجموع الفتاوى)[2]، والعلامة محمود الآلوسي في (غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب)[3] وغيرهم.

وقد بين أبو الحسن الأشعري في (مقالات الإسلاميين) أن الكلابية فرقةٌ

---

(1) قال الذهبي في كتاب العرش: «ولد الأشعري سنة 260 هـ، ومات سنة 324هـ، بالبصرة. ﷺ. وكان معتزلياً ثم تاب، ووافق أصحاب الحديث في أشياء يخالفون فيها المعتزلة، ثم وافق أصحابَ الحديث في أكثر ما يقولونه، وهو ما ذكرناه عنه من أنه نَقَل إجماعهم على ذلك، وأنه موافقٌ لهم في جميع ذلك، فله ثلاثُ أحوال:
1.حال كان معتزلياً.
2.وحال كان سنياً في بعض دون البعض.
3.وحال كان في غالب الأصول سنياً، وهو الذي علمناه من حاله» انظر: كتاب العرش للذهبي: 202 ـ 203، تحقيق محمد بن خليفة التميمي، ط1، 1420هـ، دار أضواء السَّلف، الرياض.

(2) يقول شيخ الإسلام: «إن الأشعري وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب، فإنه تلميذُ الجبائي، ومال إلى طريقة ابن كلاب، وأخذ عن زكريا السَّاجي أصولَ الحديث بالبصرة. ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى؛ وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم». انظر: مجموع الفتاوى: 3/ 228.

(3) قال: « . . . ولجلالة شأن ذلك المذهب ذهب إليه غيرُ واحد من أجلَّة الخلف. . . ومنهم الإمام أبو الحسن الأشعري، فإن آخرَ أمره الرجوعُ إلى ذلك المذهب الجليل، بل الرجوع إلى ما عليه السَّلف في جميع المعتقدات. قال في كتابه: «الإبانة» الذي هو آخرُ مؤلفاته بعد كلام طويل: «الذي نقول به وديانتنا التي نددينُ بها التمسك بكتاب الله تعالى، وسُنَّة نبيه ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان عليه أحمد بن حنبل ـ نضَّر الله تعالى وجهه ـ قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون» وهو ظاهرٌ في أنه سلفيُّ العقيدة وكيف لا؟ والإمام أحمد عَلَم في ذلك. . . من بين أئمة الحديث، ويُعلم من هذا أن ما عليه الأشاعرة غير ما رجع إليه إمامهم في آخر أمره من اتباع السَّلف الصالح، فليتهم رَجَعوا كما رجع، واتبعوا ما اتبع». انظر: غرائب الاغتراب: 385 ـ 386.

مباينةٌ لأصحاب الحديث؛ مما يؤكد عدم موافقته لطريقتهم، وتراجعه عنها إلى الصَّواب، والحق.

كما أن الأشعري لا ينقلُ عنه الأشاعرة المتأخرون، وحاولوا إنكارَ نسبة كتبه إليه، لكن قد نقل منها ثلةٌ من فطاحل العلماء مما يؤكِّدُ نسبة الكتب إليه لا سيما كتاب الإبانة؛ ومن الذين نقلوا ابن عساكر في كتاب: «تبيين كذب المفتري» والبيهقي في كتاب «الأسماء والصفات» والذهبي في كتاب «العلو» وابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وغيرهم كثير.

وقد أكد ما ذهبنا إليه الإمام القاضي كمال الدين أبو حامد محمد بن درباس المصري الشافعي (ت 659 هـ) في كتابه: «الذَّبّ عن أبي الحسن الأشعري» فقال فيه: «فاعلموا معشر الإخوان... بأن كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» الذي ألَّفه الإمام أبو الحسن الأشعري هو الذي استقر عليه أمره فيما كان يعتقده، وبما كان يدينُ الله سبحانه وتعالى بعد رجوعه عن الاعتزال بمنّ الله، ولطفه. وكلّ مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه، فقد رجع عنها، وتبرأ إلى الله سبحانه وتعالى منها»[1].

والملاحظُ أن الأشاعرةَ الذين ترجموا لأبي الحسن الأشعري لم يذكُروا المرحلة الأخيرة من حياته؛ وذلك إما بسبب جهلهم ما آل إليه أمره في الفِكْرِ، والعقيدة، فيكون تبعاً له، أن المثبت مقدّم على النافي، ومن عَلِم حُجَّة على مَنْ لم يعلم.

كل مرحلة كانت لها شخصيتها المؤثرة على أبي الحسن الأشعري:

لا شكَّ أن المرحلة الأولى؛ مرحلة الاعتزال، وقد طالتْ، كانت الشخصية المؤثرة هي شخصية **أبي علي الجبائي**، رأس المعتزلة في عصره.

وأما المرحلة الثانية فقد أثرتْ فيه شخصيةُ **ابن كلّاب**.

---

(1) رسالة الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس: 107، مطبوعة مع الأربعين في دلائل التوحيد لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق د. علي بن ناصر الفقيهي، ط1، 1404هـ.

وأما المرحلةُ الأخيرةُ في رجوعه لمذهب السَّلف، وهي المهمةُ في نظرنا، فقد أثرت فيه شخصية **الحافظ زكريا بن يحيى السَّاجي**، وعنه أخذ معتقد أهل السُّنة، وقد ترجم الذهبي في «سير أعلام النبلاء» للسَّاجي فقال: «وكان من أئمة الحديث، أخذ عنه أبو الحسن الأشعري مقالة السَّلف في الصِّفات، واعتمد عليها أبو الحسن في عدَّة تآليف»(1).

المبحث السابع والعشرون: هل شك إبراهيم عليه السلام في البحث عن معبوده الحق؟

وقد وهم الأستاذُ الكبيرُ سيد قطب ـ رحمه الله ـ في الدوران بهذا الفلك الذي ننزه أمثاله عنه؛ فقد وصف إمام الموحدين ـ خليل الرحمن ـ بأنه اعتراه شك، فساوره وهو يبحث عن معبوده الحق؛ فقال: «إنها صورةٌ لنفس إبراهيم، وقد ساورها الشك ـ بل الإنكار الجازم ـ لما يعبده أبوه، وقومه من الأصنام. . . فلما أن يئسَ من أن يكونَ إلهه الحق الذي يجدُه في فطرته في صُورةٍ غير مُدركَة، ولا واعية، صنماً من تلك الأصنام، فلعله رجا أن يجدَه في شيء مما يتوجَّه إليه قومه بالعبادة إلى الكواكب، والنجوم، وما كانت هذه أول مرة يرى فيها إبراهيم كوكباً، ولكن الكوكب ـ الليلة ـ ينطقُ له بما لم ينطقْ من قبل، ويوحي إلى خاطره بما يتفقُ مع الهمِّ الذي يشغلُ باله، ويزحم عالمه»(2).

---

(1) سير أعلام النبلاء: 14/ 198. وقال الذهبي في كتاب (العلو): «وكان السَّاجي شيخ البصرة وحافظها، وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الحديث ومقالات أهل السُّنة» انظر: كتاب (العلو): 205. وقال ابنُ تيمية عن الأشعري: «ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم». وقال أيضاً: «ومذهب أهل السُّنة الذي يحكيه الأشعري في مقالاته عن أهل السُّنة والحديث، أخذ جملته عن زكريا بن يحيى السَّاجي الفقيه، عالم البصرة في وقته، وهو أخذ عن أصحاب حماد، وغيرهم. . .». وقال ابن بطَّة: «وكان زكريا بن يحيى السَّاجي شيخ الأشعري الذي أخذ عنه الفقه، والحديث، والسُّنة» انظر: نقض التأسيس: 123.

(2) انظر: في ظلال القرآن: 2/ 1139 ـ 1140.

الوجهُ الحقُّ في تفسير النص:

لقد فات سيد قطب الصَّوابُ في توجيه النَّصِّ؛ لأن الموضوعَ عقائديٌّ بالدرجة الأولى، يتعلَّق بعصمة الأنبياء؛ وبالنظر الثاقب في النَّصِّ، وتقليب آيه، لا وَجْهَ لما ذكره سيد في ظلاله، علاوةً على أن علماء التفسير لم يُفسِّروا الآية بما جَنَحَ إليه سيد وفهمه بنفسه؛ وإنما حملوا كلام سيدنا إبراهيم على جهة المناظرة لقومه؛ فإنهم يدَّعون إلهية الكواكب والنجوم، فهو أراد أن يريهم أن تلك الكواكبَ والنجومَ التي يعبدونها من دون الله تعالى ناقصة لا يمكنُ أن تكون آلهة أبداً!! لأنها لا تملك زِمامَ الأمور، ولا تملك لهم موتاً، ولا حياة، ولا نشوراً، فكانت مناظرته لهم ـ بكل بساطة ـ من باب التدرُّج بهم إلى الوصول إلى الحق، ولم يكنْ ذلك منه عليه السلام شكّاً، وحاشاه، والله أعلم[1].

خاتمة الفصل:

لعلنا أوضحنا مدى حاجة علم التوحيد والعقائد الإسلامية إلى اللغة العربية؛ في شرح مصطلحات العقيدة ومسائلها الكثيرة، والتعريج على وَجْهِ العلاقة بين العقيدة واللغة العربية، وحاجة علم التوحيد الملحة لقواعد العربية، والأسلوب الذي صيغتْ به العقيدة الإسلامية في القرآن الكريم، وشرح معنى كلمة التوحيد المتوقف على اللغة في الإثبات والنفي، وذكر معنى حديثِ: «من أحصاها ـ أي: أسماء الله الحسنى ـ دخل الجنة» وإثبات الصِّفات، أو نفيها والقواعد العربية الحاكمة، وبيان أن فِرقاً كثيرة من علماء الكلام كانت لهم صولات في علوم اللغة على غِرار المعتزلة، للتملُّص من ظواهر النصوص، وصراحتها، ومحاولة تأويلها، وإخراجها عن مقاصدها، وعَلَّقنا على النصوص المتشابهة لردِّها إلى المحكمات، وما تقتضيه اللغة العربية، وردّ بعض الشبهات المفتعلة من حيث اللغة، وذكر الرأي الوجيه، والسَّديد فيها مثل رؤية الله ﷻ. وإثبات صفات العلو، والوجه، والاستواء، وغيرها مع تفويض الكيف. وذكرنا

---

(1) انظر: تفسير الطبري: 9/ 355 ـ 367، وتفسير ابن كثير عند آية (76 ـ 81) من سورة الأنعام.

أمثلةً تطبيقيةً على بعض الصِّفات، كما توقفنا عند بعضها من أجل التأصيل، وعرَّجْنا على مقولة المعتزلة: هل يجبُ على الله الصَّلاح والأصلح، كما عَرَّجْنا على مسألة أصولية عقائدية، هي: هل يُعمل بالعام، أو ينتظر إلى غاية تحصيل المخصّص؟ وقد حققت مسألة أبي الحسن الأشعري في رحلة حياته، ومدى استقراره على النَّهْج القويم لأهل السُّنة والجماعة في مرحلته الأخيرة، ناقشت سيد قطب في مسألة: هل شَكَّ إبراهيم عليه السلام في البحث عن معبوده الحق؟ والله من وراءِ القصد.





الفصل الثالث

حاجة علوم القرآن إلى اللغة العربية

تمهيد:

يمكن القولُ: «إن النحو العربي نشأ لفهم القرآنِ الكريم، وتلقين اللغة العربية لغير الناطقين بها من الأقوام؛ الذين دخلوا في الإسلام»[1]، وهذه محاولةٌ لبيان تلازم علوم القرآن، وعلوم العربية، وتآخيها؛ حتى إنه ليعسرُ فصلُ أحدهما عن الآخر، في النشأة، والتاريخ، والتكوين، والتأليف، والدوافع، والمقاصد، حتى صار بينهما تزاوجٌ مكين، وتمازج وثيق متين، بحيث لا يستغني طالبُ علم عن العلم الآخر، ولا يؤتي شقٌّ ثمرته ـ على الوجه المرضي ـ بدون الشَّق الآخر؛ لافتقار كلٍّ إلى شقه، وتعذُّر استغنائه عنه، من خلال كلماتهم، ومؤلفاتهم، وتجاربهم العملية، في الحياة العلمية[2]. ولا يتحقق فَهْمٌ صحيحٌ للقرآن إلا بتحقق فَهْم صحيح للغة العربية: أوضاعها واستعمالاتها، وتراكيبها

---

(1) تطور التفكير اللغوي من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل د. عبد السلام عشير: 11، ط1، 2010م، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط. والشاهد أن من ثمرات تعلم علم النحوصيانة اللسان عن الخطأ في الكلام العربي، وفَهْم القرآن الكريم، وفَهْم الحديث النبوي فهماً صحيحاً. انظر: التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية: لمحمد محيي الدين عبد الحميد: 4، طبعة وزارة الأوقاف، بدولة قطر.

(2) انظر: مقالات في اللغة العربية أ. د. سليمان العايد: 1/ 12، ط1، 2010م، مكتبة الرشد، الرياض.

وأبنيتها، معانيها وأساليبها؛ وهو السر في قولهم: «سبيل التفسير أن يرجعَ في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة»[1].

وقد قرر بعضُ الأصوليين قاعدة مهمة، وهي أن كل معنى مستنبط من القرآن غير جارٍ على اللسان العربي؛ فليس من علوم القرآن في شيء[2].

والحق أن علومَ القرآن زاخر بمباحثِ اللغة العربية، في معظم العلوم المنضوية في مسائله كالتفسير، وغريب القرآن، ومشكله، وترجمته، والقراءات، والتجويد، وغيرها؛ وهو ما نسعى للتعليق عليه بما يتصلُ والعلاقة الحميمية بين اللغة العربية وعلوم القرآن، ومدى حاجة هذه العلوم إلى العربية؛ وفق تفصيلاتنا في المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف علوم القرآن:

لقد أضيف لفظُ «علوم» إلى لفظِ «قرآن»؛ لإفادة أن معناه **عبارة عن طوائف المعارف المتصلة بالقرآن.**

ومن هنا كان اللفظ بالجمع «علوم» لا بالإفراد؛ لأن المرادَ شمولُ كلِّ علم بحث في القرآن الكريم من أي ناحية من نواحيه المتنوعة، وبالتالي فهو يشملُ علم التفسير، وعلم القراءات، وعلم الرسم العثماني، وعلم غريب الألفاظ، وعلم الإعجاز، وعلم الناسخ والمنسوخ، وعلم المحكم والمتشابه، وعلم الإعراب، وعلم المجاز، وعلم الأمثال؛ إلى غير ذلك من العلوم المتصلة بالقرآن؛ والتي توسّع العلماء في بحثها، وأفردوا لها المصنفات الكثيرة.

وتأمل كلامَ ابن العربي في (قانون التأويل): «إن علوم القرآن خمسون علماً وأربعمئة وسبعة آلاف علم وسبعون ألف علم، على عدد كلِم القرآن»[3].

---

(1) محاسن التأويل لمحمد جمال الدين القاسمي: 1/ 10، ط1، 1376هـ، 1957م، طبعة عيسى الحلبي.

(2) محاسن التأويل للقاسمي: 1/ 63.

(3) انظر: الإتقان في علوم القرآن: 2/ 128، ط1، مصر.

المبحث الثاني: لم يكتب في علوم القرآن إلا من كانت له قدم راسخة في العربية:

بتتبع المصادر والمراجع في مادة علوم القرآن، تبين لنا أن الذين تصدَّروا للكتابة فيه كانت لهم قدم راسخة في علوم العربية، وتضلَّعوا من فنونها؛ مما ساعدهم على الإحاطة بموضوعاته المختلفة والمتنوعة، فمنها:

- أحكام القرآن للإمام المطّلبي محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ).
- الحاوي في علوم القرآن لمحمد بن خلف بن المرزبان (ت309هـ).
- البرهان في علوم القرآن لعلي بن إبراهيم بن سعيد (ت330هـ).
- غريب القرآن لأبي بكر السجستاني (ت 330هـ).
- الاستغناء في علوم القرآن لمحمد بن علي الأدفوي (ت388هـ).
- إعراب القرآن لعلي بن سعيد الحوفي (ت 430هـ).
- فنون الأفنان في عجائب القرآن والمجتبى في علوم تتعلق بالقرآن، كلاهما لابن الجوزي (ت597هـ).
- المرشد الوجيز فيما يتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة (ت665هـ).
- مجاز القرآن للعزِّ بن عبد السلام (ت660هـ).
- جمال القُرَّاء لعلم الدين السَّخاوي في القرن السابع.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت794هـ).
- مواقع العلوم من مواقع النجوم في علوم القرآن لجلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقيني (ت 824هـ).
- الإتقان في علوم القرآن، والتحبير في علوم التفسير، كلاهما للإمام السيوطي (ت 911هـ).
- التبيان في علوم القرآن لطاهر الجزائري.
- مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني (ت 1367هـ).
- النبأ العظيم للشيخ محمد عبد الله دراز.
- اللآلئ الحسان في علوم القرآن للدكتور موسى لاشين.

- منهج الفرقان في علوم القرآن للشيخ محمد علي سلامة.
- مباحث في علوم القرآن للشيخ صبحي الصالح.
- مباحث في علو القرآن للشيخ مناع القطان. . .إلخ.

المبحث الثالث: كيف بدأت الحاجة إلى علوم العربية؟

قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: 195]. وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: 4]. ولم يحتج السَّلَفُ الأول إلى السؤال عن معانيه؛ لأنهم كانوا عرب اللسان، فاستغنوا بعلمهم عن معانيه، وعما فيه من كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص، قال الزُّهريُّ: «إنما أخطأ الناسُ في كثير من تأويل القرآن؛ لجهلهم بلغة العرب»[1]. ومع مرور الأيام، وتوالي الأعوام، احتاج المسلمون إلى تعلُّم اللغة العربية، ومعاني الألفاظ الغريبة في القرآن والسُّنن؛ لأن الإسلامَ قد ظهر في جميع أقطار الأرض، وأكثر أهل الإسلام من الأمم هم عَجَم، والحاجة ماسَّة لتعلم العربية وعلومها؛ لفهم كلام الله تعالى وسنة نبيه ﷺ.

قال أبو منصور الأزهريُّ: «نزل القرآنُ الكريمُ، والمخاطبون به قوم عرب، أولو بيان فاضل، وفَهْم بارع، أنزله ﷻ بلسانهم، وصيغة كلامهم الذي نشؤوا عليه، وجبلوا على النطق به، فتدرّبوا به، يعرفون وَجْهَ خطابه، ويفهمون فُنُون نظامه، ولا يحتاجون إلى تعلُّم مشكله، وغريب ألفاظه، حاجة المولّدين الناشئين فيمن لا يعلمُ لسان العرب حتى يعلمه، ولا يفهم ضروبه، وأمثاله، وطرقه، وأساليبه حتى يفهمها.

وبين النَّبيّ ﷺ للمخاطبين من أصحابه ـ ﵃ ـ ما عسى الحاجة إليه من معرفة بيان لمجمل الكتاب، وغامضه، ومتشابهه، وجميع وجوهه التي لا غِنى بهم، وبالأمة عنه، فاستغنوا بذلك عما نحن إليه محتاجون، من معرفة لغات العرب، واختلافها، والتبحر فيها، والاجتهاد في تعلُّم العربية الصحيحة التي بها نزل الكتاب، وورد البيان.

---

(1) الزينة لأبي حاتم: 123 ـ 124.

فعلينا أن نجتهدَ في تعلم ما يتوصل بتعلمه إلى معرفة ضُروب خطاب الكتاب، ثم السُّنن المبينة لجمل التنزيل، الموضّحة للتأويل، لتنتفي عنا الشُّبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزيغ والإلحاد، ثم على رؤوس ذوي الأهواء والبدع؛ الذين تأوَّلُوا بآرائهم المدخولة، فأخطؤوا وتكلَّموا في كتاب الله ﷻ بلكنتهم العجمية، دون معرفة ثاقبة، فضلُّوا وأضلُّوا»[1].

وقال الشافعيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «إن على الخاصَّة التي تقومُ بكفاية العامة فيما يحتاجون إليه لدينهم الاجتهاد في تعلم لسان العرب، ولغاتها؛ التي بها تمام التوصل إلى معرفة ما في الكتاب والسنة والآثار، وأقاويل المفسِّرين من الصحابة والتابعين، من الألفاظ الغريبة، والمخاطبات العربية، فإن من جَهِلَ سعة لسان العرب وكثرة ألفاظها، وافتنانها في مذاهبها جهل جُمل علم الكتاب، ومن علمها، ووقف على مذاهبها، وفَهِمَ ما تأوَّله أهل التفسير فيها، زالت عنه الشُّبَه الداخلةُ على من جَهْل لسانها من ذوي الأهواء، والبدع»[2].

المبحث الرابع: علم التفسير وحاجته للعربية:

إن عِلْمَ التفسير من أكثر علوم القرآن حاجة للعربية وعلومها، وذلك ما نبيِّنه وفق الآتي:

تعريف التفسير:

التفسير لغة: من مادة «فسر» وتعني: الكشف والبيان؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: 33].

التفسير الاصطلاح: التفسيرُ هو عِلْمٌ يعرفُ به كتاب الله ﷻ المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وحِكَمه.

استمداده:

أي: تلكم الموادّ التي يستفيدُ منها علم التفسير، وتوقفه على معلومات

---

(1) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري: 1/ 4، (المقدمة) تحقيق جماعة، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

(2) المصدر نفسه: 1/ 5، (المقدمة).

سابق وجودها على وجود ذلك العلم عند مُدَوِّنيه؛ لتكون عوناً على إتقان تدوينِ ذلك العلم. وقد ذَكَرَ العلماءُ من أهمِّها **علم اللغة العربية**، والنحو، والتصريف، وعلم البيان[1].

أما علم العربية فالمرادُ به معرفةُ مقاصد العرب من كلامهم، وأدب لغتهم، فإن القرآنَ كلامٌ عربي؛ فكانت قواعدُه العربية طريقاً لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط، وسوء الفهم، والمعنيّ بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي، وهي فَنُّ اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان، وغير ذلك.

ولعلمي المعاني والبيان مزيدُ اختصاص بعلم التفسير؛ لأنهما وسيلةٌ لإظهار خصائص البلاغة القرآنية، وما تشتملُ عليه الآيات من تفاصيل المعاني وإظهار وَجْه الإعجاز، ولذلك كان هذان العلمان يُسمَّيان في القديم: علم دلائل الإعجاز.

قال السكاكيُّ في مقدمة القسم الثالث من كتاب (المفتاح): «وفيما ذكر ما يُنَبِّه على أن الواقف على إتمام مراد الحكيم سبحانه، وتقدَّس كلامه، مفتقرٌ إلى هذين العلمين **(المعاني والبيان)** كل الافتقار، فالويلُ كلُّ الويل لمن تعاطى التفسير، وهو فيها راجل».

فقوله ـ رحمه الله ـ: الويلُ كل الويل تنفير؛ لأنَّ من لم يعرف هذين العلمين، إذا شَرَعَ في تفسير القرآن، واستخراج لطائفه أخطأ غالباً، وإن أصاب نادراً كان مخطئاً في إقدامه عليه[2].

موضوع تفسير القرآن الذي نزل بلغة العرب:

والتفسيرُ يشتغلُ في موضوع القرآن الذي أنزل أصلاً بلسان العرب، فالقرآنُ من أجل الكشف عن معانيه، وإماطة اللثام عن أسراره، لزم التوسعُ في اللغة

---

(1) ذكرنا ما له علاقة بالموضوع، وإلا فاستمداد علم التفسير من علم الآثار، وأخبار العرب، وأصول الفقه، وعلم العقيدة، والتوحيد، وعلم القراءات، وهلم جرا.

(2) انظر: أصول التفسير وقواعده للشيخ خالد عبد الرحمن العك: 43، ط2، 1406هـ، 1986م، دار النفائس، بيروت.

العربية وعلومها؛ يقول ابنُ خلدون: «. . . وأما التفسير، فاعلمْ أن القرآن **نزل بلغة العرب**، وعلى **أساليب بلاغتهم**، فكانوا كلهم يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه، وكان ينزل جملاً جملاً، وآيات آيات؛ لبيان التَّوحيد والفروض الدِّينية بحسب الوقائع. . .»[1]. ولما نزل القرآن في لغة العربِ الأقحاح، تلكم اللغة المبينة الواضحة، وقد فهمه العربُ بسليقتهم اللغوية الأصيلة، وأدركوا مغزاه ومعانيه؛ قال تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ وقال أيضاً: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾.

وكان الصَّحابةُ يفسِّرون بحسب النصوص في القرآن والسنة، وأقوالهم؛ لأنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصُّوا بها، وأحياناً ـ كما سنرى ـ فإنهم يفسِّرون القرآن "من حيثُ **اللغةُ؛ فهم أهل اللسان**، فلا شكَّ في اعتماده»[2]. وهذا السرُّ في قلَّة الخلاف؛ يقول ابنُ تيمية: «ولهذا كان النزاع بين الصَّحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه من الصَّحابة؛ فهو قليلٌ بالنسبة إلى ما بعدهم. وكلما كان العصرُ أشرف، كان الاجتماعُ، والائتلاف، والعلم، والبيان فيه أكثر»[3].

قال العلامةُ ابنُ عثيمين: «وجه كون النزاع في التفسير في الصحابة أقلّ لسببين:

السبب الأول: أن القرآنَ نزلَ بلغتهم التي لم تتغير؛ فكانوا أفهم الناس لمعانيه، وأفضل له، ثم تغيّرت الألسن بعدهم»[4].

«ولكن لما مضتْ تلك الطبقةُ الأولى من الرعيل الأول، وداخل العرب

---

(1) مقدمة ابن خلدون: 214، ط مصر، سنة 1274هـ.

(2) الإتقان: 2/ 183.

(3) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: 14، ط المكتبة العصرية، بيروت.

(4) والسبب الثاني: قلة الأهواء فيهم، وسلامة قصدهم. . . ثم جاء التابعون من بعدهم، فحصل نقص لا في السبب الأول، ولا في السبب الثاني، بل كثرت الفتوح في زمنهم، واختلط العربي بالعجمي، وتغيرت الألسن ـ كما كان أول تأليف النحو. وذلك في عهد علي رضي الله عنه. انظر: شرح وتعليق الداني بن منير آل زهوي على مقدمة ابن تيمية: 14.

العجم، وذهبت تلك اللغةُ الأصيلةُ الأولى، واستعصى فهم المطالب والمعاني في بعض المواضع، وأمست الحاجة إلى التفتيش والبحث في اللغة والنحو، وجرت المناقشات والأسئلة والأجوبة، وصنفت كتب التفسير، لزم أن نستحضرَ بصورةٍ إجمالية هذه المواضيع الصَّعبة، ونبين نماذجها، و أمثلتها...»[1].

العربيةُ أحدُ أوجه تأويل جميع القرآن:

قال العلامةُ الطبريُّ: إن تأويلَ جميع القرآن على أوجه ثلاثة:

أحدها: لا سبيلَ إلى الوصول إليه، وهو الذي استأثر الله بعلمه...

والوجه الثاني: ما خصَّ الله بعلم تأويله نبيه ﷺ دون سائر أمته...

والثالث منها: ما كان علمه عند أهل اللسان الذي نَزَلَ به القرآن؛ وذلك علم تأويل **عربيته وإعرابه**، لا يُوصَلُ إلى علم ذلك إلا من قبلهم»[2]. وهذه مساحتُها رحبة و شاسعة في محكم التنزيل طبقاً لضوابط التفسير، وآدابه.

العلمُ باللغة العربية وأسرارها شرط من شروط التفسير:

روى البيهقي في (شُعَب الإيمان) عن الإمام مالك بن أنس الأصبحي[3] أنه قال: «لا أوتى برجل غير عالم **بلغة العرب** يفسِّر القرآن إلا جعلته نكالاً»[4].

قال مجاهد: لا يحلُّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلَّم في كتاب الله؛ إذا لم يكن عالماً **بلغات العرب**.

قال العلامة أبو إسحاق الشاطبي: «من أراد تفهُّمَ القرآن فمن جهة **لسان العرب** يُفهم، ولا سبيل إلى تطلّب فَهْمِهِ من غير هذه الجهة»[5].

---

(1) الفوز الكبير في أصول التفسير لولي الله الدهلوي: 49 . 50، ط دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط2، 1987م.

(2) تفسير الطبري: 1/ 92 . 93.

(3) إمام دار الهجرة وعالم المدينة، والذي لمكانته قيل في حقه: كيف يُفتى ومالك في المدينة؟! مما يُضفي على كلامه في شأن التفسير قدراً من الأهمية، والهيبة.

(4) انظر: البرهان للزركشي: 2/ 160، ومحاسن التأويل للقاسمي: 1/ 63.

(5) الموافقات: 2/ 64، ط1، المكتبة التجارية بمصر.

أخرج أبو عبيد عن يحيى بن عتيق قال: قلت للحسن: يا أبا سعيد! الرجلُ **يتعلَّم العربية** يلتمسُ بها حُسْنَ المنطق، ويقيم بها قراءته؟ قال: «حسنٌ يا بن أخي، فتعلّمها؛ فإن الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك»[1].

قال شيخُ المفسرين ابن جرير الطبري: «وأول ما نبدأ به من القيل في ذلك: الإبانة عن الأسباب التي البداية بها أولى، وتقديمها قبل ما عداها أحرى، وذلك: البيانُ عمَّا في القرآن من المعاني التي من قبلها يدخلُ اللبس على من لم يُعانِ رياضة **العلوم العربية**، ولم تستحكم معرفته بتصاريف وجوهِ منطقِ الألسن السليقة الطبيعية»[2].

العلوم الضرورية للمفسر:

وقد عدّ العلوم التي يحتاجها المفسِّرُ، وشَرحها العلامة السيوطي - رَحِمَهُ اللهُ - في الإتقان، والملاحظُ أن معظمها تتصلُ بعلوم العربية، وبها بدأ حديثها؛ فقال: العلوم التي يحتاجها المفسر خمسةَ عشرَ علماً:

أحدها: اللغة؛ لأن بها يُعْرَفُ شَرْحُ مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوسع، قال مجاهد: لا يحلُّ لأحد يؤمنُ بالله واليوم الآخر أن يتكلَّم في كتاب الله إذا لم يكنْ **عالماً بلغات العرب**. ولا يكفي في حقه معرفة اليسير منها، فقد يكونُ اللفظُ مشتركاً، وهو يعلم أحد المعنيين، والمراد الآخر.

الثاني: النحو؛ لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بد باعتباره.

الثالث: التصريف؛ لأن به تُعرف الأبنية والصيغ، قال ابنُ فارس: ومن فاته علمه فاته المعظم، فحين نجد مثلاً كلمةً مبهمة؛ فإذا صرفناها اتضحت بمصادرها.

الرابع: الاشتقاق؛ لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف باختلافهما؛ كالمسيح هل هو من السِّياحة، أو المسح.

---

(1) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 179.

(2) تفسير الطبري: 1/ 7، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف 1969م.

الخامس والسادس والسابع: المعاني والبيان والبديع؛ لأنه يُعْرَفُ بالأول خواصّ تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصّها من حيث اختلافها بحسب وُضُوح الدلالة، وحقائقها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهذه العلومُ الثلاثةُ هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر؛ لأنه لا بدَّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدركُ بهذه العلوم(1).

ما هي فائدةُ توافر هذه العلوم لدى المفسر؟

إن فائدةَ توافر هذه العلوم لدى المفسر تتمثَّلُ فيما يأتي(2):

1 ـ الفهم الحقيقي لألفاظ القرآن الكريم.

2 ـ الوصول إلى ما في القرآن من حُسْن، وبديع.

3 ـ الترجيحُ بين الأقوال المختلفة في تفسير الآية.

4 ـ استنباط بعض الأحكام بمقتضى القواعد النحوية، واللغوية.

5 ـ الوقوف على المشترك من الألفاظ، والترادف، وعلى الحقيقة، والمجاز.

السِّرُّ في اشتراط العلم باللغة العربية:

إن القرآنَ نزل **بلسان العرب**، وإنه **عربي**، وإنه لا عُجْمَةَ فيه، بمعنى أنه أنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة، وأساليب معانيها، وأنها فيما فطرت عليه من لسانها: تُخاطب بالعام يراد به ظاهره، وبالعام يراد به العام في وجه، والخاص في وجه، وبالعام يراد به الخاص، والظاهر يراد به غير الظاهر. وكل ذلك يُعرف من أول الكلام، أو أوسطه، أو آخره، وتتكلم بالكلام يُنبئ أوله عن آخره، أو آخره عن أوله، وتتكلم بالشيء يعرف بالمعنى، كما

---

(1) على أن باقي العلوم هي علم القراءات، وأصول الدين، وأصول الفقه، وأسباب النزول والقصص، والناسخ والمنسوخ، وعلم الفقه والأحاديث، وختمها بعلم الموهبة، وهو عِلْمٌ يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 282].

(2) انظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام الشرعية للشيخ عبد القادر السعدي: 78.

يُعرف بالإشارة، وتسمي الشيء الواحد بأسماء كثيرة، والأشياء الكثيرة باسم الواحد، وكل هذا معروف عندها، لا ترتابُ في شيء منه هي، ولا من تعلّق بعلم كلامها[1].

وهذا السرُّ في أننا اليوم - أكثر من أي وقتٍ مضى - في أمسِّ الحاجة لتعلُّم لسان العرب، ولغاتها؛ لتمام الوصل مع كتاب الله ما ذكره العلامة الأزهري في (تهذيب اللغة) فقال: «نزل القرآنُ الكريمُ، والمخاطبون به قومٌ عرب، أولو بيانٍ فاضل، وفَهْم بارع... فتدرَّبوا به يعرفون وجوه خطابه، ويفهمون وجوه نظامه، ولا يحتاجونَ إلى تعلم مشكله وغريب ألفاظه؛ حاجة المولّدين الناشئين، وبيّن النَّبِيّ ﷺ للمخاطبين من أصحابه ما عسى الحاجة إليه من معرفة بيان لمجمل الكتاب، وغامضه، ومتشابهه... فاستغنوا بذلك عما نحنُ إليه محتاجون من معرفة لغة العرب، والتبحر فيها، والاجتهاد في تعلُّم لسان العرب ولغاتها؛ التي بها تمامُ التوصُّل إلى معرفة ما في الكتاب».

أعلام هذه المدرسة ومناهجهم:

إن البحثَ عن معاني القرآن بات هاجسَ فرسان اللغة والشَّريعة، ومع الزَّمن تشكلت مفاصلُ هذه المدرسة، ولاحت مقوماتها، ومعالمها عبر الزمن، ويُعد بحقّ ابن عباس الصحابي الجليل رائداً في هذا الباب، في مجالسه العلمية؛ بحيث إنه خصّص يوماً للتفسير، وديوان العرب؛ جاء في كتاب (التفسير والمفسرون) عن شخصية ابن عباس رضي الله عنه: «هو الذي أبدع الطريقةَ اللغويةَ لتفسير القرآن»[2]. وقد نهج الجلَّةُ من العلماء بعده نفس المسلك؛ ومنهم:

أولاً: يونس بن حبيب الضبي:

لقد ألَّف كتابين على المنهاج نفسه؛ هما كتاب: (المعاني الصغير) و(المعاني الكبير).

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 65 - 66.

(2) التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي: 1/ 75، ط1، 1381هـ، 1961م، مطابع دار الكتاب العربي، مصر.

ثانياً: أبو علي محمد بن المستنير، المعروف بقطرب (ت 206هـ):

لم يصلْ إلينا منه شيء.

ثالثاً: أبو زكريا يحيى بن زياد، المعروف بالفراء (207هـ):

ألف كتاب: (معاني القرآن) وقد وَسَمَه بـ (تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه).

ملخص منهج الفراء في التأليف[1]:

• ضبط النص القرآني وتلاوته؛ لأن أيَّ تحريفٍ في النص قد يُؤَدِّي إلى تحريف المعنى، أو إبهامه، أو عدم تأديته كامل ما يُرادُ منه؛ لذلك اهتمَّ الفراءُ في تفسيره بهذه المسألة، وعالجها عن طريق اهتمامه الشديد بالقراءات، وبتوجيهها توجيهاً نحوياً، وقد اتخذ موقفاً واضحاً تجاه تلك القراءات، حيث إنه كان يفضّل القراءةَ المجمعَ عليها، ففي قوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [الحشر: 2]. ينقلُ قراءة أبي عبد الرحمن السُّلَمي بتشديد ﴿يُخَرِّبُونَ﴾ ولكنه يفضل قراءة التخفيف التي أجمع عليها القراء[2]. وقد يستحسنُ قراءة لم يقرأ بها أحد، ولكنه يراها موافقةً للصَّواب، ولا تغير شيئاً من المعنى؛ مثل قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَـٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ﴾ [النجم: 32]. فإن عامة القراء قرؤوها بفتح ﴿وَٱلْفَوَٰحِشَ﴾ عطفاً على ﴿كَبَـٰٓئِرَ﴾ ولكن الفراء استحسنَ قراءتها بالجرِّ على إضافة ﴿كَبَـٰٓئِرَ﴾ إليها؛ لوجودِ تناسبٍ بينهما في كون كلٍّ واحدة منهما جمعاً[3]، وهي وإن كانت جائزةً وعربيةً، إلا أن أحداً لم يقرأ بها[4].

---

(1) انظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام: 88 ـ 89 بتصرف يسير.

(2) معاني القرآن: 3/ 143، ومناهج في التفسير د.مصطفى الصاوي الجويني: 50 . 51، ط شركة الإسكندرية للطباعة والنشر، مصر.

(3) مناهج التفسير: 51 . 52، ورواية اللغة د. عبد الحميد الشلقاني: 183، ط دار المعارف، مصر.

(4) رواية اللغة: 183.

● **لما كان الفراء ذا باع طويل في الدِّراسات النحوية، فإن تلك الملكة انعكست على تفسيره**، ومن ذلك أنه يرى نصب ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ على الحال، على أن يكونَ قوله: ﴿بِيَمِينِهِۦ﴾ خبراً للسموات، ثم جعل هذا الوجه من الإعراب أجودَ من غيره[1].

● **لم يغفلْ جانب الأسلوب البلاغي**؛ فقد أشار إلى بعض الوجوه البلاغية بكلِّ براعةٍ، واقتدار؛ مثل قوله تعالى: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: 4]. يذكر جواز عَوْد الضَّمير على شيءٍ مفهومٍ من السياق وإن لم يذكره صراحةً؛ لأن الضمير في قوله ﴿بِهِۦ﴾ عائد على الوادي؛ باعتبار أن الغبارَ لا يُثارُ إلا من موضع، ثم يستشهد لجواز ذلك بآياتٍ أخرى؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: 1]. حيث عاد ضمير ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ إلى القرآن، ولم يذكرْ قبل هذه الآية؛ لأنها أوَّلُ سورةٍ مستقلة.

● حرص على تفسير كثير من الألفاظ تفسيراً لغوياً، وتعرض للإبدال اللغوي عند العرب حين فسّر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة: 61]. لأنَّ العربَ تجيزُ قلب الثاء فاء، فجاز قراءتها ﴿وَفُومِهَا﴾؛ وهي قراءةٌ مرويةٌ عن ابن مسعود[2].

رابعاً: أبو عبيدة (ت 209 هـ):

وذلك في كتابه الذي وسمه بـ (مجاز القرآن)؛ وهو من جملة التفاسير اللغوية، وله منهجٌ خاصّ به.

ملخص منهج أبي عبيدة في مجاز القرآن:

يتلخَّصُ منهجُه في الكتاب عبر النقاط الآتية:

● **بيان ما جاء في القرآن من تنوع في التعبير**، وتفنّن في أداء المعنى،

---

(1) انظر: معاني القرآن: 2/ 425.

(2) انظر: الجامع لأحكام القرآن: 1/ 425.

كالحذفِ، وذكر المفرد القائم مقام الجمع، وما عبّر فيه بلفظ الجمع عن المفرد، ونحو ذلك مما يخصّ الأسلوب[1].

• تحقيق بعض المفردات، وتفسيرها بالمعنى اللغوي، والاستشهاد لتفسيرها بما ورد عن العرب من الشعر.

• اهتمَّ بالجانب البلاغي اهتماماً ملحوظاً، فتكلم بما فيه تقديم وتأخير[2]، وما فيه تشبيه، وتحدث عن الاستعارة، وما إلى ذلك من الموضوعاتِ البلاغية.

• حرص على بيان المشترك اللفظي؛ لأن الاشتراكَ متعلِّقٌ بالأسلوب، وتكلم في الآيات التي تحملُ لفظاً متضاداً، فضلاً عن حديثها في الأبحاث اللغوية الأخرى[3].

خامساً: أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ):

في الكتابِ المنسوبِ إليه (إعراب القرآن)، وكان من جُمْلَةِ التفاسير اللغوية، وله منهجٌ خاصٌّ سلكه في الكتاب.

ملخّص منهج الزجاج في (إعراب القرآن):

• فقد عرض ما قيل في الآية التي يتناولها، لكن بلا ترجيح بينها.

• إذا كانت الآيةُ متعلقةً بقصة تاريخية؛ فإنه يوردُ الآراء دون التدخُّل في الترجيح فيها، إلا إذا كان بعضُها يمسُّ بعصمة أحد الأنبياء؛ فإنه يقفُ موقفَ الدفاع بالردّ، والتأويل[4].

• كثيراً ما يفسِّر القرآن بالقرآن، مع مراعاة التنسيق بين الآيات التي يفسِّر بعضها الآخر[5].

---

(1) مناهج في التفسير: 70، ورواية اللغة: 140.

(2) مناهج في التفسير: 77.

(3) انظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية: 89 ـ 90.

(4) مناهج في التفسير: 99 ـ 100.

(5) المرجع نفسه: 101.

• اهتمَّ بالأسلوب القرآني، وما فيه من جمالٍ، ونبَّه على كثير من الوجوه البلاغية؛ التي تحملها الآيات التي يتعرض لتفسيرها[1].

التركيزُ على المعاني والبيان في تفسير القرآن:

وقد أكَّد على هذا المعنى العلامة السّكاكي في مقدمة كتابه: «المفتاح» فقال: «وفيما ذكرنا ما ينبه على أن الواقفَ على تمام مراد الحكيم تعالى، وتقدّس من كلامه؛ مفتقرٌ إلى هذين العلمين: المعاني والبيان، كلّ الافتقار. فالويلُ كل الويل لمن تعاطى التفسير، وهو فيهما راجل»[2].

وقال العلامةُ الطاهرُ بن عاشور: قال الجاحظُ في كتابه: «نَظْم القرآن»: «لا يمكن لأحد أن يغوصَ على شيء من حقائق الكتاب؛ إلا رجلٌ برع في علمين مختصين **بالقرآن: المعاني والبيان** بعد أن يكون آخذاً من العلوم بحظّ.

وهو مع ذلك مسترسلُ الطبيعة منقادها، مشتعلُ القريحة وقّادها»[3].

عامة ضلال أهل البدع في التفسير بسبب الجهل بالعربية:

يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية: «لا بدَّ في تفسير القرآن والحديث من أن يعرفَ ما يدلُّ على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهمُ كلامه، فمعرفةُ العربية التي خوطبنا بها مما يعينُ على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفةُ دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامةَ ضلال أهل البدع كان بهذا السَّبب؛ فإنهم صاروا يحملون كلامَ الله ورسوله على ما يدَّعون أنه دال عليه، ولا يكونُ الأمر كذلك»[4].

أمثلة تطبيقية نتيجة إهمال اللغة العربية:

فالعلمُ بالنحو، والصَّرف، والإعراب، تلكم مفردات اللغة العربية التي

---

(1) انظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية: 90.

(2) مفتاح العلوم: 162.

(3) أليس الصبح بقريب: 188 . 189.

(4) الإيمان: 111. ط2، 1961م، المكتب الإسلامي، بيروت.

يتوقَّفُ عليها فهم المعنى، وإلا من تصدَّى للتفسير يقعُ في أغلاط شنيعة، ومنها على الأمثلة الآتية:

• وهذا الفاروقُ ﷺ يكتبُ إلى أبي موسى الأشعري بقوله: «تعلّموا العربيةَ فإنها من دينكم، وأعربوا القرآنَ فإنه عربيّ». ويكتب له في مناسبة أخرى عندما ورده منه كتابٌ أخطأ فيه كاتبه: «قنّع كاتبَك سوطاً». ويشتدُّ غضبه، ويعظم نكيره عندما سمع أعرابياً يقرأ آية سورة براءة: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ﴾ [التوبة: 3] بجرِّ اللّام في «رسولِه»، ويقول: وأنا بريء مما برئ اللهُ منه. فقال له عمر: ويحك يا أعرابي، كيف تبرأ من رسول الله؟ فقال الأعرابي: ذاك ما علمنيه أصحابُك، فقد قدمتُ إلى المدينة ولا علمَ لي بالقرآن، فأقرأني بعضُ أصحابك هذه الآية كما سمعتَها مني. فقال له عمر: إنها ليست كذلك، وإنما هي «ورسولُه» بضمّة على اللام. فقال الأعرابي: **وأنا بريء مما برئ اللهُ ورسولُه منه.** فأمر عمرُ بعد ذلك بأن لا يقرئ القرآنَ إلا من له إلمامٌ بالعربية.

• حدث أنَّ أحدهم قرأ الآية: ﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡۖ فَمَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقۡرَءُونَ كِتَٰبَهُمۡ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلٗا﴾ [الإسراء: 71]. ففهمها على أن «الإمام» جمع «أم» وأن الناسَ يدعون يوم القيامة بأمهاتهم دون آبائهم، فقال الزمخشريُّ[1]: «وهذا غَلَطٌ أوجبه جهله بالتصريف، فإن «أما» لا تجمع على «إمام»، والله المستعان.

• ومن ذلك تفسيرُ الباطنية في قوله تعالى: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [الانشقاق: 19]، قالوا: إنه إشارةُ القدر بالأوصياء بعد الأنبياء، أي: لتسلكن سبيل من قبلكم بالقدر في الأئمة بعد الأنبياء.

• وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ سَبِيلَۢا﴾ [النساء: 137]. قالوا: إنَّ هذه الآية نزلتْ في أبي بكر وعمر وعثمان آمنوا بالنَّبيّ أولاً، حيث عرضت عليهم ولاية علي، ثم

---

(1) انظر: تفسير الكشاف عند تفسير هذه الآية.

آمنوا بالبيعة لعليّ، ثم كفروا بعد موت النَّبِيّ، ثم ازدادوا كفراً بأخذ البيعة من كل الأمة[1].

• وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 67]. قالوا: هي عائشةُ أم المؤمنين.

• وقوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: 19]، قالوا: عليّ، وفاطمة.

• وقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: 22]، قالوا: الحسن، والحسين.

• وكذا غُلاةُ المتصوفةِ في تفسير بعض النُّصوص القرآنية؛ التي أبعدوا فيها النُّجْعَةَ في مُسمَّى التأويل المستبعد؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126]. قالوا: وإذ قال إبراهيمُ: ربِّ اجعلْ هذا الصدر، الذي هو حرم القلب بلداً آمناً من استيلاء صفات النفس، واغتيال العدو اللعين، وتخطف جن القوى البدنية أهله، وارزق من ثمرات معارف الروح، أو حكمه وأنواره ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ من وَحَّد الله منهم، وعلم المعاد، قال: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ أي: ومن احتجب أيضاً من الذين سكنوا الصَّدر، ولا يجاوزون حدَّه بالترقي إلى مقام العين؛ لاحتجابهم بالعلم الذي وعاؤه الصدر، فأمتعه قليلاً من المعاني العقلية، والمعلومات الكلية النازلة إليهم من عالم الرُّوح على قَدْر ما تعيشون به، ثم أضطره إلى عذابِ نارِ الحرمان والحجاب، وبئس المصير مصيرهم؛ لتعذيبهم بنقصانهم، وتألمهم بحرمانهم[2].

• ومنه تفسيرُ أنصاف العلم والخنفشاريين، أذكر أحدهم تصدَّر لتفسير قوله تعالى من سورة القيامة: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: 36]. ففسر لفظ «سدى» على أنها اللون الأسود، فقال بمعنى: كحلة، والمعاجم اللغوية على

---

(1) انظر: الوشيعة في نقد عقائد الشيعة لموسى جار الله: 65، ط1، 1399هـ، 1979م، لاهور.

(2) انظر: الفتوحات المكية لابن عربي الحاتمي: 1/ 57.

خلاف ذلك سدى، تعني: هملاً، وبغير وظيفة، لكنه اشتبه عليه اللفظ المتجانس في حروفه.

• في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ﴾ [الناس: 1 ـ 4] وأذكر أيضاً أن شيخاً مُسِنّاً تعاطى تفسير القرآن في بيت من بيوت الله من غير إحاطة بقواعد التفسير وشروطه؛ فحدث أن فسّر سورة الناس، ولما بلغ قوله تعالى: ﴿إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ قال: هو الشَّيطانُ يلهي الناس، والتبس عليه اللفظُ المتجانسُ، علاوةً على أن المناسبة كانت بصدد الاستعاذة بالله من الشَّيطان الوسواس الخناس.

• وحَدَثَ أن أحدَ العلمانيين المعاصرين تصدَّر للطعن في الإسلام وأن الإسلامَ ظلم المرأة، ولم يوفّها حقها؛ حتى في مجال العبادات، ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: 27]. قال: ذكر الرجال دون النساء، فما أحمق هؤلاء الذين يُحْسَبُون على الثقافة! وهذه من أزمة المثقفين تُجاه الإسلام، فهم من حيث العلم بقواعد التفسير والعلوم الإسلامية من مصادرها أميون.

• قوله تعالى في مصارف الزكاة: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ كان معناه عند الرَّعيل الأول؛ أولئك العبيد الذين كانوا يعيشُون تحت أوامر أسيادهم. وحمله على السُّكارى، والمدمنين على الحشيش، والكوكايين، وغيرهم؛ حمل يتعارضُ مع وضع اللفظ ابتداء؛ ولذلك أخطأ كلٌّ من حمله على المعنى الثاني الجديد؛ بحجَّة أن العبد إما أن يكونَ مطيعاً لسيده، فيطيعه في كلٍّ ما أمر به، ونهى عنه، كما كان الوضعُ في القديم، وإما أن يكون مطيعاً لشهواته وأهوائه، فيطيعها في كلِّ ما أوحت به، فهو إذاً عبدٌ لهواه، فيجوزُ دفع الزكاة لهم؛ ليتمكَّنوا من تحرير أنفسهم من ربقة أهوائهم وشهواتهم التي ملكتهم[1].

---

(1) انظر: بيت المال في الإسلام: سلانجور نموذجاً، رسالة غير منشورة مقدمة إلى كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، بالجامعة الإسلامية العالمية. ماليزيا: 79، عن الإمام الشاطبي وجهوده في ضبط الخلاف الفقهي: 108 ـ 109.

• لقد فُسرت كلمةُ ﴿ٱلْمَسِّ﴾ بالتفاعل العقلي الوجداني لدى بعض المعاصرين[1]، وتساءل بعضُ الباحثين في الرد على هذه الشَّطحات التأويلية بقوله: هل المسُّ الذي يقع بين الزَّوجين بعد عقد الزَّواج عبارة عن تفاعلٍ عقليّ ووجدانيّ بحت[2]؟

• وأذكر من قال متسائلاً عن قوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: 4]. محتجّاً أن مضمونَ الآية تنصرفُ حتى إلى المرأة، فلماذا الاستئثار بذكر الرجل دون المرأة؟! وعليه، فخطابُ القرآن ذكوري! وجهل المسكين أن كلمةَ الرجل تنصرفُ في لغتنا للشخص، قد يكون ذكراً أو أنثى؛ لقوله ﷺ: «**ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذَكَر**»[3]، وهل يكونُ الرجلُ أنثى؟ ومع ذلك، فإفرادُه بالذكر له مغزى وحكمة؛ وهو أن الرجلَ لا يمكنُ أن يحملَ في جوفه سوى قلب واحد، أما المرأة كما يُفْهَمُ من سياق الآية قد تحملُ في جوفها أكثر من قلب، قلبها أولاً، وقلب جنينها، فضلاً عن التوءمين وأكثر؛ لذلك قال تعالى في كلامه الحكيم، والمعجز في بيانه: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: 4].

المبحث الخامس: في معرفة غريب القرآن:

أهميةُ علم الغريب وصلته بالعربية:

وهذا من علوم القرآن، يتَّصِلُ باللغة العربية من حيث ألفاظُ القرآن الغريبة، قال الحافظ السُّيوطيُّ في شرح معنى هذه الرِّواية: «**أعربُوا القرآنَ، والتمسوا غرائبه**»[4]: «المراد بإعرابه: معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب

---

(1) انظر: العالمية الإسلامية الثانية، لحاج حمد أبو القاسم: 1/ 55، وما بعدها، ط2، 1996م، دار ابن حزم، بيروت.

(2) البعد الزماني والمكاني وأثرهما في التعامل مع النص الشرعي، سعيد بن محمد بوهراوة: 145، ط1، 1420هـ، 1999م، دار النفائس، الأردن.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها.

(4) رواه ابن أبي شيبة، والحاكم، والبيهقي. وقال ابنُ مسعود: «أعربوا القرآن؛ فإنه عربي» =

المصطلح عليه عند النحاة»[1]، قال الأستاذ مصطفى الرافعي: «... وليس المراد بغرابتها أنها منكرة، أو نافرة، أو شاذَّة، فإن القرآن منزه عن هذا جميعه، وإنما اللفظةُ الغريبةُ هنا: هي التي تكون حسنةً مستغربة في التأويل، بحيث لا يتساوى في العلم بها أهلها، وسائر الناس»[2]، ومنشأ الغرابة فيما عدّوه من الغريب أن يكون ذلك من لغاتٍ متفرقة، أو تكون مستعملة على وجه من وجوه الوضع، يخرجها مخرج الغريب... أو سياق الألفاظ قد دلّ بالقرينة على معنى غير الذي يفهمُ من ذات الألفاظ، كقوله تعالى من سورة القيامة: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: 17 ـ 18]. أي: فإذا بيناه فاعملْ به. وكان الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ يسمُّون فهم هذا الغريب «إعراب القرآن»؛ لأنهم يستبينون معانيه، ويخلصونها[3].

وقد جعل ابنُ فارس «**العلمَ بلغة العرب واجباً على كلِّ متعلِّق من العلم بالقرآن** والسنة والفتيا بسبب؛ حتى لا غناء بأحدٍ منهم عنه؛ وذلك أن القرآن نازلٌ بلغة العرب، ورسول الله ﷺ عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله ﷻ وما في سُنَّة رسول الله ﷺ **من كل كلم غريب**، أو نَظْم عجيب، **لم يجدْ من العلم باللغة بدّاً**»[4].

= وقال عمر بن الخطاب: «تعلموا إعراب القرآن كما تتعلَّمون حفظه» وقال أيضاً: «تعلَّموا اللحن والفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن» وعن يحيى بن عتيق قال: سألت الحسن، فقلت: الرجلُ يتعلَّم العربية يلتمس بها المنطق، ويقيم بها قراءته، فقال الحسن: فتعلمْها، فإن الرجل يقرأ الآية، فيعيا بوجهها، فيهلك فيها. فلما كان كذلك راضَ الناس أنفسهم بتعلم العربية، ولم يجدوا إلى ذلك سبيلاً أوضح من الشعر، فحفظوا دواوين الشعراء، وأحكموها...». انظر: كتاب الزينة لأبي حاتم: 124. 125.

(1) الإتقان: 2/ 113.

(2) تاريخ آداب العرب: 2/ 71، ط1، مصر.

(3) المرجع نفسه: 2/ 71. 72.

(4) الصاحبي: 49.

قال العلامة السُّيوطي: «معرفةُ هذا الفن للمفسِّر ضرورية... ويحتاج الكاشفُ عن ذلك إلى معرفة **علم اللغة**: أسماء، وأفعالاً، وحروفاً، فالحروفُ لقلتها تكلّم النحاة على معانيها، فيؤخذ ذلك من كتبهم، وأما الأسماء والأفعال، فتؤخذ من كتب علم اللغة، وأكبرها كتاب: «ابن السيد» ومنها: «التهذيب» للأزهري، و«المحكم» لابن سيده، و«الجامع» للقزاز، و«الصِّحاح» للجوهري، و«البارع» للفارابي، و«مجمع البحرين» للصَّاغاني، ومن الموضوعات في الأفعال «كتاب ابن القوطية» و«ابن الظريف» و«السّرقسطي» ومن أجمعها كتاب: «ابن القطاع»[1].

تلازم علوم القرآن وعلوم العربية من خلال كتب الغريب:

إنَّ كُتُبَ غريب القرآن تمثل أساسَ المعجم العربي؛ قال الراغبُ الأصفهاني في معجم مفردات ألفاظ القرآن: «ألفاظ القرآن هي لبُّ كلام العرب وزبدته، وواسطته، وكرائمه، وعليها اعتمادُ الفقهاء، والحكماء، في أحكامهم وحِكمهم، وإليها مفزعُ حُذّاق الشعراء، والبلغاء في نظمهم ونثرهم، وما عداها وعدا الألفاظ المتفرعات عنها، والمشتقات منها بالإضافة إليها كالقشور، والنوى، بالإضافة إلى أطايب الثمرة، وكالحثالة، والتبن، بالإضافة إلى لبوب الحنطة»[2].

هذا وقد وَصَلَ إلينا كتاب «غريب القرآن» لابن قتيبة؛ قال في مقدمته: «وكتابنا هذا مستنبطٌ من كتب المفسرين، وكتب أصحاب اللغة العالمين، لم نخرجْ فيه عن مذاهبهم، ولا تكلفنا في شيء منه بآرائنا غير معانيهم، بعد اختيارِنا في الحرف أولى الأقاويل في اللغة، وأشبهها بقصَّة الآية»[3]. وهذا يؤكِّد التلازمَ، أو التآخي بين علوم القرآن وعلوم العربية[4].

---

(1) الإتقان: 1/ 114.

(2) معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني: المقدمة، تحقيق نديم مرعشلي، دار الكاتب العربي، 1392هـ، 1972م.

(3) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: 4، تحقيق أحمد صقر، ط عيسى الحلبي، 1378هـ، 1958م، القاهرة.

(4) مقالات في اللغة العربية أ. د. سليمان العايد: 1/ 55.

ولمحمد بن أبي بكر الرازي كتاب «تفسير غريب ألفاظ القرآن» وهو أصلاً منتزَعٌ من مصادر لغوية، وكتب التفسير، مثل كتب الزَّجّاج، والفراء، والأزهري، والجوهري، والزمخشري، وابن عزيز، وأبي عبيد الهروي صاحب (الغريبين)[1].

وإن الذين كتبوا في اللغةِ والمعاجمِ كانت الغايةُ التي حملتهم على التأليف هي خدمة القرآن، وإيضاح آيه؛ قال أبو إبراهيم الفارابي في مطلع معجمه «ديوان العرب»: «وقد أنشأت بتوفيق الله تعالى... كتاباً عملتُ فيه عمل من طبّ لمن حبّ، مشتملاً على تأليفٍ لم أُسبق إليه، وسابقاً بتصنيف لم أُزاحَمْ عليه، وأودعته ما اسْتُعمِلَ من هذه اللغة، وذكره النَّحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم، مما وافق الأمثلة التي مثلت، والأبنية التي أوردت، مما جرى في قرآن، أو أتى في سُنة، أو حديث، أو شعر، أو رجز، أو سجع، أو مثل، أو نادرة. فأما القرآنُ فوحي أوحاه الله تعالى إلى الرسول ﷺ مع روح القدس بلسانٍ عربيّ مبينٍ، وهو كلامُ الله، وقول الله، وتنزيلُ الله، مفصَّلاً فيه مصالح العباد في معادهم ومعاشهم، مما يأتون ويذرون، ولا سبيلَ إلى علمه، وإدراك معانيه إلا بالتبحر في علم هذه اللغة...»[2].

دور الأعراب والقبائل العربية في تفسير غريب القرآن:

ولقد تنوَّعت أسبابُ الغرابة، فهي إما ترجع إلى قِصر مدارك الإنسان نفسه، أو غرابة بيئته. أما ألفاظ القرآن فهي مألوفة عند مَنْ له خبرة بفصيح الألفاظ؛ لأن هذا الكتابَ اصطفاه الله تعالى من لغة قريش، كما اصطفى من لغات القبائل أفصحَ ما فيها؛ وثمة أمثلةٌ تطبيقيةٌ نذكرها تباعاً.

وكان الأعرابُ في البوادي مصدراً من مصادر اللغة العربية السَّليمة؛ من غير أن تشوبها شائبةٌ «فكانوا يتحاشون الأخذَ عمن تشوب لغتَه أيةُ شائبة،

---

(1) تفسير غريب القرآن للرازي: 1/ 48، تحقيق د. عبد الرحمن الحجيلي، ط1، 1417هـ، 1996م.

(2) ديوان العرب للفارابي: 1/ 72 . 73، تحقيق د. أحمد مختار عمر، 1395هـ، القاهرة.

ولذلك كانوا لا يكادون يأخذون إلا عن عرب البادية؛ لفصاحةِ ألسنتهم، وبُعْد لهجاتهم عن التأثر باللغات الأعجمية، وعُزْلتهم، وقلة احتكاكهم بغيرهم، فكانوا يترقَّبون مجيء الأعراب إلى المدن في التجارة، أو غيرها؛ فيستمعون إلى حديثهم، ويناقشونهم في مختلف شؤون اللغة، ويُدوِّنون من فَوْرهم كلّ ما يهديهم إليه هذا الحديث، وترشدهم إليه هذه المناقشة»[1].

الأمثلةُ التطبيقيةُ على دورهم في التفسير:

- روي أن أبا بكر سُئل عن قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: 31]، فقال: أي سماء تظلني؟ وأي أرض تقلني؟ إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم.
- وقرأ عمر الفاروق الآية نفسها على المنبر، فقال: هذه الفاكهةُ قد عرفناها، فما **الأب**؟ ثم رجع إلى نفسه، فقال: إن هذا لهو التكلفُ يا عمر!!
- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: كنت لا أدري: ما **فاطر** السموات، حتى أتاني أعرابيان يختصمان، فقال أحدهما: أنا **فَطَرْتُها**. يقول: أنا **ابتدأتها!!**

ومن الأمثلة المباشرة ما يأتي:

- ﴿سَٰمِدُونَ﴾ [النجم: 61]، أي: الغناء.
- ﴿مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: 15]. أي: مستوره.
- ﴿وَزَرَ﴾ [القيامة: 11]. أي: حيل.
- ﴿وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: 22]. أي: صغار اللؤلؤ.
- ﴿بَعْلًا﴾ [الصافات: 125]. أي: رب.
- ﴿بُورًا﴾ [الفرقان: 18]. أي: هلكى **بلغة عمان**.
- ﴿مُرَٰغَمًا﴾ [النساء: 100]. أي: منفسحاً **بلغة هذيل**.
- ﴿لَا يَلِتْكُم﴾ [الحجرات: 14]. أي: لا ينقصكم **بلغة عبس**.
- ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: 31]. أي: أفلم يعلموا **بلغة هوازن**.

---

(1) فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي: 170.

الشعر ديوان العرب:

روى عكرمة عن ابن عباس قوله: إذا سألتموني عن القرآن، فالتمسوه في الشِّعر؛ فإن الشِّعرَ ديوانُ العرب[1].

وجاء عنه أيضاً أنه قال: «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشِّعرِ؛ فإن الشعر ديوانُ العرب»[2].

وهذا لا يعني بالضَّرورة أن الشعر الجاهلي يشكِّل المصدرَ المهمَّ للقرآن الكريم. وإنما هو من باب تفسير ما خفي من أحرف القرآن بالشعر؛ لعلَّة أن العربية لسان القرآن، وأن الشعر ديوان العرب.

وثمة أمثلةٌ كثيرةٌ جداً؛ منها ما عُرِفَ بمسائل ابن الأزرق.

أمثلة تطبيقية على التماس غريب القرآن من الشعر الجاهلي:

لقد روتْ لنا كتبُ الغريب وعلوم القرآن حواراً رائعاً بين حبر الأمة ابن عباس ونافع بن الأزرق.

روى حميد بن الأعرج، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد، عن أبيه، قال: بينا عبد الله بن عباس رضي الله عنه جالسٌ بفناء الكعبة، قد اكتنفه الناس، يسألونه عن تفسير القرآن، فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عمير: قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا علم له به، فقاما إليه فقالا: إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسرها لنا، وتأتينا بمصادقة من كلام العرب، فإن الله تعالى إنما أنزل القرآنَ بلسانٍ عربي مبين، فقال: سلاني عما بدا لكما، فبدأت المسائلُ والأجوبةُ وفق الآتي[3]:

• قال نافع: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج:

(1) الإتقان: 1/ 175.

(2) المصدر نفسه: 1/ 175.

(3) عرض لها الإمام السيوطي بإيجاز في الإتقان: 1/ 157 ـ 175، وذكر جانباً منها أبو بكر ابن الأنباري في كتاب (الوقف والابتداء)، والطبراني، وجمعت بعنوان مسائل نافع بن الأزرق، وطبعت بتحقيق أ. دة. عائشة بنت الشاطئ ـ رحمها الله تعالى..

37]. فقال ابن عباس: **العِزون**: حلَق الرفاق، قال: وهل تعرفُ العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول:

فجاؤوا يُهرعون إليه حتى يكونوا حول منبرِه **عزينا**

• قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات: 11]. قال: الملتزق، قال: وهل تعرفُ العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول النابغة:

فلا تحسبون الخيرَ لا شرَّ بعده ولا تحسبون الشَّرَّ ضربةَ **لازب**

• قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 165]. قال: الأشباه والأمثال، قال: وهل تعرفُ العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول لبيد بن ربيعة يقول:

أحمد الله فلا **نِدَّ** له بيده الخير ما شاء فَعَل

• قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: 54]. قال: النهر: السّقه، قال: وهل تعرفُ العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت لبيد بن ربيعة يقول:

ملكت بها كفي **فأنهرتْ** فتقها يُرى قائمٌ من دونها ما وراءها

• قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 182]. قال: الجنف: الجور والميل في الوصية، قال: وهل تعرفُ العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول عدي بن زيد:

وأمك يا نعمانُ في أخواتها تأتين ما يأتينه **جنفاً** وزورا

• قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: 23]. قال: أجله الذي قدر له، قال: وهل تعرفُ العرب ذلك؟ قال: أما سمعت قول لبيد بن ربيعة:

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يحاولُ **أنحبٌ** فيقضى أم ضلالٌ وباطلُ

• قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مُّقِيتًا﴾ [النساء: 85]. قال: قادراً، أما سمعتَ قول أميمة الأنصاري:

وذي ضِغْنٍ كففتُ النفس عنه وكنتُ على إساءته **مقيتا**

• قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗاۚ﴾ [البقرة: 235]. قال: السر: الجِماع، أما سمعت قول امرئ القيس:

ألا زعمتْ بسباسةُ اليوم أنني كبرتُ وألا يحسنَ **السِّرَّ** أمثالي

• سأله عن قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ﴾ [الانشقاق: 17]. فقال: وما جَمَعَ، ألم تسمع:

مُستوسِقاتٍ لو يجدن **سائقاً**

• قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحۡتِهَآ أَلَّا تَحۡزَنِي قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا﴾ [مريم: 24]. فقال: السّريّ هو: الجدول، فأنشد قائلاً:

سلماً ترى الدالج أزورا إذا يمجُّ في **السَّريّ** هرهرا

• سأله عن قوله تعالى: ﴿عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: 13]. قال: هو الدعيُّ الملْصَق، أما سمعت قول حسان:

زنيمٌ تداعاه الرجالُ زيادة كما زيدَ في عرض الأديمِ الأكارعُ

• وسأله عن قوله تعالى: ﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: 29]. فقال: الشدة بالشدة، فأنشده:

أخو الحربِ عضّت به الحربُ عضَّها وإن شمّرت عن **ساقها** الحربُ شمّرا

• وسأله عن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: 14]. قال: الأرض، وأنشد لأمية بن أبي الصلت:

وفيها لحم **ساهرة** وبحر

المبحث السادس: لغات القبائل في القرآن الكريم:

والحق أن هذا عنوانٌ لرسالة جليلة نسبت لابن سلام، وطبعت أسفل تفسير الجلالين عنوانها: «لغات القبائل في القرآن الكريم».

أمثلة تطبيقية على لغات القبائل في القرآن:

• في سورة البقرة:

ـ قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ﴾ السفيهُ: الجاهلُ بلغة كنانة.

ـ وقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ﴾ ينعق: يصيحُ بلغة طيئ.

ـ وقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ الرفث: الجِماع بلغة مذحج.

• في سورة آل عمران:

ـ قوله تعالى: ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾ الآناء: الساعات بلغة هذيل.

• في سورة المائدة:

ـ قوله تعالى: ﴿مِّنۡ حَرَجٖ﴾ الحرج: الضيق بلغة قيس عيلان.

• في سورة يوسف:

ـ قوله تعالى: ﴿أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ الخمر: العنب بلغة عمان.

• في سورة الكهف:

ـ قوله تعالى: ﴿شَطَطًا﴾ الشطط: الكذب بلغة خثعم.

• في سورة ص:

ـ قوله تعالى: ﴿رَجِيمٞ﴾ الرجيمُ: الملعونُ بلغة قيس عيلان.

• في سورة غافر:

ـ قوله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ﴾ حاق: وَجَبَ بلغة قريش واليمن.

• في سورة ق:

ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ﴾ اللغوبُ: الإعياء بلغة حضرموت.

المبحث السابع: مفردات القرآن:

هو ضَرْبٌ من التفسير، يصطلح عليه بالتفسير الإفرادي، له فوائده نظراً لعناية أصحابه بألفاظ القرآن، والعودة بالمعاني إلى استعمال العرب في ديوانهم؛ وقد أفرده بالتأليف العلامةُ الراغب الأصفهاني في كتاب: «مفردات ألفاظ القرآن»، يقول الإمامُ السيوطي: «وأما ما لم يرد فيه ـ أي: التفسير ـ نقل،

فهو قليلٌ، وطريق التوصل إلى فهمه: النظر إلى **مفردات الألفاظ من لغة العرب**، ومدلولاتها، واستعمالها بحسب السياق، وهذا يعتني به الراغب الأصفهاني في كتاب: «المفردات»، فيذكر قيداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ؛ لأنه اقتضاه السياق»(1).

المبحث الثامن: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 210 هـ):

وقد قام العلامة أبو عبيدة بتأليف هذا الكتابِ النفيسِ في بابه؛ للتوكيد على اتفاق كلام العرب والقرآن في الألفاظ، والتراكيب، والمدلولات، والاستعمالات، وأن القرآنَ إنما أنزل بلغة العرب، وجاء على طرائقهم في البيانِ والكلامِ تماماً كما قال في مقدمة الكتاب: «قالوا: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبينٍ، وصداق ذلك في آية من القرآن، وفي آية أخرى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: 4]. فلم يحتج السَّلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النَّبيّ ﷺ أن يسألوا عن معانيه، وعما فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص. وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب، ومن الغريب والمعاني»(2).

ويعني أبو عبيدة بالمجاز: الأساليب التي يستعملها القرآنُ في التعبير عن أغراضه، وكانت هذه الأساليبُ لا تتفق اتفاقاً دقيقاً مع بعض القواعد؛ التي تعتمد على النظر العقلي المنطقي، وإن كانت تتفقُ مع أسلوب العربية؛ الذي ينبغي البيان عنه، وتتبع شواهده من الآثار الأدبية الصحيحة؛ ذلك أن جزءاً كبيراً من اللغة يجري عليه القياس، فأخضعه النحاة للتقنين، وبقي من وراء ذلك جزء لا يقبل هذا النظر الرياضي والشكل القياسي؛ فجاء أبو عبيدة يردُّ الشبه التي تعرض للقرآن عند من ينظرون إلى اللغة على أنها شيءٌ يجري على مقاييس منطقية، أو عقلية.

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 183.

(2) مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى: 1/ 8، ط2، 1390هـ، القاهرة.

وهو يحكي أسباب وضعه لهذا الكتاب؛ فيقول: أرسل إلى الفضلِ بن الربيع إلى البصرة في الخروج إليه سنة ثمان وثمانين ومئة، فقدمتُ إلى بغداد، واستأذنتُ عليه، فأذن لي... ثم دخل رجل في زيٍّ الكُتّاب، له هيئة، فأجلسه إلى جانبي، وقال له: أتعرف هذا؟

قال: لا.

قال: هذا علّامةُ أهل البصرة أقدمناه؛ لنستفيدَ من علمه.

فدعا له الرجل، وقرَّظه لفعله هذا، وقال لي: إني كنتُ إليه مشتاقاً، وقد سألت عن مسألة، أفتأذن أن أعرفك إياها؟

فقلت: هات.

قال: قال الله ﷻ: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ وإنما يقعُ الوعدُ والإيعاد بما عرف مثله، وهذا لم يعرف!

فقلت: إنما كلَّم الله العربَ على قدر كلامهم، أما سمعتَ قول امرئ القيس:

أيقتلني والمشرفيُّ مُضاجِعي ومسْنونة زُرْق كأنيابِ أغوالِ

وهم لم يروا الغولَ قط، ولكنهم لما كان أمرُ الغول يهولهم، وأوعدوا به، فاستحسن الفضلُ ذلك، واستحسنه السائل، وعزمتُ من ذلك اليوم أن أضعَ كتاباً في القرآن في مثل هذا وأشباهه، وما يحتاجُ إليه من علمه، فلما رجعتُ إلى البصرة عملتُ كتابي الذي سَمَّيْتُه: **المجاز**(1).

وقد كانت رسالةُ أبي عبيدة هي **ردُّ الشُّبه الواردة على القرآن إلى أسلوب العرب**، ثم تفسير القرآن معنياً بالنص على الأساليب العربية، وتنويع معانيه على مقتضى تلكم الأساليب؛ من هنا، كانت له هذه المكانةُ عند المحققين، فتعاطى للقرآن وهو ماسكٌ بتلابيب العربية، فأفاد، وأجاد.

---

(1) انظر: معجم الأدباء: 19/ 158 ـ 159، ط دار المأمون، ومصادر اللغة، لعبد الحميد الشلقاني: 25.

أمثلة تطبيقية:

• ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: 6]، فهذا مختصرٌ فيه ضمير، مجازه: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾ ثم اختصر إلى فعلهم، وأضمر فيه، وتواصوا، أو تنادوا أن امشوا، أو نحو ذلك.

• ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: 7]، فقال: مجازه غير المغضوب عليهم والضالين، و"لا" من حروف الزيادة لتتميمِ الكلام؛ وتمثَّل ببيت الأحوص:

ويلحينني في اللهو **ألا أحبّه** وللهو داعٍ دائبٌ غير غافلِ

والمعنى: ويلحينني في اللهو أن أحبّه[1].

• وأشار إلى زيادة «**ما**» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: 26]، وتتبع شاهده في قول النَّابغة الذُّبياني:

قالتْ ألا ليتَ **ما** هذا الحمامُ لنا إلى حمَامتنا ونصفه فقدِ[2]

• وفي قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ۚ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 162]، إذ كانت قواعدُ النُّحاة لا تتفق مع هذه الآية، فبين أبو عبيدة أنها تتفقُ مع أساليب العرب، وقال: «العربُ تخرج من الرفع إلى النصب إذا كثر الكلام، ثم تعودُ بعد إلى الرفع، و تمثل بقول خِرْنِق:

لا يبعدن قومي الَّذين هُم سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجزر

النَّازلين بكلِّ معتركٍ والطَّيِّبونَ معاقدَ الأزر[3]

---

(1) انظر: مجاز القرآن: 1/ 25.

(2) مجاز القرآن: 1/ 24.

(3) مجاز القرآن: 1/ 142.

• وناقش أبو عبيدة الاستفهامَ التقريريّ قبل أن يصبحَ قضية يبحثها البلاغيون؛ حين ذكر منها ما جاء في القرآن في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30]، فقال: جاءت على لفظ الاستفهام، والملائكة لم تستفهمْ ربَّها، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30]، ولكن معناه أنك ستفعل؛ وتمثَّل بقول جرير لعبد الملك بن مروان:

ألستُمْ خيرَ مَنْ ركبَ المطايا　　وأندى العالمين بُطُونَ راحِ

قال: وتقولُ وأنت تضرب الغلام على الذَّنْب: ألستَ الفاعل كذا؟ ليس باستفهام، ولكن تقرير(1).

المبحث التاسع: معاني القرآن للفرّاء يحيى بن زياد (ت 207هـ):

كان من أشهر أصحاب الكِسائي في الكوفة، على الرغم من قُرْبه بالبصريين، واستكثاره من يونس بن حبيب الضَّبِّي البصري، وضع الفراء كتابه «معاني القرآن» قبل وفاته بزمنٍ قليل.

و كان سبب وَضْع الكتاب ـ حسب ابن النَّديم في الفهرست ـ أن عمر بن بكير كان منقطعاً إلى الوزير الحسن بن سهل، فطلب إلى الفرّاء وَضْعَ هذا الكتاب؛ لأن الوزير ربما سأله عن الشيء بعد الشيء من القرآن فلا يحضره فيه جواب، ويودُّ لو أن الفرّاءَ عمل في ذلك كتاباً يرجعُ إليه(2).

وحيثُ إن الفراء لم يلتزمْ بتفسير الآيات كلها، وإنما ما أشكل منها؛ وهو السِّرُّ في أن من أسمائه: «تفسير مُشْكِل إعراب القرآن ومعانيه» وفي الكتاب علاوة على الجانب المعجمي لبعض الألفاظ إشاراتٌ لطيفة، ودقةٌ عجيبة في فهم أسلوب العرب، وإعراب القرآن وغيرها.

---

(1) مجاز القرآن: 1/ 34.

(2) الفهرست لابن النديم: 99، ط الرحمنية.

أمثلة تطبيقية:

• في قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: 78]، فقال: يشدّد ما كان من جمع مثل قولك: «مررت بثياب مصبّغة، وأكبش مذبَّحة»، فجاء التشديد؛ لأن الفعلَ متفرقٌ في جمع، فإذا أفردت الواحد من ذلك؛ فإن كان الفعلُ يتردَّدُ في الواحد، ويكثر، جاز فيه التشديد والتخفيف، مثل قولك: مررتُ؛ برجل مشجج، وثوب ممزق، جاز التشديد؛ لأن الفعلَ قد تردَّد فيه وكثر، وتقول: بكبش مذبوح، ولا تقل: مذبح؛ لأن الذبح لا يترددُ كتردُّد التخرق، وقوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [الحج: 45]، يجوز فيه التشديد؛ لأن التشديد بناء فهو يتطاولُ، ويتردد(1).

• في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2]، قال: اجتمع القُرّاء على رفع ـ الحمدُ ـ وأما أهل البدو، فمنهم من يقول: ـ الحمدَ ـ ومنهم من يقول ـ الحمدِ ـ ومنهم من يقول ـ الحمدُ لله ـ. فأما من نصب فإنه يقول «الحمد» ليس باسم، إنما هو مصدر لقائله أن يقول: أحمد الله، فإذا صلح مكان المصدر فعل أو يفعل جاز فيه النصب. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾ [محمد: 4]، يصحُّ مكانها في مثله من الكلام أن يقول: فاضربوا الرقاب. ومن ذلك قوله: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَـٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّظَـٰلِمُونَ﴾ [يوسف: 79]، يصلح أن تقول في مثله من الكلام: نعوذ بالله، ومنه قول العرب: سقياً لك، ورعياً لك، يجوز مكانه: سقاك الله، ورعاك الله. وأما من خفض الدَّال من «الحمد» فإنه قال: هذه كلمةٌ كثرتْ على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحدُ، فثقل عليهم أن يجتمعَ في اسم واحد من كلامهم ضمةٌ بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل «إبل» فكسروا الدال ليكونَ على المثال من أسمائهم. وأما

---

(1) انظر: معاني القرآن: 1/ 277.

الذين رفعوا اللام؛ فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب؛ الذي يجتمعُ فيه الضمتان، مثل: «الحُلُم» و«العُقُب»[1].

المبحث العاشر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت 276 هـ):

وقد قال ابن قتيبة في صدر كتابه: «وإنما يعرفُ فَضْلَ القرآن من كثر نظره، واتسع علمه، وفَهِمَ مذاهبَ العرب، وافتنانها في الأساليب، وما خصّ الله به لغتها دون جميع اللغات، فإنه ليس في جميع الأمم أمة أوتيت من العارضة، والبيان، واتساع المجال، ما أوتيته العرب خصّيصى من الله لما أرهصه في الرسول، وأراده من إقامة الدليل على نبوته بالكتاب، فجعله علمه، كما جعل عِلْمَ كل نبي من المرسلين من أشبه الأمور بما في زمانه المبعوث فيه»[2].

وقد كان ابنُ قتيبة يصدرُ عن أقوال سابقيه، ولغات العرب؛ معتمداً عليهم؛ قال: «فألفت هذا الكتاب جامعاً لتأويل مشكل القرآن، مستنبطاً ذلك من التفسير بزيادة في الشرح والإيضاح، وحاملاً ما لم أعلم فيه مقالاً لإمام مطّلع على لغات العرب؛ لأُري المعاند موضع المجاز، وطريق الإمكان، من غير أن أحكم فيه برأي، أو أقضي عليه بتأويل»[3].

وقد تولى بنفسه المعركةَ، ووصف هؤلاء الذين عناهم بكتابه هذا، فقال: «وقد اعترض كتابَ الله بالطعن ملحدون، ولغوا فيه، وهجروا، واتبعوا ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: 7]. ثم قضوا عليه بالتناقض، والاستحالة، واللَّحْن، وفساد النَّظْم، والاختلاف، وأدلوا في ذلك بعللٍ ربما أمالت الضعيفَ الغَمْر، والحدث الغرّ، واعترضتْ بالشبه في القلوب، وقدحتْ بالشكوك في الصدور»[4].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 1/ 3 ـ 4، ط دار الكتب، 1374هـ، 1955م.

(2) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: 12، تحقيق أحمد صقر، ط2، دار التراث، القاهرة، 1393هـ، 1973م.

(3) تأويل مشكل القرآن: 23.

(4) المصدر نفسه: 23.

وهو كتابٌ نفيسٌ يردُّ فيه ابن قتيبة على حُجَج الملاحدة؛ الذين اعترضوا كتابَ الله بالطعن، ولغوا فيه، وهجروا، وابتغوا: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: 7]، فالمشكلُ: من أشكل الأمر: إذا التبس، وذلك بعرض صُوَرٍ لأمور أشكلتْ، وبدا منها التباسٌ فكرَّس كتابه للإجابة عن مختلف الإشكالات.

والأمرُ المهمُّ هو أن ابن قتيبة يدركُ تمامَ الإدراك وَجْهَ العلاقة بين فهم القرآن ومعرفة العربية. وانطلاقاً من قواعد اللغة العربية، وعلومها، وأسرارها، أخذ يُفَنِّد حججَ هؤلاء الطاعنين، ثم أخذ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في توجيه معاني القرآن على الوجه الذي تعنيه العربُ، وعلى طريقتهم في القول؛ وتناول أصول الكلمات وحروف المعاني؛ وقد تحدَّث في أساليب العرب، ومنها:

- القبض بأطراف الأصابع «**قبص**»، وبالكف «**قبض**».
- والأكل بأطراف الأسنان «**قضم**» وبالفم «**خضم**».
- تقول العرب للخميص «**مبطن**»، وللعظيم البطن خلقة «**بطين**»، فإذا كان من كثرة الأكل قيل «**مبطان**»، وللمنهوم «**بطِن**»، ولعليل البطن «**مبطون**».

أمثلة على تأويل مشكل القرآن:

- قال الملاحدةُ: ما معنى قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا ۖ وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌ ۚ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [الحديد: 20]، ولم خصّ الكفار دون المؤمنين؟ فردَّهم ابنُ قتيبة إلى الوجه المعجمي، وأن الكفار هم الزُّرَّاع؛ لأن الزارعَ إذا ألقى الحب كفره، أي: غطاه، وكل شيء قد غطيته؛ فقد كفرته.
- وقالوا في قوله تعالى للسماء والأرض: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: 11]، كيف يخاطبُ معدوماً؟ فأجابهم متمثلاً بقول الشاعر يتحدث عن ناقته:

تقولُ إذا أدرتُ لها وضيني ... أهذا دينه أبداً وديني
أكلّ الدهرِ حِلٌّ وارتحالٌ ... أما يبقي عليَّ ولا يقيني

وهي لم تقلْ شيئاً من هذا، ولكنه رآها في حال من الجهد والكلال، فقضى عليها بأنها لو كانت ممن تقول لقالت مثل الذي ذكر[1].

وكل ما ذكره الزنادقةُ من الشُّبه ترجعُ في غالبها إلى باب واحد، هو باب اللغة والبيان، وكل ما في القرآن جارٍ على طرائق العرب في الخطاب، وسُنَنها في القول، وإن كان ظاهره غير ذلك تماماً، كما قرره ابنُ قتيبة في قوله: «وليست تخلو هذه الحروفُ من أن تكون على مذهب من مذاهب أهل الإعراب»[2].

المبحث الحادي عشر: متشابه القرآن:

ولأهمية الموضوع في اللغة العربية، وعلوم القرآن؛ قد أفرده الجِلَّةُ من العلماء في علوم البلاغة؛ ومنها التواليفُ الآتية:

1 ـ **متشابه القرآن** لأبي الحسن بن علي بن حمزة الكسائي (ت 189هـ).

2 ـ رسالة في متشابه التعبير باللفظ في آيات القرآن لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، المعروف بابن أبي داود (ت 316هـ).

3 ـ متشابه القرآن لأبي الحسين أحمد بن جعفر بن المنادى (ت 336هـ).

4 ـ درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله

---

(1) انظر: تأويل مشكل القرآن: 78 ـ 79.

(2) المصدر نفسه: 56 ـ 57. وأكده بقوله: «إن القرآن نزل بألفاظ العرب ومعانيها، ومذاهبها في الإيجاز والاختصار، والإطالة والتوكيد، والإشارة إلى الشَّيء، وإغماض بعض المعاني حتى لا يظهر عليه اللّقِن، وإظهار بعضها، وضرب الأمثال لما خفي، ولوكان القرآنُ ظاهراً مكشوفاً، حتى ليستوي في معرفته العالم والجاهل؛ لبطل التفاضلُ بين الناس، وسقطت المحنة، وماتت الخواطر». المصدر نفسه: 86. وقال: «وعلى هذا المثال كلامُ رسولِ الله ﷺ، وكلام صحابته والتابعين، وأشعار الشعراء، وكلام الخطباء ليس منه شيء إلا وقد يأتي فيه المعنى اللطيف؛ الذي يتميز فيه العالم المتقدم، ويقرّ بالقصور عنه النَّقاب المبرّز» انظر: المصدر نفسه: 87.

العزيز لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، المعروف بالخطيب الإسكافي، أو بخطيب الري (ت 420هـ).

5 ـ البرهان في توجيه متشابه القرآن لأبي القاسم محمود بن حمزة الكرماني (ت 505هـ).

6 ـ هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب لأبي الحسن علي بن محمد السّخاوي (ت 643هـ).

7 ـ تتمة البيان لما أشكل من متشابه القرآن لعبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، المعروف بأبي شامة (ت 665هـ).

8 ـ مِلاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (ت 708هـ).

9 ـ تذكرة الحفاظ في متشابه الألفاظ لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري الشافعي (ت 732هـ).

10 ـ كشف المعاني في المتشابه من المثاني لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحموي الشافعي، المعروف بابن جماعة (ت 733هـ).

11 ـ فتح الرحمن بكشف ما يلتبسُ في القرآن لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت 926هـ).

12 ـ تحفة النَّابه لما في القرآن من المتشابه، وله اسم آخر هو: **بغية المريد في حفظ القرآن المجيد**، لعمر بن علي الحسني المدني الشافعي السّمهودي (ت 1157هـ).

13 ـ منظومة للشيخ محمد بن مصطفى الخضري الدِّمياطي (1287هـ).

14 ـ التقرير في التكرير لأبي الخير عابدين (ت 1344هـ).

15 ـ كنز المتشابهات للحافظ محمد محبوب أنير من علماء الهند.

16 ـ من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم د. محمد بن علي بن محمد الصامل[1].

---

(1) ط1، 1422هـ، 2001م، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض.

أوجه الاختلاف اللفظي بين الآيات المتشابهات:

وهذا مطلبٌ مهمٌّ يكشفُ عن العلاقة القوية بين علم اللغة العربية وعلوم القرآن من خلال متشابه القرآن الكريم؛ نرصدها مع شيء من الاقتضاب في العناصر الآتية[1]:

الأول: وهو أصغرُ وحدةٍ لغوية يمكن النطق بها، ولا يدرك معناه إلا بعد أن يقترنَ بغيره، ومع ذلك فقد ينحصرُ الاختلافُ بين الآيتين في حرف واحد، وسيكون هذا الحرفُ مدارَ النظر في البحث عن اختياره دون غيره مما يمكن أن يحلَّ محله، ولن يكون البحثُ فيه، أو النظر إليه بمعزل عن بقية كلمات الآية، والموضوع الذي تتحدَّث عنه؛ لأن ذلك مما يعينُ على بيان سِرِّ اختياره.

وتأمل الأمثلةَ الآتيةَ في القرآن في الاختلاف بين الآيتين في قوله تعالى: ﴿وَكُلَا﴾ في سورة البقرة، و﴿فَكُلَا﴾ في سورة الأعراف.ترى فما السرُّ في ذلك؟ ولعلماء اللغة واسعُ النظر باستجلاء الأسرار البلاغية في النصين:

- قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 35].
- وقوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: 19].

الثاني: من أوجه الاختلاف يكونُ في تغير صيغة الكلمة كما في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 38]، وفي سورة طه: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: 123]، فقد جاء الفعل في البقرة: تبع، وفي طه: اتبع، فما السرُّ؟ وأيضاً في سورة الأنعام ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾ وفي الأعراف: ﴿لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾.

---

(1) انظر: من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، د. محمد بن علي الصامل: 30. 35، بتصرف.

الثالث: من أوجه الاختلاف تعريف الكلمة في موضع، وتنكيرها في موضع آخر كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126]. وقوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: 35]. ومثل قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: 200]، وقوله تعالى في سورة فصلت: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [فصلت: 36].

الرابع: من أوجه الاختلاف إفراد الكلمة في موضع وجمعها في موضع آخر مثل معدودة ومعدودات، ففي سورة البقرة: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 80]. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۖ وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [آل عمران: 24]. فلماذا جاءت ﴿مَّعْدُودَةً﴾ مفردة هنا، ومجموعة هناك ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾؟.

الخامس: من أوجه الاختلاف ذكر الكلمة في موضع وحذفها في موضع آخر كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 193]، وقوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الأنفال: 29]. فلفظ ﴿كُلُّهُۥ﴾ لم يردْ في آية البقرة، فلماذا ذُكر في الأنفال ولم يُذكر في البقرة؟

السادس: من أوجه الاختلاف تغيير الكلمة بكلمة أخرى مثل قوله تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: 10]. وقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۚ﴾ [الأعراف: 160]. فلماذا وردتْ كلمةُ ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ في الأولى؟ ولفظ ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ في الثانية؟

السابع: يتَّصِلُ بالجملة أو الجمل من حيث التقديمُ والتأخيرُ فقد يقدم في آية ويرد مؤخراً في آية أخرى؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 58]. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 161].

أنموذج على بلاغة المتشابه اللفظي:

التَّشابهُ بين قوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: 18]. وبين قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 171]. فعبر النَّص القرآني مرة بـ ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ ومرة بـ ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ فما السِّرُّ في ذلك؟

فالسِّرُّ البلاغيُّ أن الآية الأولى تتحدَّث عن المنافقين، والثانية عن الكافرين، فالأصلُ في المنافقين أنهم أعلنوا إسلامهم، وتلبَّسوا به، ومعنى الرجوعِ العودُ إلى ما كان في البدء، ولما فارقوه بقلوبهم صاروا صُمّاً عن سماع الخير، بُكْماً عن النطق به، عُمْياً عن رؤية الحق؛ فناسب أن يصفهم الله بأنهم لا يرجعون إلى الهدى الذي تركوه عن عمد، و بعد معرفة.

ولا يصحُّ أن تكون فاصلة ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ في الآية التي تتحدث عن الكافرين؛ لأنهم لم يدخلوا الإسلام أصلاً حتى يرجعوا إليه، وناسَبَ مقام الكافرين قوله تعالى: ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ لأنهم لم يكونوا من أهل البصيرة والإيمان، ولأنه وَرَدَ تشبيهُ الكفار بالبهائم التي لا عقل لها، فهم أضلُّ سبيلاً منها؛ لأن الهدى يدخلُ إلى العبد من ثلاثة أبواب: مما يسمعه بأذنه، أو يراه بعينه، أو يعقله بقلبه، وقد أغلق الكافرون الأبوابَ الثلاثة.

ما سِرُّ ترتيبها؟

أي: الصَّمم والبكم والعمى؛ وذلك لأن تقديمَ الصمم؛ لأنه إذا كان خَلْقياً يستلزم البكم، وتأخير العمى؛ لأنه كما قيل شامل لعمى القلب؛ الحاصل من

طرق المبصرات والحواس الظاهرة، وهو بهذا المعنى متأخر؛ لأنه معقولٌ صرف[1].

وأما من جهة حال الممثَّل له؛ فلأنه يسمع أولاً دعوة الحق، ثم يجيبُ ويعترف، ثم يتأمل ذلك ويتبصر[2].

لماذا اختلف ترتيبها في مقام آخر؟

اختلف ترتيبُ ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ في البقرة مع ترتيب آيةٍ أخرى من سورة الإسراء: ﴿عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ والملاحَظُ أنه عكس الترتيب السابق؛ والسرُّ فيه هو أن آية الإسراء نوردها في سياقها، فنعلم أنها تتحدث عن يوم القيامة، وفيه تنقلب أوضاع هؤلاء فيسحبون في النار على وجوههم، فانقلبت أحوالُهم رأساً على عقب، فتغير الترتيب؛ لتلاؤم الوضع الجديد، وتأمل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَـٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: 97].

لماذا جاءت الصفاتُ من البقرة دون عطف؟

في الموضعين من سورة البقرة جاءت الصفاتُ الثلاثُ في المنافقين والكافرين، ولو جاء العطفُ لكان المعنى أن بعضَهم كالأصم، وبعضهم كالأبكم، وبعضهم كالأعمى. لكننا نلحظُ أن الواو العاطفة جاءت بين الصفات في آية الإسراء؛ لأن اجتماعَ الصفاتِ ليس مراداً.

المبحث الثاني عشر: إعراب القرآن:

وأهميةُ هذا الفن لا تخفى، كما أنَّ علاقته بالعربية قويةٌ من خلال مصطلح الإعراب؛ وهو في خدمة القرآن الكريم، وقد شدّ أنظارَ اللغويين منذ العصور الأولى من زهو الحضارة الإسلامية، وازدهار اللغة العربية وعلومها؛ وثمة مسردٌ لكتب عنيت بهذا الفن وفق الآتي:

- ابن خالويه، كتاب «إعراب ثلاثين سورة».

---

(1) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 1/ 380، وروح المعاني: 1/ 171.

(2) المصادر السابقة نفسها.

- محمد بن يزيد المبرد (ت 286 هـ) له كتاب «إعراب القرآن».
- قطرب محمد بن المستنير (ت 206 هـ) له «إعراب القرآن».
- ثعلب أحمد بن يحيى (ت 291 هـ).
- ابن فارس (395 هـ).
- الكمال ابن الأنباري (ت 577 هـ) له كتاب: «البيان في إعراب غريب القرآن».
- أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) له كتاب: «التبيان في إعراب القرآن».
- ابن هشام (ت 761 هـ) له كتاب: «المسائل السفريات» في إعراب مواضع من القرآن.
- أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) في كتاب: «البحر المحيط».
- أ. د. محمد عبد الخالق عضيمة في كتاب: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم».

والملحوظ أن النحويين يتباينون حين تناول إعراب القرآن، فمنهم من يحشدُ لجمع أكبر عددٍ من أوجه الإعراب الممكنة والمفترضة، بل المحالة، ومنهم من يسلكُ طريقاً أقرب إلى القصد، فلا يتسع في إيراد الأقوال إلا بقدر، ومنهم من يربطُ هذا الاتساع بصحة المعنى، واستقامة التركيب، وتحقق القصد، وهذا أقربُ إلى بيان القرآن؛ إذ من الضَّروري مراعاةُ الجوانب البلاغية والأسلوبية عند التخريج النحوي، وذِكْر الأوجه الممكنة في الإعراب، فلا يكفي لصحة الإعراب استقامةُ التخريج النحوي، وهو أمر النحاة بحاجة إلى تطلبه والبحث عنه، وعدم الغفلة عنه، وليتهم يبحثون حين تخريج الآيات على أوجه الإعراب عن أعلى الوجوه بلاغةً، وأرفعها فصاحةً، وأقواها بياناً، فلا يكتفى بمجرد الجواز والإمكان الذي إن قبلناه في كلام الإعراب والشعراء، فلا ينبغي لنا أن نتقبَّلَهُ في كلام الله.

ثم إنَّ الاشتغالَ بالتكثر من أوجه التخريج والإعراب، وترجيح بعضها على بعض قد يشغلنا عن «معاني القرآن»، ويجعل ما نقومُ به أقربَ إلى درس في الإعراب، لا يكاد يتصل بالقرآن، وهو يُعرب القرآن[1].

---

(1) مقالات في اللغة العربية أ. د. سليمان العايد: 1/ 73.

المبحث الثالث عشر: الوقف والابتداء في القرآن:

إن هناك فناً من التأليف حول القرآن، يعنى بوقوفه وابتداءاته، وهو **شديدُ الارتباط بالدرس اللغوي**؛ لأنه يتصل بالمعنى المراد، أو بالصنعة اللفظية والأدب، والحكم النحوي، وقد تتوقف عليه أحكامٌ شرعيةٌ[1].

وقد برّز في هذا الفن طائفةٌ من أعلام العربية خَدَمُوا القرآن الكريم؛ وهذا مسردٌ لبعضهم:

- أبو بكر بن الأنباري (ت 328 هـ) له كتاب: «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ».
- أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ) وله كتاب: «القطع والائتناف».

وبرهنوا على أن هذا الفن لا يتقنه ويتألق فيه إلا المهرة من علماء النحو والتفسير؛ قال مجاهد: «لا يقومُ بالتمام إلا نحويّ عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص»[2].

ثم إنَّ من الوقف ما هو واضحٌ مفهومٌ معناه، ومنه مشكل لا يدرى إلا بسماع، وعلم بالتأويل، ومنه ما يعلمه أهلُ العلم بالعربية واللغة، فيدري أين يقطع؟ وكيف يأتنف[3]؟

وكُلُّ مَنْ ألف في وقوف القرآن كان يعولُ على العربية، والمعاني اللغوية،

---

(1) مقالات في اللغة العربية: 1/ 74.

(2) القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس: 1/ 94، تحقيق د. أحمد خطاب العمر، وزارة الأوقاف العراقية، ط1، بغداد، 1398هـ، 1978م. وقد يتطلب هذا الفن الاطلاع على فنون أخرى، يقول أبو جعفر النحاس: «قد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ القرآنَ أن يتفهمَ ما يقرؤه، ويشغلَ قلبه به، ويتفقدَ القطع والائتناف، ويحرصَ على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغنٍ أوشبيه، وأن يكون ابتداؤه حسناً». انظر: المصدر نفسه: 1/ 97.

(3) المصدر نفسه: 1/ 98.

وتمام المعنى، وكان من هذا عملٌ رائعٌ خدم العربية، ولفت الأنظار إلى ما وراء وقف المتكلم من سِرٍّ معنوي أو لفظي.

ثم إن هذا العلم قد قصرت العنايةُ به في العصور المتأخرة، خاصة لدى طلاب العربية، وهو علم على قدر من الأهمية كبير، خاصة في فهم المعنى بطريقة وقف القارئ إن كان الوقف كاملاً، أو كان ناقصاً بطريقة تشعرُ السامع بالمعنى المراد، ويعمد إليها القارئ.

وكم من معنى لاح بسبب وقفة قارئ، وكم من معنى اختلط، أو لُبّس، أو عُمّي بسبب وقفة، وهذا هو معنى قولهم: «ينبغي لقارئ القرآن أن يتفهَّمَ ما يقرؤه». وهذا أمرٌ زائدٌ على ما يدرسه أهلُ العربية في باب «الوقف»؛ لأنه إنما يعنى بالصُّورة اللفظية للفظ الموقوف عليه، ولا يبحث فيما وراء ذلك[1].

المبحث الرابع عشر: لطائف قرآنية:

التدبرُ مدخلٌ للطائف القرآنية:

لقد وردت نصوصٌ قرآنية تدعو لتدبر آياته، واستخراج كنوزها ولطائفها؛ فقال تعالى من سورة ص: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: 29]. وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: 24]. والتدبر: هو التفكرُ والتأملُ؛ فهو مأخوذٌ من الدّبر، وهو مؤخّر الشيء[2].

«وكأنَّ الناظرَ في آيات القرآن يُعْمَلُ عقله وفكره فيها، ويلاحظُ أواخر معاني كلماتها، أي: المعاني الخفية، واللطائف الدقيقة، والنكات اللطيفة، التي لا يلاحظها الإنسان العادي»[3].

وقد لفت القرآنُ إلى موضوع الأقفال التي تحولُ دون تدبُّر آيات الكتاب

---

(1) مقالات في اللغة العربية: 1/ 75.

(2) قال ابن فارس: «دبر الشيء: هو آخره، وخلفه، بخلاف قبله» انظر: معجم مقاييس اللغة: 2/ 324.

(3) انظر: لطائف قرآنية، ت. د.صلاح الخالدي: 13، ط3، 1425هـ، 2004م، دار القلم، دمشق.

العزيز؛ من أجل أن نتحاشاها، ليفتحَ الله على قلوبنا فندرك بعض تلكم الأسرار، وذلك لأنه من عند الله لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خَلْفِه، «وهو حبلُ الله المتين، وهو الذكرُ الحكيم، وهو الصِّراطُ المستقيم، وهو الذي لا تزيغُ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، وهو الذي لم ينتهِ الجنّ إذ سمعته حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا﴾ [الجن: 1 ـ 2]. من قال به صَدَق، ومن عمل به أُجِرَ، ومن حَكَمَ به عَدَلَ، ومن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيم»[1].

وهذا يتطلبُ جهداً لمعرفة العربية وأسرارها، فقد يحرمُ من لا دراية له بها من الفتح الرباني، في تدبُّر آياته، فما السبيلُ إليها بغير زادِ العربية لسان القرآن الكريم؟ «وإنما يعرفُ فَضْلَ القرآن مَنْ كَثُرَ نظره، واتَّسع علمه، وفهِمَ مذهب العرب، وافتنانها في الأساليب، وما خص الله به لغتها دون جميعِ اللغات»[2].

والمدخل للتدبر تذوُّق أساليب العرب، وامتلاك ناصية البيان؛ حتى قال ابنُ النقيب ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «إنما يعرفُ فضلَ القرآن من عرف كلام العرب، فعرف علم اللغة، وعلم العربية، وعلم البيان. . . فإذا علم ذلك، ونظر في هذا الكتاب العزيز، ورأى ما أودعه الله ـ سبحانه ـ فيه من البلاغة والفصاحة وفنون البيان، فقد أُوتي فيه العجب العجاب، والقول الفصل اللباب، والبلاغة النَّاصعة التي

(1) أخرجه الترمذي في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في تعليم القرآن برقم (3071)، هذا، وقد ضعف الجلّة من علماء الحديث هذا الحديث من حيث رفعه للنبي ﷺ، ولكن صححوا وقفه على علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال ابن قيم الجوزية: «وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قد وهم بعضُهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح» انظر: فضائل القرآن لابن كثير: 5.

(2) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: 12. قال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «فأما القرآن فلا يقرؤه بغير العربية، سواء قدر عليها أم لم يقدر عند الجمهور، وهو الصوابُ الذي لا ريب فيه» انظر: اقتضاء الصراط المستقيم: 1/ 462.

تحير الألباب، وتُغلق دونها الأبواب... ولذلك يقعُ في النفوس عند تلاوته وسماعه من الروعة ما يملأ القلوبَ هيبة، والنفوس خشية، وتستلذه الأسماع، وتميلُ إليه بالحنين الطباع، سواء كانت فاهمة لمعانيه أو غير فاهمة، عالمة بما يحتويه أو غير عالمة، كافرة بما جاء به أو مؤمنة»[(1)].

وللزمخشري كلامٌ لطيفٌ عن تدبر كتاب الله؛ يقول: إن أملأ العلوم بما يغمرُ القرائح، وأنهضها بما يبهرُ الألباب القوارح، من غرائب نكت يلطفُ مسلكها، ومستودعات أسرار يدقّ سلكها، علمُ التفسير الذي لا يتمُّ لتعاطيه وإجابة النظر فيه كل ذي علم، كما ذكر الجاحظُ في كتاب: (نظم القرآن)؛ فالفقيهُ وإن برّز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلمُ وإن بزّ أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظُ القصص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّيّة[(2)] أحفظ، والواعظُ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنَّحْوِيُّ وإن كان أنحى من سيبويه، واللغويُّ وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوصُ على شيء من تلك الحقائق إلا رجلٌ قد برع في علمين مختصَّين بالقرآن، وهما علما المعاني والبيان، وتمهَّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبع مظانهما همةٌ في معرفة لطائف حُجَّة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله، بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظّ، جامعاً بين أمرين: تحقيق وحفظ، كثير المطالعات، طويل المراجعات، قد رجع زماناً، ورُجع إليه، ورَد، ورُد عليه، فارساً في علم الإعراب، مقدماً في حملة الكتاب، وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مشتعل القريحة وقّادها، يقظان النفس درّاكاً للمحبة، وإن لَطُفَ شأنها، منتبهاً على الزمرة، وإن خفي مكانها، لا كزّاً جاسياً، ولا غليظاً جافياً، مُتَصَرِّفاً ذا

---

(1) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن لابن القيم: 7، ط5، 1979م، دار النفائس، بيروت.

(2) هو أيوب بن زيد بن قيس بن زرارة الهلالي، أحد البلغاء، يُضْرَب به المثل؛ فيقال: «أبلغ من ابن القرّية»، قتله الحجاج بن يوسف عام 84هـ. انظر: وفيات الأعيان: 1/ 250 . 255، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

دربة بأساليب النظم والنثر، مرتاضاً غير ريّض بتلقيح بناتِ الفكر، قد علم كيف يُرتّبُ الكلام، ويُؤَلّف، وكيف يُنظّم، ويُرصف، طالما دُفع إلى مضايقه، ووقع في مضاحضه، ومزالقه»(1).

أُراني مشدوداً إلى كلام الله الذي لا يخلقُ من كثرة الرد، ولا تنتهي عجائبه، ﴿حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ﴾ فعنده حطّت رحالُ البلاغة؛ ولتذوقها هَجَر بعضهم الشعرَ تماماً، كما نقل عن لبيد والخنساء، وقد نالهم البهتُ، والبهرُ، وعقدوا ألسنتهم إلا من ترداده، والتفت إليه الجهابذةُ في القرن الثاني الهجري على غِرار أبي عبيدة (ت207هـ) في كتاب: «مجاز القرآن»؛ وذلك بسبب آية استغلقَ على إبراهيم بن إسماعيل الكاتب فَهْمُ التشبيه فيها، وكان ذلك في مجلس الفضل بن الربيع عام: 188هـ، وهي قوله تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: 65]. وهاكم نماذج من روائع بيانه، ولطائف معانيه، لكن في وحدة موضوعية ليس إلا، مستلهمين منها حسن الأدب.

أمثلة تطبيقية على اللطائف القرآنية:

حسن الأدب والتلطف:

• قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: 9]. فقد نسبت إرادة الشر إلى المجهول في قوله: ﴿أُرِيدَ﴾تأدباً مع الله تعالى، بينما نُسبت إرادةُ الرشد إلى الله صراحة في قوله: ﴿أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ وهذا منتهى مراعاة مقتضى الحال؛ الذي تدعو إليه البلاغةُ، والفصاحةُ.

• وجاء في أنباء الخضر عليه السلام في أول قصته مع موسى عليه السلام: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ وفي الثانية: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا﴾ وفي الثالثة: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ﴾ وإنما انفرد أولاً في الإرادة؛ لأنها لفظة عيب، فتأدب بأن لم يسند الإرادة فيها إلا لنفسه، كما تأدب إبراهيم آنفاً.

• وهذا المنزع يطّردُ في فصاحة القرآن كثيراً، ألا ترى إلى تقديم فعل البشر في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف: 5].

(1) الكشاف للزمخشري: 1/ 15 ـ 16، ط دار المعرفة، بيروت.

وتقديم فعل الله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [التوبة: 118].

• قال ابن كثير: «وقوله تعالى: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الكهف: 82]، هاهنا أسند الإرادة إلى الله تعالى؛ لأن بلوغهما الحلم لا يقدرُ عليه إلا الله، وقال في الغلام: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: 81]، وقال في السفينة: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: 79]، فالله أعلم»[1]. وقال ابنُ عطية: «وإنما قال الخَضِرُ في الثانية: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾؛ لأنه أمل كان قد رواه ـ أي: نظر فيه، وتفكّر ـ هو وأصحابه الصالحون، وتكلم فيه في معنى الخشية على الوالدين، وتمنى التبديلَ لهما، وإنما أسند الإرادةَ في الثالثة إلى الله تعالى؛ لأنها في أمر مستأنف في الزمن طويل، غيب من الغيوب، فَحَسُنَ إفرادُ هذا الموضع بذكر الله تعالى؛ وإن كان الخضرُ قد أراد أيضاً ذلك الذي أعلمه الله تعالى أنه يريده، وهذا توجيهُ فصاحةِ هذه العبارة بحسب فهمنا المقصر، والله أعلم»[2].

• بل تأمل قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: 30]. وقوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: 36]. فنسب الهدايةَ لنفسه جل في علاه، وأما الضَّلالة فجعلها حاقّةً عليهم.

• وكذا في نسبة النِّعم إليه ﷻ على خلاف الضُّرِّ والنِّقَم في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: 53].

---

(1) تفسير ابن كثير: 3/ 1430، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.

(2) المحرر الوجيز: 5/ 650 ـ 651، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.

• والأمر نفسه في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: 6 ـ 7].

• وقد استعمل الله ﷻ هذا الأدبَ مع خلقه في ذلك الحديث القدسيّ المشهور: «إني حَرَّمتُ الظلمَ على نفسي... يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجِنّكم، جاؤوا على أتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك في مُلْكي...» «ولما ذكر ضد ذلك، قال: «... جاؤوا على أفجر قلب رجل واحد» ولم يقل: «منكم»؛ كل ذلك هو من محاسن الآداب، والتلطف.

فاللهم اجعلِ القرآنَ ربيعَ قلوبنا، وذهاب همومنا، وجلاء أحزاننا.

فروق دقيقة بين ألفاظ القرآن:

❖ بين ﴿تَسْتَطِع﴾ و﴿تَسْطِع﴾:

قال تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: 78]. ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: 82]. ولما كانت الأحداثُ الثلاثةُ التي وقعت بين سيدنا الخَضِر وموسى عليه السلام قوية على النفس، قاسية لأول وهلةٍ، مثل خَرْق السفينة، وقَتْل الغلام، وبناء الجدار، وكأن سيدنا موسى لم يحتملها؛ فهناك لقوتها وشدتها أثبتت التاء على الأصل في لفظ: ﴿تَسْتَطِع﴾؛ ليتفق السياقُ مع ذلك الهمِّ النفسيِّ الثقيل.

ولكن الإشكالَ هو في حذف التاء من لفظ: ﴿تَسْطِع﴾ وما السِّرُّ في ذلك؟

والجواب: بعدما عَلَّلَ سيدُنا الخضر لموسى عليه السلام طبيعة الأحداث الثلاثة، وكشف عن مقاصدها، وبَيَّنَ وَجْهَ الصواب في تصرُّف الخضر، فقد خرق السفينة؛ لقصد حَسَنٍ استصلاحي؛ وهو إنقاذها من الملك الجبار؛ الذي كان يأخذُ كلَّ سفينة جيدة غصباً، ولعل بخرقها يزهد فيها، وينصرف عنها، وهذا الذي حصل. وقد قتل الغلام؛ ليستريحَ أبواه الصالحان من كفره، وقد بنى الجدار في الحدثِ الثالث؛ من أجل أن يسترَ كنزاً لغلامين يتيمين تحته.

وهكذا مما جعل سيدنا موسى يستوعبُ الدرس، وينشرحُ صدره؛ وبذلك زال هَمُّهُ النفسي الثقيل، وعليه زالت التاء؛ لما خفف السياق خففت النفس، وخفف اللفظ من التاء في حروف الفعل ﴿تَسْطِع﴾.

● **بين** ﴿ٱسۡطَٰعُوٓاْ﴾ و﴿ٱسۡتَطَٰعُواْ﴾:

وذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوۡمٗا لَّا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ قَوۡلٗا ۝٩٣ قَالُواْ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَهَلۡ نَجۡعَلُ لَكَ خَرۡجًا عَلَىٰٓ أَن تَجۡعَلَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَهُمۡ سَدّٗا ۝٩٤ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ ٱنفُخُواْۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ۝٩٦ فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا﴾ [الكهف: 93 ـ 97].

فقد خففت التاء من حروف فعل: ﴿ٱسۡطَٰعُوٓاْ﴾؛ لأنه تعلَّق بصعود الجدار، وتسلُّقه، والقفز عليه، وهذا الفعلُ يحتاجُ إلى رشاقةٍ في البدن، و خفة، ومهارة، فناسب أن تخفف حروف الفعل ﴿ٱسۡطَٰعُوٓاْ﴾ للسياق هنا، وهو أن يظهروا الجدار. على خلاف القوي، والبدين، والسمين، فهذا المقام لا يحتاجُ إليهم لتسلق الجدار، فالجدارُ يحتاجُ إلى خفة في الفعل!

ولكنها أثبتت على أصلها ﴿ٱسۡتَطَٰعُواْ﴾ عندما تعلَّق الأمر بنقبه، وشقه، والحفر في وسطه؛ وهذا الفعلُ يحتاجُ إلى قوة، وجهد، وكدّ، ومشقة، وشدة، فأثبتت التاء في حروف الفعل؛ لتناسبها مع مَشَقَّة الحفر، والنقب.

● **بين الجسم والجسد:**

نلاحظُ أن ثمة فرقاً دقيقاً بين استعمال القرآن للجسم والجسد؛ وذلك باستعمال الجسم للأحياء من بني آدم؛ وقد استعمل الجسم مرتين في القرآن الكريم وفق الآتي:

● قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰهُ عَلَيۡكُمۡ وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ وَٱللَّهُ يُؤۡتِي مُلۡكَهُۥ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: 247]. والحديثُ هنا عن سيدنا طالوت من أجل تأهيله ـ وهو على قيدِ الحياة ـ ليكونَ ملكاً على بني إسرائيل.

● وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡۖ وَإِن يَقُولُواْ تَسۡمَعۡ لِقَوۡلِهِمۡۖ كَأَنَّهُمۡ خُشُبٞ مُّسَنَّدَةٞۖ يَحۡسَبُونَ كُلَّ صَيۡحَةٍ عَلَيۡهِمۡۚ هُمُ ٱلۡعَدُوُّ فَٱحۡذَرۡهُمۡۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ [المنافقون: 4]. والحديثُ هنا عن المنافقين وهُمْ أحياء! وكيف يعنون بأجسامهم، وأشكالهم!

وأما الجسدُ فهو البدنُ والجثةُ الهامدة؛ وقد استعمل القرآنُ مادة «جسد» في مواضع أفادت ذلك وفق الآتي:

• قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: 148].

• وقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: 88 ـ 89]. وهذا العجل في الآيتين هو ما صنعه السَّامريُّ بيده من ذهب لبني إسرائيل، ودعاهم إلى عبادته.

• وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: 34]. وذلك ما أقسم سيدنا سليمان ﷺ على أن يطوفَ على سبعين امرأة كلهن يلدن فارساً يجاهدُ في سبيل الله، و لم يقل إن شاء الله، ولم تلدْ إلا واحدة منهن مولوداً ميتاً ساقطاً أحد شقيه، فألقي على كرسيه ﴿جَسَدًا﴾ ساكناً، وجثة هامدة.

• وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾ وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُوا۟ خَٰلِدِينَ﴾ [الأنبياء: 7 ـ 8]. وطبقاً للآية، إن الأنبياء كانوا أحياء ذوي أجسام متحركة تنبضُ بالحياة، ولم يكونوا مُجَرَّدَ أجسادٍ هامدة!

• **بين الكوب والكأس:**

• يُستعمل الكوب إذا كان فارغاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: 14].

• وأما الكأس، فيستعملُ إذا كان معبأ؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان: 17].

المبحث الثالث عشر: الأسلوب الحكيم:

عرَّف العلامةُ السَّكاكي الأسلوبَ الحكيمَ على أنه: «تلقي المخاطب بغير ما يترقب... أو السائل بغير ما يتطلب»[1]. وزاده الخطيبُ القزوينيُّ بياناً فقال: «تلقي المخاطب بغير ما يترقب؛ بحمل كلامه على خلاف مراده، تنبيهاً على أنه

(1) مفتاح العلوم: 327، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.

الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنه الأولى بحاله، أو المهم له»[1].

هذا، وقد أفرده بالتأليف ابنُ كمال باشا (ت 940هـ) بعنوان: «رسالة في بيان الأسلوب الحكيم» في بضع ورقات، حققها الدكتور محمد بن علي الصامل[2].

بناء على ما ذكر؛ يمكن استخلاصُ ثلاثة أركان لمسمَّى الأسلوب الحكيم، هي:

- وجود الحوار بين طرفين سائل ومجيب.
- العدول عن الجواب إلى غيره لنكتة، أو الجواب بغير ما يترقب.
- مراعاة الأولى بحال السائل.

نماذج تطبيقية من القرآن والسنة:

وإليكم نماذج رائعة من الأسلوب الحكيم، مستخرجة دُرَرها من كتاب الله؛ الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خَلْفه وسنة المصطفى ﷺ الذي أُوتي جوامعَ الكَلِم، وأفصح مَنْ نَطَقَ بالضاد. وكذا تقفُّرها في معين التراث الأدبي والبلاغي؛ لتنتظمَ في سمطٍ فاخر وفق الترتيب الآتي:

- قال تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ۝١٧ قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: 17 ـ 18]. تأملْ كيف سأل الله تعالى سيدنا موسى عمَّا في يده بقوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾؟ وكان يكفي أن يقولَ سيدنا موسى في الجواب: «عصا»، ولكنه ذكر هاهنا المسند إليه، وقال: ﴿هِىَ عَصَاىَ﴾؛ لغرض يقصده، وهو الحبُّ في إطالة الكلام في حضرة الذات

(1) الإيضاح: 2/ 94.

(2) انظر: الأسلوب الحكيم دراسة بلاغية تحليلية مع تحقيق رسالة في بيان الأسلوب الحكيم لابن كمال باشا ودراستها، للدكتور محمد علي الصامل، ط1، 1422هـ، دار إشبيليا، الرياض.

العلية، بل زاد على ذلك، وذكر أوصافاً لعصاه لم يُسأل عنها، فقال: ﴿أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى﴾ ثم عقب ذلك بقوله: ﴿وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾[1].

• قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 189]. فوقع الجوابُ بما يتعلق به العمل؛ إعراضاً عما قصده السَّائلُ من السؤال عن الهلال: «لِمَ يبدو في أول الشهر دقيقاً كالخيط، ثم يمتلئ حتى يصير بدراً، ثم يعودُ إلى حالته الأولى؟» ثم قال: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: 189]. بناءً على تأويل مَنْ تأول أن الآية كلها نزلتْ في هذا المعنى؛ فكان من جملة الجواب أن هذا السؤالَ في التمثيل إتيان للبيوت من ظهورها، والبر إنما هو التقوى، لا العلم بهذه الأمورِ التي لا تفيدُ نفعاً في التكليف، ولا تجر إليه[2].

• وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 215]. وقد سألوا عن بيان ما ينفقون، وأجيبوا ببيان المصرف.

• وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾ ذُوقُواْ فِتْنَتَكُمْ هَـٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [الذاريات: 12 ـ 14]. وهم حين سألوا قالوا: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ أرادوا التَّهكمَ والإحالة، فَتُلُقِّيَ كلامهم بغير مرادهم؛ لأنَّ في الجواب ما يشفي وَقْع تهكمهم»[3].

• وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ﴿٤٤﴾ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴿٤٥﴾ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات:

---

(1) انظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن، د. عبد الفتاح لاشين: 112، ط3، 1978، دار المعارف، القاهرة.

(2) انظر: المقدمة الخامسة من كتاب الموافقات للشاطبي: 1/ 44 ـ 45 تحقيق مشهور سلمان، ط1. 1417ه، دار ابن عفان، السعودية.

(3) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: 26/ 345.

42 ـ 46]. أي: إن السؤال عن هذا سؤال عما لا يعني؛ إذ يكفي من علمها أنه لا بُدَّ منها؛ ولذلك سُئل ﷺ عن الساعة؛ فقال للسائل: «**ما أعددتَ لها؟**» إعراضاً عن صريح سؤاله إلى ما يتعلق بها مما فيه فائدة، ولم يجبه عما سأل[1].

يقول العلامةُ ابنُ عاشور: «... وقوله: (فيم أنت من ذكراها») موقع الجواب عن سؤالهم عن الساعة باعتبار ما يظهرُ من حال سؤالهم عن الساعة من إرادة تعيين وقتها، وصَرْف النظر عن إرادتهم به الاستهزاء؛ فهذا الجوابُ من تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وهو من تلقّي السَّائل بغير ما يتطلب، تنبيهاً له على أن الأولى به أن يهتمَّ بغير ذلك، وهو مضمونُ قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾وهذا ما يُسمَّى بالأسلوب الحكيم»[2].

• ومن الحديث الشريف أن رجلاً من أهل البادية أتى النَّبِيَّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، متى الساعةُ قائمة؟ قال: «ويلك! ماذا أعددت لها؟» قال: ما أعددتُ لها، إلا أني أحبُّ الله ورسوله، قال: «إنك مع من أحببت»[3]. والمعنى أن الأولى بك أن تصرفَ عنايتك للاستكثار من الخير، في أفق الإعداد لقيام الساعة، وهذا فيه مراعاةٌ لحال السائل.

• عن أبي هريرة أن رجلاً سأل النَّبِيَّ ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنا نركبُ البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ قال ﷺ: «هو الطهورُ ماؤه، والحلُّ ميتته»[4]. والسائلُ لم يسألْ عن طعام البحر، وكان يكفي أن يجيبه بنعم. وقد عقد البخاريُّ في صحيحه: «باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله» من كتاب العلم. وقال ابنُ العربي: «وذلك من محاسن الفتوى» في عارضة الأحوذي[5]، وكذا الشوكانيُّ في «نيل الأوطار»

---

(1) الموافقات مصدر سابق: 1/ 45.
(2) التحرير والتنوير مصدر سابق: 30/ 95.
(3) أخرجه البخاري برقم (6167)، ومسلم برقم (2639).
(4) أخرجه أبو داود برقم (83) والترمذي برقم (69) والنسائي (332) وابن ماجه (386).
(5) عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي: 1/ 89، ط دار الكتاب العربي.

والصَّنعاني في «سبل السلام» وشرف الدين الطيبي في «الكاشف عن حقائق السنن».

• عن عقبة بن عامر ﵁ قال: لقيتُ رسولَ الله، فقلت: ما النجاةُ؟ فقال: «**املك عليك لسانك، وليسعْكَ بيتك، وابكِ على خطيئتك**»[1]. فالسؤال كان عن حقيقة النجاة، فجاء الجوابُ عن تفصيل سببها؛ لأنه المهمُّ والأولى.

• عن عبد الله بن عمر سُئل رسولُ الله ﷺ ما يلبسُ المحرمُ من الثياب؟ قال: «**لا يلبس القميص، ولا السراويلات، ولا البرنس، ولا ثوباً مسّه زعفران، ولا ورس**»[2]. والسؤال كان عما يجوزُ لبسه في حالة الإحرام، ولكن الجواب عدل إلى بيان ما لا يجوز لبسه له؛ لأنه قليلٌ معدودٌ خلافاً للأول، فهو كثير، وفي تعداده زيادة إطناب.

أمثلة تطبيقية في التراث الإسلامي:

• وأما تراث الحكماء، وأعلام البلاغة، فقد سردوا نماذجَ، أكتفي بأهمها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

• أن بلالَ بن رباح سأله رجل فقال له: مَنْ سبق؟ قال: سبق المقرَّبون! قال: إنما أسألك عن الخيل؟ قال: وأنا أجيبك عن الخير!

• وسُئِل العباس ﵁: أنت أكبرُ أم رسول الله ﷺ؟ فقال: هو أكبرُ مني، وأنا أسنُّ منه، أي: أن النَّبِيّ ﷺ أكبرُ منزلة، وهو غاية في التأدب مع النَّبِيّ ﷺ.

• وتأمَّلْ محاورةَ خالد بن الوليد ﵁ لعبد المسيح بن بقيلة الغساني، قال ابنُ بقيلة: أنعمْ صباحاً أيها الملك! قال خالد: قد أغنانا الله عن تحيتك هذه، فمن أين أقصى أثرك أيها الشيخ؟ قال: من ظَهْر أبي! قال: فمن أين خرجتَ؟ قال: من بطن أمي! قال: فعلام أنت؟ قال: على الأرض! قال: ففيم أنت؟ قال: في ثيابي! قال: أتعقلُ لا عقلتَ!؟ قال: إي والله وأقيدُ! قال: ابنُ كم

---

(1) السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني: 2/ 581 (890).

(2) أخرجه البخاري برقم: (1542).

أنت؟ قال: ابنُ رجلٍ واحد! قال خالد: ما رأيتُ كاليوم قط، إني أسألك عن الشيء وتنحو في غيره. قال: ما أنبأتك إلا عما سألت، فَسَلْ عما بدا لك.

• حُكي عن المتوكل أنه رأى رجلاً «أبا العبر» لبس القلنسوةَ في رِجْلِهِ، وجعل الخُفَّ على رأسه، وجعل قميصه سروالاً، وسرواله قميصاً، فقال: عليَّ بهذا المثلة! قال المتوكل: أنت شاربٌ؟ قال: لا، بل عنفقة[1] يا أمير المؤمنين! قال: إني واضعٌ في رجلك الأدهم، ونافيك إلى فارس. قال: اجعلْ في رجلي الأشهب، وانفني إلى راجل. قال: أتراني في قتلك مأثوم؟ قال: لا، بل ماءُ بصلٍ يا أمير المؤمنين. فضحك المتوكل، ووَصَلَهُ.

• قال الحجَّاجُ للقبعثري متوعداً له بالقيد: لأحملنك على الأدهم. أجاب: مثل الأمير يحملُ على الأدهم ـ أي: الفرس ـ فقال الحجاجُ: إن المراد بالأدهم هو الحديد. فأجاب: لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً!

• قال الحجَّاجُ لرجل من الخوارج: أجمعتَ القرآن؟ قال: أمتفرقاً كان فأجمعه! قال: أتقرؤه ظاهراً؟ قال: بل أقرؤه وأنا أنظر إليه! قال: أفتحفظه؟ قال: أخشيت فراره فأحفظه!

• دخل سعيد بن مرة على معاوية، فقال له: أنت سعيد؟ قال: أميرُ المؤمنين السعيدُ، وأنا ابن مرة.

• وقيل لأحدهم: أتقرضُ الشعر؟ قال: إنما يقرضُ الفأر! قال: أفتسجعُ؟ قال: إنما تسجعُ الحمامة! قال: يا هذا، ائذن لي أن أدخلَ قبتك! قال: خلفك أوسعُ لك. فقال: قد أحرقني حَرُّ الشمس! قال: ما لي عليها من سلطان.

• وقيل لآخر: كم لك من السنين؟ قال: والله ليس لي منها شيء، والسنونُ كلها لله. قال: يا هذا ما سِنُّك؟ قال: عظم! قال: ابن كم أنت؟ قال: ابنُ اثنين: رجل وامرأة! قال: كم أتى عليك؟ قال: لو أتى عليَّ شيء قتلني!

---

(1) العنفقة: شعر ينبت في وجه الإنسان رجلاً، أوامرأة، قال ثعلب: المغفلة: العنفقة؛ سميت بذلك لأن كثيراً من الناس يغفلون عنها، ومكانها تحت الشفة السفلى بينها وبين الذقن. انظر: غريب الحديث لابن الجوزي: 2/ 159.

• كان الحطيئةُ يرعى غنماً وفي يده عصا، فمرَّ به رجل، فقال: يا راعي الغنم! ما عندك؟ قال: عَجْراءُ من سلم. قال: إني ضيفٌ! قال: للضِّيفان أعددتها.

• قيل لطفلٍ: ابنُ كم أنت؟ قال: ابنُ رجلٍ واحد. قال: أحيّة أمك؟ قال: ما هي بحية ولا بعقرب، ولكنها امرأةٌ.

• إن امرأة قصَّتْ شَعْرَ رأسها لتبدو صغيرة في سِنِّها، فقالت لزوجها: كم سنة صغرت؟ قال لها: صغرتِ في عيني.

• فمن أسماء الله الحسنى «الحكيم» وأن الحكمة تجري على تصرُّفات الشارع في تعاريج الشريعة برمَّتها، فالعبثُ لا يشرع بناء على القول بالمقاصد، وأن الأنبياء مما تجب في حقهم الحكمة والفطانة، وأن المؤمن كما في الأثر: «كَيِّسٌ فَطِنٌ» ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: 269]، ورأس الحكمة مخافةُ الله، فاللهم اقسمْ لنا من خشيتك ما تحولُ به بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلِّغنا به جنتك، ومن اليقين ما تُهوِّن به علينا مصائبَ الدنيا والآخرة.

المبحث الخامس عشر: المكي والمدني، والفرق بينهما من الناحية الأسلوبية والبيانية:

إن القولَ المشهور لدى علماء القرآن هو مراعاةُ البعد الزماني[1] في التفريق بين المكي والمدني في القرآن الكريم؛ ذلك بأن القرآنَ المدنيَّ هو ما نزل قبل

---

(1) وثمة ضابطان آخران، هما:
1 ـ البعد المكاني، أي: ما نزل بمكة هو مكي، ويدخلُ فيها ما نزل بضواحيها كالمنزل بمنى، وعرفات، والحديبية، وما نزل بالمدينة هو مدني، ويدخل فيها كل ما نزل في المدينة أيضاً في ضواحيها كالمنزل ببدر، وأحد، وسلع.
2 ـ أسلوب الخطاب، أومراعاة الأشخاص المخاطبين من مكة أو المدينة؛ فخطابُ أهل المدينة معروفٌ بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ وخطاب أهل مكة معروف ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾.

الهجرة، والمدني هو ما نزل بعد الهجرة، سواء نزل بمكة أو بالمدينة، كما هو الأمرُ عام الفتح، أو عام حَجَّة الوداع، وبسفر من الأسفار.

ترى فما هي أهمُّ الضَّوابط والفروق التي أثارها العلماءُ بين ما هو مكِّي ومدني من الناحية الأسلوبية والبيانية؛ لأن لها علاقة قوية بعلاقة علوم القرآن باللغة العربية؛ ولأن استجلاءها يقوم على الحاجة إلى أسرار العربية وقواعدها، نجملُها فيما يأتي[1]:

• يغلبُ على القرآن المكي قِصَرُ الآيات والسور وإيجازها، وحرارة تعبيرها، وتجانسها الصَّوتي البارز، أو الذي يظهرُ للسامع من الوهلةِ الأولى.

• كثرة السَّجْع والفواصل القرآنية، وكذلك قصرُ هذه الفواصل وتجدُّدها بما يتناسب مع الموضوع، أو الصُّور التي تعرض لها الآيات، والمواقف المعروضة في كل سورة من السور.

• كثرة القسم، والتشبيه، والأمثال، إذا ما عُورضت بالآيات المدنية. وكذلك تكرار بعض الجمل والكلمات، وأسلوب التأكيد بصفةٍ عامةٍ.

• الآياتُ المكية غنيةٌ بالتخييل الحسي والتجسيم، وخَلْق الحركة والحياة والحوار على الأشياء، وبخاصَّة حين تتحدَّث عن يوم القيامة وأحداثه، وما يتبعه من ذِكْر أوصاف الجنة والنار، وما يجري من حوار بين أصحاب الجنة وأصحاب السَّعير. أما الآياتُ المدنيةُ فيغلب عليها طولُ أكثر السور والآيات، وأسلوبها التشريعي الهادئ. أما فواصلها فرخيّة مسترسلة.

المبحث الخامس عشر: ترجمة القرآن الكريم:

إن سِرَّ هذا الكتابِ العزيزِ في كونه أُنزل بلسان عربي مبين، وفيه يتجلَّى الإعجاز بكل صوره، وإذا خرجنا عن نطاق عربيته إلى لغة أخرى؛ فنحن أمام كلام للبشر، وفهم البشر، وتفسير البشر، يخلع عنه صفة القرآن المقدس؛ لأن التسميةَ بالقرآن إنما تُطلق على اللفظ والمعنى جميعاً.

وحتى ما روي عن أبي حنيفة أنه أجاز للمصلِّي أن يقرأ معاني سورة الفاتحة

---

(1) انظر: فصول في علوم القرآن: 32 ـ 33.

باللغة الفارسية، فلا يعدو أن يكونَ اجتهاداً منه لتصحيح صلاة من لا يحسن قراءة العربية؛ لأنه لا يقدرُ على النطق الصَّحيح بها بوصفه حديث عهدٍ بالإسلام. وهذا معنى اشتراطه أن لا يكون القارئ مبتدعاً بهذا العمل[1]. وذكروا أنه رجع عن فتواه. وسواء أرجع أم لم يرجعْ عن هذا الاجتهاد، فإنه لم يسمِّ هذا المقروء بالفارسية قرآناً.

عقبات أمام الترجمة؛ لقوة العربية، وأزمة المترجمين إزاءها:

قال الدكتور أحمد نسيم سوسة: «الواقعُ أنه يتعذَّرُ على المرء الذي **لم يتقنِ اللغة العربية**، و**لم يطلع بآدابها**، أن يدركَ مكانةَ هذا الفرقان الإلهي، وسموه، وما يتضمَّنه من المعجزات المبهرة»[2].

قال العلامةُ ابنُ قتيبة: «لا يقدرُ أحدٌ من التراجم على أن ينقلَه إلى شيء من الألسنة، كما نُقل الإنجيلُ عن السّريانية إلى الحبشية والرومية، وتُرجمت التوراة والزبور وسائر كتب الله ﷺ بالعربية؛ لأن العجمَ لم تتسعْ في المجاز اتساع العرب.

ألا ترى أنك لو أردت أن تنقلَ قوله ـ جلَّ ثناؤه ـ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [الأنفال: 58]. لم تستطعْ أن تأتيَ بهذه الألفاظ مؤديةً عن المعنى الذي أودعته، حتى تبسطَ مجموعها، وتصلَ مقطوعها، وتظهرَ مستورها، فتقول: إن كان بينك وبين قوم هدنةٌ وعهدٌ، فخفتَ منهم خيانةً ونقضاً، فأعْلِمهم أنك نقضتَ ما شرطتَ لهم، وآذِنْهم بالحرب؛ لتكونَ أنت وهم في العلم بالنقض على استواء»[3].

وجاء في (صناعة الكتاب) عن أحد الحكماء قوله: «لو اجتهد جميع الناس أن ينقلوا ـ أي: يترجموا ـ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: 45]. ما قدروا،

---

(1) المعجزة الكبرى: القرآن لأبي زهرة: 584، ط دار الفكر العربي، القاهرة، وعلوم القرآن لزرزور: 374.

(2) انظر: قالوا عن الإسلام، د. أحمد نسيم سوسة: 71.

(3) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: 21، والصاحبي لابن فارس: 17.

وكـذا: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هـود: 44]. وكـذلـك: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [الأنفال: 58]. لما فيه من الاختصار الذي هو من إعجاز القرآن، ومثلُه كثيرٌ»[1]. أجل، كيف يترجمُ المترجمُ قوله تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: 94]. وهي الآيةُ بالضَّبْطِ التي لما سمعها أعرابيٌّ، سجدَ، فلما سُئل: لم سجدت؟ قال: سجدتُ لفصاحةِ هذا الكلام[2].

وأنى لمترجم أن يفرِّقَ في ترجمته بين ﴿أكمل﴾ و﴿أتم﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]. وكيف سيترجم مترجم ﴿لِبَاسًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾[3] [النبأ: 10].

اعترافاتُ بعض المستشرقين:

المستشرقُ الفرنسي جاك ريسل:

«لما كانت روعةُ القرآن في أسلوبه فقد أُنزل ليُقرأ، ويُتْلَى بصوتٍ عالٍ، ولا تستطيع أيةُ ترجمة أن تعبر عن فروقه الدقيقة المشبعة بالحساسية الشرقية، ويجب أن تقرأه في لغته التي كتب بها؛ لتتمكَّنَ من تذوُّق جمله وقوته وسموّ صياغته، ويخلق نثره ذو الجرس المسجوع سحراً مؤثراً في النفس، حيث تزخرُ الأفكارُ قوة، وتتوهَّج الصُّوَرُ نضارة، فلا يستطيعُ أحد أن ينكر أن سلطانه السِّحريَّ، وسموه الروحي يسهمان في إشعارنا بأن محمداً ﷺ كان ملهماً بجلال الله، وعظمته»[4].

المستشرقُ الإنجليزي سير هاملتون ألكسندر روسكين جب:

يقول: «... والواقعُ أن القرآنَ لا يمكنُ ترجمته بشكلٍ أساسي، كما هي

(1) صناعة الكتاب: 73.
(2) انظر: الإتقان: 2/ 149، وروح المعاني: 14/ 86.
(3) انظر: نظرات لغوية في القرآن الكريم: 32.
(4) الحضارة العربية: 30.

الحال بالنسبة للشعر الرفيع؛ إذ ليس بالإمكان التعبير، عن مكنون القرآن باللغة العادية، ولا يمكن أن يعبرَ عن صوره وأمثاله؛ لأن كلَّ عطف، أو مجاز، أو براعة لغوية، يجب أن تدرسَ طويلاً قبل أن ينبثق المعنى للقارئ، والقرآن كذلك له حلاوةٌ، وطلاوةٌ، ونظمٌ بديع مرتَّب لا يمكن تحديده؛ لأنها تُعِدُّ بسحرها أفكار الشخص الذي يصغي إلى القرآن لتلقّي تعاليمه، ولا شكَّ في أن تأويلَ كلمات القرآن إلى لغة أخرى لا يمكنُ إلا أن يشوِّهه، ويحولُ الذهب النقي إلى فَخَّار...»[1].

الإنجليزية إفيلين كوبولد:

تقول: «الواقعُ أن جُمَلَ القرآن، وبديعَ أسلوبه أمرٌ لا يستطيع له القلم وصفاً ولا تعريفاً، ومن المقرر أن تذهبَ الترجمةُ بجماله وروعته، وما ينعم به من جرس لفظي لا تجده في غيره من الكتب»[2].

الإنجليزيُّ روم لا ندرو:

يقول: «بسبب من أن مهمةَ ترجمة القرآن بكامل طاقته الإيقاعية إلى لغة أخرى تتطلبُ عنايةَ رجل يجمعُ الشاعريةَ إلى العلم، فإننا لم نعرفْ حتى وقتٍ قريبٍ ترجمةً جيدةً استطاعت أن تتلقف شيئاً من روح الوحي القرآني، والواقع أن كثيراً من المترجمين الأوائل لم يعجزوا عن الاحتفاظ بجمال الأصل فحسب، بل كانوا إلى ذلك مفعمين بالحقد على الإسلام؛ إلى درجة جعلتْ ترجماتهم تنوءُ بالتحامل والغرض، ولكن حتى أفضل ترجمة ممكنة للقرآن في شكلٍ مكتوبٍ لا تستطيعُ أن تحتفظَ بإيقاع السور الجرسي الآسر، على الوجه الذي يرتلها به المسلم، وليس يستطيعُ الغربيُّ أن يدركَ شيئاً من روعة كلمات القرآن وقوتها إلا عندما يسمع مقاطع مرتلة بلغته الأصلية»[3].

---

(1) الاتجاهات الحديثة في الإسلام: 30.

(2) البحث عن الله: 111.

(3) الإسلام والعرب: 36.

أنواع الترجمة للقرآن الكريم:

إنَّ ترجمةَ القرآن على ما درج عليه علماءُ القرآن نوعان: الترجمة الحرفية، والترجمة المعنوية؛ وفق الآتي:

أ ـ الترجمة المعنوية للقرآن:

والأمر في هذا الضَّرْبِ من الترجمة لا بأس به؛ لأنها ترجمةٌ تفسيريةٌ ليس إلا؛ وذلك بأن يعبرَ عن معنى الكلام بلغة أخرى من غير مراعاةِ المفرداتِ، والترتيبِ.

قال العلامة محمد رشيد رضا: «والترجمةُ المعنويةُ عبارةٌ عن فَهْمِ المترجم للقرآن، أو فَهْم من عساه يعتمد هو على فهمه من المفسرين، وحينئذٍ لا تكونُ هذه الترجمةُ هي القرآن، وإنما هي فَهْم رجل للقرآن، يخطئ في فهمه ويصيب...»[1]، وجوازها ما دامتْ مراعيةً لقواعد التفسير العامة، وعلى رأسها التمكُّن من ناصيتي اللغتين معاً.

ويُشترط لجواز ذلك شروطٌ، هي:

- أن لا تجعلَ بديلاً عن القرآن بحيث يستغني بها عنه، وعلى هذا فلا بُدَّ أن يُكتبَ القرآن باللغة العربية، وإلى جانبه هذه الترجمة؛ لتكونَ كالتفسير له.
- أن يكون المترجمُ عالماً بمدلولات الألفاظ في اللغتين المترجم منها وإليها، وما تقتضيه حسب السِّياق.
- أن يكونَ عالماً بمعاني الألفاظ الشرعية في القرآن.
- ولا تقبل الترجمة للقرآن الكريم إلا من مأمون عليها، بحيث يكون مسلماً مستقيماً في دينه[2].

ب ـ الترجمة الحرفية للقرآن:

إنَّ هذا النوعَ من الترجمة غير ممكن مطلقاً، ولا يستطيعُ أحدٌ الإحاطةَ بكل

---

(1) مسألة ترجمة القرآن: 18.

(2) أصول في التفسير لابن عثيمين: 37، ط 2، دار ابن الجوزي، 1430هـ، المملكة العربية السعودية.

جوانب القرآن لفظاً ومعنى، ولا محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه، ويسميها البعض بالترجمة المساوية، ولا يستطيعُ أحدٌ أن يأتي بترجمةٍ مساويةٍ تمام المساواة. وهذا ما تناوله الإمامُ الشاطبيُّ، وانتهى إلى عدم إمكانية ترجمة القرآن[1].

المبحث السادس عشر: أسلوب القرآن والإعجاز البلاغي:

نحاولُ أن نثيرَ هنا موضوعاتٍ لها علاقة بالبلاغة، وروعة البيان القرآنية، وهذا حَقُّ الكتاب العزيز علينا، وما قاله قليلو الذوق ورديئوه، وعديمو اللسان والبيان لا يُؤْبَهُ به؛ فقد قال المستشرق دوزي عن القرآن مثلاً: «إنه كتابٌ ذو ذوقٍ رديء للغاية، ولا جديدَ فيه إلا القليل، وفيه إطنابٌ بالغ وممل إلى حَدٍّ بعيد»[2]. أو ما جاء في دائرة المعارف البريطانية مادة (قرآن): «فليس هناك مهارةٌ لغويةٌ عظيمة واضحة مبينة في التكرير؛ الذي لا يلزمُ له لنفس الكلمات والجمل»[3]. وهذا ما نسعى للردِّ عليه، وبيان أوجه الإعجازِ في أسلوب القرآن من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: القصدُ باللفظ والوفاء بالمعنى:

إنَّ هذا العنوان للأستاذ الكبير محمد عبد الله دراز من كتابه النفيس «النبأ العظيم»[4] يقولُ في آخره: «سَلِ العلماءَ بنقد الشعر والكلام: هل رأيتم قصيدةً أو رسالةً كلها أو جلّها معنى ناصع، ولفظ جامع، ونظم رائع؟...

لقد أجمعتْ كلمتهم على أن أبرعَ الشعراء لم يبلغوا مرتبةَ الإجادة إلا في أبيات محدودة من قصائد معدودة، وكان لهم من وراء ذلك المتوسط، والرديء، والغث، والمستكره. وكذلك قالوا في الكُتَّاب والخطباء، والأمر فيهم أبين.

---

(1) انظر: الموافقات: 2/ 45 ط السَّلفية، 1341هـ.

(2) الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، لمحمود زقزوق: 94.

(3) دائرة المعارف البريطانية تحت مادة: (قرآن)، وانظر: قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية: رد ونقض أ. د. فضل حسن عباس، ط دار البشير، 1987م.

(4) النبأ العظيم: 105 ـ 107.

فإن سرّك أن ترى كيف تجتمعُ هاتان الغايتان على تمامهما بغير فترة، ولا انقطاع، فانظرْ حيث شئت من القرآن الكريم تجد بياناً قد قُدّر على حاجة النفس أحسن تقدير، فلا تحسّ فيه بتخمة الإسراف، ولا بمخمصة التقتير، يؤدي لك من كلِّ معنى صورة نقية وافية؛ نقية لا يشوبها شيء مما هو غريبٌ عنها وافية، لا يشذُّ عنها شيء من عناصرها الأصلية، ولواحقها الكمالية، كلُّ ذلك في أوجز لفظ وأنقاه، ففي كُلِّ جملةٍ منه جهازٌ من أجهزة المعنى، وفي كلِّ كلمة منه عضو من أعضائه، وفي كلِّ حرف منه جزء بقدره، وفي أوضاع كلماته من جمله وأوضاع جمله من آياته سر الحياة؛ الذي ينتظمُ المعنى بأداته، وبالجملة ترى ـ كما يقول الباقلاني ـ محاسن متوالية، وبدائع تترى.

ضَعْ يدكَ حيث شئتَ من المصحف، وعدّ ما أحصته كفّك من الكلمات عداً، ثم أَحْصِ عدّتها من أبلغ كلام تختاره خارجاً عن الدفتين، وانظرْ نسبة ما حواه هذا الكلام من معاني إلى ذاك، ثم انظرْ كم كلمة تستطيعُ أن تسقطها، أو تبدلها من هذا الكلام دون إخلال بغرض قائله؟ وأي كلمة تستطيع أن تسقطها، أو تبدلها هناك؟ فكتابُ الله تعالى كما يقول ابنُ عطية(1): لو نُزعت منه لفظة، ثم أدير لسان العرب على لفظه أحسن منها لم توجد بل كما وصفه الله تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: 1].

المطلب الثاني: تنوع الأساليب مع التكرار في القرآن:

جاءتِ المطالبُ التي تكررتْ في القرآن الكريم كل مرة بعبارة طرية جديدة، وأسلوب جديد؛ حتى يكون له وَقْعٌ أكثر في النفوس، وأمتع للأذهان والعقول، فلو كان التكرار مع اتحاد الألفاظ والعبارات لكان شيئاً من حقه أن يكرر ويردد فحسب، ولكنه مع اختلاف التعابير، وتنوع الأساليب مدعاة للتفكير، وخوض العقل، واستجماع الخاطر(2).

ومن التكرار تكرار القصص القرآني؛ ومنه ما لا يأتي إلا مرّة واحدة، مثل

---

(1) المحرر الوجيز: 1/ 29.

(2) الفوز الكبير في أصول التفسير للدهلوي: 98.

قصَّة لقمان، وأصحاب الكهف، ومنها ما يأتي متكرراً حسب ما تدعو إليه الحاجة، وتقتضيه المصلحة، ولا يكونُ هذا المتكرر على وجه واحد، بل يختلفُ في الطول والقصر، واللين والشدة، وذكر بعض جوانب القصة في موضع دون آخر. ومن الحكمة في هذا التكرار:

- بيان أهمية تلك القصة؛ لأن تكرارها يدلُّ على العناية بها.
- توكيد تلك القصة؛ لتثبت في قلوب الناس.
- مراعاة الزمن وحال المخاطبين بها، ولهذا تجدُ الإيجاز والشدة غالباً فيما أتى من القصص في السور المكية، والعكس فيما أتى في السُّور المدنية.
- بيان بلاغة القرآن في ظهور هذه القصص على هذا الوجه، وذاك الوجه على ما تقتضيه الحال.
- ظهور صدق القرآن، وأنه من عند الله تعالى؛ حيث تأتي هذه القصصُ متنوعة بدون تناقض[1].

المطلب الثالث: الإعجاز اللغوي:

وهذا ما شهدتْ به الأعداء وخصوم الإسلام في العهد الأول؛ إثر تنزل الوحي على نبينا محمد ﷺ؛ فقد روى ابنُ عباس[2] أنَّ الوليدَ بنَ المغيرة جاء إلى النَّبِيّ ﷺ، فقرأ عليه القرآن؛ فكأنه رقَّ له، فبلغ ذلك أبا جهل، فأتاه فقال له: يا عم، إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالاً ليعطوكه، فإنك أتيت محمداً لتتعرض لما قِبله. قال: قد علمت قريش أني من أكثرها مالاً، قال: فقل فيه قولاً يبلغ قومك أنك منكرٌ له وكاره، قال: وماذا أقول؟ فوالله ما فيكم رجلٌ أعلم بالشعر مني، لا برجزه، ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن، والله إن لقوله الذي يقول لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يُعلى، وإنه ليحطمُ ما تحته، قال: والله لا يرضى قومك حتى تقول

(1) انظر: أصول في التفسير لابن عثيمين: 59 ـ 60. وانظر: مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان: 318 ـ 319.

(2) أخرجه الحاكم وصححه، والبيهقي في الدلائل.

فيه، قال: فَدَعْني أفكر فيه، فلما فكَّر قال: هذا سِحْرٌ يؤثر، يأثره عن غيره، فنزلت: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: 11].

وقد ظَلَّ الإعجازُ القرآني راسخاً كالطَّود الشامخ، وقد عجز العربُ الفصحاءُ عن معارضته، على الرغم من أنه لم يخرجْ عن سنن كلامهم ألفاظاً، وحروفاً، و تركيباً، وأسلوباً، ولكنه في اتِّساق حروفه، وطلاوة عبارته، وحلاوة أسلوبه، وجرس كلماته، ومراعاة مقتضيات الحال في ألوان البيان في الجُمل الاسمية والفعلية، وفي النفي والإثبات، وفي الذِّكْر والحذف، وفي التعريف والتنكير، وفي التقديم والتأخير، وفي الحقيقة والمجاز، وفي الإطناب والإيجاز، وفي العموم والخصوص، وفي الإطلاق والتقييد، وفي النَّصِّ والفحوى... ولكنَّ القرآنَ في هذا ونظائره بلغ الذروةَ؛ التي تعجز أمامها القدرة اللغوية لدى البشر[1].

وذلك ما يحملنا على أن نقفَ إجلالاً أمام إعجاز القرآن "فتلك سُنَّة الله في آياته التي يصنعها بيديه، لا يزيدك العلم بها، والوقوف على أسرارها إلا إذعاناً لعظمتها، وثقةً بالعجز عنها، ولا كذلك صناعات الخلق، فإن فَضْلَ العلم بها يمكنك منها، ويفتح لك الطريق إلى الزيادة عليها، ومن هنا كان سحرةُ فرعون هم أوَّل المؤمنين برب موسى وهارون ـ عليهما السلام ـ [2].

المطلب الرابع: الإيقاع:

إنَّ القرآنَ الكريم إعجازٌ بياني كامل، ويتمثَّلُ فيه الأسلوبُ الفني المعجز، فلا بُدَّ من أن يوجد فيه الإيقاع المعجز... لأن القرآنَ يسيرُ على سنن العربية، وأساليبها في التعبير... والإيقاع يتألف من عدَّةِ عناصر:

- من مخارج الحروف في الكلمة الواحدة.
- ومن تناسق الإيقاعات بين كلمات الفقرة.
- ومن اتجاهات المدِّ في الكلمات.

---

(1) مباحث في علوم القرآن لمناع القطان: 274.

(2) النبأ العظيم لعبد الله دراز: 81.

- ثم من اتجاهات المدِّ في نهاية الفاصلة المطردة في الآيات.
- ومن حرف الفاصلة ذاته(1).

المطلب الخامس: جمال أسلوب القرآن الكريم:

إنَّ كتابَ الله تعالى حين نزوله، كان السَّبب في ترك بعض شعراء الجاهلية نظم الشعر، وعوَّضوه بالاعتكاف على حفظ القرآن وقراءته. بل واستسلمت له أساطينُ البلاغة في كل زمان، وفي كل مكان، منبهرين بأسلوبه في تأدية المعاني، وإبرازها في صيغ لغوية، لا تنافُرَ بين ألفاظها ولا بين حروفها، فهو الكتابُ المعجزُ؛ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فأسلوبه مقنعٌ وممتعٌ، تجلَّت فيه حكمةُ البارئ المصور، فامتاز بجمال التعبير وروعته، إذ رصفت مبانيه تماماً كما رصفت معانيه، ولا تخفى ألفةُ تركيبه العجيبة، والتجاوب بين ألفاظه، وإن ابتعدت مخارج الحروف، وتناءت عن بعضها؛ وهذا ما جعله يبهرُ العقولَ، ويخلبُ أفئدةَ الألباب، ويسترعي الأسماع، ويُحَرِّك داعيةَ الإقبال في كل إنسان إلى هذا الكتاب، وقد اجتمعت فيه تلكم السِّماتُ الثلاث:

1 ـ جمال وَقْعه في السمع.

2 ـ انسجامه الكامل في المعنى.

3 ـ اتِّساع دلالته لما لا تتسع له عادة دلالات الألفاظ الأخرى.

وإن حصل أنها وجدت جزئياً في أساليب العرب الرشيقة؛ لكنها لم تجتمعْ كلها في كلامهم؛ مما يضفي هذا الرونق على هذا الكتاب العظيم.

فجديرٌ بمن يتعاطى القرآن بالدراسة والبحث أن يكون مُتسلِّحاً بعلوم العربية؛ حتى تسعفه على الفهم السَّديد لأسلوب القرآن، وتذوُّق بلاغته العالية.

المطلب السادس: نفي الحشو في القرآن:

إن قضية الزَّوائد تُعَدُّ من أعظم روافد الإعجاز، وأهمها، غير أنه يقتضي

---

(1) في ظلال القرآن لسيد قطب: 4/ 2039.

إنعام النظر للتأكد من أنها زوائد مدعاة ليس إلا، وإنما كانت لها دلالاتٌ لا يتمُّ المعنى من دونها؛ لأن الله صاحب هذا الكتاب العزيز، والذِّكْر الحكيم، من صفاته العليا، وأسمائه الحسنى «الحكيم»، وهي صفةٌ كافيةٌ لدرء أي تناقض أو زيادة بغير معنى، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: 3]. والحق كما نطق به ﷻ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: 28]. وعليه، فلا يمكن أن نجدَ في كتاب الله كلمةً عبثاً يمكنُ الاستغناءُ عنها، أو أنها جاءت لأجل التنميق والتزيين فقط، فكلُّ كلمة إنما ذاك هو موضعها لا تُوصَفُ بإقحام ولا زيادة، كما أننا لا نجدُ كلاماً مكرراً، بل نجزم أنه لا يوجد في المعاجم العربية ما يسدُّ مسدَّها مطلقاً.

ومن الأمثلة على ذلك الآيات الآتية[1]:

• قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 74]. زعموا أن الجملةَ الأولى تُغْني عن الثانية. والحق أن هنا قضية لطيفة دقيقة، الآية تتحدَّثُ عن قسوة قلوب اليهود، وتشبهها بالحجارة، بل هي أشدُّ قسوة، فمن الحجارة ما يتفجَّر منها الماءُ الكثير دون أن يحدثَ لها شيء، ومن الحجارة ما يخرجُ منها الماء بعد تشقّقها، وشتّان بين النوعين، فإذا لم تكنْ قلوبكم من الصِّنْف الأول، وهي القلوبُ التي تتفجرُ منها الحكمةُ، أفلا تكون من الصِّنف الثاني التي يمكن أن يهتديَ بعد معالجة، وبعد أن تدمغه الحجَّة، فالجملتان لا تغني إحداهما عن الأخرى.

• قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ

(1) لطائف المنان وروائع البيان في نفي الزيادة والحذف في القرآن أ. د. فضل حسن عباس: 27 وما بعدها. ط1، 1430هـ، 2010م، دار النفائس، الأردن.

تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: 196]. ذلك أن قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ لا معنى لها بعد﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ وهذا يُرَدُّ عليه بتوجيهين:

أولهما: أن قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ جيء بها حتى لا يتوهَّم التخيير بين ثلاثة في الحجِّ، وسبعة إذا رَجَعَ الحاجُّ إلى أهله وبلده. وربما يعللُ هذا بأن الصوم في الحج فيه مشقةٌ أكثر، وعبء أكبر على الصَّائم، ولا توجدُ هذه المشقة إذا رجع الحاجُّ إلى بيته، فيمكن أن تقومَ الثلاثة في الحج مقام السبعة في الوطن والأهل، فأراد القرآنُ الكريمُ أن ينفيَ ذلك الوهم.

ثانيهما: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ تطييب لخاطر أولئك الصَّائمين الذين لا يجدون الهدي، والذين يظنون أن مثوبةَ من قدم الهدي أكثر وأكبر، فأراد الله سبحانه أن يبين أنها كاملةٌ في ثوابها وأجرها، فلقد أدتِ الجملةُ ـ على قصرها ـ أكثر من فائدة[1].

• قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: 79]. وهل تكون الكتابة إلا باليد؟ والجواب: إنَّ في هذه الكلمة من التقريع والتوبيخ، ومن الحُجَّة على أولئك ما لا يمكن وَصْفُه، فهي تصوّر أن هذه الكتابة بأيديهم هم ليسوا راضين عنها فحسب، بل هم الذين باشروها. وقد يقال: وَصَلَ كتابُ الأمير. ولا يكون هو الذي كتبه، وليس الأمر مع أولئك من هذا القبيل، بل هم الذين كتبوا بأيديهم، وباشروا الكتابةَ مباشرةً فعلية، فما أبدع النظم القرآني! وما أروع المعنى الذي تؤديه كل كلمة من كلماته!

• قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: 38]. حيث زعموا الزيادةَ بقوله: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾؛ لأن الدابة لا تكونُ إلا كذلك، وبقوله: ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ لأن الطائر

---

(1) مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آيات التنزيل: 13. تحقيق إبراهيم عطوة، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

إنما يطيرُ بجناحيه وهو بعيدٌ من أن تحومَ حوله شبهةُ زيادة. والجواب على الشبهتين أن ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ إنما تفيد التعميم، فكما يشملُ ذلك التعميم ما يكون على الأرض وفوقها؛ فإنه يشمل كذلك تلك التي تكون في باطنها، فجاءت كلمة ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ لتعمَّ ذلك كله. وأما قوله سبحانه ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ فلقد قال فيه الأقدمون: إنه جاء بهذه الصيغة حتى لا يتوهَّم أن المقصودَ به ذو الحركة السريعة، كما يقال: طارتِ الفرس، فجاء على حقيقته نفياً لتوهم المجاز. ولِمَ لا يكونُ في الآية كذلك نفحةُ إعجاز، ونحن نرى اليوم أن هناك طيراناً لغير أمة الطير، فتكون الكلمةُ قد أدت أكثر من معنى؛ حسب تعاقب الأجيال.

• قوله سبحانه: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: 140]. فزعموا أن قوله ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ زائدة حيث لا يكونُ السَّفه إلا كذلك! والجواب أن قوله ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ أي: بغير حُجَّة ودليل، تختلف عن معنى السفه؛ الذي هو عبارة عن ضعف في العقل، فلا زيادة إذاً.

• قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: 20 ـ 21]. حيث تساءلوا ما فائدة قوله: ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ مع أنَّ الأموات كذلك؟ والجوابُ بأن الأموات قسمان: قسم سبقت لهم الحياة قبل الموت، وهم كلُّ مَنْ له روح، وقسم آخر ليس لهم حياةٌ البتة، وهي هذه الأصنامُ التي يدعونها، فقوله: ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ يؤدي معنى لا يتمُّ الكلامُ بدونه، فهذه الأصنام لم تَذُقْ طعمَ الحياة من قبل، ولن تذوقها بعد.

• قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: 255]. فأصحابُ النظرة السطحية يقولون: ما فائدةُ النوم بعد نفي السنة؟ والمقصدُ التدرُّجُ من الأقل إلى الأكثر.

• وقوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [آل عمران: 46]. فما فائدة قوله: ﴿وَكَهْلًا﴾ بعد قوله: ﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾؟ والحق أن فيها بشارة

لمريم من أنه سيصلُ إلى مرحلة الكهولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن كلامه في حالة المهد وحالة الكهولة سواء، فإذا كان الكهلُ يكلم الناس على ما يقتضيه العقل السليم، والمنطق الصحيح، فكذلك هو في حالة المهد.

• قوله تعالى من سورة آل عمران: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ (187) سورة آل عمران﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: 187]. فالآية: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ تغني عن قوله: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ والجوابُ: أن لكل من الجملتين معنى وغرضاً، وإن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ جاءت مؤسسة، فلم تكن للتأكيد ذلك أن البيان لا يشترط فيه الدوام، فقد يبين الشيء لأول وهلة، ولكن يتغاضى عنه فيما بعد، فقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ إنما يدلُّ على استمرار هذا البيان في جميع الأوقات، والأحوال.

• وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [البقرة: 61]. فقالوا: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ لا ضرورةَ لها؛ لأن قَتْلَ النَّبيّين لا يكون بحقّ أبداً! والجواب أن فيها زيادة تشنيع لأولئك، فهم يقتلون النَّبيّين دون أي مسوّغ، وهم يعلمون أن ذلك القتل بغير حق، ونحن نرى بعضَ الناس يفعلون الخطأ متوهمين أنه حق، أما أولئك فهم يفعلون جريمتهم، ويعلمون أنهم يقدمون عليها دون أي حقّ في ذلك.

المطلب السابع: نفي الحذف في القرآن:

إن ثمة نخبةً من النحاة الذين قالوا بالحذف في القرآن الكريم، والحق أن القول بالحذف هو تهوينٌ لشأن النظم، وإهمالٌ للسياق والمعنى كليهما. ومن أدرى هؤلاء أن المحذوف هو كذا، إنما هو مجرد تخمين وتقدير ننزه كتاب الله عنه؛ حتى يبقى رونقُ أسلوب القرآن ونضارته، وجلال النظم ومتانته. وإن كلام الله لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه أسلوباً، ومعنى، وتركيباً، وصورة. ونقتصر على بعض الأمثلة في الباب من خلال النصوص الآتية:

• قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6]. قال صاحب إعراب القرآن[1]: إن في هذه الآية حرفاً محذوفاً؛ وهو (إلى) والتقدير: «اهدنا إلى الصراط المستقيم». وسبحان الله، فإن سبر اللغة العربية والنظم القرآني يمدُّنا بأن أسلوب القرآن غاية في البيان، ولا سيما حين تتعلَّق الهدايةُ بالرب تعالى، وله نظائر منها: ﴿وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾ [البلد: 10].

وقوله: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ [الفتح: 2].

وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدۡخِلُهُمۡ فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَفَضۡلٖ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَيۡهِ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ [النساء: 175].

وقوله: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنَا سُبُلَنَاۚ وَلَنَصۡبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيۡتُمُونَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: 12].

ولكن حين يكون إسنادُ الفعل لغير الله تعالى تذكر (إلى) مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: 52].

وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: 4].

وقوله: ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ﴾ [الصافات: 22 ـ 24].

والعجيبُ أن الله تعالى في نَصٍّ واحدٍ قال: ﴿قُلۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ﴾ [يونس: 35]. لما تعلق الأمر بالشركاء أثبت (إلى) «من يهدي إلى» ولما تعلق به ﷻ «يهدي للحق».

• قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران: 175]. قالوا: والمعنى «يخوف بأوليائه، بدليل، فلا تخافوهم». ولكن

---

(1) إعراب القرآن: 1/ 106.

فاتهم أن يكون المعنى «يخوفكم أولياءه» بدليل ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ وإن «خوّف» تتعدى للمفعولين بنفسها، وبغير اللجوء إلى القول بالحذف.

المطلب الثامن: نفي الزيادة في القرآن:

إن كلمةَ الزَّوائد ـ التي جنح إليها أكثرُ النحاة[1] ـ وأكثرها حروف إذا أسقطت بقي الكلام تاماً، وعلى أنها لا تزيدُ المعنى شيئاً، وذهب آخرون إلى أنه يستملحُ بها الأسلوب، وأنها ظاهرة أسلوبية، على أن ثمة من العلماء تأدباً مع كتاب الله سموها صِلَةً بدل زائدة. بل وجد علماء[2] رفضوا أن يكون في القرآن زوائد. وهذه أمثلةٌ منها، وكيف فسرت تفسيراً له معنى ينبئ بأنها أحرف غير زائدة وفق الآتي:

نفي زيادة حرف (الباء):

قوله تعالى: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: 61].

وقال بعضهم[3]: إن «باؤوا» أتت بمعنى «استحقوا»، واستحق لا يتعدى بالباء، فلا يقال: استحق بغضب من الله، وإنما استحقوا غضب الله، فالباء زائدة. والجواب أن «باؤوا» لا تفسر فقط باستحقوا حتى تحمل عليه فقط، وبهذا ينهارُ الحكم الذي بُني على ذلك، وذكر صاحب البحر نفسه أنه لم يقلْ به إلا أبو ورق من اللغويين[4]. والمعنى يتحدَّدُ من خلال الإمعانِ في السياق؛ لأن النصَّ القرآنيَّ تحدَّث عن بني إسرائيل بعد خروجهم مع موسى عليه السلام، حيث أنعم

(1) من أمثال الفراء في معاني القرآن، والأخفش، وأبي حيان، وابن يعيش في شرح المفصل، وأبي البقاء في إعراب القرآن، والزجاج، وغيرهم.

(2) وهو رأي كثير من المفسرين أمثال الطبري، والرازي، وأبي مسلم ابن بحر من الأقدمين، والشيخ محمد عبده، والشيخ محمد عبد الله دراز، والشيخ عبد الرحمن تاج من المحدثين، وغيرهم كثير.

(3) البحر المحيط: 1/ 236.

(4) المصدر نفسه: 1/ 236.

الله عليهم بتظليل الغمام، والمنّ، والسَّلْوى، وما إلى ذلك، فقالوا: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة: 61]. فقيل لهم: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: 61]. ثم قال: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ فالسِّياقُ الذي يُفْهَم من الآية: رجعوا مصحوبين بغضب، فالباء إذاً جاءتْ في مكانها، أي: رجعوا مصحوبين بغضب من الله؛ وعليه فالباءُ للمصاحبة[1]، ولا معنى في كونها زيادة!

نفي زيادة حرف (اللام):

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30]. والتقديرُ: نقدِّسك، فاللام زيادة. والحق: أن التقديسَ هو التطهير، أي: نُطَهِّرُ أنفسنا وأفعالنا لك، ومن أجلك[2]، والذي يحسنُ هذا التأويل أن قول الملائكة: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ جاء في مقابلة قولهم: ﴿قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ فقد ذكروا أمرين:

الأمر الأول: الإفساد في الأرض ورأسه الشرك، فقابَلَ الملائكةُ هذه المعصية بالتسبيح، وهو البعدُ في تنزيه الله تبارك وتعالى عما لا يليقُ بجلاله سبحانه، ويدخل الشرك في ذلك دخولاً أولياً؛ لذلك فإن الله تبارك وتعالى لا يغفرُ أن يُشْرَكَ به.

والأمر الثاني: سفك الدماء، وهو أبشعُ الجرائم، وذكروا في مقابله التقديس وهو التطهير، أي: نطهِّر أنفسنا من أجل الله.

وعلى هذا المعنى لا تتصوّر الزيادة[3].

نفي زيادة حرف (من):

قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

---

(1) لطائف المنان وروائع البيان: 90.
(2) تفسير الرازي: 2/ 174.
(3) لطائف المنان: 119.

[البقرة: 271]. والتقدير: يكفّر عنكم سيئاتكم، فحرف (من) زيادة. والحق أن حرف (من) هنا للتبعيض؛ لأن هناك سيئاتٍ لا تُكَفَّر بمجرد الصدقة وحدها؛ وهو ما تدلُّ عليه الآية نفسها في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: 271]. علاوة على وجود نصوص في السنة تفيدُ أن هناك سيئاتٍ لا تكفِّرها الصلاة، ولا الصدقة.

نفي زيادة حرف (عن):

قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63]. والتقدير: يخالفون أمره، فحرف (عن) زيادة، وإن كان قال به بعض علماء اللغة[1]، والأصلُ أن الحرف ليس زيادة مطلقاً؛ قال الطبري: «وأُدخلت (عن) لأن معنى الكلام: فليحذر الذين يلوذون عن أمره، ويدبرون عنه معرضين»[2].

إن مجيء (عن) في الآية الكريم لنكتة دقيقة، وغرض بياني، وهو التحذيرُ من مخالفة أي أمر مهما دق؛ لأننا حينما نقول: يخالفون أمره، فهذا يمكن أن يشملَ الأمورَ ذات الشأن، ولكن عندما قال: يخالفون عن أمره، فكأنه يعني: لا ينبغي أن يتزحزحوا عن هذا الأمر، ولو قِيْد أُنْملة. هذا المعنى لا يتمُّ بدون هذه الكلمة التي وصفها قوم ـ عفا الله عنهم ـ بالزيادة[3].

نفي زيادة حرف (في):

قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ

(1) قال به الأخفش، وأبو عبيدة في مجاز القرآن، وانظر: البحر المحيط: 6/ 477، وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري: 2/ 84، والبرهان للزركشي: 4/ 286.

(2) تفسير الطبري: 18/ 243.

(3) لطائف المنان: 143 ـ 144.

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف: 15].

والتقدير: أصلحْ لي ذريتي، فحرف (في) زيادة قياساً على قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء: 90].

والجواب[1]: شتان بين الآيتين؛ فإصلاحُ الزوج ـ هنا ـ تهيئتها بعدَ كبرها للحمل والولادة، وكذلك لو قيل: أصلحْ لي ذريتي، لكن المعنى أن تجعلَ الذرية محلاً وموقعاً للصلاح. وليس الأمر كذلك في الآية: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾؛ لأن معنى الآية أن يكونَ الصَّلاح شأنَ هذه الذرية يشمل أمورها جميعاً، لا يخصُّ أمراً دون أمر! جاء في (الجمل على الجلالين): قوله: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ أي: «اجعلْ لي الصَّلاحَ سارياً في ذريتي، راسخاً فيهم، وعُدِّي بـ (في) ليفيد معنى اللطف، أي: الطف بي في ذريتي، أو هو نزل منزلة اللازم، ثم عُدِّيَ بـ (في) ليفيدَ سريانَ الصَّلاح فيهم، وكونهم كالظرف له، لتمكُّنه فيهم»[2].

نفي زيادة حرف (الكاف):

قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِا۟ئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 259].

فالكاف هنا ليست زيادة، وإنما كما قال الشيخ محمد عبده: «الكاف بمعنى مثل؛ فهي اسم ومن الشواهد على ذلك قول الراجز:

بِيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ ... يضحكن عن كالبَرَد المنهم

---

(1) لطائف المنان: 147.

(2) الجمل على الجلالين: 4/ 129.

أي: عن ثنايا مثل حب البرد الذائب! وقول الشاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شَطَطٍ   كالطَّعْنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُل

وزعم الجلالُ أنها زائدةٌ انتصاراً لمذهب البصريين؛ الذين أنكروا مجيء الكاف بمعنى: مثل، ولكن المعنى: لا يستقيمُ، كما لا يليق ببلاغة القرآن إلا على الأول. إن تحكيم مذاهبهم النحوية في القرآن، ومحاولة تطبيقه عليها، وإن أخلَّ ذلك ببلاغة جراءة كبيرة على الله تعالى، وإذا كان النحو وُجِدَ لمثل ذلك فليته لم يوجد»[1].

نفي زيادة حرف (الواو):

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 216]. وزعموا أن الواو زائدة، التقدير: وعسى أن تكرهوا شيئاً هو خيرٌ لكم. والحق أن هذه هي واو الحال يزدان بها المعنى، ويجملُ بها اللفظ[2]:

أ ـ من حيث اللفظ: فلأن الذين قالوا بزيادتها جعلوا الجملةَ التي بعدها ـ أعني: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ـ جعلوها صفةً لقوله تعالى: ﴿شَيْـًٔا﴾ وقالوا: إن هذه الواو تدخلُ بين الموصوف وصفته للتأكيد، وما عرفنا الواو حرف تأكيد قطُّ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ؛ ولذلك ردَّه أكثر النحاة، ولذلك عابوا على الزمخشري هذا القولَ عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: 4].

ب ـ من حيث المعنى: فلأن كراهتهم للشيء في حالة كونه خيراً لهم أبلغ، وأدلّ على ما يقصده القرآنُ الكريم، وأبلغ في الحثِّ على الجهاد.

نفي زيادة حرف (الفاء):

قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: 3]. على أن حرف الفاء زيادة؛ والحق

(1) تفسير المنار: 3/ 48.

(2) لطائف المنان: 158.

أن لوجودها أوجهاً بلاغية، كما قال الشيخ محمد عبد الله دراز[1]: «وفي دخول الفاء ها هنا سِرٌّ من البلاغة جليل؛ لأن تقدم المفعول وإن دَلَّ على التخصيص، ولكنَّ الكلامَ بدون الفاء جملة واحدة، وأما معها فهما جملتان: **الأولى**: ربك عَظِّمْ .**الثانية**: إن كنت معظِّماً شيئاً فربك عَظِّمْ. وهذه الثانية أشد حثاً وتحريضاً من الأولى.

ويصحُّ أن يكونَ الكلامُ مع الفاء جملة واحدة أيضاً، لكن مزيتها من جهة دلالة الفاء على أن هذا التكبير مأمورٌ به على كل فرض وتقدير، كأنه قيل: مهما يكنْ من شيء فربك عَظِّمْ، أي: سواء أعصوك أم أطاعوك، وسواء أهادنوك أم ناصبوك العداء، فلا تعظِّمْ إلا إياه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًاۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: 91].

نفي زيادة حرف (أم):

قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: 52]. وزعموا أن في الآية زيادةَ حرفِ (أم) قال المبرد: «قاله أبو زيد وحده، فكان يذهبُ إلى خلافِ مذاهبهم، فيقول: (أم) زائدة، ومعناه: أفلا تبصرون أنا خير. وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون؛ ولا يعرفون (أم) زائدة»[2].

وزاد الأمرَ بياناً صاحبُ اللطائف[3]؛ بحيث إن المتأمل في الآية الكريمة لا يتصوّر معنى للزيادة أبداً، إذ إن الآية تحدِّثنا عن تعالي فرعون وفخره، وقد نادى في قومه: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: 51 ـ 52]. وهي التي يُسَمِّيها النحاة (أم) المنقطعة، وهي بمعنى (بل)، أي: بل

---

(1) المختار من كنوز السنة شرح أربعين حديثاً د. محمد عبد الله دراز: 43.
(2) المقتضب: 3/ 296.
(3) أ. د. فضل حسن عباس في لطائف المنان: 191.

أنا خير. فهو إضرابٌ عن أمر، وهو ما له من ملك، ومن أنهار تجري من تحته إلى أمر آخر، وهو كونه خيراً من موسى عليه السلام.

وجَوَّزَ الزمخشريُّ أن تكونَ متصلة؛ كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ ويكون المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون أنني أنا خير منه. وذلك كما يقول أحدُ الناس لآخر: أفلا تسمع أم تسمع حينما قلت لك كذا وكذا؟

نفي زيادة حرف (لا):

قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: 1]. وقوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: 1]. فقال قوم: إن (لا) زيادة في الآيتين. وردَّ الزمخشريُّ هذا القول، ولم يرتضِ ما جاؤوا به؛ لأنه جوابٌ غير سديد[1]؛ وذلك لاعتبارات: منها:

- إن مجيئها في الصَّدارة ينافي زيادتها[2].
- وقيل: إنها نافيةٌ لكلام محذوف؛ كأنه قيل: لا، ليس الأمر كما زعمتم. وَرَدَ هذا القولُ عند بعض المحققين؛ لعدم الدليل على المحذوف.
- وقيل: إنها نافية للقسم نفسه؛ وهو الذي اختاره الرازي، ودافع عنه في مفاتيح الغيب. «كأنه قال: لا أقسم عليكم بذلك اليوم، وتلك النفس، ولكني أسألك غير مقسم: أتحسب أنا لا نجمعُ عظامك إذا تفرقتْ بالموت؟ فإن كنتَ تحسبُ ذلك، فاعلمْ أنا قادرون على أن نفعلَ ذلك. وهذا القولُ اختيارُ أبي مسلم، وهو الأصحُّ، ويمكن تقدير هذا القول على وجوه أخر:

أحدها: كأنه تعالى يقول: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب، فإن هذا المطلوبَ أعظمُ وأجلُّ من أن يُقْسَمَ عليه بهذه الأشياء، ويكون الغرضُ من هذا الكلام تعظيم المقسم عليه، وتفخيم شأنه.

وثانيها: كأنه تعالى يقول: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب، فإن إثباته أظهر وأجلى، وأقوى وأحرى من أن يحاول إثباته بمثل

---

(1) الكشاف: 4/ 163.

(2) المغني لابن هشام: 1/ 249، تحقيق ابن يوسف محمد، محيي الدين عبد الحميد.

هذا القسم، ثم قال بعده: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: 3]. أي: كيف خطر بباله هذا الخاطر الفاسد مع ظهور فساده؟!»[1].

• وقيل[2]: إن (لا) أصلها لام الابتداء، أُشبعت فتحتها، وهذه قراءةٌ سبعية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية؛ فإن في كلام العرب ما يشهدُ لهذا في إشباع لام الابتداء؛ وهذا القول نقله العلامةُ محمد أمين الجكني الشنقيطي، واستشهد له بكلام العرب، وقراءة بعضهم، ثم قال: «هي قراءة قُنبل، ورواية البزّي»[3].

نفي زيادة حرف (إلا):

قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 171]. فقال قوم بزيادة (إلا) والتقدير عندهم: هو ينعق بما لا يسمع دعاء ونداء.

وهذا بعيدٌ عن مقصود النصّ، وما دَرَجَ عليه عامةُ المفسرين؛ لأن ما ذهبوا إليه غير سديد؛ والمعنى السديد ينفي زيادة حرف (إلا)؛ وذلك أن مثل داعي الذين كفروا إلى الإيمان كالذي يرعى الأغنام، ويصيح بها، لكنها لا تدرك ما يقول، فلا تسمعُ منه إلا دعاء ونداء. بمعنى لا تسمع، إلا صوتاً دون أن تفقه ما يقول، الآية غاية في البيان، وعليه، فلا حاجة بتصور الزيادة مطلقاً!

نفي زيادة حرف (ألا):

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 11 ـ 13].

أمر عجيب أن يزعموا زيادة حرف (إلا)، وهي أداةُ تأكيد عند علماء المعاني؛ وفائدتها أنها تفيدُ تحقق ما بعدها؛ بحيث لو حذفت لذهبتْ تلك

---

(1) تفسير الرازي: 3/ 215.

(2) لطائف المنان: 219.

(3) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب: 283، ط1، 1375هـ، مطابع الرياض.

الفائدةُ البديعة، فالمنافقون واليهود الذين ادَّعوا الإصلاح، واتهموا المؤمنين بالسَّفه؛ تؤكد الآية الكريمة أنهم الأحقون بهذين الوصفين[1].

نفي زيادة حرف (ما):

قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: 159]. قالوا بزيادة حرف (ما) بين الجار والمجرور؛ والصوابُ أن (ما) كما قال الشيخُ الجمل «والثاني أنها ليست مزيدة، بل نكرةٌ، وفيه وجهان:

أحدهما: أنها موصوفة برحمة، أي: فبشيء رحمة.

والثاني: أنها غير موصوفة، ورحمة بدل منها، نقله مكي عن ابن كيسان، ونقل أبو البقاء عن الأخفش وغيره أنها نكرة غير موصوفة، ورحمة بدل منها، كأنه أبهم، ثم بَيَّنَ بالإبدال»[2]. بل وقال الرازي بأنها استفهامية[3].

نفي زيادة حرف (إن):

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُواْ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأحقاف: 26]. وقالوا: إن حرف (إن) زيادة! وهذا يُرَدُّ عليه من وجوه:

- إنه لا يستقيمُ من حيث اللفظُ بحيث يخلُّ بالمعنى، ويصيرُ التقدير: «ولقد مكناكم فيما مكناكم فيه» أي: في مثل الذي مكناكم فيه. فيكون تمكينُ قريش أكثرَ من تمكين عاد، وهذا غير مرادٍ قطعاً، غير أن المقصودَ هو تحذيرُ قريش من أن الله أهلك عاداً مع أنهم أشد قوة، وأكثر تمكيناً.
- المعنى الذي تستقيم به الآية الكريمة هو أن تكون (ما) اسم موصول أو

---

(1) لطائف المنان: 224 والعجيب أن يكون ابن قتيبة ممن قال بزيادتها أيضاً!

(2) الجمل على الجلالين: 1/ 329.

(3) وقد رد عليه أبو حيان بأن ذلك غير جائز من حيث الصنعة الإعرابية، لا من حيث المعنى. انظر: البحر المحيط: 3/ 97.

نكرة، و(إن) نافية. فيكون المعنى: ولقد مَكَّنَّا عاداً في الذي لم نمكنكم فيه، أو في شيء عظيم ما مكَّنَّاكم فيه.

• ومجيء (إن) نافية مشهورٌ وكثير، وقد اختيرت هنا ليكونَ فيها جمالُ إيقاع، فعُدل عن كلمة (ما) حتى لا تجتمعَ كلمتان معاً، فلا يقال: «ولقد مكناكم فيما ما مكناكم فيه». فتذكر (ما) مرتين متجاورتين. فانظرْ إلى عظمةِ القرآن، وعلوّ شأنه، وبديعِ صنعته، وروعةِ تعبيره، ودقةِ اختيار الألفاظ فيه[1].

المبحث السابع عشر: جمع القرآن الكريم[2]:

تمهيد:

لم يكن القرآنُ في الدور الأول مجموعاً في مصحف واحد، أو مُدَوَّناً في كتاب شامل كما هو الآن، وإنما كان مُوَزَّعاً في الصحف، ومفرقاً في صدور الرجال، ولما كان النَّبِيّ ﷺ حاضراً بين أظهرهم ما كانوا في حاجة ماسّة لجمعه، ولم يخشوا عليه الضيعة والنسيان، وكان الداعي الآخر هو أنهم بوجوده ﷺ كانوا يترقبون نزولَ الوحي باستمرار، ولم يكونوا يعلمون أن ما أنزلَ عليهم في تلكم اللحظة هو القرآن كله، وما علموا بذلك إلا بعد وفاته ﷺ، وانتقاله لجوار ربه، فكان تزوير ما ليس منه مأموناً، وإنما كان الخوف من ذهاب شيء من صحفه.

الجمع الأول على عهد أبي بكر رضي الله عنه:

وبعد انتقال المصطفى ﷺ للرفيق الأعلى، عهدتِ الخلافةُ لأبي بكر الصديق، ووقعتْ فتنٌ منها حروبُ الردة، وذهب ضحيتها الجلَّةُ من القراء، والحفاظ، وبالضبط في معركة اليمامة، وقد بلغ العددُ إلى السبعين صحابياً؛ فألحت الحاجةُ إلى جمع القرآن، والأمر نفسه شغل كبار الصحابة، وتنبهوا

(1) لطائف المنان: 241.

(2) انظر: هذا المبحث في كتابنا: تاريخ الفقه الإسلامي: 116 ـ 122، بتصرف مناسب، وهو غير مطبوع حتى كتابة هذه السطور.

لخطرٍ داهم يمكن أن يحدق بالأمة في أي لحظة من لحظات الحياة؛ فوقع الجمع الأول وفق هذه الرواية الصحيحة:

روى البخاري في صحيحه بسنده أن زيد بن ثابت قال: أرسل إليَّ أبو بكر مقتلَ أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده. قال أبو بكر ﷺ: إن عمر أتاني فقال: إن القتلَ قد استحرَّ يوم اليمامة بقرَّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحرَّ القتلُ بالقراء بالمواطن، فيذهب كثيرٌ من القرآن، وإني أرى أن تأمرَ بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزلْ عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجلٌ شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنتَ كتبتَ الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبعِ القرآن فاجمعه، فو الله، لو كلَّفوني نَقْلَ جبل من الجبال ما كان أثقلَ عليَّ مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟! قال: هو والله خير، فلم يزلْ أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، فتتبعتُ القرآنَ أجمعه من العسب واللِّخاف وصدور الرجال، حتى وجدتُ آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿١٢٧﴾ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: 127 - 129]، فكانت الصُّحُفُ عند أبي بكر حتى توفَّاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه.

أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف بسنده عن علي قال: أعظمُ الناسِ في المصاحف أجراً أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر؛ هو أولُ من جمع كتاب الله.

لماذا اختار الصديق زيد بن ثابت لجمع القرآن؟

كان أبو بكر أعلمَ الناس بمقادير الرجال ومواهبهم، بل كان من أحرص الصحابة على وَضْع الرجل المناسب في المكان المناسب؛ من هنا وقع اختياره

على زيد بن ثابت بلا منازع؛ لما تميز به الرجلُ من مناقب حسنة، وخصال كريمة، لم تتوفَّرْ لغيره إلا نادراً في أقرانه، وتأمل الخصائصَ الآتية في الرجل التي لمعته، وألقته:

ـ أسلم وهو ابن الحادية عشرة من عمره، فترعرع في أحضان الإسلام، وتأدب بأدبه، وتخلّق بأخلاقه، وكذا ظنه أبو بكر الذي لم يكن يحابي في الحق أحداً.

ـ كان من كُتَّاب الوحي في زمن النَّبِيّ ﷺ، وكان إذا نزل الوحيُ بعث إليه فكتبه.

ـ كان ممن تعلَّم بأمر من النَّبِيّ ﷺ لغات اليهود والسّريانية، فقال له: «يا زيد، تعلَّمْ لي كتاب يهود؛ فإني والله ما آمنهم على كتابي» قال: فتعلمته، فما مضى لي نصفُ شهر حتى حذقته، وكنت أكتبُ لرسول الله ﷺ إذا كتب إليهم» وقال له النَّبِيّ ﷺ: «أتعلم السريانية؟» قال: لا، قال: «فتعلمها»، قال: «فتعلمتُها في سبعة عشر يوماً» وهذا كان أكثر الناس احتياطاً لكتاب الله، ويعلم خبايا اليهود، ويقرأ مكرهم، و يفهم خُطَطَهم.

ـ وكان أقرأ الناس للقرآن، وأعلمهم بوجوهه، وقد أخرج ابنُ سعد في الطبقات، وابن عساكر في التاريخ عن سليمان بن يسار قال: ما كان عمر وعثمان يُقَدِّمان على زيد أحداً في الفرائض، والفتوى، والقراءة، والقضاء.

ـ كان أعلمَ الصحابة بالفرائض حتى قال النَّبِيُّ ﷺ: «أفرضُ أمتي زيدُ بن ثابت».

ـ وكان من الراسخين في العلم، قال ابن عباس: لقد علم الحافظون من أصحاب محمد ﷺ أن زيد بن ثابت من الراسخين في العلم.

مميزات هذا الجمع:

• بناءً على ما سلف، فقد كان العملُ الذي قام به زيدٌ الجمعَ لما تفرق في الصحف، فأشبه عمله كمن وجد أوراقاً متفرقة فربطها بخيط؛ لأن القرآنَ كانت بوادرُ جمعه في الدور الأول.

• لم يكونوا في هذا الجمع يكتفون بمجرَّد الحفظ زيادة في التَّثبت، وإنما اعتمدوا على ما يجدونه مكتوباً، تماماً كما كان فِعْلُ زيدٍ في عدم الاكتفاء في

نقل النص: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ﴾ على حفظه، وقد كان من الحفاظ طبعاً، ولكنه بحث عن الرقعةِ الأصليةِ التي كتب عليها النصّ؛ حتى وجدها عند خزيمة الأنصاري.

• ثم إن هذا الجمع لم يختلفوا عليه، بل أقره الصَّحابة جميعهم من المهاجرين والأنصار، فكان إجماعاً قوياً، ومتواتراً قطعي الثبوت.

ثانياً: الجمعُ الثاني في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه:

وأما في عهد ذي النُّورين؛ فقد طرأ جديدٌ على المصدر الأول، وتجلَّى ذلك في أمر الإمام والخليفة الراشد عثمان بنسخه في نُسَخ كثيرة، وتوزيعها على الأمصار الإسلامية، لكن السَّبَبَ الظاهر الذي حمل على هذا الجمع هو الخشيةُ من اختلاف المسلمين في قراءة القرآن وفق الآتي:

روى البخاريُّ في صحيحه بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن حذيفة بن اليمان قدمَ على عثمان ـ وكان يغازي أهلَ الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ـ فأفزع حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفةُ لعثمان: يا أمير المؤمنين؛ أدرك هذه الأمةَ قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلافَ اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصُّحف ننسخها في المصاحف، ثم نردّها إليك، فأرسلت بها حفصةُ إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام؛ فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرَّهْط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسانِ قريش، فإنما نزلَ بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصُّحف في المصاحف ردَّ عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كُلِّ أفقٍ بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواهُ من القرآن في كلِّ صحيفة، أو مصحف أن يحرق».

وإنما أمر عثمانُ بحرق الصُّحف والمصاحف؛ لأنها كتاباتٌ فردية لم تكنْ بإجماع المسلمين، وربما أورث إبقاؤها بلبلةً في أذهان المسلمين بالنسبة إلى المستقبل، فأراد أن يحمل المسلمين جميعهم على مصحف واحد، قد ضَمَّ

جميع آيات القرآن الكريم بإجماع الصحابة ﷺ، ولقد سُئلت السيدة عائشة ﵂ عن القرآن فقالت: «ما بين دفتي المصحف كلامُ الله»[1].

وأما عن الآفاق التي وُزعت عليها المصاحف فهي: مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وبلاد الشام، والبصرة، والكوفة، واليمن، والبحرين.

ولقد احتفظ عثمانُ لنفسه: نسخة من هذه المصاحف، وهي المعلومة «بالمصحف الإمام»، ثم جعل بقيتها في جوامع الأمصار، قيل خمس نسخ، وقيل: سبع منها، وقيل: نسخ كثيرة، وظلت مراجع يرجعُ إليها القراء يقرؤون، ويحفظون، وينقلون من غير تبديل ولا تغيير.

لقد استغرقت العمليةُ في الجمع خمس سنين ابتداء من سنة (25هـ)، إلى (30هـ)، فكان القرآنُ مجموعاً جمعاً كاملاً ومنسوخاً في نسخ كثيرة، ووزعت على الآفاق.

ما هي خُطَّة عثمان في نسخ المصاحف؟

ويمكن أن نختزلَ الخطةَ المتبعةَ من قبل سيدنا عثمان بن عفان ﵁ وفق الآتي:

- لا يُكتب شيء إلا بعد التحقق من أنه قرآن كريم.
- إن هذه العملية هي بالنهاية نَقْلٌ عن الصحف التي كُتبت في عهد أبي بكر، وعملية ترتيب القرآن على وفق ما أوصى به النَّبيّ ﷺ.
- لا يُكتب شيء إلا بعد العلم بأنه استقرَّ في العَرْضة الأخيرة.
- لا يُكتب شيء إلا بعد التأكد من أنه لم ينسخْ تلاوة.
- لا يُكتب شيء إلا بعد عَرْضه على جمع الصحابة، وقد أجمعوا على أن ما في مصحف الإمام هو القرآن، من غير زيادة ولا نقصان.
- إذا اختلفوا في شيء من القرآن كتبوه بلغة قريش، مثل: ﴿التابوه﴾ أم ﴿ٱلتَّابُوتُ﴾ فرفع الخلافُ إلى عثمان فقال: اكتبوه ﴿ٱلتَّابُوتُ﴾؛ فإنه نزل بلسان قريش. وقد وُحِّدَتْ لهجاتُ العرب في لهجة قريش.

---

(1) دراسة تاريخية للفقه وأصوله للدكتور مصطفى سعيد الخن: 61، ط1، 1404هـ، 1984م، الشركة المتحدة للتوزيع، سورية.

ـ يُكتفى بالقراءات المتواترة، ولا تُكتب قراءة غير متواترة.

ـ اللفظ الذي لا تختلفُ فيه وجوه القراءات يرسم بصورةٍ واحدة.

ـ اللفظ الذي تختلفُ فيه وجوه القراءات، ويمكن رسمه في الخط محتملاً لها كلها يكتب برسم واحد مثل: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ و﴿فتثبتوا﴾ و﴿كيف ننشرها﴾ و﴿كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾.

ـ اللفظ الذي تختلفُ فيه وجوه القراءات، ولا يمكن رسمه في الخط محتملاً لها يكتب في نسخة برسم يوافق بعض الوجوه، وفي نسخة أخرى برسم يوافق الوجه الآخر، مثل: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ و﴿وأوصى بها إبراهيم بنيه﴾ و﴿لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ و﴿لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾.

ـ هذا و«كان لهذا التدوين أثرٌ عظيمٌ في الفقه والتشريع؛ ذلك بأن آيات الأحكام في القرآن بهذا التدوين تواتر نَقْلها كتابة ومشافهة، وصارت كلها قطعيةَ الورود، وكُفي المسلمون عناء الجهود في روايتها، وأسانيد رواتها، ولم يطرأ من هذه الناحية فيما بعد أي خلاف»(1).

ـ بل حفظ نص القرآن من الضَّياع بالنقص منه، أو بالزيادة فيه، بل وحفظ من الاختلاف في طريقة قراءته؛ وكلّ شيء يجري بقدر، وكانت عنايةُ الله تعالى ترقب هذا الجمع، وتتصرف فيه يد الله بلطف لعصمةِ الأمة من الاضطراب في مرجعيتها العليا كما جرى في الأمم السابقة، ودفعاً للاختلاف في كتاب ربها كما اختلفتِ اليهودُ والنصارى، ولكن توفيق الله كان من الرحمة التي وسعتْ كل شيء، والرحمة بالأمة التي ابتعث فيها رسول الرحمة: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

المبحث الثامن عشر: رسم المصحف العثماني:

إنَّ موضوعَ الرسم له علاقة قوية باللغة العربية، فسال فيها مِدادٌ كثير لدى

---

(1) دراسة تاريخية للفقه وأصوله: 62.

علماء القرآن، مما جعلهم على هذا الصَّعيد في أمسّ الحاجة لقواعد الخط العربي، والقواعد الإملائية وغيرها.

«وهذا الرسمُ العثمانيُّ يضع أمامنا نموذجاً صادقاً لما كانت عليه الكتابةُ العربيةُ في النصف الأول من القرن الهجري الأول، حين كان الناسُ في تلك الأيام لا يحسون بفرق بين كتابتهم وما يجدونه في المصحف، وكان أكثرُ الصحابة ومَنْ وافقهم من التابعين وأتباعهم يوافقون الرسمَ المصحفي في كلِّ ما يكتبونه ولو لم يكن قرآناً ولا حديثاً، واستمر الأمر على ذلك إلى أن ظهر علماءُ البصرة والكوفة، وأسسوا لهذا الفن ضوابط وروابط بنوها على أقيستهم النحوية، وأصولهم الصرفية، وسمّوها علم الخط القياسي أو الاصطلاحي المخترع، وسموا رَسْمَ المصحف بالخط المتبع.

والموقفُ الحق والمنهجُ الصواب في فَهْم حقيقة العلاقة بين الرسم المصحفي والإملاء العربي؛ هو أن الكتابةَ العربيةَ أتى عليها حينٌ من الدهر؛ كانتْ تكتب بالصورة التي تجدها في الرسم العثماني، تشهدُ لذلك النقوش التي ترجعُ إلى القرن الهجري الأول، ولكن اتساع استخدام الكتابة العربية في القرون الهجرية الأولى قد أظهر الحاجةَ بوضوح إلى قواعد للكتابة أكثر تحديداً وضبطاً، فاتجه الناسُ منذ القرن الأول إلى تكميل ما يبدو في الكتابة العربية من نقص، وإلى توحيد ما فيها من تعدد القواعد، وأسهم علماء العربية في هذه الحركة، وألفوا مع مرور السنين رسائل وكتباً في هذا الموضوع، لكن هذه الحركة التكميلية والتقعيدية للكتابة العربية؛ لم تبتعدْ بها عما هي عليه في رسم المصاحف الأئمة»[1].

عناية العلماء بالرسم العثماني وأشهر المؤلفات فيه:

وقد دَرَجَ عددٌ من علماء القرآن الذين جمعوا بين الدراسات الشرعية وعلوم العربية على دراسة الخط؛ الذي كُتب به المصحف، ولا تجوزُ مخالفته، وقد

---

(1) انظر: رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية، أ. غانم قدوري الحمد: 730 . 736، ط اللجنة الوطنية بالجمهورية العراقية عام 1402هـ، 1982م.

قدموا عروضاً طيبة وافية عن كل حرف كتب به أثناء جمعه في مصحف واحد، وما طرأ على هذا النسخ من نقط، وشكل، وغيرها من العلامات المعينة على قراءته وتجويدِه. وانبرى بعضٌ إلى ضبط المصاحف على نحو ما جاءتْ به في المصحف الإمام؛ حتى انتشرت نُسَخُ المصحف في عصر التدوين. هذا وقد برز في كلِّ مصر من الأمصار إمام روى ما ورد في مصحف بلده، فظهرت مؤلفاتٌ كثيرة عُنيت بالرسم والضبط؛ ومنها على سبيل المثال:

1 ـ مقطوع القرآن وموصوله لإمام الشام عبد الله بن عامر اليحصبي (ت 118هـ).

2 ـ اختلاف مصاحف أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة للكسائي (ت 189هـ).

3 ـ كتاب المحرر، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن أشتة الأصفهاني (ت بمصر 360هـ).

4 ـ كتاب المصاحف له أيضاً (لأبي بكر الأصفهاني).

5 ـ هجاء المصاحف لمكي بن أبي طالب الأندلسي (ت 437هـ).

6 ـ المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ).

7 ـ المحكم في نقط المصاحف له أيضاً (لأبي عمرو الداني).

8 ـ القصيدة الرائية[1] للإمام القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي (ت بالقاهرة 590هـ).

9 ـ عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل لأبي العباس أحمد بن محمد بن عثمان المراكشي الشهير بابن البناء (ت 721هـ).

10 ـ رسالة عن «رسم المصحف ونقطه» للدكتور عبد الحي حسين الفرماوي نال بها شهادة العالمية «الدكتوراه» بالأزهر الشريف، عام 1975م.

---

(1) وهي المسماة «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد» والتي نظم فيها مسائل المقنع لأبي عمرو الداني، وزاد عليه أحرفاً يسيرة جملتها ست كلمات.

11 ـ رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية، ت. أ.غانم قدوري الحمد[1].

. . . إلى غيرها من الدراسات، والمصنفات، والأبحاث التي ما زالت جارية إلى اليوم.

المبحث التاسع عشر: الحكم الفقهي لكتابة المصاحف بغير الرسم العثماني[2]:

القول بالتوفيق وعدم الحرج:

إن ثمة مَنْ رأى أن الكتابة بالرسم العثماني أمرٌ توقيفي، واصطلاحي، ولا مانع من مخالفته وكتابته بالطرق الحديثة تحقيقاً للمصلحة العامة للمسلمين[3]. خاصة بعد أن استقرت قواعدُ الكتابة، وأصول الخط، فلا مانع من كتابة «المصحف» المعروف للناس اليوم تسهيلاً عليهم، ورفعاً للحرج[4]. فبناء على اعتبارات في اللغة العربية وقواعدها، وخشية الإخلال بالقراء؛ رخَّصوا كتابة المصحف بالقواعد الحديثة قال الشيخ صبحي الصالح: «إن العامة لا يستطيعون أن يقرؤوا القرآن في رسمه القديم، فيحسن بل يجب أن يكتب لهم بالاصطلاحات الشائعة في عصرهم»[5].

---

(1) كان مدرساً في كلية الشريعة بجامعة بغداد. وقد تقدم بالرسالة العلمية (الماجستير) في قسم اللغة العربية بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وحصل على درجة ممتاز، وطبعته اللجنة الوطنية بالجمهورية العراقية عام 1402هـ، 1982م.

(2) انظر: ما كتبته في أطروحة الدكتوراه: نظرية الاستصلاح بين التقعيد الأصولي والتطبيق الفقهي المعاصر: 2/ 427 . 441، في مبحث: أثر المصلحة في التزام الرسم العثماني بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، نوقشت الرسالة العلمية عام 2002م، بميزة مشرف جداً مع التهنئة.

(3) رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، د. شعبان إسماعيل: 63.

(4) انظر: مع القرآن الكريم: دراسات وأحكام لحيدر قفة: 103، ورسم المصحف ونقطه د. عبد الحي الفرماوي: 244.

(5) انظر: مباحث في علوم القرآن: 280.

القول بوجوب الكتابة بالرسم العثماني:

جنح كثيرٌ من فقهاء السَّلف والمعاصرين إلى وجوب كتابة المصاحف بالخط الذي كتبت به في عهد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ؛ والصَّحابة الكرام عن النَّبِيّ ﷺ؛ لأنهم كانوا أصدق قلباً ولساناً؛ وذلك وفق الآتي:

الإمام مالك بن أنس:

وروى الدَّاني أن مالكاً قيل له: «أرأيت من استكتب مصحفاً اليوم، أترى أن يكتب على ما أحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك؛ ولكن يكتب على الكتبة الأولى»[1].

وقال العلامة الداني معلقاً على كلام إمام دار الهجرة: «ولا مخالفَ له في ذلك من علماء الأمة».

الإمام أحمد بن حنبل:

قال الإمام أحمد: تحرم مخالفةُ مصحف الإمام في واو، أو ياء، أو ألف، أو غير ذلك[2].

مذهب الأئمة الأربعة:

وذكر أحمد بن المبارك أن هذا هو مذهب الأئمة الأربعة[3]. وقد حُكي الإجماعُ على هذا الرأي؛ إذ جاء في (إتحاف فضلاء البشر): «وقد أجمعوا على لزوم اتباع الرسم؛ فيما تدعو الحاجة إليه اختياراً واضطراراً...»[4].

---

(1) المقنع: 9 . 10.

(2) انظر: البرهان للزركشي: 1/ 379، والإتقان: 4/ 146.

(3) الإبريز: 64، ط1، المطبعة الأزهرية، وقد نقل ذلك عن الجعبري من العقيلة. وقال العلامة البيهقي في شعب الإيمان: «من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظَ على الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبوا شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منا، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم». انظر: الإتقان: 4/ 146.

(4) إتحاف فضلاء البشر: 1/ 319، تحقيق د. إسماعيل شعبان.

وثمة من عَلَّلَ منعَ الكتابة بغير الرسم العثماني؛ للاعتبارات الآتية[1]:

1 ـ إن مصطلحَ الخطِّ والكتابة في عصرنا عرضةٌ للتغيير والتبديل، ومن تقديس القرآن حمايته من التغيير والتبديل في رسمه.

2 ـ إن إخضاعَ المصحف لمصطلحات الخط الحديثة ربما يجرُّ إلى فتنة أشبه بالفتنة التي حدثتْ أيام عثمان، فيقال: رسمي خير من رسمك، ومصحفي خير من مصحفك.

3 ـ الرسمُ العثماني هو الرسمُ العام الذي يجمعُ الأمةَ على كتابة القرآن في كل الأعصار والأمصار، فما يكون لنا أن نفرطَ في أمر يجمع هذا الشتات.

قرارات المجامع الفقهية والهيئات الكبرى:

وقد تعرضت المجامع الفقهية والهيئات الكبرى للموضوع، وأبدت فيه رأيها بعد أن استكتبت بصدده ثلة من الفقهاء، وعلماء القرآن ذوي الاختصاص، وأسفرت في جلّها على عدم الانصراف عن الرسم العثماني إلا استثناء لبعض الآيات في الكتب التعليمية، أو عند الاقتباس؛ ونرصدُ هذه الآراء لأهميتها فيما يأتي:

مجمع البحوث الإسلامية:

وذلك في مؤتمره الرابع لعام 1968م، ونصّ القرار:

«يقرر المؤتمر وُجُوبَ المحافظة على رسم مصحف سيدنا عثمان ﷺ في طبع القرآن الكريم في مصحف كامل، أو في طبع أجزاء منه، ولا يجوزُ استعمالُ الرسم التعليمي إلا إذا كان ذلك لبعض الآيات ضمن كتب تعليمية، أو لغرض اقتباس بعض الآيات، أو الاستشهاد بها».

وفي مؤتمره الخامس لعام 1970م أكد المجمعُ نفسه على القرار نفسه؛ جاء فيه:

«يوصي المؤتمر بأن يعتمدَ المسلمون على الرسم العثماني للمصحف الشريف؛ حفظاً له من التحريف».

---

(1) انظر: علوم القرآن لأحمد عادل كمال: 55.

قرار هيئة كبار العلماء:

قرار رقم (71) في الدورة الرابعة عشرة قرر ما يأتي:

1 ـ ثبت أن كتابةَ المصحف بالرسم العثماني كانت في عهد عثمان ﷺ، وأنه أمر كَتَبَةَ المصحف أن يكتبوه على رسم معين، ووافقه الصحابة، وتابعهم التابعون ومَنْ بعدهم إلى عصرنا هذا. وثبت أن النَّبِيّ ﷺ قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي**». فالمحافظةُ على كتابة المصحف بهذا الرسم هو المتعين اقتداء بعثمان، وعلي، وسائر الصحابة، وعملاً بإجماعهم.

2 ـ إن العدولَ عن الرسم العثماني إلى الرسم الإملائي الموجود حالياً بقصد تسهيل القراءة؛ يفضي إلى تغيير آخر إذا تغير الاصطلاح في الكتابة؛ لأن الرسمَ الإملائي نوعٌ من الاصطلاح قابلٌ للتغيير باصطلاح آخر. وقد يؤدي ذلك إلى تحريف القرآن بتبديل بعض الحروف، أو زيادتها، أو نقصها، فيقع الاختلافُ بين المصاحف على مَرِّ السنين، ويجد أعداء الإسلام مجالاً للطعن في القرآن الكريم، وقد جاء الإسلامُ بسدِّ ذرائع الشر، ومنع أسباب الفتن.

3 ـ ما يخشى من أنه إذا لم يلتزم الرسْم العثماني في كتابة القرآن أن يصير كتاب الله ألعوبة بأيدي الناس؛ كلما عنت لإنسان فكرة في كتابته اقترح تطبيقها، فيقترح بعضُهم كتابته باللاتينية، أو غيرها، وفي هذا ما فيه من الخطر، ودرء المفاسد أولى من جَلْب المصالح.

وبناءً على هذه الأسباب اتخذ المجلسُ القرارَ الآتي:

يرى مجلسُ هيئة كبار العلماء أن يبقى رسم المصحف على ما كان بالرسم العثماني، ولا ينبغي تغييره ليوافق قواعد الإملاء الحديثة، محافظةً على كتاب الله من التحريف. واتباعاً لما كان عليه الصحابة وأئمة السَّلف ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ.

مجمع الفقه الإسلامي بجدة:

وقد اطلع مجمعُ الفقه الإسلامي على قرار هيئة كبار العلماء فأقره، وصادق عليه بالإجماع؛ وذلك من عدم جواز تغيير رَسْم المصحف العثماني، ووجوب

بقاء رسم المصحف العثماني على ما هو عليه؛ ليكونَ حُجَّة خالدة على عدم تسرُّب أي تغيير أو تحريف في النص القرآني، واتباعاً لما كان عليه الصحابة وأئمة السَّلف ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ.

أما الحاجةُ إلى تعليم القرآن، وتسهيل قراءته على الناشئة التي اعتادت الرسم الإملائي الدارج، فإنها تتحققُ عن طريق تلقين المعلمين؛ إذ لا يستغني تعليم القرآن في جميع الأحوال عن معلّم، فهو يتولى تعليم النَّاشئين قراءة الكلمات التي يختلفُ رسمها في المصحف العثماني عن رسمها في قواعد الإملاء الدَّارجة، ولا سيما إذا لُوحظ أن تلك الكلمات عددها قليل، وتكرار ورودها في القرآن كثير، ككلمة (الصلوة) و(السموات) ونحوها، فمتى تعلم النَّاشئ الكلمة بالرسم العثماني سهل عليه قراءتها كلما تكررتْ في المصحف، كما يجري مثل ذلك تماماً في رسم كلمة (هذا) و(ذلك) في قواعد الإملاء الدارجة أيضاً. والله ولي التوفيق.

المبحث العشرون: قواعد الرسم العثماني الست:

لا شك أن للرسم العثماني قواعدَ في خطه و رسمه، يلزمُ من يتعاطى لعلوم القرآن أن يكون على دراية اللغة العربية، وقواعد الرسم والخط؛ وقد حصرها علماءُ هذا الفن في ست نعرض لها بإيجاز:

1 ـ قاعدة الحذف:

أي: أن الألف تحذف من ياء النداء نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، ومن كلمة «نا» إذا وليها ضمير نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰكُمْ﴾، ومن لفظي: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ و﴿سبحن﴾ وتحذف من كل منقوص نحو ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾. . . إلخ.

2 ـ قاعدة الزيادة:

تُزاد الألف بعد الواو في آخر كل اسم مجموع، أو في حكم المجموع نحو: ﴿مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ و﴿بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ وبعد الهمزة المرسومة واواً، نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾ و﴿مِا۟ئَةٍ﴾ و﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾. . . إلخ.

3 ـ قاعدة الهمز:

إذا كانت ساكنة تكتب بحرف حركة ما قبلها نحو: ﴿ٱئْذَن﴾ و ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾.

وأما الهمزة المتحركة إن كانت أول الكلمة، واتصل بها حرف زائد كُتبت بالألف مطلقاً، سواء أكانت مفتوحة أم مكسورة نحو: ﴿أَيُّوبَ﴾ ﴿أُوْلُوا﴾ ﴿إِذَا﴾ و﴿فَبِأَيِّ﴾. وإن كانت الهمزة وسطاً، فإنها تكتب بحرف من جنس حركتها نحو: ﴿سَأَلَ﴾ ﴿تقرؤه﴾، وإن كانت متطرفة كُتبت بحرف من جنس حركة ما قبلها، نحو: ﴿سَبَإٍ﴾ ﴿لُؤْلُؤٌ﴾، وإن سكن ما قبلها حذفت، نحو: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾.

4 ـ قاعدة البدل:

تُكتب الألف واواً للتفخيم مثل: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلْحَيَوٰةَ﴾، وترسم ياء إذا كانت منقلبة عن ياء نحو: ﴿يَتَوَفَّىٰ﴾، ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾، ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾. . . إلخ.

5- قاعدة الوصل والفصل:

إنَّ كلمة «أن» بفتح الهمزة توصل بكلمة «لا» إذا وقعت بعدها، ويستثنى منها عشرة مواضع، منها: ﴿أن لا تقولوا﴾ ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾، وكلمة «من» توصل بكلمة «ما» إذا وقعت بعدها باستثناء ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ وكلمة «من» توصل بكلمة «من» مطلقاً. و«عن» بـ «ما» إلا قوله تعالى: ﴿عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾، و«أن» بـ «ما»، و«كل» بـ «ما». . . إلخ.

المبحث الواحد والعشرون: نقط المصاحف وشكلها:

وهذا مبحثٌ آخر يشي بالعلاقة الوطيدة بين القرآن وعلومه وبين اللغة العربية؛ بحيث إن المصاحف العثمانية كانت خاليةً من الإعجام (من النقط والشكل) إلى منتصف القرن الأول تقريباً؛ وذلك لعلتين في نظرنا:

1 ـ إما لأن الإعجام نفسه لم يكن معروفاً لديهم حين نسخها.

2 ـ وإما لأن الصحابة أنفسهم قد تعمَّدوا تجريدَ مصاحفهم من الإعجام؛ لتكون مشتملةً على الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها[1].

---

(1) وهذا هو الأصحُّ في نظرنا؛ إذ صرح به أبو عمرو الداني فقال: «وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من ذلك، ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السبعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها» انظر: كتاب =

ما هي أسباب النقط والشكل؟

إنها معلومةٌ لدى المتخصص والراصد لحركة التاريخ والفتوحات الإسلامية؛ بحيث اختلط العرب بالعجم؛ فشاع اللحنُ في الكلام العربي، بل وشاع أيضاً في القرآن الكريم بين الصبيان والمولدين، وهو أفظع! هذا ما اضطر المسلمين إلى الالتفات لنقط المصاحف وشكلها؛ حبساً لظاهرة اللحن المتفشية، والآخذة في الاستفحال.

فقد رُوي أن زياد بن أبيه والي البصرة في حوالي (48 هـ)، طلب من أبي الأسود الدؤلي أن يجعل للناس علامات تساعدهم على القراءة الصحيحة لكتاب الله، فتباطأ أبو الأسود حتى سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ﴾ [التوبة: 3]، فقرأها بجر اللام في كلمة «رسولِه»، فأفزع هذا اللحنُ أبا الأسود الدؤلي، وقال: عزَّ وجهُ الله أن يبرأ من رسوله، ثم ذهب إلى زياد، وقال له: قد أجبتك، وانتهى إلى جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسرة نقطة تحت الحرف، وجعل علامة الضمة نقطة على جانب الحرف، وجعل علامة السكون نقطتين.

ملحوظة دقيقة:

إن أبا الأسود الدؤلي لم يشكلْ كل الحروف، وإنما تولى شكل الحرف الأخير فقط من كل كلمة.

كارثة اللحن أحوجت إلى نقط المصحف وشكله:

إن الحروف لما لم تشكل كاملة ظل الخطأ في القراءة قائماً، واشتبهت الحروف نفسها؛ لعدم شكلها ونقطها على القارئين، واستمرتِ المعاناةُ نفسها، وكانت مثل هذه الأخطاء قاصمة الظهر، وكارثة على القراء!

= المحكم: 1/ 3. وهو المعنى نفسه الذي ردده العلامة ابن الجزري فقال: «ثم إن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لما كتبوا تلك المصاحف جردوها من النقط والشكل؛ ليحتمله ما لم يكن في العرضة الأخيرة، مما صَحَّ عن النَّبِيّ ﷺ، وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل؛ لتكونَ دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين، شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين». انظر: النشر: 1/ 33.

فانبرى الحجَّاجُ بن يوسف الثقفي للاضطلاع بهذه المهمة، فاختار لها نصرُ بن عاصم الليثي عام (80هـ)، فعمَّم شكل أبي الأسود الدؤلي على جميع حروف الكلمة أولها، ووسطها، وآخرها، غير أن ثمة ملحوظة دقيقة هي أن الكلَّ ما زال على هيئة النقط.

فلم يرق الحجَّاج ما صنعه نصر بن عاصم؛ لأنه لم يحلّ المشكلة من جذورها، ولم تقطع محاولته دابر الخطأ والاختلاف في القراءة، فاضطر لتكوين لجنة، وعمل الفريق لأهميته كما نقول في عصرنا الراهن، تكونت اللجنةُ من نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر العدواني، والحسن البصري، وعهد إليها أن تقومَ بعملٍ كبير يحيطُ كتاب الله بسياج من السلامة، وتحول بينه وبين التحريف. فنقطت الحروف نقطة ونقطتين فوق الحرف أو تحته، وثلاث نقاط فوق بعض الحروف، ولئلا يختلطَ الشكل بالنقط عمدت إلى نقطة الفتحة، ونقطة الكسرة فسحبتها حتى صارتا كالهيئة المعهودة الآن، وعمدت إلى نقطة الضمة فجعلتها واوٍ صغيرة، وإلى نقطتي السكون فأكملتْ بهما دائرة، وبهذا تم النقط والشكل للمصحف، ثم عدوا حروفه، وحددوا نصفه وثلثه وربعه وسبعه، ويروى أنهم قسموه إلى أعشار، والمشهور أن الأعشار من عمل المأمون[1].

ويكفي علماء العربية شرفاً أنهم رفعوا الإيهام عن الخط العربي بإعجامه، ونقطه، وشكله، وهذه خدمةٌ للقرآن في أعلى الدرجات من الخدمة[2].

المبحث الثاني والعشرون: الأحرف السبعة في القرآن الكريم:

لقد نصَّ النَّبِيُّ ﷺ على أن القرآنَ نزل على سبعة أحرف؛ وقد تعدَّدَتْ طرقُ الحديث؛ مما حمل أبا عبيد القاسم بن سلام على التصريح بتواتر حديث نزول القرآن على سبعة أحرف[3].

---

(1) انظر: اللآلئ الحسان: 67 ـ 70.

(2) مقالات في اللغة العربية: 1/ 48.

(3) انظر: مناهل العرفان مع تعليق الزرقاني على كلام أبي عبيد: 1/ 132.

اختلاف العلماء في معنى الأحرف السبعة:

قال الإمامُ السُّيوطيُّ: «اختلف على معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً»[1].

وقبل الكشفِ عن بعض تلكم المعاني التي اهتدى لها العلماءُ، نؤكِّد على أن ثمة أصولاً مستفادة من هذه الأحاديث؛ في إقرار الأحرف السبعة[2].

وأما عن معانيها فالملاحظُ فيها حاجةُ هذا الفن إلى اللغة العربية؛ من جراء تعليلها، ووضع اليد على المعنى الصحيح؛ نسوقُ منها ما يأتي:

1 ـ إن العددَ لا مفهومَ له، بمعنى أن حقيقته (السبعة) غير واردة بالمرة؛ **وفي العربية تكون السبعةُ للكثرة**، **والمبالغة** تماماً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا

---

(1) الإتقان: 1/ 40، ط الهيئة المصرية.

(2) إن ثمة أصولاً خمسة لا بد من مراعاتها، والاستئناس بها عند مناقشة الأقوال الشارحة لمعنى الأحرف السبعة؛ وهي:
1 ـ الإلزام بقراءة القرآن على حرف واحد في أول العهد به أمر يشقّ على هذه الأمة الأمية، وهم مختلفون في لغاتهم، ولهجاتهم، غير مدربين على أسلوبه، ولحنه، وهو قمةٌ في الفصاحة، والبلاغة، ودقة النظم، وجمال التعبير. وفيهم الشيخ الكبير، والطفل الصغير، ففي إلزامهم بقراءته على حرف واحد حرج، ومشقة، والشريعة الغراء مبنية على رفع الحرج، ودفع المشقة.
2 ـ مبني على الأصل الأول؛ وهو أن المقصودَ من إنزال القرآن على سبعة أحرف؛ هو التيسير على هذه الأمة في القراءة، والفهم.
3 ـ أن الأمة كانت متحيرةً في القراءة بأي حرفٍ من هذه الأحرف السبعة، فكلُّها كافٍ شافٍ كما جاء في بعض الروايات.
4 ـ أن الصحابة كانوا يقرؤون على وجوه مختلفة، بحسب ما تعلم كل منهم من رسول الله ﷺ، حتى أنكر بعضُهم على بعض قراءته؛ لعدم سماعها من رسول الله ﷺ.
5 ـ أن رسول الله ﷺ قد أقر كل قارئ على القراءة التي أقرأه إياها، على أنها جميعاً منزلة من عند الله ﷻ. انظر: دراسات في علوم القرآن ت. د. محمد بكر إسماعيل: 72، ط دار المنار.

فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: 27].

وقوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: 80].

وقوله تعالى من سورة البقرة: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 261].

فالسبعةُ يُراد بها الكثرة في الآحاد، والسَّبعون يراد بها الكثرة في العشرات، والسبعمئة يراد بها الكثرة في المئات، وكذا السبعة آلف في الآف؛ وهو ما نزع إليه الجلَّةُ من العلماء كالقاضي عياض[1].

2 ـ وقيل: إن المرادَ بالأحرف السَّبعة **لغات متفرقة في القرآن الكريم كله**، بمعنى أنه في جملته لا يخرجُ عن **سبع لغات** في كلماته المستعملة، وهي أفصحُ لغاتهم وأكثره **لغة قريش، ومنه ما هو بلغة هُذَيل، أو ثقيف، أو هوازن، أو كنانة، أو اليمن**، فهو يشتملُ في مجموعه على اللغات السبع[2]. وقد تعرَّضنا لبعض الأنموذجات في رصد لغات القبائل في القرآن الكريم، وتفسيره من هذا الفصل.

3 ـ وذهب بعضُهم إلى **أن الأحرف لغات عربية في كلمة واحدة**، وكان من تيسير الله على الأمة أن يقرأ كلُّ قوم بلغتهم، فالهذلي يقرأ ﴿عتى حين﴾ يريد ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ والأسدي يقرأ ﴿تَعْلَمُونَ﴾ بكسر أوله، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، ولو أراد كل منهم أن يزولَ عن لغته، وما جرى عليه لسانه طفلاً، وناشئاً، وكهلاً لشقّ عليه غاية المشقة، فيسَّر الله عليهم، واستمر هذا التيسيرُ حتى جمع عثمانُ بن عفان رضي الله عنه الناسَ على قراءة واحدة.

---

(1) نقله عنه الزرقاني في مناهل العرفان: 1/ 166.

(2) وينسب هذا القول لأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السجستاني، واختاره الأزهري في التهذيب، وابن عطية في تفسيره: «المحرر الوجيز».

4 ـ ذهب بعضُ أهل الفقه والحديث، منهم: سفيان، وابن وهب، وابن جرير الطبري، والطحاوي إلى أن المراد بالأحرف السبعة **سبع لغات في الكلمة الواحدة ذات معنى واحد**؛ مثل: هلمّ، وأقبل، وتعال، وعجّل، وأسرع، وقصدي، ونحوي، هذه ألفاظ سبعةٌ في معنى طلب الإقبال. ومن أمثلته قراءة أُبي بن كعب؛ إذ كان يقرأ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ و﴿مروا فيه﴾ و﴿سعوا فيه﴾ وما جاء في قراءة ابن مسعود: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا﴾ و﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ﴾ وقيل: إن هذه الأوجه في القراءات نسخت بالعَرْضة الأخيرة، وهي التي نسخ عليها عثمان مصاحفه.

5 ـ وقيل[1]: إن الأحرف السبعة **هي وجوهٌ يقعُ فيها التغاير بين قراءة وأخرى**؛ وذلك وفق الآتي:

ـ اختلاف الأسماء بالإفراد، والتثنية، والجمع، والتأنيث، والتذكير، مثل: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾ جمعاً و﴿لأمانتهم﴾ بالإفراد.

ـ اختلاف تصريف الأفعال من ماض، ومضارع، وأمر، مثل قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ قرئ بنصب ﴿رَبَّنَا﴾ على النداء، وبلفظ ﴿بَٰعِدْ﴾ على فعل الأمر. وقرئ ﴿ربُّنا بعَّد﴾ برفع ﴿رَبِّ﴾ على الابتداء، وبلفظ ﴿بعّدَ﴾ ماضياً مضعّف العين خبر المبتدأ.

ـ اختلاف وجوه الإعراب؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ فقرئ بفتح الراء على أن «لا» ناهية والفعل مجزوم، وقرئ بضمّ الراء على أن «لا» نافية والفعل بعدها مرفوع.

ـ الاختلاف بالنقص والزيادة، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ وقرئ ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ بزيادة لفظ «من».

ـ الاختلاف بالتقديم والتأخير؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ

---

(1) ومنهم: أبو الفضل الرازي، وابن قتيبة، وابن الجزري، والقاضي ابن الطيب، وغيرهم.

بِٱلۡحَقِّۖ﴾ فقد قرئ ﴿وجاءت سكرة الحق بالموت﴾ غير أنها ـ القراءة الأخيرة ـ لا توافق المصاحف العثمانية.

ـ الاختلاف بالإبدال مثل قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾ فقرئ ﴿كيف ننشرها﴾. وكذا قوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ وقرئ ﴿فتثبتوا﴾.

ـ اختلاف اللغات؛ كالفتح، والإمالة، والترقيق، والتفخيم، والإظهار، والإدغام، ونحو ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ بالفتح أو الإمالة في ﴿أَتَىٰ﴾ وفي ﴿مُوسَىٰ﴾.

6 ـ وقيل عن الأحرف السبعة: ما فيه من أمر، ونهي، وحلال، وحرام، ومُحكم، ومتشابه، وأمثال.

7 ـ وقيل: وعد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

8 ـ وقيل: مُحكم، ومُتشابه، وعام، وخاصّ، نصّ، ومؤوّل، وناسخ، ومنسوخ، واستثناء.

9 ـ وقيل: الأحرفُ السبعةُ من المشكل الذي لا يُعرف المراد منه حقيقة... إلخ.

المبحث الثالث والعشرون: الحروف المقطعة في القرآن:

أنواع استفتاح السور القرآنية:

لقد افتتح الله ﷻ كتابه العزيزَ بأنواع من الكلام في مئة وأربع عشرة سورة؛ ومن تلكم الأنواع ما يأتي(1):

- **الاستفتاح بالثناء على الله تعالى**؛ وذلك إما بثبات صفات المدح كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ و﴿تَبَارَكَ﴾ وإما بالتنزيه؛ مثل قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ و﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾.
- الاستفتاح بالنداء؛ سواء في نداء النَّبِيّ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ أو

(1) انظر: البرهان للزركشي: 1/ 164 وما بعدها، وفصول في علوم القرآن د. عدنان زرزور: 34 ـ 35، ط1، 1419هـ، 1998م، المكتب الإسلامي، بيروت.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ أو للمكلّفين ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾.

• الاستفتاح بالجملة الخبرية؛ وذلك في ثلاث وعشرين سورة، و**بالقسم** في خمس عشرة سورة، و**بالشرط** في سَبْع سور، و**بالأمر** في ستّ سور، و**بالاستفهام** في ست سور، و**بالدعاء** في ثلاث سور، و**التعليل** في موضع واحد.

• الاستفتاح بالحروف المقطعة، أو بحروف التهجي في تسع وعشرين سورة؛ وهي ما سنتولى التعريجَ عليها فيما يأتي إن شاء الله.

حروف التهجي في القرآن الكريم:

لقد افتتح الله ﷻ تسعاً وعشرين سورة من مُحكم التنزيل بحروف هجائية مقطعة بلغت في مجموعها أربعة عشر حرفاً؛ وهي نصفُ حروف الهجاء.

وقد جمعها بعضُهم في قوله: (نص حكيم قاطع له سر).

• ومن هذه السور ما افتتح بحرف واحد في ثلاث سور: سورة (ق) و(القلم) و(ص).

• ومنها ما افتتح بحرفين في تسع سور: (طه) و(النمل) و (يس) و(غافر) و(فصلت) و(الزخرف) و(الدخان) و(الجاثية) و(الأحقاف).

• وما افتتح بثلاثة حروف في ثلاث عشرة سورة: (البقرة) و(آل عمران)، و(يونس)، و(هود) و(يوسف) و(إبراهيم) و(الحجر) و(الشعراء) و(القصص) و(العنكبوت) و(الروم) و(لقمان) و(السجدة).

• وما افتتح بأربعة حروف في سورتين: (الأعراف) و(الرعد).

• وما افتتح بخمسة حروف في سورتين: (مريم) و(الشورى).

تفسير الحروف المقطعة:

في معنى الحروف الهجائية، أو فواتح السور والحروف المقطعة في القرآن أكثر من رأي؛ غير أنَّ ثمة قولين لهما علاقةٌ باللغة العربية؛ بربطها بأدواتِ التنبيهِ في اللغة، أو بأن القرآن مؤلّف من جنس الحروف العربية، فكان التحدي للإتيان

بشيءٍ من مثلها؛ وهو ما دعاني لإقحام فواتحِ السور ضمنَ موضوعِ الدراسة وفق الآتي[1]:

المعنى الأول: أدوات تنبيه على غير ما ألف العرب:

إن هذه الحروف أدواتُ تنبيه على غير ما ألف العرب؛ لتكونَ أجلبَ لانتباههم، وأقرع لآذانهم وقلوبهم، مثل: (ألا، وأما، والهاء من هذا وهؤلاء)؛ وقد جاءت هذه الحروفُ والفواتح، تنبيهاً على أصول العقيدة، فلاحظْ وتأملْ معي هذه الأنموذجات من كتاب الله ﷻ:

- ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1 ـ 2].

﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [آل عمران: 1 ـ 2].

- ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: 1 ـ 2].
- ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ﴾ [العنكبوت: 1ـ 2].
- ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: 1 ـ 2].

---

(1) على أن ثمة أقوالاً كثيرة، منها:

1 ـ من قال بالتفويض، وعلى أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، وهو سِرُّ الله في القرآن، نؤمن بظاهرها، ونكل العلم فيها إلى الله ﷻ. وقد ذهب إلى هذا الرأي سفيان الثوري، والشعبي، وجماعة من المحدثين. انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: 1/ 138.

2 ـ إنها أسماء الله ﷻ ونسب لابن عباس رضي الله عنه.

3 ـ إنها أسماء السور، وقال به عَدَدٌ من المفسرين، منهم زيد بن أسلم، وكذا الحسن البصري يرويه عن السَّلف.

4 ـ كل حرف من هذه الحروف دالّ على اسم من أسماء الله تعالى، وصفة من صفاته، فعلى سبيل المثال ﴿الٓمٓ﴾ فالألف: إشارةٌ إلى أنه أحد، أو آخر أزلي أبدي، واللام: إشارة إلى أنه لطيف، والميم: إشارة إلى أنه ملك مجيد منّان.

5 ـ إن هذه الحروف أقسامٌ أقسم الله بها. . . إلخ.

- ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾ [القلم: 1 ـ 2].
- ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١ بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ ۝٢ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ ۝٣ قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ [ق: 1 ـ 4].

المعنى الثاني: إنها حروف تحدى الله بها العرب:

وذلك التحدي يتجلَّى عبر مسارين:

الأول: إن محمداً ﷺ أمّي، لا يقرأ ولا يكتب، وقد جرتِ العادةُ أنه لا ينطقُ بمثل هذه الحروف مقطعة هكذا إلا من كان يقرأ و يكتب؛ فدلّ هذا لدى العقلاء على أنه ﷺ يتلقّى القرآنَ من لدن حكيم خبير، فيقرؤه تماماً كما يتلقاه.

الثاني: أن القرآن الكريم مؤلف من الحروف الهجائية التي يتكلَّم بها العرب، بمعنى مؤلف من جنس حروف العربية، فلم يستطيعوا أن يأتوا بشيء من مثله، و قد رفع التَّحدِّي في وجوههم ولم يكن فيه معارضٌ مطلقاً! وقد اختاره ابنُ كثير في تفسيره الجليل، وسيد قطب في ظلاله الوارفة.

المبحث الرابع والعشرون: أمثال القرآن:

تعريف المثل:

المثل أصلٌ صحيح يدلُّ على مناظرة الشيء للشيء، وهذا مثل هذا: أي: نظيره(1).

والمَثل والمِثل والمثيل كالشَّبه والشِّبه والشبيه لفظاً ومعنى، والجمع أمثال... وقد يُستعمل المِثلُ عبارة عن المتشابه لغيره في معنى من المعاني، أي معنى كان(2).

وفي اصطلاح القرآن فالأمثالُ القرآنيةُ هي تمثيلُ حالِ أمرٍ بحال أمر آخر، سواء

---

(1) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: 5/ 296.

(2) بصائر ذوي التمييز في لطائف القرآن العزيز: 4/ 481.

وَرَدَ هذا التمثيل بطريق الاستعارة، أم بطريق التشبيه، أم بطريق الكناية، فأمثالُ القرآن لا يستقيم حملها على أصل المعنى اللغوي الذي هو الشبيه والنظير، ولا يستقيمُ حملها على ما يُذكر في كتب الأدب من تشبيه المضرب بالمورد، ولا يشترطُ أن يكونَ فيها غرابة أو طرافة، ولكنها صُور مختلفة لمعاني تردُ للعبرة والاتعاظ، وتقريب ما يستعصي على العقول فهمه من الأمور الغيبية، كصفة الجنة، وكيفية زوالِ الدنيا، وغير ذلك، سواء صرّح فيه بلفظ المثل أم لم يصرِّح به، بأن أرسل إرسالاً، فاتخذه الناسُ مثلاً يحتجُّون به، ويعتبرون بما فيه.

فالأمثالُ القرآنيةُ مقاييسُ عقلية تخلو من التكلُّف، والاعتساف، وقواعد كلية للمبادئ الخلقية الصالحة لكلِّ زمان، ومكان.

والمثلُ القرآني أسلوبٌ بياني يجمع في طياته نماذج حية مستمدة من الواقع المشاهد؛ لتكونَ هذه النماذجُ أقيسةً عامة للحقائق المجردة، أو الأعمال المجربة، أو الأمور التي لا تقعُ تحت الحسِّ والإدراك في الدنيا، والتي يترتَّبُ عليها أحكامٌ شمولية، ويُبنى عليها صلاحُ أمر الناس في الدنيا والآخرة[1]. وبهذا الإطلاق العام لمعنى المثل في القرآن ينجلي أكثر معنى قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: 89].

ما الفرق بين المِثْل والمَثَل؟

لم يفرقْ بعضُهم بينهما[2]، وقد فرَّق بينهما على أن المِثل بمعنى شبه، والمثل بمعنى الوصف[3]. وقال الفخر الرازي: المِثل بالكسر هو الذي يكون مساوياً للشيء في تمام الماهية، والمثَل بالفتح هو الذي يكون مساوياً له في بعض الصِّفات الخارجة عن الماهية»[4].

(1) انظر: دراسات في علوم القرآن: 299 . 300.

(2) انظر: لسان العرب: 6/ 4132، ط دار المعارف.

(3) المصباح المنير: 564، ط دار المعارف.

(4) البرهان للزركشي: 1/ 491.

وجاء في البرهان للزركشي[1] عن بعضِ أهل العلم أنه لو كان المِثل والمـَثل سيان للزم التنافي بين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ فالأولى نافية، والثانية مثبتة.

ما هي خصائصُ المثل؟

لا شكَّ أن المثلَ يتميزُ بخصائص فنية، وسمات بلاغية كثيرة؛ قد استوعبها القرآنَ الكريم؛ فصارت أنموذجات للمثل البليغ؛ نوردُ أهم تلكم الخصائص التي عرَّج عليها البلاغيون؛ وهي:

1 ـ **الإيجاز البليغ**: وهو تأديةُ المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة، ومحكمة.

2 ـ **إصابة المعنى**: بأن يؤدي المثل الغرض الذي ضُرِب له، لا ينكره عقل، ولا دِيْن؛ لأنه مجرب.

3 ـ **حسن التشبيه**: بأن يكون وجهُ الشبه بين المشبه والمشبه به قوياً، يدركه الذهن من غير تكلُّف في التأويل متضمناً الجدة، والطرافة، والابتكار.

4 ـ **جودة الكناية**: بمعنى إن كان المثلُ من باب الكنايات؛ فيلزم أن يعبرَ عن حكمة دلَّت على صدقها التجربة، وقد شهدَ لها الواقعُ بالصحة، والسلامة.

ما حظ أمثال القرآن من هذه الخصائص؟

كلُّ تلكم الخصائص قد استوفتها الأمثالُ القرآنيةُ، وإلى درجة الإعجاز؛ لما فيها من الدقة، والعمق، والطلاوة، والبراعة في التعبير، وحسن الحَبْكة، والثبات والخلود؛ فصارت قواعدَ كلية تجتمعُ تحتها كلُّ القيم السامية، والقوانين الإنسانية، على خلاف ما في أمثال البشر مهما بلغوا من الفصاحة، والبلاغة، والدقة، لكنها في بعض الأحيان تتلاشى وتتبعثر مع مَرِّ العصور.

المقارنة بين القرآن وأمثال العرب:

نقتصرُ على مقارنة واحدة بين قول العرب: «القتل أنفى للقتل» وقوله

---

(1) انظر: البرهان: 1/ 490. ط عيسى الحلبي.

تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 179]. وذلك عبر العناصر الآتية[1]:

1 ـ إن حروفَ المثل في الآية أقلّ، كلما قلَّت الحروف وكثرت المعاني، كان أبلغَ في الإعجاز.

2 ـ إن قولهم «القتل أنفى للقتل» ظاهره يقتضي كون الشَّيء سبباً لانتفاء نفسه، وهو محالٌ، بخلاف الآية، فإن الضِّدَّ فيها متضمِّنٌ لضده، وهو الحياةُ في الإماتة التي هي القصاص. وعرَّف القصاص، ونكَّر الحياة؛ للإشعار بأن في هذا الجنس من الحكم نوعاً من الحياة، عظيماً لا يقدر قدره، ولا يجهل سرّه.

3 ـ إن قولهم فيه تكرير للفظ القتل، وليس في الآية تكرير.

4 ـ إن قولهم لا يفيدُ إلا الردع عن القتل، والآيةُ تفيدُ الردعَ عن القتل، وعن الجرح، وغيرهما، فهي أجمعُ للفوائد.

5 ـ إن نفي القتل في قولهم مطلوبٌ تبعاً، من حيث إنه يتضمَّن حصولَ الحياة، وأما الآية فإنها دالةٌ على حصول الحياة، وهو مقصودٌ أصلي؛ فكان هذا أولى.

6 ـ إن القتل ظلماً قتل، مع أنه لا يكون نافياً للقتل، بل هو سببٌ لزيادة القتل، وإنما النافي وقوع القتل المخصوص، وهو القصاصُ، فظاهر قولهم باطل، وأما الآية فهي صحيحة ظاهراً وتقديراً، فظهر التفاوتُ بين الآية وبين كلام العرب.

7 ـ ما في الآية من عذوبة اللفظ، وسلاسته؛ مما يدعو إلى قبول ما فيه من تشريع ببشاشة، واستبشار؛ بخلاف قولهم: «القتل أنفى للقتل»، فإنه يشعرُ ببشاعة الوسيلة التي تحفظ عليهم الحياة، فلا يجعلهم يميلون إلى ما يحتويه المثلُ من دعوة إلى حقن الدماء بسفك الدماء قصاصاً.

8 ـ قال رشيد رضا: «وفي الآية من براعة العبارة، وبلاغة القول ما يذهب

---

(1) ذكرها بعض المفسرين لدى الآية من سورة البقرة كالرازي، والألوسي، ورشيد رضا في تفسير المنار.

باستبشاع إزهاق الروح في العقوبة، ويوطن النفوس على قبول حكم المساواة إن لم يسم العقوبة قتلاً أو إعداماً، بل سمّاها مساواةً بين الناس تنطوي على حياةٍ سعيدةٍ لهم»[1].

مقاصدُ الأمثال القرآنية:

جاء في (الأمثال القرآنية) للشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني: «ومن المعلوم أنَّ وراء كُلٍّ مقصدٍ عام مقاصدَ أخرى تتصلُ به، أو تتفرع عنه، ومن هذه المقاصد مجتمعة تنبعث كوامنُ العظة، والعبرة، وتتفجر ينابيع العلم، والحكمة.

والأصل في البيان أن يتضمنَ التعريف بما يراد التعريف به بأسلوب مباشر، والخروج عن هذا الأصل لا يكونُ عند البلغاء والعقلاء؛ إلا لغرض يقتضي ذلك.

ولما كانت الأمثالُ من الأساليب البيانية غير المباشرة للتعريف بما يراد التعريف به، وكانت من أساليب الكلام البليغ التي يلجأ إليها كبارُ البلغاء، ولما كانت تصاريفُ الرب الحكيم منزهة عن العبث، كان اللجوءُ إلى ضرب الأمثال في القرآن لا يخلو عن غرض يدعو إليه»[2].

ونحصرُ مقاصدَ الأمثال في القرآن في الأغراض الآتية:

الغرض الأول: تقريبُ صورة الممثل له إلى ذهن المخاطب:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَـٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ﴾ [الواقعة: 22 ـ 23]. وقوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ﴾ [الطور: 24].

الغرض الثاني: الإقناع بأمر من الأمور:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: 29]. وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَنَّا خَلَقْنَـٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن

---

(1) التفسير المنار: 2/ 107.

(2) الأمثال القرآنية لعبد الرحمن حسن حبنكة: 39، ط دار القلم، دمشق، بيروت.

يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [يس: 77 ـ 79].

الغرض الثالث: الترغيب والترهيب:

وذلك بذكر محاسن ما يرغبُ فيه، ومساوئ ما ينفر منه؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم: 24 ـ 26].

الغرض الرابع: إثارة محور الطمع أو الرغبة، أو محور الخوف والحذر لدى المخاطب:

مثل قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: 261].

الغرض الخامس: مدح من يستحق المدح، وذم من يستحق الذم:

مثل قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [الفتح: 29].

وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الجمعة: 5].

الغرض السادس: شحذ ذهن المخاطب، وتحريك طاقته الفكرية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الحشر: 21].

أنواع المثل القرآني:

ذكر بعضُ الباحثين أنَّ الأمثالَ القرآنية تنقسمُ إلى ثلاثة أقسام: مصرّحة أو قياسية، ومرسلة ثم كامنة؛ نمثلُ لها وفق الآتي[1]:

---

(1) انظر: دراسات قرآنية: 300. 304.

النوع الأول: الأمثال المصرحة، أو القياسية:

وهي التي صرّح فيها بلفظ المثل، أو ما يقوم مقامه وفق ما يأتي:

- قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17].
- قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد: 35].
- قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: 35].
- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [النور: 39].
- قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: 40].

النوع الثاني: الأمثال المرسلة:

وهي جملٌ قد أُرسلت إرسالاً من غير تصريح بلفظ التشبيه، وكثر التمثيل بها؛ لما فيها من العظة، والعبرة، والإقناع؛ وهي:

- قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 92].
- قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: 58].
- قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: 51].
- قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: 78].

• قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الحج: 10].
• قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا ۖ وَأَمَّا ٱلْءَاخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ ۚ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: 41].
• قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ ۚ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [هود: 81].
• قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ فِى شَكٍّ مُّرِيبٍۭ﴾ [سبأ: 54].
• قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ ۚ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: 67].
• قوله تعالى: ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: 43].
• قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 84].
• قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 216].
• قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: 38].
• قوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: 99].
• قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: 91].
• قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: 60].
• قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: 249].
• قوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: 91].
• قوله تعالى: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ ۚ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ ۚ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: 14].
• قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: 14].

- قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: 32].
- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: 23].
- قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: 13].
- قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286].
- قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 100].
- قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: 41].
- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: 73].
- قوله تعالى: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ [الصافات: 61].
- قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: 24].
- قوله تعالى: ﴿فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [الحشر: 2].

النوع الثالث: الأمثال الكامنة:

ما يُسَمَّى بالأمثال الكامنة، وهي أمثالٌ لم تُضرب لبيان حال خاصة، ولا لصفة معينة، ولا لتخليص حادثة وقعتْ في زمنٍ من الأزمان، ولم يصرّح فيها بالتمثيل من قريب ولا من بعيد، ولكن يدلُّ مضمونها على معنى يشبه مثلاً من أمثال العرب المعروفة، أي: أنها أمثال بمعانيها لا بألفاظها، فالتمثيلُ فيها كامنٌ غير ظاهر، لهذا أسموها بالأمثال الكامنة.

قال الماورديُّ: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن مضارب بن إبراهيم يقول:

سمعت أبي يقول: سألت الحسين بن الفضل فقلت: إنك تخرجُ أمثال العرب والعجم من القرآن، فهل تجدُ في كتاب الله:

- «خير الأمور أوساطها؟» قال: نعم، في أربعة مواضع:

1 ـ قال تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة: 68].

2 ـ وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: 68].

3 ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: 29].

4 ـ قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 110].

- قلت: فهل تجدُ في كتاب الله: «من جهل شيئاً عاداه»؟ قال: نعم في موضعين:

1 ـ قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: 39].

2 ـ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِۚ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: 11].

- قلتُ: فهل تجدُ في كتاب الله: «احذرْ شَرَّ من أحسنت إليه»؟ قال: نعم، في موضع قوله ﷺ: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْۚ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦۚ فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْۖ وَإِن يَتَوَلَّوْاْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِۚ وَمَا لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [التوبة: 74].

- قلتُ: فهل تجد في كتاب الله: «ليس الخبرُ كالعيان»؟ قال: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِيۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًاۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 260].

• قلتُ: فهل تجدُ في كتاب الله: «في الحركات البركات»؟ قال: في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: 100].

• قلتُ: فهل تجد فيه: «كما تدين تُدان»؟ قال: في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: 123].

• قلت: فهل تجد فيه قولهم: حين تَقْلِين تَدْرِين[1]؟ قال: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: 42].

• قلت: فهل تجد فيه: «لا يلدغ المؤمن من جُحْر مرتين»؟ قال: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: 64].

• قلت: فهل تجد فيه: «من أعان ظالماً سلّط عليه»؟ قال: في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: 4].

• قلت: وهل تجدُ فيه: «لا تلدُ الحيةُ إلا حية»؟ قال: في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: 27].

• قلت: فهل تجدُ فيه: «للحيطان آذان»؟ قال: في قوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: 47]. . . إلى غير ذلك مما نقله السيوطي في (الإتقان)[2].

---

(1) أصلُ هذا المثل: أن رجلاً زنى بامرأة، وأعطاها دراهم، فقالت له: أنا أحوج منك إلى التمتع، وقد أخذت منك الدراهم ـ وكان قد سرق منها مقلاة تقلي فيها السمك، ونحوه ـ فقال لها: حين تقلين تدرين، أي: حين تريدين القلي تعرفين أنني الذي سرقت مقلاتك. انظر: سياق هذا المثل في مجمع الأمثال: 1/ 363.

(2) الإتقان: 1/ 28 وما بعدها، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المبحث السابع والعشرون: ما وقع من المعرَّب[1] في القرآن:

وقد أفرد العلامةُ السيوطي كتاباً في الموضوع سَمَّاه: «المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب»[2]. فقال ـ رحمة الله عليه ـ في حقه: «هذا الكتابُ تتبعتُ فيه الألفاظ المعرَّبة التي وقعت في القرآن، مستوعباً ما وقفت عليه من ذلك، مقروناً بالعزو والبيان. وعلى الله الاعتماد، وإليه أضرعُ في الهداية إلى طرق السداد».

مذاهب الأئمة في وقوع الألفاظ غير العربية في القرآن الكريم:

اختلفتِ الأئمةُ في وقوع المعرَّب في القرآن؛ فالأكثرون، ومنهم الإمام الشافعي، وابن جرير، وأبو عبيدة، والقاضي أبو بكر، وابن فارس على عدم وقوعه فيه؛ لقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾.

وقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: 44]. وقد شدد الشافعيُّ النكيرَ على القائل بذلك.

---

(1) أي: ما وقع من الألفاظ غير العربية كالنبطية، والفارسية، والعبرية، والسريانية... إلخ.

(2) انظر: المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، للسيوطي، مصدر الكتاب: موقع الوراق، ، وقال السيوطي: فهذا ما وقفت عليه من الألفاظ المعربة في القرآن بعد الفحص الشديد سنين، وسعة النظر والمطالعة، ولم تجتمع قبل في كتاب قبل هذا.

وقد نظم القاضي تاج الدين السبكي منها سبعة وعشرين لفظاً في أبيات، وذيَّل عليه الحافظ أبو الفضل ابن حجر بأبيات فيها أربعة وعشرون لفظاً، وعدة ما استدركه السيوطي عليهما اثنان وسبعون لفظاً سنة كالمكررة آن وآنية؛ لأنهما من مادة إناء. وأواب؛ لأنه من مادة أوبي. وسيناء؛ لأنه من مادة سينين. بل هو مرقوم؛ لأنه من مادة الرقيم. وسفرة لأنه من مادة أسفار. فتمت بدونها مئة لفظة وسبع عشرة لفظة، وقد ذيل عليها بالستين.

وقال أبو عبيد: إنما أُنزل القرآنُ بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القولَ، ومَنْ زعم أن كذاباً بالنبطية فقد أكبر القول.

وقال ابن فارس: لو كان فيه من غير لغة العرب شيء؛ لتوهّم متوهّم أن العربَ إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغاتٍ لا يعرفونها.

وقال ابنُ جرير: ما وَرَدَ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره من تفسير ألفاظ القرآن أنها بالفارسية، أو الحبشية، أو النبطية، أو نحو ذلك، إنما اتفق فيها تواردُ اللغات، فتكلمت بها العرب، والفرس، والحبشة بلفظ واحد.

وقال غيره: بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآنُ بلغتهم بعض مخالطة لسائر الألسنة في أسفار لهم، فعلقت من لغاتهم ألفاظ غيرت بعضها بالنقص من حروفها، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها حتى جَرَتْ مجرى العربي الفصيح، ووقع بها البيان، وعلى هذا الحدّ نزل بها القرآن.

وقال آخرون: كلُّ هذه الألفاظ عربية صرفةٌ، ولكن لغة العرب مُتَّسعة جداً، ولا يبعد أن تخفى على الأكابر الجلَّة، وقد خفي على ابن عباس رضي الله عنهما معنى فاطر!

قال الشافعي - رحمه الله - في الرسالة: لا يحيط باللغة إلا نبيٌّ.

وقال أبو المعالي شيدلة: إنما وُجِدَت هذه الألفاظ في لغة العرب؛ لأنها أوسع اللغات، وأكثرها ألفاظاً، ويجوز أن يكونوا سبقوا إلى هذه الألفاظ.

وذهب آخرون إلى وقوعه فيه، وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ بأن الكلمات اليسيرةَ غير العربية لا تخرجُه عن كونه عربياً، فالقصيدة الفارسية لا تخرجُ عنها بلفظة فيها عربية، وعن قوله: ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ بأن المعنى من السياق أكلام أعجمي ومخاطب عربي. واستدلوا باتفاق النُّحاة على أن منع صرف نحو: إبراهيم للعلمية، والعجمة.

وَرَدَ هذا الاستدلال بأن الأعلام ليستْ محلَّ خلاف، فالكلامُ في غيرها مُوَجَّه بأنه إذا اتفق على وقوع الأعلام، فلا مانعَ من وقوعِ الأجناس.

اختيار السيوطي:

قال السُّيوطي: وأقوى ما رأيته للوقوع - وهو اختياري - ما أخرجه ابنُ

جرير قال: حدثنا ابن حميد، حدثنا يعقوب القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير قال: قالت قريش: لولا أنزل هذا القرآنُ أعجمياً وعربياً، فأنزل الله تعالى قوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: 44]، فأنزل الله بعد هذه الآية (القرآن) بكلِّ لسان فيه: ﴿تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الفيل: 4]، فارسية.

وقال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة قال: في القرآن من كلِّ لسان. وقال ابنُ أبي شيبة في مصنفه: حدثنا عبيد الله، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة قال: أنزل القرآن بكلِّ لسان.

ونقل الثعلبي ـ رحمه الله ـ عن بعضهم قال: ليس لغةٌ في الدنيا إلا وهي في القرآن.

فهذه إشارةٌ إلى أن حكمةَ وقوع هذه الألفاظ في القرآن أنه حوى علومَ الأولين والآخرين، ونبأ كل شيء، فلا بُدَّ أن تقعَ فيه الإشارةُ إلى أنواع اللغات والألسن؛ لتتم إحاطته بكل شيء. فاختير له من كل لغة أعذبها، وأخفها، وأكثرها استعمالاً للعرب. ثم رأيت ابن النقيب صرح بذلك فقال في تفسيره: من خصائص القرآنِ على سائر كتب الله المنزلة أنها نزلتْ بلغة القوم الذين أنزلتْ عليهم، لم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم.

والقرآنُ احتوى على جميع لغات العرب، وأنزل فيه بلغات غيرهم من الروم، والفرس، والحبشة شيء كثير.

قلت: وأيضاً فالنَّبِيُّ ﷺ مرسَلٌ إلى كلِّ أمة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: 4].

فلا بُدَّ و أن يكونَ في الكتاب المبعوث به من لسان كل قوم، وإن كان أصله بلغة قومه هو.

وقد رأيت الجويني ذَكَر لوقوع المعرب في القرآن فائدة أخرى فقال: إنْ

قيلَ: إن إستبرق ليس بعربي وغير العربي من الألفاظ دون العربي في الفصاحة، والبلاغة، فنقول: لو اجتمع فصحاء العالم، وأرادوا أن يتركوا هذه اللفظة، ويأتوا بلفظة تقومُ مقامها في الفصاحة لعجزوا عنها؛ وذلك لأن الله تعالى إذا حَثَّ عباده على الطاعة، فإن لم يرغبهم بالوعدِ الجميل، ويُخوِّفهم بالعذابِ الوبيل، لا يكونُ حثه على وَجْه الحكمة، فالوعدُ والوعيد نظراً إلى الفصاحة واجب.

ثم إنَّ الوعد بما يرغبُ فيه العقلاء، وذلك ينحصرُ في أمور: الأماكن الطيبة، ثم المآكل الشهية، ثم المشارب الهنية، ثم الملابس الرفيعة، ثم المناكح اللذيذة، ثم ما بعده مما تختلفُ فيه الطباع.

فإذاً ذكر الأماكن الطيبة والوعد به لازم عند الفصيح. ولو تركه لقالَ من أمر بالعبادة، ووعد عليها بالأكل والشرب: إن الأكل والشرب لا ألتذُّ به إذا كنت في حبس أو موضع كربة؛ فلذا ذَكَر الله تعالى الجنة، ومساكن طيبة فيها، وكان ينبغي أن يذكر من الملابس ما هو أرفعها، وأرفع الملابس في الدنيا الحرير، وأما الذهب فليس مما ينسجُ منه ثوب. ثم إن الثوب الذي من غير الحرير لا يعتبرُ فيه الوزن والثقل. وربما يكون الصفيقُ الخفيفُ أرفعَ من الثقيل الوزن.

مذهب أبي عبيد القاسم بن سلام:

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام بعد أن حكى القولَ بالوقوع عن الفقهاء، والمنع عن أهل العربيه: والصوابُ عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً؛ وذلك أن هذه الأحرفَ أصولها أعجمية، كما قال الفقهاء، لكنها وقعتْ للعرب فعرَّبتها بألسنتها، وحَوَّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربيةً، ثم نزل القرآنُ وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنها عربية فهو صادق، ومن قال: إنها عجميةٌ فصادق.

وهذا هو الذي جَزَمَ به ابن جرير، ومال إلى هذا القول الجواليقي، وابن الجوزي، وآخرون.

الألفاظ المعربة بحسب حروف المعجم:

ولما كانت هذه الدراسةُ تأصيليةً تطبيقيةً؛ نسوقُ كُلَّ الألفاظ التي ذكرها

الإمام السبكي، وما أضافه الحافظ ابن حجر، وكذا ما زاد عليها الإمام السيوطي وفق ترتيب المعجم؛ وهي ملخَّصُ القول من كتاب (المهذب فيما وقع في القرآن من المعرَّب) للسيوطي:

أولاً: حرف الهمزة:

﴿وَأَبَارِيقَ﴾: حكى الثعالبي في (فقه اللغة)، وأبو حاتم اللغوي في كتاب (الزينة) أنها **فارسية**.

﴿أب﴾: قال شيدلة في (البرهان): **الأب**: الحشيش بلغة أهل **المغرب**.

﴿ابْلَعِي﴾: قال ابن أبي حاتم في تفسيره بسنده عن وهب بن منبه يقول في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ قال: **بالحبشية**: (ازدرديه). وقيل: اشربي بلغة **الهند**.

﴿أَخْلَدَ﴾: قال الواسطي في كتاب: (الإرشاد في القراءات العشر): في قوله تعالى ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: ركن **بالعبرية**.

﴿ٱلْأَرَآئِكِ﴾: حكى ابن الجوزي في (فنون الأفنان) أنها السرر **بالحبشية**.

﴿ءَازَرَ﴾: في (العجائب) للكرماني قيل: معناه شيخ **بالفارسية**.

﴿أسباط﴾: قال أبو الليث السمرقندي في تفسيره: الأسباط بلغتهم كالقبائل بلغة العرب.

﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾: قال ابنُ أبي حاتم بسنده عن الضحاك قال: الإستبرقُ: الديباجُ الغليظ، وهو بلغة العجم.

وقال الجواليقي: ﴿الإستبرق﴾: غليظ الديباج، **فارسي** معرب، وممن صرَّح بأنه بالفارسية أبو عبيد، وأبو حاتم، وآخرون.

﴿أسفار﴾: قال الواسطي في (الإرشاد) هي الكتب **بالسريانية**، وقال الكرماني في (غرائب التفسير) هو **نبطي**.

﴿إِصْرِىٓ﴾: قال أبو القاسم في كتاب (لغات القرآن) معناه: عهدي **بالنبطية**.

﴿وَأَكْوَابٍ﴾: حكى ابنُ الجوزي أنها الأكواز بالنبطية، وقال ابنُ جرير عن الضحاك: الأكواب: جرار ليست لها عرا، وهي **بالنبطية** كوبا.

﴿أَلِيمٌ﴾: حكى ابنُ الجوزي أنه الموجع **بالزنجية**، وقال شيدلة في (البرهان) **بالعبرانية**.

﴿إِلًّا﴾: قال الفريابي في تفسيره: حدثنا سفيان، عن ابن نجيح، عن مجاهد في قوله ﴿إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾. قال: الإل: الله تعالى، قال ابنُ جني في (المحتسب): قالوا: الإل **بالنبطية** اسم الله تعالى.

﴿إِنَىٰهُ﴾: قال شيدلة في (البرهان): إناه: أي: نضجة بلسان **أهل المغرب**. وقال أبو القاسم في (لغات القرآن) بلغة **البربر**.

﴿إِنٍ﴾: وقال في قوله تعالى: ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ هو الذي انتهى حَرُّهُ بلغة **البربر**.

﴿ءَانِيَةٍ﴾: وفي قوله تعالى: ﴿مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ أي: حارة بلغة **البربر**.

﴿أَوَّٰهٌ﴾: قال ابنُ أبي حاتم عن مجاهد وعكرمة قالا: الأواه: الموقن بلسان **الحبشة**. وقال الواسطي الأواه: الدعاء **بالعبرية**.

﴿أَوَّابٌ﴾: قال ابنُ أبي حاتم عن عمرو بن شرحبيل قال: الأوَّابُ: المسبِّح بلسان **الحبشة**.

﴿أَوِّبِى﴾: قال ابنُ جرير عن أبي ميسرة قال: سَبِّحي بلسان **الحبشة**.

﴿ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ﴾: قال شيدلة في قوله تعالى ﴿ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ أي: الآخرة، وفي قوله: ﴿فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْآخِرَةِ﴾ أي: الأولى **بالقبطية**.

ثانياً: حرف الباء:

﴿بَطَآئِنُهَا﴾: قال شيدلة في قوله تعالى ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ أي: ظواهرها **بالقبطية**.

﴿بَعِيرٍ﴾: قال ابنُ جرير عن مجاهد في قوله تعالى ﴿حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ قال: حمار. قال: وهي لغة. قال ابنُ خالويه عن الزبور: البعير: كلُّ ما يحمل **بالعبرانية**.

﴿بِيَعٌ﴾: قال الجواليقي: البِيعةُ والكنيسة جعلهما بعضُ العلماء **فارسيين معرَّبين**.

ثالثاً: حرف التاء:

﴿تَتْبِيرًا﴾: قال ابنُ أبي حاتم عن سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا﴾ قال: تبره **بالنبطية**.

﴿تَحْتَ﴾: قال أبو القاسم في قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ أي: من بطنها **بالنبطية**.

﴿ٱلتَّنُّورُ﴾: ذكر ابنُ دريد، والجواليقي، والثعالبي أنه **فارسي** معرَّب.

رابعاً: حرف الجيم:

﴿الجبت﴾: قال ابنُ أبي حاتم عن ابن عباس قال: الجبتُ: اسم الشيطان **بالحبشية**. وعن سعيد بن جبير قال: الجبت: الساحر بلسان **الحبشة**، والطاغوت: الكاهن.

﴿جَهَنَّمَ﴾: ذهب جماعةٌ إلى أنها أعجمية، وقال بعضهم: **فارسية** معرَّبة. وقال آخرون: هي تعريبُ كهنام **بالعبرانية**.

خامساً: حرف الحاء:

﴿حَرَامٌ﴾: قال ابن أبيّ أن عكرمة قال: وحرم: وجب **بالحبشية**.

﴿حَصَبُ﴾: عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿حَصَبُ﴾ قال: حطب جهنم **بالزنجية**.

﴿حِطَّةٌ﴾: قيل: إن هذه اللفظة من ألفاظ أهل الكتاب، لا يُعْرَفُ معناها في العربية.

﴿حوب﴾: قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ قال: إثماً كبيراً بلغة **الحبشة**.

﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾: قال ابنُ أبي حاتم عن الضحاك قال: الحواريون: الغسَّالون **بالنبطية**، وأصله هواري.

سادساً: حرف الدال:

﴿دَرَسْتَ﴾: عدَّه الحافظ ابن حَجَر في نظمه، وذكر بعضُهم أن الدراسة القراءة **بالعبرانية**.

﴿دُرِّيٌّ﴾: قال شيدلة: الدري: المضيء **بالحبشية**.

﴿دينار﴾: ذكر الجواليقي، وغيره: أنه **فارسي**.

سابعاً: حرف الراء:

﴿رَاعِنَا﴾: أخرج أبو نعيم في (دلائل النبوة) عن ابن عباس قال: راعنا: سب **بلسان اليهود**.

﴿ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ﴾: قال الجواليقي: وأحسب الكلمةَ ليست بعربية، وأنها **عبرانية، أو سريانية**.

﴿رِبِّيُّونَ﴾: ذكر أبو حاتم اللغوي في كتاب (الزينة) أنها **سريانية**.

﴿ٱلرَّحْمَٰنَ﴾: ذهب المبرد، وثعلب إلى أنه **عبراني**، وليس بعربي. وأصله بالخاء المعجمة.

﴿ٱلرَّسِّ﴾: قال الكرماني في (العجائب): الرس: اسم **أعجمي**، ومعناه: البئر.

﴿الرقيم﴾: قال شيدلة: الرقيم: اللوح **بالرومية**. وقال: وقيل هو الكتاب بلغة **الروم**، وقيل الدواة.

﴿رمز﴾: عدَّه ابنُ الجوزي من المعرَّب، وقال الواسطي: هو تحريكُ الشفتين **بالعبرية**.

﴿رَهْوًا﴾: قال أبو القاسم في قوله تعالى ﴿وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا﴾ أي: سهلاً دمثاً بلغة **النبط**. وقال الواسطي: أي: ساكناً **بالسريانية**.

﴿ٱلرُّومُ﴾: قال الجواليقي: هو أعجميٌّ، اسمُ هذا الجيل من الناس.

ثامناً: حرف الزاي:

﴿الزنجبيل﴾: حكى الثعالبي في (فقه اللغة) أنه **فارسي**، وكذا الجواليقي.

تاسعاً: حرف السين:

﴿سُجَّدًا﴾: قال الواسطي في قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ أي: مقنعي الرؤوس **بالسريانية**.

﴿ٱلسِّجِلِّ﴾: قال ابنُ مردويه عن ابن عباس قال: ﴿ٱلسِّجِلِّ﴾ بلغة **الحبشة**: الرجل. وفي (المحتسب): لابن جني: السجل: الكتاب، قال قوم: هو **فارسي** معرب.

﴿سِجِّيلٍ﴾: عن مجاهد قال: سجيل **بالفارسية**، أولها حجارة وآخرها طين.

﴿سِجِّينٍ﴾: ذكر أبو حاتم في كتاب (الزينة) أنه غير **عربي**.

﴿سرادق﴾: قال الجواليقي: **فارسي** معرب، وأصله «سرادره» وهو الدهليز.

﴿سرى﴾: عن مجاهد ﴿سَرِيًّا﴾ قال: نهر **بالسريانية**. عن سعيد بن جبير ﴿سَرِيًّا﴾ نهراً **بالنبطية**.

﴿سَفَرَةٍ﴾: عن ابن عباس ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ﴾ قال: **بالنبطية** القراء.

﴿سَقَرَ﴾: ذكر الجواليقي أنها **أعجمية**.

﴿سكر﴾ عن ابن عباس: السكر بلسان **الحبشة** الخل.

﴿سلسبيل﴾: قيل: هو اسم **أعجمي**.

﴿سَنَا﴾: عدّه الجاحظ، وابن حجر في نَظْمه.

﴿سُندُسٍ﴾: ذكر الثعالبي في (فقه اللغة) أنه **فارسي**. وقال شيدلة: هو **بالهندية**.

﴿سَيِّدَهَا﴾: قال الواسطيُّ في قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ أي: (زوجها) بلسان **القبط**.

﴿سِنِينَ﴾: عن عكرمة قال: سينين: الحسن بلسان **الحبشة**.

﴿سين﴾: قال الضحاك في قوله ﴿مِن طُورِ سَيْنَآءَ﴾ الطور: الجبل **بالنبطية**، وسينا: حسنه **بالنبطية**.

عاشراً: حرف الشين:

﴿شَطْرَ﴾: عن رفيع في قوله: ﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ قال: تلقاءه بلسان **الحبشي**.

﴿شَهْرُ﴾: قال الجواليقي: ذكر بعضُ أهل اللغة أنه **بالسريانية**.

﴿ٱلصِّرَٰطِ﴾: حكى النقاش، وابن الجوزي: أنه الطريق بلغة **الروم**.

﴿صرهن﴾: عن ابن عباس: فصرهن، قال: هي **بالنبطية** فشققهن.

﴿صَلَوَٰتٌ﴾: ذكر الجواليقي أنها **بالعبرانية**: كنائس اليهود، وقيل: **السريانية**.

حادي عشر: حرف الطاء:

﴿طه﴾: عن ابن عباس عن قوله تعالى: ﴿طه﴾ قال: هو كقولك يا محمد بلسان **الحبش**. وقال ﴿طه﴾ **بالنبطية**: يا رجل، وكذا **بالسريانية**.

﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾: تقدَّم في الجبت. هو الكاهن **بالحبشية**.

﴿طفقا﴾: قال شيدلة: طفقا: قصدا **بالرومية**.

﴿طُوبَىٰ﴾: عن ابن عباس قال: طوبى: اسم الجنة بلسان **الحبشة**. وعن سعيد بن سحوج قال: طوبى: اسم الجنة **بالهندية**.

﴿ٱلطُّورَ﴾: عن مجاهد قال: الطور: الجبل **بالسريانية**، وقال الضحاك: **النبط** يسمُّون الجبل طوراً.

﴿طُوًى﴾: قيل: هو رجلٌ بالعبرانية.

ثاني عشر: حرف العين:

﴿عَبَّدتَّ﴾: قال أبو القاسم في قوله تعالى: ﴿أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ معناه: قتلت بلغة **النبط**.

﴿عَدْنٍ﴾: عن ابن عباس أنه سأل كعباً عن جَنَّات عدن. فقال: هي الكروم والأعناب **بالسريانية**، وقيل:عدن: **بالرومية**.

﴿ٱلْعَرِمِ﴾: عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ قال: العرم **بالحبشية**، وهي المسناة التي يجتمع فيها الماء، ثم ينبثق.

ثالث عشر: حرف الغين:

﴿غساق﴾: قال الجواليقي، وغيره: هو البارد المنتن بلسان **الترك**.

﴿غيض﴾: قال أبو القاسم: غيض الماء: نقص بلغة **الحبشة**.

رابع عشر: حرف الفاء:

﴿ٱلْفِرْدَوْسِ﴾: عن مجاهد قال: ﴿ٱلْفِرْدَوْسَ﴾: بستان **بالرومية**، وقيل: **بالسريانية**.

﴿فوم﴾: قال الواسطي: هي الحنطة **بالعبرية**.

خامس عشر: حرف القاف:

﴿قَرَاطِيسَ﴾: قال الجواليقي: يقال: إن القرطاس أصله **غير عربي**.

﴿ٱلْقِسْطَ﴾: عن مجاهد قال: القسط: العدل **بالرومية**.

﴿القسطاس﴾: عن مجاهد قال: القسطاس: العدل **بالرومية**.

﴿قَسْوَرَةٍ﴾: ابن عباس قال: الأسد يقال له **بالحبشية** قسورة.

﴿قيس﴾: قيل: هو أعجمي عُرِّب ذِكْره.

﴿قسية﴾: في قراءة من قرأ: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَسِيَةً﴾ أي: رديئة غير خالصة، من قولهم: درهم قسي أي: مغشوش، قال أبو علي الفارسي: كلمة أعجمية لا دخلَ لها في كلام العرب.

﴿قِطَّنَا﴾: قال أبو القاسم: معناه كتابنا **بالنبطية**.

﴿قفل﴾: حكى الجواليقي عن بعضهم أنه **فارسي** معرّب.

﴿القمل﴾: قال الواسطي: هو الدبا بلسان **العبرية والسريانية**، قال أبو عمرو: لا أعرفه في لغة أحد من العرب.

﴿قنطار﴾: ذكر الثعالبي في (فقه اللغة) أنه **بالرومية** اثنتا عشرة ألف أوقية. وقال الخليل: زعموا أنه **بالسريانية** ملء جلد ثور ذهباً أو فضة، وقال بعضُهم: إنه بلغة **بربر** ألف مثقال من ذهب أو فضة.

سادس عشر: حرف الكاف:

﴿كافور﴾: حكى الثعالبي أنه **فارسي**. وكذا قال الجواليقي.

﴿كَفَّرَ﴾: حكى ابن الجوزي أن معنى: ﴿كفّر عنا﴾، امْحُ عنا **بالنبطية**. وقيل بالعبرانية أيضاً.

﴿كِفْلَيْنِ﴾: قال وكيع في قوله تعالى: ﴿كِفْلَيْنِ﴾ ضعفين **بالحبشية**. وقيل: نصيبين باللغة **النبطية**.

﴿كَنزٌ﴾: قال الواسطي: إنه **فارسي** معرّب.

﴿كُوِّرَتْ﴾: قال الجواليقي: معناها: غُوِّرَت **بالفارسية**.

سابع عشر: حرف اللام:

﴿مُتَّكَئًا﴾: قيل: متكأً بكلام **الحبش** يسمون الترنج متكأً، وقال الواسطي: هو الأترنج بلغة **النبط**.

﴿مجوس﴾: قال الجواليقي: إنه **أعجمي**.

﴿مرجان﴾: حكى الجواليقي عن بعض أهل اللغة أنه أعجمي.

﴿مَّرْقُومٌ﴾: قال الواسطي في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾ أي: مكتوب بلسان **العبرية**.

﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾: قال الواسطي: ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ قليلة بلسان **العجم**. وقيل: بلسان **القبط**.

﴿مِسْكٌ﴾: حكى الثعالبي في (فقه اللغة) أنه **فارسي**.

﴿مشكاة﴾: قيل: المشكاة: الكوة بلسان **الحبشة**.

﴿مَقَالِيدُ﴾: حكى ابنُ الجوزي أنها المفاتيح بالنبطية، وقيل: مفاتيح **بالفارسية**.

﴿مَلَكُوتَ﴾: عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ قالَ: هُوَ المَلك، وَلَكِنَّهُ بِكلام **النبطية** ملكوتا.

﴿مَنَاصٍ﴾: قال أبو القاسم في (لغات القرآن)، والواسطي في (الإرشاد) معناه: فرار **بالنبطية**.

﴿منسأة﴾: حكى ابن الجوزي أنها العصاة **بالزنجية**، وعن السدي قال: المنسأة: العصاة بلسان **الحبشة**.

﴿منتظر﴾: عن ابن عباس: السماء منفطر به: ممتلئة بلسان **الحبشة**.

﴿المهل﴾: قال شيدلة: المهل: عَكَّر الزيت بلسان **أهل المغرب**. وقال أبو القاسم: بلغة **البربر**.

ثامن عشر: حرف النون:

﴿نَاشِئَةَ﴾: عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾ قال: بلسان **الحبشة** إذا نشأ قام.

﴿نٓ﴾: حكى الكرماني في (العجائب) عن الضحاك أنه **فارسي**، وأصله أنون، ومعناه: اصنع ما شئت.

تاسع عشر: حرف الهاء:

﴿هُدۡنَآ﴾: قال شيدلة، والواسطي، وغيرهما: هدنا: تبنا **بالعبرانية**.

﴿هُودٍ﴾: قال الجواليقي: الهود واليهود أعجمي.

﴿هَوۡنٗا﴾: عن ميمون بن مهران في قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا﴾ قال: حلماً **بالسريانية**.

﴿هَيۡتَ لَكَۚ﴾: عن ابن عباس ﴿هَيۡتَ لَكَۚ﴾ هلمّ لك **بالنبطية**. وقيل: هلمّ لك بلسان **الحورانية**.

عشرون: حرف الواو:

﴿وَرَآءَ﴾: قال شيدلة في (البرهان) ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ﴾، أي: أمامهم **بالنبطية**.

﴿وَرۡدَةٗ﴾: وفي المعرب للجواليقي: الورد المشموم في الربيع أنه **ليس بعربي**.

﴿وَزَرَ﴾: قال أبو القاسم في (لغات القرآن): هو الجبل والملجأ **بالنبطية**. وعن الضحاك في قوله تعالى: ﴿لَا وَزَرَ﴾ قال: لا جبل، وهو بلغة أهل **اليمن**.

واحد و عشرون: حرف الياء:

﴿ياقوت﴾: ذكر الثعالبي في (فقه اللغة) أنه **فارسي**، وكذا الجواليقي، والمغربي، وآخرون.

﴿يَحُورَ﴾: قال ابن الجوزي: ﴿الحور﴾: الرجوع بلغة **الحبشة**.

﴿يسٓ﴾: عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿يسٓ﴾ قال: يا إنسان **بالحبشة**.

﴿يَصِدُّونَ﴾: قال ابن الجوزي: معناه: يضجون **بالحبشية**.

﴿يُصۡهَرُ﴾ قال شيدلة في (البرهان): يصهر: ينضج بلسان أهل **المغرب**.

﴿ٱلۡيَمِّ﴾: نقل ابن الجوزي أنه البحر بلغة **العبرانية**، وقال غيره: **بالنبطية**. وقال الجواليقي: قال ابن قتيبة: اليم: البحر **بالسريانية**.

﴿ٱلْيَهُودُ﴾: قال الجواليقي: أعجمي مُعرَّب، منسوب إلى يهوذا بن يعقوب، فعرب بإهمال الذال.

نظم الإمامُ السّبكي المتضمن 27 لفظاً:

السَّلسَبيلُ وَ طَهَ كُوِّرَت بِيَعٌ ... رومٌ وَ طوبى وَسِجّيلٌ وَ كافورُ
وَالزَّنجَبيلُ وَ مِشكاةٌ سُرادِقٌ مَع ... إستَبرَق صَلواتٌ سُندُسٌ طورُ
كَذا قَراطيسُ رَبّانِيِّهِم وَ غَسا ... قٌ ثُمَّ دينارُ وَالقِسطاسُ مَشهورُ
كَذاكَ قَسوَرَةٌ وَاليَمُّ ناشِئَةٌ ... و يُؤتِ كِفلَينِ مَذكُورٌ وَمَسطورُ
لَهُ مَقاليدُ فِردَوسٌ يُعَدُّ كَذا ... فيما حَكى اِبنُ دُرَيدٍ مِنهُ تَنّورُ

نظم الحافظ ابن حَجَر المتضمن 24 لفظاً:

وَزِدت حَرمٌ وَمُهلٌ وَالسِّجِلُّ كَذا ال ... سَرى وَالأَبُّ ثُمَّ الجِبتُ مَذكُورُ
وَقِطَّنا وَإِناه ثُمَّ مُتَّكَأ ... إستَبرَق صَلواتٌ سُندُسٌ طورُ
وَ هَيتَ وَ السَّكَرُ الأَوّاهُ مَع حَصَبٍ ... وَأَوِّبي مَعهُ وَالطاغوتُ مَسطورُ
صِرهُنَّ أَصري وَغيضَ الماءُ مَع وَزَر ... ثُمَّ الرَقيمُ مَناصٌ وَالسَّنا النورُ

نظم الإمام السيوطي المتضمن 42 لفظاً:

وَزِدت ياسينُ وَالرَّحمَنُ مَع مَلَكو ... تِ ثُمَّ سينينَ شَطرَ البَيتِ مَشهورُ
ثُمَّ الصِّراطِ وَدُرِّيٍّ يَحورُ وَمُر ... جانٌ أَليمٌ مَعَ القِنطارِ مَذكورُ
وَراعِنا طَفِقا هُدنا اِبلَعي وَوَرا ... ءَ وَالأَرائِكُ وَالأَكوابُ مَأثورُ
هودٌ وَقِسطٌ وَكُفرٌ رَمزُهُ سَقَرٌ ... هَونٌ يَصُدّونَ والمَنساةُ مَسطور
بَعيرُ آزَرُ حوبٌ وَردَةٌ عَرِمٌ ا ... إِلٌّ وَمِن تَحتِها عَبَّدتَ وَالصورُ
وَلينَةٌ فومُها رَهوٌ وَأَخلَدُ مُز ... جاةٌ وَسَيِّدُها القَيّومُ موفورُ
وَقُمَّلٌ ثُمَّ أَسفارٌ عَنى كُتُباً ... وَسُجَّداً ثُمَّ رِبِّيّونَ تَكثيرُ
وَحِطَّةٌ وَطُوى وَالرّسُّ نونُ كَذا ... عَدنٌ وَمُنفَطِرُ الأَسباطُ مَذكورُ

مِسكٌ أَباريقُ ياقوتٌ رَووا فَهُنا ... ما فاتَ مِن عَدَدِ الألفاظِ مَحصورُ
وَبَعضُهُم عَدَّ الأولى مَع بَطائِنها ... وَالآخِرَةَ لِمعاني الضِّدِّ مَقصورُ
وَما سُكوتِيَ عَن آنٍ وَآنِيةٍ ... سينا أَواب وَالمرقومُ تَقصيرُ
وَلا بِأَيدي وَما يَتلوهُ مِن عَبَسٍ ... سينا أَوابِ وَالمرقومُ تَقصير

المبحث السادس والعشرون: التَّرادفُ والاشتراكُ في القرآن الكريم:

أولاً: الترادف:

تعريف الترادف: هو الألفاظُ المفردةُ الدالةُ على شيء واحد باعتبار واحد[1].

موقفُ العلماء من الترادف:

ذهب كثيرٌ من العلماء **إلى وقوعه في اللغة**، وفي القرآن الكريم؛ منهم سيبويه (ت 180هـ)، وقُطْرُب (ت 206هـ)، والأصمعي (ت 217هـ)، ومحمد بن القاسم الأنباري (ت 327هـ)، وأبو علي القالي (ت356هـ)، وابن خالويه (ت 370هـ)، وأبو الحسن الرُّمَّاني (ت 384هـ)، وابن جِنِّي (ت 392هـ)، وحمزة الأصبهاني، وابن مالك الطائي (ت 672هـ)، وأحمد الفيومي (ت 770هـ)، والفيروز آبادي (ت 817هـ)، وعبد القادر البغدادي (1093هـ)، و غيرهم.

وقد **أنكر وقوعه** آخرون، منهم: أبو العباس ثعلب (ت 291هـ)، وابن درستويه (337هـ)، وأبو علي الفارسي (377هـ)، وابن فارس (ت 395هـ)، وأبو هلال العسكري (ت بعد 400هـ) وغيرهم.

أسبابُ وقوعه:

1 ـ اختلاف اللغات:

ومن أسباب وقوعه اختلافُ اللغات مثل: القمح بلغة الشام، والحنطة بلغة الكوفة، والبُر بلغة الحجاز.

---

(1) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: 1/ 402، وهو تعريف فخر الدين الرازي.

2 ـ المجاز:

كأن تستعمل الكلمة لمعنى مجازي، أي: لغير ما وُضعت له، ويصبح لها معنيان، أو أكثر؛ مثل: العين: جارحة البصر حقيقة، والجاسوس مجازاً، واللسان: عضو النطق حقيقة، واللغة مجازاً.

3 ـ التغير الصوتي:

فقريش تقول: كُشطت، وقيس وتميم وأسد: قُشطت، وكذا بين جذب وجبذ.

4 ـ التوسع في الاستعمال ثم اشتهاره:

مثل: إطلاق المدام والمدامة على الخمر؛ لأن أصلَ المدام أنه وصف، ثم شاع حتى صار اسماً من أسماء الخمر، وكذا في أسماء السَّيف التي كانت صفاتٍ، وغيرها.

أمثلة تطبيقية من القرآن الكريم(1):

● يحسب ويظن:

يحسب: في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران: 178].

ويظن: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ يُخْفُونَ فِيٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَاۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْۖ وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: 154].

● فطر وخلق:

فطر: في قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: 79].

---

(1) انظر: الترادف والاشتراك مظهران من مظاهر ثراء اللغة (دراسة نظرية تطبيقية) د. عبد العزيز الحميد: 89 وما بعدها.ط1، من منشورات جامعة أم القرى، 1430هـ.

خلق: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: 59].

- **يبدي ويعلن، ويسر ويكتم:**

يبدي ويكتم: في قوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: 99].

يسر ويعلن: في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: 76].

- **يريد ويشاء:**

يريد: في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: 108].

يشاء: في قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة: 90].

- **المرجع والمصير:**

المرجع: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [آل عمران: 55].

المصير: في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾ [ق: 43].

- **النهى والألباب:**

النهى: في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه: 128].

الألباب: في قوله تعالى: ﴿هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [غافر: 54].

- **الريب والشك:**

الريب: في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: 23].

الشك: في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [إبراهيم: 9].

- **الجهر والعلانية:**

الجهر: في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 75].

العلانية: في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 274].

- **صدف وأعرض:**

صدف: في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: 157].

أعرض: في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: 57].

- **الأصيل والعشي، والغداة والبكرة:**

في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: 205].

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: 46].

وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [آل عمران: 41].

وقوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: 9].

- **المرية والشك:**

المرية: في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ [هود: 109].

الشك: في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [هود: 110].

● **وجد وثقف:**

وجد: في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: 89].

ثقف: في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُوْلَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾ [النساء: 91].

● **خلا ومضى:**

مضى: في قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: 38].

خلا: في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر: 13].

● **الجُناح والحرج:**

جناح: في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: 198].

حرج: في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور: 61].

● **خلف ووراء:**

خلْف: في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 66].

وراء: في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: 51].

ثانياً: الاشتراك اللفظي:

قال ابنُ فارس: الاشتراكُ هو أن تكونَ اللفظةُ محتملةً لمعنيين، أو أكثر[1].

والقائلون بوقوعه هم السَّواد الأعظم من العلماء، والمعجميين العرب؛ لأن

(1) الصاحبي: 456.

معاجمهم قائمة أصلاً على سرد معاني الألفاظ، وعليه؛ فكم من ألفاظ تحملُ أكثر من معنى!

فقد قال بوقوعه سيبويه، والأنباري، وابن جِنِّي، والأعرابي، وأبو العباس ابن المبرد، وأبو الحسن الهُنائي المشهور بكراع النمل، ومن المحدثين علي عبد الواحد وافي في كتابه: (فقه اللغة)، وصبحي الصالح في كتاب: (دراسات في فقه اللغة) وغيرهم كثير.

ومن الذين أنكروا وقوعه ابن درستويه بنوعٍ من التكلُّف.

ولكن متى أدى الاشتراكُ إلى الغموضِ المذموم؛ فإنه لا يحسنُ في الكلام.

أسباب وقوع الاشتراك:

1 ـ المجاز:

يكون اللفظُ على الحقيقة، ثم بطريق التَّوسُّع في التشبيه يكتسب المعنى المجازي، وبطريق الاستعارة تكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل؛ وذلك مثل البحر للماء، ثم استعمل للكرم والعلم.

2 ـ اختلاف اللغات:

ومنه لفظ السليط عند عامة العرب: الزيت، وعند أهل اليمن: دهن السمسم.

3 ـ السبب الصوتي:

وذلك مثل لفظ الثروة: الغنى، وتقلب فاء فتصبح الفروة، فيصبح لها معنيان: جلدة الرأس، والغنى.

4 ـ الحاجة:

ومنها: ألفاظ الإدارة والسياسة كالخلافة، والوزارة، والدولة، والحكومة، والحجابة، وديوان الجند.

5 ـ السبب الصرفي:

وذلك مثل غرب كغروب الشمس، وغَرْب هو الدلو، وكمعروفة رائحة طيبة العَرف، ومعروفة اسم مفعول من عُرف.

أمثلة تطبيقية على المشترك في القرآن[1]:

- **أمْر:**

من معانيه الواردة في القرآن الكريم:

القضاء: قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: 24].

القيامة: قال تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: 1].

الإبداع: قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: 54].

- **الأكل:**

تناول الطعام: قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: 7].

الاغتياب: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: 11].

إنفاق المال: قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 188].

- **الأمة:**

الجامعة أو العصبة: قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ

(1) انظر: الترادف والاشتراك لعبد العزيز بن حميد الحميد: 153 وما بعدها.

أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ﴾ [البقرة: 213].

الزمان: قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِي نَجَا مِنۡهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ﴾ [يوسف: 45].

● **الإمام:**

المؤتم به: قال تعالى: ﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡۖ فَمَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقۡرَءُونَ كِتَٰبَهُمۡ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلٗا﴾ [الإسراء: 71].

اللوح المحفوظ: قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ [يس: 12].

● **جعل:**

الإيجاد: قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: 1].

إيجاد الشيء من شيء وتكوينه منه: قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةٗ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِۚ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ﴾ [النحل: 72].

تبصير الشيء على حالة: قال تعالى: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: 22].

الحكم بالشيء على الشيء: قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعۡمِهِمۡ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمۡ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمۡۗ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ [الأنعام: 136].

● **الحميم:**

الماء الشديد الحرارة: قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ خَمۡرٖ لَّذَّةٖ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ عَسَلٖ مُّصَفّٗىۖ وَلَهُمۡ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡۖ كَمَنۡ هُوَ خَٰلِدٞ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُواْ مَآءً حَمِيمٗا فَقَطَّعَ أَمۡعَآءَهُمۡ﴾ [محمد: 15].

القريب المشفق: قال تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: 100 ـ 101].

● **الساعة**:

جزء من أجزاء الزمان: قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ۚ بَلَٰغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: 35].

يوم القيامة: قال تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: 1].

● **استوى**:

التساوي: قال تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: 19].

اعتدال الشيء في ذاته: قال تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم: 6].

● **ضرب**:

ضرب الشيء باليد والعصا والسيف ونحوهما: قال تعالى: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: 12].

الذهاب في الأرض: قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [النساء: 101].

ضرب المثل: قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 29].

● **ظن**:

اليقين: قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: 46].

التوهم: قال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: 87].

● **قضى:**

الأمر: قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: 23].

الفراغ: قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: 200].

الموت: قال تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: 77].

● **قعد:**

القعود المقابل للقيام: قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: 103].

التكاسل في الشيء: قال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 95].

الترصد للشيء: قال تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: 16].

● **الكتابة:**

الكتابة بالخط: قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1ـ2].

الإثبات والتقدير والفرض: قال تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة: 21].

اللوح المحفوظ: قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: 22].

● **اللسان:**

الجارحة: قال تعالى: ﴿وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي﴾ [طه: 27 ـ 28].

اللغة: قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: 58].

● **الوضع:**

الإيجاد والخلق: قال تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ﴾ [الرحمن: 10].

وضع الحمل: قال تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتۡهَا قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: 36].

المبحث السابع والعشرون: الوجوه والنظائر في القرآن الكريم:

تعريف الوجوه والنظائر:

وهو فرعٌ من فروع التفسير، ويقصدُ بالوجوه: اللفظ المشترك؛ الذي يستعمل في عدة معانٍ، كلفظ الهدى له سبعة عشر معنى.

والنظائر: الألفاظ المتواطئة؛ التي تستعمل بمعنى واحد مثل: جواد، وكريم(1). وكأن الأول من باب المشترك اللفظي، والثاني من باب الترادف.

المؤلفات في هذا الفن:

لقد أفرد هذا الفَنَّ ثُلَّةٌ من العلماء؛ الذين لهم باعٌ واسعٌ في علوم العربية؛ ومنهم(2):

● مقاتل بن سليمان البلخي (ت 150هـ). له (الأشباه والنظائر).

● يحيى بن سلام (ت 200هـ). له كتاب: (التصاريف تفسير القرآن مما اشتبهت اسماؤه وتصرفت معانيه).

---

(1) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: 1/ 102.

(2) للتوسع انظر: ما كتبته المحققة هند شلبي في تحقيق كتاب «التصاريف تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه» ليحيى بن سلام (ت200هـ): 28 ـ 38، ط. الشركة التونسية للتوزيع، 1400هـ، 1980م.

- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ). له كتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد).
- أبو عبد الله الحسين الدامغاني (ت478هـ) له كتاب: (إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم).
- أبو الحسين أحمد بن فارس (ت429هـ) له كتاب (الأفراد).
- أبو منصور الثعالبي (ت429هـ) له (الأشباه والنظائر).
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ) بحيث خصص أجزاء من كتابه (بصائر ذوي التمييز والبصائر) لذكر الوجوه والنظائر.
- وابن الجوزي، والسيوطي... وغيرهم.

وَجْهُ العلاقة بين الوجوه والنظائر والعربية:

إن هؤلاء الذين سَرَدْنا بعضَ أسمائهم لهم علاقة قوية بالعربية، وهم أعلام في علومها، مثل: المبرد، وابن فارس، والثعالبي، والفيروز آبادي... إلخ.

وعلماءُ اللغة عنوا بهذا النمط عنايةً مستقلةً بمؤلفات قائمة بذاتها، أو بإدخال مادتها في مادة المعجم، وهو فَنٌّ يتصلُ بالمشترك اللفظي، والمترادف، ولا نخرجُ عن القصد لو قلنا: إن هذا العلم يفتقرُ أساساً إلى اللغة لمعرفة أوضاع الكلمات، واستعمالاتها، وتتبع ما وَرَدَ منها في القرآن، وما يستشهد لها به من كلام العرب[1].

أمثلة تطبيقية على الوجوه والنظائر في القرآن الكريم:

- كلُّ ما في كتاب الله من ذكر «الأسف»، ومادة: «الأسف» وردت خمسَ مراتٍ في القرآن بمعنى: الحزن؛ كقوله تعالى في قصة يعقوب عليه السلام: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف: 84]، إلا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الزخرف: 55]، فإن معناه: أغضبونا. أما قوله في قصة موسى عليه السلام: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ قَالَ ٱبْنَ

---

(1) انظر: مقالات في اللغة العربية أ. د. سليمان العايد: 60 ـ 61.

أَمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: 150]. غضبان، أي: مغتاظًا.

• كلُّ ما في القرآن الكريم من ذِكْر «البروج» ـ وهذا اللفظ وَرَدَ في القرآن الكريم أربع مرات ـ فإنها الكواكب، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾ [البروج: 1]، إلا التي في سورة النساء عند قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: 78]، فإنها القصورُ الطِّوالُ المرتفعةُ في السماء.

• كلُّ ما في القرآن من ذكر «البر والبحر» ـ وقد وردت كلمة: «البر» اثنا عشرة مرة في القرآن، وكلمة: «البحر» وردت إحدى وأربعين مرة، وكلمتا «البر والبحر» مجتمعتان وردتا سبع مرات ـ، فإنه يُراد بالبحر: الماء، وبالبر: التراب اليابس، غير موضعٍ واحدٍ في سورة الروم عند قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: 41]، فإنه بمعنى: البرية، والعمران.

• مادة: «البخس» وردت في القرآن الكريم سبع مرات، وهي بمعنى: النقص، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا ٱلْهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: 13] إلا في يوسف عليه السلام عند قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: 20]، فإن أهلَ التفسير قالوا: (بخس) هنا بمعنى: حرام.

• كلُّ ما في القرآن من ذكر «البعل» ـ وردت سبع مرات في القرآن ـ فهو: الزوجُ؛ كقوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓاْ إِصْلَٰحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِي عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 228]، إلا في سورة الصافات عند قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: 125]، فإنه أراد: أتدعون بعلاً، أي: صنماً.

• كلُّ ما في القرآن من ذكر «البكم» ـ وقد وردت ست مرات ـ فهو الخرس عن الكلام بالإيمان؛ كقوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: 18]، إنما أراد به: بُكْمٌ عن النطق والتوحيد، مع صحة ألسنتهم، كل ما في القرآن على هذا النمط، إلا موضعًا في سورة الإسراء عند قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ

ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَـٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: 97]، والثاني في سورة النحل؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: 76]؛ فإنهما في هذين الموضعين بمعنى: اللذان لا يقدران على الكلام.

• كلُّ شيء في القرآن: «جثياً» ـ وقد وردت ثلاث مرات ـ فمعناه: جميعاً، مادة الجثو أو الجِثِي معناه جميعاً، إلا التي في سورة تسمى بسورة الجاثية عند قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَـٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: 28]؛ فإنه أراد بهذا اللفظ هنا: تجثو على ركبتيها.

• كلُّ حرف في القرآن: «حسبان»، أي: مادة «حسبان» ـ وقد وردت ثلاثَ مرات ـ فهو من العدد، غير التي في سورة الكهف: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: 40]؛ فإنه بمعنى: العذاب.

• كلُّ ما في القرآن من مادة: «الحسرة» فهو: النَّدامة؛ كقوله تعالى: ﴿يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ۚ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس: 30]، إلا ما ورد في سورة آل عمران عند قوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ ۗ﴾ [آل عمران: 156]؛ فإنه بمعنى: حزناً، ليجعل الله ذلك حزناً في قلوبهم.

• كلُّ ما ورد في القرآن من مادة: «الدحض» و«الداحض» فمعناه: الباطل؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى: 16]، أي: باطلة، إلا التي في سورة الصافات عند قوله تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: 141]، أي: من المغلوبين.

• كلُّ ما في القرآن من مادة: «رجز» فهو: العذاب؛ كقوله تعالى في قصة بني إسرائيل: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الأعراف: 134]، إلا في

سورة المدثر عند قوله تعالى: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: 5]، يعني: الصَّنَم، فاجتنب عبادته.

• كلُّ ما في القرآن من مادة: «الريب» فهو: الشَّك، غير التي في سورة الطور عند قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [الطور: 30]، وجاءت هنا «ريب» بمعنى: حوادث الدهر.

• كلُّ ما في القرآن: «يرجمنكم»، و«يرجموكم» فهو القتل، غير ما في سورة مريم عند قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ [مريم: 46]، وفي قول أبي إبراهيم لإبراهيم - عليه السلام -: «لأَرْجُمَنَّك» يعني: لأشتمنَّك، الرجم هنا بمعنى: الشَّتم لا بمعنى القتل، أمّا في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾ [الكهف: 22] أي: ظناً، والرجمُ أيضاً: الطرد واللعن، ومنه قيل للشيطان: رجيم.

• كل شيء في القرآن من: «زور» فهو: الكذب، ويُراد به الشِّرك، غير التي في سورة المجادلة عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [المجادلة: 2]، أي: كذباً؛ ولذلك فهو كذب، وليس بشركٍ.

• كلُّ ما ورد في القرآن من مادة: «زكاة» فهو: المال، غير ما وَرَدَ في سورة مريم عند قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً ۖ وَكَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: 13]، يعني: تعطُّفًا.

• كلُّ ما في القرآن من: «زاغوا»، «ولا تزغ» فإنه من: مالوا، ولا تملْ، غير ما في سورة الأحزاب عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأحزاب: 10] ليست بمعنى: مالت، وإنما بمعنى: شخصتْ، وبرزتْ.

• كلُّ ما في القرآن من مادة: «السخرية»؛ «يسخرون» «وسخرنا»، فإنه يراد به: الاستهزاء، غير التي في سورة الزخرف عند قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: 32]، فمعناها: أعوانًا، وخدمًا.

• كلُّ ما في القرآن من مادة: «السكينة» المراد به: طمأنينة في القلب، غير

التي في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 248]، يعني: شيئًا كرأس الهِرّة لها جناحان، كانت في التابوت.

• كلُّ ما في القرآن أيضاً من ذكر «السعير»، فهو النار، والوقود، إلا ما وَرَدَ في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: 47] فإنه بمعنى: العناد.

• كلُّ ما في القرآن من ذكر: «الشيطان» فهو إبليس، وجنوده، وذريته، إلا ما في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: 14] يريد هنا: إلى كهنتهم مثل: كعب بن الأشرف، وحُيَي بن أخطب، وأبي ياسر أخيه.

• كلُّ «شهيد» في القرآن الكريم غير القتلى في الغزو، يعني: الذين يشهدون على أمورِ الناس، إلا ما في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: 23]، فإنه يريد: شركاءكم.

• كلُّ ما في القرآن من: «أصحاب النار» فهم أهل النار الذين سيعذَّبون فيها، إلا ما في سورة المدثر عند قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً﴾ [المدثر: 31]، فإنه يريدُ خزنتها.

• كلُّ «صلاة» في القرآن فهي: عبادة ورحمة، المراد بها: العبادةُ والرحمة، إلا ما في سورة الحج من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: 40] فقوله تعالى: ﴿وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾ يريد بها: بيوت عبادتهم، وليست العبادة والرحمة، إنما بيوتُ العبادة.

• كلُّ «صمم» في القرآن فهو عَدَمُ الاستماع للإيمان، غير واحد ـ أي: معنى واحد ـ في سورة الإسراء عند قوله تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن

يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: 97]، فهو صَمَمٌ حقيقي، وبُكم حقيقي، وعُمْيٌ حقيقيٌّ، أي: معناه: صُمٌّ لا يسمعون شيئًا.

• كلُّ «عذاب» في القرآن فهو: التعذيبُ الحقيقيُّ إلا قوله ﷻ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 2]؛ فإنه يريد: جلدهما، أو ضربهما.

• كلُّ ما في القرآن من: «القنوت» فهو بمعنى: الطَّاعة، غير: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: 116]، أي: مقرّون، وأيضاً في سورة الروم: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [الروم: 26]، يعني: مقرّون بالعبودية.

• كلُّ: «كنز» في القرآن فهو: المال، إلا ما ورد في سورة الكهف: ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: 82]؛ فإنه أراد به: صُحُفًا، وعِلمًا.

• كل «مصباح» في القرآن فهو: الكوكب إلا ما في سورة النور عند قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: 35]؛ فإنه السِّراجُ نفسه.

• كلُّ: «نكاح» في القرآن فإنه بمعنى: التزوج أو الزواج، إلا ما في سورة النساء عند قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟ ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: 6]، يعني: الحُلُم، وليس الزواج.

• كلُّ ما وَرَدَ من: «النبأ» و«الأنباء» في القرآن فهو بمعنى: الأخبار ـ «نبأ»

يعني: خبر - إلا ما وَرَدَ في سورة القصص: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [القصص: 66]؛ فإنه بمعنى: الحجج، غابتْ عنه الحجج.

• كلُّ: «ورود» في القرآن فهو بمعنى: الدُّخول، إلا ما ورد في سورة القصص عند قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: 23]؛ فهو يعني: هجم عليه، ولم يدخله.

• كلُّ شيء في القرآن من: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ﴾ [البقرة: 286]، يعني: عن العمل، إلا قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: 7] يعني: النفقة.

• كلُّ شيء في القرآن مِن: «يأس» فهو القنوطُ، إلا ما في سورة الرعد: ﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [الرعد: 31]، أي: ألم يعلموا.

• كلُّ شيء في القرآن من ذكر «الصبر» فهو: محمودٌ، إلا ما في سورة الفرقان: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ۚ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: 42]، فهو: غير محمود، والتي في سورة «ص»: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: 6]، فهو صبرٌ غير محمودٍ.

• كلُّ شيء في القرآن ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ فهو بمعنى: لكي، إلا التي في سورة الشعراء عند قوله تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: 129]؛ فإنه للتشبيه، أي: كأنكم تخلدون، فنجد أن «لعلكم» بمعنى: لكي، وهنا بمعنى: التشبيه، أو معنى: كأن.

• كلُّ شيء في القرآن «أقسط» فهو بمعنى: العدل، إلا التي في سورة الجن: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: 15] يعني: العادلون الذين

يعدلُون به غيره، هذا باعتبار صورة اللفظ، وإلا فمادةُ الرباعي تخالف مادةَ الثلاثي؛ قسط، وأقسط.

• كلُّ «كسف» في القرآن يعني: جانبًا من السَّماء إلا واحدًا في سورة الروم: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: 48]، يعني: السَّحابَ قطعًا.

• كلُّ «ماء معين» المراد به الماء الجاري، غير ما في سورة «الملك»: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍۭ﴾ [الملك: 30]؛ فإن المراد به الماء الطاهر الذي تناله الدِّلاء، وهي زمزم.

• كلُّ شيء في القرآن الكريم «لئلا» فهو بمعنى: كي لا، إلا واحدًا في سورة الحديد عند قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: 29] أي: لكي يعلم.

• كلُّ شيء في القرآن من «الظلمات إلى النور» فهو بمعنى: الكفر والإيمان؛ من الكفر إلى الإيمان إلا واحدًا في أول الأنعام: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: 1] يعني: ظلمة الليل ونور النهار.

• كلُّ «صوم» في القرآن فهو: الصِّيامُ المعروف، إلا ما في سورة مريم: ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا ۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: 26] يعني: صمتاً.

• أبو عمرو الداني المتوفّى سنة أربع وأربعين وأربعمئة من الهجرة النبوية، ذكر في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۙ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: 163] أن المراد بالحضور ـ هنا ـ المشاهدة، قال: وهو بالظاء بمعنى: المنع والتَّحويط ـ حاظرة ـ، إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: 31].

• كلُّ شيء في القرآن «وما أدراك» فقد أخبرنا الله عز وجل به، أما: «وما

يدريك»، فلم يخبرْنا سبحانه به، هذا حكاه البخاريُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في تفسيره، واستدرك بعضُهم عليه موضعًا، وهو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: 17].

• وقيل: «الإنفاق» حيث وقع في القرآن فهو: الصدقة، إلا ما في سورة الممتحنة: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَىْءٌ مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ إِلَى ٱلْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ فَـَٔاتُوا۟ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَٰجُهُم مِّثْلَ مَآ أَنفَقُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ [الممتحنة: 11]، فإنَّ المرادَ به: المهر، وهو صدقةٌ في الأصل تصدّق الله بها على النساء.

المبحث الثامن والعشرون: علم التجويد:

تعريفُ التجويد، وأهميته، وحكمه:

التجويدُ: هو الإتيان بالشيء جيداً، وهو تجويدُ الحروف ومعرفة الوقوف. ولما كان التجويد متعلقاً بالقرآن الكريم، لزم حُسْن ترتيله؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ ولقوله ﷺ: «**إن الله يحبُّ أن يُقْرَأَ القرآنُ كما أنزل**».

هذا، وقد كان المسلمون الأوائل يقرؤون القرآن مجوّداً ومرتلاً لسلامة فِطرهم، وسليقتهم العربية، وتناقلوها خلفاً عن سلف، ولكن بعد أن اختلط العربُ بالعجم، ودخل الناس في دِيْن الله أفواجاً، وضع علماءُ القراءات أصولاً وقواعد للقراءة الصَّحيحة والمتميزة.

وقد دَرَجَ بعضُ العلماء على لزوم تعلُّم قواعد التجويد، والأصلُ في حكمه أنه من فروض الكفاية؛ فهذا ابنُ الجزري يقول:

والأخذُ بالتَّجْويدِ **حَتْمٌ لازم** ... من لم يجوّدِ القرآنَ **آثمُ**

لأنه به الإلهُ أنزلا ... وهكذا منه إلينا وَصَلا

مخارج الحروف وصفاتها:

يدخل موضوعُ مخارج الحروف في اللغة العربية من جهة الصَّوتيات، والتِّلاوة الصَّحيحة لا بُدَّ أن يخرجَ كلُّ حرف من مخرجه، وإن أيَّ انحرافٍ بالحرف عن مخرجه يُوقِعُ في اللحن، والخطأ!

وقد قسَّموا هذه المخارجَ إلى خمسة رئيسية، تنطوي على سبعة عشرَ مخرجاً تفصيلياً؛ قال الإمامُ ابنُ الجزري:

مخارجُ الحروفِ سبعة عشر   على الذي يختارهُ مَنِ اختبر

المخارجُ الرئيسية:

1 ـ الجوف: وفيه مخرجٌ واحدٌ لثلاثة أحرف: الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها؛ وهي حروف المدِّ، وتُسمَّى حروف المد، أو الجوف، أو العلة، أو الحروف الهوائية.

2 ـ الحلق: وفيه ثلاثةُ مخارج لستة أحرف:

- **أقصى الحلق:** ويخرجُ منه الهمزة والهاء.
- **وسط الحلق:** ويخرجُ منه العين والحاء.
- **أدنى الحلق:** ويخرجُ منه الغين والخاء. وهذه الحروفُ الستةُ هي حروفُ الإظهار الحلقي (الحروف الحلقية).

3 ـ اللسان: وفيه عشرةُ مخارج لثمانية عشر حرفاً:

- **أقصى اللسان:** القاف.
- **أقصى اللسان:** الكاف. وكلاهما يسمى لهوياً؛ نسبة إلى اللهاة[1].
- **وسط اللسان:** الجيم والشين والياء؛ وهي الحروفُ الشجرية[2].
- **من إحدى حافتي اللسان:** الضاد.
- **ما بين حافتي اللسان معاً:** اللام.
- **ما بين رأس اللسان وما يحاذيه من لثة الثَّنيتين العليين:** النون.
- **ما بين رأس اللسان مع ظهره مما يلي رأسَهُ، وما يحاذيهما من لثة الثنيتين العليين:** الراء.

---

(1) اللهاة: لحمة مشتبكة بآخر اللسان.

(2) نسبة إلى شجر اللسان، أي: وسطه.

- **ما بين ظهر رأس اللسانِ وأصل الثنيتين العليين**: الدال، والتاء، والطاء؛ وتسمى الحروف النطعية.
- **من رأس اللسان ومن بين الثَّنايا السفلى**: الصَّاد، والزاي، والسين؛ وتُسمَّى حروف الصفير.
- **من بين رأس اللسان وأطراف الثنايا العليا**: الذال، والثاء، والظاء؛ وتُسمَّى الحروف اللثوية.

4 ـ **الشفتان**: ولهما مخرجان:

- **بطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا**: ويخرجُ منه حرفُ الفاء.
- **من بين الشفتين**: ويخرجُ بانطباقهما الميم، والباء، وبانفتاحهما الواو غير المدّية.

5 ـ **الخيشوم**: وهو الأنفُ، ويخرج منه أحرفُ الغنة، وهي: النون والميم المشددتان، والنون الساكنة والتنوين حال إدغامهما بأحرف: (ينمو) أو (يومن) وحال إقلابهما ميماً لدى الباء، وحال إخفائهما لدى حروف الإخفاء والميم الساكن لدى إدغامهما بالميم، ولدى إخفائهما عند الباء.

صفات الحروف:

وهي تنقسمُ إلى قسمين: صفات متضادة، وصفات غير متضادة:

القسم الأول: الصِّفات المتضادَّة:

وعَدَدُها عشر، ويلزمُ كل حرف الاتصاف بخمس منها؛ وهي:

1 ـ **الهمس**: وحروفه عشرة، مجموعة في «فحثه شخص سكت».

2 ـ **الجهر**: وحروفه ما سوى حروف الهمس.

3 ـ **الشدة**: وحروفها ثمانية في قولهم: «أجد قط بكت». وثمة حروف متوسِّطة بين الشدة والرَّخاوة في قولهم: «لن عمر».

4 ـ **الرخاوة**: ما عدا حروف الشِّدة.

5 ـ **الاستعلاء**: وحروفُه ثمانية في قولهم: «خص ضغط قظ».

6 ـ **الاستفال**: وحروفُه ما عدا حروف الاستعلاء.

7 ـ الإطباق: وحروفُه أربعة: «ص ـ ض ـ ط ـ ظ».

8 ـ الانفتاح: وحروفُه ما سوى حروف الإطباق.

9 ـ الإذلاق: وحروفُه: «فر من لب».

10 ـ الإصمات: وحروفُه ما سوى حروف الإذلاق.

القسمُ الثاني: الصِّفات غير المتضادة:

وهناك سبعُ صفات لا ضدَّ لها تعرض لبعض الحروف؛ وهي:

1 ـ الصفير: وحروفه: «الصاد والسين والزاي».

2 ـ القلقلة: وحروفها: «قطب جد».

3ـ اللين: واو وياء سكنتا، وانفتح ما قبلهما، ووقف على ما بعدهما بالسكون.

4 ـ الانحراف: وله حرفان: اللام، والراء.

5 ـ التكرير: وحرفه واحد هو الراء.

6 ـ التفشي: وهو لحرفٍ واحدٍ هو الشين.

7 ـ الاستطالة: وحرفها الضاد.

أحكامُ النون الساكنة والتنوين:

فالنونُ الساكنة والتنوين تعتريها الأحكامُ الآتية:

- **الإظهار** إذا كانت قبل أحد الحروف المجموعة في: «أخي هاك علماً حازه غير خاسر».
- **والإخفاء** قبل الحروف المجموعة في بيت:

صِفْ ذا ثنا كم جاد شخصٌ قد سما　　　دُمْ طيباً زد في تقى ضَعْ ظالما

- **والإدغام** قبل حروف: «يرملون» سواء كان بغنةٍ في حروف «ينمو» أو «يومن» أو كان بغير غُنّة في اللام والراء.
- **والإقلاب**: قَلْبُ النون الساكنة أو التنوين ميماً، وإخفاؤها بغنّة عند حرف واحد هو الباء.

وكذا أحكامُ الميم الساكنة المجموعة في بيت:

أحكامُها ثلاثةٌ لمن ضبطْ　　　إخفاء إدغام وإظهار فقطْ

أحكام المدد:

المدُّ الأصلي الطبيعي، ومقداره حركتان. والمدُّ الفرعي العارضُ للسكون، وفيه ست حركات وغيرها من مدِّ الصلة اللازم... إلخ.

وأحكامُ الوقف والابتداء، وأحكام التفخيم والترقيق... إلخ.

المبحث التاسع والعشرون: علم القراءات:

تعريفُ القراءات وأهميتها:

عِلْمُ القراءات من أجلِّ العلوم الإسلامية قدراً، وأرفعها منـزلة؛ فهو «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله»[1]؛ فهو يُعنى ببيان الوجوه؛ التي أنزل بها القرآن، وحفظها، وضبطها، وتصحيح أسانيدها، وتوثيق رواتها،

(1) انظر: مقدمة تحقيق إبراز المعاني لأبي شامة: 12، وقريباً منه تعريف ابن الجزري (ت833هـ) في كتاب (النشر في القراءات العشر)، قال الزركشي: «القراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف، وتشديد، وغيرها» انظر: البرهان في علوم القرآن: 1/ 318، ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت. وقد عرَّفها الشيخ محمد بن محمد الدمياطي فقال: «القراءات علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع» انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ط أحمد عبد الحميد الحنفي: ص: 5. وهناك مَنْ عرَّف القراءات بأنها مذهبٌ يذهب إليه المقرئ، وهو وإن كان مقصوده ما ذهب إليه العلماء أن مبنى ما ذهب إليه القارئ هو الوحي والسماع؛ إلا أن المستشرقين قد جعلوا من مثل هذه التعاريف مأرباً خبيثاً للصَّيد في الماء العكر، إذ رأوا أن اختلافَ القراءات مبناه اختلاف القراء وفق هواهم، ومعتقداتهم، وراحوا يقيسون اختلاف الأناجيل على اختلاف الروايات في القراءات (انظر: أقوال جولد زيهر وغيره في كتاب المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن) ومع كل الأسف فقد وجدنا ممن شايعهم من يذهبُ إلى مثل أقوالهم، ولعل في تعريف الزركشي ما أجلى هذه الحقيقة، وما يبعد هذه الشبهة؛ إذ قال عن القراءات واختلافها: إنها اختلافُ ألفاظ الوحي» انظر: القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها د. محمد علي الحسن: 11، دار البيارق، ط1، 1414هـ، 1994م.

وتمييز متواترها وآحادها وشاذّها، وغيرها من الأحكام المتعلقة بها. **ولهذا العلم صلةٌ متينةٌ بعلوم اللغة العربية.**

«وإنه لمن العلوم التي **لا يستغني عنها مشتغلٌ بالدراسات الشرعية واللغوية**؛ لهذا اعتنى به فريقٌ كبيرٌ من العلماء، وفرَّغُوا أنفسهم له حتى نبغوا فيه، واشتهروا به، ولقبوا بالقراء»[1].

الحكمة من تعدد القراءات:

في سياق الحديث عن الحكمة من تعدد القراءات تلوح **الحاجةُ إلى اللغة العربية** لفهم الموضوع، فعلاوة عن كونها تيسيراً على الأمة؛ فإنَّ اللهجات قد توزَّعتْ حسب القبائل العربية بحيث يصعبُ أن تلهجَ بغيرها، وكان من فضل الله ﷻ على الناطقين بالعربية على اختلاف ألسنهم ولهجاتهم أن أنزل الله القرآنَ الكريمَ على سبعة أحرف. وهذه القراءاتُ ما زالت محلَّ استنباط للمعاني، والحِكم، والأحكام.

«ولم تزلِ العلماءُ تستنبطُ من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجدُ في قراءة الآخر. فالقراءات حُجَّةُ الفقهاء في الاستنباط، ومحجتهم في الاهتداء إلى سواء الصِّراط»[2].

وفي هذا من **الإعجاز البياني** ما لا يخفى! وقد كان توجيهُ القراءات أحد مناهج المفسرين كابن جرير الطبري في (جامع البيان)، ووسيلة لحسمِ مادة الخلاف عند التَّعارض في أقوالِ الفقهاء، وترجيح بعضِها على بعض.

شروطُ القراءة الصَّحيحة:

لا تكونُ القراءةُ صحيحةً إلا إذا اجتمعتْ فيها ثلاثةُ شروطٍ أساسية، فيها شرطٌ أساس، له علاقةٌ صُلْبية باللغة العربية؛ وهو **موافقةُ القراءة لِلُّغة العربية ولو**

---

(1) دراسات في علوم القرآن د. محمد بكر إسماعيل: 87، ط2، 1419هـ، 1999م، دار المنار، القاهرة.

(2) مقدمة تحقيق إبراز المعاني: 12.

بوجهٍ من الوجوه، فلا يسوغُ إذاً الخوضُ في القراءات إلا بالإحاطة بعلوم اللغة العربية؛ وأما الشروط الثلاثة فهي[1]:

1 ـ أن تكون متواترةً عن النَّبِيّ ﷺ.

2 ـ أن تكون موافقةً لرسم المصحف الإمام؛ الذي كتب في عهد سيدنا عثمان ذي النُّورين رضي الله عنه.

3 ـ أن تكونَ موافقة للُّغة العربية ولو بوجهٍ من الوجوه.

ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أو عمن هو أكبر منهم.

وهذا ما نظمه الشيخُ ابنُ الجزري في منظومته من كتاب (النشر):

فكلُّ **ما وافق وَجْهَ نحوي** ... وكان للرسم احتمالا يحوي

وصحَّ إسناداً هو القرآن ... فهذه الثَّلاثةُ الأركان

وحيثما يختلُّ ركنٌ أثبتِ ... شُذوذه ولو أنه في السبعةِ

توضيح لشرط الموافقة للعربية ولو بوجه:

قال الإمامُ ابنُ الجزري: . . . وقولنا في الضَّابط: ولو بوجه، نريدُ به وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصحَ أم فصيحاً مجمعاً عليه، أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرُّ بمثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسنادِ الصَّحيح؛ إذ هو الأصلُ الأعظمُ، والركن الأقوم، وهذا هو المختارُ عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءةٍ أنكرها بعضُ أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يُعْتَبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السَّلف على قبولها كإسكان ﴿بَارِئِكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ ونحوه.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه: (جامع البيان) بعد ذكره إسكان ﴿بَارِئِكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ لأبي عمرو، وحكاية إنكار سيبويه له، قال: والإسكانُ أصحُّ في النقل، وأكثر في الأداء، وهو الذي اختاره، وأخذ به، ثم لما ذكر نصوصَ رواته،

---

(1) أول من نبه عليها العلامةُ ابنُ الجزري في كتابه القيم: «النشر في القراءات العشر».

قال: وأئمةُ القراء لا تعملُ في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل[1].

علم القراءات عمدة في دراسة العربية الفصحى:

إنَّ عِلْمَ القراءات القرآنية هو أولى العلوم التي ينبغي الاعتمادُ عليها في دراسة العربية الفصحى؛ ذلك «لأن رواياتها هي أوثقُ الشَّواهد على ما كانت عليه ظواهِرها الصوتية، والصرفية، والنحوية، واللغوية بعامة، في مختلف الألسنة واللهجات، بل إنَّ من الممكن القول بأنَّ القراءات الشاذة هي أغنى مأثورات التُّراث بالمادة اللغوية التي تصلحُ أساساً للدراسة الحديثة، والتي يلمحُ لها فيها المرء صورةَ تاريخ هذه اللغة الخالدة»[2].

إن هذه القراءات التي تتصفُ بالثَّبات من جهة، وبالاستمرارية، وعدم الانقطاع؛ لأنها واكبتِ القرآنَ الكريمَ، ومشتْ في ظله من جهة أخرى: حفظتْ لنا «تاريخ» اللغة العربية، أو خصائصها، وظواهرها الصوتية ـ بوصفها سماعية ـ والصرفية، والنحوية. في حين حفظ القرآنُ «متن» أو أساس هذه اللغة عبر «مستقبلها» الممتدّ مع حفظ الله تعالى لهذا الكتاب، أي: أن فضل القرآن على العربية يشملُ حفظ التاريخ والمستقبل معاً في وقت واحد.

ولا يقلُّ دورُ القراءات الشاذة في ذلك عن المتواترة، بل ربما فاقه في بعض الجوانب. وكما قبلَ الفقهاءُ أحاديثَ الآحاد في الأحكام، أو أحكام الفقه، فإننا نقبلُ الآن القراءات الشاذة ـ وهي قراءات آحاد كما قدَّمنا ـ في أحكام اللغة.

إن القرآنَ الكريمَ كما كتب لهذه اللغة الشرف، والمجد، والخلود حين اختارها الله تعالى؛ لينزل بها كتابه الكريم؛ فإنه خلّد مأثوراتها أو تاريخها كذلك بحروف هذا الكتاب، وقراءاته.

---

(1) انظر: النشر: 53 وما بعدها بتصرف.

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث للشيخ عبد الصبور شاهين: 7.

لقد وحَّد القرآنُ لهجات العرب في لغة قريش، ولكنه ترك الباب مفتوحاً من خلال الأحرف، والقراءات لمأثوراتها اللسانية الحية[1].

علوم العربية والقراءات توءمان لا ينفك أحدهما عن الآخر:

كان علماءُ العربية الأوائل يجمعون إلى علم العربية علماً، أو أكثر من علوم القرآن الكريم، من قراءة، أو تفسير، أو غيرهما، ونعتقدُ أن بين العربية والقراءات صلة وثيقة، وكأنهما توءمان لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، ولا مندوحةَ لأحدهما عن الآخر، وعلى الرغم من أنهما علمان مختلفان. وذلك لأن عِلْمَ القرآن، وفهم القرآن، وإتقانه غاية، وأما العربية وعلومها فهي وسائل، وعلوم آلة، يتوصَّل بها إلى فهم الأول، ويتوسَّل بها لخدمة الأول. وبالنظر في تراجم القراء مع التأمل نخلصُ إلى أن المقدّم منهم في القراءة متقدم في العربية، والمتوسط متوسط، والضعيف ضعيف، ويمكنُ أن تلاحظَ عبارات هي غاية في التحلية للجمع بين العربية والقراءات مثل العبارات الآتية:

- «تصدر لتعليم النحو»[2].
- «ولم يكن من ذلك الوقت يجاريه أحدٌ لا في القراءات، ولا في النحو»[3].
- «وتخرج به جماعة في القراءات، والعربية، والأصول»[4].
- «أقرأ الناس دهراً، وأحكم العربية، وشارك في اللغة. وكان حاذقاً بالفن، عليماً بالحل لحرز الأماني...»[5] إلخ.

القصور في العربية ينتقص القراء:

عندما نتتبعُ تراجمَ القراء الخِرِّيتين في العربية وعلومها، نطَّلع على

---

(1) انظر: فصول في علوم القرآن لعدنان زرزور: 105 ـ 106.

(2) في ترجمة أبي بكر بن محمد المرسي، انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: 590. تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط1، القاهرة.

(3) المصدر نفسه: 590.

(4) المصدر نفسه: 590.

(5) في ترجمة محمد بن أيوب (ت705هـ) انظر: المصدر نفسه: 575.

أنموذجات منهم كان ضعفهم في العربية مثلباً لا يُغتفر، ومنقصة لا يسدُّها مسدّ، وهذا ما جعل كبار القراء يعترفون بذلك، ويوصون بالتضلع من علوم العربية؛ يقول القارئ المقرئ عاصم ـ رحمة الله عليه ـ: «من لم يحسنْ من العربية إلا وجهاً لم يحسن شيئاً»[1]. وكان مما ينتقصُ به القارئ قصوره في العربية، فيعتبر ثلمة؛ ومن ذلك على سبيل المثال، لا الحصر:

• قال أبو حيان في حسن بن عبد الله التلمساني (ت685هـ): «كان بربرياً، في لسانه شيءٌ من رطانتهم، وكان مشهوراً بالقراءات، عنده نَزْرٌ يسير جداً من العربية، كألفية ابن مُعْطِ، ومقدمة ابن بابشاذ، يحل ذلك لمن يقرأ عليه»[2]. مع أن الذهبي رد على أبي حيان انتصاراً للتلمساني[3].

• قيل في محمد بن منصور (ت 700 هـ): «إنه لم يبرع في العربية... وكان متوسِّطَ المعرفة في القراءات»[4].

• عن حمزة الزَّيَّات «قال أبو حاتم: إنما أهل الكوفة يكابرون فيه، ويباهتون، فقد صيّره الجهالُ من الناسِ عظيماً بالمكابرة والبهت، وقول ذي اللحى العظام منهم: «كانت الجن تقرأ على حمزة». قال: الجن لم تقرأ على ابن مسعود، والذين من بعده، فكيف خصَّت حمزة بالقراءة عليه؟ وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك، ولا مواضع الوقف والاستئناف، ولا مواضع القطع والوصل والهمز! وإنما يحسن مثل هذا أهل البصرة؛ لأنهم علماء بالعربية، قراء، رؤساء»[5].

وقد يكون في هذا شيء من التجاوز؛ نظراً لمكانة حمزة الزَّيَّات بين القراء

---

(1) معرفة القراء الكبار للذهبي: 75.

(2) المصدر نفسه: 561.

(3) قال الذهبي: «إنه كان عارفاً بالعربية، بل قوي المعرفة، ويكفيه أن يشرح ألفية ابن معط للناس...» انظر: معرفة القراء الكبار: 560 . 561.

(4) المصدر نفسه: 569.

(5) مراتب النحويين لأبي الطيب: 52 . 53. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة.

السَّبعة، ومع ذلك، فلا بُدَّ من الحذر والاحتياط من أيما قصورٍ في العربية؛ لأنه يفضي إلى القصور في القراءات، والعكس صحيح. وقد سُقْنا ما سقناه من جراء بيان التوءمة بين علوم القرآن بما فيها علم القراءات وبين علوم العربية؛ بحيث لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، وإن أي ضعفٍ له تداعياته، وآثاره السلبية.

القراء السبعة والثلاثة تمام العشرة وغيرهم كثير، كانوا فحولاً في العربية:

وإن القراء فاقُوا في الإقراء والعربية؛ حتى إنَّ الاطلاعَ على تراجم القراء الكبار يمدُّنا بمدى تضلُّعهم من علوم العربية؛ وهذه إلمامةٌ بأهم القُرّاء، وما حلّوا به من مكانتهم في العربية وفق الآتي:

أولاً: القراء السبعة:

1 ـ ابن عامر (عبد الله اليحصبي) توفي بدمشق 118هـ وقد اشتهر برواية قراءته هشام، وابن ذكوان.

2 ـ ابن كثير (عبد الله بن كثير الداري) توفي بمكة المكرمة 120هـ وقد اشتهر بروايته: البزي، وقنبل.

3 ـ عاصم (أبو بكر عاصم بن أبي النَّجُود الأسدي) توفي 127هـ وقد اشتهر بالرواية عنه: شُعبة، وحفص. وممن فاق في الإقراء عاصم بن أبي النجود، ومحيصن، وكانا يلمّان بشيء من النحو[1]. وقال الذهبي: كان عاصم نحوياً فصيحاً[2]. «**وكان ذا نُسُك، وأدب، وفصاحة، وصوت حسن**»[3]. وقال عاصم ـ رحمه الله ـ: «**من لم يحسنْ من العربية إلا وجهاً لم يحسن شيئاً**»[4].

4 ـ أبو عمرو (زبّان بن العلاء بن عمار البصري) توفي سنة (154هـ) وقد اشتهر بالرواية عنه الدّوري، والسوسي. وكان أبو عمرو هذا إماماً في العربية والقراءة، حتى «قال شعبة لعلي بن نصر الجهضمي: خُذْ قراءة أبي عمرو،

(1) مراتب النحويين: 49.

(2) معرفة القراء الكبار للذهبي: 75.

(3) المصدر نفسه: 76.

(4) المصدر نفسه: 75.

فيوشك أن تكون إسناداً. قال أبو حاتم: وكان أبو عمرو يكتبُ إلى عكرمة بن خالد في مكة، **فيسأله عن الحروف**[1]. **وقال اليزيدي: «كان أبو عمر وقد عرف القراءات، فقرأ من كلِّ قراءة بأحسنها، وبما يختار العرب، ومما بلغه عن لغة النَّبِيّ ﷺ**، وجاء تصديقه في كتاب الله ﷻ»[2].

5 ـ **حمزة** (أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي) توفي سنة (156هـ) واشتهر برواية قراءته: خلف، وخلاد. قال الذهبي: «وكان حمزةُ الزَّيَّات **بصيراً بالعربية**»[3]. وقال خَلَفُ بن هشام: «أشكل عليّ **باب من النحو**، فأنفقت ثمانية آلاف درهم حتى حذفته»[4].

6 ـ **نافع** (نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني) توفي بالمدينة سنة (169هـ) واشتهر برواية قراءته: قالون، وورش. فجاء عن ورش: «ثم اشتغل **ورشٌ بالقرآن والعربية فمهرَ فيهما**»[5]. و«قيل: إن ورشاً لما تعمق في النحو اتخذ لنفسه مقرأ ورش، فلما جئت ـ أي: أبو يعقوب الأزرق ـ لأقرأ عليه، قلت له: يا أبا سعيد؛ إني أحبُّ أن تقرئني مقرأ نافع خالصاً، وتدعني مما استحسنت لنفسك، فقلدته مقرأ نافع»[6]، وأما عن قالون: «وتبتَّلَ **قالون لإقراء القرآن، والعربية**»[7].

7 ـ **الكسائي**: (أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي) توفي سنة (189هـ) واشتهر برواية قراءته: أبو الحارث، والدوري. وقال أبو حاتم:

---

(1) مراتب النحويين لأبي الطيب: 35.
(2) معرفة القراء الكبار: 4.
(3) معرفة القراء الكبار: 93.
(4) المصدر نفسه: 172.
(5) معرفة القراء الكبار: 126.
(6) المصدر نفسه: 150.
(7) معرفة القراء الكبار: 129.

الكسائيُّ أعلمُ الكوفيين بالعربية والقرآن، وهو قدوتهم[1]. «وإليه **انتهت الإمامة في القراءة، والعربية**»[2].

ثانياً: القراء الثلاثة تمام العشرة:

1 ـ أبو جعفر (يزيد بن القعقاع القارئ) توفي سنة (130هـ) وقد اشتهر برواية قراءته: ابن وردان، وابن جمّاز.

2 ـ يعقوب (أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي) توفي سنة (205هـ) واشتهر برواية قراءته: رويس، وروح. قال أبو حاتم السجستاني: «هو أعلمُ مَنْ رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن، وعلله، ومذاهبه، **ومذاهب النحويين**»[3]. «وكان **لا يلحنُ** في كلامه»[4].

3 ـ خلف (أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب) توفي سنة (229هـ) واشتهر برواية قراءته: المروزي، والبغدادي.

ثالثاً: غيرهم من القراء البارعين في العربية:

- يحيى بن يعمر: هو أحدُ القراء، أجاد النحو، وكان أعلمَ الناس، وأفصحَهم، ومع ذلك لا يذكرونه؛ لأنه استبدَّ بالنحو غيرُه[5].

- أبو المنذر المزني: «كان أبو المنذر المزني فصيحاً نحوياً»[6].

- يحيى بن المبارك اليزيدي: «كان يحيى بن المبارك اليزيدي فصيحاً مُفوَّهاً، بارعاً في اللغات، والآداب»[7].

---

(1) مراتب النحويين: 121.
(2) معرفة القراء الكبار: 101.
(3) معرفة القراء الكبار: 130.
(4) المصدر نفسه: 131.
(5) مراتب النحويين: 49.
(6) معرفة القراء الكبار: 110.
(7) المصدر نفسه: 125.

• القاسم بن سلام: «كان القاسمُ بن سلام من أعلم أهل زمانه بلغاتِ العرب»[1].

• أحمد بن صالح: «كان رجلاً جامعاً يعرفُ الفقه، والحديث، والنحو»[2].

• محمد بن سعدان: «صنف محمد بن سعدان في العربية، والقرآن»[3].

• أبو حاتم السجستاني: «له اليدُ الطولى في اللغات، والشعر، والأخبار، والعَرُوْض، واستخراج المعمّى، ولم يكُ في النحو بذاك الماهر، وقد قرأ كتاب سيبويه مرتين على الأخفش»[4].

• محمد بن القاسم الأنباري: قال أبو علي القالي: «كان يحفظُ ثلاثمئة ألف بيت شاهداً في القرآن».

• أحمد بن يعقوب التائب: «له كتابٌ حَسَنٌ في القراءات، وهو إمامٌ في هذه الصَّنعة، ضابط، بصير بالعربية»[5].

• محمد بن النضر: «كان محمد بن النضر عارفاً بعلل القراءات، بصيراً بالتفسير والعربية»[6].

• أبو بكر محمد بن مقسم: «كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات: مشهورها، وغريبها، وشاذّها. قال أبو عمرو الدَّاني: هو مشهورٌ بالضَّبط، والإتقان، عالم بالعربية، حافظ للغة، حَسَن التصنيف في علوم القرآن»[7].

---

(1) المصدر نفسه: 133.
(2) المصدر نفسه: 153.
(3) المصدر نفسه: 178.
(4) المصدر نفسه: 179.
(5) المصدر نفسه: 227.
(6) المصدر نفسه: 210.
(7) المصدر نفسه: 247.

- أحمد بن نصر: «عالم بالقراءة، بصير بالعربية»[1].
- محمد بن عبد الله بن أبي بكر الأصبهاني: «ثقة، عالم بالعربية»[2].
- عبد الله بن عطية: «كان يحفظُ ـ فيما يقال ـ خمسين ألف بيتٍ للاستشهاد على معاني القرآن»[3].
- عبد الباقي بن الحسين: «كان عالماً بالعربية، بصيراً بالمعاني»[4].
- أبو عمر الطلمنكي: «كان رأساً في علم القرآن: قراءاته، وإعرابه»[5].
- مكي: «كان من أهل التَّبحُّر في علوم القراءات والعربية، عالماً بمعاني القراءات»[6].
- أحمد بن عمار: كان «رأساً في القراءات والعربية»[7].
- إسماعيل بن خلف: تصدَّر «للإقراء زماناً، ولتعليم العربية»[8].
- عبد الرحمن بن أحمد الرازي العجلي: كان «عالماً بالأدب والنحو»[9].
- الهذلي: «وكان الهذليُّ يدرِّسُ علم النحو، ويفهم الكلام منه، وكان مقدماً في النحو والصرف، عارفاً بالعلل، وكان القشيري يراجعه في مسائل النحو»[10].
- أبو محمد التميمي: كان «مفسراً لغوياً»[11].

---

(1) المصدر نفسه: 258.

(2) المصدر نفسه: 259.

(3) معرفة القراء الكبار: 281.

(4) المصدر نفسه: 287.

(5) المصدر نفسه: 309.

(6) المصدر نفسه: 317.

(7) المصدر نفسه: 320.

(8) المصدر نفسه: 341.

(9) المصدر نفسه: 337.

(10) المصدر نفسه: 349.

(11) المصدر نفسه: 356.

● ابن شعيب: «وتصدَّر ابنُ شعيب لإقراء القرآن، والعربية، والآداب»[1].

● عبد الله بن سعدون: كان «محققاً للعربية»[2].

● عبد الله بن عمرو بن هشام: «برع عبد الله بن عمرو بن هشام في العربية»[3].

● أبو بكر اللخمي: كان «اللخمي إماماً في صناعة الإقراء، مشاركاً في العربية»[4].

● يحيى بن سعدون: «المقرئ النحوي . . . برع على الزمخشري وغيره في العربية»[5].

● الحسن بن أحمد الهمداني: كان «إماماً في النحو واللغة»[6].

● عبد المنعم بن أبي بكر: كان له «حَظٌّ من العربية»[7].

● زيد بن الحسن: «وكان زيد بن الحسن أبو اليمن الكندي شيخ القُرَّاء والنُّحاة بدمشق»[8].

● شعلة: «وكان شعلة، ذا معرفة تامة بالعربية، واللغة»[9].

● محمد بن علي الشاطبي: «وانتهتْ إلى محمد بن علي الشَّاطبي معرفة اللغة، وغريبها»[10].

---

(1) المصدر نفسه: 359.
(2) المصدر نفسه: 398.
(3) المصدر نفسه: 419.
(4) المصدر نفسه: 425.
(5) المصدر نفسه: 429.
(6) المصدر نفسه: 435.
(7) المصدر نفسه: 444.
(8) المصدر نفسه: 467.
(9) المصدر نفسه: 536.
(10) المصدر نفسه: 542.

- العماد الأصفهاني: «كان العمادُ الأصفهاني فصيحاً، مفوَّهاً، جيد العربية»[1].
- محمد بن أبي العلاء: كان «جيد المعرفة بالأدب»[2].
- أبو حيان: كانت «له مصنفاتٌ في القراءات، والنحو»[3].
- أبو بكر بن يوسف: «ولي مشيخة القراءة، والعربية»[4].
- طلحة بن عبد الله: «مهر في القراءات، والعربية»[5].
- إسماعيل بن محمد: «وصف بمعرفة القراءة، والبصر بالعربية»[6].
- محمد بن خالد بختيار: «النَّحوي... تخرَّج به جماعةٌ في العربية»[7].
- الحسن بن علي بن عبيدة: «النَّحوي، أخذ العربية عن أبي السعادات بن الشجري»[8].
- عبد الرحمن بن هرمز: «أول من وَضَع العربية بالمدينة»[9].
- محمد بن أيوب: «أقرأ الناس دهراً، وأحكم العربية، وشارك في اللغة... وكان حاذقاً بالفن، عليماً بالحلّ لحرز الأماني...»[10].
- يوسف بن إبراهيم: وُصِفَ بإحكام العربية[11].

---

(1) المصدر نفسه: 550.
(2) المصدر نفسه: 568.
(3) المصدر نفسه: 578.
(4) المصدر نفسه: 596.
(5) المصدر نفسه: 597.
(6) المصدر نفسه: 599.
(7) المصدر نفسه: 55.
(8) المصدر نفسه: 55.
(9) المصدر نفسه: 63.
(10) في ترجمة محمد بن أيوب (ت705هـ) انظر: المصدر نفسه: 575.
(11) المصدر نفسه: 54.

• أحمد بن عبد العزيز: «وكان أحمد بن عبد العزيز من أطيب الناس صوتاً، وأفصحهم أداء»[1].

• عبد الوارث التنوري: قال أبو عمر الجرمي: «ما رأيتُ فقيهاً أفصح منه»[2].

• أحمد بن إبراهيم بن سباع الفزاري: «كان أحسنَ أهل زمانه قراءة للحديث؛ لأنه كان مفوَّهاً، عديم اللحن، عَذْب العبارة، طيب الصوت، خبيراً باللغة، رأساً في العربية، وعللها»[3]. . . إلخ.

إسهام علماء العربية في توجيه القراءات:

ولذلك يقال: إن أول من عَمد إلى التصنيف في جمع القراءات وتوجيهها علَم من أعلام العربية في صدر القرن الثالث الهجري؛ وهو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت223 هـ)، وتوالتْ بعده الكتابات والتواليف من علماء العربية في هذا الفن؛ ونسردُ قائمة لأهمهم وإلا فاللائحة أطول من أن تُختزل ها هنا؛ ومنهم:

• أبو عبيد القاسم أفرد هذا الفَنَّ بتأليف كتاب: «معاني القراءات».

• ابن قتيبة ألَّف كتاب: «وجوه القراءات» وتوجيهها على مذاهب العربِ في كلامها.

• أبو بكر محمد بن مِقسم (ت 356 هـ) ألَّف كتاب: «احتجاج القراءات».

• أبو بكر بن السراج (ت 316هـ) له كتاب: «احتجاج القراءة».

• أبو علي الفارسي له كتاب: «الحجَّة في علل القراءات السبع».

• أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370 هـ) له كتاب: «إعراب القراءت السبع، وعللها».

• أبو منصور الأزهري (ت 370 هـ) له كتاب: «معاني القراءات».

---

(1) المصدر نفسه: 254.

(2) المصدر نفسه: 135.

(3) المصدر نفسه: 571.

● أبو الفتح عثمان بن جِنِّي (ت 392 هـ) له كتاب: «المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، والإيضاح عنها».

● أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، وله كتاب: «حجّة القراءات».

● مكي بن أبي طالب (ت 473 هـ) له كتاب: «الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها، وحججها».

● ابن الباذش (ت 540 هـ) له كتاب: «الإقناع».

إثراءُ العربية وخدمةُ القرآن الكريم:

وقد أسهم هذا النوعُ من التأليف في إثراء العربية، وخدمة لغة القرآن، وكان إضافةً لدرس العربية اتخذ القرآن محوراً، وجعله مداداً يدور حوله، وكم من مسألة عازبة، يعزّ عليك أن تجدها في المطولات النحوية، ثم تجدها منشورةً مبسوطةً في كتب توجيه القراءات.

ثم إن كُتُبَ توجيه القراءات تمزجُ مستويات الدرس اللغوي الأربعة ببعض:

1 ـ الصوتي.

2 ـ والصرفي.

3 ـ والنحوي.

4 ـ والدلالي.

وتعدُّ من أرقى الدراسات التطبيقية في اللغة العربية، وهي تُمثِّل اللحمة القوية بين علوم العربية وعلوم القرآن، وتُصوِّر التآخي بينهما في أعلى مراتبه، وأسمى درجاته، لأنها تتخذ النصَّ المقدس مجالاً للدرس، وترومُ خدمته، ورفع ما يحيقُ بفهمه من حواجز، وتيسير ذلك الفهم من خلال تناول لغوي ميسّر يعتمدُ التحليل والإعراب، وذكر النظائر، والاستئناس بالرأي أو الآراء الأخرى، وتخريج ما في القراءة على كلام العرب، أو آراء العلماء، ومذاهبهم[1].

---

(1) مقالات في اللغة العربية أ. د. سليمان العايد: 1/ 71 ـ 72.

خاتمة الفصل:

لقد حفرتُ عن وجه العلاقة بين العربية وعلوم القرآن، فألفيتُها متصلةً عبر شرايين كثيرة؛ ولذلك كان علماءُ القرآن دقيقين للغاية حين أطلقوا على هذا الفن: «علوم القرآن»، وليس مجرد «علم القرآن» فهو علومٌ كثيرةٌ؛ مما حدا بنا إلى تقصي معظم هذه العلوم، فخلصنا إلى أن ثمة حاجةً ملحةً إلى العربية؛ لأنه القرآنُ المنزل باللسان العربي المبين، وأن أغلب الذين تطرقوا لهذا الفن أساطينُ العربية بلا حدود، وفرسانُها بامتياز.

وإن علم أصولِ التفسير يتصدَّر هذه العلومَ في **استمداده من العربية**، وهي ـ العربية ـ أحد أوجه تأويلِ جميع القرآن حسب شيخ المفسِّرين ابن جرير الطبري، وأن **العلم بالعربية** شرطٌ من شروط التفسير، ومن العلوم الضَّرورية للمفسر، وكذا تفسير غريب القرآن، وعلاقة **الأعراب والقبائل العربية** في تفسير الغريب، وتفسير مفردات القرآن (التفسير الإفرادي).

وأن ثمة لطائف قرآنية تستكشف بطريق التَّدبر لدلالاتِ الألفاظ القرآنية، كما الشأنُ بما يتعلق بالأسلوب الحكيم في القرآن الكريم، وكذا التعليقُ على ترجمة القرآن الحرفية والمعنوية الموجبة **لإتقان العربية**، واللغة المترجم إليها. وجمع القرآن وتدوينه، وقواعد الرسم العثماني، ونقط المصاحف وشكلها، ومعنى الأحرف السبعة في القرآن، والحروف المقطعة في أوائل السور، ومسألة الأمثال في القرآن.

وعرَّجت على المعرَّب في كتاب الله، وقضية الترادف والاشتراك، وعلم التجويد في علم الصَّوتيات، ومخارج الحروف العربية، وصفاتها، وأحكام النون الساكنة، والتنوين، والميم، والراء، والمدود. وعلم القراءات؛ إذْ من شروط صحّتها **أن توافقَ العربية ولو بوجه من الوجوه**.

ولم يفتنا التعرض لأسلوب القرآن الكريم؛ لما له من وَصْل قويّ بالبلاغة العربية، والله من وراء القصد.

***



الفصل الرابع

حاجةُ علوم السنة إلى اللغة العربية

تمهيد:

بين السنة النبوية واللغة العربية علاقةٌ وطيدةٌ؛ لأن صاحبها ﷺ أفصحُ من نطق بالضاد، وقد أُوتي جوامع الكلم، وعنده حطَّتْ رحالُ البلاغة والفصاحة، ودعا بحزم إلى عدم اللحن فيها. نتناول هذه الحاجة عبر المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف علوم السنة:

تعريفُ السُّنَّة في اللغة:

السنة: هي الطريقةُ والعادةُ، محمودةً كانت أم مذمومة؛ ومنه قوله ﷺ: «من سَنَّ في الإسلام سُنة حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومَنْ سَنَّ في الإسلام سُنة سيئة كان عليه وزرها، ووزر من عمل بها»[1].

تعريف السنة في اصطلاح المحدثين:

السنة هي: ما نُقِلَ عن النَّبِيّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خُلُقية، أو خَلْقية، سواء أكان قبل البعثة، أو بعدها[2]. والسنة عند **الأصوليين**

---

(1) رواه مسلم برقم (1017) والنسائي برقم (2554) والترمذي برقم (2675) وابن ماجه (203).

(2) سبيل الجنة بالتمسك بالقرآن والسنة للشيخ أحمد بن حجر البنعلي آل بوطامي: 14، ط دار الإمام البخاري. الدوحة، ط1، 1430هـ، وانظر: السنة ومكانتها في التشريع للشيخ مصطفى السباعي: 60، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط1، 1380هـ، 1961م. وأصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب: 19، دار الفكر الحديث، لبنان ط1، 1386هـ 1967م.

هي ما أضيفَ للنبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير؛ لأنهم نظروا إلى السُّنة على أنها مصدرٌ من مصادر التشريع. وأما عند **الفقهاء** فالسُّنَّة هي: ما يقابلُ الواجب والفرض، وما يقابلُ البدعة، والعجيبُ أن السنة عند **النحاة**: هي ما أضيف إلى النَّبِيّ ﷺ من قول، فقط؛ لأن القولَ هو الذي يخضعُ للحركات الإعرابية على خلاف الفعل والصفات، فتأمَّلْ.

تعريف علوم الحديث ومصطلحه:

هو علمٌ بأصول وقواعد، يُعرف بها أحوالُ السند والمتن من حيث القبولُ والرَّد[1].

أ ـ علمُ الحديث رواية:

ومدارُ هذا العلم على حِفْظ الحديث في صُدور الحفَّاظ، أو بالكتابة، ثم تبليغه بوسيلة من وسائل التبليغ الشفوية، أو الكتابية.

ب ـ علمُ الحديث دراية:

وهو العلمُ الذي تعرف به حقيقةُ الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وأحوال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها[2].

المبحث الثاني: عواملُ حفظ الحديث لدى الجيل الأول من الصحابة:

من أهم عوامل حفظ الصَّحابة للحديث[3]:

1 ـ صفاء أذهانهم، وقوة قرائحهم؛ وذلك أن **العربَ** أمة أمية لا تقرأُ ولا تكتب. والأميُّ يعتمد على ذاكرته، فتنمو، وتقوى؛ لتسعفه حين الحاجة، كما أن بساطة عيشهم، وبُعْدهم عن تعقيد الحضارة، ومشاكلها، جعلهم ذوي

(1) تيسير مصطلح الحديث د. محمود الطحان: 15، ط6، 1404هـ، 1984م، وقواعد أصول الحديث أ.د. أحمد عمر هاشم: 7، ط2، عالم الكتب 1997م، بيروت، وقواعد التحديث لجمال القاسمي، ط، الحلبي. وتدريب الراوي للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة مكتبة القاهرة.

(2) تدريب الراوي للسيوطي: 1/ 40، ط2، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1966م.

(3) انظر: منهج النقد في علوم الحديث للشيخ نور الدين عتر: 37 ـ 38، بتصرف.

أذهان نقية؛ لذلك عُرفوا بالحفظ النادر، والذكاء العجيب، فها هم أولاء يحفظون الأنسابَ مهما طالت، وامتدت عبر الأجيال، ويحفظون بالسّمعة الواحدة ما يُلقى إليهم من القصائد الطويلة، ومن خُطبهم، وغير ذلك، مما سجله لهم التاريخ، وحفظه لهم مفخرة، لم تتوفَّرْ لأمةٍ من الأمم.

2 ـ قوة الدافع الديني.

3 ـ مكانة الحديث في الإسلام.

4 ـ كان النَّبيّ ﷺ يُوجِّه الكلام، ويسلكُ سبيلَ الحكمة لتلقين الحديث؛ لأنه ﷺ لم يكن يسرد الحديث سرداً متتابعاً، بل يتأنى في إلقاء الكلام ليتمكن من الذهن، وأنه ﷺ لم يكن يطيل الأحاديث، بل كان كلامه قصداً، وقد أشارت إلى هذين الأمرين أم المؤمنين عائشة فقالت: «كان يحدث حديثاً لو عدّه العاد لأحصاه»[1]. وعنها قالت: «ما كان رسول الله ﷺ يسرد كسردكم هذا، ولكنه كان يتكلم بكلام بيِّن فَصْل يحفظه من جلس إليه»[2]، وأنه ﷺ كان يعيد الحديث لتعيه الصدور[3]. وعن أنس: كان رسول الله ﷺ يعيد الكلمة ثلاثاً لتُعقل عنه.

5 ـ أسلوب النَّبيّ ﷺ فقد أوتي قوة البيان التي يندر مثلها في البشر. ولا شك أن البيان يأخذ بمجامع القلوب ويسري في كيان الإنسان الذهني والعاطفي، فكيف إذا كان هذا المستمع ابن بجدة البلاغة المذواق لها المشغوف بها؟!

6 ـ كتابة الحديث؛ وهي من أهم وسائل حفظ المعلومات، ونقلها للأجيال على نحو ما فصَّله علماء الحديث.

المبحث الثالث: مراعاة القواعد العربية من آداب طالب الحديث:

من آداب طالب الحديث مراعاة العربية:

بات من آداب طلب الحديث الإحاطة بقواعد اللغة العربية؛ قال ابنُ عبد البّر

---

(1) متفق عليه.

(2) أخرجه الترمذي في كتاب الشمائل، وأصله في البخاري.

(3) أخرجه البخاري في كتاب العلم، والترمذي في الشمائل.

ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «ومما يُستعانُ به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله، وهو **العلمُ بلسان العرب**، ومواقع كلامها، وسعة لغتها، واستعارتها، ومجازها، وعموم لفظ مخاطبتها، وخصوصه، وسائر مذاهبها لمن قدر، فهو شيء لا يُسْتغنى عنه"[1]؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

● يُعتبر اللحنُ في أحاديث النَّبِيّ ﷺ من التقولِ عليه بغير علم، و الكذب المنهي عنه؛ لذلك قال الأصمعيُّ: «إن أخوفَ ما أخاف على طالب العلم **إذا لم يعرف النحو** أن يدخلَ في جُملة قوله النَّبِيّ ﷺ: «من كَذَب عليَّ متعمداً فليتبوأْ مقعده من النار»؛ لأنه ﷺ لم يكنْ يلحن، ومهما رويت عنه، ولحنت فيه؛ كذبت عليه».

● وإن طالبَ الحديث إذا لم يستوعبْ **قواعدَ العربية** كان مقلداً، لم يعرفِ الطريقَ الصحيح لتحصيل الحديث؛ حتى قال حَمَّاد بن سلمة رَحِمَهُ اللهُ: «مثل الذي يطلبُ الحديث، ولا **يعرف النحو**، مثل الحمار عليه مخلاةٌ لا شعيرَ فيها».

● والعجيبُ أن يتصدَّر للحديث من تزبَّب قبل أن يتحصرمَ؛ قال الدكتور نور الدين عتر: «والعجبُ بعد هذا من أناس **لا يعلمُ أحدُهم من العربية والنحو إلا الاسم**، بل إنه لا يقيم الكلامَ المضبوطَ بالشكل على الصَّواب، ثم يتسوّرون أصعب المراقي، فيدعي أحدُهم الاجتهادَ في الحديث، والاجتهاد في الفقه، ويقابل كلَّ مخالف لأهوائه بالشتم والسباب. ينصرُ بذلك السنة والدِّين، في زعمه الفاسد، وخياله الغريب»[2].

على طالب الحديث مقابلة كتابه بالأصل تفادياً للعجمة:

وهذه ضميمةٌ للأدب السابق، وتابعة له؛ فلا بُدَّ من العرض على الشيخ المتقن، أو مقابلة نسخة كتابه بالأصل. عن عروة بن الزبير قال لابن هشام: كتبت؟ قال: نعم! قال: عرضتَ كتابك؟ قال: لا! قال: لم تكتب! وعن

---

(1) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لابن عبد البر: 168، الطباعة المنيرية، مصر.

(2) منهج النقد في علوم الحديث: 231 . 232.

الأخفش قال: «إذا نُسخ الكتابُ ولم يُعارض، ثم نسخ ولم يعارض، **خرج أعجمياً**»(1).

المبحث الرابع: طرق تحمُّل الحديث وأدائه:

يُراد بتحمُّل الحديث: أخذه، ونقله عن الغير، أي: الشيخ المروي عنه. ويُطلق الأداء ويُراد به رواية الحديث، وتبليغه لطالب الحديث بعد تحمُّله؛ ويُشترط فيمن يتحمَّل الحديثَ أن يكون ضابطاً مميزاً، وطرق التحمُّل هي السماع والعرض، أو القراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوِجادة، ولكني لاحظتُ أن بعض هذه الطرق تحتاجُ إلى إتقان العربية، وفن الكتابة بها، أي: رسم الحديث، وطريقة كتابة الشيخ الذي تروي عنه الحديث، ومنها:

- **المكاتبة**: وهي أن يكتبَ الشيخُ بشيء من حديثه لمن كان موجوداً عنده، ويرسله إلى مَنْ غاب عنه، ويعرف المكتوب له **خطّ الشيخ، أو خط الكاتب عنه**، فإن اقترنتْ بالإجازة، وأذن له في روايته، فهي المناولة المقرونة بإجازة، وهي أقوى من مجرد المكاتبة؛ حتى رجَّح بعضُهم قوتها على السَّماع نفسه! ومن صيغها: كَتَبَ إليَّ أو إلينا فلان، أو كاتبني، أو كاتبنا، وحدثني بالمكاتبة، والإجازة، وأخبرني بالمكاتبة، والإجازة، وهلم جرّا.
- **الوِجادة**: وهي عبارةٌ عن وجود حديث، أو كتاب **بخط شخص** بإسناده ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمعه منه ذلك الذي وجده بخطه، وليستْ له إجازةٌ منه، فيأتي من وجده فيرويه عنه على سبيل الحكاية؛ فيقول: وجدتُ **بخط فلان**، ويوجد مثل هذا في مسند الإمام أحمد؛ حيث يقولُ ابنه عبد الله: وجدتُ **بخط أبي**: حدثنا فلان، ويسوق الحديث.

المبحث الخامس: الإعجام والشكل ورموز أخرى:

اعتناء المحدثين بالإعجام والشكل:

اشتهر بعضُ المحدِّثين باعتنائهم بكتبهم، واستعمال ما درج عليه **علماءُ**

(1) المرجع نفسه: 234.

اللغة العربية في الإعجام والتنقيط. قال عفان: كان أبو عوانة صحيحَ الكتاب، كثيرَ العجم والنقط[1].

وقال الإمام أحمد: نظرتُ في كتب شعيب أخرجها ابنه، فإذا بها من الحسن، والصحة، والشكل، ونحو هذا[2].

وهناك آخرون لم يهتموا بالتنقيط، والتشكيل، وما شابه ذلك، أدّى هذا إلى الأخطاء، والتَّصحيف في القراءة.

سُئل ابن حنبل: هل كان أبو الوليد ثبتاً؟ قال: لا. ما كان كتابه منقوطاً، ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شُعبة متقن. وقال مرة: أتقن حديثَ شُعبة[3].

ولهذا الحكم في الواقع أهمية كبرى؛ لأنه يرينا أن المحدثين كانوا يراعُون في حكمهم ـ أحياناً إن لم يكن دائماً ـ كتابة المحدّث أيضاً[4].

التضبيب أمارة على فساد النقل لفظاً أو معنى:

التضبيبُ، و يسمى أيضاً: التمريض، يُجعلُ على الكلام الذي صحَّ وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه **فاسدٌ لفظاً أو معنى**، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون **غير جائز من حيث العربية**، أو يكون شاذاً، وما أشبه ذلك؛ فيُمدّ على مثل هذا الكلام خط أوله مثل الصاد، ولا يُلزق بالكلمة المعلَّم عليها؛ كيلا يظن ضرباً، وصورته هكذا صـ[5].

المبحث السادس: معرفة غريب الحديث:

فعلمُ غريب الحديث يبحث عن بيان ما خفي على كثيرٍ من الناس معرفته من حديث رسول الله ﷺ بعد أن تطرَّق الفسادُ إلى **اللسان العربي**[6]، بمعنى يتكفَّل

---

(1) تاريخ الفسوي: 3: 48. والرازي: 4/ 2: 40.

(2) الرازي: 2/ 1: 345.

(3) العلل: 1/ 383، انظر: الكفاية: 341.

(4) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه د. مصطفى الأعظمي: 378.

(5) انظر: منهج النقد في علوم الحديث: 236.

(6) انظر: الرسالة المستطرفة للكتاني: 115، وتوضيح الأفكار للصنعاني: 2/ 412، وعلوم الحديث ومصطلحه: 113.

ببيان بعض الكلمات الغامضة، فقد كان ﷺ أفصحَ الناس، وكان يخاطبُ الوفود على مختلف ألسنتهم بما يفهمونه، فلما كانت الفتوحاتُ، ودخل في الإسلام كثيرٌ من العجم، ونشأ جيل تشوبُ العجمة لسانهم خِيْفَ على الحديث النبوي أن يستغلقَ فهمه على بعض الناس، فانبرى جماعةٌ من أتباع التابعين؛ فتكلَّموا في غريب الحديث أمثال: مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وكان أول من صنَّف في غريب الحديث:

1 ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت 210هـ)[1].

2 ـ أبو الحسن النضر بن شميل المازني (ت 204هـ).

3 ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 223هـ).

4 ـ ابن قتيبة (ت276هـ).

5 ـ الزمخشري (ت538هـ) في كتابه: (الفائق في غريب الحديث).

6 ـ ابن الأثير (ت606هـ) في كتابه: (النهاية في غريب الحديث).

7 ـ تذييل الأرموي على النهاية.

8 ـ اختصار السيوطي (ت911هـ) له في كتاب: (الدر النثير في اختصار نهاية ابن الأثير).

أمثلة تطبيقية:

• سأل أبو قِلابة الأصمعيَّ اللغوي الجليل قال: قلت: يا أبا سعيد، ما معنى قول رسول الله ﷺ: «الجار أحقُّ **بسقبه**»[2]، فقال: أنا لا أفسرُ حديثَ رسول الله ﷺ، لكن **العرب** تزعمُ أن **السَّقب**: **اللزيق**».

• وجاء في الصَّحيحين حديث: «مَنِ اغتسل يومَ الجمعة غسل الجنابة، ثم راح فكأنما قرَّب **بدنة**»[3]، والبَدَنةُ تُطلق على البقر والإبل، فينصرف المعنى

---

(1) قواعد أصول الحديث، د. أحمد عمر هاشم: 27.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الشفعة، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

(3) متفق عليه.

للإبل، وتُفسر البدنةُ بالجزور؛ بدليل رواية في مصنف عبد الرزاق بلفظ: «فله من الأجر مثل الجزور»[1].

• روى الحاكم بسنده عن أبي المليح الهذلي، عن أبيه قال: كُنَّا مع النَّبِيّ ﷺ ونحنُ في سفر، فأصابنا **بُغَيْش** من مطر، فنادى منادي النَّبِيّ ﷺ ونحن في سفر: مَنْ شاء أن يصلي في رحله فليفعلْ. قال أبو عبد الله: **سألتُ الأدباء** عن معنى البغيش فقالوا: المطر، **والعرب** تقول: بُغشة، وبُغيش[2].

• وروى الحاكم أيضاً عن أبي هريرة قال: كان رسولُ الله ﷺ يأخذ بيد الحسين بن علي، فيرفعه على باطن قدميه، فيقول: «حُزُقّة حُزُقة، ترقّ عين بقّة، اللهم إني أحبه فأحبه، وأحب من يحبه». قال أبو عبد الله: سألت الأدباء عن معنى هذا الحديث، فقالوا لي: إن الحزقة: المقارب الخطى، والقصير: الذي يقرّب خطاه، وعين بقة: أشار إلى البقة التي تطير، ولا شيء أصغر من عينها لصغرها، وأخبرني بعض الأدباء أن النَّبِيّ ﷺ أراد بالبقة فاطمة، فقال للحسين: «يا قرة عين بقة ترق»، والله أعلم[3].

المبحث السابع: علم مختلف الحديث:

وهو علمٌ يبحثُ عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض؛ من حيث إمكانُ الجمع بينها، بطرق مختلفة منها، **الجانب اللغوي**؛ وذلك إما بتقييد مُطلقها، أو بتخصيص عامها، أو حملها على تعدد الحادثة، أو غير ذلك، ويطلقُ عليه: علم تلفيق الحديث[4].

وقد ألَّف فيه الكبارُ، الذين كان **لهم باع واسع من علوم العربية**، منهم:

1 ـ الشافعي (ت 204هـ) في كتاب: (اختلاف الحديث).

---

(1) انظر: إرشاد الساري للقسطلاني: 2/ 193.

(2) معرفة علوم الحديث للحاكم: 89.

(3) المصدر نفسه: 89 ـ 90.

(4) انظر: علوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح: 111، ط11، 1979م، دار العلم للملايين.

2 ـ ابن قتيبة (ت 276هـ) في كتاب: (تأويل مختلف الحديث).
3 ـ أبو يحيى زكريا الساجي (ت 307هـ).
4 ـ أبو جعفر الطبري (ت 310 هـ) في كتاب: (تهذيب الآثار).
5 ـ أبو جعفر الطحاوي (ت321هـ) في كتاب: (شرح معاني الآثار).
6 ـ أبو جعفر الطحاوي نفسه، في كتاب: (شرح مشكل الآثار).
7 ـ ابن فورك (ت 406 هـ) في كتاب: (مشكل الحديث وبيانه)
8 ـ ابن الجوزي (597هـ).
9 ـ عبد الله بن علي النجدي القصيمي (ت 1996م) في كتاب: (مشكلات الحديث النبوية وبيانه)[1].
10 ـ مشكلات الأحاديث، والجمع بين النصوص المتعارضة لمجموعة من نوابغ العلماء[2].

أمثلة تطبيقية:

• حديثان صحيحان هما: «**لا عدوى**» الذي ينفي في ظاهره وجودَ العدوى، وحديث: «**فرّ من المجذوم فرارك من الأسد**»؛ والترجيحُ، وقد سلك فيه العلماء مسالك من أهمها: أن سَبَبَ هذه الأمراض لا تُعدي بطبعها، لكن الله ﷻ جعل مخالطةَ المريض للصحيح سبباً لإعدائه بمرضه، وقد يتخلَّفُ ذلك عن سببه، كما في غيره من الأسباب، وهذا المسلك هو الذي سلكه ابن الصَّلاح.

• حديثان ظاهرهما التعارض: حديث عائشة قالت: «ما بال رسولُ الله ﷺ قائماً قط»، وحديث حذيفة: «أنه بال قائماً»؛ وأوجهُ الجمع كثيرة، منها:

---

(1) بتحقيق خليل الميس، ط1، 1405هـ، د دار القلم، بيروت.

(2) قام الناشر زكريا علي يوسف بالجمع والترتيب، ط مكتبة المتنبي. هذا؛ وقد تناول العلماء موضوع اختلاف الحديث في مصنفات علوم الحديث ومصطلحه، وبعضهم في كتب كالإحكام لابن حزم، والاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، وحجة الله البالغة لولي الله الدهلوي.

الأصل قعوده للتبول، وهو ما رأته عائشة، والاستثناء الذي لم تره أم المؤمنين، ولكنَّ حذيفة حكى رواية القيام، وقيل: لأسباب، منها: إن الموضع كان مزبلةً لا يتحرزُ فيها من القذر فقام، وقيل: لأن الموضع لا يصلح للقعود؛ لكون الطرف الذي يليه من السباطة كان عالياً، فأمن أن يرد إليه شيء من بوله، وقيل: لأن السباطة رخوة يتخلَّلها البول، فلا يرتدُّ إلى البائل منه شيء، وقيل: بال قائماً؛ لأنها حالةٌ يؤمن معها خروجُ الريح بصوت، ففعل ذلك لكونه قريباً من الديار، وقيل: لجرح كان في مأبضه ـ وهو باطنُ الركبة ـ فكأنه لم يتمكَّن من القعود.

ترجيح الحديث المشتمل على التأكيد في اللغة:

فإذا تعارض حديثان، وكان لفظُ أحدهما مؤكداً، فإنه يُرجّح على الآخر المجرد من التأكيد؛ كما هو مؤصّل في قواعد العربية تماماً؛ وذلك لاحتمال الثاني التأويل بخلاف الأول، فإنه لا يحتمله، أو يكون فيه أبعدَ، كما أن اشتمالَ الحديث على التأكيد دليلٌ على قوة الحكم الذي تضمنه[1].

الأنموذج في ذلك:

إن المثالَ على اختلاف الحديث والترجيح **بالتأكيد** الحديثان الآتيان:

الحديث الأول: عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «أيما امرأة نكحت بغير إذنِ مواليها، فنكاحُها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحُها باطل»[2].

الحديث الثاني: عن ابن عباس رضي الله عنه أن النَّبيّ ﷺ قال: «الأيِّمُ أحقُّ بنفسها من وليها، والبكر تُستأذن في نفسها، وإذنُها صُماتها»[3].

---

(1) انظر: شرح العضد: 2/ 313، والإحكام: 4/ 473، وفواتح الرحموت: 2/ 205، وشرح الإسنوي: 3/ 239.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، باب في الولي (2083)، والترمذي في كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي (1102) والحاكم في المستدرك: 2/ 168.

(3) أخرجه مسلم في كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت.

إن الحديثَ الأول يفيدُ عدمَ صحة تولِّي المرأة إنكاح نفسها، وأن الصحيحَ في عَقْد نكاحها أن يتولَّاه وليها؛ هذا ما ذكره الخطابي، فقال: وفي تكراره القول ثلاثاً تأكيدٌ لفسخه، ورفعه من أصله[1]. على خلاف الحديثِ الثاني، فظاهره يفيدُ صحةَ تولِّي المرأة عقد نكاحها، ولا يشترط وجود ولي المرأة في ذلك. لكنَّ جُمهورَ الفقهاء جَنَحُوا من حيث العمل إلى النص الحديثي الأول؛ وقاموا بترجيحه على الحديث الثاني المعارض؛ لاعتبار لغوي؛ ألا وهو أن لفظه مؤكَّد، وهو الأغلبُ على الظن، بل الأقوى دلالة.

الجمعُ ببيان اختلاف مدلولي اللفظ:

وذلك بحسب مدلول اللفظ، ومن أمثلته اختلافُ حديثين هما:

الحديث الأول: عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن النَّبِيّ ﷺ قال: «تُقطع يدُ السارق في ربع دينار فصاعداً»[2].

الحديث الثاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبِيّ ﷺ قال: «لعن الله السارقَ يسرقُ البيضة فتُقطع يده، ويسرق الحبلَ فتُقطع يده»[3].

فدلَّ الحديثُ الأول أن يد السارق لا تُقْطَع في أقل من ربع دينار؛ وهو مذهبُ الجمهور، على أن الحديث الثاني أفاد أن القطع في القليل والكثير. بيد أن بيضةَ الدجاجة لا تساوي ربع دينار! وكذا الحبل! غير أن الأعمش، وذكره القرطبي في تفسيره[4]، وابن حجر أيضاً في الفتح[5] أن المراد بالبيضة في نص الحديث السابق، هو بيضُ الحديد، وأن الحبل منها ما يساوي دراهم كحبال

---

(1) انظر: معالم السنن: 3/ 27، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب قول الله ﷻ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾، وفي كم يقطع؟

(3) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب لعن السارق إذا لم يسم (6783).

(4) تفسير القرطبي: 6/ 161 ـ 162.

(5) فتح الباري: 12/ 108.

السفينة، وشبه ذلك بما **تتسع له اللغة العربية، والتداول في عادات العرب**؛ فيزول التعارضُ بإذن الله بين الحديثين.

الجمع ببيان الاختلاف في الأمر والنهي:

وهو السرُّ في كلام العلامة السَّرخسي حين قال: «أحقُّ ما يبدأ به في البيان الأمر والنهي؛ لأن معظمَ الابتلاء بهما، وبمعرفتها تتمُّ معرفة الأحكام، ويتميز الحلالُ من الحرام»[1].

ولما كان الأمر والنَّهي من الصِّيغ في اللغة العربية دلَّ على أن هذا الفن في حاجةٍ إلى تقصِّي أمر اللغة في الأحاديث المختلفة؛ ونمثل على ذلك بالحديثين الآتيين:

الحديث الأول: عن أبي سعيد الخدري ﵁ عن النَّبِيّ ﷺ قال: «الغسلُ يوم الجمعة واجبٌ على كل محتلم»[2].

الحديث الثاني: عن عائشة ـ ﵂ ـ قالت: «كان الناسُ مَهَنَةَ أنفسهم، وكانوا إذا راحُوا إلى الجمعة راحُوا في هيئتهم، فقيل لهم: لو اغتسلتم»[3].

والذي جَنَحَ إليه المحققون من الفقهاء، وعلماء الحديث والأصول؛ هو أن الأمر بالاغتسال كما في الحديث الأول إنما هو للندب والاستحباب؛ وذلك بالنظر إلى بقية الأحاديث في الباب نفسه المفيدة لجواز الاكتفاء بالوضوء فقط.

وهو إيجابٌ ـ كما يقول ابنُ قتيبة ـ على الاختيار والفضيلة، لا على جهة الفرض[4].

---

(1) أصول السرخسي: 1/ 11.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور (858).

(3) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس (903). وفيه أحاديث أخرى منها ما أخرجه أصحاب السنن عن سمرة بن جندب ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل». سنن أبي داود (130)، و(352)، وسنن الترمذي (357).

(4) تأويل مختلف الحديث: 181.

وقال ابنُ عبد البر: «يُحتملُ أن يكونَ قوله في هذا الحديث واجبٌ، أي: وجوب السنة، أو واجب في الأخلاق الجميلة، كما تقولُ العرب: وَجَبَ حقك، وليس على أن ذلك واجبٌ فرضاً»[1].

الجمعُ ببيان اختلاف الحديث العام والخاص:

قال الإمامُ الشافعي: «**ورسولُ الله ﷺ عربيٌّ اللسان والدار**، فقد يقول القولَ **عاماً يريد به العام، وعاماً يريد به الخاص**... ويُسَنُّ بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء، أو بتحليله، ويُسَنُّ في غيره خلاف الجملة، فيستدلّ على أنه لم يردْ بما حرم ما أحلّ، ولا بما أحلّ ما حرم»[2].

ولهذا صرح الإمامُ الشافعي فقال: «فكل كلام كان عاماً ظاهراً في سنة رسول الله ـ بأبي هو وأمي ـ يدلُّ على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعضُ الجملة دون بعض»[3].

ولما كان العام والخاص من مسائل اللغة؛ دلَّ على أن هذا الفن في مسيس الحاجة إلى تقصيها لإدراك التَّرجيح والجمع؛ ويتبين ذلك من خلال الأنموذجِ الآتي:

الحديث الأول: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «خيرُ أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. قال عمران: فلا أدري أَذَكَر بعد قرنه قرنين أو ثلاثاً. ثم إن بعدكم قوماً يَشهدون ولا يُستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يفون، ويظهرُ فيهم السِّمن»[4].

---

(1) التمهيد: 16/ 212.

(2) انظر: الرسالة: 213، واختلاف الحديث: 54.

(3) المصدر نفسه: 341.

(4) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (2651). وكذا ما أخرجه الشيخان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه جاء فيه: «تسبقُ شهادةُ أحدهم يمينَه، ويمينُه شهادتَه» أخرجه البخاري برقم (2652).

الحديث الثاني: عن زيد بن خالد الجهني ﷺ أن النَّبِيّ ﷺ قال: «ألا أخبركم بخير الشهداء؛ الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسْألها»[1].

فالحديثُ الأولُ يفيدُ أن أداء الشهادة قبل أن تُسْألَ غير محمودة؛ لأنها جاءتْ في مَعْرِض الذَّم. بينما الحديثُ الثاني ينصُّ على أن أداءها قبل أن يستشهدَ هو خير الشهداء.

فقيل: الأولُ محمولٌ على شهادة الزُّور، أو من ينتصب شاهداً وليس من أهلها، أو ما إذا كان صاحبُ الحق يعلمُ أن له شاهداً، فيبادر الشاهدُ بها قبل أن يسألها صاحبها لعدم الحاجة إلى مبادرته حينئذ. والثاني على خلاف ذلك في الحالاتِ العادية.

الجمع بين الحديثين الخاصين:

ذلك إذا كان الحديثان قد بدا منهما التعارض، وهما خاصّان في الدلالة؛ فلا يُصارُ إلى الترجيح؛ لأن العملَ بهما أولى من إهمال أحدهما؛ ونمثّل له بما يأتي:

الحديث الأول: عن عائشة ـ ﷺ ـ قالت: «كنتُ أفرُكُ المني من ثوب النَّبِيّ ﷺ، ثم يذهبُ فيُصلي فيه»[2].

الحديث الثاني: عن سليمان بن يسار قال: سألتُ عائشةَ عن المني يصيبُ الثوب، فقالت: «كنت أغسلُه من ثوب رسول الله ﷺ، فيخرجُ إلى الصلاة، وأثرُ الغسل في ثوبه بُقع الماء»[3].

يقول ابنُ قتيبة: «ونحن نقول: إنه ليس هاهنا تناقض، ولا اختلاف؛ لأن عائشةَ ـ ﷺ ـ كان تفركه من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً، والفركُ لا يقع إلا على يابس، وكان ربما بقي في شعاره إذا رأته رطباً، والرطبُ لا يجوزُ أن

(1) أخرجه مسلم في كتاب الأقضية، باب بيان خير الشهود.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب حكم المني.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة (229).

يُفرك، ولا بأسَ على مَنْ تركه إلى أن يجفّ ثم فركه، أخبرني إسحاق بن راهويه، المعروف بابن راهويه؛ أن السُّنَةَ مضتْ بفرك المني»[1].

الجمع بين حديثين متعارضين بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلق:

قال الإمامُ الشافعي: «كلما احتمل حديثان أن يُستعملا معاً، استعملا معاً، ولم يعطلْ واحد منهما الآخر»[2]. ومن ذلك الحديثان الآتيان:

الحديث الأول: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النَّبيّ ﷺ قال: «فيما سقتِ السماءُ والعيون، أو كان عثرياً[3] العشر، وما سُقي بالنَّضح نصفُ العشر»[4].

الحديث الثاني: ليس فيما دون خمسة أَوْسق[5] صدقة»[6].

قال ابنُ قدامة: «إن الزكاة لا تجبُ في شيء من الزروع حتى تبلغَ خمسة أوسق؛ هذا قولُ أكثر أهل العلم؛ إلا مجاهداً، وأبا حنيفة، ومن تابعهم، قالوا: تجبُ الزكاةُ في قليل ذلك وكثيره؛ لعموم قوله ﷺ: «فيما سقتِ السماءُ العشر»، ولأنه لا يعتبرُ له حَوْل، فلا يُعتبر له نِصاب» ولنا قول النَّبيّ ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أَوْسق صدقة» وهذا خاصٌّ يجب تقديمه، وتخصيصُ عموم ما رووه»[7].

الجمع بين حديثين بينهما عموم وخصوص:

والمثالُ على ذلك الحديثان الآتيان:

الحديث الأول: عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا

---

(1) تأويل مختلف الحديث: 161.

(2) اختلاف الحديث: 64.

(3) كالنخيل يشرب بعروقه من ماء المطر، يجتمع في حفيرة. أوكالبقل الذي يشربُ من غير سقي.

(4) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء، وبالماء الجاري (1483).

(5) الوسق: ستون صاعاً.

(6) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب زكاة الورق (1447).

(7) المغني: 2/ 695.

صلاةَ بعد صلاة العصر حتى تغربَ الشمس، ولا صلاةَ بعد صلاة الفجر حتى تطلعَ الشمس»[1].

الحديث الثاني: عن أنس بن مالك ﷺ عن النَّبيّ ﷺ قال: «من نَسِيَ صلاةً فليصلِّها إذا ذكرها، لا كفَّارة لها إلا ذلك» قال الله ﷻ: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: 14][2].

والجمعُ بينهما قد يتعلَّق النهي بمطلق النافلة، والجواز لقضاء الفريضة، وقيل: حتى المؤكَّدة كالفجر والكسوف إن نسيها، أو نام عنها، أو ما كان لها سبب كتحية المسجد، كما ذهب إليه الشافعيُّ خلافاً لمالك؛ الذي حمل النَّهي على كُلِّ صلاة النوافل في هذه الأوقات لسبب، أو لغير سبب، وهو مذهبُ أحمد، لكنه استثنى ركعتي الطواف.

الجمع ببيان اختلاف المطلق والمقيد:

وذلك يتَّضحُ من خلال الحديثين الآتيين:

الحديث الأول: عن عبد الله بن عمر ﷺ قال: كتب رسولُ الله ﷺ كتابَ الصدقة، فلم يخرجه إلى عُمَّاله حتى قبض.. وفيه: في خمسٍ من الإبل شاة»[3].

الحديث الثاني: عن عمرو بن حزام: أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب، وفيه: «وفي كل خمسٍ من الإبل السائمة شاة»[4].

والرأيُ الغالبُ لدى أهل العلم أن الجمعَ بينهما على اعتبار الحديث الأول مطلقاً؛ بحيث يحملُ على التقييد في الحديث الثاني باشتراط السوم احترازاً من

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة برقم (586) وأخرجه مسلم، واللفظ له.

(2) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصلاة برقم (595).

(3) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة برقم (1568). والسائمة تتغذى بالرعي، ولا يعلفها صاحبها.

(4) أخرجه ابن حبان: 8/ 180، برقم (6525)، والحاكم في المستدرك: 1/ 395.

المعلوفة. خلافاً لمالك الذي يرى أن السَّوم وصفٌ لأمر غالب في الإبل، وليس قيداً للاحتراز به من المعلوفة؛ وعليه فتجب الزكاة عنده في السَّائمة والمعلوفة معاً.

المبحث الثامن: الحديث المدرج:

تعريف الحديث المدرج:

الإدراجُ في اللغة: هو جَعْلُ الشيء في طيِّ شيء آخر.

وفي الاصطلاح: هو ما ذكر في ضمن الحديث متصلاً به من غير فصل، وليس منه[1].

وقد تولى الجلَّةُ من العلماء المختصين بجمع الأحاديث المدرجة في تواليف مفردة، منها:

1 ـ (الفصل للوصل المدرج في النقل)، للخطيب البغدادي.

2 ـ (تقريب المنهج بترتيب المدرج)، لابن حجر العسقلاني.

حُكْم المدرج:

الظاهرُ في حُكْمه لدى المحدثين منعه، لا سيَّما من قبل المتعمِّدين في الإدراج؛ حتى قال ابنُ السمعاني: «من تعمَّد الإدراجَ فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكَلِم عن مواضعه، وهو ملحقٌ بالكذابين»[2].

أما الذي يقعُ منه خطأ أو سهواً، فلا بأس به، اللهم إلا إذا كثر منه ذلك، فهو حُجَّة عليه، وقد استثنى بعضُ المحدثين ما كان تفسيراً لغريب، تماماً كما صدر عن الزهري كما سيأتي.

غير أن الأصلَ أن ينبه على الإدراج إن كان شرحاً للغريب في اللغة، وتمييزاً له عن كلام النبوة؛ وهذا السِّرُّ في أن الجلَّة من علماء الحديث قد أفردوه بالتأليف؛ ليُعلم.

---

(1) منهج النقد في علوم الحديث: 439.

(2) انظر: تدريب الراوي: 178.

أنواع المدرج:

وهو قسمان من حيث موضِعُه: إدراجٌ في المتن، وآخر في الإسناد؛ وفق الآتي:

القسم الأول: الإدراج في متن الحديث:

وهذا له علاقةٌ بقضية اللغة العربية؛ لأن الكلامَ المدرجَ من الراوي قد يكون أولَ الحديث، أو وسطه، أو في آخره، وقد استخرجه الجهابذةُ العارفونَ بفصاحة النَّبِيّ ﷺ، والمميزون بين كلام النبوة وكلام الرُّواة.

والوجهُ الثاني في العلاقة مع العربية هو أن معظمَ المدرجات كانت تعريفاتٍ أو شروحاً على الألفاظ في المتن، وحملت مزيداً من البيان، لكنَّ الحديثَ احتاط له الصيارفةُ فغربلوه، ونخلوه من الزيادات؛ التي لا تمتُّ إليه بِصِلَة.

الأنموذج على ذلك:

حديث عائشة أم المؤمنين - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - في بدء الوحي: «أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءتْ مثل فلق الصبح، ثم حُبِّبَ إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حِراء، فيتحنَّثُ فيه - **وهو التعبد** - الليالي ذوات العدد قبل أن ينزِعَ إلى أهله»[1].

والحديث في الصحيحين، وقد نبَّه على إدراج جزءٍ «**وهو التعبد**» الذي هو من كلام الزُّهري، كلٌّ من شارح البخاري الإمام ابن حجر العسقلاني في (الفتح)[2]، والإمام النووي في (شرحه على مسلم)[3].

القسم الثاني: المدرج في الإسناد:

ومن ذلك أن يسوقَ المحدِّثُ إسنادَ حديث، ثم يعرضَ له عارضٌ فيقول كلاماً من عند نفسه، فيظنه بعضُ السامعين من ذلك الإسناد، فيرويه به.

الأنموذج على ذلك:

ما روي في قصة ثابت بن موسى الزَّاهد المشهورة، في روايته: «من كثرتْ

---

(1) أخرجه البخاري في أول كتاب الجامع، ومسلم في كتاب الإيمان.

(2) فتح الباري: 1/ 17.

(3) شرح مسلم: 2/ 198.

صلاته بالليل حَسُنَ وَجْهُه بالنهار». فدخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله القاضي وهو يقول: «ثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال رسول الله ﷺ». . . فدخل ثابتٌ عليه، فلما نظر إلى ثابت ذكر ذلك، يريد به ثابتاً لزهده، وورعه. فظن ثابت أن ذلك سند الحديث، فكان يحدث به بهذا الإسناد[1].

المبحث التاسع: التصحيف والحديث المصحف:

تعريف التصحيف لغة:

التَّصحيفُ في اللغة: هو الخطأ في الصحيفة، ومنه الصّحفي: وهو من يخطئ في قراءة الصحيفة، فيغيرُ بعضَ ألفاظها بسبب خطئه في قراءتها[2].

تعريف التصحيف اصطلاحاً:

التصحيفُ: تغييرُ اللفظِ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع، وأصله الخطأ[3].

أهميته:

وتتجلى أهميته في كشف الأخطاء التي وقع فيها بعضُ الرواة، لا سيما فيما يتصل بمتن الحديث، وله علاقة **باللغة العربية**، ويكونُ في **اللفظ** أو في **المعنى** وفق الأمثلة التطبيقية الآتية:

أمثلة تطبيقية:

أولاً: تصحيف في اللفظ: وهو التغييرُ الذي يقعُ في أسماء الرواة، وفي متون الأحاديث بسبب الخطأ الذي يقع في شكل الكلمات، أو إعرابها، أو في نقط الحروف، أو تغييرها بغيرها.

- ومثاله: حديث زيد بن ثابت أن النَّبِيّ ﷺ **احتجر** في المسجد. . . صحّفه ابن لهيعة فقال: «**احتجم** في المسجد. . .».

---

(1) رواية «من كثرت صلاته بالليل» والسند المذكور لحديث آخر، ضعيفة، وقد وهم فيه ثابت بن موسى حيث إن ذكر اسمه من كلام شريك أدرجه ثابت، وكان شريك يرويه.

(2) انظر: مادة: «صحف» من لسان العرب.

(3) المصباح المنير للفيومي: 127، مكتبة لبنان، 1987م.

• وما رواه البغدادي بسندٍ أن معاوية قال: لعن رسولُ الله ﷺ الذين يُشققون الخُطَب تشقيق الشعر، قال أبو نعيم: شهدت وكيعاً مرة قال: يشققون الحَطب تشقيق الشعر، قال: فقلت بالخاء[1].

ثانياً: تصحيف في المعنى: أي: أن يبقي الراوي المصحّف اللفظ على حاله، لكن يفسِّره تفسيراً يدلُّ على أنه فهم معناه فهماً غير مراد.

• ومثاله قول أبي موسى **العنزي**: «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة صلى إلينا رسولُ الله ﷺ» وهو يريدُ بذلك حديث: «أن النَّبِيّ ﷺ صلى إلى عنزة" فتوهم المسكين أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة هنا: الحَربة تُنْصَبُ بين يدي المصلي.

• ومنه ما ذكره الخطابي عن بعض شيوخه في الحديث أنه روى حديث: «النهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة»[2]، قال: «ما حلقتُ رأسي قبل الصلاة منذ أربعين سنة»، فهم المسكينُ من الحديث تحليقَ الرؤوس، وإنما المرادُ تحليقُ الناس حِلَقاً، والله أعلم[3].

المبحث العاشر: رواية الحديث بالمعنى:

وهذا من أهمِّ المسائل في علوم الحديث؛ لما وقع فيها من الخلاف، والالتباس، وما أثير فيها من الشُّبهات؛ وأما ما يتَّصلُ بِصُلْب بحثنا، فإن له علاقةً بحاجة علوم الحديث إلى **اللغة العربية**، وفق الآتي:

أ ــ الاتفاق على عدم جواز رواية الحديث بالمعنى لمن لا عِلْمَ له بالعربية، وقواعدها:

لا خلافَ بين العلماء في أن الجاهل والمبتدئ، ومن لم يمهر في العلم، ولا تقدم في **معرفة تقديم الألفاظ، وترتيب الجمل، وفهم المعاني** يجب عليه

(1) الجامع للخطيب البغدادي: 1/ 222، تحقيق محمد رأفت سعيد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1401هـ 1981م.

(2) إصلاح غلط المحدثين للخطابي: 28، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت 1407هـ 1987م.

(3) التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي: 2/ 300 . 301، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

ألا يروي ولا يحكي حديثاً إلا على اللفظ الذي سمعه، وأنه حرامٌ عليه التعبير بغير لفظه المسموع؛ إذ جميعُ ما يفعله من ذلك تحكُّم بالجهالة، وتصرُّف على غير حقيقة في أصول الشريعة، وتقوُّلٌ على الله و رسوله[1].

وقال القاضي عِياض في (الإلماع): «. . . لكن لحماية الباب من تسلُّط من لا يُحسن، وغلط الجهلة في نفوسهم، وظنّهم المعرفة مع القصور، يجب سدُّ هذا الباب، إذ فعل هذا على من لم يبلغ درجة الكمال في معرفة المعاني حرام باتفاق»[2].

لذلك يُشترطُ في راوي الحديث بالمعنى ـ بالإضافة إلى شروط كلِّ راوٍ ـ أن تكون له معرفةٌ عميقة باللغة العربية، وخصائصها، وقواعدها، فيتأكد من مدلولات الألفاظ، ومواقع الخطاب، ومختلف الاستعمالات العربية، فيفرق بين المحتمل وغيره، والظاهر والأظهر، والعام والأعم[3].

ب ـ أما الطائفة التي لم تر بأساً في رواية الحديث بالمعنى، فإنها اشترطتْ لذلك شروطاً، منها: أن يكون الراوي **عالماً بالنحو، والصرف، وعلوم اللغة، عارفاً بمدلولات الألفاظ ومقاصدها، بصيراً بمدى التفاوت بينها**، قادراً على أن يؤديَ الحديثَ أداء خالياً من اللحن؛ لأن رسولَ الله ﷺ أفصحُ من نطق بالضاد. فمن الكذب عليه أن يضعَ المؤدي في فيه لحناً يستحيلُ أن يقع منه. قال الأصمعي: «أخشى عليه إذا لم يعرف العربية أن يدخل في قوله ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» فإن النَّبِيّ ﷺ لم يكنْ يلحن، فمهما رويت عنه، ولحنت فيه، كذبت عليه»[4].

قال الرامهرمزي: «وقد دلَّ قولُ الشافعي في صفة المحدِّث مع رعاية اتباع اللفظ؛ على أنه يسوغ للمحدِّث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ؛ إذا كان **عالماً**

---

(1) منهج النقد في علوم الحديث للشيخ نور الدين عتر: 227.

(2) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: 180.

(3) المستصفى للغزالي: 1/ 168، وحاشية بخيت على نهاية السول: 3/ 825، وجهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، د. محمد طاهر الجوابي: 225.

(4) انظر: اختصار علوم الحديث: 162، وعلوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح: 83ـ84.

بلغات العرب، ووجوه خطابها، بصيراً بالمعاني والفقه، عالماً بما يحيلُ المعنى وما لا يحيله، فإنه إذا كان بهذه الصفة جاز له نَقْلُ اللفظ، فإنه يحترزُ بالفهم عن تغيير المعاني، وإزالة أحكامها. ومن لم يكنْ بهذه الصفة كان أداء اللفظ له لازماً، والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظوراً، وإلى هذا رأيتُ **الفقهاء من أهل العلم** يذهبون»[1].

لذلك قال العلامةُ القاضي عياض: «وذهب المحققون إلى أن الراوي إن كان ممن يستقلّ بفهم الكلام ومعانيه، ويعرف مقاصده، ويفرِّق بين الظاهر والأظهر، والمحتمل والنص، فجائز لهذا الحديث على المعنى؛ إذا لم يحتملْ عنده سواه، وانفهم له جلياً معناه، وحكى غيرُ واحد هذا **عن مالك، وأبي حنيفة، والشافعي**»[2].

ج ـ وهذا مذهبُ مَنْ مَنَعَ غيرَ الصحابة من رواية الحديث بالمعنى؛ «فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان: **أحدهما: الفصاحة والبلاغة، إذ جبلّتهم عربية، ولغتهم عربية .الثاني**: أنهم شاهدوا قولَ النَّبِيّ ﷺ وفعله، فأفادتهم المشاهدةُ عقل المعنى جملة، واستيفاء المقصد كله. وليس من أخبر كمن عاين، ألا تراهم يقولون في كل حديث: «أمر رسولُ الله ﷺ بكذا» و«نهى رسول الله ﷺ بكذا» ولا يذكرون لفظه؟»[3].

د ـ ما لا يدرك أصلاً كالمتشابه، وجوامع الكلم، يقول الشيخ محمد بخيت: «لا يجوزُ نقلُه بالمعنى؛ أما المتشابه فلعدم وضوح معناه، وأما جوامع الكلم؛ فلأنها قد اختصَّ بها رسولُ الله ﷺ، فلا يمكن الإتيان بمثلها»[4]، هذا، وقد نسب العلامةُ السرخسي إلى بعض الحنفية جواز نقل جوامع كلِمِه ﷺ بالمعنى لمن جمع إلى **العلم باللغة** العلم بفقه الشريعة[5].

(1) المحدث الفاصل للرامهرمزي: 530.
(2) الإلماع: 181.
(3) أحكام القرآن لابن العربي المعافري: 1/ 10.
(4) حاشية بخيت على نهاية السول: 3/ 827.
(5) انظر: أصول السرخسي: 1/ 357.

المبحث الحادي عشر: اللحن في الحديث:

إن اللحنَ في اللغة عيبٌ ومنقصة، وفي الحديث أكثر، لا سيَّما لمن يروي الأحاديث بالمعنى على نحو ما ذكرناه آنفاً، وقد وجد من كان يلحن في الحديث، ويتساهل في رواية الملحون كأبي معمر عبد الله بن سخبرة، ونافع مولى ابن عمر، ومحمد بن سيرين، والأوزاعي، لكنه كان يصلحُ لحنَ الأحاديث.

والأصل الظاهر **عدمُ جواز اللحن**، و**التشديد عليه**؛ لورود الحديث: «**مَنْ لحن في حديثي فليس يُحدِّث عني**»[1]، وقد تيقظ خيرةُ السَّلف في وقت مبكِّر على منعه، وفي طليعة هؤلاء عبد الله بن عمر ﷺ فقد كان يضربُ ولده على اللحن، قال سليمانُ الأعمش: «إن كان ابنُ سيرين يلحن، فإن **النَّبِيّ** ﷺ **لا يلحن**، فقوموا»[2].

وقد درج على إصلاح اللحن ومقاومته الجلَّةُ من علماء السَّلف كعبد الله بن المبارك، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه.

وقد أوصى الجهابذةُ من علماء الحديث طلابَ العلم في بداية الطلب أن يُعنوا **باللغة العربية: نحوها، وصرفها، وبلاغتها**؛ وقد نصح حماد بن سلمة طالبَ الحديث بتعلم **النحو**، وذهب إلى أن من يلحن في حديثه يُعَدُّ ممن **كذب عليه**؛ لأنه لا يلحن[3].

وقال الخطيب: «... وإن كان سمع ملحوناً؛ لأن منه ما يحيلُ الأحكام، ويصير الحرام حلالاً، والحلال حراماً، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذا سبيله. قال: والذي ذهبنا إليه قول المحصلين والعلماء من المحدثين»[4].

وقد ذهب ابنُ حزم إلى أن نوعاً من اللحن وهو ما لا يوجّه له في **لغة العرب البتة**، وهذا تحرمُ روايته، ويعتبر راويه كاذباً على النَّبِيّ ﷺ؛ لأنه لم

(1) المحدث الفاصل للرامهرمزي: 526، والحديث لا أصل له.
(2) الكفاية للخطيب البغدادي: 295.
(3) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب: 2/ 30 ط. مكتبة المعارف، الرياض.
(4) الجامع لأخلاق الراوي: 2/ 23.

يلحن قط، ويجبُ إصلاح هذا النوع من اللحن بمحوه، وكتابته معرباً، والتحديث به كذلك، ولا يهتمّ بسماعه من الشيخ ملحوناً[1].

المبحث الثاني عشر: اختصار الحديث:

تعريفُ اختصار الحديث وأهميته:

اختصارُ الحديث معناه: نَقْل بعضه وحذف بقيته، وهذا له علاقةٌ بموضوع رواية الحديث بالمعنى، فمن منعها منع اختصار الحديث، ومن أباحها أباح الاختصار، والأصلُ فيه التفصيل، وعلى هذا مذهبُ الجمهور، حيث يجوزُ الاختصار من العالم العارف إذا تركه متميزاً عما نقله غير متعلّق به؛ لاشتمال الحديث على معانٍ تامة معطوفة على بعضها، لا يختلّ البيان، ولا تختلف الدلالةُ بفصل بعضها؛ لأن ما روي وما ترك بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين، لا تعلُّق لأحدهما بالآخر[2].

هذا، وإن فَنَّ اختصار الحديث عزيزُ المذهب يُؤْتاه المدقِّقون في اللغة العربية، علاوةً على الإحاطة بقواعد الشَّريعة، وذلك إذا تعلق مثلاً المروي بالمتروك؛ بأن وقع أحدهما غاية، أو سبباً، أو شرطاً للآخر، أو استثناء، ونحو ذلك لم تجزْ رواية بعض الحديث دون بعضه الآخر؛ لما يفضي إليه من اختلالِ المعنى؛ وهذا يؤكِّد حاجة علم اختصار الحديث إلى اللغة العربية.

أمثلة تطبيقية لما لا يجوز اختصاره:

• عن أبي سعيد الخدري ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهبَ بالذهبِ، والوَرِق بالوَرِق؛ إلا وزناً بوزن، مثلاً بمثل، سواء بسواء»[3]فلو اختصر الحديث في جزئه الأول لما ساغ شرعاً مثل: «لا تبيعوا الذهبَ بالذهبِ، والوَرِق بالوَرِق». فالاستثناءُ ضروريٌّ لاستقامة الحكم الشرعي. "إلا وزناً بوزن، مثلاً بمثل، سواء بسواء».

(1) الإحكام لابن حزم: 29.

(2) المقدمة لابن الصَّلاح: 192 . 193.

(3) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، ومسلم في كتاب المساقاة.

• وحديث: «من ابتاع طعاماً، فلا يبيعه حتى يستوفيه».[1] فلا يسوغُ جزء: «من ابتاعَ طعاماً فلا يبيعه» فلا يستقيمُ المعنى الشرعي إلا بإكماله «حتى يستوفيه».

أمثلةٌ لما يجوزُ اختصاره لعدم إخلاله بالمعنى:

• ومنه حديث: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمَّتهم أدناهم...»[2]، فهذا الطرفُ من الحديث لا يؤثر على مقصودِ الحديث، يجوزُ اختصاره، ورواية جزئه مستقلاً عن بقيته، وبقيته: «... ويرد عليهم أقصاهم، وهم يدٌ على مَنْ سواهم».

تقطيع الحديث عند البخاري:

وأما تقطيعُ البخاري للحديث في الأبواب تارة، واقتصاره منه على بعضه أخرى؛ فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً، أو مرتبطاً بعضه ببعض، لقد اشتمل على حكمين فصاعداً، فإنه يعيدُه بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، وهي إيرادُه له عن شيخ سوى الشَّيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك؛ كما تقدم تفصيله، فنستفيدُ بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث، وربما ضاق عليه مخرج الحديث؛ حيث لا يكونُ له إلا طريق واحدة، فيتصرف حينئذ فيه، فيورده في موضع موصولاً، وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تاماً، وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاجُ إليه في ذلك الباب، فإن كان المتنُ مشتملاً على جمل متعددة، لا تعلُّق لإحداها بالأخرى؛ فإنه يخرجُ كل جملة منها في باب مستقلّ فراراً من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه، فهذا كلُّه في التقطيع[3].

المبحث الثالث عشر: نَقْدُ متنِ الحديث:

القرائنُ التي يُعرف بها الوضع:

ثمة قرائنُ كثيرةٌ منها تناقض النص مع القرآن الكريم وقواعد الدين الكبرى،

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، وكذا مسلم في كتاب البيوع.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الديات، وابن ماجه في الديات، والنسائي في كتاب القسامة، وأحمد في مسنده.

(3) هدي الساري لابن حجر العسقلاني: 15.

أو مع ما جاءت به السنةُ الصحيحةُ، أو المناقضة لبدهيات العقيدة الصحيحة، أو تكذيب الحسّ للحديث، أو اشتمال الحديث على مبالغاتٍ لا يقولُ بمثلها النَّبِيّ ﷺ، أو أن يكون راوي الحديث مشهوراً بالوضع والكذب، أو اعتراف الكذّاب والوضاع على نفسه، وهلم جرّا.

ولكن نسوقُ هنا ما له علاقة ببحثنا هذا؛ وفقَ القرائن اللغوية الآتية:

- **سماجة المعنى وسخافته.**
- ركة اللفظ والمعنى.

ب ـ أمثلة تطبيقية:

1 ـ **سماجة المعنى**: من المعلوم أن حديثَ النَّبِيّ ﷺ من جوامع الكَلِم، وهو من قبيل الفصل الذي ليس بالهزل، يفيضُ بالمعاني العظيمة، وينضحُ بالحِكَم البالغة. فإن حَدَثَ أن جاء اللفظ ركيكاً، والمعنى سخيفاً؛ فهذا أكبرُ دليلٍ على الوضع والكذب؛ ومن أمثلته التطبيقية قولُ أحد الكذابين في الموضوعات: «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً، ما أكله جائع إلا أشبعه»؛ وقد علق عليه العلامةُ ابن القيِّم: «فهذا من **السَّمج البارد**؛ الذي يُصان عنه كلامُ العقلاء، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء»[1].

2 ـ **رِكَّة المعنى**: وهذا ملاحَظٌ في الموضوعات عامة أنها أتت ركيكة المعاني، ويميزه عن الصَّحيح من له معلوماتٌ أولية في المصطلح، بله الجهابذة أصحاب الصِّناعة الحديثية. ومن الركة في المعنى الإفراطُ بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا كثيرٌ في حديث القصاص؛ كقولهم: من صلى كذا فله سبعون داراً، في كل دارٍ سبعون ألف بيت، في كل بيت سبعون ألف سرير، على كل سرير سبعون ألف جارية. ومن ذلك أحاديث فضل الباذنجان، والأرز، والعدس، فإنها تنبو عما عُرِف من مضمون الأحاديث الصحيحة، وهدي الرِّسالة عامة، وكقولهم: «لا تأكلوا القرعةَ حتى تذبحوها» و«المجرة التي في السَّماء من عرق الأفعى التي تحت

---

(1) المنار المنيف: 54.

العرش» و«تختَّموا بالعقيق فإنه ينفي الفقر»... إلخ. ومنها أحاديث ذمّ الحاكة، والأساكفة، والصواغين، أو صنعة من الصنائع المباحة.

المبحث الرابع عشر: البلاغة النبوية:

لا شكَّ أن علاقةَ الحديثِ النبوي باللغة العربية تبدأ من بلاغة أقواله ﷺ؛ لأنه أفصحُ مَنْ نطق بالضاد، والأقوال النبوية التي صحَّتْ عنه ﷺ طويلها وقصيرها؛ تمثل ذروةَ البيان البشري، والبلاغة الإنسانية مبنى ومعنى، مضموناً وشكلاً، فكرة وأسلوباً، فقد حوتْ من جوامع العلم، وجواهر الحِكَم، وحقائق المعرفة، وروائع التشريع، وبدائع التوجيه، وغرائب الأمثال، ونوادر التَّشبيه، ما لم يحوِهِ كلامٌ ولا حكيم، مع سهولة فائقة، وعذوبة رائعة، وحيوية بالغة. جعلت في الكلمات روحاً يسري، كما تسري العصارةُ في الأغصان الحية. وهي أجدرُ أن توصف بأنها تنزيلٌ من التنزيل، وقبسٌ من نُورِ الذكر الحكيم، وهذا ما نوَّه به كبارُ الأدباء والبلغاء في مختلف العصور[1].

وهذه شهادةُ الجاحظ، وهو يصفُ كلامه ﷺ في البيان والتبيُّن بعبارات بليغة جزلة، وفّت بعض ما يجبُ استجلاؤه من كلام المصطفى ﷺ؛ فقال:

«هو الكلامُ الذي قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجلَّ عن الصَّنْعة، ونزّه عن التكلف، استعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السُّوقي. فلم ينطقْ إلا عن ميراثِ حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشُدَّ بالتأييد، ويُسِّر بالتوفيق. وهذا الكلامُ الذي ألقى الله المحبة عليه، وغَشَّاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام. وهو مع استغنائه عن إعادته، وقلَّة الحاجة إلى معاودته لم تسقطْ له كلمة، ولا زلَّت له قدم، ولا بارتْ له حجة، ولم يقمْ له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبزُّ الخطب الطوال بالكلام القصير، ولا يلتمسُ إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصمُ،

---

(1) انظر: المدخل لدراسة السنة النبوية، د. الشيخ يوسف القرضاوي: 21 ـ 22، ط4، 1414هـ، 1998م، مكتبة وهبة، القاهرة.

ولا يحتجُّ إلا بالصدق، ولا يطلب الفَلَج[1] إلا بالحق، ولا يستعين بالخلابة، ولا يستعملُ المواربة، ولا يهمز ولا يلمز، ولا يبطئ، ولا يعجل، ولا يسهب، ولا يحصر، ثم لم يسمع الناس بكلام قطّ أعم نفعاً، ولا أصدق لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح عن معناه، ولا أبين عن فحواه من كلامه ﷺ»[2].

وهذه شهادة أحد فحول العربية في العصر الحديث، وهو ـ من غير خلاف ـ أديبُ العربية والإسلام في هذا العصر الأستاذ الكبير: «مصطفى صادق الرافعي» في كتاب: «إعجاز القرآن»:

«إذا نظرتَ فيما صحَّ نقله من كلام النَّبِيّ ﷺ على جِهة الصِّناعتين اللغوية والبيانية، رأيته في الأولى مُسدَّدَ اللفظ، مُحكم الوضع، جَزْل التركيب، متناسب الأجزاء في تأليف الكلمات، فخمَ الجملة، واضحَ الصلة بين اللفظ ومعناه، واللفظ وضريبه في التأليف والنسق، ثم لا ترى فيه حرفاً مضطرباً، ولا لفظة مستدعاة معناها، أو مستكرهة عليه، ولا كلمة غيرها أتمّ منها أداء للمعنى، وتأتياً لسرّه في الاستعمال، ورأيته حَسَنَ المعرض، بيِّن الجملة، واضحَ التفصيل، ظاهر الحدود، جيدَ الوصف، متمكِّن المعنى، واسع الحيلة في تصريفه، بديع الإشارة، غريبَ اللمحة، ناصعَ البيان، ثم لا ترى فيه إحالة ولا استكراهاً، ولا ترى اضطراباً ولا خطلاً، ولا استعانة من عجز، ولا توسعاً من ضيق، ولا ضعفاً في وجه من الوجوه»[3].

والشهادة الأخرى لمن نافح عن العربية، وذاد عن حياضها إلى الرَّمَقِ الأخير الأديب اللغوي الحجَّة الأستاذ «محمود محمد شاكر» في مقال المقتطف[4]: «إن اتساع الفكرة في هذا الزمن، ثم بساطتها، ثم خفاء موضع

---

(1) الفلج: الفوز والظفر.

(2) البيان والتبين: 2 / 14 ـ 15.

(3) إعجاز القرآن: 422 ـ 424.

(4) المقتطف، عدد يوليو، سنة 1943م، ص: 114 ـ 115.

الفلسفة العالية فيها، ثم تغلغل النَّظرة الفلسفية إلى أعماق الحقيقة الحية في الكون: هو رأسُ ما يمتازُ به كبار الأفذاذ والبلغاء في عصرنا هذا، وهو النوع الذي لم تعرفه العربية إلا في القليل من شُعرائها، وفي القليل من شعر هؤلاء الشعراء، وليس في العربية من هذا النوع إلا معجزتان: إحداهما: القرآن، والأخرى: ما صَحَّ من حديث الرسول ﷺ ففيهما وحدهما تبلغُ الفكرة في نفسها، ثم بتعبيرها، وألفاظها، ثم بشمول معانيها لجميع الحقائق الواشِجة بها، ثم بتنسُّمها في ألفاظها وكلماتها نسمة الروح العطر في جو السِّحر، ثم فوق ذلك كله البساطة، واللين، والتقارب، والتعاطف بين هذه المعاني كلها: نقولُ: يبلغُ هذا كله مبلغاً يكون منه ما هو كنسيم الجنَّة في طيبه ونعمته، ويكونُ منه ما هو كحزِّ المواسي في علائقِ القلوب، ويكونُ منه ما هو كالنار تستعر، وتتلذع، ويكون منها ما ينتظم البنيان الإنساني البليغ المتفهِّم، فيهزه هزّ الزلزلة أعصاب الأرض، وبهذا كان القرآنُ معجزاً، لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، وبمثله كان حديثُ الرسول ﷺ وهو ذروةُ البلاغةِ البشريةِ؛ التي تتقطع دونها أعناق الرجال»[1].

المبحث الخامس عشر: علم الجرح والتعديل:

تعريفُ علم الجرح والتعديل:

هو علمٌ يبحث في أحوال الرُّواة من حيث قبولُ رواياتهم، أو ردّها[2].

وعلوم الإسلام الأساسية ـ القرآن، والحديث الشريف ـ إنما هي من قبيل الخبر، والخبر يحتملُ الصدق والكذب، فلا بد فيهما من ملاحظة أمرين اثنين:

1 ـ ملاحظة حالة النقلة (أي: الرواة).

2 ـ الاحتياط العظيم في فهم المعاني.

---

(1) من مقدمة الشيخ أحمد محمد شاكر لكتاب: «مفتاح كنوز السنة».

(2) أصول الحديث علومه ومصطلحه: 261، وكشف الظنون لحاجي خليفة: 1/ 582، والمنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للأستاذ الدكتور فاروق حمادة: 22.

فالتَّساهلُ في الأمر الأول يوجب التباس الصادق بالكاذب. فلا يدري المرءُ هل هو على الحق أم على الباطل.

والإخلالُ بالأمر الثاني يبعدُ المخلّ عن النهج القويم، والصِّراط المستقيم، ولا يحقق المقصود الذي توخاه الشارع الحكيم[1].

التعديل والترجيح في اللغة والأدب:

وفي أوجِ النشاط الحديثي الذي أعاره العلماءُ كلَّ اهتمام، فبدؤوا بجمعه، وتصنيفه، وشرح غريبه... وكان لهم في ذلك قواعدهم، وضوابطهم، ظهرت الحاجةُ ماسّةً إلى جمع اللغة، وتدوينها خدمة للدين، ومحافظة عليه، فبدؤوا كذلك بجمعها، والتصنيف في ذلك، وبلغ هذا النشاطُ أوجَهُ في القرن الثاني والثالث من الهجرة.

فانعكس منهجُ المحدِّثين على اللغة والأدب، وطبق اللغويون هذا المنهجَ بما يتفق وموضوعهم، وكانت مهمتُهم الأولى جَمْعَ اللغة التي نطق بها العرب، أي: الكلمات، وتحديد معانيها، فرحل العلماءُ إلى البادية بمدادهم، وصُحُفهم يسمعون، ويكتبون، ورحل عربُ البادية إلى الحضر ليؤخذَ عنهم[2].

ونشأ عندهم جرحٌ وتعديلٌ في تحديد مصادر مادتهم أولاً، وفي نَقْلِها من مصادرها ثانياً، فكانوا لا يأخذون عن العربي إذا فهم الملحون من الكلام، وحدَّدوا مصادرهم لجمع اللغة بدقة على أساس الترتيب الآتي:

1 ـ كتاب الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه، ولا من خلفه.

2 ـ أحاديث الرسول ﷺ.

3 ـ الآثارُ العربيةُ في العصر الجاهلي والعصور الإسلامية الأولى[3].

وكانوا يذكرون السند في رواياتهم، كما يذكره علماء الحديث[4].

---

(1) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: 22 ـ 23.

(2) ضحى الإسلام لأحمد أمين: 2/ 252.

(3) فقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي: 170.

(4) انظر: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: 133.

مراتبُ التعديل والجرح:

وقد نَخَلَ علماءُ الحديث في اللغة العربية كلَّ المصطلحات المناسبة لمراتب التعديل وفق الآتي:

فقد دَرَجَ ابنُ أبي حاتم الرازي[1] على المراتب الآتية من حيث الأفضلية:

مراتبُ الجرح:

1 ـ ثقة، أو متقن، أو ثبت؛ فيُحتجّ بحديثه.

2 ـ صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو في المنزلة الثانية.

3 ـ شيخ، في المنزلة الثالثة.

4 ـ صالح الحديث، فيُكتب حديثُه للاعتبار.

---

(1) وقد تابع الرازي على حسن التقسيم والمراتب في الجرح والتعديل كل من الإمامين: ابن الصَّلاح الشهرزوري في المقدمة: 110 ـ 113، والنووي في التقريب: 228 ـ 235. وقد زاد عليه كل من الذهبي، والحافظ العراقي، وابن حجر العسقلاني، والسخاوي.

فالحافظ الذهبي أورد هذه المراتب في ديباجة (ميزان الاعتدال)؛ وفق الآتي:

1 ـ فأعلى الرواة: ثبت حجة، وثبت حافظ، أوثقة متقن، وثقة ثقة.

2 ـ ثم ثقة.

3 ـ ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس.

4 ـ محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح.

وفي مجال الجرح:

1 ـ دجال، كذاب، وضاع، يضع الحديث.

2 ـ متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

3 ـ ثم متروك، وليس بثقة، وسكتوا عنه.

4 ـ ثم واه بمرة، وليس بشيء، وضعيف جداً، وضعفوه.

5 ـ ثم يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، وليس بالقوي، وسيئ الحفظ.

مراتب الجرح:

1 ـ لين الحديث.

2 ـ ليس بقوي.

3 ـ ضعيف الحديث.

4 ـ متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذّاب.

المبحث السادس عشر: ألقابُ المحدِّثين:

وتأمّل كيف توقف علماءُ الحديث على اللسان العربي من حيث التعريفُ بالألقاب العلمية للرواة؛ بحيث وضعوا العبارةَ المناسبةَ لكلٍّ راوٍ بحسب درجته العلمية، وكثرة مروياتهم وفق الآتي:

- **المسند**: وهو من يروي الحديثَ بإسناده عموماً كانت له دراية، أو اقتصر على مجرد الرواية.
- **المحدث**: وهو من جَمَعَ بين الرِّواية والدِّراية.
- **الحافظ**: وهو أعلى درجة من المحدِّث؛ وقيل: هو من روى ما يصل إليه، ووعى ما يُحتاج إليه.
- **الحجة**: وهو الحافظُ، لكنه شديد الإتقان، والتدقيق.
- **الحاكم**: وهو من أحاط علماً بجميع الأحاديث، ولا يفوته منها شيءٌ، اللهم إلا اليسير.
- **أمير المؤمنين في الحديث**: وهو أرفعُ المراتب وأعلاها، وهو من فتح الله عليه في هذا العلم بحيث لا يشقُّ له غبار؛ من أمثال شُعبة بن الحجَّاج، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وابن حجر العسقلاني.

المبحث السابع عشر: علم المؤتلف والمختلف:

وهو ما تتفق في الخطِّ صورته، وتختلفُ في النطق والتلفظ صيغته.

وعلاقته باللغة العربية يتجلَّى في حِرْص المحدثين على تصحيح الألفاظ، وضبط أسامي الرواة، ولذلك قال الذهبيُّ في مطلع كتابه المفرد في هذا الفن:

«العمدةُ في مختصري هذا على ضبط القلم. . . فأتقنْ يا أخي نسختك، **واعتمدْ على الشكل، والنقط**، وإلا لم تصنعْ شيئاً»[1].

وهذا الضبطُ يأخذ مسارين:

1.الضبط على العموم؛ مثل «**حِزام**» بالزاي في قريش، و«**حَرام**» بالراء وفتح الحاء في الأنصار.

2.الضبط على الخصوص؛ مثل ما كان من هذا النوع في كتاب معين، كضبط ما في الصَّحيحين، والموطأ؛ وقد تكفَّل بذلك العلامةُ القاضي عياض السّبتي في كتابه النفيس: (مشارق الأنوار على صحاح الآثار). وذلك حتى يمنع الوهم في اسم الرَّاوي، والاحتراز من خلطه بغيره.

ولأهمية هذا الفن ضمن علوم الحديث قام الجلَّةُ من علماء السَّلف بضبط الأسامي في كتب مفردة، منها:

- (الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب)، لابن ماكولا علي بن هبة الله (ت 475هـ).
- (المشتبه) للإمام الذهبي.
- (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ ابن حجر العسقلاني.

المبحثُ الثامن عشر: المتفق والمفترق:

المتفق والمفترق: هو ما اتفق لفظاً وخطاً، بمعنى يكون الاسم الواحد قد أطلق على أكثر من راوٍ، فهم متفقون في اسمهم، مفترقون في شخصهم.

وعلاقةُ المتفق والمفترق باللغة العربية تكمنُ في ضبط الأسماء، وبيان اللفظ المناسب للشيخ؛ يقول الشيخ نور الدين عتر: «وهو فنٌّ مهمّ جداً، لا غِنى عن معرفته للأمن من اللبس، فربما يُظَنُّ الأشخاصُ شخصاً واحداً، وربما يكون أحد المتفقين ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح، أو يصحّح ما هو ضعيف»[2].

---

(1) المشتبه للذهبي: 1/ 2، ط مصر.

(2) منهج النقد في علوم الحديث: 180.

ولأهمية الموضوع في الحديث انبرى الجلَّةُ من المحدِّثين للتأليف في الباب، منهم:

- (المتفق والمفترق) للخطيب البغدادي.
- (الأنساب المتفقة) لأبي الفضل محمد بن طاهر (ت 507هـ).

أمثلة على ذلك:

وهي على أقسام، ولكل قسم أمثلته كما وَضَّحه الإمام أبو عمرو ابن الصَّلاح، منها:

1 ـ من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم كمالك بن أنس[1].

2 ـ من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم كأحمد بن جعفر بن حمدان[2].

3 ـ ما اتفق في الكنية والنسبة فقط كأبي عمران الجَوْني[3].

4 ـ المشترك المتفق في النسبة خاصة كالآمُلي[4] والسّروي[5].

المبحث التاسع عشر: ضرورة التأكد من ألفاظ الحديث للفهم الصحيح:

على المشتغل بالصناعة الحديثية التأكُّد من مدلولات ألفاظ الحديث؛ التي جاءتْ بها النصوصُ في السنة المطهرة؛ لأن الألفاظَ تتغيرُ دلالاتها من عصرٍ لآخر؛ وهذا أمرٌ مشتهرٌ لدى الدارسين لتطور اللغات، وألفاظها.

عوامل تطور اللغة:

تتأثر اللغةُ في تطورها بعوامل كثيرة، يرجعُ أهمها إلى سِتِّ طوائف[6]:

---

(1) هم عشرة، روى منهم الحديث خمسة؛ الأول خادم النَّبِيّ ﷺ، والثاني كعبي قشيري روى حديثاً واحداً، والثالث والد الإمام مالك، والرابع حمصي، والخامس كوفي.

(2) هم أربعة: القطيعي راوية المسند، والبصري، والدينوري، والطرسوسي.

(3) هم اثنان: عبد الملك بن حبيب، وموسى بن سهل بصري، سكن بغداد.

(4) الأول إلى آمل بطبرستان، والثاني إلى آمل بجيحون.

(5) الأول ينسب لبلدة سارية من طبرستان، والثاني بأردبيل.

(6) اللغة والمجتمع للدكتور علي عبد الواحد وافي: 11 ـ 12، ط4، 1403هـ، ـ 1983م، شركة عكاظ السعودية.

1 ـ عوامل اجتماعية خالصة تتمثَّل في حضارة الأمة، ونُظُمها، وعاداتها، وتقاليدها، وعقائدها، ومظاهر نشاطها العملي والعقلي، وثقافتها العامة، واتجاهاتها الفكرية، ومناحي وجدانها ونزوعها...

2 ـ تتأثر اللغة بلغات أخرى...

3 ـ عوامل أدبية تتمثَّلُ فيما تنتجه قرائحُ الناطقين باللغة، وما تبذله معاهدُ التعليم، والمجامع اللغوية، وما إليها في سبيل حمايتها، والارتقاء بها.

4 ـ انتقال اللغة من السَّلف إلى الخلف.

5 ـ عوامل طبيعية تتمثَّل في الظواهر الجغرافية، والفيزيولوجية، وما إليها.

6 ـ عوامل لغوية ترجُع إلى طبيعة اللغة نفسها، وطبيعة أصواتها، وقواعدها، ومتنها، وأن عناصر اللغة نفسها قد تنطوي على بعض نواحٍ تؤثرُ في تطورها.

أنموذجات تطبيقية:

هنا كلامٌ نفيسٌ لأبي حامد الغزالي؛ حيث قال: «اعلم أن منشأ التباسِ العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية تحريفُ الأسامي المحمودة، وتبديلها، ونقلها بالأغراض الفاسدة إلى معانٍ غير ما أراده السَّلفُ الصَّالح، والقرن الأول؛ وهي خمسةُ ألفاظ:

1 ـ الفقه.

2 ـ والعلم.

3 ـ والتوحيد.

4 ـ والتذكير.

5 ـ والحكمة.

فهذه أسامٍ محمودة، والمتصفون بها أربابُ المناصب في الدين، ولكنها نقلتِ الآن إلى معانٍ مذمومة، فصارت القلوبُ تنفر عن مذمَّة من يتصفُ بمعانيها؛ لشيوع إطلاق هذه الأسامي عليهم»(1).

---

(1) إحياء علوم الدين: 1/ 31 ـ 32، ط دار المعرفة، بيروت.

وإن كانت هذه الألفاظُ الخمسةُ ما لحظ الغزالي تبدله في مجال العلم، فإن هناك ألفاظاً كثيرةً بدلت في مجالات شتى يصعبُ حصرها. ثم لا يزال هذا التبديلُ يتسع مع تغير الزمان، وتبدل المكان، وتطور الإنسان إلى أن تصبحَ الشُّقَّةُ بعيدةً بين المدلول الشَّرعي الأصلي للفظ، والمدلول العرفي أو الاصطلاحي الحادث المتأخر، وهنا ينشأ الغلطُ، وسوء الفهم غير المقصود، كما ينشأ الانحرافُ والتحريفُ المتعمد. وهو ما حَذَّرَ منه الجهابذةُ والمحققون من علماء الأمة: أن تنزل الألفاظُ الشرعية على المصطلحات المستحدثة على مَرِّ العصور، ومن لم يراعِ هذا الضابطَ يقع في أخطاء كثيرة؛ كما نرى في عصرنا[1].

ومن هذه النماذج الحية مسألةُ "**التصوير**" التي جاءت بها النصوصُ الصَّحيحةُ في السُّنَّة المشرفة، لكن مدلولها في الأحاديث تنصرف باتفاق إلى صناعة الأصنام، واتخاذها للعبادة والتقديس، وهي ما عبر عنه الفقهاء بما له ظلّ من التصوير المجسم، وهذا مجمعٌ على تحريمه باستثناء لُعب الأطفال التي تُهان.

أما إقحامُ بعض أنواع التصوير الحادث التي لم يكن للسَّلف بها عهد، فليس مما تنطبقُ عليه مدلولات الأحاديث من الوعيد في شأن التصوير والمصورين بأشد العذاب! مثل التصوير الفوتوغرافي؛ ولله درُّ العلامة محمد بخيت المطيعي ـ مفتي الديار المصرية ـ إذ ألَّف كتابَ: «الجواب الكافي في إباحة التصوير الفوتوغرافي». وكذا تصوير الفيديو للمحاضرات، والأنشطة الثقافية، ودروس العلم النافعة، وظهور العلماء والدعاة في القنوات الفضائية، لكن ما زال من أهل العلم لحدّ اللحظة، من يرفض كلَّ أنواع التصوير إلا لضرورة البطاقة الشخصية، أو الجواز، ولا يظهر أمام الكاميرا مطلقاً!

المبحث التاسع عشر: ألفاظ الحديث بين الحقيقة والمجاز:

نفرّق في اللغة العربية بين الحقيقة والمجاز، وإن المجازَ من صور البيان

---

(1) كيف نتعامل مع السنة: ضوابط ومعالم للشيخ القرضاوي: 179. 180.

في علوم البلاغة، لا ننكر قيمته الأدبية، ولكننا نقفُ موقفاً وسطاً بين من أنكر المجاز بالمرة كشيخ الإسلام ابن تيمية، وكان دافعُه نبيلاً، وأدلى بحججه القوية؛ وغرضه أن يغلقَ باب التأويل أمام المعطلة، وبين مَنْ غلا في التأويل فعطل الصفات، وسرح بعيداً خارجَ النصوص من المعتزلة، ومَنْ نحا نحوهم من بعض المعاصرين.

أمثلة تطبيقية عن الإفراط في اعتبار المجاز:

وذلك مثل زعم بعض المعاصرين من تأويل أحاديث متواترة عن نُزول سيدنا المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام[1]، على أن عباراتها تنصرفُ إلى عصر السَّلام والأمن؛ لأن المسيح يرمز لثقافة السلم والتسامح بين البشرية قاطبةً. ولكن هؤلاء المتأوِّلة أبعدوا النُّجْعةَ حين لوَوْا أعناقَ النصوص التي تأبى أن تطاوعهم بالمرة! فكيف لهم بقوله ﷺ: «لينزلن ابن مريم حكماً عدلاً، فليكسرن الصليب، وليقتلن الخنزير، وليضعن الجزية»[2]!؟ فلا علاقة للمجاز بالنص هاهنا!

وثمة من تأوَّل حديثَ النَّبِيّ ﷺ: «**تسحَّروا فإن في السّحور بركة**»[3] على أن مدلولَ السحور هنا هو الاستغفار، ولعلَّ من أهم ما يرد هذا التأويل المستبعد قول النَّبِيّ ﷺ ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ وهو يعدّ بعضَ وجبات السحور المادية: «نِعْمَ السحورُ التمر»[4]. وقوله ﷺ: «**السحورُ كلُّه بركة، فلا تدعوه، ولو أن يجرعَ أحدكم جرعة من ماء**»[5].

---

(1) انظر: كتاب: التصريح بما تواتر في نزول المسيح للعلامة أنور الكشميري، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، وقد جمع فيه أربعين حديثاً من الصحاح والحسان، فضلاً عن غيرها.

(2) متفق عليه من حديث أبي هريرة، انظر: صحيح الجامع الصغير (7077) واللؤلؤ والمرجان: (95).

(3) متفق عليه من حديث أنس، انظر: اللؤلؤ والمرجان: (665).

(4) رواه البيهقي في السنن، وابن حبان، وأبو نعيم في الحلية.

(5) رواه أحمد، والحافظ المنذري في الترغيب والترهيب بإسناد قوي.

الوسطية في اعتبار المجاز:

ونحن نعتبرُ المجازَ حين يحتمله النصُّ، ولا ينأى به بعيداً عن مقاصده، وقد يكون أبلغَ من الحقيقة لا سيما إذا دلَّت عليه قرائن مقالية أو حالية؛ وهذا يحتاجُ إلى أمثلة تطبيقية إن شاء الله.

أمثلة تطبيقية من اعتبار المجاز المقبول في ألفاظ الحديث:

وذلك عبر الأمثلة الآتية:

• قوله ﷺ لنسائه أمهات المؤمنين: «أسرعُكنَّ لحوقاً بي أطولُكنَّ يداً»[1]، والمقصد طول اليد في الخير، وبذل المعروف طبعاً، لا الطول الحقيقي لليد[2]، وقد أيده الواقع، فكانت أول نسائه لحوقاً به زينب بنت جحش[3].

• حديث: «العجوةُ من الجنة»[4].

• حديث: «اعلموا أن الجنة تحت ظلالِ السيوف»[5] أي: أن الجهاد في سبيل الله؛ لأن السيفَ يرمزُ إليه، هو أقربُ طريق للجنة، والله أعلم.

• وقوله ﷺ لمن أراد أن يبايعه على الجهاد، وترك أمه وراءه وفي حاجة لمن يرعاها: «الزمْها، فإن الجنةَ تحت أقدامها»[6]. أي: بِرُّها يؤدي للجنة.

---

(1) رواه مسلم في فضائل الصحابة برقم (2453).

(2) هذا وقد وردت روايات منها عن عائشة قالت: فكنَّ يتطاولن أيتهن أطول يداً؟! وفي بعضها: أنهن أخذن قصبةً لقياس أي الأيدي أطول!؟

(3) كانت امرأةً صناعاً، تعمل، وتتصدق، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: 2/ 213، ط الرسالة - بيروت.

(4) رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، انظر: صحيح الجامع الصغير (4126).

(5) متفق عليه، انظر: اللؤلؤ والمرجان (1137).

(6) رواه أحمد، والنسائي، انظر: صحيح الجامع الصغير (1249). وقد استوعب الحديثَ أحدُ السَّلف، فتأخر يوماً عن إخوانه فسألوه فقال: كنت أمرغ خدّي في رياض الجنة، فقد بلغنا أن الجنة تحت أقدام الأمهات، وقد فهموا منه هذا التعبير المجازي؛ في أنه كان في خدمة الوالدة بنية الدخول إلى الجنة.

كلام قوي لابن حزم الظاهري:

على الرغم من أن ابنَ حزم أنموذجُ المدرسة الظاهرية؛ التي أخذتْ بظواهر النصوص، وتمسكتْ بحرفيتها إلى حدِّ الجمود أحياناً، ومع ذلك، فإنه لم يستسغْ أن تحملَ هذه النصوص وغيرها مما نذكره تباعاً على ظواهرها، فاعتبرْ ذلك من ظنون الجهال، ولله دره مع النصين الآتيين:

- حديث: «سيحان وجيحان، والنيل والفرات، كلٌّ من أنهار الجنة».
- وحديث: «بين بيتي ومنبري روضةٌ من رياض الجنة».

قال ابنُ حزم: هذان الحديثان ليس على ما يظنه أهلُ الجهل من أن الروضةَ مقتطعةٌ من الجنة، وأن هذه الأنهارَ مهبطةٌ من الجنة، هذا باطل وكذب، بل كون تلك الروضة من الجنة إنما هو لفضلها، وأن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة، وأن تلك الأنهار لبركتها أضيفتْ إلى الجنة، كما تقول في اليوم الطيب: هذا يومٌ من أيام الجنة، وكما قيل في الضَّأن: «إنها من دوابِّ الجنة».

يقول ابنُ حزم: «فوضح البرهان من القرآن، ومن ضرورة الحسّ على أنها ليست على ظاهرها»[1].

حديث مظلوم:

وهو حديث ابن عمر المشهور قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أمرتُ أن أقاتلَ الناس، حتى يقولوا: لا إله إلا الله»[2]. وهذا العنوانُ مستوحى من كلام الشيخ محمد الغزالي ـ رحمه الله ـ في كتابه: «علل وأدوية»، وقال: لا بُدَّ من استبانة معناه الحقيقي؛ كما قرره الراسخون في العلم. والحق أن الحديث في مشركي العرب الذين ضنّوا على الإسلام وأهله بحق الحياة، ولم يحترموا معاهدةً مبرمة، ولا موثقاً مأخوذاً.. وقد يتساءل البعض: لماذا جاءت كلمةُ «الناس» عامة في الحديث: «أمرتُ أن أقاتلَ الناس»؟ والجواب أن «الـ» كما يقول علماء اللغة

---

(1) انظر: المحلى: 7/ 230 . 231، مسألة (919).

(2) أخرجه الشيخان: رواه البخاري في كتاب الإيمان برقم: (25)، ومسلم في الإيمان برقم: (22).

للعهد؛ تأمل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾ [آل عمران: 173]. فكلمةُ الناس الأولى: تعني: المنافقين، والثانية: تعني بعض الكفار، وهذا هو المعهودُ في أذهان المخاطبين. وتأمَّلْ في قوله تعالى: ﴿وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ۝٢ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر: 2 ـ 3]. إن الناس هنا ليسوا البشر جميعاً، إنهم العربُ وحسب.

وقال الشيخُ محمد الغزالي أيضاً: رأيتُ فريقاً من الناس يخدعه الظاهر القريب في هذا الحديث، فيتوهم أن الرسول ﷺ يشنُّ حرباً شاملة على البشر، ولا يزالُ يحرجهم حتى ينطقوا بالشهادتين!

وهذا فَهْمٌ ـ كما أسلفنا ـ لم يقلْ به فقيه، ولا يستقيمُ مع مرويات أخرى في غاية الصحة والوضوح، ولم يؤثر عن تاريخ المسلمين، وهم يقاتلون «الإمبراطوريات» الاستعمارية؛ التي أظلم بها وجه الحياة قروناً عدة.

ورأيتُ ناساً آخرين يسارعونَ إلى تكذيب الحديث، دون وعي، ويتخذون منه ذريعة إلى مهاجمة شتى الأحاديث الصحيحة دون تمحيصٍ لسندٍ أو متن، ودون تقيد بقواعد اللغة أو مقتضيات السياق. وقد رأيتُ لأولئك القاصرين أفهاماً في كتاب الله لا بُدَّ من محاربتها، وإهالة التراب عليها[1].

كلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية:

على إثر وُقُوفِه مع الحديث؛ فقال رحمة الله عليه: وقوله ﷺ: «أمرتُ أن أقاتلَ الناس» هو ذكر للغاية التي يباح قتالهم إليها، بحيث إذا فعلوها حرم قتالهم.

قال: والمعنى: أني لم أُؤمر بالقتال إلا إلى هذه الغاية. ليس المرادُ: أني أمرتُ أن أقاتلَ كل أحد إلى هذه الغاية! فإن هذا خلافُ النص والإجماع. فإنه لم يفعلْ هذا قط. بل كانت سيرته: أن من سالمه لم يقاتله[2].

(1) علل وأدوية للشيخ محمد الغزالي: 260 ـ 262، ط إدارة إحياء التراث، قطر، ط1، 1404هـ، 1984م.

(2) قاعدة مختصرة في قتال الكفار، ومهادنتهم، وتحريم قتلهم لمجرد كفرهم لابن تيمية: 95 ـ 96، تحقيق د. عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير آل حمد.

تفسير العلامة الصنعاني:

قال العلامةُ الصَّنعاني: قيل المراد بالحديث: المحاربون، ولفظُ الناس من العموم الذي يُراد به الخصوص[1].

اختيار الشيخ يوسف القرضاوي:

بعد أن ساق كلامَ ابن تيمية قال: «معنى كلام شيخ الإسلام هنا في غاية القوة، والبيان: أنه مأمورٌ أن يقاتلَ من يستحقُّ القتال لحربه وعدوانه على المسلمين إلى هذه الغاية، وهي الدخول في الإسلام بالنُّطق بالشَّهادتين. فليس في الحديث دلالةٌ على أنه مأمورٌ بقتال كل الناس حتى يسلموا، بل هو مأمورٌ بقتال الذين يقاتلون إلى هذه الغاية[2].

وعلَّق على كلام الصَّنعاني في القول الأخير الذي أثبتناه؛ فقال[3]: «وهذا التأويلُ الذي ذكره في الأخير هو الذي يترجَّح عندي، فلفظ: «الناس» يقصد بها «المحاربون» الذين ذكرتهم سورة براءة في أوائلها، وأعلنت البراءة منهم، وهم الذين: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ﴾ [التوبة: 10].

خاتمة الفصل:

تناولتُ في هذا الفصل تعريفَ علوم السنة، وكشفتُ عن وجه العلاقة بينها وبين اللغة العربية، ابتداءً من عوامل حِفْظِ الحديث النبوي لدى الجيلِ الأول؛ لصفاءِ أذهانهم، ومنهج النَّبِيّ ﷺ في تلقين الحديثِ وأسلوبه الذي ينضحُ بروعة البيان، وبات من آداب طالب الحديث **مراعاة قواعد العربية، وتفادي العُجْمة.** وعلقت على طرق تحمُّل الحديث لا سيما طريقا المكاتبة والوجادة لمعرفة خطِّ الشيخ لزم معرفة قواعد الخط العربي، وخط الشيخ المروي عنه، كما تطرقتُ

---

(1) بحث في قتال الكفار لابن الأمير، المعروف بالصَّنعاني، منشور ضمن مجموعة: «ذخائر علماء اليمن» اختيار القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي. جمع وإعداد د. محمد عبد الكريم الجرافي، طبع مؤسسة دار الكتاب العربي الحديث، بيروت: 163.

(2) فقه الجهاد: 1/ 336.

(3) فقه الجهاد: 1/ 337.

لمنهج المحدثين في الإعجام، والشكل، ورموز أخرى، وكذا معرفة غريب الحديث بعد أن تطرَّقَ الفسادُ إلى اللسان العربي، وأهمية علم مختلف الحديث، وظاهرة التصحيف والحديث المصحف؛ لا سيما في ألفاظه والخروج بها عن العربية الفصيحة، وذكرت رواية الحديث بالمعنى، **وشرطها العلم بمقاصد الكلام لدى العرب وقواعد العربية**، وقد تقرر عدمُ جواز اللحن في الحديث، وأن اختصارَ الحديث جائز لمن له **درايةٌ بقواعد العربية**، وتناولتُ النقدَ الداخلي لمتن الحديث، وقرائن الوضع كسماجة المعنى وسخافته، وركّة اللفظ والمعنى على سواء. وقد خُضْنا في الجرح والتعديل بما **يتَّصل باللغة والأدب**، وكيفية التعامل مع السُّنة المشرَّفة؛ كضرورة التأكُّد من ألفاظ الحديث للفهم الصحيح، وعَرَّجنا على الحقيقة والمجاز في ألفاظ الحديث؛ كلُّ ذلك بتقديم النماذج، والأمثلة التطبيقية، مع التأصيل العلمي لمختلف الموضوعات، والله من وراء القصد.





الفصل الخامس

حاجة الفقه الإسلامي إلى اللغة العربية

تمهيد:

إن ثمة علاقةً متينةً بين الفقه واللغة العربية، بحيث **يتوقَّفُ الفقه الإسلامي على الدراية بأصول اللغة وعلومها**، قال الراغبُ الأصفهاني: «فألفاظُ القرآن هي لبُّ كلام العرب وزُبْدته، وواسطته، وكرائمه، وعليها اعتمادُ الفقهاء والحكماء في أحْكامهم، وحِكَمهم»[1].

هذا وقد عاب ابنُ فارس كلَّ المقصرين في علم العربية، وهم يطلبون العلومَ الشرعية، ولا سيَّما الفقه الإسلامي، والأحكام الشرعية، وعمل مقارنة بين أهل عَصْرِه المتساهلين في اللحن، وبين سابقيهم المجتهدين في إقامة ألسنتهم على طرائق العربِ، فقلت: ماذا كان يقول لو حَضَرَ زماننا هذا!؟ فقال ـ رحمه الله ـ: «وقد كان الناسُ قديماً يجتنبون اللحن فيما يكتبون، أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذنوب، فأما الآن فقد تجوَّزوا؛ حتى إن المحدِّث يحدِّث فيلحن، والفقيه يؤلِّف فيلحن، فإذا نُبِّها قالا: ما ندري ما الإعراب؟ وإنما نحن مُحدِّثون وفقهاء، فهما يُسرّان بما يُساء به اللبيب. ولقد كلمتُ بعضَ من يذهب بنفسه ويراها من فقه الشافعي بالرتبة العليا في القياس، فقلت له: ما حقيقةُ القياس ومعناه؟ ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس عليّ هذا، وإنما عليّ إقامةُ الدليل على صحته. فقل الآن في رجل يرومُ إقامة الدليل على صحة شيء

(1) المفردات في غريب القرآن: 6، وانظر: المزهر: 1/ 201.

لا يعرفُ معناه، ولا يدري ما هو! ونعوذُ بالله من سوء الاختيار!»[1].

ويُعَدُّ الإمامُ محمد بن الحسن الشَّيباني تلميذ أبي حنيفة، وأحد صاحبيه من أوائل من ربط بين مسائل الفقه، ومسائل النحو، فقد ضمَّن كتابه «الجامع الكبير» مباحثَ فقهيةً كثيرةً أدارها على أسس نحوية: وقد أشار الزمخشري في «المفصل» إلى صنيع الشَّيباني هذا فقال: «وهلا سفهوا رأي محمد بن الحسن الشيباني ـ رحمه الله ـ فيما أودع كتاب الإيمان». وقد شرح ابنُ يعيش كلامَ الزمخشري هذا، فقال: «وهو صاحبُ الإمام أبي حنيفة ـ يعني: الشيباني ـ وذلك أنه ضمّن كتابه المعروفَ بالجامع الكبير في كتاب «الإيمان» منه مسائل فقه تُبتنى على أصول العربية، لا تتَّضحُ إلا لمن له قدمٌ راسخةٌ في هذا العلم. فمن مسائله الغامضة أنه قال: أي عبيدي ضربك فهو حُرٌّ، فضربه الجميع؛ عتقوا، ولو قال: أي عبيدي ضربته فهو حرّ، فضرب الجميع لم يعتقْ إلا الأول، فكلامُ هذا الحبر مسوقٌ على كلام النحو في هذه المسألة[2].

وهكذا فتح الإمامُ الشيباني باباً واسعاً من أبواب النظر في التفاعل بين الفقه والنحو، وذلك بتعليق النتائج الفقهية بمقتضيات القواعد النحوية، ثم توالتْ من بعده الجهود الفقهية المتأثرة بالنحو حتى نصلَ إلى قمة هذه الجهود عند الإمام الإسنوي، حيث يفردُ العلاقة بين الفقه والنحو كتاباً مستقلاً هو «الكوكب الدري؛ فيما يتخرَّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية»[3].

وهذا ما نُجلّيه في **حُكْم تعلُّم اللغة العربية في الفقه**، وهل الإحاطةُ بأسرارها وعلومها **شرط في استنباط الأحكام الشرعية** أم لا؟ هذا ما نجيبُ عنه في هذا الفصل عبر المباحث الآتية:

---

(1) الصاحبي: 56.

(2) شرح خطبة المفصل لابن يعيش: 14، ط. المطبعة المنيرية.

(3) الكوكب الدري للإسنوي، كلام المحقق د. محمد حسن عواد: 45 ـ 46. ط1، 1405هـ، 1985م، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المبحث الأول: تعريف علم الفقه:

أ ـــ الفقه في اللغة:

الفقهُ لغة: مطلقُ الفهم[1]؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي﴾ [طه: 27 ـ 28]، وقوله ﷺ: «**من يردِ الله به خيراً يفقهه في الدِّين**»[2].

ب ـــ الفقه في الاصطلاح:

هو العلمُ بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية[3]. أو هو مجموعُ الأحكامِ الشرعية العملية المكتسبة من أدلَّتها التفصيلية.

المبحث الثاني: حُكْم تعلم العربية في الفقه الإسلامي:

إن رأي عامة الفقهاء والمتخصِّصين ذوي العلاقة باللغة العربية يجنحون إلى وجوب تعلُّمها، والإحاطة بعلومها؛ لأنها لغةُ القرآن والسُّنَّة، وعليها مدارُ الدِّين على الجملة، وما لا يتمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ، كما نبينه تباعاً، غير أننا نرفعُ الإبهامَ هاهنا فيما يتعلّق بالفقه الإسلامي، تماماً كما بينه ابنُ فارس في قوله: «ولسنا نقولُ: إن الذي يلزمُه من ذلك الإحاطة بكلِّ ما قالته العرب؛ لن يكون ذلك غير مقدور عليه، ولا يكون إلا لنبيّ، كما قلناه أولاً، بل الواجبُ

---

(1) الفقه لغة يرد بمعانٍ كثيرة؛ منها فهم غرض المتكلم من كلامه، وفي العلماء من ميز بين (فقِه) بكسر القاف فتأتي بمعنى فهم، و(فقَه) بفتح القاف تأتي بمعنى سبق غيره إلى الفهم، و(فقُه) بضم القاف إذا صار الفقهُ له سجيةً.

(2) رواه البخاري، ومسلم، وأحمد، والترمذي، وابن ماجه.

(3) نهاية السول للأسنوي: 1/ 23، مطبعة صبيح بمصر، المستصفى: 1/ 4، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1322هـ، فواتح الرحموت: 1/ 10، التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة: 1/ 12، ط صبيح، منهاج الوصول: 3، طبع بمصر، 1326هـ، التعريفات: 147، مطبعة البابي الحلبي بمصر، 1357هـ 1938م، شرح الكوكب المنير: 1/ 41، 63، تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بكلية الشريعة بمكة المكرمة، طبع بدار الفكر، بدمشق 1400ه، 1980م، طبعة العبيكان، الرياض.

علم أصول اللغة والسُّنَن التي بأكثرها نزل القرآن، وجاءت السُّنة، فأما أن يكَلَّف القارئ، أو الفقيه، أو المحدث معرفة أوصاف الإبل، وأسماء السِّباع، ونعوت الأسلحة، وما قالته العربُ في الفلوات والفيافي، وما جاء عنهم من شواذّ الأبنية، وغرائب التصريف فلا»[1] .

والعجيبُ أن لهذا التعلم مقاصد وثمرات؛ قال ابنُ عمر رضي الله عنه: «تعلَّموا العربية؛ فإنها تثبتُ العقل، وتزيدُ في المروءة»[2]، وعن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - قالا: «تعلم إعرابِ القرآن أحبُّ إلينا من تعلُّم حروفه»[3]. وهذا عَرْضٌ لأهمِّ الفقهاء وعلماء العربية؛ الذين جنحوا إلى فرضية تعلُّم العربية، ومنهم:

رأي الإمام الشافعي:

قال الإمامُ الشافعي: «**يجبُ على كلِّ مسلم أن يتعلَّم من لسان العرب ما يبلغه جهده في أداء فَرْضِهِ**».

وهذا ما يدلُّنا على مدى الارتباط العضوي **بين الإسلام والعربية**، فالعربيةُ هي لسانُ الإسلام، ووعاء ثقافته، ولا سبيلَ إلى فَهْم الإسلام فهماً صحيحاً بغير تذوُّق العربية وإتقانها، ومن ثم أوجب الشافعيُّ على كل مسلم تعلُّم ما يمكن من ذلك ما استطاع وفقاً للإمكانات المتاحة لمثله في بيئته، وثقافته، فكيف بمن يريدُ بلوغَ مرتبة الاجتهاد في فقه الشريعة، وأحكامها[4]؟!

رأي الإمام الماوردي:

وقال العلامةُ الماوردي: «معرفةُ لسان العرب **فرضٌ** على كلِّ مسلم من مجتهد، وغيره»[5].

---

(1) الصاحبي: 50.

(2) معجم الأدباء: 1/ 19، والإيضاح في علل النحو للزجاجي: 96، وطبقات الزبيدي: 12.

(3) الإيضاح: 96.

(4) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للشيخ القرضاوي: 34، ط دار القلم بالكويت ط1، 1406هـ 1985م.

(5) إرشاد الفحول للشوكاني: 251 ـ 252.

رأي فخر الدين الرازي:

قال الفخر الرازي: «اعلمْ أن معرفةَ اللغة، والنحو، والصرف فرضُ كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبةٌ بالإجماع، ومعرفة الأحكام دون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بُدَّ من معرفة أدلتها، والأدلةُ راجعةٌ إلى الكتاب والسُّنة، وهما واردان بلغة العرب، ونحوهم، وتصريفهم، فإذاً توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقَّفُ على معرفة اللغة، والنحو، والتصريف، وما يتوقَّفُ على الواجب المطلق، وهو مقدورٌ للمكلف، فهو واجبٌ، فإذاً معرفة اللغة، والنحو، والتصريف؛ واجبة»[1].

رأي شيخ الإسلام ابن تيمية:

يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية: «**إن تعلُّم اللغة العربية من الدِّين**، وإنه **فرضٌ واجبٌ** لفهم مقاصدِ الكتاب والسُّنَّة، ومراد الشارع من خطابه، فإنَّ فَهْمَ الكتاب والسنة فرضٌ، ولا يفهمان إلا بفهم **اللغة العربية**، وما لا يتمُّ الواجبُ إلا به فهو واجب»[2].

رأي أحمد بن فارس:

قال العلامةُ أحمد بن فارس: «لذلك قلنا: إنَّ علمَ اللغة كالواجب على أهل العِلْم؛ لئلا يحيدوا في تأليفهم، وفتياهم»[3]. وقال ـ رحمه الله ـ: «إن العلمَ بلغة العرب واجبٌ على كل متعلّق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناءَ بأحد منهم عنه؛ وذلك أن القرآنَ نازلٌ بلغة العرب، ورسول الله ﷺ عربي، فمن أراد معرفةَ ما في كتاب الله ﷻ وما في سُنَّة رسول الله ﷺ، من كُلِّ كلمة غريبة، أو نَظْم عجيب، لم يَجدْ من العلم باللغة بداً»[4].

---

(1) المحصول في علم الأصول: 1/ 275، تحقيق طه جابر العلواني، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

(2) اقتضاء الصراط المستقيم: 207.

(3) الصاحبي: 55، تحقيق السيد أحمد صقر.

(4) انظر: الصاحبي: 50.

رأي ابن حزم الظاهري:

قال العلامةُ ابنُ حزم الظاهري الأندلسي: «وفَرْضٌ على من قصد التفقه في الدين كما ذكرنا أن يستعينَ على ذلك من سائر العلوم؛ بما تقتضيه حاجته إليه في فَهْم كلام ربه تعالى، وكلام نبيه ﷺ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: 4] .**ففرض على الفقيه أن يكونَ عالماً بلسان العرب**؛ ليفهمَ عن الله ﷻ، وعن النَّبِيّ ﷺ، ويكون عالماً بالنحو الذي هو ترتيبُ العرب لكلامهم؛ الذي به نزل القرآن، وبه تُفْهَمُ معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات، وبناء الألفاظ، فمن جَهِلَ اللغة، وهي الألفاظُ الواقعةُ على المسمّيات، وجَهِلَ النحو؛ الذي هو علمُ اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني، فلم يعرفِ اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبيه ﷺ، ومن لم يعرفْ ذلك اللسان، لم يحل له الفتيا فيه؛ لأنه يفتي بما لا يدري، وقد نهاه الله عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: 36](1).

رأي العلامة ابن خلدون:

قال ابنُ خلدون: «**ومعرفتها ضروريةٌ على أهل الشريعة**؛ إذ مآخذُ الأحكام الشَّرعية كلها من الكتاب والسُّنة، وهي بلغة العرب، ونقلتها من الصحابة والتابعين عرب، وشرح مشكلاتها من لغاتهم، فلا بُدَّ من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد عِلْمَ الشريعة»(2).

المبحث الثالث: علاقة الفقه بالعربية في المصطلحات:

يقول الدكتور تمام حسَّان: «فمعظمُ المصطلحات الفقهية الإسلامية في العبادات وغيرها كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والهدي، والسعي،

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: 5/ 117 ـ 118.

(2) المقدمة لابن خلدون: 501.

ونحوها **محوّل عن معانٍ لغوية عامة إلى معانٍ اصطلاحية** خاصَّة عن طريق القصد، والتعمد»[1].

وذلك لأن مصطلحَ الصلاة ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ أُطلق على معنى لغوي، ثم نُقِلَ إلى معنى شرعيّ، ومعناها في اللغة: الدعاء، ثم أطلقت على الأفعال والأقوال المقررة في عُرْف الشرع؛ لعلاقة بينهما؛ وهي اشتمالُ تلك الأفعال والأقوال على الدعاء. وهذا طبعاً من باب إطلاق الاسم «على ما يتعلّق به الشيء، ويتصل به كتسميتهم الخمر محرمة والمحرَّم شربها»[2]. وكذا مصطلح الحجّ أصله في اللغة القصد إلى الزيارة، والزكاة أصلها الطهارة والنماء، وقد بقيت في معظم الأعمّ على هذه المعاني في الشَّرع.

المبحث الرابع: قوة الإمام الشافعي في العربية جعلته متألقاً من بين الفقهاء الكبار:

وإن كان أن المجتهدَ في الفقه والفتيا لا يشترطُ فيه أن يكون عربياً، بل يكتفى بكونه عالماً بالعربية، ولغة العرب. غير أنه وُجِدَ ممن كان عربي الأصل، وقد جمع إلى عروبته الإلمام، والإحاطة بالعربية، وقواعدها، وأسرارها، وتخصُّصه في العلوم الشرعية من أمثال الإمام الأكبر محمد بن إدريس الشافعي واضع علم الأصول عبر كتابه: «الرسالة» والمتبحِّر في الفقه الإسلامي عبر كتابه: «الأم» فقد برع رضي الله عنه في عملية الاستنباط الفقهي لطول باعه في العربية؛ وقد ردّ العلماءُ ذلك إلى أمرين:

أولاهما: أصالته في العربية.

وثانيهما: أخذه اللغة من مواردها الأصلية، وسماعه من العرب الأقْحاح.

هذا ما جعله متألقاً بين فطاحل العربية، بل إماماً في اللغة[3]. وقد نقل عن

(1) اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان: 322، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.

(2) المزهر في اللغة: 1/ 295.

(3) انظر: المنخول: 209، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي: 1/ 50، ط إدارة الطباعة =

ابن الحاجب أنه كان يستشهدُ بلغة الشافعي، كما يستشهد بلغة تميم وربيعة. وقال الإمام أحمد بن حنبل: «كلام الشافعي في اللغة حجَّة»[1].

المبحث الخامس: هل كان أبو حنيفة ضعيفاً في العربية؟

إن أبا حامد الغزالي نَسَبَ للإمام أبي حنيفة اللَّحْنَ في العربية، وبالتالي رفع عنه درجةَ الاجتهاد بالمرة، فقال: «وأما أبو حنيفة، فلم يكنْ مجتهداً؛ لأنه كان لا يعرفُ اللغة، وعليه يدلُّ قوله: «ولو رماه بأبو قبيس»[2].

وقد تابعه على ذلك إبراهيم الحربي الحنبلي؛ على أن أبا حنيفة طلب النَّحْوَ في مستهلّ حياته العلمية، وكان كثيراً ما يلتزمُ جانب القياس فيه؛ بحيث أراد أن يجمعَ «كلب» على «كلوب» بدلاً من كلاب قياساً على «قلب، وقلوب» فلم يستقمْ عنده، وعند ذلك انصرف عن دراسة النحو، وأعرض عنه جانباً[3].

وهذا الذي نُسب للإمام الأعظم أبي حنيفة لم ينهضْ بالحجة للطعن فيه ﵁ للاعتبارات الآتية[4]:

1 ـ ما رُوي عنه أنه قال: «ولو رماه بأبو قبيس» فقد رواها الجاحظُ أيضاً بصيغة: «ولو ضرب رأسه بأبا قبيس»[5]، وهاتان الصِّيغتان ـ إن صحّتا عن أبي

= المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية لعبد الرحيم الإسنوي: 63. تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، مطبوع على الآلة الكاتبة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.

(1) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: 57. تحقيق أحمد محمد قاسم، ط1، 1396هـ، 1976م، مطبعة السعادة، القاهرة.

(2) المنخول: 471، وذلك حين سُئل عمن ضرب رأس رجل بصخرة فقتله، أتقيده به؟ قال: لا، ولو ضرب رأسه بأبا قبيس. البيان والتبين للجاحظ: 168 ـ 169.

(3) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: 13/ 332، والعربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ليوهان فك: 73. ترجمة وتعليق د.رمضان عبد التواب، ط 1400هـ، 1980م، مكتبة الخانجي، مصر.

(4) انظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام: 28 ـ 29.

(5) البيان والتبين: 2/ 169.

حنيفة ـ فإن لها تخريجاً على مقتضى العرب، وكلامهم، أما رواية الغزالي «بأبو قبيس» فإنها تخرج على الحكاية؛ لأن «أبو قبيس» عَلَم على الجبل المعروف بمكة، وهو مركبٌ إضافي، وقد أجاز يونس حكاية المضاف؛ كما نقل ذلك عنه ابن يعيش، والسيوطي[1].

2 ـ قال ابن عصفور: «وبعضُ العرب يحكي سائر المعارف»[2].

3 ـ وأما روايةُ الجاحظ فإنها تحملُ على لغة من يقصر الأسماء الخمسة مطلقاً، وقد ورد عنهم ما يقوي ذلك؛ ومنه قول الشاعر:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بَلَغا في المجد غايتاها[3]

4 ـ لا، بل جَعَلَ ابنُ مالك ومن وافقه هذه اللغة أشهرَ من لغة النقص في هذه الأسماء؛ حيث قال في خلاصته:

أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهن والنقصُ في هذا الأخير أحسن

وفي أب وتاليِيْهِ ينذُر وقصرها من نقصهن أشهر

5 ـ هذا، ولا بُدَّ من الإفادة بأن أبا حامد الغزالي قد رَجَعَ عما قاله في حَقِّ أبي حنيفة آخر حياته[4].

6 ـ وأما ما رُوي من أن أبا حنيفة أراد قياسَ «كلوب» على «قلوب» فلم يستقم عنده؛ فإن ذلك لا يدلُّ على قلة تمكُّنه في علم العربية؛ حتى يكون سبباً في انصرافه عنها. وقد حصل شيء من ذلك لكبار العربية؛ وقد عقد ابنُ جِنِّيٍّ

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 19، ط عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المثنى، القاهرة. وهمع الهوامع للسيوطي: 2/ 153. ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

(2) المقرب لابن عصفور: 1/ 298.

(3) قائله هو أبو النجم الراجز بن قدامة العجلي، وقيل: رؤبة بن العجاج، انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي: 1/ 128، تحقيق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، دمشق. وشرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل: 7. ط2، 1355هـ، 1937م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(4) انظر: المنخول: 471، وهامش التحقيق د.حسن هيتو رقم (3).

فصلاً في كتابه: «الخصائص» سماه: «باب سقطات العلماء» وفعل مثله الجاحظ في كتابه: «البيان والتبيُّن» تحت باب سماه: «باب اللحن».

7 ـ إذاً فأبو حنيفة مُبرّأ مما قيل فيه من أنه غير عالم بالعربية، بل لقد كان على جانبٍ كبيرٍ من التعمق في أصولها؛ حتى نسبتْ إليه بعضُ الكتب المصنَّفة في اللغة، منها: «متن المقصود في الصَّرف»[1].

المبحث السادس: أمثلةٌ تطبيقيةٌ على أثر العربية في الحكم الشرعي:

• عن عائشة أم المؤمنين أن عروةَ بنَ الزبير قال لها: أرأيتِ قولَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 158]، فما أرى على أحد جناحاً ألا يطوفَ فيهما! فقالت عائشة: بئسما قلت يا بن أختي، إنها لو كانتْ على ما أوَّلتها كانت: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: 158]، ولكنها إنما نزلتْ أن الأنصار قبل أن يُسلموا كانوا يهلُّون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها، وكان مَنْ أهلّ لها يتحرَّج أن يطوفَ بالصفا والمروة، فسألوا عن ذلك النَّبِيّ ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إنا كنا نتحرَّج أن نطوفَ بالصفا والمروة في الجاهلية، فأنزل الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 158]، قالت عائشة: ثم قد سَنَّ رسولُ الله ﷺ الطوافَ بهما، فليس لأحدٍ أن يدعَ الطواف بهما[2].

• اختلافُ الفقهاء في حكم جنين بهيمة الأنعام الذي تذبح أمه وهو في بطنها، بسبب اختلافِ الرِّواية في ضبط هذا الحديث: «**ذكاةُ الجنين ذكاة أمه**»، فقد رُويت كلمةُ «**ذكاة**» الأخيرة بروايتين: **الرفع والنصب**. ويختلفُ الحكم

(1) أثر الدلالة النحوية واللغوية: 28 ـ 29.

(2) رواه البخاري، ومسلم، والنسائي، وأبو داود، وانظر: الدر المنثور للسيوطي: 1/ 159، وتفسير آيات الأحكام للشيخ محمد علي الصابوني: 1/ 136، مكتبة الغزالي، دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان، بيروت.

الشَّرعي في كلٍّ واحدة منهما عن الأخرى، فروايةُ الرفع تجعلُ تذكية أمه مجزية عنها وعنه، أما رواية النصب فتوجبُ له تذكيةً كتذكية أمه.

● ما يُروى من الطَّرائف التي تحدثُ في مجلس الخليفة هارون الرشيد بين جليسيه العالمين الجليلين أبي يوسف القاضي صاحب كتاب: «الخراج»، وأحد صاحبي أبي حنيفة، والكِسائي النحوي القارئ، فقد كان أبو يوسف يداعبُ الكِسائي، ويحاولُ إغاظته بالتقليل من شأن علمه؛ الذي نبغ فيه، وهو **علم النحو والعربية**، فأراد الكسائي أن يثبتَ له أهميةَ هذا العلم، وحاجة الناس إليه، وبخاصة الفقهاء، فقال له: يا أبا يوسف، ما رأيك في رجلين رُفِع إليك أمرهما، رجل يقولُ عن أحدهما: «**هذا قاتلُ أخي**» (بالإضافة)، وقوله عن الآخر: «**هذا قاتلٌ أخي**» (بالتنوين)، أيهما تقتصّ منه؟ فقال أبو يوسف: منهما معاً. فقال الكسائي: أخطأت. القِصاص إنما يكونُ من الأول؛ لأنه هو الذي قتَل وانتهى. أما الثاني فإنه يتوعّد، ولمّا يقتل بعد. فتأمَّلْ كيف اختلف الحكم الشرعي بسبب الحركاتِ الإعرابية في النحو؛ مما يدلُّ على أثر العربية في النحو.

المبحث السابع: تكوين الملكة الفقهية:

تعريفُ الملكة الفقهية:

الملكةُ في **اللغة** من مادة: «ملك» أصل صحيح يدلُّ على قوة في الشيء وصحة. وملك الشيء: حازه، وانفرد بالتصرف فيه فهو مالك[1]؛ وهي في **الاصطلاح**: صفة راسخة في النفس[2]. أو هي «صفة يقتدرُ بها على استنتاج الأحكام من مآخذها»[3].

هذا، وقد أفردها بالتأليف الأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير، وعرَّفها على أنها: «صفة راسخة في النفس، تحققُ الفهمَ لمقاصد الكلام الذي يسهمُ في

(1) راجع مادة «ملك» في معجم مقاييس اللغة لابن فارس: 5/ 351، لسان العرب لابن منظور: 3/ 528، القاموس المحيط للفيروز آبادي: 1232، والمصباح المنير للفيومي: 2/ 896.

(2) التعريفات للشريف الجرجاني: 296، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: 675.

(3) التقرير والتحبير: 3/ 291.

التمكن من إعطاء الحكم الشرعي للقضية المطروحة، إما بردِّه إلى مظانِّه في مخزون الفقه، أو بالاستنباط من الأدلة الشرعية، أو القواعد الكلية[1].

وأما الألفاظ ذات الصِّلة بها؛ فهي البصيرة، والحكمة، والاجتهاد.

معرفة اللغة العربية إحدى مقومات الملكة الفقهية:

ينبغي لطالب العلم الشرعي معرفة علوم اللسان العربي من: نحو، وصرف، وبيان، وأدب؛ ليتمكَّن من فهم نصوص القرآن والسنة حق الفهم، فالفقيهُ يحتاجُ إلى اللغة العربية؛ ليتمكن من استنباط الأحكام الشرعية، ومعرفة مقاصد الكتاب والسنة، ومعانيهما[2].

المبحث الثامن: إعداد أهل الفتوى على مستوى العربية للتوقّي من الفتاوى الشاذة:

للشيخ يوسف القرضاوي كتابٌ نفيس في الموضوع بعنوان: «الفتاوى الشاذة: معاييرها، وتطبيقاتها، وأسبابها، وكيف نعالجها، ونتوقاها»[3] وقد اقترح فضيلته على المؤتمر العالمي للفتوى الذي عقد في مكة المكرمة في الفترة من 20 ـ 24 محرم 1430هـ الموافق 17 ـ 21 ـ 2009م، بدعوة من رابطة العالم الإسلامي، وحضرها أزيد من مئتي عالم، اقترح عليهم في سبيل مواجهة الفتاوى الشَّاذة والضَّعيفة، والتي تسير بلا خِطام ولا زِمام؛ إنشاء معهد للفتوى، أو تخصص للفتوى؛ على غِرار ما فعله الأزهر في تنظيمه الحديث، وفيها **كلية اللغة العربية**، وتدرس **علوم اللغة** من: النحو، والصرف، والبلاغة، والأدب العربي بأنواعه المختلفة، ومراحله التاريخية[4].

---

(1) تكوين الملكة الفقهية: 16، دار النفائس، الأردن، ط1، 2008م.

(2) انظر: تكوين الملكة الفقهية: 62 وما بعدها.

(3) ط1، 2010 دار الشروق، القاهرة.

(4) الفتاوى الشاذة: 150 وما بعدها.

المبحث التاسع: التكييف الفقهي للمستجدات المعاصرة:

معنى التكييف الفقهي:

وردت تعريفات للفقهاء المعاصرين، فالشيخُ يوسف القرضاوي يُعرِّف التكييفَ الفقهي على أنه: «تطبيقُ النص الشرعي على الواقعة العملية»[1]، أو «تحريرها، و بيان انتمائها إلى أصل معين معتبر»[2]، وقد أفردها الأستاذُ الدكتور محمد عثمان شبير بالتأليف، وعرّفها على أنها: «تحديد حقيقة الواقعة المستجدة لإلحاقها بأصل فقهي، خَصَّه الفقه الإسلامي بأوصاف فقهية بقصد إعطاء تلك الأوصاف للواقعة المستجدة عند التحقق من المجانسة، والمشابهة بين الأصل والواقعة المستجدَّة في الحقيقة»[3].

ضوابط الفقيه الممارس للتكييف الفقهي:

فالفقيهُ هو مَنْ أدرك درجةَ الاجتهاد، وهو «الضابطُ لما روى، الفاهم للمعاني، المحسن لرد ما اختلف فيه إلى الكتاب والسنة»[4]. «وأن الشرط أن يكون المستنابُ لفصل الخصومات والحكومات فطناً متميزاً عن رعاع الناس، معدوداً من الأكياس، ولا بُدَّ أن يفهم الواقعة المرفوعة إليه على حقيقتها، ويتفطَّن لمواطن الإعضال، وموضع السؤال، ومحل الإشكال منها»[5]، «وأن

---

(1) الفتاوى للشيخ يوسف القرضاوي 72.

(2) معجم لغة الفقهاء لقلعة جي: 72، دار النفائس، بيروت، ط1، 1985م. وقريباً منها: معجم مصطلحات أصول الفقه لقطب سانو: 145، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق ط1، 2001م. ومشكلة الاستثمار لمحمد صلاح الصاوي: 242، دار المجتمع بجدة، ودار الوفاء بالقاهرة، ط1، 1988م.

(3) التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية: 30، ط1 1425هـ 2004م دار القلم، دمشق.

(4) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي: 49، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

(5) غياث الأمم في التياث الظلم للجويني: 158، دار الدعوة، القاهرة، 1979م.

يكون ذا دُرْبةٍ وارتياض في استعمال ذلك، عالماً بالفقه، ضابطاً لأمهات مسائله، وتفاريعه المفروغ من تمهيدها»[1].

وهذه العملية لا يقدرُ عليها إلا من «**استعان بلغة العرب، من: نحو، وصرف، وبيان، وأدب**؛ ليتمكَّن من فهم نصوص القرآن والسنة النبوية، وأقوال الفقهاء حق الفهم»[2].

المبحث العاشر: هل العلم بالعربية أحد طرق استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها:

لا جَرَمَ أن نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة هي التي يقومُ عليها كلُّ استنباط للأحكام في الشريعة الإسلامية، وأجد ذلك في أنواع التصنيف الفقهي الآتية:

أ ـ كتب أحكام القرآن:

وهذا الضَّرْبُ من التصنيف هو أحدُ مناهج التفسير والتعامل مع كتاب الله تعالى، ويسمَّى بالتفسير الفقهي للقرآن الكريم؛ إذ يراعي البعدَ الفقهي، وجانبَ الأحكام الشرعية في التعاطي لمادة التفسير، ويُسمَّى بتفسير آيات الأحكام، وقد صُنِّفت كتبٌ كثيرة على هذا المنهاج؛ منها على سبيل المثال لا الحصر:

- (أحكام القرآن) لأبي بكر الجصاص الحنفي.
- (أحكام القرآن) لأبي بكر ابن العربي المعافري المالكي.
- أحكام القرآن لعبد المنعم بن فرس المالكي.
- (أحكام القرآن) للشافعي بجمع و ترتيب البيهقي.
- (أحكام القرآن) للكيا الهراسي.
- (تفسير آيات الأحكام) محمد علي السايس.
- (تفسير آيات الأحكام) لمحمد علي الصابوني... إلخ.

---

(1) أدب المفتي والمستفتي لابن الصَّلاح: 78، مكتبة العلوم والحكم، ومكتبة عالم الكتب، بيروت، 1986م.

(2) التكييف الفقهي: 117.

ب ـ كتب أحكام الحديث وشروحها:

وهي التي سردتِ الأحاديثَ الشريفة؛ التي لها علاقة بالأحكام الشرعية؛ وثمة مصنفات كثيرة، منها:

- (منتقى الأخبار) للمجد ابن تيمية، وعليه شرح (نيل الأوطار) للإمام الشوكاني.

- (بلوغ المرام) لابن حجر العسقلاني، وعليه شرح (سبل السلام) للصنعاني.

- (عمدة الأحكام) لابن قدامة المقدسي، وعليه شرح ابن دقيق العيد في (إحكام الأحكام)... إلخ.

ت ـ كتب الفروع الفقهية:

وما أكثرها حسب المذاهب الفقهية، والفقه المقارن بين الأئمة الأعلام، لكنها بالجملة تستنبطُ الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

ج-توقف عملية الاستنباط على العلم بالعربية:

وذلك كان لزاماً لفهم النصوص، واستنباط الأحكام التكليفية من اعتماد: «**المدلولات اللغوية والفهم العربي** لهذه النصوص بالنسبة للقرآن، والسنة»[1].

كفاءة الفقيه بإجادته اللغة العربية:

إنَّ إجادةَ اللغة العربية: أساليبها، وآدابها، أحد المعايير العلمية على كفاءة الفقيه، وصحة استنباطاته، وعلى قدر إجادته لها، وتمرُّسه بها تُعرف كفاءته الفقهية، ومدى سلامة استنباطاته الشرعية[2]، وهو ما يقرِّره الإمامُ الشاطبيُّ في الموافقات، وعلماء الأصول بلا منازع.

---

(1) استنباط الأحكام من النصوص، د. أحمد الحصري: 10، ط دار الجيل، بيروت، ط2، 1417هـ، 1997م.

(2) منهج البحث في الفقه الإسلامي د. عبد الوهاب أبو سليمان: 215، ط1، 1416هـ، 1996م، ط المكتبة المكية، مكة المكرمة، ودار ابن حزم، بيروت.

اللغة العربية والفُتيا:

وقد ترجم العلامةُ ابنُ فارس في كتابه: (الصاحبي) باب القول في حاجة الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية، وقال: «إن العلمَ بلغة العرب واجبٌ على كل متعلّق من العلم بالقرآن والسنة و**الفتيا** بسبب»[1].

قال العلامةُ الطوفي: «والإجماعُ منعقدٌ على أن من لم يحصِّلْ صناعة الإعراب وعلم العربية لا يذمّ شرعاً، ولا يتوعّد بالعقاب؛ لأنا نقولُ: نحن **نعني بوجوبه الوجوب الخاص على من أراد الفُتيا والقضاء**»[2].

المبحث الحادي عشر: أمثلة على حاجة فروع الفقه إلى العربية:

أكتفي بموضوع **اعتبار النية في اليمين**؛ وذلك بشرط أن تنطبقَ النيةُ مع دلالة اللفظ، فإن كان اللفظُ عاماً في صيغة القسم، دلّ القسم على العموم، وإن كان اللفظُ من ألفاظ الخصوص، دلّ على الخصوص، وكان ما نواه الحالفُ ـ في هذه الحالة ـ موافقاً لظاهر اللفظ؛ وبناءً عليه فإنه يترتَّبُ على اليمين أثرها، وهو وجوبُ الوفاء، ووجوبُ الكفارة عند الحنث.

وقد ينوي الحالفُ في يمينه معنى لا يحتمله اللفظُ في صيغة القسم، فإن هذه النيةَ لا اعتبارَ لها في اليمين، وأمثلة ذلك كثيرة:

أن يقسم رجلٌ قائلاً: والله الذي لا إله إلا هو، لن أكلم زوجة زيد، ثم يكلمها، وحين يراجع في ذلك، يقول: إني أردتُ زوجةَ زيد الميتة؛ هروباً من الكفارة.

أو أن يقسم أن لا يأكل طعام فلان من الناس، فيأكل، و يقول: إنما أردتُ ألا أدخل بيته. فالنية في هذه الأمثلة، وما شابهها غير معتبرة في اليمين باتفاق الفقهاء إفتاء، وقضاء[3].

---

(1) الصاحبي: 50.

(2) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية لعبد القوي الطوفي: 237، تحقيق د. محمد بن خالد الفاضل، 1416هـ.

(3) انظر: الأيمان والنذور، د. عبد القادر أبو فارس: 111، ط دار الأرقم، الأردن.

اعتبار النية في اليمين لها مستند في اللغة العربية:

إذا كان الذي نواه الحالفُ في صيغة القسم التي نطق بها، يحتمله اللفظُ المنطوق، فيجب صَرْفُ اليمين إلى ما نواه؛ وتأصيل ذلك وفق الآتي:

- جاء في كلام العرب **التعبير بالخاص عن العام**:

قول الشاعر الجاهلي الحطيئة يهجو بني عجلان:

.... ولا يظلمون الناسَ **حَبَّةَ خَرْدَلِ**

فالشاعر لم يرد حبة الخردل بعينها، بل أراد أن هذه العشيرةَ لا تظلم الناسَ شيئاً؛ صغر أو كبر.

وفي القرآن الكريم وَرَدَ من الآيات ما يدلُّ على ذلك، ومنها:

- قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: 13]. والمراد بالقطمير هنا: لفافة النَّوى، أي: القشرة الرقيقة البيضاء؛ التي بين الثمرة والنواة. والمراد: لا يملكون شيئاً، صغر أو كبر[1].

- وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: 49]. والفتيل: الخيطُ الذي في شقّ نواة التمرة، وهذا كله كنايةٌ عن تحقير الشيء وتصغيره، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾[2].

- وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: 53]. والنقيرُ: النقطةُ في ظهر النَّواة، والمراد: يمنعون الحقوق.

وفي كلام القرآن آياتٌ ذُكِرَ فيها العام، وأريد به الخصوص؛ منها:

- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: 173]. وكلمةُ الناس من ألفاظ العموم، لكن أريد بها هنا: «أبو سفيان» وأصحابه.

- وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ

---

(1) انظر: تفسير القرطبي: 5/ 249، عند تفسير الآية.

(2) تفسير القرطبي: 5/ 248.

إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 54]. والناس هنا هو النَّبيُّ ﷺ حسده اليهود على نعمة الرسالة.

• وقوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأحقاف: 25]. فكلُّ شيء تفيدُ العموم، وتشمل السماء والأرض والمخلوقات، لكن أريد بها معنى خاص؛ هو إهلاك الكفرة من قوم هود.

الرجوع إلى الدلالة اللغوية في اليمين:

يُؤْخَذُ بالعرف عند تعارضه مع الدّلالة اللغوية؛ لأن العرفَ شريعةٌ محكمة، لكن إذا لم يكن للفظ دلالةٌ تعارَفَ الناسُ عليها غير الدلالة اللغوية، فحينئذ يُعاد إلى دلالة اللفظ اللغوية. والأصل في دلالة اللفظ الحقيقية، وقد تصرف إلى المجاز.

أمثلة على ذلك:

• لو قال الحالفُ: لا آكل عِنَباً؛ فإن الدلالة اللغوية للعنب معروفة، فالعنبُ ثمرُ شجرة العنب.

• ولو قال الحالفُ: لا آكل من هذه الشاة، فإن لفظه يحمل على الأكل من لحمها؛ فلا يحنثُ إذا أكل من حليبها ولحم ولدها.

المبحث الثاني عشر: أمثلة تطبيقية على سوء الاستنباط:

إن المرء لا يستطيعُ أن يفهمَ كتابَ الله وسنة رسوله من غير التمكُّن من اللغة وعلومها. لقد قال أحدُهم يوماً: إن حواء خُلِقَتْ أولاً، وأن آدم خُلق منها بعد، وخلص إلى نتيجة أن المرأة هي أصل البشرية؛ وكان سبب هذه الطامة ونظائرها الجهل المطبق باللغة العربية؛ لأنه قرأ مطلع سورة النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1]، ففهم منها أن كلمةَ «زوجها» تعني الرجل، وهو آدم في نظره، ولو كان هو المخلوق أولاً، والمرأة هي التي خُلقت منه لقال: «خلق منها زوجتها»... وهذا هو المستعمل عرفاً، تقول عن الرجل: زوج، وعن المرأة: زوجة. وغفل هذا الرجل أن القرآنَ يجبُ أن تفسر

كلماته وفقاً لمدلولها اللغوي لا العرفي؛ لأن العرفَ دائمُ التبدل. واللغة التي نزل بها القرآن تُسمِّي المرأةَ زوجاً كالرجل تماماً. ولهذا قال تعالى في قصة آدم: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 35]، ولم يقل: «وزوجتك». وقال في شأن هاروت وماروت: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: 102]، وإنما أُتي الرجل مِنْ جَهْلِه باللغة[1].

المبحث الثالث عشر: حروف المعاني وأثرها في استنباط الأحكام الفقهية:

ونكتفي بسوقِ أنموذجات على الحروف الآتية:

1 ـ إلى

2 ـ الباء

3 ـ حتى

4 ـ اللام

5 ـ من

أولاً: حرف (إلى) وأثره في استنباط الحكم الفقهي:

وذلك وفق الآتي:

الأنموذج الأول: وقت الصِّيام:

قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 187].

فقد حددتِ الآيةُ وقتَ انتهاء الصيام، وقد أجمع الفقهاءُ على انتهائه بدخول الليل، وأن الصائم يُعَدُّ مفطراً بدخوله، ولا يصحُّ منه الصيام. وفهموا ذلك من (إلى) في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ للدلالة على انتهاء الغاية الزمانية؛

---

(1) انظر: ثقافة الداعية للشيخ يوسف القرضاوي: 115، وستتعرض لبعض الأمثلة التطبيقية الأخرى، فصل: حاجة علم الدعوة إلى اللغة العربية.

وعليه فقد قرروا أن ما بعدها غير داخلٍ في حكم ما قبلها؛ لوجود القرينة الحالية[1].

الأنموذج الثاني: غسْل مرفقي اليدين في الوضوء:

وذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: 6].

وقد اختلف الفقهاءُ في دخول المرفق في وجوب غسل اليدين على مذهبين بارزين، سبب الخلاف هو: هل (إلى) للانتهاء، أم للمعيَّة في النص؟ وذلك وفق الآتي:

المذهب الأول: هو مذهبُ الظاهرية والمتأخرين من المالكية، وزُفَر من الحنفية؛ وذلك بالقول: إن المرفق لا يدخلُ في وجوب الغسل؛ واحتجُّوا بأن أغلب النحاة قد رجحوا عدم دخول ما بعدها فيما قبلها عند عدم القرينة؛ وذلك على اعتبار أن ما كان غايةً للشيء كان خارجاً عنه، فلا تدخل في وجوب الغسل.

المذهب الثاني: وهو رأيُ الجمهور، ومنهم أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وغيرهم كثير؛ وذلك بالقول: إن المرفقَ داخلٌ في وجوب الغسل؛ وقد احتجّوا بأدلة لغوية وقوية أيضاً، نُرجِّحها وفق الآتي:

1 ـ إن ما بَعْدَ إلى داخلٌ في حُكْم ما قبلها؛ لأن بعضَ النحاة يرون دخوله إذا كان من جنسه، والمرفق من جنس اليد.

2 ـ وأما رأي المخالف بعدم الدُّخول إذا لم يكن من جنسه مثل الأنموذج؛

---

(1) والقرينة الحالية مثل قولنا في توديع المسافر: مع السلامة، فإن (مع) ظرف متعلق بفعل محذوف تقديره: تسافر مع السلامة، وقد دل حال المسافر على تقدير الفعل. هذا، وإن اللغة أكدت معنًى شرعياً وردت به السنةُ النبويةُ في قوله ﷺ: «**إذا أقبل الليلُ من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا، وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم**» رواه البخاري.

الذي سقناه آنفاً في وقت الصيام من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ لأن الليلَ أصلاً ليس من جنس النهار، فتأمَّلْ!

3 ـ وذلك لأن اليد قد تُطْلق، ويُراد بها من أطراف الأصابع إلى المنكب، وعليه فالمرفقُ داخل، والتحديدُ بـ (إلى) جاء لإسقاط ما وراء المرفق!

4 ـ وقد وردت (إلى) في غير ما نصّ بمعنى (مع) مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: مع الله، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ بمعنى: مع قوتكم، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ أي: مع أموالكم. وفي المثل السائر: «الذودُ إلى الذودِ إبل» أي: مع الذود.

وفيه كلامٌ لطيفٌ لابن يعيش يقول: «وتحقيقُ ذلك أنها لانتهاء غاية العمل، كما أن (من) لابتداء غاية العمل، إلا أنه قد يلابسُ الابتداء موضعاً من المواضع، فيكون من أجل تلك الملابسة ابتداء للغاية، وقد يلابس انتهاء الغاية موضعاً من المواضع؛ فيكون من أجل تلك الملابسة انتهاء للغاية، وذلك نحو: خرجت من بغداد إلى الكوفة، فعلى هذا يكونُ المرفقان داخلين في الغسل في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[1] [المائدة: 6].

ثانياً: حرف (الباء) وأثره في استنباط الحكم الفقهي:

ونُمثِّل له بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6].

وقد اختلف الفقهاءُ في حَجْم الرأس الذي يجبُ مسحه؛ بناءً على مسألة لغوية نحوية في حرف (الباء) وما تفيده وفق الآراء الآتية:

---

(1) انظر: شرح المفصل: 8/ 14 ـ 15، وهذا رأيُ الجمهور، يؤيده ما جاء في السُّنن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النَّبيّ ﷺ «كان يديرُ الماءَ على مرفقيه» وفي رواية الطبراني، والبزار: «أنه غسل حتى جاوز المرافق».

المذهب الأول: وجوب مسح جميع الرأس؛ وهو مذهبُ مالك، وأحمد بن حنبل في القول الراجح عنه، ورجّحه ابن تيمية[1]؛ واحتجُّوا بأدلة قوية، منها:

1 ـ بأن الباء زائدة، والخلاصةُ هي أن المراد (وامسحوا رؤوسكم) وقد أجاز النحاةُ مجيئها زائدة للتأكيد[2]، غير أننا ننزه القرآن من الزيادة، والأصلُ في كلام الله ﷻ التأسيس، لا التكرار، أو التوكيد.

2 ـ واستدلوا بجواز أن تكونَ الباءُ للإلصاق، بمعنى: أنكم تلصقون برؤوسكم شيئاً بهذا المسح، وإلصاق الفعل ـ المسح ـ يُراد بالمفعول، وهو جميعُ الرأس.

3 ـ وقاسوها على آية التيمم في قوله تعالى: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾ فهي لا تدلُّ على مسح بعض الوجه، بل جميعه.

المذهب الثاني: وجوب مسح ربع الرأس؛ وقال به أبو حنيفة[3]؛ وقد احتجُّوا بما يأتي:

1 ـ وذلك باعتبار أن الباء تحتملُ في النص القرآني معنى التبعيض، أي: هي بمنزلة (من) التبعيضية، بدليل قوله تعالى: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ أي: يشربون منها.

2 ـ وقول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم ترفعت ... متى لججٌ لهنَّ نئيح[4]

---

(1) انظر: المغني لابن قدامة: 1/ 93، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: 21/ 132.

(2) وقد ذكروا ستة مواضع للزيادة، منها: زيادتها في المفعول مثل هذه الآية التي نحن بصددها: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ أي: امسحوا رؤوسَكم. وقوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ﴾ أي: طفق يمسح السوقَ، وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ أي: هزي جذعَ النخلة، وقوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ أي: تنبت الدهنَ.

(3) انظر: بدائع الصنائع: 1/ 4، وبداية المجتهد: 1/ 11.

(4) انظر: ديوان الهذليين: 1/ 51.

3 ـ وقول القائل: مسحت بيدي بالحائط، أي: ببعض الحائط.

4 ـ وحديث النَّبِيِّ ﷺ: أنه مسح في وضوئه على ناصيته، والناصية تعادلُ ربعَ الرأس.

5 ـ واحتملت (الباء) في الآية الإلصاق؛ لأن المسح آلته اليد، فإذا ألصقت بالرأس أخذت ربعه.

المذهب الثالث: وجوب مسح ولو شعرة واحدة؛ وهذا مذهبُ الإمام الشافعي(1)؛ وقد استدلَّ بأن الباء للتبعيض، ولكن اللفظ في الآية جاء مطلقاً عن التقييد بجزءٍ من أجزاء الرأس، وعليه، فيكفي في المسح أدنى ما يتناوله اللفظُ، ولو كان قليلاً.

وتأمل كيف أن معظمَ الخلافِ الفقهي النازل والعالي منشؤه المسائل النحوية، واللغوية بامتياز.

ثالثاً: حرف (حتى) وأثره في استنباط الحكم الفقهي:

وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: 222].

وقد اختلف الفقهاءُ في حُكْم مباشرة الرجل زوجته حالة انتهاء حَيْضِها على أقوال كلها؛ مبنية على مسائل لغوية، ونرصدها عبر مذهبين أساسيين، هما:

المذهب الأول: جواز إتيانها قبل الاغتسال إذا انقطع الدم لانتهاء المدة المقررة، وهي عشرة أيام؛ وهذا مذهبُ أبي حنيفة، وأصحابه؛ واستدلوا بما يأتي:

1 ـ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ﴾ والعرب تطلقُ على المرأة حين انقطاع الدم عنها طاهر بلا تاء التأنيث.

2 ـ أما قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ يجوز أن يكونَ معناه ﴿طهرن﴾.

---

(1) انظر: الأم: 1/ 26، ومغني المحتاج: 1/ 53.

المذهب الثاني: عدم جواز إتيانها إلا بعد انقطاع دمها واغتسالها؛ وهذا مذهبُ الجمهور: مالك، والشافعي، وأحمد؛ وقد استدلّوا بما يأتي:

1 ـ التفرقة بين عبارتين في النص القرآني، فدلّ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ على انقطاع الدم، ودلَّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ على وجوب الاغتسال.

2 ـ وقد وردت قراءةٌ متواترةٌ بتشديد الطاء ﴿حَتَّىٰ يَطَّهَّرْنَ﴾ فيكون أصله: يتطهرن.

3 ـ في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ فيه شرط وجزاء، والمراد بالتطهر هو: الاغتسال لا غير، وقد علَّق إيجاد الجواب ـ وهو إتيانها ـ على إيجاد الشرط ـ وهو الاغتسالُ ـ؛ لأن الجوابَ مرتبطٌ بالشرط وجوداً وعدماً.

رابعاً: حرف (اللام) وأثره في استنباط الحكم الفقهي:

وهذا كثيرٌ في كتاب الله، نسوق بعضَ الأنموذجات منه وفق الآتي:

الأنموذج الأول: أحكام الولد إزاء والده:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 233].

والدليلُ النَّحْويُّ في المسألة هو أن اللام في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ﴾ فهي إما للملك، أو لشبه الملك؛ فتكون الآيةُ قد أضافت المولودَ إلى الوالد بوساطة هذه اللام. وقد تكون تلك اللامُ للاستحقاق، أي: أن الوالدَ مستحقٌّ للولد؛ ويدعمه قولُ النَّبِيّ ﷺ: «أنت ومالُكَ لأبيك»؛ وكلا المعنيين انبثقتْ منهما الأحكام الفقهية الآتية:

- وجوبُ نفقة الولد الصغير على والده.
- وكلُّ ما يملكه الولد فلأبيه حقُّ التصرف فيه.
- ولا يشاركُ الوالدَ أحدٌ في النفقة على الولد.

- وأن الولد يُنْسَبُ للأب لا للأم. فتأمل!

الأنموذج الثاني: مصارف الزكاة الثمانية:

وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60].

وإن (اللام) هنا في الدليل النحوي تفيدُ الاختصاص، وهو معتبرٌ لدى أغلبِ النحاة. فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ أي: أنها مختصَّةٌ بالفقراء ومن عطف عليهم؛ لأن المعطوفَ يأخذُ حُكْمَ المعطوف عليه. وقيل: اللام هي للملك، أي: أنها مملوكةٌ لهم. والاختصاصُ أعمُّ من الملك!

وقد تقوَّى معنى الاختصاص بأداة القصر والحصر ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ﴾ والحكمُ الفقهيُّ عدم جواز صرف الزكاة لغير هؤلاء الأصناف الثمانية؛ لأنها مخصوصةٌ بهم.

خامساً: حرف (من) وأثره في استنباط الحكم الفقهي:

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [المائدة: 95].

والدليلُ النَّحْويُّ أن (من) في قوله تعالى: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ جاءت للبيان، وبه قال عامةُ النحاة، وقد انبنى عليها حُكْمٌ فقهيٌّ هو أن المحرم بحجّ أو عمرة إذا قتل صيداً وكان لذلك الصيد نظيرٌ من الغنم، أو البقر، أو الإبل؛ فإن الواجبَ عليه الافتداءُ بما يشابه ذلك الصيد في الصورة، والهيئة، ولا تجبُ عليه قيمة ذلك الفداء؛ وهو قولُ محمد بن الحسن الشيباني من الحنفية، والشافعي[1].

---

(1) انظر: بدائع الصنائع: 2/ 198.

المبحث الرابع عشر: حروفُ العطف ودلالاتها على الأحكام الفقهية:

لا سيما الحروف الآتية، منها:

1 ـ أو.

2 ـ الفاء.

3 ـ الواو.

أولاً: حرف (أو) ودلالته على الحكم الفقهي:

ويتجلى ذلك في جملة من النصوص التشريعية نعرضُ منها الأنموذجات الآتية:

الأنموذج الأول: في التخيير بين أنواع الفدية في الحجِّ:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: 196].

والدليلُ النحويُّ في الآية هو (أو) وهي للتخيير؛ والتخيير: عدم جواز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه. وعليه، فلا يجمعُ بين عمل اثنين من تلكم الأشياء على أساس أنهما فدية؛ وعليه؛ فقد أجمع الفقهاءُ على أن الحاجَّ إذا وجبت عليه فدية؛ فهو مخيرٌ في فعل واحد من الصيام، أو التصدق، أو النسك الذي هو ذَبْحُ شاة.

الأنموذج الثاني: المطلَّقةُ التي تجبُ لها المتعة:

وذلك في قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 236].

وقد نصَّتِ الآيةُ على حُكْم المتعة للمطلقة؛ وذلك بشرطين:

1 ـ عدم مسّها بالوطء.

2 ـ وعدم فرض مهر لها.

واستدلالهم كان نحوياً لغوياً صرفاً، في قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 236]، جاءت (أو) بمعنى الواو، فهي على المعنى الأصلي، أي: الدلالة على الجمع؛ فيكون فَهْمُ الآيةِ ما لم تمسوهن، ولم تفرضوا لهن فريضة.

هذا وقد وردتْ بمعنى الواو في نصوص أخرى، منها: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: 24]، أي: لا تطع الآثم، ولا الكفور. وفي قول الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: 147]، أي: ويزيدون على هذا العدد.

وقد استندوا إلى كلام العرب وديوانهم في ذلك؛ ومنهما:

قول النَّابغة:

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتنا أو نِصْفه فقدِ

فحسبوه فألفوه كما ذكرت ... تسعاً وتسعين لم تنقصْ ولم تزدِ(1)

ومعنى قوله: أو نصفه، أي: ونصفه.

الأنموذج الثالث: أحكامُ من تلبَّس بالحرابة:

وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: 33].

وقد اختلف الفقهاءُ في أحكام قُطَّاع الطرق وفق الآتي:

الثابتُ من خلال آية الحرابة أربعُ عقوبات:

1 ـ القتل.

2 ـ الصلب.

---

(1) انظر: ديوان النابغة: 35.

3 ـ القطع من خلاف.

4 ـ النفي.

الرأي الأول: المرادُ بـ «أو» لبيان أن الأحكام تختلف باختلاف الجنايات، وتوزيعها على جرائمها المناسبة:

• وهذا الرأيُ قائم على مسألة نحوية صرفة، وهي أن (أو) للتفصيل لا للتخيير، والعربُ تستعملها كثيراً لهذا الغرض.

• ومثاله قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: 135]، وليس المقصود التخيير هنا! ويكون التفصيلُ وفق الآتي:

أولاً: فمن قتل وأخذ المال قتل وصُلِبَ، فتكون عقوبة على جريمتين، كلاهما اقترنت بالأخرى، وهي القتلُ لتسهيل الأخرى، وهي أَخْذُ المال، فالعقوبةُ حَدٌّ لا قصاص، لا تسقط بالعفو، وهو رأي الجمهور، واختلفوا في تفصيل ذلك:

1 ـ يُصلب حياً ثم يقتل؛ لأن الصلبَ عقوبة الحي؛ وهو ما قال به أبو حنيفة، ومالك.

2 ـ يُقتل ثم يُصلب؛ لأن النصَّ قدَّم القتلَ على الصلب، ولأن الصَّلْبَ قبل القتل تعذيبٌ للمحكوم عليه، والصلبُ عقوبةٌ شُرعت لا لردع القاتل، وإنما إشهار أمره فيرتدع بذلك غيره.

ثانياً: إذا قتل ولم يأخذ المال فعقوبته:

1.القتل ولا يصلب، وهي حدٌّ لا قصاص، وبه قال الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد في رواية.

2. ويرى الإمامُ مالك أن الإمامَ بالخيار إن شاء قتل وصلب، وإن شاء قتل دون صَلْب، ولا خيار له في غير العقوبتين.

ثالثاً: إذا أخذ المال ولم يقتل:

فإنه تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى، ويُقْطَعان معاً؛ لأنها عقوبةٌ واحدةٌ، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي.

رابعاً: إذا أخاف الناسَ في الطريق ولم يقتل ولم يأخذ مالاً:

1 ـ فإنه يُنفى ويُشَرَّد؛ قال به أبو حنيفة، وأحمد؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: 33].

2 ـ إن جزاءه النفي أو التعزير؛ قال به الشافعي؛ لأن النفيَ تعزيرٌ، ولم يحدد نوعه، ومدته أن يمتدَّ النفي حتى تظهر توبةُ المحارب.

- والنفي عند الشافعي هو: الحبس، ولا يقدر بمدة؛ حتى لا يزيدَ على تغريب الحدِّ في الزنى، وقيل بسنة ينقص منها قليلاً؛ لئلا يزيد على ما ذكر.
- والحبس في غير مكانه أولى؛ لأنه أحوطُ وأبلغُ في الزجر، وهو معنى التغريب.
- والنفي عند الحنفية، والحنابلة هو الحبس حتى تظهر توبته، وكذا عند مالك، ويُنفى من المكان الذي أحدث فيه كالزاني.
- ورد أن عمر هو أول من حبس المحاربَ في السجون، وقال: أحبسه حتى أعلم منه التوبة، ولا أنفيه من بلدٍ إلى بلدٍ فيؤذيهم.

الرأي الثاني: المراد بـ «أو» التخيير:

- والمعنى أن الإمامَ في شأن المحاربين مخيّر طبقاً لظاهر النص تخييراً مطلقاً؛ لأن (أو) في الآية للتخيير كما درج عليه النُّحاة.
- وذلك على غِرار قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196].
- أو قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 89].
- والمعنى أن الإمامَ مُخيَّر بين أربع عقوبات، فيتحرَّى العقوبةَ المناسبةَ منها.
- وهذا رأي أبي ثور، وداود، والنخعي، وابن المسيب، ومجاهد،

والحسن، والضحاك، وهو المشهور من مذهب مالك؛ إلا أنه إن قَتَل يُقْتَل، ولا تخيير للإمام، ومن لم يَقْتُلْ يُؤْخَذْ بأيسر العقاب.

ثانياً: حرف (الفاء) ودلالتها على الحكم الفقهي:

وذلك عند قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: 98]. فاختلف الفقهاء في تقديم الاستعاذة، أو تأخيرها عن القراءة على مذهبين؛ بناءً على الدَّليل النَّحويِّ في المسألة وفق الآتي:

1 ـ ذهب فقهاء الظاهر إلى أن التعوُّذَ يكون بعد القراءة؛ وهو مرويٌّ عن أبي هريرة، وابن سيرين، ومالك[1]. واحتجُّوا على أن ظاهر الآية يقتضي أن يكونَ التعوذ بعد القراءة؛ لأن الفاءَ في قوله ﴿فَٱسْتَعِذْ﴾ رابطة، وقد رتبت الجواب، وهو ـ الاستعاذةُ ـ على الشرط وهو القراءة ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾، ولا يتحقق الجوابُ إلا بتحقق الشرط.

2 ـ وذهب عامةُ الفقهاء من الجمهور إلى أن الاستعاذةَ تكونُ قبل القراءة؛ وقد احتجُّوا بأن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾ مجازٌ عبّر به عن إرادة القراءة كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾ أي: إذا أردتم القيام؛ وعليه من جهة النحو، فإن الترتيبَ الذي تحمله الفاءُ الرابطة بين إرادة القراءة والاستعاذة، وهذا معنى قولهم: إن فاء الربط تلازم السببية بمعنى أن سَبَبَ التعوذ هو إرادة القراءة. علاوةً على أن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾ وإن دلَّ على الماضي، فيدلُّ على مستقبل المعنى، قرأت: أي تقرأ؛ وهذا تقريرُ النحاةِ في قولهم: إن كلَّ فعلٍ ماضٍ تدخلُ عليه أداة الشرط، يكون مستقبلَ المعنى.

ثالثاً: حرف (الواو) ودلالته على الحكم الفقهي:

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء: 3].

---

(1) انظر: مفاتيح الغيب للرازي: 5/ 519، وروح المعاني للألوسي: 4/ 440، وتفسير آيات الأحكام لمحمد علي السايس: 3/ 53.

وهذه الآيةُ التي اختصَّت ببيان العدد؛ الذي يجوزُ جمعه من النِّساء في النكاح؛ وقد كان منشأ ذلكم الاختلاف بناءً على مُعْطى نحويٍّ في معنى حرف العطف (الواو)؛ وانقسموا على رأيين:

الرأي الأول: يرى جوازَ جمع تِسْع نسوة؛ واحتجُّوا بمسألة نحوية في أن الواو في الآية الكريمة: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ للعطف، ودلَّت على مطلق الجمع؛ والمحصل:

هو: مثنى+ ثلاث+ رباع = **تسعة**، أي: 2 + 3 + 4 = 9.

الرأي الثاني: يرى أن الجمعَ يكونُ بين اثنين وبين ثلاث، وبين أربع، ولا يجوزُ أكثر من ذلك؛ وهذا رأي الجمهور؛ واحتجُّوا بمسألة نَحْوية صرفة في أن (الواو) تكون للتقسيم والمعنى: انكحوا ما طاب لكم من النساء إما مثنى لمن أراد اثنتين، وإما ثلاث لمن أراد ثلاثاً، وإما رباع لمن أراد أربعاً.

والعربُ لا يقولون: أعطِ فلاناً اثنين وثلاثاً وأربعاً ويريدون تسعاً، وإنما أعطه اثنين وثلاثاً بدلاً من اثنين، وأربعاً بدلاً من ثلاثة، وهلم جرا.

المبحث الخامس عشر: دلالةُ بعض التراكيب النحوية وأثرها في الأحكام الفقهية:

ولا بُدَّ من التنويه بأن الشيخَ عبد القادر السعدي قد تناول المسألةَ في كتابه النفيس أثر الدلالات النَّحوية، واللغوية؛ في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية. وأما تلكم الدلالات فهي بالضَّبْطِ الدلالات الآتية:

1 ـ أثر دلالة الضمير.

2 ـ أثر دلالة الموصول.

3 ـ أثر دلالة المعرف بأل.

4 ـ أثر دلالة كان وأخواتها.

5 ـ أثر دلالة الظرف.

6 ـ أثر دلالة الاستثناء.

7 ـ أثر دلالة الحال.

8 ـ أثر دلالة الإضافة.

9 ـ أثر دلالة النَّعت.

10 ـ أثر دلالة البدل.

11 ـ أثر دلالة فعل الأمر.

12 ـ أثر دلالة الشرط.

13 ـ أثر دلالة العدد.

أولاً: دلالة الضمير:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: 43].

والمسألةُ الفقهيةُ التي نشأ فيها الخلافُ بناءً على **دلالة الضَّمير نحوياً**، فذهب بعضُهم إلى أن المريض والمسافر إذا لم يجدا الماء تيمَّما، وإن وجداه ولم يستطيعا استعماله لا يجوزُ لهما التيمم؛ لأن الضمير في ﴿تَجِدُوا۟﴾ يعودُ على المريض والمسافر، ومن بعدهما، ولا حَذْفَ في الكلام.

وأما رأي الجمهور، فذهبوا إلى أنه يجوزُ للمريض التيمُّمُ إذا وجد الماء، وعجز عن استعماله؛ لأن الضميرَ في قوله ﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟﴾ عائدٌ على المسافر، ومن ذكر بعده في الآية فقط، وقد تضمنت حذفاً تقديره: «وإن كنتم مرضى لا تستطيعون استعمال الماء».

ثانياً: دلالة الموصول:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 237].

ووجهُ بيانِ الحكم في الآية أن من حَقِّ من امتلك عقدة الزواج أن يعفوَ عن الصداق قبل الدخول، فهل هو الزوجُ على ما ذهب إليه ثُلَّةٌ من الفقهاء كالأحناف، أم هو الولي كما ذهب إليه مالك، والشافعي في القديم؟

إن منشأ الخلافِ في **الاسم الموصول** ﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ وصِلته بكلام بعده تام، وهو الزوجُ، أما الولي فقبل الزواجِ كان ممتلكاً للعقد. وفي السنن ما يؤيده في قوله ﷺ: «وليُّ عقدةِ النكاح هو الزوج»[1].

وأما تغيير الأسلوب من ﴿وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ﴾ إلى ﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ﴾ يُسَمَّى في البلاغة بالالتفات من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة؛ كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمۡ فِى ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِى ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلۡمَوۡجُ مِن كُلِّ مَكَانٖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [يونس: 22].

ثالثاً: دلالة المعرف بأل:

وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 173].

وقد تضمنتِ الآيةُ بيانَ حكم أكل السمك، والجراد، والكبد، والطحال؛ لأن (أل) في قوله تعالى: ﴿ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ **للعهد الذِّهْني**، أي: ما يعرفه المتكلم والمخاطب، وهو معهود بينهما.

وكذا فيما يتعلَّق بالدم، وهو الدمُ المعهودُ أي: المسفوح[2]، وأما الكبد والطحال فليسا مسفوحين.

رابعاً: دلالة كان:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: 280].

فذهب عامةُ الفقهاء إلى أن المرادَ بالمدين عامة في الديون كلها كان

---

(1) سنن الدارقطني: 3/ 279؛ والحديث ضعيف؛ بسبب ابن لهيعة.

(2) لقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأنعام: 145].

بالربا، أو غيره، فجاءتِ القراءةُ المتواترة برفع ﴿ذُو﴾ و«كان» فيها تامة بمعنى وجد، أو وقع.

وذهب آخرون إلى أن المرادَ به المدين من الرِّبا؛ والمقصودُ إن كان الذي عليه الربا ذا عسرة فنظرة إلى ميسرة، واعتمدوا على قراءة أبي، فتصير كان ناقصة.

خامساً: دلالة الظرف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: 141].

وقد استدلَّ بعضُ الفقهاء من النَّصِّ على وقت إخراج زكاة ما يخرجُ من الأرض؛ على أنه وقت جذاذِ التمرِ والثمر، وتصفية الحبوب[1]؛ بناء على دليل نحويّ تركيبي في أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ ظرف زمان متعلق بـ ﴿ءَاتُوا۟﴾، فإنَّ تعلُّق وجوب الإعطاء يكونُ يوم الحصاد، أما الإعطاءُ فعلاً يكون بعد تصفيته، وصلاحيته للإعطاء.

دلالة الاستثناء:

قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: 3].

فما ذكر من أنواع بهيمة الأنعام المحرمة استثني منها ما ذُبح، وذُكّي. لكن الفقهاء اختلفوا في مواضع من هذا الاستثناء ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ فإن اعتبروه استثناء متصلاً؛ فيكون ما أدركنا ذكاته وهو يضطربُ اضطرابَ المذبوح جائزاً. وإن اعتبرنا الاستثناء منقطعاً؛ لأن المذكّى لا يكون في جنس المذكور من المنخنقة،

(1) منهم الشيخ محمد بن الحسن من الأحناف. انظر: بدائع الصنائع: 2/ 62.

وغيرها. فيكون المعنى أنه حرمت عليكم المذكورات، لكن ما ذكّيتم من غيرها فهو حلال.

دلالة الحال:

قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: 27].

فقد استدلَّ الحنفيةُ بالنص القرآني **بأدلةٍ نحويةٍ** على وجوب الحلق، أو التقصير في الحجّ، ويكون الحاجُّ مخيراً بين فعل أحدهما؛ لأن قوله تعالى ﴿محلقين، ومقصرين﴾ حالان من فاعل ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾ إلا أن هذا الفعلَ جاء بصيغة الإخبار، والمراد به الأمر، بمعنى: ادخلوا المسجد محلقين أو مقصرين. وكان التخييرُ لأن الواو هنا بمعنى أو الدالة على التخيير طبعاً.

دلالة الإضافة:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 173].

وقد دلَّت الآيةُ على تحريم الأكل من هذه الأشياء المذكورة؛ واستندتْ على دليل نحويٍّ في المسألة هو حذفُ المضاف؛ والتقديرُ في الأصل هو: «إنما حرم عليكم أكل الميتة والدم...».

وهذا مألوفٌ في كلام العرب؛ ومنه قولُ عمر بن أبي ربيعة:

لا تَلُمْنِي عتيقُ حَسْبي الذي بي   إن بي يا عتيقُ ما قد كفاني[1]

والأصلُ في البيت: يا بن أبي عتيق. وهو واردٌ في محكم التنزيل أيضاً مثل قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82]، أي: أهل القرية.

---

(1) انظر: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة لمحيي الدين عبد الحميد: 291، ط3، 1384هـ، 1965م، مطبعة المدني، القاهرة.

دلالة النعت:

في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 283].

فقد دلت الآيةُ على أن الرهن القائم مقام الإشهاد والكتابة في الدين، يشترط فيه أن يكون صالحاً للقبض، بحيث لا يجوزُ رهن العين المشاعة؛ لعدم صلاحيتها للقبض؛ وقد اعتمدوا على دليلٍ نحويٍّ هو أن (مقبوضة) نَعْتٌ لرهان. ولما كان المنعوتُ نكرةً صار النعت للتخصيص، فإن زالتْ لم يكن مقبولاً.

دلالة البدل:

وفيه قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: 97].

ودلت الآية على أن الاستطاعةَ شرطٌ في وجوب الحج؛ وحجتهم النَّحْوية هي أن (من) في قوله ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ في **محل جرّ بدل بعض من الناس**، وقد توفر فيها الضمير الذي اشترطه النُّحاةُ في بدل البعض، وتقديره: (منهم)؛ واختاره سيبويه، وآخرون[1].

دلالة الأمر:

وقد عالجنا الموضوعَ في علم أصول الفقه؛ وقد أوصلها بعضُ الأصوليين إلى أكثر من ثلاثين معنى[2]، فقد تُحمل على الحقيقة مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: 43].

---

(1) انظر: الكتاب لسيبويه: 1/ 152، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م. ومشكل إعراب القرآن لمكي أبو طالب القيسي: 103، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، مطبوع على الآلة الكاتبة، جامعة بغداد. والفصول الخمسون ليحيى بن عبد المعطي المغربي: 239. تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

(2) الأنموذج في أصول الفقه د. فاضل عبد الواحد عبد الرحمن: 174. ط1، مطبعة المعارف، بغداد 1389هـ، 1969م.

وقد تُحمل على المجاز، ومثاله: أن تحمل على التهديد كقوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: 40] أو معنى التعجيز كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: 23]. لكن الأمر المطلق يدلُّ على الوجوب حقيقة؛ وهو ما درج عليه النحاةُ، والبلاغيون[1].

دلالة الشرط:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: 25].

فقد ذهب بعضُ الفقهاء، ومنهم الشافعي، إلى أن الرجلَ له أن يتزوَّجَ بالأمة المؤمنة عند خوفه الوقوع في الحرام بشرط أن لا يقدر على مَهْر الحرة، واحتجُّوا حُجَّةً نحوية، وهي أن (من) في قوله ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ﴾ شرطية، فالكلامُ فيه شرط، وجزاء، والجواب لا يتحقق إلا بتحقق الشرط.

دلالة العدد:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: 234].

وقد اختلفوا في المراد بقوله: ﴿عَشْرًا﴾ هل يُرادُ به الليل والنهار أم الليل فقط؟ وذهب الجمهورُ إلى أنه النهار والليالي معاً، أي: أن المتوفى عنها زوجها تعتد أربعة أشهر وعشر ليالٍ بنهارها؛ خلافاً لمن قال بعشر ليال دون نهارها.

والحُجَّةُ النحويةُ لدى الجمهور هي أن لفظ العشر لدى العرب "إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلبوا عليه الليالي"[2]. وقال سيبويه: «إذا أُلْقِي الاسم

---

(1) على أن البلاغيين يجعلون الأمر مقترناً بالاستعلاء؛ احترازاً من الالتماس، والدعاء.

(2) أحكام القرآن للجصاص: 1/ 417. مطبعة الأوقاف الإسلامية، 1335هـ.

على الليالي اكتفي بذلك عن ذكر الأيام»[1]. وقال ابن مالك: «يؤرّخ بالليالي لسبقها»[2]. وأيَّده قولُ النابغة الجعدي:

فطافتْ ثلاثاً بين يومٍ وليلة   وكان النكيرُ أن تضيفَ وتجأرا[3]

وقد ذكر ثلاثاً، ودلت على الليالي وأيامها؛ بتعبيره على ذلك بقوله (بين يوم وليلة).

خاتمة الفصل:

تناولتُ في هذا الفصل حاجةَ الفقه الإسلامي إلى اللغة العربية، فعرَّفْتُ بالفقه لغة واصطلاحاً، وبينتُ حُكْمَ تعلم العربية في المنظور الفقهي؛ حيث تقرر وجوبُ تعلمها لا سيما لأهل الشريعة، وأكدتْ على شرطية العربية في تكوين الملكة الفقهية، بل هي إحدى مقوماتها الأساسية، وأنها من ضوابط التكييف الفقهي للمستجدَّات المعاصرة. ثم انتهيتُ إلى أن العِلْمَ بالعربية أحدُ طرق استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، وعرّجتُ في الختام على الأمثلةِ التطبيقيةِ في سُوء الاستنباط الناتج عن الاختلال في شرط العربية، والله من وراء القصد.



(1) الكتاب لسيبويه: 3/ 563.

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الأندلسي: 120، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1378هـ، 1967م.

(3) ديوان النابغة الجعدي: 64.



الفصل السادس
حاجة علم أصول الفقه إلى العربية

تمهيد:

لأهمية الموضوع تدفقت الكتابةُ حوله في الآونة الأخيرة عن الدَّرْس اللغويِّ في علم الأصول[1]، وإن كثيراً من علماء الأصول يتقنون علوم العربية، مع حُبِّهم لمباحثها القيمة، ولصلب العلاقة بين العربية والأصول كما قال الغزالي: «كما حمل حُبُّ اللغة والنحو بعضَ الأصوليين على مَزْج جملة من النحو بالأصول، فذكروا فيه من معاني الحروف ومعاني الإعراب جُمْلاً هي من عِلْم النحو خاصة»[2]. أجلْ، بين **العربية والأصول** صلةُ رَحِمٍ قوية، في استمداده، وشروط الاجتهاد، ومبحث الدلالات، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمشترك، وغيرها كثير. قال الإمامُ الجويني: «الشَّريعة **عربية**، ولن يستكملَ المرء خلال الاستقلال **بالنظر في الشرع ما لم يكن رياناً من النحو، واللغة**»[3].

قال جارُ الله الزمخشري مُصَرِّحاً بصلب العلاقة الحميمية بين الأصول، والنحو، والإعراب: «ويرون **الكلامَ في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً**

---

(1) من هذه الأبحاث والدراسات: البحث النحوي عند الأصوليين د. مصطفى جمال الدين، والنظريات اللغوية عند الأصوليين د. سالم رشاد سالم، والتصور اللغوي عند الأصوليين د. السيد أحمد عبد الغفار، واستدلال الأصوليين باللغة العربية: دراسة تأصيلية تطبيقية د. ماجد عبد الله ناصر الجوير... إلخ.

(2) المستصفى: 9.

(3) البرهان: 1/ 130.

على علم الإعراب"[1]. وقال أيضاً: «وذلك أنهم لا يجدون ـ أي: العلماء ـ علماً من العلوم الإسلامية؛ فقهها، وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها؛ إلا **وافتقاره إلى العربية بيِّن لا يدفع**، ومكشوف لا يتقنع»[2].

قال الأستاذ الدكتور جمال الدين عطية: «احتلت **القواعد اللغوية** دائماً مكاناً بارزاً في كتب **أصول الفقه**؛ بسبب أهميتها في تفسير نصوص الكتاب، واستخراج الأحكام منها»[3].

ولا نغلو إذا قلنا: **إن أصولَ الفقه من أوثق العلوم الإسلامية صلة بعلم اللغة العربية**؛ وذلك أن عِلْمَ اللغة العربية أحد العلوم التي يستمدُّ منها علم أصول الفقه، بل إن معظمَ المباحث في علم الأصول مباحثُ لغوية[4].

وقد لوحظ على الأصوليين التطرقُ إلى مباحث لغوية صرفة، وإطالة النفس في بحثها وتحريرها، وإنما هي في حقيقة الأمر من جِنْسِ علوم العربية وصلبها، وقد تناولها بالبحث والدراسة عامةُ علماء اللغة على غرار مباحث اللغات، أو مبادئ اللغات[5]، وتوسَّعوا فيها توسعاً كبيراً؛ مما حَذَا بجمهرة من علماء الأصول[6] على انتقادهم؛ بناءً على أنها قُتِلَتْ بحثاً في علوم أخرى؛ وعليه، فلا داعي إليها في علم الأصول، ثم لأنها مباحثُ لا تمتُّ إلى القواعد الأصولية بصلةٍ وثيقةٍ حتى قال العلامة المازري: «مع أن العلمَ بأنه لا تمسُّ الحاجة إليه في النظر في الأصوليات، ولا يستعمل قانوناً كلياً في شيء من

(1) شرح المفصل: 1/ 59.
(2) انظر: المفصل في علم العربية للزمخشري: 3، ط دار الجيل، بيروت.
(3) التنظير الفقهي: 109، ط1، مطبعة المدينة، 1987م.
(4) انظر: الفروق للقرافي: 1/ 2، والبحر المحيط: 1/ 29.
(5) كالتعريف بأصل اللغات، وابتداء وضعها، وأقسامها، وأقسام اللفظ المركب، وطرق معرفة اللغة، والحقيقة، والمجاز، والاشتقاق، والترادف، والاشتراك، وحروف المعاني وغيرها كثير.
(6) على غرار الغزالي في المستصفى: 1/ 9، والآمدي في الإحكام: 2/ 493، والمازري في إيضاح المحصول: 158 ـ 159، والشاطبي في الموافقات: 1/ 23 ـ 38.

الاستدلالات»[1]. ولا بأسَ أن يستدل بها، أو يستأنس بها فيما تدعو الحاجةُ الأصوليةُ إليه؛ لكن بمقدار كما قال المازري نفسه: «وأما النظر في حُكْم حرف أو لفظة فإنما يحتاجُ إليها في الفقهيات في مسألة، أو مسألتين، فلا معنى لإدخالها هنا، لأنها لا تكونُ كالقانون الكلي»[2].

وكان الآمدي وفياً بذلك حين معالجته لأداة الاستثناء (إلا) حيث قال: «ولها أحكامٌ مختلفةٌ في الإعراب، مستقصاة في كتب أهل الأدب، لا مناسبةَ لذكرها فيما نحن فيه، كما قد فعله مَنْ غَلَبَ عليه حب العربية»[3].

وهذا ما نتولَّى بسطه عبر هذا الفصلِ الرَّحْب إن شاء الله وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف أصول الفقه:

الأصول في اللغة:

الأصولُ في **اللغة**: جَمْعٌ لأصل، وهو ما ينبني عليه غيره، سواء كان هذا الانبناء حسياً كانبناء الجدار على أساسه، فالأصلُ هو الأساس، أو عقلياً كانبناء الحكم على دليله، ولما كان أصولُ الفقه من العقليات دلَّ على أن المعنى الثاني هو المراد.

الأصول في الاصطلاح:

وفي **الاصطلاح**: استعمل لإفادة المعاني الآتية: القاعدة التي تُبنى عليها المسائل، وما يقابل الفرع، والأمر المستصحب، والدليل، والمقيس عليه ضمن أركان القياس.

وعرَّفه الشافعية فيما درجوا عليه في علم الأصول على أنه: **معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد**[4].

---

(1) إيضاح المحصول للمازري: 147، تحقيق د. عمار الطالبي، ط1، 2001م، دار الغرب الإسلامي.

(2) المصدر نفسه: 159.

(3) الإحكام: 3/ 493.

(4) تعريف البيضاوي في منهاج الوصول: 3، وانظر: نهاية السول: 1/ 17.

ولكن التعريف الذي دَرَجَ عليه الجمهورُ هو: **العلمُ بالقواعد الكلية؛ التي يتوصَّل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية**[1].

المبحث الثاني: استمداد علم الأصول:

قال الزمخشري: «وذلك أنهم لا يجدون ـ أي: العلماء ـ علماً من العلوم الإسلامية: فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها؛ إلا **وافتقاره إلى العربية بيّن لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع**»[2].

من المتفق عليه أن علم أصول الفقه يستمدُّ مادته من **علم اللغة العربية** أساساً، فضلاً عن علم الفقه، وعلم الكلام، والمنطق، والعقل.

قال الآمديُّ: «وأما منه استمداده ـ أي: علم أصول الفقه ـ فعلم الكلام، **والعربية**، والأحكام... وأما عِلْمُ العربية فلتوقّف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتنبيه والإيماء، وغيره مما لا يُعْرَفُ في غير علم العربية»[3].

المبحث الثالث: واضعُ علم الأصول من أساطين العربية:

ذهب الجمهورُ إلى أن واضعَ علم أصول الفقه هو الإمام الشَّافعي في كتابه: «الرسالة»[4]؛ وأن مما ساعده على وَضْع قواعد الأصول؛ التي صارت تُعرف تباعاً بطريقة الشافعية، أو منهج الجمهور، ومدرسة المتكلمين هو مكانته في اللغة العربية، وباعه الواسع في بحر علومها.

خرج الإمامُ الشافعي من مكة إلى البادية، ولزم هُذَيْلاً، وهي قبيلة من قبائل

---

(1) انظر: فواتح الرحموت: 1/ 14، التلويح على التوضيح: 1/ 8، شرح الكوكب المنير: 1/ 44.

(2) المفصل: 3.

(3) الإحكام: 1/ 9.

(4) حققها العلامة أحمد محمد شاكر.

العرب التي أعرقت في الشعر، يتعلَّم - رَحِمَهُ اللَّهُ - كلامها، ويأخذ اللغةَ عنها، وكانت أفصحَ العرب، فاستفاد منها - مع كونه عربياً قرشياً - المعرفة الواسعة باللغة، والشعر؛ حتى أصبح الإمامُ الشافعي حجةً في اللغة. ونقل عن الأصمعي شعر الهذليين كاملاً، وشعر الشنفرى[1]. واكتسب الشافعيُّ فصاحةَ اللسان، وجودة النطق، وأخذ اللغة العربية من ينابيعها، وفهم أسرارها، وأدرك مرامي ألفاظها، وعباراتها، وأسلوبها، فساعده ذلك على تفهم معاني القرآن والسنة، وأفاده قوة في التعبير، ورصانة في الأسلوب[2].

هذا، وقد أوصى الإمامُ الشافعيُّ بتعلم العربية، كما مرَّ معنا في حُكْم تعلمها في مبحث حاجة الفقه الإسلامي إلى اللغة العربية؛ فقال - رحمة الله عليه -: «تعلَّموا العربية؛ فإنها تثبتُ العقل، وتزيد في المروءة»[3].

وكان الإمامُ الشافعيُّ محيطاً بالخصائص الألسنية للعربية، وممتلكاً لناصيتها؛ لأنه أدرك أنه شرطٌ في الاجتهاد، وقاعدة في الاستنباط، وبعد أن استنفد عمراً في تعليم العربية قال: «ما أردتُ بهذا إلا الاستعانة على الفقه»[4].

---

(1) قال الأصمعي: «صححتُ أشعار هذيل على فتى من قريش يقال له: محمد بن إدريس الشافعي» انظر: مناقب الشافعي للبيهقي: 2/ 44، 47، تحقيق سيد أحمد صقر، دار التراث ـ القاهرة، ط1، 1970. والإمام الشافعي للجندي: 47، 70ن ومحاضرات عن الإمام الشافعي للشيخ جاد الرب رمضان: 13، لطلاب دبلوم الفقه المقارن في كلية الشريعة والقانون بالأزهر، 1966 ـ 1967م.

(2) قال الجاحظ: «نظرتُ في كتب هؤلاء النبغة؛ الذين نبغوا في العلم، فلم أر أحسنَ تأليفاً من المطلبي (الشافعي) لسانه ينثر الدر» انظر: الإمام الشافعي لعبد الحليم الجندي: 70، ط دار الكتاب العربي، القاهرة. ومناقب الشافعي: 2/ 51. والوجيز في أصول الفقه الإسلامي؛ للأستاذ الدكتور محمد الزحيلي: 54.

(3) انظر: الإعراب وأثره في ضبط المعنى. د.منيرة بنت سليمان العلولا: 161، ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م. ومناقب الإمام الشافعي للبيهقي: 1/ 182.

(4) انظر: لغة الإمام الشافعي وأثرها في نتاجه الفقهي والأصولي د. السيد رزق الطويل من بحوث كتاب «الشافعي»، منشورات الإسيسكو: 34 ـ 35.

المبحث الرابع: هل المباحث اللغوية في الأصول مستهلكة؟

لقد درج بعضُ العلماء على أن ما بحثه الأصوليون في اللغة لا تعدو أن تكونَ أموراً مستهلكة، ومكرورة، ولم تتميز بالإبداع والإضافة؛ بل هي موضوعاتٌ منقولة، ومسلوخة من صُلْب المصادر اللغوية البحتة. قال قديماً العلامة الزمخشري في الرد على مستصغري علم النحو: «فإن صَحَّ ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأساً والإعراب، ولا يقطعون بينها وبينهم الأسباب، فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما، وينفضوا من أصول الفقه غبارهما، ولا يتكلمون في الاستثناء، فإنه نحو، وفي الفرق بين المعرف والمنكّر فإنه نحو، وفي التعريفين: تعريف الجنس، وتعريف العهد، فإنهما نحو، وفي الحروف كالواو، والفاء، وثم، ولام الملك، ومن التبعيض، وفي الحذف والإضمار، وفي أبواب الاختصار والتكرار، وفي التطليق بالمصدر، واسم الفاعل، والفرق بين إنّ، وأنّ، وإذا، ومتى، وكلما، وأشباهها؛ مما يطولُ ذكره؛ فإن ذلك كله من النحو»[1].

والحقُّ أن علماءَ الأصول قد بحثوا مسائلَ في اللغة بما له علاقة بالأصول بحثاً فيه جدة وإضافة، وقد اختلفوا مع علماء اللغة فيها، وقد تصدر العلامةُ ابن السبكي لبيان تفرُّد الأصوليين بالبحث اللغوي، ولا سيما في مجال الدلالات كدلالة صيغة «افعل» على الوجوب، و«لا تفعل» على التحريم، و«كل» للعموم؛ فقال ـ رحمه الله ـ: «ونحو ذلك من الدقائق التي تعرَّضَ لها الأصوليون، وأخذوها باستقراء خاصٍّ من كلام العرب، وأدلة خاصَّة لا تقتضيها صناعة النحو، فهذا ونحوه مما تكفَّل به أصولُ الفقه»[2]. وهذا لا يمنع من وجودِ بعض المباحث التي استطرد فيها الأصوليون.

وهذه شهادةُ أبي المعالي الجويني عن علماء الأصول فقال: «واعتنوا في

---

(1) المفصل: 3 ـ 4.

(2) الإبهاج في شرح المنهاج لابن عبد الكافي السبكي: 1/ 7 ـ 8، ط دار الكتب العلمية، 1416 هـ، بيروت.

فنهم بما أغفله أئمة العربية، واشتدَّ اعتناؤهم بذلك ما اجتمع فيه إغفالُ أئمة اللسان، وظهور مقصد الشَّرع، وهذا كالكلام على الأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، وقضايا الاستثناء»[1].

بل وجد بعضُ علماء اللغة عبر مختلف علومها مَنْ أحال مسائلَ لغوية على علماء الأصول. فهذا العلامةُ القزويني اللغوي الكبير، صاحب التلخيص، لم يتعرض لصيغة الأمر على التكرار، فقالوا: «ولم يتعرَّضِ المصنفُ لكون الأمر للتكرار، أو المرة، ولا لغيره من مسائل الأمر؛ لأنه أحاله على كتب الأصول»[2]. وقال: «ومحلُّ الحِجاجِ على هذه المسألة أصولُ الفقه»[3].

وهذا الشيخُ يحيى بن حمزة العلوي يقول في كتاب: «الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز»: «وحَمْلُ عبئها وأثقالها، والإحاطةُ بعلوم البيان لا تكفي في تحقيق هذه المسألة، بل لها مأخذٌ آخر موكولٌ إلى علماء الأصول»[4].

وهذا السِّرُّ في أن العلامة السّبكي قال: «إن الأصوليين دقَّقوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصلْ إليها النحاة ولا اللغويون؛ فإن كلامَ العرب متسعٌ جداً، والنظر فيه متشعب، فكتبُ اللغة تضبطُ الألفاظ، ومعانيها الظاهرة، دون المعاني الدقيقة؛ التي تحتاجُ إلى نظر الأصول، واستقراء زائد على استقراء اللغوي»[5].

---

(1) البرهان: 1/ 130.

(2) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي: 1/ 558، تحقيق د. خليل إبراهيم خليل، ط1، 1422هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(3) المصدر نفسه: 1/ 558.

(4) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة العلوي اليمني: 1/ 531، راجعه محمد عبد السلام شاهين، ط1، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(5) الإبهاج: 1/ 7.

المبحث الخامس: علاقة الأصول بالنحو والصرف:

يُعَدُّ علمُ النحو آلةً لجميع العلوم؛ بحيث إنه ـ بلا نزاع ـ الأساس لإدراك المعاني؛ ذلك أن الألفاظَ مغلقةٌ على معانيها حتى يكون علم النحو، والإعراب هو الذي يفتتحها علماً أنَّ من مباحث الأصول ما يتعلَّق بدلالات الألفاظ، فالنحويُّ ينظر إلى الألفاظ من حيث إعرابها، ومحلها الإعرابي؛ خلافاً للأصولي المعتمد على النحو، لكن لا يقفُ على ضبط الحركات الإعرابية، بل يتجاوزها لإدراك معاني الألفاظ؛ وإن العلم بالنحو طريق لذلك. وقد أفصح بعضُ الباحثين[1] على أن النحو يمثلُ نحو الإعراب، والأصول يمثِّل نحو الدلالة.

وأما علم الصرف فهو عِلْمٌ تُعرف به كيفيةُ صياغة الأبنية العربية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناء[2]. وتبقى العلاقةُ بين الأصول والصرف في أن معرفة الصرف يُعَدُّ مرتكزاً لدى الأصولي في سبيل إدراك المعاني، وشرطاً من شروط المجتهد.

المبحث السادس: علاقة الأصول بالمعاني:

علمُ المعاني هو علمٌ يعرفُ به أحوالُ اللفظ العربي التي يطابق مقتضى الحال[3]، ويَعُدُّه جمهرة من الباحثين[4] من أوثق علوم العربية صلةً بعلم أصول

---

(1) انظر: البحث النحوي عند الأصوليين د. مصطفى جمال الدين: 298، ط. دار الرشيد، 1980م، العراق.

(2) شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي: 9، اعتنى به د. محمد أبو حمدة، ط. دار عمار، ط1، 1420هـ، والتطبيق الصرفي د. عبده الراجحي: 7، ط. دار النهضة العربية.

(3) التلخيص في علوم البلاغة: 26. للقزويني، شرحه وخرج شواهده محمد دويدري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1402هـ.

(4) انظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس بن إسماعيل الأوسي: 73، ط2، 1416هـ، دار المعراج الدولية.

الفقه الإسلامي؛ نظراً للعلاقة القوية، وحضور الدرس اللغوي في مباحثه بوفرةٍ منقطعةِ النظير. وقد صرَّح الشيخُ أحمد بن السبكي بذلك فقال: «واعلمْ أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل؛ فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلَّم فيهما المعاني هما موضوعُ غالب الأصول، وإن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب، والنهي للتَّحريم، ومسائل الأخبار، والعموم والخصوص... كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني»[1].

هذا وإن عدداً من علماء البلاغة كانت لهم مشاركةٌ في علم الأصول، والعكس صحيح.

المبحث السابع: أقسام الكلام:

جاء في الورقاتِ للإمام الجويني: «أما أقسامُ الكلام فأقلُّ ما يتركَّب منه الكلام اسمان، أو اسم وفعل أو اسم وحرف، أو حرف وفعل. والكلامُ ينقسمُ إلى أمر ونهي، وخبر واستخبار. وينقسم أيضاً إلى تمنّ وعرض وقسم. ومن وجهٍ آخر ينقسمُ إلى حقيقة ومجاز. فالحقيقةُ ما بقي في الاستعمال على موضوعه، وقيل ما استعملَ فيما اصطلح عليه من المخاطبة. والمجاز: ما تجوزُ عن موضوعه. والحقيقةُ إما لغوية، وإما شرعية، وإما عرفية»[2].

فهذا النصُّ نصٌّ أصوليٌّ صِرْف، يندرجُ ضمن المقدمات الأولية التي يدرسها طالبُ العلم الشرعي، والناظرُ فيه يلحظُ أن طابع العربية حاضرٌ بقوة لقوة العلاقة بين العربية وأصول الفقه. وشرح هذا النص وحده يكفي لبيان الوصل بين العلمين، فالكلامُ وشروط تحققه وبيان إطلاقاته، ومنه اسمان كمحمد قائم، أو اسم وفعل كقام زيد، أو اسم وحرف؛ كـ: في البيت بتقدير هو في البيت، أو حرف وفعل مثل: ضربه.

وينقسم الكلام إلى أمر وهو طلب الفعل على وجه الإلزام، والنهي وهو

---

(1) عروس الأفراح: 1/ 173.

(2) انظر: شرح الورقات في أصول الفقه د. سعد بن ناصر الشتري: 64 وما بعدها، ط2، 1430هـ، 2009م، كنوز إشبيليا، الرياض.

طلب ترك الفعل، والخبر هو ما يقبلُ التصديق والتكذيب، والاستخبار وهو طلبُ الخبر الذي هو الاستفهام. وإن كان المشهور عند الأصوليين والبلاغيين هو تقسيمُ الكلام إلى إنشاء وخبر، فالإنشاءُ لا يحتملُ الصدق والكذب لذاته، فيدخل فيه الأمر والنهي والاستفهام. وأما الخبر فيحتملُ الصدق والكذب.

ويقسم الكلام إلى تمنّ وعرض وقسم؛ فالتمني كقول الشاعر: ألا ليتَ الشَّباب يعودُ يوماً، والعرض؛ كأن تعرض على غيرك شيئاً من الأشياء، كقولك: ألا تزورنا؟ وقسم؛ كقولك: والله لأفعلنَّ كذا. وإن كان عامةُ الأصوليين يعدُّون التمني والعرض والقسم من جملة أقسام الإنشاء.

وإن ثمة تقسيماً آخر باعتبار استعمال اللفظ فيما وضع له، وهو الحقيقة والمجاز؛ فإن استعمل اللفظ فيما وضع له فهو حقيقة مثل: الأسد، يكون حقيقة في الدلالة على الحيوان المفترس، وإن لم يستعمل فيما وضع اللفظ له للدلالة عليه من المعاني؛ فإنه يكون مجازاً، وهو ما تجوزُ عن موضوعه كقولك: رأيت أسداً في الوغى يقاتل، تريد به الشجاع.

وقسّموا الحقيقة إلى لغوية، أو شرعية، أو عرفية.

فالحقيقة اللغوية: كلفظ السماء يُطلق على البناء العالي، والشمس على الجِرْم المنير.

والحقيقة الشرعية: كلفظ الصلاة في لغة العرب: الدعاء، والثناء، لكنها في الشرع يراد به أقوال وأفعال مخصوصة بالركوع، والسجود... إلخ.

والحقيقة العرفية: بحسب ما تعارف الناسُ عليه، فالدابةُ في لغة العرب تُطلق على كُلِّ ما يدبُّ على الأرض، فيدخل الإنسان، والحشرات الزاحفة، ونحو ذلك، لكن في العرف تُطلق على ذوات الأربع كالحمار، والحصان.

وأما المجاز فهو على أنواع، منها:

المجاز بالزيادة: كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]. قالوا: الكاف زائدة.

المجاز بالنقصان: أي: الحذف، مثل قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا

فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [يوسف: 82]. فالقرية هي: المباني، وتقدير السؤال: «واسأل أهل القرية».

المجاز بالنقل: أي: نَقْلُ كلمة من معنى إلى آخر، ومثَّل له المصنف بالغائط الذي يُطلق عند العرب على المكان المنخفض، ثم بعد ذلك أطلق على القذرِ الخارجِ من الإنسان، والذي يُوضَعُ في المكان المنخفض.

والمجاز بالاستعارة: مثل قوله تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 77]. إذ الجدارُ لا إرادةَ له، وإنما الإرادةُ للكائنات الحية، فاستعار كلمة (يريد) بمعنى: شرع في الانقضاض، وبدأ فيه.

المبحث الثامن: أسباب اختلاف الفقهاء:

إن الذي يُلْقي نظرةً على تراث الفقه الإسلامي يرى مبدأ الرأي والرأي الآخر مُتجلِّياً في مدارسنا الفقهية بجلاء، وخصوبة الأرضية التي أثمرت حضارة راشدة، بل ويرى الصَّدر الرحب في الموسوعات الفقهية المقارنة كالحاوي الكبير للماوردي، والمغني لابن قدامة المقدسي، وبدائع الصنائع للكاساني، والذخيرة للقرافي، وبداية المجتهد لابن رشد الحفيد، والاستذكار لابن عبد البر، والنوادر، والزيادات لابن أبي زيد القيرواني... وهلم جرا، فنخلص إلى أن هذا الاختلاف كان نعمةً على هذه الأمة، وأن هذا التعددَ في المذاهب شيءٌ طبيعي وفِطْري، وكل ذلك حكمته أسباب الخلاف المعقولة التي نَبَّه عليها علماءُ الأصول، لكننا بصدد رَصْد النقاط القوية التي أثرت مادة الأصول، واستجابت لحاجته من حيث اللغة العربية، فنذكر سبب الخلاف من هذه الزاوية:

ونذكر أن علماءَ اللغة العربية التي نزل بها القرآنُ الكريم مختلفون في أمور كثيرة، تتعلَّق بوضع اللفظ الدَّال على المعنى، وبمعنى الألفاظ ودلالاتها، وفي الأسلوب، والصيغ، وغير ذلك، وظهر عندهم الحقيقة والمجاز، والعام والخاص، والمشترك والمترادف، وغير ذلك مما أكسب اللغة اتساعاً، فاختارها الله لرسالته، وظهر فيها إعجازُ القرآن الكريم، وكان الاختلافُ الواقعُ في اللغة

مؤدياً إلى الاختلاف في فهم النص ودلالته، وإلى الاختلاف في استنباط الحكم الشرعي منه، مثل: النكاح، والقرء، واليد، واللمس، والنَّبِيذ، وحروف الجر، والعطف، وقد وضع علماءُ الأصول بعض المبادئ اللغوية التي تطبق على فهم النصوص، ودخلت هذه المبادئ في قواعد علم أصول الفقه[1].

المبحث التاسع: العلم بالعربية شرط لازم في الاجتهاد الفقهي:

تعريف الاجتهاد:

في **اللغة** هو: افتعال من الجهد ـ بالضم، والفتح ـ وهو الطاقة، والمشقة.

وفي **الاصطلاح**: هو استفراغُ الفقيه وسعه لدرك حُكْم شرعي[2].

وحكمه فرضُ عينٍ لكل واقعة؛ لمن توفرت فيه شروطه وآلياته؛ قال العلامةُ القرافي: «مذهب مالك، وجمهور العلماء: **وجوب الاجتهاد**، وإبطال التقليد»[3].

شروط الاجتهاد كما تصورها علماء الأصول:

ونظراً لأهمية هذا الشرط جَعَلَهُ بعضُ علماء الأصول أول الشروط على الإطلاق؛ لأن معرفة قدرٍ صالحٍ من اللغة يُعتبر كالآلة التي بها يحصل الشيء، ومن لم يحكم الآلة والأداة لم يصلْ إلى تمام الصنعة كما قال العلامةُ الشهرستاني[4]. وإن اشتراطَ علماء الأصول العلم بالعربية ولغة العرب كان

(1) انظر: الفقه المقارن للزفزاف: 41، 56 ومحاضرات في أسباب اختلاف الفقهاء: 131، أصول الفقه لخلاف: 329، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء: 68، الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف: 32، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي لمحمد الزحيلي: 85 ـ 86.

(2) شرح الكوكب المنير لابن النجار: 4/ 458.

(3) إرشاد الفحول: 266.

(4) الملل والنحل: 2/ 200 مطبعة البابي الحلبي، 1381هـ، 1961م. وانظر: أصول الفقه لخلاف: 259.

للتَّصدِّي للاجتهاد في دين الله ﷺ [1]؛ وذلك لأن بعضَ قواعد الاستنباط مأخوذةٌ أصلاً من لغة العرب، فلا مندوحة عنها.

فنصَّ علماء الأصول على **أن شرطَ الاجتهاد أن يعلمَ علوم اللغة العربية من لغة، ونحو، وصرف، ومعان، وبيان، وأساليب**؛ لأن الكتاب والسنة عربيان، فلا يمكنُ استنباطُ الأحكام منهما إلا بفهم كلام العرب إفراداً وتركيباً، ومعرفة معاني اللغة، وخواص تراكيبها، ومنه معرفة حكم العموم والخصوص، والحقيقة والمجاز، والإطلاق والتقييد، وحكم دلالات الألفاظ، وغريب اللغة، ونحوها، ولا يشترطُ أن يكونَ حافظاً لها عن ظهر قلب، بل تكفي القدرةُ على استخراجها من مظانها، ومؤلفاتها[2].

قال ابنُ السمعاني في عَدِّهِ شروط المجتهد: «أن يكونَ عارفاً بلسان العرب من لغة، وإعراب، وموضع خطابهم في الحقيقة والمجاز، ومعاني كلامهم في الأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، إلى غير ذلك»[3].

وهذا أمر متفق عليه، لكنَّ الاختلافَ كان في مقدار ما يجب توافره في المجتهد!

ما هو المقدار الذي يجب على المجتهد معرفته من لغة العرب؟

وهذا هو الذي وقع الخلافُ فيه. وإن عامة الأصوليين لم يشترطوا أن يبلغَ المجتهدُ في علم العربية مبلَغ أساطين العربية كالخليل بن أحمد، وسيبويه، والمبرد، بل يكفي أن يكونَ المجتهدُ محيطاً من العربية ما يُؤَهِّله لفهم الخطاب الوارد بلغة العرب، وإن ثمة علماء كالشاطبي على أنه يشترطُ أن يبلغَ مبلغهم في عِلْم العربية وفق الآتي:

---

(1) انظر: العدة: 5/ 1594، وقواطع الأدلة: 5/ 4، المحصول: 6/ 24، بديع النظام: 2/ 676، روضة الناظر: 3/ 963، شرح تنقيح الفصول: 437، الإبهاج: 3/ 355، تيسير التحرير: 4/ 180.

(2) أصول الفقه الإسلامي للشيخ وهبة الزحيلي: 2/ 1043، وإرشاد الفحول: 221 مطبعة صبيح، 1349هـ.

(3) قواطع الأدلة: 5/ 4، والإحكام للآمدي: 4/ 397.

أولاً: مذهب من اشترط التخفيف في المقدار:

قال أبو حامد الغزالي: والتخفيفُ فيه أنه لا يُشْتَرَطُ أن يبلغَ درجةَ الخليل، والمبرد، وأن يعرفَ جميع اللغة، وأن يتعمقَ في النحو، بل القدر الذي تتعلَّق بالكتاب والسنة، ويستولي به على مواقع الخطاب، ودرك حقائق المقاصد منه[1].

ثانياً: مذهب من اشترط الرسوخ في العربية:

وكان من رُوَّاد هذا الحكم أبو إسحاق الشَّاطبي، حيث قال: «فلا بُدَّ أن يبلغَ في العربية مبلغَ الأئمة فيها كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والجرمي، والمازني، ومن سواهم»[2].

يقول الشيخُ محمد الخضر حسين: إن المجتهدَ في الشريعة الإسلامية لا بُدَّ أن يرسخَ في علوم اللغة رسوخ البالغين درجة الاجتهاد، وله أن يرجعَ في أحكام الألفاظ، ومعانيها إلى رواية الثقة، وما يقوله الأئمة، وإذا وقع نِزاعٌ في معنى، أو حُكْم توقف عليه فهم نص شرعي تعين عليه حينئذ بذل الوسع في معرفة الحق بين ذلك الاختلاف، ولا يسوغُ له أن يعملَ على أحد المذاهب النحوية أو البيانية في تقرير حكم؛ إلا أن يستبين له رجحانه بدليلٍ[3].

ثالثاً: الرأي الوسط، ولا مشاحة في الاصطلاح:

والحق أن الرأيَ الوسطَ في المسألة هو: لا مشاحةَ في الاصطلاح، ويُفْهَمُ كلامُ كلِّ فريق في سياقه، ونستبين أن لا تعارضَ بينهما البتة؛ بحيث بيَّن الإمام الشافعي سَبَبَ اشتراط العلم بالعربية فقال: «فمن جهل هذا من لسانها ـ وبلسانها نزل الكتاب، وجاءت السنة ـ فتكلّف القول في علمها تكلّف ما يجهل

(1) المستصفى: 2/ 102 ط1، مطبعة مصطفى محمد 1356هـ. وانظر: الإحكام للآمدي: 3/ 140، مطبعة صبيح، 1347هـ.

(2) الموافقات: 5/ 53.

(3) الشريعة الإسلامية للإمام الأكبر الخضر حسين: 9 ـ 10.

بعضه. ومن تكلّف ما جهل وما لم تثبته معرفته؛ كانت موافقته للصَّواب ـ إن وافقه من حيثُ لا يعرفه ـ غير محمودة، والله أعلم، وكان بخطئه غير معذور إذا ما نَطَقَ فيما لا يحيطُ علمه بالفرق بين الصواب والخطأ فيه»[1]. والعجيب أن الإمام الشَّاطبيَّ علَّق عليه فقال: «هذا قوله، وهو الحقُّ الذي لا محيصَ عنه، وغالب ما صنف في أصول الفقه من الفنون إنما هو من المطالبِ العربيةِ التي تكفَّلَ المجتهدُ فيها بالجواب عنها وما سواها من المقدمات، فقد يكفي فيه التقليد كالكلام في الأحكام تصوراً وتصديقاً كأحكام النسخ، وأحكام الحديث، وما أشبه ذلك»[2].

وعلَّق الشاطبيُّ أيضاً على كلام الغزالي وغيره: «والتخفيف فيه أنه لا يشترطُ أن يبلغَ درجة الخليل والمبرد... بل القدر الذي يستولي به على مواقع الخطاب، ودَرْك حقائق المقاصد منه»[3]. فقال: «وهذا أيضاً صحيح؛ فالذي نُفي اللزوم فيه ليس هو المقصود في الاشتراط، وإنما المقصودُ تحريرُ الفهم حتى يضاهي العربي في ذلك المقدار، وليس من شَرْطِ العربي أن يعرفَ جميعَ اللغة، ولا أن يستعملَ الدقائق، فكذلك المجتهدُ في العربية، فكذلك المجتهد في الشريعة، وربما يفهم بعضُ الناس أنه لا يشترط أن يبلغَ مبلغَ الخليل وسيبويه في الاجتهاد، وفي العربية، فيبني على التقليد المحض»[4]. وهو متوافقٌ تماماً مع ما ذهب إليه الغزاليُّ مبيناً هذا الشرط: «أعني: القدر الذي يفهم به خطاب العرب، وعاداتهم في الاستعمال»[5].

أمثلة تطبيقية:

- قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ

---

(1) الرسالة: 53.

(2) الموافقات: 5/ 57.

(3) المستصفى: 2/ 102 ط1، مطبعة مصطفى محمد 1356هـ. وانظر: الإحكام للآمدي: 3/ 140 مطبعة صبيح، 1347هـ.

(4) الموافقات: 5/ 55 ـ 56.

(5) المستصفى: 344.

ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 228]. فتحديدُ معنى «القرء» يترتَّبُ عليه حُكْمٌ شرعي في حساب الشهور، والأيام.

- وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ فهل هو على الحقيقة من: مَسِّ البشرة، أم كناية عن الجماع؟
- وقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ﴾ [المائدة: 6]. هل الباء زائدة، وبالتالي يجبُ مَسْح جميع الرأس، أم هي للإلصاق؛ فيكتفى بمسح جزءٍ من الرأس ولو الربع، كما هو مذهب الحنفية، أم للتبعيض، فيكفي مسح شعرات فقط؟
- وقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ﴾ [النساء: 23]. فما معنى الرَّضَاعةِ والرضاع، هل هو مُجرَّد وصول اللبن للجوف بالوُجُور في الحلق، أو السّعوط في الأنف، أم هو الْتِقَام الثدي؟
- وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: 61]. وذلك بمعرفة معاني الحروف للتفريق بين مصارف الزكاة.

المبحث العاشر: الترجيح بين الأدلة:

تعريف الترجيح:

الترجيح في **اللغة**: هو الثقل، والميل، والتفضيل، والتقوية[1].

وفي **الاصطلاح**: قال العلامة الزركشيُّ هو «تقويةُ إحدى الأمارتين على الأخرى بما ليس ظاهراً»[2]. أي: إظهار زيادة لأحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقل[3].

---

(1) انظر: مادة (رجح) في لسان العرب، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط، والصحاح.

(2) البحر المحيط: 6/ 130.

(3) فواتح الرحموت لابن عبد الشكور: 2/ 204، أصول السرخسي: 2/ 249، كشف الأسرار: 4/ 77، التلويح على التوضيح: 3/ 38.

حكم الترجيح:

والترجيحُ لا يكونُ إلا مع وجود التعارض، وقد اتفق فقهاءُ المذاهب الأربعة على أن حُكْمَ الترجيح العملُ بالدليل الراجح، وحكى بعضُهم الإجماعَ فيه[1].

أنواع الترجيح:

يكونُ الترجيحُ باعتبار السند، وقد يكون باعتبار المتن، ويكون **باعتبار مدلول اللفظ**، وهو الحكم، وقد يكون باعتبار أمر خارج، وفي كُلٍّ نوعٍ تفصيل.

الترجيح باعتبار المتن:

والترجيحُ **باعتبار المتن وألفاظ الحديث** هو الذي له علاقةٌ بالموضوع، وتظهرُ فيه حاجة الأصول إلى اللغة العربية؛ لتقويم الكلام، وتمييز الفصيح والأفصح.

وجوه الترجيح بالمتن:

إن وجوهَ الترجيح باعتبار **لفظ المتن** كثيرة كالأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والحقيقة والمجاز، وغيرها، نذكر من أهمها[2]:

- **يرجح اللفظ الفصيح على الركيك** إن قُبِل، وقيل: يُرجَّح الأفصحُ على الفصيح، والصَّحيحُ أنه لا يرجح؛ لأن البليغَ يتكلم بهما.
- يرجحُ النهي على الأمر؛ لشدة الطلب في النهي واقتضائه للدوام؛ ولأن دَفْعَ المفاسد في النهي مقدّم على جَلْبِ المصالح بالأمر.
- يرجِّحُ الخبر الذي فيه أمر على الخبر الذي فيه مبيح.
- ترجح الحقيقة على المجاز؛ لأنها الأصل.

---

(1) انظر: شرح الكوكب المنير: 4/ 619، فواتح الرحموت: 2/ 420، والمدخل إلى مذهب أحمد: 197.

(2) الوجيز في أصول الفقه؛ الدلالات، الاجتهاد... للدكتور محمد الزحيلي: 438ـ 439.

- يرجح اللفظ الخاصّ على اللفظ العام.
- يقدّم العام الذي لم يخصصْ على العام الذي خُصّ.
- يتقدم العام المطلق على العام الوارد على سبب؛ لأن العبرةَ بعموم اللفظ.
- الجمع المعرف يقدم على الجمع المنكر.
- اللفظ المشتمل على الحقيقة الشرعية أو العرفية يقدّم على المشتمل على الحقيقة اللغوية.
- يُرجَّحُ القولُ على الفعل؛ لأن القولَ أبلغُ في البيان من الفعل.
- يُرجَّحُ القولُ المقرونُ بالتأكيد كالتكرار على الآخر الذي لم يُؤَكَّد؛ لأن التأكيدَ يبعد احتمال المجاز والتأويل... إلخ.

المبحث الحادي عشر: الحقيقة والمجاز:

إن علماءَ الأصولِ خاضُوا في موضوعات لغوية شرعية كانوا بأمسِّ الحاجة إلى اللغة العربية في تدقيق بعض المسائل؛ التي نسوقُها تباعاً على وجه الاختصار؛ بقدر ما يجلّي الصورة أكثر، مثل بحث: الحقيقة والمجاز.

أ ـ الحقيقة:

هي اللفظُ المستعملُ فيما وُضِعَ له لغة، مثل دلالة الإنسان على الحيوان الناطق، والشمس على النجم الساطع، وهي ثلاثة أنواع:

1 ـ الحقيقة اللغوية: وهي الأصل، وينطبقُ عليها ما ذكرناه آنفاً.

2 ـ الحقيقة الشرعية: وهي اللفظُ المستعملُ في المعنى المراد له شرعاً، والواضع ـ هنا ـ هو الشرع كألفاظ الصلاة، والزكاة، والحج، والجهاد.

3 ـ الحقيقة العرفية: وهي ما توافق الناسُ على استعمالها للدلالة على شيء معين، مثل لفظ (الدابة)، فهي في اللغة لكل ما يدبُّ على الأرض، وقد خصَّها العرف بذوات الحوافر، أو ما يمشي على أربع. وكالولد ينطبقُ في اللغة على الذَّكر والأنثى، لكن في العرف يُطلق على الذَّكَر فقط.

ب ـ المجاز:

والمجازُ من: جاز المكان يجوزه؛ إذا تعدَّاه، والكلمةُ إذا استعملت في

غير ما وُضِعَتْ له فقد تعدَّت موضعها. وهذا المعنى الاصطلاحي: اللفظ المستعمل فيما لم يُوْضَعْ له لغة، كاستعمال الأسد في الرجل الشُّجاع، والشمس عن المرأة الجميلة.

وكذا بحوثُ **الصريح**[1] **والكناية**[2]، **فلها علاقةٌ باللغة العربية؛ فاستثمرت في أصولِ الفقه.**

المبحث الثاني عشر: مصطلح الأمر ودلالاته:

من صيغ التكليف ما له امتدادٌ في عمق اللغة العربية، توسَّع فيها علماءُ الأصول بمقدار ما يترتَّب على دلالاتها من الأحكام الشرعية، ومن ذلك **الأمر والنهي، والمطلق والقيد.**

تعريف الأمر:

الأمر هو: طَلَبُ الفعل على جهة الاستعلاء[3]، ويكون مِنْ جهةِ مَنْ له سلطان الأمر، وخرج به الدعاء، والالتماس.

صيغ الأمر:

وقد تناول علماءُ الأصول صيغَ الأمر، واحتاجوا فيه إلى **تفصيلاتِ علم اللغة العربية**؛ وذلك مثل صيغة الأمر «افعل» في قوله تعالى: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أو صيغة المضارع المقترن بلام الأمر مثل: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ أو بالجملة الخبرية التي يُقْصَدُ منها الطلب، مثل: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ أو المصدر النائب عن فعل الأمر، مثل: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾؛ غير أنه

---

(1) الصريح: هو ما ظهر المراد منه ظهوراً بيناً لكثرة الاستعمال فيه حقيقة أو مجازاً، مثل قوله: أنت طالق؛ فيثبت به الحكم.

(2) والكناية: هي ما استتر المعنى المراد من اللفظ بالاستعمال، سواء كان اللفظ حقيقة أو مجازاً، مثل قول الرجل لامرأته: اعتدّي، فهو كناية عن الطلاق، فلا يثبت إلا بالنية خلافاً للتصريح!

(3) انظر: الإحكام للآمدي: 1/ 137.

يُشترط في الأمر إرادة النطق بالصيغة، وإلا فلا يُعتبر طلباً. ويدلُّ الأمر لدى الجمهور على وجوب المأمور به، ولا يصرفُ إلى غيره إلا بقرينة تدل عليه.

دلالات الأمر المجازية:

● **الندب والاستحباب**؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ﴾ [النور: 33].

● **الإرشاد**؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ﴾[البقرة: 282].

ولقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 283].

● **الإباحة**؛ لقوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [البقرة: 187].

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: 10].

● **التأديب**؛ لقوله ﷺ لعمر بن أم سلمة: «يا غلام! سَمِّ الله، وكُلْ بيمينك، وكُلْ مما يليك»(1).

● **الإنذار**؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ ۗ قُلْ تَمَتَّعُوا۟ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [إبراهيم: 30].

● **الدعاء**؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: 201].

● هذا؛ وزاد بعضُ علماء الأصول دلالات كثيرةً استمدُّوها من علم اللغة العربية، وكان لها أثرٌ على علم الأصول، منها: الامتنان، والإكرام، والامتهان، والتكوين، والتعجيز، والإهانة، والتسوية، والتمني، والاحتقار، والخبر، والاعتبار، والتعجب، والتكذيب، والمشورة، وإرادة المثل، والإذن، والإنعام، والتفويض(2)... إلخ.

---

(1) أخرجه البخاري، ومسلم.

(2) انظر: على سبيل المثال لا الحصر: البحر المحيط للزركشي: 2/ 357، شرح الكوكب =

نقاشاتٌ أصوليةٌ لدلالات الأمر في اللغة العربية:

أمثلة تطبيقية:

وهذا يحتاجُ إلى خبرةٍ واسعةٍ، و**تضلّع من علوم العربية**؛ ومن هذه المسائل التي خضعت للبحث الأصولي، واستعان فيها الأصولي باللغة ما يأتي:

1 ـ دلالة الأمر هل هي على المرة الواحدة أم على التكرار؟

فالراجحُ أن دلالة الأمر على سبيل الإلزام لا تقتضي التكرار إلا بوجود قرينةٍ، ولكن تحتملُ التكرار؛ وهذا الأمر **أجمعَ عليه أهلُ اللغة العربية**، بمعنى أن هيئة الأمر لا تدلُّ إلا على مجرد الطلب في المستقبل[1]. وهذا القولُ الراجحُ له أدلته، معظمها لغوية صرفة؛ منها قوله ﷺ: «يا أيها الناس إن الله فَرَضَ عليكم الحجَّ فحجُّوا». قال الأقرعُ بن حابس رضي الله عنه: أكلّ عام يا رسولَ الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، ثم قال ﷺ: «**لا، ولو قلتُ: نعمْ لوجبتْ، ولما استطعتم**»[2] .ومحلُّ الشاهدِ في الحديث هو أن التكرارَ لو كان معقولاً من صيغة الأمر؛ لما سأل عن ذلك الأقرع بن حابس، وهو من أهلِ اللسان العالمين بدلالة الألفاظِ في العربية[3].

علاوةً على أن أهلَ اللغة أجمعوا على أن صيغة الأمر لا دلالةَ لها إلا على

= المنير: 3/ 43، نهاية السول: 2/ 22، الإحكام للآمدي: 2/ 144، أصول الفقه الإسلامي للشيخ وهبة الزحيلي: 1/ . . 219. إلخ.

(1) انظر: أصول السرخسي: 1/ 25، والإحكام للآمدي: 2/ 155، ومن الأمثلة على التكرار؛ قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ فيجب تكرار الطهارة كلما وقعت الجنابة، وقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ فلا بُدَّ من تكرار الصلاة كلما أصبحت الشمسُ في كبد السماء، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ إذ يتكرر الوضوء؛ لأنه شرطٌ في صحة الصلاة. . . إلخ.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، برقم (1337).

(3) أصول الجصاص: 1/ 317.

مجرد طلب الفعل؛ الذي هو المصدر، وليس فيه ما يدلُّ على العدد[1]. هذا ولو قال السيدُ لغلامه: اشْتَرِ لي متاعاً لم يقتض هذا أن يفعلَ الغلام المأمور به مكرراً.

وإن للتكرار صيغاً معلومةً في اللغة، مثل «كلما» ولغيرها صيغ معلومة، فلا يدلُّ على التكرار إذا جردت من أدوات التكرار.

2 ـ دلالة الأمر هل هي على الفور أم التراخي؟

إنَّ بعضَ علماء الأصول لم يسلمْ بهذا التقسيم في الأمر للفور أم للتراخي؟ خشيةَ أن يسبقَ للفهم من معنى التراخي وجوب تأخير فعل المأمور به عن أول أوقاته. قال الإمامُ الجويني: «ومن قال: إنها ـ أي: صيغة الأمر ـ على التَّراخي، فلفظه مدخول؛ فإن مقتضاه أن الصِّيغة المطلقة تقتضي التراخي؛ حتى لو فرض الامتثالُ على البدار لم يعتدّ به، وليس هذا معتقد أحد، فالوجهُ أن يعبر عن المذهب الأخير المعزوّ إلى الشَّافعي، والقاضي ـ أي: الباقلاني ـ رحمهما الله، بأن يقال: الصيغةُ تقتضي الامتثال، ولا يتعين لها وقت»[2].

والرأي الراجحُ لدى الجمهور أن الأمر وحده لا يدلُّ على الفور ولا التراخي، فمتى أتى به المكلَّفُ يُعَدُّ ممتثلاً كان فوراً أو تراخياً، فقضية الفورية والتراخي تُعلم بدليل آخر، أو قرينة.

وقد استدلَّ أصحابُ هذا الرأي الرَّاجح بإجماع أهل اللغة، على أن صيغةَ الأمر وُضعت لطلب الفعل فقط، والفورُ خارجٌ عن موضوعه، إلا أن الزمانَ من ضرورات حصول الفعل؛ لأن الفعلَ لا يوجدُ إلا في زمان. على أن السيدَ من العرب إذا أمر غلامه بشيء، ولم يعلم الغلامَ حاجته إليه، فإن الغلام لا يفهم من اللفظِ التعجيل.

علاوةً على قياس الأمر على الخبر، فكما أن الخبر «يفعل» يصدقُ على الإتيان بالفعل في أي وقت من أوقات المستقبل، فكذا الأمر «افعل» يصدقُ على

---

(1) انظر: مسلم الثبوت لابن عبد الشكور، مع فواتح الرحموت: 1/ 381.
(2) البرهان: 1/ 169.

الإتيان به في أي وقت من أوقات المستقبل من غير تعيين لوقت بعينه؛ وذلك أنه لا فَرْقَ عند أهل اللغة بين «افعل» و«يفعل» إلا أن الأول أمر والثاني خبر. وهذا لا يُوجَدُ له معارضٌ قويٌّ فترجَّح القولُ به مع ملاحظة أن معظمَ الاستدلالات لغوية صرفة في موضوعاتٍ أصولية.

3. هل الأمر بالشيء نهي عن ضده؟

فالأصلُ أن الأمرَ بالشيء نهي عن ضده، إذا كان معيناً. أما إن كان مخيراً فلا! فيجوزُ أن يفعل الأمر الآخر كالكفَّارة مثلاً. وهذا يستدلُّ له بأدلةٍ لها علاقة قوية بالعربية، ولا سيما صيغة الأمر المفيدة للوجوب والفور، حيث يلزم من إفادة الصيغة لذلك الانتهاء عن ضد المأمور به، علاوة على قول السيد لغلامه: قُمْ، فإذا قعد يستحقُّ التوبيخ!

4. الأمر بعد الحظر:

والموضوعُ على ثلاثة آراء:

1 ـ الأمر بعد الحظر للإباحة[1].

2 ـ إن النهي بعد الحظر للوجوب[2].

3 ـ إن الأمر بعد الحظر يرجعُ إلى الحكم؛ الذي كان قبل الحظر من وجوب، أو غيره[3].

---

(1) وهو رأي الإمام الشافعي والحنابلة وبعض المالكية؛ بدليل أن معظم الأوامر التي وردت بعد الحظر ثبت لها حكم الإباحة؛ مثل الأمر بالصيد بعد التحلل من الإحرام، والانتشار بعد النهي عن البيع عند النداء، وادخار لحوم الأضاحي بعد النهي عنها... إلخ.

(2) لأن الأصل في الأمر الوجوب؛ وهو قول الحنفية والشافعية والمالكية؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ فالقتالُ واجبٌ باتفاق، ورد أصحاب القول الأول: إن الوجوب كان بدليل خارجي.

(3) وهذا رأي الكمال بن الهمام؛ والمتتبع يرى أن الأوامر في النصوص قد أعادت أصل الحكم قبل ورود الحظر مثل: البيع، والصيد، والادخار، والقتال، وإنما كان الحظر لمصلحة.

حظّ العربية في تأصيل القاعدة:

الأصلُ أن الأمر بعد الحظر يفيدُ الإباحةَ، واستدلوا بأدلة لغوية، منها:

- بالعرف اللغوي عند العرب؛ فإن صيغة «افعل» بعد الحظر للإباحة؛ وذلك أن السيدَ من العرب إذا قال لغلامه: لا تأكلِ الطعامَ، ولا تغسلْ ثيابك، ثم قال له: كُلِ الطعام واغسلْ ثيابك؛ فإن ذلك يقتضي الإباحة ورفع الحظر، فلا يحسن من السيد توبيخ غلامه لو خالف ذلك الأمر[1].
- وتبادر معنى الإباحة إلى الذهب من صيغة «افعل» بعد الحظر؛ يدلُّ على أنها حقيقة فيه؛ إذ التبادرُ علامةُ الحقيقة[2].

المبحث الثالث عشر: مصطلح النهي ودلالاته:

تعريف النهي:

النهيُ في **اللغة**: المنع؛ وسُمِّي العقلُ نُهْيةً، مفرد: نهى؛ لأنه ينهى صاحبه عن الوقوع فيما يخالف الصواب، ويمنعه عنه.

وفي **الاصطلاح**: هو طلبُ الكفِّ عن فعل على جهة الاستعلاء، وهو يقابلُ الأمر.

وقد خاض الأصوليون في موضوع النهي ودلالاته خوضاً استمدّوا العون فيه من معين اللغة العربية، ومعظم مناقشاتهم انصبَّتْ على ما يأتي:

أمثلة تطبيقية على المناقشات اللغوية:

ويتجلَّى ذلك في رَصْد صيغ النهي تارة، وفي ذِكْر دلالاتها، وهذا ما نجليه بنوعٍ من الاختصار وفق الآتي:

أولاً: صيغ النهي:

تُستوحى صيغُ الأمر التي دَرَجَ عليها علماءُ الأصول من معين **اللغة العربية الفصحى**؛ وهي على وفق الآتي:

---

(1) التبصرة: 93، أصول ابن مفلح: 2/ 707، شرح اللمع: 1/ 143.

(2) التحبير: 5/ 2246، شرح الكوكب المنير: 3/ 56.

● **صيغة «لا تفعل»** مثل ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32].

● **وطلب اجتناب الفعل** مثل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 90].

● **استعمال لفظ التحريم**، مثل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّـٰتُكُمْ وَخَـٰلَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَـٰتُكُمُ ٱلَّـٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَـٰعَةِ وَأُمَّهَـٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَـٰٓئِبُكُمُ ٱلَّـٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّـٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَـٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَـٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: 23].

● **استعمال لفظ «لا يحل»** مثل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَـٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19].

● **ترتيب العقوبة على الفعل**، سواء كانت في الدنيا أم في الآخرة أم فيهما معاً مثل: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 93].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَـٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [النور: 4].

● **وكل لفظ يدلُّ على إنكار الفعل بصيغة مشددة**؛ مثل: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: 44].

وقوله ﷺ: **«والله لا يؤمن ـ ثلاثاً ـ الذي لا يأمنُ جارُه بوائِقَه»**[1].

---

(1) رواه البخاري، وأحمد عن أبي شريح.

ثانياً: دلالات النهي وموجبه:

تنصرفُ دلالةُ النهي للتحريم حقيقة، ولكنه ينصرفُ لمعانٍ كثيرة؛ بوجود قرينةٍ صارفةٍ على وفق الآتي:

- **الكراهة:** مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: 87].
- **الدعاء:** مثل: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 286].
- **الإرشاد:** مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [المائدة: 101].
- **التحقير:** مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: 131].
- **بيان العاقبة:** مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [إبراهيم: 42].
- **التيئيس:** مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَۖ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التحريم: 7].
- **التهديد:** مثل قول رئيس مصلحة لأحد مرؤوسيه: لا تُطِعْ أمري!
- **الالتماس:** مثل قول شخص لمن يساويه: لا تفعلْ.
- **الشفقة:** مثل قول النَّبيّ ﷺ: «**لا تتَّخِذُوا الدَّوابَّ كراسي**»[1].

ثالثاً: دلالات النهي الأخرى:

وذلك بمناقشة صور من الدلالات، وما تفيده، ومنها:

---

(1) أخرجه أحمد، والدارمي بلفظ: «اركبوا هذه الدوابَّ سالمة، ولا تتخذوها كراسي».

1 ـ هل يدلُّ النهي على الفور أم على التكرار؟

وهذا على خلاف الأمر في دلالته، فإن النهي يدلُّ على الفور والتكرار معاً؛ وذلك بمجرد صدور النهي، لكنه يبقى مستمراً على تركه، باستثناء حالات بموجب القرينة الصارفة عن الفورية، أو التكرار مثل النهي عن شيء في وقت معين، أو مقيداً بصفة، أو شرط؛ مثل: النهي عن صوم يوم النحر، ونهي الحائض عن الصلاة.

2 ـ هل يدلُّ النهي على الفساد والبطلان؟

على خلافٍ بين علماء الأصول!

إن النهي يقتضي الفسادَ مطلقاً، سواء أكان النهيُ عن الشيء لعينه، أي: لذات الفعل، أو لوصفه، أو لغيره، وسواء أكان في العبادات، أو المعاملات، والمراد عندهم أنه يقتضيه شرعاً لا لغة[1]. ويستوي في ذلك ما إذا كان النَّهْيُ، عن فعل حسّي كالزنى، وشرب الخمر، أو شرعي كالصلاة، والصوم. وهذا مذهبُ بعضِ أصحاب أبي حنيفة، والمالكية، وأكثر أصحاب الشافعي، وهو الظَّاهر من مذهبه، والحنابلة، والظاهرية، وإليه ذهب بعضُ الْمُتَكَلِّمين؛ وقد اعتمدوا على أدلَّةٍ منها:

1 ـ عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ أحدثَ في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو ردّ**»[2] ووجهُ الدلالة في أن المنهيَّ عنه ليس من الدِّين، فيجب كونه مردوداً، وما كان مردوداً كان باطلاً.

2 ـ عن أبي هريرة عن النَّبِيّ ﷺ قال: «**دُعُوني ما تركتكم، إنما أهلك مَنْ**

---

(1) انظر: تحقيق المراد للعلائي: 77، المحصول: 2/ 486، المعتمد في أصول الفقه للبصري: 1/ 175، اللمع في أصول الفقه للشيرازي: 12، روضة الناظر: 217، قواطع الأدلة في الأصول: 1/ 112، المسودة: 70، إرشاد الفحول: 1/ 165، اللمع في أصول الفقه: 12.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، برقم (2550).

كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتُكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمرٍ فائْتُوا منه ما استطعتم»[1] فأفاد وجوب اجتناب المنهي عنه، ولا وَجْهَ لذلك حتى يترك جميعه، سواء أكان المنهي عنه في العبادات أم المعاملات، أم كان النهيُ لذات المنهي عنه، أم لغيره، فهو يقتضي فساد المنهي عنه؛ فيجب الابتعاد عنه.

3 ـ عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف قال: شهدتُ عمرَ بنَ الخطاب في يوم النحر بدأ بالصَّلاة قبل الخطبة، ثم قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ ينهى عن صوم هذين اليومين، أمّا يوم الفطر ففطركم من صومكم، وعيدٌ للمسلمين، وأمّا يوم الأضحى فَكُلُوا من لحوم نُسُكِكم»[2] ووجهُ الاستدلال: النهي في الحديث دلَّ على فساد صوم يوم العيد، وليس ذلك لذاته، ولا لجزئه؛ لأنه صوم، وهو مشروعٌ، بل لكونه صوماً في يوم العيد، وهو وَصْفٌ لذات الصوم.

4 ـ الإجماع: فقد أجمع العلماءُ مع اختلاف أعصارهم على الاستدلال بالنواهي على أنّ المنهي عنه ليس من الشَّرع، وأنه باطلٌ لا يصحُّ، وهذا هو المراد بكون النهي مقتضياً للفساد. فقد استدلوا بالنهي على الفساد في أبواب الرَّبويات، والأنكحة، والبيوع، وغيرها من العقود، فاستدلُّوا على فساد عقود الربا بقوله ﷺ: «لا تبيعوا الذهبَ بالذهب؛ إلا سواءً بسواء»[3]. واحتجَّ ابنُ عمر على فساد نكاح المشركات بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ﴾ واستدلّوا على عدم اقتضائه للفساد لغةً بأن فسادَ الشيء عبارة عن سلب أحكامه، وليس في لفظ النهي ما يدلُّ عليه لغة قطعاً.

5 ـ أنّ النهي ضد الأمر ونقيضه، والأمرُ يدلُّ على إجزاء المأمور به،

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ برقم (6777)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ برقم (1337).

(2) أخرجه الترمذي في كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر والنحر، والحديث حسن صحيح برقم (771).

(3) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالذهب برقم (2066).

ويقتضي صحته، فيجبُ أن يدلَّ النهي على نفي إجزائه، وعدم صحته وفساده، وإلا لم يكن ضدّه ونقيضه. وأجيبَ بأن الأمر يقتضي الصِّحَّة شرعاً لا لغة، فاقتضاءُ الأمر للصحة لغةً ممنوع، كما أنّ اقتضاء النهي للفساد لغةً ممنوع[1].

6 ـ أنّ النَّهيَ عن الشيء يدلُّ على تعلّق المفسدة به، أو بما يلازمه؛ لأنّ الشارعَ حكيمٌ لا ينهى عن المصالح، إنما ينهى عن المفاسد، وفي القضاء بالفساد إعدامٌ لهذه المفاسد بأبلغ الطرق[2].

المبحث الرابع عشر: المطلق والمقيد:

فالمطلقُ **لفظٌ يدلُّ على فرد شائع في نفسه**، وحكمه أنه باقٍ على إطلاقه حتى يأتي دليلٌ يخرجه من شيوعه بقيد يحدّ من إطلاقه.

والمقيدُ هو **اللفظُ الخاص الذي تناول فرداً معيناً بالوضع، أو بقيد خارجي يخرجه من الشيوع**، وحكمه وجوب العمل به مقيداً إلا إذا دلَّ ما يلغي القيد فقط.

تتخلله مباحثُ **مستمدةٌ من علوم العربية** في مُسمَّى القواعد المطبقة على النصوص الشرعية.

أحوالُ الخطابِ الشَّرعي إذا ورد مطلقاً في موضع، ومقيداً في آخر:

الحالة الأولى: أن يكونَ حكم المطلق والمقيد واحداً وسببهما واحداً:

كقوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ [المائدة: 89]. وعلى قراءة شاذَّة لمن يعتبرها «فصيامُ ثلاثة أيام متتابعات»؛ لأن حكم الخطابين واحد، وهو وجوبُ صيام ثلاثة أيام، وسببهما واحد، وهو الحنثُ في اليمين، وعليه ففي هذه الحالة يحملُ المطلق على المقيد.

الحالة الثانية: أن يكونَ حكمُ المطلق والمقيد مختلفاً، وكذا سببهما:

كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38]. مع قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا

(1) إرشاد الفحول: 1/ 165.

(2) تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، لخليل بن كيكلدي العلائي: 145، ط. دار الكتب الثقافية، الكويت، تحقيق: د. إبراهيم محمد السَّلقيني.

قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: 6]. فالسببُ في الآية الأولى هو السَّرقة، والحكم وجوبُ قطع الأيدي مطلقاً دون تحديدٍ لموضع بينما السبب في الآية الثانية هو الحدث، والحكمُ هو وجوب غسل اليدين إلى المرافق، ففي هذه الحال لا يحملُ المطلق على المقيد.

الحالة الثالثة: أن يكونَ سبب المطلق والمقيد واحداً، وحكمهما مختلفاً:

كما في قوله تعالى في التيمم: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [المائدة: 6] مع قوله تعالى في الوضوء: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: 6]. وعليه، فسببُ الخطابين، وهو الحدث، وحكمهما مختلف، والحالة هذه لا يحملُ المطلق على المقيد.

الحالة الرابعة: أن يكون حكمهما واحداً، وسببهما مختلفاً:

واختلف الأصوليون في حمل المطلق على المقيد في هذه الحالة على أقوال، منها: إن المطلق يحملُ على المقيد بدلالة اللغة[1]. وقول ثان: يحملُ المطلق على المقيد لا بدلالة اللغة، لكن بدلالة أخرى كالقياس، والإجماع[2]. وقول ثالث في هذه الحال: لا يحملُ المطلق على المقيد مطلقاً[3].

المبحث الخامس عشر: العام، ودلالاته:

تعريف العام:

العام: هو ما يستغرقُ جميعَ ما يصلح له بحسب وضع واحد دفعة بلا حَصْر[4].

---

(1) وهو رأي بعض المالكية، والشافعية، والحنابلة. انظر: إحكام الفصول للباجي: 1/ 287، شرح اللمع للشيرازي: 1/ 418، العدة لأبي يعلى: 2/ 640.

(2) وهذا قولُ محققي المالكية، وأكثر الشافعية، والحنابلة. انظر: إحكام الفصول: 1/ 278، شرح الكوكب المنير: 3/ 402.

(3) وهو رأي الحنفية، وعليه كثير من المالكية. انظر: تيسير التحرير لأمير بادشاه: 1/ 332، ونشر البنود لعبد الله الشنقيطي: 1/ 262.

(4) المعجم الوسيط: 2/ 629.

ألفاظ العموم:

● المفرد المعرَّف بأل الاستغراقية (أل الجنس): مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38].

● **المفرد المعرف بالإضافة:** مثل قوله ﷺ عن ماء البحر: «**هو الطهورُ ماؤه، الحلُّ ميتته**»(1).

● **الجمع المعرَّف بأل:** مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة: 233].

● **الجمع المعرَّف بالإضافة:** مثل قوله تعالى: [التوبة: 103].

● **النكرة في سياق النَّفي، أو النهي، أو الشرط:** مثال الأول: قوله ﷺ: «**لا ضَرَرَ ولا ضِرار**»(2) **ومثال الثاني قوله تعالى:** ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾ [الحجرات: 11]. ومثال الثالث: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: 6].

● **الأسماء الموصولة:** مثل من، ما، الذين، اللاتي، وأولات، على غِرار قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًاۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10].

● **أسماء الشَّرط:** مثل: ما، من، أي، أيُّما، على غِرار قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: 185].

● **أسماء الاستفهام:** مثل: من، ما، متى، ماذا، وأين، على غِرار قوله

---

(1) أخرجه أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً.

(2) أخرجه أحمد، وابن ماجه عن ابن عباس، وعبادة، والحاكم، والدارقطني، والبيهقي عن أبي سعيد مرفوعاً.

تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: 214].

● **ألفاظ الجموع**: مثل: كل، وجميع، ومعشر، وعامة، وكافة، وقاطبة، ونحوها على غِرار قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران: 185].

أنواع العموم:

ب ـ العام الذي يُرادُ به العموم قطعاً: كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَـٰهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: 30].

ت ـ العام الذي يراد به الخصوص قطعاً: مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: 97].

ث ـ العام المطلق: مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: 228].

المبحث السادس عشر: الخاصّ والتخصيص:

التخصيص: هو قصرُ العام على بعض أفراده بدليل يدلُّ على ذلك[1].

المخصِّصات:

والمخصصاتُ هي أدلّةُ التخصيص، وهي على نوعين[2]:

النوع الأول: المخصِّصات المنفصلة:

مثل: الحسّ، والعقل، والإجماع، وقول الصَّحابي، والقياس، والمفهوم، والنص.

---

(1) مذكرة الشنقيطي: 218.

(2) شرح الكوكب المنير: 3/ 277 وما بعدها، ومذكرة الشنقيطي: 218 وما بعدها، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: 423.

والمرادُ بالمخصص المنفصل: ما يستقلُّ بنفسه دون العام؛ وذلك بألا يكونَ مرتبطاً بكلام آخر.

النوع الثاني: المخصِّصات المتصلة:

مثل: الاستثناء، والشرط، والصفة، والغاية، والبدل.

والمرادُ بالمخصص المتصل: ما لا يستقلّ بنفسه، بل هو مرتبطٌ بكلام آخر.

المبحث السابع عشر: دلالة المشترك:

والمشترك له علاقةٌ وطيدة باللغة العربية، وهو من مسائل عِلْم الأصول، حيث تتجلّى حاجته إلى استدعاء قواعد العربية، وأسرارها.

والمشتركُ معناه: هو اللفظُ الموضوعُ للدلالة على معنيين فأكثر.

والاشتراكُ في اللغة العربية يدلُّ على مدى غِناها في تعدّد وجوه دلالة الألفاظ على المعنى والسعة في أساليب الخطاب، ومدى المرونة في إطلاق اللفظ على المعنى لمناسبة، وأسبابه كثيرة منها تعدُّد القبائل، وتطور الاستعمال، والحقيقة، والمجاز، والمعنى الحقيقي، والعُرْفي... إلخ. وأن الأصلَ عدمُ الاشتراك، وأن الترجيحَ عند وروده يكون بالقرينة اللفظية، أو الحالية. ولدى المشترك المطلق يحملُ على أحد معانيه، ويكون حقيقة.

أمثلة تطبيقية على المشترك:

• قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: 222]. فلفظُ المحيض **مشترك** لغةً، ويطلق على الزمان والمكان، ورجَّحوا المرادَ به المكان للقرينة الحالية، وهي أن العربَ كانوا يعتزلُون النساء في زمن الحيض.

• قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 56]. فلفظُ **الصلاة مشتركٌ** بين الدعاء، والمغفرة، والاستغفار، والعبادة المعروفة، فيرادُ بها ـ هنا ـ **الاستغفار** لقرينةٍ لفظيةٍ هي نسبةُ الصلاة إلى الملائكة، وفي نسبتها إلى الله ﷻ يُرادُ بها **المغفرة**، ولا يقصد منها العبادة من ركوع، وسجود.

المبحث الثامن عشر: دلالة المنطوق:

إن المنطوقَ والمفهومَ في اعتبار دلالاتهما من مسائل الأصول؛ التي تُحوجُ إلى إدراك أسرار العربية، وعلومها.

أ ـ تعريف دلالة المنطوق:

المنطوقُ: هو ما دلَّ عليه اللفظ في **محلِّ النطق**، فهو المعنى المستفاد **من اللفظ** من حيث النطقُ به[1].

وينقسمُ إلى صريح[2]، وغير صريح[3].

وأنواع المنطوق غير الصَّريح ثلاثة هي:

1 ـ دلالة الاقتضاء: وهي أن يتضمَّنَ الكلام إضماراً ضرورياً لا بد من تقديره، لأن الكلامَ لا يستقيمُ بدونه:

أمثلة تطبيقية على دلالة الاقتضاء:

● ما يتوقف الصدقُ عليه كقوله ﷺ: «**إن الله وَضَعَ عن أمتي الخطأ، والنِّسيان، وما استكرهوا عليه**»[4]. **أي: رفع الله إثم الخطأ.**

● **ولتوقف الصحة عليه عقلاً** مثل قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾ [يوسف: 82]. أي: أهل القرية.

● **وما يتوقف عليه اللفظ شرعاً** قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّـٰتُكُمْ وَخَـٰلَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَـٰتُكُمُ ٱلَّـٰتِىٓ

---

(1) انظر: شرح الكوكب المنير: 3/ 473، ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي: 234.

(2) الصريح: هو المعنى الذي وُضع اللفظُ له، ويشمل دلالة المطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة التضمن التي تدلّ على جزء المعنى، مثل دلالة الأربعة على الواحد رُبْعِها.

(3) وهو المعنى الذي دلّ عليه اللفظُ في غير ما وُضع له، ويُسمَّى دلالة الالتزام؛ وهي دلالةُ اللفظ على خارج عن مُسمَّاه لازم له لزوماً ذهنياً، أوخارجياً، مثل دلالة الأربعة على الزوجية.

(4) رواه ابن ماجه برقم: (2045)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَـٰعَةِ وَأُمَّهَـٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَـٰٓئِبُكُمُ ٱلَّـٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّـٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَـٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَـٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: 23]. أي: زواجهن.

2 ـ دلالة الإشارة:

وهي أن يدلَّ اللفظُ على لازمٍ غير مقصود، ولا يتوقفُ عليه صدق اللفظ، أو صحته.

أمثلة تطبيقية على دلالة الإشارة:

- قوله تعالى عن الطفل: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا ۚ﴾ [الأحقاف: 15]. مع قوله: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [لقمان: 14] .فإن ذلك يدلُّ على أن أقلَّ مدة الحمل ستة أشهر.
- وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ﴾ [البقرة: 187]. فيلزم من ذلك جواز الإصباح جنباً مع صحة الصيام.

3 ـ دلالة الإيماء أو التنبيه:

وهو أن يقترنَ مقصودُ المتكلم في اللفظ بوصفٍ يدلُّ على أنه عِلَّةُ الحكم.

أمثلة تطبيقية على دلالة الإيماء:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: 13]. أي: لبرِّهم.
- وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38]. أي: أن السرقة علَّة في قطع اليد.
- وقوله ﷺ: «**من أحيا أرضاً ميتة فهي له**»(1). فدلَّ على أن إحياء الأرض علَّة الملك.

---

(1) رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، والدارقطني عن سعيد بن زيد رضي الله عنه، وعروة بن الزبير رضي الله عنه.

المبحث التاسع عشر: دلالة المفهوم:

تعريفُ المفهوم:

والمفهوم: هو ما دلَّ عليه اللفظ لا في محلِّ النطق[1]، وهو المعنى المستفادُ من حيث السكوتُ اللازم للّفظ؛ وهو **نوعان**: موافقة، ومخالفة.

النوع الأول: مفهوم الموافقة:

وهو ما وافق المسكوتُ عنه المنطوقَ في الحكم[2]؛ ويُسمَّى بفحوى الخطاب، ولحن الخطاب وبالقياس الجلي، أو قياس الأولى، وبالتنبيه.

أدلة الموافقة اللغوية:

استدلوا على حُجِّية مفهوم الموافقة بدليلين لغويين، هما:

1 ـ استدلّوا بالعُرْف اللغوي؛ وذلك بأن نفي الأدنى عند العرب يدلُّ على نفي الأعلى، فقولهم: فلان لا يملكُ حبة، دليلٌ على أنه لا يملك شيئاً البتة، وقوله: فلان لا يملكُ نقيراً ـ أي: النكتة في ظهر النَّواة ـ ولا قطميراً ـ أي: شق النواة، أو القشرة التي فيها ـ يدلُّ على أنه لا يملك الدراهم مطلقاً.

2 ـ إن العرب يستقبحون استفهامَ الغلام من سيده حين ينهاه عن إعطاء زيد حبة، فلا يحسنُ من الغلام أن يقولَ: هل أعطيه قيراطاً؛ وذلك لما في القيراط من الحبات.

3 ـ علاوة على أن دلالةَ المفهومِ لفظية.

أمثلة تطبيقية على مفهوم الموافقة:

• قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾

---

(1) انظر: منتهى الوصول: 147، بيان المختصر: 2/ 431، أصول ابن مفلح: 3/ 1056.

(2) أو هو ما دلَّ عليه اللفظ في غير محلِّ النطق، وكان حكمه موافقاً للمنطوق، انظر: المصدرين السابقين.

[الإسراء: 23]. فدلالةُ تحريم التأفيف أولى من تحريم السِّباب والشَّتم، بله الضرب، وهذا يسمَّى **مفهوم أولوي، أو فحوى الخطاب**.

• قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10]. فدلالةُ تحريم أكل مال اليتيم مساوٍ لتحريم إحراقه، وهذا يُسمَّى **مفهوم المساوي، أو لحن الخطاب**.

النوع الثاني: مفهوم المخالفة:

وهو ما خالفَ المسكوتُ عنه المنطوقَ في الحكم، ويسمى **دليلَ الخطاب**. وهو على أنواع بحسب تطبيقاته. **وعلاقته باللغة العربية أن فصحاءَ اللغة يفهمون من تعليقِ الحكم على شرط، أو وصف انتفاءَ الحكم بدون الشرط، أو الوصف**[1].

وجمهورُ الأصوليين على القول بحجيَّة مفهومِ المخالفة في الجملة[2]، ويختلفون في بعض أنواعه.

وقد قالوا: إن **دلالةَ مفهوم المخالفة دلالةٌ وضعية**، فاللفظُ دلَّ بوضعه على أن المسكوتَ عنه مخالفٌ لحكم المنطوق به[3]. واستدلوا بأن أبا القاسم بن سلام اللغوي الكبير، وهو أعلمُ الناسِ بلغة العرب، حكى عن العرب استعمالهم لدليل الخطاب؛ مستشهداً بقوله ﷺ: «**ليُّ الواجد يحلُّ عرضه، وعقوبته**»[4].

---

(1) انظر: روضة الناظر: 2/ 208 ـ 209، وشرح الكوكب المنير: 3/ 503 ـ 504.

(2) انظر: مجموع الفتاوى لاين تيمية: 31/ 136.

(3) وهو وجه عند الشافعية، انظر: البحر المحيط للزركشي: 4/ 15، وهو اختيار السمعاني في قواطع الأدلة: 2/ 19. على أن ثمة من قال بأن دلالة مفهوم المخالفة عرفية شرعية، وهو قول عند الحنابلة، ووجه عند الشافعية، ومن قال بأن دلالتها عقلية، وهو قولٌ أيضاً عند الشافعية.

(4) رواه البخاري بصيغة التمريض في كتاب الاستقراض، وأداء الديون، والحجر، والتفليس، باب لصاحب الحق مقال، وأبو داود في كتاب القضاء، باب: الدين هل يحبس به برقم (3623).

وهذا يدلُّ على أن ليَّ المعدم لا يحلُّ عرضه وعقوبته؛ لأنه ليس بواجدٍ[1].

أمثلة تطبيقية على مفهوم المخالفة:

- **مفهوم الصِّفة**: في قوله ﷺ: «**في سائمةِ الغنم الزَّكاة**»[2].
- **مفهوم الشرط**: مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّۖ وَأْتَمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: 6].
- **مفهوم الغاية**: لقوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 230].
- **مفهوم العدد**: لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: 4].
- **مفهوم الحصر**: مثل قوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»[3].
- **مفهوم اللقب**[4]: مثل قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: 29].

---

(1) انظر: قواطع الأدلة: 2/ 21، الواضح: 3/ 268، بيان المختصر: 2/ 450 ـ 451.

(2) أخرجه البخاري بمعناه برقم: (1454) من كتاب أبي بكر رضي الله عنه، ولفظه: «وفي صدقة الغنم في سائمتها». وقد ذكروا أنه لا مفهومَ في النص؛ لأنه وَرَدَ جواباً على سؤال، فقد سُئل: هل في الغنم السائمة زكاة؟ وإن ذكر إحدى الصفتين ـ وهي السَّوم ـ لا يلزم منه تخصيصها بالحكم ونفيه عن الأخرى. أو أنها صفة خرجت مخرج الغالب؛ لأن الغالب كان سائماً، مثل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: 23]؛ لأن الغالبَ كون الربيبة في حجر زوج أمها، فلا مفهوم للنص!

(3) متفق عليه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(4) يقول ابنُ قدامة: «وأنكره الأكثرون، وهو الصحيح؛ لأنه يفضي إلى سَدِّ باب القياس، =

المبحث العشرون: وضوح الألفاظ وخفاؤها:

لا جَرَمَ أن التشريعَ يردُ بألفاظ وكلمات موجَّهة للمخاطبين والمتكلمين، ولما كان حديثنا عن العلوم الإسلامية، فمردّ الكلام إلى لغته الرسمية التي كانت وعاءً لكتاب الله، وسنة نبيه ﷺ وحتى على مستوى القوانين الإسلامية الدستورية، فإنَّ هذه الألفاظ قد تكون واضحةَ المعنى لدى السامع والقارئ، وقد تكون خافيةَ المعنى، ومبهمةَ الدلالة، وهنا بالضَّبْط يأتي دور المفسرين والشراح للقراءة الصحيحة، والفهم الصحيح؛ الشيء الذي يُحوجهم بإلحاحٍ وإصرارٍ إلى الدراية الواسعة باللغة العربية الفصحى، وقواعدها، ودلالاتها. ونتحدث عن الواضح، ثم غير الواضح الدلالة وفق الآتي:

أولاً: اللفظ الواضح الدلالة:

أ ـ تعريفُ اللفظ الواضح الدلالة:

هو ما دلَّ على المراد منه بنفس صيغته من توقف على أمر خارجي، ويفهم الحكم المراد منه من الصيغة، وحكمه وجوب العمل بالحكم؛ الذي دل عليه اللفظ أو الصِّيغة، ولا يؤول ما يحتملُ التأويل إلا بدليلٍ.

ب ـ تقسيم الواضح الدلالة:

دَرَجَ الحنفيةُ على أن مراتبَ الواضح الدلالة أربعة، وهي: الظاهر[1]،

= وإن تنصيصه على الأعيان الستة في الربا تمنع جريانه في غيرها» انظر: روضة الناظر: 2/ 224 ـ 225. ولا سيما في المثال الذي أدليتُ به من خلال النص، إذ لا يفهم منه ألا يكون غير محمد ﷺ رسولاً.

(1) الظاهر: هو اللفظ الذي يدل على معناه بصيغته من غير توقُّف على قرينة خارجية، ولم يكن المراد منه هو المقصود أصالة من السياق، ويحتمل التأويل والتخصيص والنسخ. انظر: أصول السرخسي: 1/ 163، إرشاد الفحول: 157، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: 1/ 317.

والنص(1)، والمفسر(2)، والمحكم(3). على أن طريقةَ الجمهور في تقسيم الواضح إلى قسمين، هما: الظاهر، والنص.

ج ـ أمثلة تطبيقية:

● **الظاهر والنص**: قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: 275]. **فالظاهر** هو حل البيع وحرمة الربا، وأما **النص**: فهو نفي المماثلة بين الربا والبيع في الحل والحرمة بدليلِ السِّياق: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: 275].

● **المفسر**: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: 4]. وقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 2]. فكلا الكلمتين: «**ثمانين**» و«**مئة**» **لفظ مُفسَّر**؛ لأنه دلَّ على معين.

● **المحكم**: مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [العنكبوت: 62]؛ حيث كان إحكامُه من ذات النص، ولتضمُّنه الأحكام الأساسية في الدين، وأصول الإيمان، وأمهات الفضائل والأخلاق.

---

(1) النص: هو اللفظ الذي يدلّ بنفس صيغته على معناه المقصود منه أصالة من سياقه، ويحتمل التأويل والتخصيص احتمالاً أقل من احتمال الظاهر، ويقبل النسخ في عهد الرسالة. انظر: تفسير النصوص لأديب صالح: 1/ 149، وأصول وهبة الزحيلي: 1/ 318.

(2) المفسر: هو اللفظ الذي يدلُّ على الحكم دلالة واضحة، ولا يحتمل التأويل، أوالتخصيص، ولكنه يقبل النسخ في عهد الرسالة فهو أكثر وضوحاً من الظاهر والنص. انظر: المصادر السابقة.

(3) المحكم: هو اللفظ الذي دل بصيغته على معناه دلالة واضحة قطعية، فهو مقصودٌ أصالة، وسيق الكلام لأجله، ولا يحتمل تأويلاً إن كان خاصاً ولا تخصيصاً إن كان عاماً، ولا يحتمل نسخاً فهو أعلى درجات الوضوح.

ثانياً: اللفظ غير الواضح الدلالة:

تعريفُ اللفظ غير الواضح الدلالة:

وهو اللفظُ الذي خفيتْ دلالته على الحكم خفاء لذاته، أو لعارض، ويتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي، وقد يزولُ الخفاء بالاجتهاد، وقد يتعذر زوالُه إلا ببيانٍ من الشارع[1].

أقسام اللفظ غير الواضح الدلالة:

هذا وقد قسم الحنفيةُ غير الواضح الدلالة إلى أربعة مراتب، وهي: الخفي[2]، والمشْكل[3]، والمجمل[4]، والمتشابه[5]، على خلاف الجمهور، فقد قسموه إلى نوعين: مجمل، ومتشابه.

أمثلة تطبيقية على غير الواضح الدلالة:

● **مثال الخفي:** قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38]. فالمعنى الظاهرُ للسَّارق هو

---

(1) انظر: تعريفات قريبة من المعجم الوسيط مادة «بهم» أي: المبهم غير الواضح، وتفسير النصوص: 1/ 229، وأصول الزحيلي: 1/ 312.

(2) الخفي: هو اللفظ الظاهر في دلالته على معناه، ولكن في انطباق معناه على بعض الأفراد نوع غموض وخفاء، ويحتاجُ إلى نظر واجتهاد. انظر: مادة «خفي» في المعجم الوسيط، ولسان العرب، والقاموس المحيط، وأصول السرخسي: 1/ 167، وتفسير النصوص: 1/ 230، وأصول الزحيلي: 1/ 336.

(3) المشكل: هو اللفظ الذي خفي معناه، ولا يدلُّ بصيغته على المراد منه، ولا بُدَّ من قرينة تبين المراد منه، فلا يدرك معناه إلا بالتأمل، أوبقرينة خارجية. انظر: المصادر السابقة في تعريف الخفي.

(4) المجمل: هو اللفظ الذي خفي المراد منه بسبب في نفس اللفظ، ولا يفهم المراد منه إلا بالاستفسار ممن أصدره؛ لأنه لا توجدُ قرائنُ لفظية، أوحالية تبينه. انظر: المصادر نفسها.

(5) المتشابه: هو اللفظ الذي لا تدلُّ صيغته على المراد منه، ولا توجد قرائنُ خارجية تبينه، واستأثر الشارع بعلمه فلم يفسِّره. المصادر نفسها، وشرح الكوكب المنير: 3/ 415، إرشاد الفحول: 169، المستصفى: 1/ 363، وغيرها.

أَخْذُ مال غيره خفية من حِرْز مثله، لكن في دلالته على بعض الأفراد بعض غموض، مثل **النشال (الطرار)** الذي يأخذُ مالَ غيره بمهارةٍ وغفلةٍ من صاحبه، وكذا **النَّبَّاشُ** الذي يسرقُ أكفان الموتى.

- **مثال المشكل:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 228]. فلفظُ القرءِ مشتركٌ بين الطهر والحيض فوقع الإشكال!

- **مثال المجمل:** لفظ **الهلوع** في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: 19]. ثم بينه ﷻ: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: 19 ـ 22].

- **مثال المتشابه:** مثل الحروف المتقطعة في القرآن الكريم، وتسمى بحروف التهجي وفواتح السور على قول عند أهل العلم، الٓمٓ، حمٓ، عسق، ص، ق، ن... إلخ.

المبحث الواحد والعشرون: حروف المعاني:

أهمية حروف المعاني:

وهذا الموضوعُ من أظهر الموضوعات التي **يتجلّى فيها حضورُ اللغة العربية بقوة، وكثافة**، مما يدلُّ على **حاجة الأصول الماسة لقواعد العربية وأسرارها.** يقول العلامةُ الزركشي: «وإنما احتاج الأصوليُّ إليها؛ لأنها **من جملة كلام العرب**، وتختلفُ الأحكامُ الفقهية بحسب اختلاف معانيها»[1].

أقسام الحروف في اللغة العربية:

تنقسمُ الحروفُ في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام، هي:

القسم الأول: حروف المباني[2].

القسم الثاني: حروف المعاني[3].

---

(1) البحر المحيط: 2/ 253.

(2) وهي التي تبنى منها الكلمة مثل: الباء والكاف، والراء في كلمة بكر، ولا تدخل في الأصول.

(3) وهي التي وُضعت لمعان تتميز بها عن حروف المباني، وهي لا تدلُّ على معنى في ذاتها، =

القسم الثالث: الحروف المشبهة بالفعل[1].

أقسامُ حروف المعاني:

ولما كانت حروفُ المعاني هي التي لها علاقةٌ بأصول الفقه، والفقه الإسلامي؛ لزم الوقوفُ معها، وهي بمجملها على أصنافٍ أهمها صنفان؛ وذلك حسب ما دَرَجَ عليه علماءُ الأصول، وهي حروفُ العطف، وحروف الجر، والإضافة، وأسماء الظرف، وأدوات الشرط، وفق الآتي:

الصنف الأول: أمثلة تطبيقية عن حروف العطف:

● **الواو**: والحرف أكثر حروف العطف تداولاً واستعمالاً في الكلام؛ وهي على معانٍ: منها بمعنى «**مع**» كقولنا: جاء البردُ والتدفئة، أو بمعنى: «**أو**» كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ [النساء: 3]. وبمعنى «**رب**» كقول الشاعر:

ونارٍ لو نفختَ بها أضاءتْ ... ولكن أنت تنفخُ في رمادِ

وبمعنى «**القسم**» كقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: 1 - 2]. وبمعنى «**الاستئناف**» كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: 2]. وبمعنى «**الحال**» مثل: جاء زيد وهو يضحك.

● **الفاء**: وتأتي بمعنى «**الترتيب والتعقيب**» سواء المعنوي أو الذكري؛ مثل قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: 36]. وبمعنى «**الواو**» و«**السببية**» مثل قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 37].

= بل في غيرها كحروف العطف، والجر، وهذه لها علاقة قوية بمادة الأصول؛ لذلك أدرجوها في مسائله كما أسلفنا، وهي أصلاً تدرسُ في علم النحو، والفقه، وأصول الفقه.

(1) وهي التي تدخلُ على الجملة الاسمية؛ فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، وهي: إن وأخواتها: كأن، ولكن، ولعل... إلخ. وهذه محلُّها علم النحو.

● **ثم**: للترتيب مع التَّراخي، وقد تستعمل بمعنى «**الواو**» مثل قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: 46]. ثم هنا بمعنى الواو، وإلا يتعذر العملُ بحقيقة ثم للتراخي؛ لأن الله شهيدٌ على فِعْلِهم قبل الرجوع إليه؛ كما هو شهيد بعد ذلك.

● **أو**: فتكون للشك، أو للتخيير، مثل قوله تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: 113]. وفي التخيير كما في كفَّارة اليمين عند قوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 89]. وبمعانٍ كثيرة كالتفريق، والتقسيم، وبمعنى إلى، وإلا، والإضراب؛ كحرف بل، والتفصيل، والتنويع، والإبهام، وبمعنى حتى... إلخ.

● **حتى**: للغاية مثل قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: 5]. وتُستعمل حرف جر، وابتداء، واستئناف، والتعليل، والاستثناء.

● **لكن**: بمعنى الاستدراك.

● **بل**: للعطف و**الإضراب** مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [المؤمنون: 70].

● **لا**: تكون **عاطفة**، وفيها **معنى النفي** مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: 255].

وقد تستعمل **مزيدة** كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: 12].

وتعمل **ناهية وناصبة**، وتعمل **عمل ليس**، وقد **لا تعمل شيئاً**.

الصنف الثاني: أمثلة تطبيقية عن حروف الإضافة والجر:

● **الباء**: تكون **للإلصاق** كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: 6]

وقد تكون للتعدية: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17]. أي: ذهب نورهم.

والسببية كقوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: 40]. أي: بسبب ذنبه.

والتعليل كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: 160].

والمصاحبة بمعنى «مع» كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 170]. أي: مع الحق.

والظرفية بمعنى «**في**» **للزمان** كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: 137 ـ 138]. أو **المكان** كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: 123].

والبدلية مثل قوله ﷺ: «**ما يسرُّني بها حُمر النعم**» أي: بدلها.

والمقابلة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: 41].

والمجاوزة مثل قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: 59].

والاستعلاء بمعنى «**على**» كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 75].

والقسم نحو بالله لأفعلن كذا، **والغاية** بمعنى «**إلى**» نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: 100].

والتوكيد وهي **الزائدة** نحو قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: 25].

والاستعانة كقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: 45].

والتبعيض نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: 6].

● **على**: فهو **للاستعلاء حسياً** كقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: 44].

أو **معنوياً** كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: 97] وبمعنى «مع» كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 2]. أي: مع أموالكم، وبمعان أخرى كالتفويض، والمجاوزة، والتعليل، والظرفية، والاستدراك، والاسمية، والشرط، وبمعنى الباء.

● **في**: يدلّ على **الظرفية الزمانية** أو **المكانية** كقوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: 2 ـ 4]. فالأولى للمكان والثانية للزمان. وتستعمل بمعنى «**على**» **للاستعلاء**، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: 71].

والتعليل كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: 32].

والسببية كقوله ﷺ: «**دخلتِ امرأةٌ النار في هرة**»(1). **والتعويض، ومعنى الباء، وإلى، ومن، ومع.**

● **من**: وهي **لابتداء الغاية حقيقة** كقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: 1].

وتستعمل **للتبعيض** مثل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: 103].

---

(1) أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد، وابن ماجه، وانظر: تخريجنا للحديث في كتابنا: «درة الغواص في حكم حبس الطير في الأقفاص» ط مكتبة الطالب وجدة.

وبيان الجنس: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: 30].

والتوكيد: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: 59].

والتعليل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 19].

والبدل: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: 38]. وانتهاء الغاية، وتنصيص العموم، والفصل، ومعنى الباء، ومعنى في، ومعنى عند، وعلى، وعن.

● **إلى**: يستعمل لانتهاء الغاية زماناً ومكاناً مثل قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 187].

وتستعمل بمعنى «مع» للمصاحبة، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 52]. وابتداء الغاية.

● **اللام**: وهي حقيقة في الاختصاص والملك كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم مِّن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: 12].

وتُستعمل للتعليل، والاستحقاق، والعاقبة، والتمليك، والاختصاص، وشبه الملك، وتوكيد النفي، ومطلق التوكيد، ومعنى إلى وعلى وفي وعند ومن وعن.

● **حتى**: فهي للعاطفة كما سلف الحديث عنها، فهي أيضاً حرف جر، كما في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: 5].

الصنف الثالث: أمثلة تطبيقية عن أسماء الظرف:

● و هذه الحروف هي: «**مع**» وهي اسمٌ للمقارنة بين شيئين، وتأتي بمعنى «**بعد**» كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: 5].

● **قبل**: وهو ظرف يفيد التقديم، كقولنا: جاء زيد قبل عمرو.

● **بعد**: وهي ظرفٌ يقعُ للترتيب والتأخير؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: 56]. وقد تأتي بمعنى مع مثل قوله تعالى: ﴿عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: 13].

● **عند**: وهي ظرف للحضرة والإقرار بالعين، مثل قولي: لفلان عندي كتاب، فهو إقرار بالعين.

الصنف الرابع: أمثلة تطبيقية عن حروف الشرط:

● **إن**: مثل قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا۟ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: 38].

● إذا: ظرف لما يستقبل غالباً من الزمن؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: 67]. وتكون للمفاجأة كقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: 20]. ولمجرد الوقت مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: 1].

● **متى**: وهي شرطٌ يجزمُ بها الفعل المضارع.

● **كيف**: للاستفهام.

المبحث الثاني والعشرون: ارتباطُ الأدلة بالعربية وقواعدها:

والحق أن كل الأدلة له وجه العلاقة بالعربية، فالقرآنُ الكريمُ نزل بلسان عربي مبين، تنمُّ علومُه عن علاقته المتينة بالعربية، وكذا السنة النبوية، والإجماع

الصَّريح والسُّكوتي، والقياس ومصطلحاته المختارة في تعديةِ الحكم من الأصل إلى الفرع والأدلة المختلف فيها من: عرف، واستصلاح، وقول الصحابي، وشَرْع من قبلنا. ولكنا نقتصرُ على دليل الاستصحاب هنا وفق الآتي:

دليل الاستصحاب:

والاستصحابُ في اللغة عد الصُّحبة، وفي الاصطلاح هو آخرُ دليلٍ يلجأ إليه الفقيهُ لدرك الحكم الشرعي؛ وقد اختزلته قاعدة «الأصل بقاء ما كان على ما كان» وانبثقت عنها قواعد تترى منها: «الأصل في الذِّمَّة البراءة» و«الأصلُ في الأشياء الإباحة» و«ما ثبت باليقين لا يزولُ بالشك»؛ وهذا الدليلُ مرتبطٌ باللغة العربية من حيث الصياغةُ والمعنى وفق القواعد الآتية:

1 ـ الأصلُ استعمال الصيغة في مسماها، أو الأصل عدم النقل والتغيير، والنقل خلاف الأصل.

2 ـ الأصل الحقيقة، والمجاز خلافُ الأصل.

3 ـ الإضمار خلاف الأصل، أو الأصل عدمُ الإضمار.

4 ـ الأصل عدم الاشتراك، والاشتراك خلافُ الأصل.

5 ـ الأصل عدم الإجمال، والإجمال خلافُ الأصل.

6 ـ المترادف على خلاف الأصل.

7 ـ الأصل عدم التقييد.

8 ـ الأصل عدم التقديم والتأخير.

بناء على ما سبق يقول شهاب الدين القرافي: ينبغي حملُ اللفظ على: «الحقيقة دون المجاز، والعموم دون الخصوص، والإفراد دون الاشتراك، والاستقلال دون الإضمار، وعلى الإطلاق دون التقييد، وعلى التأصيل دون الزِّيادة، وعلى التَّرتيب دون التقديم والتَّأخير، وعلى التأسيس دون التأكيد، وعلى البقاء دون النَّسْخ، وعلى الشرعي دون العقلي، وعلى العرفي دون اللغوي، إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك»[1].

---

(1) شرح تنقيح الفصول: 112، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط مكتبة الكليات الأزهرية، =

المبحث الثالث والعشرون: القرينةُ ودورها في تجلية المعنى:

إن المتكلِّمَ ينبغي أن يحملَ الكلام على الأصل وفق ما دَرَجْنا عليه في المبحث السَّابق من دليل الاستصحاب، لكن قد تطرأ قرينة فتصرف الكلام لدى المخاطَب إلى معنى آخر؛ وهذا ينصبُّ على نوعين من القرينة:

1 ـ قرينة صارفة[1]؛ للإشارة إلى أن المعنى الحقيقيَّ غيرُ مقصود، وباللجوء إلى هذه القرينة يكتشفُ المخاطب أن الحملَ على الحقيقة لا يفيدُ معنى، أو أنه مرجوح، أو متعذر.

2 ـ قرينة هادية[2]؛ لبيانِ مراد المتكلِّم للسامع. ويُسمَّى هذا النوعُ من القرينة في البلاغة العربية (علاقة)[3].

الغايةُ من وَضْع اللغة هو بلوغ التفاهم:

وإن الغرضَ من الكلام هو إرشادُ السامع، وبيان مراد المتكلم له؛ وعليه، فيمكنُ طَرْحُ سؤالين مهمين؟

ـ كيف يبين المتكلِّمُ مراده للسامع؟

ـ وكيف يكتشفُ السامع مراد المتكلم؟

= القاهرة، 1973م. ويقول القرافي أيضاً: «والمصير إلى الراجح واجب، وإن كان على خلافِ الأصل. ألا ترى أن المجازَ على خلافِ الأصل، وإذا رجح بالدَّليل وَجَبَ المصير إليه. وكذلك التخصيص، والإضمار، وسائر الأمور التي هي على خلاف الأصل» انظر: الإحكام للقرافي: 62، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1967م، حلب، سورية.

(1) وتسمى أيضاً قرينة الإلغاء.

(2) وتسمى أيضاً قرينة الإعمال.

(3) انظر: علم التخاطب الإسلامي د. محمد يونس علي: 98، ط1، دار المدار الإسلامي، 2006م. وحقيقٌ بنا أن نلحظَ هنا أن استخدامَ مصطلح «العلاقة» للقرينة الهادية غير دقيق؛ لأن العلاقة بين المعنى الحقيقي، والمعنى المقصود؛ ما هي إلا جزءٌ من هذا النوع من القرينة «التي تدفع مزاحمة الغير» أي: المحامل الأخرى.

المبادئ الخمسة في الإجابة:

وذلك لا يتأتى إلا بالتوسُّل بالمبادئ الخمسة الآتية:

1 ـ بيان المتكلم.

2 ـ صدق المتكلم.

3 ـ الإعمال.

4 ـ التبادر.

5 ـ الاستصحاب.

المبدأ الأول: بيانُ المتكلم:

فأما عن مبدأ بيانِ المتكلم، فتماماً كما يقول الأصوليون هو إظهارُ المتكلم المراد للسامع؛ وقد أورد أبو الحسين البصري أربعَ حجج لإثبات أن المتكلم يريدُ من سامعه معرفة مراده:

1 ـ إن لم يقصدْ إفهامنا انتقض كونه مخاطباً لنا؛ لأن المعقولَ من قولنا: إنه مخاطبٌ لنا أنه قد وجَّه الخطاب نحونا، ولا معنى لذلك إلا أنه قَصَدَ إفهامنا.

2 ـ ولأنه لو لم يقصدْ لإفهامنا في الحال مع أنَّ ظاهره يقتضي كونه خِطاباً لنا في الحال، لكان قد أغرانا بأن نعتقدَ أنه قد قَصَدَ إفهامنا في الحال، فيكون قد قَصَدَ أن نجهل؛ لأن مَنْ خاطبَ قوماً بلغتهم فقد أغراهم بأن يعتقدوا فيه أنه قد عنى به ما عنوه به.

3 ـ ولأنه لو لم يقصدْ إفهامنا لكان عبثاً؛ لأنَّ الفائدةَ في الخطاب إفهام المخاطب.

4 ـ ولأنه لو جاز أن لا يقصدَ إفهامنا بالخطاب جاز مخاطبةُ العرب بالزنجية، وهو لا يحسنها، إذ كان غيرَ واجبٍ إفهام المخاطب، بل ذلك أولى بالجواز؛ لأنَّ الزنجيةَ ليس لها عند العربي ظاهر يدعوه إلى اعتقادِ معناه[1].

---

(1) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري: 1/ 316، تحقيق خليل الميس، ط 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت.

المبدأ الثاني: صدق المتكلم:

وقد أكَّد القرافيُّ أن «اللغةَ هي الصدق دون الكذب»[1]، أي: أن الصدقَ سمةٌ متأصِّلة في اللغة؛ وقلَّت عناية الأصوليين بهذا الأمر؛ وهذا من أجل أن تؤديَ اللغةُ وظيفتها على نحو سليم؛ لزمَ أن نحملَ كلام المتكلم على الصِّدق ما لم يكن هناك دليلٌ على خلافه.

المبدأ الثالث: الإعمال:

وقد اعتنى الأصوليون بهذا المبدأ في اللغة، وأرادوا به إعمالَ الكلام أو اللفظ هو أن نحمّله معنى، أو نبحث عن الغاية منه؛ وكانتْ لهم طرائقُ مختلفة منها القاعدة المشتهرة «إعمال الكلام أولى من إهماله»[2] وقاعدة: «إن حمل الكلام على فائدةٍ أولى من إلغائه»[3].

وهذا يجعلنا نحملُ كلَّ كلام المتكلم على أنه دوالّ مؤدية لمعانيها؛ ذلك لأن «تخلُّفَ المدلول عن الدليل خلاف الأصل»[4]. فإن وجد دليلٌ آكد على أن الألفاظَ لم تستعملْ في معانيها الحقيقية «حملت على المجاز؛ لتجنب إلغاء الكلام، وترك اللفظ دون مراد»[5]. ولو حدث تضارب بين حَمْل الكلام على التأسيس، أو على التأكيد، فإنه يحملُ على التأسيس أولى؛ لأن الأصلَ يفترضُ أن «اللفظ يحققُ مقتضاه، وأن يفيدَ معناه»[6]، وكذا حين يتضاربُ كلامان لدى

(1) الفروق: 1/ 24، ط دار إحياء الكتب العربية، 1344هـ، القاهرة. وأما بالنسبة للرازي فإنه يشير إلى أنه إذا علم أو ظن أن المتكلم لا يكذب، علم أن المقصودَ حمله على المجاز. انظر: المحصول للرازي: 1/ 140، ط 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت. والظاهر أن السَّامعَ إن علم أن المتكلم كاذب، فسيتوقف عن عملية إعمال كلام المتكلم!

(2) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: 142. ط دار الشام للتراث، د ت.

(3) المصدر نفسه: 143.

(4) انظر: شرح التنقيح للقرافي: 248، والإحكام للآمدي: 2/ 279.

(5) انظر: حاشية التلويح للتفتازاني: 1/ 322. ط 1306هـ، المكتبة الخيرية، القاهرة.

(6) انظر: شرح التنقيح للقرافي: 132.

السَّامع أحدهما أخص من الآخر، فالأولى حَمْلُه على الأخص؛ لأنه متضمِّنٌ لإعمال الكلامين كما قَعَّده الأصوليون في قاعدة: «إعمال الدَّليلين أحرى وأولى».

المبدأ الرابع: التبادر:

والقاعدةُ هي «التبادر أولى»؛ وهي تحدِّد أرجحَ حمل سليم، وما يتبادرُ ويسبقُ إلى الذهن، وهو الأرجحُ لأن يكون مطابقاً للمتكلم؛ وذلك لاستبعاد الاستنتاجاتِ غير المحدودة التي يمكن استنباطها من الكلام؛ إذا صرف النَّظر عن قَصْدِ المتكلم.

وذلك للاعتبارات الآتية:

1 ـ الحملُ المتبادر هو الحملُ المطابق للأصول؛ لأن الحقيقةَ أولى من المجاز، وهي أسبقُ إلى الذهن.

2 ـ الحملُ المتبادر هو الحمل المطابق للوضع.

3 ـ الحملُ المتبادر هو الحمل الأكثر توقعاً.

4 ـ الحملُ المتبادر هو الحمل الأقوى علاقة.

ويهملُ الحمل على الظاهر إذا تعارض بأيِّ وجه من الوجوه مع قرينةٍ صارفة؛ ومنها:

1 ـ إذا تعذر الحملُ على الظاهر: عقلاً وعادة.

2 ـ إذا تعارض الحملُ على الظاهر مع افتراضات المتكلم عما يجري في العالم الخارجي.

3 ـ إذا تعارض الحملُ على الظاهر مع قرينةٍ لفظيةٍ أخرى.

4 ـ إذا كان السامعُ يعلم القضيةَ التي يعبر عنها المتكلم، والمتكلم يعلمُ أن السَّامعَ يعلم بها[1].

---

(1) انظر: علم التخاطب الإسلامي: 110، وقد بحث علماء الأصول حالات أخرى تتجلى في حالات خاصة مثل الجمل الشرطية والطلبية؛ لاستبعاد المعنى الحرفي منها:

1 ـ إذا علم المتكلم أن الشَّرطَ الذي وضعه موجود بالفعل. =

المبدأ الخامس: الاستصحاب:

وقد تعرَّضْنا له في باب الأدلةِ وعلاقتها باللغة العربية، في مبحثٍ سابقٍ، وخلاصتُه أن الأصل بقاء ما كان على ما كان، مع مراعاة ما يأتي:

1 ـ لا ينتقلُ من الأصل للفرع إلا بمسوغ.

2 ـ ضرورةُ وجودِ علاقةٍ بين الأصل والفرع.

3 ـ يمكن تفسير الفرع بالرجوع إلى الأصل.

4 ـ ويمكنُ تعارضُ الأصولِ بعضها مع بعض، والحلّ اللجوء لقواعد الترجيح... إلخ.

المبحث الرابع والعشرون: القواعد الفقهية وعلاقتها بالعربية:

القواعدُ جمع قاعدة؛ وهي مأخوذةٌ من: قَعَد يقعدُ قعوداً، والقَعدة المرة، والقِعدة الهيئة، والجمع قعود، والمرأة قاعدة، والجمع: قواعد، وقاعدات[1]. وأصلها الثُّبُوتُ والاستقرارُ في المكان لقوله تعالى: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: 55]. وهي الأسس؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: 127]. وقوله تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل: 26].

وفي الاصطلاح القاعدة هي: «قضيةٌ كلِّيةٌ منطبقة على جميع جزئياتها»[2].

أو هي «قضية كلية من حيث اشتمالُها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها»[3].

= 2 ـ إذا علم المتكلم أن تحقيق الشرط الذي وضعه ممتنع.

3 ـ إذا علم المتكلِّم امتناع تحقيق طلبه.

(1) انظر: مادة (قعد) في لسان العرب، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، والمصباح المنير للفيومي.

(2) انظر: التعريفات للجرجاني: 219.

(3) انظر: الكليات للكفوي: 4/ 48.

وقال التَّهانويُّ: هي «أمرٌ كليٌّ منطبقٌ على جميع جزئيات عند تعرُّف أحكامها منه»[1].

ولما صارت علماً يتبوأ مكانه بين سائر العلوم الإسلامية، ومحتلاً مساحة واسعة في النظريات المعاصرة، وفي التُّراثِ الأصولي والفقهي، صار وسمها باعتبارها علماً ولقباً على أنها «أصولٌ فقهيةٌ كليةٌ في نصوص موجزة دستورية تتضمَّن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخلُ تحت موضوعها»[2].

والشيخُ محمد الروكي قال هي: «حُكْمٌ كُلِّيٌ مستندٌ إلى دليل شرعي، مصوغ صياغة تجريدية محكمة، منطبق على جميع جزئياته، على سبيل الاطِّراد، أو الأغلبية»[3].

ثَبت لأهم الكتب في القواعد:

وأهمّ تلكم الكتب في القواعد الفقهية هي:

1 ـ (المنثورُ في القواعد) للإمام الزركشي.

2 ـ (مختصر من قواعد العلائي والإسنوي) لابن خطيب الدهشة.

3 ـ (القواعد الصُّغرى) للعز بن عبد السلام.

4 ـ (إيضاحُ المسالك إلى قواعد الإمام مالك) للونشريسي.

5 ـ (القواعدُ) للعلامة المقري المالكي.

6 ـ (شرحُ المنهج المنتخب) للمنجور.

---

(1) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 3/ 1176.

(2) المدخل الفقهي العام: 2/ 947. وقريباً منه: «أصلٌ فقهي يتضمَّن أحكاماً تشريعية عامة من أبواب متعددة في القضايا التي تدخل تحت موضوعه» القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي: 49.

(3) نظريةُ التقعيد الفقهي: 48. وقد تعقبه الدكتور يعقوب باحسين، وصاغ لنفسه تعريفاً هو «أنها قضية فقهية كلية، جزئياتها قضايا فقهية كلية» انظر: القواعد الفقهية لباحسين: 54. وتعقبه الدكتور محمد شبير؛ ثم عرفها على أنها: «قضية شرعية عملية كلية تشتملُ بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها» انظر: القواعد الكلية: 18.

7 ـ (الأشباهُ والنظائر) لابن السبكي.

8 ـ (الأشباهُ والنظائر) لابن الوكيل.

9 ـ (المجموعُ المذهب في قواعد المذهب) للعلائي.

10 ـ (القواعدُ) لأبي بكر الحصني.

11 ـ (تقريرُ القواعد وتحرير الفوائد) لابن رجب.

12 ـ (الفوائدُ الزينية في مذهب الحنفية) لابن نجيم... إلخ.

علاقة القواعد الفقهية باللغة العربية:

لقد كانتِ العلاقةُ قويةً بين القواعد واللغة العربية ابتداءً من الحرص على تعريفها؛ من جَرّاء ضبط التعريف بالصِّياغة المناسبة، والجامعة المانعة، وفق ما عرَّجنا عليه آنفاً.

ثم إن الذين كتبوا في القواعد كان لهم باعٌ كبيرٌ في علوم العربية، فتداخلت المصطلحاتُ في المسمى الواحد، أو المتقاربة جداً؛ ومنها كُتُبٌ عُرفت بالأشباه والنظائر، في تلكم الفروق الفقهية التي تشتبه مع بعضها البعض في أكثر الوجوه؛ مما دعا إلى التَّساوي في الحكم. وأما النظائر فهي تلكم الفروقُ الفقهيةُ؛ التي تشتبه مع بعضها البعض في بعض الوجوه ولو كان وجهاً واحداً؛ مما يقتضي الاختلاف في الحكم.

وكان من أبرز المؤلفات في الأشباه والنظائر للإمام السيوطي الشافعي، وابن نجيم الحنفي.

وأيضاً في مصنَّفات عُرفت بالفروق الفقهية، وصار علماً «يُبحث فيه عن وجوهِ الاختلاف وأسبابها بين المسائل الفقهية المتشابهة في الصُّورة، والمختلفة في الحكم: من حيث بيانِ معنى تلك الوجوه، وما له صلةٌ بها، ومن حيث صِحَّتها وفسادها، وبيان شروطها، ووجوه دفعها، ونشأتها، وتطورها، وتطبيقاتها، والثمرات، والفوائد المترتبة عليها»[1].

---

(1) الفروق الفقهية والأصولية للدكتور يعقوب باحسين: 25.

وكان من أبرز مَنْ كَتَبَ فيها شهابُ الدين القرافي كتابه النفيس «الفروق»، والونشريسي، وأبو الفضل الدمشقي، وغيرهم.

وأما العلاقة القوية فكانت من جهة مصادرِ القواعد الفقهية؛ بحيث إنها في الجملةِ اعتمدتْ على كتاب الله؛ لأنه جاء بمبادئ عامة، وقواعد كلية؛ فنسجت القواعد في ضوء الآيات البينات. وكذا السنةُ النبويةُ المشرَّفةُ؛ لأن النَّبِيّ ﷺ قال: «**بُعِثْتُ بجوامع الكلم**»[(1)] وقال أيضاً: «**أُعْطِيْتُ مفاتيحَ الكلم**»[(2)] .ومن آثار الصَّحابة خير القرون، وبالاستقراء للنُّصوص مع امتلاك الوسائل لا سيَّما في ناصية العربية لحسنِ صياغة القاعدة، واتسامها بالضَّوابط الجامعة، والمانعة.

سببُ الاختلاف في اعتبار أصل القاعدة:

إنَّ أسبابَ الاختلاف معلومةٌ لدى المهتمين بهذا الشأن، والباحثين في الدِّراسات الأصولية والفقهية، لا سيما الفقه المقارن.

وقد نبَّه الأستاذ الدكتور محمد الروكي على مسألة في غاية الأهمية، وهي أنَّ الفقهاءَ في تناولهم للخلاف الفقهي، وأسبابه؛ لم يدرجوا ضمن هذه الأسباب التقعيد الفقهي بشكل واضحٍ مباشرٍ مقصود، في حين أنه من أهمِّ أسباب الاختلاف، بل إنه يعادلُ أسبابَ الاختلاف كلها[(3)].

---

(1) رواه البخاري في كتاب الرؤيا. وخذ من جوامعه درراً من الأحكام والحكم، منها:
- الدين النصيحة.
- المسلمون على شروطهم.
- البيعان بالخيار ما لم يتفرقا.
- البينةُ على المدَّعي واليمين على من أنكر.
- إنما الأعمالُ بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى.
- من حُسْنِ إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.
- لا ضَرَرَ ولا ضِرار... إلخ.

(2) ا(3)لإكليلُ في استنباط التنزيل: 26.

(4) انظر: نظرية التقعيد الفقهي: 247.

والعلاقةُ قويةٌ بين التقعيد واللغة العربية قوية في ذِكْر أسباب الخلاف، لا سيَّما في سبب اختلافهم في اعتبار أصل القاعدة، فيرجع إلى الاختلاف في المشترك اللغوي الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 173].

فقوله تعالى: ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ يحتملُ معنيين:

الأول: غير باغٍ ولا عادٍ في سفره سفر طاعة، لا سفر معصية.

والثاني: المراد غير باغ ولا عاد في تناوله الأكل المحرّم.

فالذين حملوا على المعنى الأول استنبطوا قاعدة (الرُّخَصُ لا تُناطُ بالمعاصي) والذين حملوها على المعنى الثاني قالوا: لا وَجْهَ لاستنباط تلك القاعدة(1).

الاستدلال باللغة العربية في القواعد الأصولية ذات المدرك اللغوي:

ولقد أنكر العلامةُ القرافي على كلٍّ من أورد دليلاً عقليّاً في مسألة لغوية في مسمَّى القواعد الشرعية فقال: «فهذا بابه الأحكام العقلية، ومسألتنا بابها الأوضاع اللغوية، والعقليات لا ترد نقضاً على اللغات، ولا اللغات نقضاً على العقليات»(2). ولهذا قال الشاطبيُّ: «فمن أراد تفهُّمه(3)، فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيلَ إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة»(4). وإلا أدى إبعاد النُّجعة فيه إلى فسادٍ كبير، ومروق عن مقصودِ الشرع.

قال القرافي: «بحث العلماءُ في أصول الفقه المهمِّ منه الحقيقة اللغوية دون غيرها، وهي المرادُ بقولنا: الأمر للوجوب، والأمر للتّكرار... وغير ذلك من

---

(1) المرجع نفسه للروكي: 248 ـ 249، والقاعدة الكلية لشبير: 83.

(2) العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي: 2/ 93، تحقيق محمد علوي نصر، ط. 1416هـ، من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

(3) أي: تفهم القرآن الكريم.

(4) الموافقات: 2/ 102.

المباحث، إنما يريدون الحقيقة اللغوية، وهي المهمةُ في أصول الفقه حتى إذا تقرَّرت حمل عليها الكتاب والسُّنة»[1].

وقد رفض ثلةٌ من العلماء[2] الاستدلال بالفروع الفقهية على إثبات القواعد الأصولية اللغوية؛ وذلك لأن القواعدَ الأصوليةَ اللغوية ذات مدرك لغوي، وهذا يطلبُ من اللغة لا من الشرع، وإن إثباتٌ هذه القواعد الكلية بالفروع إثبات لها بفرع ثبوتها على أن الشَّارع قد يخالفُ مقتضى اللغة في بعض الأحكام؛ لذا قال الجويني: «التعلقُ بالأمثلة والكلام في بناء القواعد والكليات ذهابٌ عن مسلك التحصيل؛ فإنَّ آحادَ الأمثلة يمكنُ حمل الأمر فيها على جهاتٍ من التخصيص لا تنضبطُ، فلا يستمرُّ إذا مثل هذا في عقد الأصول»[3].

ضوابط الاستدلال باللغة العربية في إثبات القواعد الأصولية:

إن اللسانَ العربيَّ دليلٌ متفق عليه لدى عامة علماء الأصول، ومرجعٌ لتأصيل بعض الأصول، ومَهْيَعٌ لترجيحاتٍ كثيرة، غير أنَّ هذا الأمر ينبغي أن يسيجَ بسياجٍ أمني، ويُحاطَ بضوابط أساسية وفق المطالب الآتية[4]:

المطلب الأول: ثبوت اللغة بالنقل:

وقد نصَّ الأصوليون على أن الأصلَ انتفاء اللغات إلى أن يقومَ الدليلُ على إثباتها[5]. وبينوا أن اللغة تثبتُ بالنقل عن العرب، فلا طريقَ غيره لإثباتها[6]،

---

(1) شرح تنقيح الفصول: 234.

(2) من أمثال الباجي، والشيرازي، والجويني، والسمعاني، والغزالي، وابن برهان، والقرافي، والطوفي، وابن عبد الشكور، وغيرهم كثير.

(3) البرهان: 1/ 248.

(4) انظر: استدلال الأصوليين باللغة العربية لماجد عبد الله الجوير: 77 وما بعدها بتصرف.

(5) التلخيص: 2/ 76، المستصفى: 65.

(6) انظر: العدة: 1/ 265، المستصفى: 206، البرهان: 1/ 159، التلخيص: 1/ 265، روضة الناظر: 2/ 271، الإحكام للآمدي: 2/ 369، شرح تنقيح الفصول: 128، =

وإن ثمة جملة من المعايير إن توافرت في المنقول اللغوي أمكنَ إثباتُ القاعدة الأصولية به؛ وهي:

1 ـ أن يكون المستدل به عربياً في عصر الاحتجاج:

وذلك بأن يكونَ لسانه عربياً، وأن يكونَ من أولاد العرب، وأن يكونَ مسكنه في أرض العرب، وهي جزيرة، العرب[1]، فسلمان الفارسي رضي الله عنه ممن يحتجُّ بقوله؛ لأنه خالط العربَ، وأصبح لسانُه كلسانهم، وبالعلماء الذين داخلوا العربَ، وتتبعوا كلامهم؛ حتى صار فهمهم كَفَهْمِ العُرْفِ كالإمام الشافعي.

هذا وقد حدد اللغويون للاحتجاج بالمنقولِ منتصف القرن الثاني الهجري وما قبله، فلا يحتجُّ بمنقولٍ جاوز هذه المدة[2].

والمعوَّلُ عليه عند اختلاف دلالةِ اللفظ الدلالة الموجودة في عهده ﷺ[3].

2 ـ معرفة اسم قائل القول:

وهذا شرطٌ له وجاهته في التأكيد على عربية القول، وخشية أن يكونَ ذلك الشعرُ لمن لا يوثق بعربيته[4].

= شرح مختصر الروضة: 2/ 482، الرد على المنطقيين: 178، نهاية السول: 1/ 413، الموافقات: 1/ 39.

(1) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم: 1/ 454، وبلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب: 1/ 11.

(2) الاحتجاج بالشعر في اللغة: 81.

(3) شرح اللمع: 1/ 180، شرح تنقيح الفصول: 211، العقد المنظوم: 2/ 451، نهاية السول: 1/ 258. قال ابن تيمية: «دلالة الخطاب إنما تكونُ بلغة المتكلم، وعادته المعروفة في خطابه لا بلغة وعادة واصطلاح أحدثه قوم آخرون بعد انقراض عصره، وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته» درء تعارض العقل والنقل: 7/ 123. وقال الشاطبي: «لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين وهم العرب؛ الذين نزل القرآنُ بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عُرْفٌ مستمر؛ فلا يصحُّ العدول عنه في فهم الشريعة» الموافقات: 2/ 131.

(4) انظر: الإنصاف: 2/ 456، الاقتراح: 123، المزهر: 1/ 110. على أن ثمة من لم يرتضِ هذا القولَ كابن هشام حتى قال: «ولو صحَّ ما قاله لسقط الاحتجاجُ بخمسين بيتاً =

3 ـ فصاحة المنقول:

الفصيحُ عند العرب هو ما كَثُرَ استعمالُه في ألسنة العرب، ودار في أكثر لغاتهم[1]. وقد ردَّ الأصوليون بعض المنثور والمنظوم لكونه مستقبحاً ينافي الفصاحة؛ ولأن لغةَ العربِ في رأيهم جاريةٌ على الفصيح، فما هو مستقبح لا يكونُ من كلامهم، فوجود الاستقباح عند هؤلاء أمارةٌ على أن اللغة غير عربية. قال الإمامُ الجويني: «مما ردَّه المحققون من طرق التأويل ما يتضمَّن حَمْلَ كلامِ الشارع على جهة ركيكة تنأى عن اللغة الفصحى»[2]. هذا وإنَّ معرفةَ الفصيح الغالب من لغة العرب يرجعُ فيه إلى أهل اللغة العارفين بها، فهم الذين يميزون بين الفصيح وغيره[3].

4 ـ ثبوت القول إلى قائله:

قال ابنُ تيمية: «المنقولاتُ فيها كثيرٌ من الصِّدق وكثيرٌ من الكذب، والمرجعُ في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث، كما نرجعُ إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غيرهم، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشِّعْر والطب وغير ذلك، فلكلٍّ علمٍ رجالٌ يُعرفون به»[4].

المطلب الثاني: أن يكون المنقولُ عن العرب حقيقة في معناه:

ثبوتُ إطلاق لفظ ما بإزاء معنى معين غير كافٍ لإثبات القاعدة الأصولية؛ لأن الإطلاقات تدخلُها الحقيقة والمجاز[5]، وبحث الأصولي إنما هو عن

= من كتاب سيبويه؛ فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلها، وخمسين مجهولة» الاقتراح: 127، وللتوفيق هو أن ذلك الشعرَ إذا عرف الوقت الذي قيل فيه، ووافق المدة التي حدَّدها أهل اللغة للاحتجاج به، وإن لم يُعرف القائل يُعْتَدُّ به، وأما إذا تجاوز تلكم المدة، أو شك فيها، مع عدم معرفة القائل يطرح، ولا يحتجّ به.

(1) انظر: المعتمد: 1/ 244، المثل السائر: 1/ 77، تاريخ آداب العرب: 1/ 131.

(2) البرهان: 1/ 356.

(3) تاريخ آداب العرب: 1: 131.

(4) منهاج السنة: 7/ 34.

(5) الوصول لابن برهان: 1/ 204.

الوضع اللغوي[1]، أي: الحقيقة اللغوية، وهي اللفظُ المستعملُ في موضوعه الأصلي[2]، بحيث يكون اللفظُ موضوعاً عند العرب لمعنى معين يفهمُ من إطلاق اللفظ دون قرينة[3].

المطلب الثالث: أن يكون المنقولُ عن العرب قطعي الثبوت:

وهذا ضابطٌ ذكره بعضُ الأصوليين لإثبات القاعدة الأصولية. وقد نحا بعضُهم إلى أنه لا يصحُّ القطع بشيء من اللغات[4]، وذهب آخرون[5] إلى أنَّ من اللغات ما يقطعُ به. قال شيخُ الإسلام: «ونحن لا حاجةَ بنا مع بيان الرسول ﷺ لما بعثه الله به من القرآن أن نعرفَ اللغة قبل نزول القرآن، والقرآنُ نزل بلغة قريش، والذين خُوطبوا به كانوا عرباً، وقد فهموا ما أريد به، وهم الصَّحابةُ، ثم الصَّحابةُ بلَّغوا لفظَ القرآن ومعناه إلى التابعين حتى انتهى إلينا، فلم يبقَ بنا حاجةٌ إلى أن تتواترَ عندنا تلك اللغةُ من غير طريقِ تواترِ القرآن»[6].

المطلب الرابع: مراعاة العرف اللغوي:

العرفُ اللغويُّ هو شيوعُ استعمال بعض الألفاظ أو التراكيب في معنى؛ بحيث يكونُ هو المتبادر إلى الأذهان عند الإطلاق من دون قرينة[7].

وقد أشار غيرُ واحد من الأصوليين إلى عدم اعتبار الحقيقة اللغوية عند

---

(1) روضة الناظر: 2/ 658، الموافقات/ 4/ 18.

(2) العدة: 1/ 172، روضة الناظر: 2/ 549، الإحكام للآمدي: 1/ 267.

(3) البرهان: 1/ 251، شرح تنقيح الفصول: 20.

(4) وهو قول الرازي في المحصول: 1/ 390 ـ 391، والأصفهاني، انظر الكاشف: 2/ 505، والإسنوي، انظر: زوائد الأصول: 235.

(5) وهذا قولُ الآمدي في الإحكام: 2/ 396، والقرافي في نفائس الأصول: 3/ 45، وشيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان: 103، وابن القيم في الصواعق المرسلة: 2/ 632 وما بعدها، والشاطبي في الموافقات: 1/ 28، و4/ 401.

(6) الإيمان: 103.

(7) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام للقرافي: 220، المدخل الفقهي العام: 2/ 87، قاعدة العادة محكمة ليعقوب الباحسين: 37.

مقابلتها بمانعٍ كالعرفِ اللغوي، قال الجويني: «كلُّ ظهور يتلقَّى من وَضْع اللسان؛ فهو الذي يثبتُ عندنا وجوب العمل به ما لم يمنعْ مانع»[1]. وقال شهابُ الدين القرافي: «دلالةُ العرف مُقدَّمةٌ على دلالة اللغة؛ لأن العرفَ ناسخ للغة، والناسخُ مقدَّم على المنسوخ»[2]. وقد حُكي الإجماع[3] على القول بتخصيص العموم بالعاداتِ القولية، وقال الإسنويُّ: «لا إشكالَ أن العادةَ القولية تخصصُ العموم»[4]. وهذا له ضوابطه وفق الآتي:

1 ـ مقارنة العرف لزمن الخطاب الشرعي: إذ وجودُ العرفِ زمن نزول الوحي شرطٌ أساس لاعتباره؛ وذلك أن دلالات الألفاظ قد تتغيرُ باختلاف الأعصار. وعليه، فالعرفُ المتقدم على الخطاب الشرعي، وكذلك المتأخر عنه، غير معتبر. قال ابنُ تيمية: «من أعظم أسباب الغلط في فَهْم كلام الله ورسوله أن ينشأ الرجلُ على اصطلاح حادثٍ، فيريد أن يفسِّرَ كلامَ الله تعالى بذلك الاصطلاح، ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها»[5].

2 ـ أن يكون العرفُ عاماً بين أهل اللغة: وفيه عُرْفٌ خاصٌّ، وهو اصطلاحُ طائفة مخصوصةٍ على استعمال لفظ ما في معنى معين؛ كاصطلاح أهل الصناعات، وأصحاب الفنون، وتُسَمَّى بالحقيقة العرفية. وعرف عام وهو أن يسبقَ إلى ذهن أكثر أهل اللغة معنى معين عند إطلاق لفظ معين. كلفظ الدابةِ وُضِعَ لكلِّ ما يدبُّ على الأرض، ثم غلب استعماله على بهيمةٍ مخصوصة.

3 ـ أن تصلَ غلبة استعمال العرف إلى حدِّ النقل؛ بحيث يكونُ هو المتبادر عند إطلاق اللفظ: وكلامُ العلماء في تقديم العُرْف على الوضع اللغوي الأصلي

---

(1) البرهان: 1/ 251.

(2) شرح تنقيح الفصول: 211.

(3) انظر: تيسير التحرير: 1/ 317، وابن عبد الشكور في مسلم الثبوت، انظر: فواتح الرحموت: 1/ 345.

(4) نهاية السول: 1/ 534.

(5) انظر: فتاوى شيخ الإسلام: 12/ 107، درء تعارض العقل والنقل: 6/ 7.

إنما هو العُرفُ الذي وَصَلَ إلى حدِّ النقل؛ بحيث إذا أطلق اللفظ لم يتبادرْ منه غير معناه العرفي.

4 ـ أن لا يخالف العرف اللغوي الاعتبار الشرعي: تماماً كما أن الحقيقةَ الشرعيةَ مقدمةٌ على الحقيقة اللغوية، مثل أن معظمَ أوامر الشرع بعد الحظر تفيدُ الإباحة، وصار عرفاً شرعياً، فيقدم على الوضع اللغوي الذي هو الوجوب.

المطلب الخامس: مراعاةُ الاعتبار الشرعي:

الاعتبار الشرعي هو معنى للفظ استفيدَ من أدلة الشريعة يخالفُ المعنى الوضعي أو العرفي لدلالة ذلك اللفظ. وإذا وقع تعارضٌ بين خطاب لتشريع واللغة والعرف قال ابنُ عقيل: «فنحن نعملُ بظاهر اللفظ إلى أن تردَ دلالةٌ تخرجُ عنه بتحكم شرعي»[1]. وقال ابنُ قدامة: «الأصلُ تقرير الأوضاع اللغوية إلا ما صرفنا عنه الاستعمال الشَّرعي»[2].

بعض القواعد التي ارتبطت بالعربية:

إن معظمَ القواعد في حاجةٍ إلى جودةٍ في العربية من حيث صياغتُها، ومن حيث القيودُ الضابطةُ لها من أجل الاحتراز الصحيح؛ حتى تكون كلية ومطردة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1 ـ قاعدة: كل تفسير بموجب اللغة مقبول[3].

والمعنى: أنا إذا لم نجدْ تفسيراً لبعض الكَلِم من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ولا من أقوال الصحابة ـ رضوان الله عنهم ـ فسَّرناه على مقتضى قواعد اللغة

(1) الواضح: 3/ 261.

(2) روضة الناظر: 2/ 658.

(3) انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري: 2/ 221، ومعالم التنزيل للبغوي: 1/ 9، تحقيق محمد النمر وآخرين، الرياض، السعودية، دار أطلس، ط1، 1996م. المحصول للرازي: 5/ 436،والإحكام للآمدي: 4/ 53 شرح الكوكب المنير لابن النجار: 2/ 158، والبرهان للزركشي: 2/ 160.

العربية؛ لأن القرآنَ الكريمَ نزل بهذه اللغة، وقواعدها معتبرة فيه، وكذا فيما يتعلَّق بسننِ المصطفى ﷺ أفصح من نَطَقَ بالضَّاد.

قال الرازي: «جميعُ كتب النحو، والتصريف، والاشتقاق مملوءةٌ من الأقيسة، وأجمعتِ الأمةُ على الأخذ بتلك الأقيسة، فإنه لا نزاعَ أنه لا يمكن تفسير القرآن والأخبار إلا بتلك القوانين»[1].

هذا، ويدعمه قولُ الصَّحابي فيما رواه ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: دخل رجلٌ على عثمان ابن عفان رضي الله عنه فقال: إن الأخوين لا يردَّان الأمَّ عن الثلث، قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: 11]. فالأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة، فقال عثمانُ بن عفان رضي الله عنه: «لا أستطيعُ أن أردَّ ما كان قبلي ومضى في الأمصار، توارثَ به الناس»[2]. ومحلُّ الشاهد هو أن الرجلَ الذي دخل على عثمان احتجَّ باللغة العربية في تفسير الآية الكريمة؛ بحيث إنه بنى تفسيره على قواعد العربية، فلم ينكرْ عليه عثمان الاستدلالَ بالعربية وقواعدها؛ مما انقدح لدينا على أن تفسيرَ القرآنِ باللغة معتبرٌ عند الصحابة.

بل ويشهدُ عليه العقل أيضاً؛ بناء على أن القرآنَ أنزل بلسانٍ عربي[3].

ومن تطبيقات القاعدة النظر إلى بعض النصوص القرآنية منها على سبيل المثال لا الحصر في المشترك اللفظي: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 228] فما المرادُ بالقرء؟ اختلف الفقهاءُ في تفسير معنى القُرء على قولين؛ إما الطهر أو الحيضة، وأشهرهما القول بأنه الطهر؛ بناءً على اعتبار في اللغة العربية؛ وهو أن

(1) المحصول للرازي: 5/ 463.

(2) المستدرك للحاكم: 4/ 372، والسنن الكبرى للبيهقي: 6/ 227.

(3) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار: 2/ 158.

عَدَدَ القلة يخالفُ المعدودَ في التذكير والتأنيث؛ فجاء في الآية ﴿ثَلَٰثَةَ﴾ بالتاء المربوطة، والمعدود ﴿قُرُوٓءٖ﴾؛ فدلَّ على أن المعدود مذكَّر، وطهر هو المذكر، وأما الحيضةُ فمؤنث وليست بمذكر، فتأمل!

2 ـ قاعدة: يُحمل العام على عمومه حتى يردَ دليلُ التخصيص

وذلك إذا ورد في كلام الله ﷻ أو في سُنَّة نبيه ﷺ نصٌّ عام فإنه يُحملُ على عمومه، ويشملُ جميعَ ما يصلحُ له، ولا يخصُّ أفراداً من جنسه دون غيرها؛ إلا إذا وَرَدَ دليل على التخصيص. ومن أمثلته ما يأتي:

● أن النَّبيّ ﷺ لما انتقل لجوار ربه جاءت فاطمة ـ رضي الله عنها ـ والعباس رضي الله عنه يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ مستدلِّين بعموم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ [النساء: 11]. فقال لهما أبو بكر: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**لا نُورَثُ، ما تركناه صدقة...**»[(1)].

● قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: 5]. وقد عمل بعضُ الصحابة بعموم هذا النصِّ، ثم جاء التخصيص من النَّبِيّ ﷺ، بما رواه ابنُ عمر رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأةً مقتولةً فأنكر ذلك، ونهى عن قَتْلِ النساءِ، والصبيان[(2)].

3 ـ قاعدة: الحقيقة تترك بدلالة العادة.

وهي قاعدةٌ متفرعةٌ عن القاعدة الأم: «العادةُ محكمة»، ومعنى القاعدة: أن اللفظَ الحقيقي هو المستعملُ فيما وُضِعَ له أصلاً، لكن إذا كان اللفظُ الحقيقي غير مستعمل لتعذره، أو لكونه أصبح مهجوراً شرعاً، أو عادة؛ فيصار إلى المعنى المجازي؛ لكن الأقرب والأقوى!

(1) متفق عليه.

(2) متفق عليه.

من تطبيقات القاعدة:

• فلو حلف أن لا يأكلَ رأساً، فلا يحنث بأكل رأس عصفور؛ لأن العرف خصَّ الرأس برأس الأنعام الذي يُباع للأكل في الأسواق.

• ومنها: جوازُ التقاط الثمار التي يتسارعُ إليها الفساد من البساتين ما لم توجد دلالة المنع[1].

• ومنها: صيغ الماضي في العقود: كبعت، ووهبت، وأجرت ينعقدُ بها، وإن كانت للماضي وضعاً؛ لأنها جعلت إيجاباً للحال في عُرْفِ أهل اللغة، والشرع[2].

4 ـ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وذلك إذا ورد النصُّ في كتاب الله ﷻ أو في سُنَّة نبيه ﷺ فإنه يُحملُ على عمومه، ويشملُ جميعَ ما يصلح له، بغضِّ النظر عن السبب الذي وَرَدَ من أجله. ومن أمثلة ذلك:

• قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: 3]. وقد أنزلت كفَّارة الظهار في النصِّ القرآني جواباً لزوجة أوس بن الصامت ﵁ حين ظاهرها؛ إلا أن هذه الكفارة عامة لكل مسلم ظاهر زوجته، مصداقاً للقاعدة: العبرةُ بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

• وحديثُ ابن مسعود ﵁ أن رجلاً أصاب من امرأةٍ قُبْلَةً فأتى النَّبيَّ ﷺ فأخبره، فأنزل الله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ [هود: 114]. فقال الرجل: يا رسولَ الله ألي هذه؟ قال: «لجميع أمتي كلهم»[3].

---

(1) شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا: 167.

(2) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه للبورنو: 301.

(3) متفق عليه واللفظ للبخاري.

وفي رواية لمسلم: فقال رجلٌ من القوم: يا نبيَّ الله، هذا له خاصة؟ قال: «بل للناس كافة»[1].

ومحل الشاهدِ أن النَّبيَّ ﷺ صرَّح بعموم لفظ القرآن بِغَضِّ النظر عن السبب الذي أنزل من أجله، كما قال العلامة الشنقيطي في مذكرته[2].

5 ـ قاعدة: النساء يدخلن في عموم خطاب الرجال.

وذلك إذا ورد خطابٌ بصيغة التذكير؛ فإن النساءَ يدخلن لا محالةَ في هذا الخطاب، ولا يخرجن منه إلا بدليل؛ وهذا المعتادُ في كلام العرب وعُرْف العربية؛ فإذا اجتمع التذكير والتأنيث غلَّبوا جانبَ التذكير، بل يستهجنُ من العربي أن يقول لأهل قرية مثلاً: أنتم آمنون، ونساؤكم آمنات؛ وذلك لحصول الأمن للنساء بالقول الأول. ولذلك كانت الرواية الحديثية: «طلبُ العلم فريضةٌ على كلِّ مسلم» أصحّ من الرواية التي تحملُ زيادة «ومسلمة»؛ لتضمُّنها في الأول.

6 ـ قاعدة: الأمر العاري عن القرينة للوجوب

وذلك إذا ورد أمرٌ في كتاب الله ﷻ أو في سُنَّة نبيه ﷺ مجرداً عن القرائن الصارفة؛ فإن ظاهر السياق يقتضي وجوبَ فعل المأمور به من خلال هذا النصِّ أساساً؛ وتؤصل القاعدة بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63].

جاء في معالم الأصول: «ولو لم يكن الأمرُ للوجوب لما رتَّب الله على مخالفته إصابةَ الفتنة، أو العذاب الأليم»[3].

وقد وصف أهلُ اللغة مَنْ خالف أمراً بأنه عاصٍ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: 93]. وقول الشاعر: أمرتك أمراً حازماً فعصيتني، والعصيانُ اسم ذمّ؛ وذلك في غير الوجوب ممتنع، وأن السيدَ إذا أمر عبده بأمر

---

(1) متفق عليه واللفظ لمسلم.

(2) انظر: مذكرة أصول الفقه للشنقيطي: 372.

(3) معالم أصول الفقه للجيزاني: 406.

فخالفه حَسُنَ الحكم من أهل اللغة بذمِّه، واستحقاقه العقاب، ولولا أن الأمرَ للوجوب لما كان كذلك[1].

7 ـ مطلق الأمر يحمل على الفور

وذلك إذا ورد الأمرُ مجرداً عن القرائن لوقت حصول الفعل، فإنه يلزمُ المكلف امتثال الفعل، بل والمبادرة إليه على الفور؛ والنصوصُ مستفيضةٌ للدلالة على ذلك، منه قوله تعالى: [آل عمران: 133].

وقوله تعالى: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: 48].

وقوله ﷺ: «**بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليلِ المظلم...**»[2].

8 ـ والأمر بعد الحظر يرد الحكم إلى ما كان عليه قبل الحظر

فإن كان مباحاً فمباحاً، مثل قتل الصيد كان مباحاً، وحظر حالة الإحرام، ثم أمر به عند الإحلال؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: 2]. وإن كان واجباً فواجباً، مثل الصلاة الواجبة، لكنها تحظر على الحائض؛ فإن طهرتْ عاد لها الوجوب. وكذا قتالُ المشركين حظر حالة الأشهر الحرم، فقال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: 5].

9 ـ قاعدة: صيغة الأمر المطلق لا تقتضي التكرار

وقد عُلم من لغة العرب وأعرافهم أن مُطْلَقَ الأمر لا يفيدُ التكرار؛ ولهذا

---

(1) انظر: الإحكام للآمدي: 2/ 167، ومعالم أصول الفقه للجيزاني: 406.

(2) أخرجه مسلم.

أنكر النَّبِيّ ﷺ على الأقرع بن حابس سؤاله عن تكرار الحج، مع أن النَّبِيّ ﷺ أطلق الأمر؛ لأنه أفصحُ من نطق بالضاد.

10 ـ قاعدة: مطلق النهي للتحريم

وذلك إذا تجرد من القرينة الصَّارفة؛ فقال النَّبِيُّ ﷺ: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرةُ مسائلهم، واختلافهم على أنبيائهم**»[1]

11 ـ الممتنع عادة كالممتنع حقيقة

وهي تابعةٌ لقاعدة: «ما ثبت باليقين لا يزول بالشك» وكذا قاعدة: «العادةُ محكمة».

12 ـ قاعدة: الكتاب خطاب .

وذلك لأن الألفاظَ لم تقصد لذاتها، وإنما هي أدلةٌ يستدلُّ بها على مرادِ المتكلم.

13 ـ قاعدة: النهي يقتضي الفساد

وذلك لقوله ﷺ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ**»[2]. فيدلُّ على فساد المنهي عنه كنكاح التحليل، أو المحارم.

14 ـ قاعدة: يحمل المطلق على إطلاقه ما لم يقمْ دليل التقييد

فإن الحكم الوارد من الكتاب أو السنة مطلقاً يبقى على إطلاقه، ولا يجوزُ دعوى التقييد إلا بدليل.

15 ـ قاعدة: يحمل المطلقُ على المقيد عند اتحاد السبب والحكم

ومثاله الدم الذي حرَّمه الله ﷻ مطلقاً من سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 173].

وقد قيده الله ﷻ في سورة الأنعام بأن يكون مسفوحاً في قوله: ﴿قُل لَّا أَجِدُ

(1) أخرجه مسلم.

(2) متفق عليه.

فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: 145].

والنَّبِيُّ ﷺ حمل المطلقَ على المقيد في قوله: «**أُحِلَّتْ لنا ميتتان ودمان... وأمّا الدمان فالكبدُ والطحال**»[1].

16 ـ المطلق يحمل على العرف

ومن ذلك قوله ﷺ لهند: «**خُذي ما يكفيك وولدكِ بالمعروف**»[2]. فمن حلف أن لا يأكلَ اللحمَ هذا اليوم، فأكل السمك أو الدجاج لم يحنثْ في يمينه لدى معظم الأعراف التي تميز بين اللحم؛ الذي ينصرفُ للأنعام، وبين لحم الطيور، والأسماك.

17 ـ قاعدة: إعمال الكلام أولى من إهماله

ومعنى القاعدة: إعطاؤه حكماً مفيداً حسب مقتضاه اللغوي[3]؛ وذلك لأن الكلامَ الصَّادرَ عن العقلاء إذا كان حمله على معنى لا يترتبُ عليه حكم، وحمله على معنى يترتب عليه حكم، فالواجبُ حمله على المعنى المفيد لحكم جديدٍ؛ لأن خلافَ ذلك إهمال وإلغاء، وإن كلام العقلاء يُصانُ عن الإلغاء ما أمكن[4].

وعندما نحلل القاعدة نجد أنها تتركَّب من عدة عناصر؛ منها الموضوع، وهو الكلام والمتكلم، والحكم الكُلِّي، ومناط الحكم، والمقصود الشرعي من القاعدة.

وأما بخصوص الموضوع؛ فباعتبار المتكلم هو قسمان:

---

(1) رواه أحمد، وابن ماجه، والبيهقي في السنن الكبرى، والدارقطني.

(2) أخرجه البخاري.

(3) وقد أفردها بالتأليف والدراسة محمود مصطفى هرموش، في رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، وطبعت ببيروت من قبل المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

(4) المدخل الفقهي العام: 2/ 1002.

القسم الأول: إما كلامُ الله تعالى المنزل على رسوله ﷺ، والمعجز في بيانه وفصاحته، وأنه منزه عن الألفاظ المهملة التي لا فائدةَ فيها ولا معنى، ولا حكمة من وضعها[1].

القسم الثاني: أو كلام الناس، والناس متفاوتون في الفصاحة، والبيان.

وقسموا الكلام باعتبار دلالته إلى حقيقة ومجاز؛ وقد عرَّجنا على الموضوع في أكثر من مقام.

المقصود من القاعدة:

إن المقصودَ من القاعدة: صيانةُ الكلام من الإهمال، وتصحيحُ كلام العقلاء، وحمله على المعنى الذي يترتب عليه أثر شرعي؛ ولذلك انبرى الجلَّةُ من السَّلف من أجل ضبطه، وصيانته باشتراط ما يأتي:

1 ـ أن يكون الكلامُ لداع يدعو إليه؛ إما في اجتلاب نفع، أو دفع ضرر. أما ما لا داعي له فهذيان، وما لا سبب له هُجر، أي: قبيح.

2 ـ أن يأتي بالكلام في موضعه، ويتوخّى به إصابة فرصته. أما إذا كان في غير حينه، فلا يقعُ موقع الانتفاع به، وما لا ينفعُ من الكلام فهو هذيانٌ، وهُجر.

3 ـ أن يقتصرَ منه على قدرِ حاجته وقدر كفايته، فالكلامُ ليس له حدّ، فإذا أطلق الإنسانُ للسانه الكلام كان حشواً بلا فائدة، وكثر غلطه وهذره.

4 ـ أن يتخيرَ الألفاظَ التي يتكلم بها، فاللسانُ عنوان الإنسان يترجمُ عن مجهوله، ويبرهن عن محصوله[2].

---

(1) قال الرازي: «إنه لا يجوز أن يتكلم الله تعالى بشيء ولا يعني به شيئاً؛ لأن التكلم بما لا يفيد هذيان، وهو نقص، وهو محال على الله تعالى؛ ولأن الله تعالى وصف القرآن بكونه هدى وشفاء وبياناً لا يحصل بما لا يفهم معناه». انظر: المحصول للرازي: 1/ 385 ـ 386.

(2) انظر: طريق الوصول بمعرفة القواعد والأصول من كتب ابن تيمية، وابن القيم للسعدي: 154. وقد قال بعض البلغاء: «اللسان يظهر به حسن البيان، وظاهر يخبر عن =

تطبيقات القاعدة[1]:

1 ـ إذا قال شخصٌ: وقفتُ بيتي على ولدي، ثم على الفقراء، فإذا كان له ولد صلب حُمل عليه، وإن لم يكنْ له ولد صلب، بل له ولد حفيد حُمل عليه أيضاً؛ لئلا يهملَ الكلام، وقد أمكن إعماله، لكن إذا لم يكنْ له ولد مطلقاً أهمل كلامه هذا، وصرف الريع إلى الفقراء.

2 ـ لو حلف شخص أن لا يأكلَ من هذه النخلة، فأكل من ثمرها فإنه يحنث؛ لأن النخلة لا يتأتى أكل عينها، فحمل على ما تولد منها.

3 ـ لو قال شخص لآخر: أوصيت لك بطبلٍ، وكان له طبلُ حرب، وطبل لهو، يحملُ على طبل الحرب.

4 ـ لو قال شخص: زوجتك فاطمة، ولم يقلْ بنتي؛ لم يصح؛ لكثرة الفواطم، وفيه وجه الجواز عند الشافعية.

5 ـ لو أوصى بألف دينار في وجوه الخير، ثم أوصى مرة أخرى بألف دينار في وجوه الخير تعتبر الوصية ألفين، ولا يقبلُ قول الورثة: الوصيةُ ألف دينار، وأراد بالثانية عين الأولى؛ لأن إعمالَ كلامه في المرة الثانية أولى من إهماله، أو حمله على التأكيد.

18 ـ قاعدة: إذا تعذر إعمال الكلام يهمل.

19 ـ قاعدة: الأصل في الكلام الحقيقة.

20 ـ قاعدة: إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز.

= الضمير، وشاهد ينبئ عن غائب، وحاكم يفصل به الخطاب، وناطق يردّ به الجواب، وشافع تدرك به الحاجة، وواصف يعرف به الحقائق، ومعزّ ينفى به الحزن، ومؤنس تذهبُ به الوحشة، وواعظ ينهى عن القبيح، ومزين يدعو إلى الحسن، وزارع يحرثُ المودة، وحاصد يستأصلُ الضغينة، وملهم يونق الأسماع». انظر: منهاج اليقين شرح أدب الدنيا والدين للماوردي، لخان زاده: 451 . 459. عن القواعد الكلية: 282 . 283.

(1) انظر: درر الحكام لعلي حيدر: 1/ 53، وشرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا: 251، والقواعد الكلية والضوابط الفقهية لمحمد شبير: 283 . 284.

21 ـ قاعدة: الأصل في الكلام التأسيس، أو التأسيس أولى من التأكيد.

22 ـ قاعدة المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقمْ دليل التقييد نصاً أو دلالة.

23 ـ قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

24 ـ قاعدة: السؤال معاد في الجواب.

25 ـ قاعدة: الوصف في الحاضر لغو، وفي الغائب معتبر[1].

26 ـ قاعدة: من جمع في كلامه بين ما يتعلَّق به الحكم وبين ما لا يتعلَّق به الحكم؛ فالعبرة بما يتعلق به الحكم دون الآخر[2].

خاتمة الفصل:

لقد عالجتُ عبر هذا الفصل حاجة أصول الفقه إلى اللغة العربية، وضبط العلاقة بينهما، فلاح بجلاء أنها من القوة بمكان، وأن استمداد الأصول من العربية إلى جانب علم الكلام والفقه، على أن واضعَ الأصول (الإمام الشافعي ت 204هـ) كان من جهابذة اللغة وفحولها. وإنَّ من حلقات الوصل أسباب اختلافِ الفقهاء من جهة اللغة، وأن العلم بالعربية بات شرطاً من شروط الاجتهاد، كما عرجت على الترجيح بين الأدلة باعتبار المتن كترجيح اللفظ الفصيح على الركيك، والأفصح على الفصيح، وكذا موضوعُ الحقيقة والمجاز عند الأصوليين، معظمه مستمدّ من علوم اللغة العربية، علاوةً على مصطلحات الأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمشترك ودلالاتها، وكذا المنطوق والمفهوم، والألفاظ واضحة الدلالة وغير الواضحة، وما مدى حاجة

(1) فلو قال لبائع مثلاً: بعتك هذه السيارة البيضاء بمئة ألف ريال، وهي سوداء فقبل المشتري انعقد العقد لازماً للمشتري، ولا خيار له في فسخه باختلاف الوصف؛ لأن وَصْفَهُ لها بالبيضاء يلغو بحضور السيارة، والإشارة إليها، والحكم يختلفُ فيما إذا كانت السيارة غائبة طبعاً!

(2) كمن أوصى بثلث ماله لحي وميت، فالوصيةُ تتعلق بالحي، وليس الميت طبعاً.

الأصول إلى العربية في موضوع حروف المعاني. وحضورها في الأدلة منها دليلُ الاستصحاب.

وكذا كشفتُ عن وجهِ العلاقة بالقرائن ومتعلقاتها في مقاصد الكلام، وعرجت على القواعد الفقهية، وعلاقتها باللغة العربية، وقد دعمتُ هذا الفصل بالأمثلة التطبيقية ما أمكن إليه سبيلاً مع التأصيل، وعلى الله قَصْدُ السبيل.





الفصل السابع
حاجة علم مقاصد الشريعة إلى اللغة العربية

تمهيد:

لا شكَّ أن ثمة علاقة وطيدة بين اللغة العربية، وعلم مقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك ما نجلّيه في هذا الفصل إن شاء الله تعالى، وعبر المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف مقاصد الشريعة:

المقاصدُ في **اللغة** تعني: التوجه، والاعتزام، والعدل، والإنصاف، والتوسط، وعدم الإفراط والتفريط، والسهل والقرب، واستقامة الطريق، وهلم جرا.

عرَّف **العلامةُ ابن عاشور** المقاصد بقوله: «مقاصدُ التشريع العامة: **هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع، أو معظمها، بحيث لا تختصُّ ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة**، فيدخلُ في هذا أوصاف الشريعة، وغايتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريعُ عن ملاحظتها، ويدخلُ في هذا أيضاً معانٍ من الحكم؛ ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظةٌ في أنواع كثيرة منها»[1].

هذه مقاصدُ عامة فأين الخاصَّةُ والجزئية؟

---

(1) مقاصد الشريعة الإسلامية: 183.

والعلامةُ علّال الفاسي يُعرِّفُ المقاصدَ بقوله: «المرادُ بمقاصد الشريعة: الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارعُ عند كلِّ حكم من أحكامها»[1].

الغاية منها: يقصدُ بها المقاصد والكليات العامة؛ لأنه قد ثبتَ أن الشارعَ قاصدٌ جلبَ المصالح، وتكثيرها، ودَرْء المفاسد وتقليلها.

الأسرارُ التي وضعها الشارع عند كلِّ حكم من أحكامها: يقصدُ بها المقاصد الخاصة والجزئية.

هذا، وقد عرّفتُ مقاصدَ الشريعة على أنها: «**المعاني والحكم الملحوظةُ للشارع في جميع أحوال التشريع، أو معظمها، أو عند كلِّ حكم من أحكامها؛ لمصلحة العبادِ في الدارين**»[2].

وقد توخّى تعريفنا المختار الجمع بين أروع التعريفات[3]، وتفادى جلّ الثغرات الملحوظة عليها.

المبحث الثاني: وجهُ العلاقة بين المقاصد واللغة العربية:

إن اللغة العربية مفتاحُ المقصد، والتوغُّلُ فيها يجعلك تحيطُ بمعانيها، وإن المقاصدَ هي المعاني والأسرار، قال ابنُ جني: كانت الألفاظ «عنوان معانيها، وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها، ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكونَ ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في **الدلالة على القصد**»[4].

يقول العلامةُ الطاهر بن عاشور: «**المعرفةُ بعلوم اللغة العربية**، وبأفانين

(1) مقاصد الشريعة ومكارمها: 3.

(2) مقدمة في علم مقاصد الشريعة د. حسن يشو، كانت عنوان دورة علمية قدمت بالتنسيق مع وزارة الأوقاف بدولة قطر، عام 2009م، بإشراف إدارة الدعوة.

(3) لا سيما تعريفات الشيخ علال الفاسي، والشيخ الطاهر بن عاشور، والشيخ أحمد الريسوني.

(4) الخصائص: 1/ 215 ـ 216، تحقيق محمد علي النجار، ط2، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، 1374هـ، 1955م.

القول، وأساليب الخطاب، المدخلُ الأول لفهم معاني القرآن، **وتبَيُّن مقاصدِه**، واستنباط أحكامه»[1]. فالعلاقةُ القويةُ بين الفكر اللغوي والفكر الأصولي والمقاصدي تتمثَّل في أن المعرفة اللغوية إحدى آليات التفكير، وإحدى وسائل الاستنباط، وبها يمكنُ إزالةُ اللبس أو الغموض؛ الذي قد يوجد بالنص اللغوي، أو الوقوف على مقاصده[2].

والشاطبيُّ يقول: «الشريعةُ المباركةُ عربية، لا مدخلَ فيها للألسن العجمية»[3].

وصار **الجهلُ بأدوات الفهم اللغوية يُعدُّ العائق الأول** أمام استخراجِ الأحكام، **وإدراك المقاصد الشرعية**[4].

وحسب شيخ المقاصد أبي إسحاق الشاطبي: «أن على الناظرِ في الشريعة، والمتكلِّم فيها، أصولاً وفروعاً، أن لا يتكلَّم في شيء من ذلك حتى يكون **عربياً**، أو **كالعربي** في كونه **عارفاً بلسان العرب**، بالغاً فيه **مبالغ العرب**، أو مبالغ الأئمة المتقدِّمين، كالخليل، وسيبويه... وليس المرادُ أن يكون حافظاً كحفظهم، وجامعاً كجمعهم، وإنما المرادُ أن يصير **فهمه عربياً في الجملة**، وإن لم يبلغْ ذلك، فحسبه في فهم معاني القرآن التقليد»[5].

المبحث الثالث: أبو إسحاق الشاطبي وعنايته باللغة العربية:

تألق العلامةُ أبو إسحاق الشاطبي بكتابه: «الموافقات» وكانت له قدمٌ

---

(1) مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي: 29، ط1، ط دار البصائر للإنتاج العلمي، 1998م.

(2) النص الشرعي وتأويله، الشاطبي نموذجاً: 46.

(3) الموافقات: 2/ 64، دار الفكر العربي، القاهرة.

(4) انظر: الفكر الأصولي وإشكالية السلطة في الإسلام: قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة، د. عبد المجيد الصغير: 472، ط1، دار المنتخب العربي، 1994م.

(5) الاعتصام: 2/ 473، والموافقات: 4/ 115، 118.

راسخةٌ في علم أسرار الدين؛ ولذلك كان الأصلُ في عنوان الموافقات هو: «عنوان التعريف **بأسرار** التكليف». ومما زاده رسوخاً في علم مقاصد الشريعة حتى كان **بلا منازع شيخَ المقاصد؛ علمُه الواسع باللغة العربية**، بدليل ما ألفه في المضمار نفسه؛ وكانت لهذه العناية المركزة باللغة العربية آثارٌ إيجابية على علم المقاصد، ومسرد مكتبته في العربية وفق الآتي:

1 ـ الأصول العربية:

ذكره الشاطبي أول مرة في المقاصد الشافية عند شرحه لبيت ابن مالك:

والأصل في المبني أن يُسكّنا

فتناول في هذا الموضع الأصلَ القياسي، والأصلَ الاستعمالي. ثم قال: «وهذه المسألةُ مبسوطةٌ في الأصول العربية»، ويتردَّد ذِكْرُ هذا الكتاب في غير موضع من المقاصد الشافية، وهذا الكتاب مفقود. وقد ذكر التنبكتي على أنه من الممكن أن نستخرجَ كثيراً من آرائه الأصولية من المقاصد.

2 ـ الاتفاق في علم الاشتقاق:

وهو مثلُ سابقه، وقد ذكر التنبكتي أنه أُتلف في حياته، وللشاطبي كذلك في المقاصد الشافية حديثٌ يتردد عن الاشتقاق.

3 ـ المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية[1]:

وسمَّاه بالمقاصد؛ لحديثه المستفيض عن المقاصد في الجزء الثاني من كتابه النفيس: «الموافقات». والسببُ الثاني لمقالة ابن مالك في صدر ألفيته:

وأستعينُ الله في ألْفيّهْ مقاصدُ النحو بها محويّهْ

وهذا العنوانُ منسجمٌ تماماً مع اتجاه أبي إسحاق من رفع لواء المقاصد، وقد قسمها إلى قسمين: قصد الشَّارع، والثاني: قصد المكلّف. والأمر نفسه

---

(1) وقد قام فريقٌ من جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي، بتحقيق الكتاب، وهم: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وعبد الرحمن قطامش، والسيد تقي، ومحمد إبراهيم البنا، وسليمان بن إبراهيم العايد، وعياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2007م.

سارٍ عليه في شرحه الخلاصة، وهما: قصد الواضع فيما وضع، ثم مقصد ابن مالك من عبارته.

4 ـ الإفادات والإنشادات[1]:

وقد قدَّم الشاطبي لكتابه هذا بقوله: «جمعتُ لك هذه الأوراق جملةً من الإفادات المشفوعة بالإنشادات، مما تلقيته عن شيوخنا الأعلام، وأصحابي من ذوي النّبل والأفهام؛ قصدتُ بذلك تشويق المتفنن في المعقول والمنقول، ومحاضرة المستزيد من نتائج القرائح والعقول...» وهذه الإفاداتُ متعددةٌ بحسب موضوعها، ويغلب جانب النحو، والصرف، وبعضها في البلاغة، واللغة، والأدب.

المبحث الرابع: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وعنايته باللغة العربية:

ولماذا الحرصُ على هذا القطب بعد الشاطبي، فالحقُّ أنه من غير نزاعٍ صاحب الإضافة النوعية والحقيقية! وكلُّ الناس بعده عالةٌ على الشاطبي، اللهم إلا ابن عاشور؛ قرأ الشاطبي فاستفاد واعترف بفضله، ولم ينقل أو يختصر من كتابه، بل ابتدأ من حيث انتهى بعد أن انتقده نقد الكبار للكبار دون نكران عشيره؛ فقال العلامةُ ابن عاشور: «والرجل **الفذُّ** الذي **أفرد** هذا الفن بالتدوين هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المالكي، إذ عُني بإبرازه في القسم الثاني من كتابه المسمَّى: «عنوانُ التعريف بأسرار التكليف في أصول الفقه» وعنون ذلك القسم بـ «كتاب المقاصد» **ولكنه تطوّح في مسائله إلى تطويلٍ وخلطٍ**، **وغفل عن مهمّات من المقاصد** بحيث لم يحصلْ منه الغرضُ المقصود، على أنه **أفاد جِدّ الإفادة**، فأنا أقتفي آثاره، ولا أهمل مهماته، ولكن **لا أقصدُ نقله، ولا اختصاره**»[2].

---

(1) قد حقق الكتاب الشيخ محمد أبو الأجفان، وصدرت طبعته الأولى عام 1403هـ، 1983م، عن مؤسسة الرسالة.

(2) مقاصد الشريعة الإسلامية: 124. تحقيق الميساوي، ط1، 1420هـ، 1999م، دار النفائس، الأردن.

وعليه، فللشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور كتبٌ كثيرة ومتنوعة، لم تخلُ مكتبته من تآليف في **اللغة العربية**؛ لأن لها وصلاً متيناً بعلم مقاصد الشريعة؛ التي أفاد فيها وأجاد، وحقق المراد، ونحن نسوقُها هنا لمعرفة مدى فضل الاطلاع على اللغة العربية، وتركتها على العلوم الإسلامية بما فيها، وعلى رأسها مقاصد الشريعة؛ التي يمثِّلُ فيها العلامة ابن عاشور القطب الثاني بعد الشاطبي؛ ومنها:

1 ـ شرح الاقتضاب:

والاقتضابُ هو لابن السيد البطليوسي، وضعه صاحبه شرحاً على أدب الكاتب لابن قتيبة. فقد انبرى الشيخُ ابن عاشور لشرحه، وتصحيحه، وتحقيقه، والتعليق عليه؛ وهذا ينبئ عن عنايته بالأمهات؛ لأن كتابَ «أدب الكاتب» يعدّه ابنُ خلدون من الأصول الأربعة في كتب الأدب وفق الآتي:

- **أدب الكاتب لابن قتيبة.**
- الكامل لابن المبرد.
- البيان والتبين للجاحظ.
- والأمالي لأبي علي القالي.

2 ـ غرائب الاستعمال:

هو بلا شَكٍّ في علم اللغة، واشتقاقاتها، وأساليبها، ولم يعثرْ عليه بعد[1].

3 ـ اللفظ المشترك:

وهي مقالةٌ نشرتها له مجلة الهداية الإسلامية بالقاهرة في مجلدها السادس.

4 ـ أخطاء الكتاب في العربية:

وهي مقالةٌ ردَّ فيها على مقال نشرته البصائر[2].

---

(1) ذكرها حفيده د. محمد عبد العزيز ابن عاشور في ترجمته. انظر: دائرة المعارف التونسية. الكراس: 1/ 1990 ـ 46.

(2) البصائر عدد: 84، ص: 6، بعنوان: إصلاح اللسان لأبي يعلى الزواوي أحد علماء الجزائر.

5 ـ تصحيح أخطاء وتحاريف في اللغة العربية في طبعة «جمهرة الأنساب» لابن حزم:

وقف فيها على ثلاثة مآخذ:

- كلمات مُنيت بالتحريف، أو بخطأ في الضبط.
- وجوه مرجوحة، أو مشكلة في الأسماء.
- أنقاص ناشئة عن إهمال، أو غفلة.

6 ـ مقالة: استعمال لفظ «كل» بمعنى الكثرة[1].

مؤلفات الشيخ في علوم البلاغة:

1 ـ كتاب: أصول الإنشاء والخطابة[2].

2 ـ كتاب: موجز البلاغة[3].

3 ـ الأمالي على دلائل الإعجاز للجرجاني.

4 ـ التعليق على المطول بحاشية السيالكوتي[4].

مقالات الشيخ في الأسلوب:

1 ـ طريقة من شعر العرب في توجيه الخطاب إلى المرأة.

2 ـ الجزالة.

---

(1) انظر: المجلة الزيتونة: 2/ 9، 76 ـ 79.

(2) صدر عام 1339هـ 1920 ـ 1921. وكان هدفه من تأليفه أن يبلغ بالمتعلم إلى الإفصاح عن مراده كتابة أو قولاً من أقرب طريق، وإلى سلوك سبيل الإفهام بأحسن ما يستطاع من التعبير.

(3) ظهر هذا الكتاب عام 1932م، أي: بعد صدور سابقه بعشر سنين.

(4) كان ممن اعتنى بالمطول على المفتاح تدريساً وتحقيقاً الأديب الشاعر الشيخ محمود قبادو، ودرسها بالزيتونة، وكذا الشيخ محمد الطاهر بن عاشور الجد درس المطول، وكتب عليه تعاليق «الغيث الأفريقي: تقاييد على حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على المطول» وقد أسهم الشيخ بتعاليق على المطول بحاشية السيالكوتي.

آثار الشيخ الأدبية:

1 ـ شرح لمعلقة امرئ القيس.

2 ـ تحقيق قصيدة الأعشى.

3 ـ جمع وتكميل وشرح لديوان سحيم عبد بني الحسحاس.

4 ـ قطع من ديوان الحماسة.

5 ـ ديوان النابغة[1].

6 ـ ديوان بشار بن برد[2].

7 ـ شرح القرشي لديوان المتنبي[3].

8 ـ مراجعات في معجز أحمد لأبي العلاء المعري[4].

9 ـ مراجعات في اللامع العزيزي[5].

10 ـ تحقيق سرقات المتنبي ومشكل معانيه لابن السَّراج[6].

11 ـ شرح المقدمة الأدبية التي وضعها المرزوقي بين يدي شرحه لديوان الحماسة[7].

12 ـ شرح وتعليق على (قلائد العقيان) للفتح بن خاقان، وعلى شرح ابن زكور له[8].

---

(1) جمعته، وشرحته، وعلَّقتْ عليه: الشركة التونسية للتوزيع تونس/الجزائر، 1976م.

(2) تحقيق الشيخ وتعليقه في أربعة أجزاء، الشركة التونسية للتوزيع، الشركة الوطنية الجزائرية للتوزيع، 1972م.

(3) مخطوط.

(4) مخطوط.

(5) مخطوط.

(6) ط. الدار التونسية للنشر، 1970م.

(7) ط. تونس 1958م، تونس/ليبيا، 1978م.

(8) ط. الدار التونسية للنشر، 1989م.

المبحث الخامس: الخائض في علم المقاصد لا بد أن يكون ريان من علوم الشريعة:

يقول العلامةُ الشاطبي: «... ولا يسمح للناظر في هذا الكتاب أن ينظرَ فيه نظر مفيد، أو مستفيد؛ حتى يكون **ريان من علم الشريعة**: أصولها، وفروعها، منقولها، ومعقولها، غير مخلد إلى التقليد والتعصب للمذهب»[1]. ولا يكون ريان من علم الشريعة حتى يكون قاموساً محيطاً بالعربية، وعلومها، وأسرارها؛ وهو المدخلُ إلى إتقان علم المقاصد كما رأيناه لدى القطبين الكبيرين في المدرسة المقاصدية الشاطبي، وابن عاشور، رحمة الله عليهما.

المبحث السادس: العبث لا يشرع بناء على القول بالمقاصد:

وأثر القاعدة المطَّردة حتى على كلام العرب، بله كلام الله تعالى ونبيه ﷺ الذي لا ينفكُّ عن مُسمَّى الحكمة مطلقاً، فوصف بأجود العبارات في اعتباره لرسالة المقاصد. و**الحكيم** من أسماء الله الحسنى، وهو المحسن في تدبيره اللطيف في تقديره، وهو الخبير، بحقائق الأمور، العليم بحكمة المقدور، وهو الذي يضعُ الأشياء في مواضعها، ويعلمُ خواصَّها، ومنافعها، وكلّ حكمة في الوجود هي من آثار حكمته.

يقول ابنُ قيم الجوزية: «**لا يكون الكلامُ حكمة حتى يكون موصلاً إلى الغايات المحمودة**، والمطالب النافعة، فيكون مرشداً إلى العلم النافع، والعمل الصالح، فتحصل الغاية المطلوبة، فإذا كان المتكلمُ به لم يقصدْ مصلحة المخاطبين، ولا هداهم، ولا إيصالهم إلى سعادتهم، ودلالتهم على أسبابها وموانعها، ولا كان ذلك هو الغاية المقصودة، ولا تكلم لأجلها، ولا أرسل الرسل، ولا أنزل الكتب لأجلها، ولا نصب الثَّواب والعقاب لأجلها؛ لم يكن حكيماً، ولا كلامه حكمة...»[2]. وتعالى الله ﷻ عن ذلك علواً كبيراً،

---

(1) الموافقات: 1/ 78.

(2) شفاء العليل: 419.

والأصل أنه سبحانه حكيم لا يفعلُ الأشياء عبثاً، ولا من غير معنى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: 191].

المبحث السابع: اتباع الظواهر البحتة هدم للشريعة!

قال القاضي أبو بكر ابن العربي: «اتباعُ الظواهر على وجهه هَدْمٌ للشريعة، حسبما بيَّناه في غير ما موضع»[1].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿**وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ**﴾ [الأعراف: 163].

قال ابنُ العربي: «قال علماؤنا: إنما هلكوا ـ يعني: اليهود ـ لأن الصيدَ حرم عليهم، فقالوا: لا نصيدُ، بل نأتي بسبب الصيد، وليس سبب الشيء نفس الشيء، فنحن لا نرتكب عين ما نهينا عنه! **فنعوذُ بالله من الأخذ بالظاهر المطلق في الشريعة**»[2].

ولذلك الغفلةُ عن المقاصد قد تفضي إلى متاهات. قال أبو إسحاق الشاطبي: «إن زَلَّة العالم أكثرُ ما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصد الشرع»[3].

المبحث الثامن: وضع الشريعة للإفهام:

ويقصدُ العلامة الشاطبي بهذا القسم أنه لا بُدَّ أن تكونَ الشريعةُ مفهومةً وواضحة للمكلفين؛ كي يتسنى لكلِّ مكلَّف فهم المقصود من التكليف؛ وذلك يرجع إلى أمرين:

أولهما: هذه الشريعة المباركة عربية، أي جاءت بلسان عربي مبين؛ ولأن الفهمَ السليمَ للنصوص لا يكونُ إلا بلسان العرب؛ لقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ وقوله أيضاً: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾. ولأن **القرآنَ نزل بلسان العرب**، فمن أراد تفهمه فمن **جهة لسان العرب يفهم**، ولا سبيلَ أن يُطلب فهمه من غير هذه الجهة.

---

(1) أحكام القرآن: 1/ 29.

(2) أحكام القرآن: 2/ 298. 331.

(3) الموافقات: 4/ 170.

ثانيهما: وأن هذه الشريعة المباركة أمية؛ فلأن أهلَها كذلك، فهو أجرى على اعتبار المصالح، بمعنى أن تنزيلَ الشريعة على مقتضى حال المُنزّل عليهم أوفق برعاية المصالح التي يقصدها الشارع الحكيم.

المبحث التاسع: معنى قول الشاطبي: «الشريعة أمية»؟

قال الإمامُ الشاطبي: «هذه الشريعةُ المباركةُ أمية؛ لأن أهلَها كذلك، فهو أجرى على اعتبار المصالح»[1].

ويتولى العلامة عبد الله دراز شرحَ هذه المقولة؛ فيقول: «أي: لا تحتاجُ في فهمها، وتعرف أوامرها ونواهيها إلى التغلغل في العلوم الكونية، والرياضيات، وما إلى ذلك، والحكمة في ذلك:

أولاً: إن الشريعة من باشرها تلقّاها من الرسول ﷺ أميون على الفطرة.

ثانياً: فإنها لو لم تكن كذلك لما وسعت جمهور الخلق من عرب وغيرهم، فإنه كان يصعبُ على الجمهور الامتثال لأوامرها، ونواهيها المحتاجة إلى وسائل علمية لفهمها أولاً، ثم تطبيقها ثانياً، وكلاهما غير ميسور لجمهور الناس المرسل إليهم من عرب وغيرهم، وهذا كله فيما يتعلق بأحكام التكليف.

أما الأسرار والحكم، والمواعظ والعبر، فمنها ما يدقّ عن فهم الجمهور. على أنه ليست كل الأحكام التكليفية مبذولة، ومكشوفة للجمهور، وإلا لما كان هناك خواصّ مجتهدون وغيرهم مقلدون»[2].

وكلام الشاطبي هنا ينسجمُ تماماً مع ما درج عليه الإمامُ الشافعي في قوله: «البيان اسم جامع لمعاني مجتمعة الأصول، متشعبة الفروع، فأقلُّ ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة أنها بيانٌ لمن خُوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه، متقاربة الاستواء عنده»[3].

هذا، ووصف الشَّاطبي الشريعة بالأمية؛ يدلُّ على ما دلَّت عليه عبارةُ

(1) الموافقات: 2/ 53.

(2) تعليقات دراز على الموافقات: 2/ 53.

(3) الرسالة: 35 وما بعدها.

الإمام الشافعي، ولكنه عدل عنها؛ ذلك لأن وَصْفَ الأمية يحملُ معنى زائداً على ذلك الذي أراده الشافعي، وذلك المعنى الزائد؛ هو انسجامُ الفهم، وتوافقه مع الفطرة، وعدم الميل عنها[1].

المبحث العاشر: مسالك الكشف عن المقاصد:

أو طرق إثبات مقاصد الشريعة، أي: بماذا تعرف مقاصد الشارع؟

تناولها الشاطبي في الموافقات، والطاهر بن عاشور في مقاصد الشريعة، والدكتور عبد المجيد النجار في «مسالك الكشف عن مقاصد الشريعة بين الشاطبي والطاهر بن عاشور» مقال بمجلة العلوم الإسلامية عن جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، ونشره في كتاب «فصول في الفكر العربي الإسلامي»، وأفردها الدكتور نعمان جغيم في رسالة: «طرق الكشف عن مقاصد الشريعة».

تعتبر من المشاكل الخطيرة؛ لأن الخطأ في تعيين المقاصد يجعلُ الأمر يجري على غير ما أراده الله تعالى.

قال ابنُ عاشور وهو يستشعرُ خطورة هذا الأمر: «على الباحث في مقاصد الشريعة أن يطيلَ التأمل، ويجيد التثبتَ في إثبات مقصد شرعي، وإياه والتساهل والتسرع في ذلك؛ لأن تعيينَ مقصدٍ شرعيٍّ كلي أو جزئي؛ أمر تتفرَّع عنه أدلة وأحكام كثيرة في الاستنباط، ففي الخطأ فيه خطر عظيم»[2].

الأوامر والنواهي:

قال الجويني: «ومن لم يتفطنْ لوقوع المقاصد في **الأوامر والنواهي** فليس على بصيرة في وَضْع الشريعة»[3]. والأمر والنهي من مسائل اللغة العربية، بمعنى

---

(1) انظر: الإمام الشاطبي وجهوده في ضبط الخلاف الفقهي، لزميلنا أ. د. صالح الزنكي: 112، ط1، 1431هـ، 2010م، دار السلام، القاهرة.

(2) مقاصد الشريعة الإسلامية: 177.

(3) البرهان: 1/ 205.

يلزم المقاصدي أن يكون على خبرة واسعة بصيغ الأمر والنهي، ودلالاتهما، كما مَرَّ معنا في حاجة الأصول إلى اللغة العربية تماماً!

الأمرُ الشرعي: هو طَلَبُ الفعل، أو طَلَبُ الترك؛ فوقوعُ الفعل عند وجود الأمر مقصود للشارع، وكذا طلب الترك.

طلب فعلِ الصلاة وفعلِ الزكاة في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: 43].

وطلب فعل الشورى في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: 159].

وطلب ترك الزنى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32].

وطلب ترك الخمر والميسر: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: 91].

وهذا المسلكُ من مسالك العلم بمقاصد الشريعة ليس من طبيعته أن يعرفَ بهذه المقاصد على وجه التعيين، لكنه كفيلٌ أن يعرفَ بها على وجه الإطلاق، فيحصلُ بواسطته علم جملي على اعتبار أنَّ كلَّ طلب إلهي متضمن لمقصد شرعي. وبالتالي يُستعان بالمسالك الأخرى للانتقال من تعرف المقاصد على وجه الإطلاق والإجمال بالبحث عنها عمقاً وتأصيلاً، وعلى وجه التعيين.

قيود الأوامر والنواهي في إثبات المقاصد:

وَضَعَ الشاطبيُّ لهذا المسلك قيدين:

القيد الأول: أن يكونَ الأمر والنهي ابتدائيين:

كالأمر بالصلاة والزكاة والنهي عن الزنى والربا، وقد أتي بهما بالقصد الأول أصالة وابتداء، لا بالقصد الثاني، أي: وروده تبعياً وتعضيداً لأمر أو نهي؛ ومثاله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9] فالسعي إلى ذِكْر الله أمرٌ ابتدائي بالقصد الأول، بينما ﴿وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾ أمرٌ تبعي قُصِدَ به تعضيدُ الأمر الأول، فلا يصحُّ أن يستدلَّ به على قصد الشارع إلى منع البيع! لأن النهيَ عن

البيع هنا لم يتعلَّق بالبيع خاصَّة، وإنما جاء تأكيداً لأمر السَّعي؛ بقطع كلِّ السبل المؤدية إلى تعطيله، وإن كانت جائزة كالبيع نفسه. فلا يقال المقصد النهي عن البيع بإطلاق، بل النهي عن البيع من أجل تحقق السَّعي إلى صلاة الجمعة.

القيد الثاني: أن يكونَ الأمر والنهي مصرحاً بهما:

وكونهما تصريحيين أراد به إخراج الأمر أو النهي؛ الذي يكونُ ضمنياً؛ لأنه أيضاً لا يكون مقصوداً إلا بالقصد الثاني على سبيل التعضيد، والتأكيد للأمر، أو النهي الصريح.

من هذا القبيل يكونُ مطلوباً من باب «ما لا يتمُّ الواجبُ إلا به فهو واجب» فهو من الوسائل لا المقاصد أو المقصود بالقصد التبعي الثاني، أو الأمر الحاصل من قاعدة «النهي عن الشيء أمر بضدّه» وكذا النَّهي الحاصلُ من قاعدة: «الأمر بالشيء نهي عن ضده»، فهذه توكيديةٌ ليس إلا.

مثاله الأمر بالحجِّ صريح، والأمر بأخذ مستلزماته، والقيام بها أمر ضِمْني.

المبحث الحادي العاشر: مقتضى السياق، وتجاوز مدلول الكلمة رعاية لمقصد:

السياقُ إطارٌ عام تنتظمُ فيه عناصرُ النص، ووحداته اللغوية، ومقياس تتَّصلُ بواسطته الجمل فيما بينها، وتترابط، وبيئة لغوية وتداولية؛ ترعى مجموع العناصر المعرفية؛ التي يقدمها النص للقارئ[1].

يقول الشيخُ يوسف القرضاوي: «مراعاةُ سياق الآية في موقعها من السُّورة، وسياق الجملة في موقعها من الآية، فيجبُ أن تربطَ الآية بالسياق الذي وردتْ فيه، ولا تُقطعُ عما قبلها وما بعدها، ثم تجرّ جراً لتفيد معنى، أو تؤيد حكماً يقصده قاصد»[2].

---

(1) منهج السياق في فهم النص د. عبد الرحمن بودرع: 27، سلسلة كتاب الأمة العدد: 111، المحرم، 1427هـ، وزارة الأوقاف، قطر.

(2) كيف نتعامل مع القرآن العظيم: 238.

الأنموذج الأول:

وهذا ما نبَّه عليه الجلَّةُ من العلماء؛ فَخُذْ على سبيل المثال لا الحصر مكانة الأنبياء، وعصمتهم، ووصفهم بما يليقُ بقدرهم، وعدم نسبة شيء إليهم إذا كان قادحاً! ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: 24]. «طوّل المفسرون في تفسير هذين «**الهمّيْن**» ونسب بعضُهم ليوسف عليه السلام ما لا يجوزُ نسبته لآحاد الفُسَّاق. والذي أختاره أن يوسف عليه السلام لم يقعْ منه هَمٌّ بها البتة، بل هو منفيّ لوجود رؤية البرهان، كما تقولُ: لقد قارفتَ لولا أن عصمكَ الله، ولا تقول: إن جوابَ لولا متقدم عليها، وإن كان لا يقومُ دليل على امتناع ذلك، بل تقول: إن جواب لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه، كما تقول جمهور البصريين في قول العرب: أنت ظالم إن فعلت. ولا يدل قولُه أنت ظالم على ثبوت الظلم. والذي روي عن السَّلف لا يساعدُ عليه كلام العرب. وقد طهرنا كتابنا هذا، واقتصرنا على ما دلَّ عليه لسان العرب، ومساق الآيات»[1].

الأنموذج الثاني:

عند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [يوسف: 53]. والسِّياقُ يقتضي أنه من كلام امرأة العزيز، وليس سيدنا يوسف عليه السلام لأكثر من علَّةٍ لانقطاع كلام النَّبيّ عليه السلام وعدم حضوره في ذلك الإبان؛ يقول ابنُ كثير: «تقول المرأة: ولست أبرئ نفسي؛ فإن النفس تتحدَّث وتتمنى؛ ولهذا راودته؛ لأن النفسَ لأمارةٌ بالسوء إلا من رحم ربي، أي: إلا من عصمه الله تعالى، إن ربي غفور رحيم، وهذا القولُ هو الأشهر، والأليق، والأنسب بسياق القصة، ومعاني الكلام، وقد حكاه الماورديُّ في تفسيره، وانتدب لنصره الإمام أبو العباس ابن تيمية ـ رحمه الله ـ فأفرده بتصنيف على حِدة»[2].

---

(1) البحر المحيط لأبي حيان: 6/ 258، 9/ 146، 1/ 536. بعناية مجموعة من العلماء: زهير جعيد وصدقي محمد جميل، ط1، دار الفكر للطباعة 1412هـ، 1992م.

(2) انظر: تفسير ابن كثير في تفسير هذه الآية.

المبحث الثاني عشر: أمثلة تطبيقية على مزالق الاجتهاد في المقاصد:

ومردُّ معظم تلكم المزالق إلى الجهل باللغة العربية، وقواعدها؛ وفق ما أسوقه تباعاً في هذا المبحث:

• مثل ما جَنَحَ إليه الدكتور أحمد خلف الله[1] من أن الله ﷻ إنما أمر رسولَهُ ﷺ أن يحكمَ بما أنزل الله بين أهل الكتاب لا بين المسلمين، في الضمير الذي يعودُ إليهم في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: 49].

• دعوى تعطيل سيدنا عمر رضي الله عنه للنصوص الشرعية بتعطيل حد السرقة عام المجاعة؛ اتخذه المغرضون من العلمانيين مدخلاً لتعطيل الشَّريعة، ولم يفهموا اجتهادَ عمر رضي الله عنه[2].

• ودعوى تعطيله رضي الله عنه أيضاً لسهم المؤلفة قلوبهم أحد مصارف الزكاة؛ ليكونَ مدخلاً لتعطيل الشريعة. بل الحقُّ لأنهم قد حَسُنَ إسلامهم، وقويتْ شوكةُ المسلمين[3].

---

(1) وأسميه أحمد خالف الله!!

(2) والحق أنه لم يُوقِفْ حدَّ السرقة، وإنما كان الظرف غير مناسب لإجراء الحكم، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، علاوة على أن ثمة أثراً هو: «ادرؤوا الحدود بالشبهات»، وتماماً كما وقع لعلي بن أبي طالب أنه أتي برجل قد سرق من الخمس. الغنيمة. مغفراً. ما يوضع تحت الخوذة تقي رأسَ المقاتل.، فلم يقطعه عليّ، وقال: إن له فيه نصيباً» انظر: مصنف عبد الرزاق: 10/ 212.

(3) للشيخ محمد الغزالي. رحمة الله عليه. كلام نفيس: «فهمُ صنيع عمر على أنه تعطيل للنص: خطأ بالغ، فعمرُ حرم قوماً من الزكاة؛ لأن النصَّ لا يتناولهم، لا لأن النصَّ انتهى أمده، هَبْ أن اعتماداً مالياً في إحدى الجامعات خُصِّصَ للطلبة المتفوقين، فتخلَّف في المضمار بعضُ مَنْ كانوا يصرفون بالأمس مكافآتهم، فهل يُعَدُّ حرمانهم إلغاء للاعتماد؟! إنه باقٍ يصرف منه من استكملوا شروط الصرف. وقد رفض عمر إعطاء بعض شيوخ البدو ما كانوا ينالونه من قبل، تأليفاً لقلوبهم، أو تجنباً لشرورهم... أبعد =

● ودعوى تعطيله ﷺ أيضاً آية تقسيم الغنائم بين المقاتلين، وغيرهم، لا سيما في سَوادِ العراق.

● ومن اجتهد من المعاصرين لتغيير صلاة الجمعة وخطبتها إلى يوم الأحد؛ لأنها فترةُ الإجازة في أمريكا، وأوربة؛ فتأمل أنه اجتهادُ خَرَقَ القطعيات، وأصول اللغة في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾ [الجمعة: 9]؛ حتى لا يكون تغيير النَّصِّ إلى: «يوم الأحد»!!

● ومن دعا لتغيير العلفِ في تربية الخنازير؛ لتحليل لحومها دون فقه باللغة؛ التي تكلَّم بها القرآن الكريم.

خاتمة الفصل

لقد تناولتُ في هذا الفصل حاجةَ علم مقاصد الشريعة إلى اللغة العربية، وأن فهم اللغة العربية، وأساليب الخطاب من آليات التفكير المقاصدي، وأن واضعي هذا الفن، والمسهمين في إثرائه على غِرار أبي إسحاق الشاطبي من القدامى، والطاهر بن عاشور من المعاصرين؛ كانوا من أساطين العربية وعلومها، ولهم مصنفات في ذلكم المضمار، وبيّنا عَدَمَ جواز الخوض في غِمار المقاصد من غير إحاطة بالعربية، وأن العبث لا يُشْرَعُ بناءً على القول بالمقاصد، وأن اتباع الظواهر هَدْمٌ للشريعة، وأن وَضْعَ الشريعة هو أصلاً للإفهام؛ لأن الشريعةَ عربية، والسِّرُّ في أنها أمية؛ لأن أهلها كذلك. وإن العربية تتجلَّى في مسالك الكشف عن مقاصد الشريعة في الأمر والنهي بقيدين: الابتدائية والتصريحية، كما عرَّجنا على نظرية السِّياق على أنها مطلبٌ شرعي في

= هزيمة كسرى وقيصر يبقى الإسلام يتألف حفنةً من رجال القبائل الطماعين؟ ليذهبوا إلى الجحيم إن رفضوا الحياة كغيرهم من سائر المسلمين؟!» انظر: دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين: 44 ـ 45، ط دار الأنصار، بالقاهرة.

النظر المقاصدي؛ وقد توّجتُ الفصلَ بأمثلة تطبيقية؛ لا سيما في مزالق الاجتهاد نتيجة غيابِ العربية عن المقاصد، والله من وراء القصد.





الفصل الثامن

حاجة البحث العلمي ومناهجه في الدراسات الإسلامية إلى اللغة العربية

تمهيد:

إن شُعَبَ الدراسات الإسلامية العليا، وكليات الشريعة في العالم الإسلامي، أسفرتْ عن قيام أبحاث علمية تكفلَ بها الطلابُ فضلاً عن الدكاترة والأساتذة، وكانت اللغة التي تُكتب بها الأبحاثُ مشكلةً للعمود الفقري في الإنجاز، فلذلك لزمَ وَضْعُها في سُلَّم الأولويات بين يدي الباحثين والدارسين. وباتت من فقرات المنهج الرصين في البحث العلمي، وهذا ما نتناوله عبر الأبحاث الآتية:

المبحث الأول: تعريف المنهج:

المنهج في اللغة:

تقولُ العرب: «طريق نهج» أي: واضح بيّن، والمنهاجُ: الطريقُ الواضحُ، والنهج: الطريق المستقيم[1].

المنهج في الاصطلاح:

المنهج اصطلاحاً هو «خطةٌ منظَّمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بُغية الوصول إلى كشف حقيقة، أو البرهنة عليها»[2]. أو هو: «فَنُّ التنظيمِ الصَّحيح

---

(1) انظر: مادة: «نهج» في لسان العرب، كذا مختار الصحاح مادة: «نهج».

(2) مناهج البحث العلمي النظرية: 8، د. محمد عبد الله الشرقاوي، نشر دار الثقافة العربية.

لسلسلة الأفكار العديدة، إمَّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[1].

المبحث الثاني: الإعداد للبحث العلمي بتعلم العربية وعلومها:

كتابةُ البحوث العلمية في الدراسات الإسلامية صناعةٌ تجعلُ صاحبها متألقاً، ومهارة تكتسب بالتمرسِ والممارسة؛ لذلك قالوا: العلم يحصلُ بثلاثة أشياء:

«**أحدها**: العمل به، **فإن من كلَّف نفسه التكلم بالعربية دعاه ذلك إلى حِفْظ النحو**، ومن سأل عن المشكلات ليعملَ فيها بمقتضى الشرع تعلم.

الثاني: التعليم، فإنه إذا علم الناس كان أدعى إلى تعليمه.

الثالث: التصنيف؛ فإنه يخرجه إلى البحث، ولا يتمكَّن من التصنيف من لم يدركْ غور ذلك العلم الذي صنف فيه»[2].

والذي عليه المدار في التأليف: هو حُسْن الانتقاء، والاختيار مع الترتيب، والتبويب، والتهذيب، والتقريب. قال بعضُ العلماء: اختيارُ الكلام أشدّ من نحت السُّلام، وقالوا: اختيارُ المرء وافد عقله، ورائد فَضْله[3].

المبحث الثالث: الأسلوبُ من أركان البحث العلمي:

إن **الأسلوبَ** أحدُ أركان البحث العلمي، وجماله مطلوبٌ إلى حَدٍّ بعيدٍ في الأبحاث الأدبية، يقول د. إميل يعقوب إنه «يجب أن تُكْتَبَ البحوثُ التي تقدم في اللغة والأدب، وخاصة في الأدب بأسلوب جميل»[4]. وهو محمودٌ في الأبحاث العلمية الأخرى.

---

(1) أزمة البحث العلمي في العالم العربي، د. عبد الفتاح خضر: 12، ط. الرياض معهد الإدارة سنة 1401هـ، 1981م.

(2) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي: 1/ 273، بيروت، دار المعرفة، للطباعة والنشر.

(3) عين الأدب والسِّياسَة بهامش كتاب: «غرر الخصائص الواضحة وغرر النقائض الفاضحة»: 3 ـ 4، ط، مصر، مكتبة محمد علي المليحي الكتبي.

(4) منهجية البحث: 60، كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث، د. إميل يعقوب، مطبعة =

فالدكتور رشدي فكار ـ رحمه الله ـ يرى أن على الباحثِ أن يعتمدَ «الأسلوب العلمي» ويتجنَّب «الأسلوب الأدبي»؛ لأن الأول «يعطي أهمية للمضمون على حساب وفرة الكلمات»[1].

ولما كانت العلومُ الشرعيةُ **تعنى باللغة العربية** على وفق ما ضبطناه آنفاً؛ فإنه **يلزمُ أن يكون الأسلوبُ رصيناً** من غير تساهل. وإن الذي يمتلكُ مفاتيح اللغة العربية يمتلكُ لا محالة الكثير من خزائنها، وكم يقبحُ بطالب العلوم الشرعية أن يعبرَ عن معاني الشرع بأسلوب ركيك، يتجاوزُ فيه ضوابطَ العربية.

«البحوثُ الفقهية أكثرُ البحوث حاجةً إلى اختيار العبارات السهلة الفصيحة، والأساليب الأدبية المشوقة؛ ليسهلَ على القارئ إدراك المعاني المقصودة في وضوح ويُسْر. والوسيلة إلى هذا هي قراءةُ كتب الأدب، والاطلاع على فنونه في مصادره القديمة والحديثة، ليعتادَ الباحثُ حسن السبك، وفصاحة اللفظ، وتوليد المعاني والأفكار، وتنويع الأسلوب في غير تكلُّف»[2].

يقول الجاحظُ في «البيان والتبين»: «وأحسنُ الكلام ما كان قليله يغنيكَ عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه، وكأن الله ﷻ قد ألبسه من الجلالة، وغشَّاه من نور الحكمة على حسب نية صاحبه، وتقوى قائله، فإذا كان المعنى شريفاً، واللفظ بليغاً، وكان صحيحَ الطبع بعيداً من الاستكراه، ونزيهاً عن الاختلال، مصوناً عن التكلف، صنع في القلوب صنيع الغيث في التربة الكريمة.

ومتى فصلت الكلمة على هذه الشَّريطة، ونفذتْ من قائلها على هذه الصفة

= جروس برس، لبنان، 1986م. وقال د. يحيى الجبوري: «أما جمالُ الأسلوب فمطلوب من غير إسراف في الأبحاث الأدبية» منهج البحث وتحقيق النصوص: 53. دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م، بيروت.

(1) في المنهجية: 56، في المنهجية والحوار من سلسلة إسلاميات للدكتور رشدي فكار، مطبعة أكدال الرباط، توزيع مكتبة وهبة بالقاهرة، والمشعل بالمغرب، ط، الثانية، 1983م.

(2) منهج البحث في الفقه الإسلامي، د. عبد الوهاب أبو سليمان: 214.

أصحبها الله من التوفيق، ومنحها من التأييد، ما لم يمتنعْ معه من تعظيمها صدور الجبابرة، ولا يذهلُ عن فهمها منه عقول الجهلة»[1].

وعلى كُلِّ باحث في العلوم الإسلامية أن ينتبهَ في كتابته حتى تكون بأسلوبٍ سليمٍ من الأخطاء اللغوية، والنحوية، والإملائية، والبلاغية وفق الآتي باختصار شديد:

1 ـ السلامة من الأخطاء: ومنها ما ذكرناه قريباً، بل قبل الكتابة لابُدَّ من التريث لاستقامة الأسلوب، واستشارة المعاجم، وكتب النحو، والصرف، والبلاغة، وأن لا يُنزّل إلا ما تؤكده مصادر اللغة، ويطمئن إليه في النهاية.

وها هو ابنُ المعتز (ت296هـ) يقول: «لحظةُ القلب أسرعُ من لحظة العين، وأبعد غاية، وأوسع مجالاً: فهي الفائضةُ من أعماق أودية الفكر، والمتأملة لوجوه العواقب، والجامعة بين ما غاب وما حضر، والميزان الشاهد على ما نفع وما ضَرَّ.

والقلبُ كالمملّ للكلام على اللسان إذا نطق، واليد إذا كتبت، فالعاقلُ يكسو المعاني وَشْيَ الكلام من قلبه، ثم يبديها، فألفاظُهُ كواسي في أحسن زينة، والجاهل يستعجلُ بإظهار المعاني قبل العناية بها، بتزيين معارضها، واستكمال محاسنها»[2].

وهذا السِّرُّ في أن العلومَ الإسلامية ينبغي أن تتنزه من الأخطاء اللغوية الفاحشة، بل والأخطاء الشائعة، ومن التصحيف المقيت.

2 ـ الإيجاز: أن يتجنبَ تكرار الألفاظ والجمل؛ وذلك باستعمال المترادف، على أن لا يكونَ هذا على حساب المعنى، فإن الغايةَ دائماً التعبير عن المعنى بدقةٍ، ووضوح[3]. فالغرضُ هو التركيزُ في التعبير بصياغة أكبر قدر ممكن من المعاني؛ في أقل قدر ممكن من الكلمات. وقد كتب أحدُ الطلاب

---

(1) البيان والتبين للجاحظ: 1/ 106. 107، تحقيق حسن السندوبي، دار الفكر، لبنان، د ت.

(2) الخطيب البغدادي مرجع سابق: 2/ 283.

(3) منهج البحث وتحقيق النصوص: 54.

للدكتور أحمد شلبي ينقدُ رأي ابن خلدون في «ولاية العهد» قائلاً: «إن هذا الموضوعَ موضوعٌ شائك، وقد كتبتْ فيه كتبٌ كثيرة جداً. . .»، قال الدكتور: فسألته أن يُعدِّدَ لي بعضَ هذه الكتب التي وصفها بأنها كثيرة جداً، فتوقف ولم يجب، ويبدو أنه كتب «كثيرة جداً» دون أن يعنيها»[1].

من الأساليب الأدبية، بل من أرفعها ما عبّر عن أكبر عددٍ ممكن من المعاني بأقل عددٍ من الكلمات! وهذه هي القاعدةُ التي ينبغي لطالب الدراسات الإسلامية أن يلتزمَ بها في بحوثه، والناظر في كتب التُّراثِ يجدُ أن علماء السَّلف كانوا أكثر التزاماً بذلك، فأسلوبُ كتب التراث على الإجمال يمتاز بجزالته، ودقة ألفاظه، وتراصّ جمله مع الاختصار في غير إخلال، والإسهاب في غير إملال، وإنما ضابطُ هذا وذاك هو المقام، وموافقة الكلام لمقتضى الحال، فالتأكيد حيث يحتاجُ الأمر إلى التأكيد والدليل الواحد يكفي إذا لم تكنِ الفكرةُ موضع شك! هذا مع جمالٍ في الألفاظ والتعابير تركيباً وإيقاعاً[2].

3 ـ الوضوح: أن يستعملَ الكلمات الواضحة، ويتجنَّبَ الغريب والكلمات المعجمية المهجورة، كما عليه أن يتجنَّبَ العبارات الجاهزة والمستهلكة، ومما يساعدُ على الوضوح شكل الكلمات الصعبة، وعدم الاستهانة بعلامات الترقيم؛ وأن يكونَ بارعاً في عرض مادته الشرعية، وترتيب فقراتها، وإبراز النتائج، وأن لا يكثرَ من إيراد البراهين على مبادئ مسلّم بها، ويتحاشى المبالغات، وكلّ ذلك ينضوي في جمال الأسلوب، وجمال الأسلوب هو: «الوضوحُ في الأفكار، والسلاسة في التعبير، والمتانة في السَّبْكِ، وأن تكونَ الكلمات فصيحة، مأنوسة الاستعمال، والعبارات والجمل قصيرة، مُنَوَّعة واضحة، مختصرة، مترابطة ترابطاً عضوياً فيما بينها، حسنة الجرس والإيقاع»[3].

---

(1) كيف تكتب بحثاً: 99.

(2) أبجديات البحث في العلوم الشرعية للدكتور فريد الأنصاري: 124، ط الأولى، 1417هـ، 1997م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب.

(3) منهجية البحث: 60.

4. نفي الاستطراد: ويحسنُ بالباحث أن يخليَ فكرته من الاستطرادات الطويلة، وإن كان ذلك ضرورياً فلتكنْ في حاشية الكتاب، وإن كانت طويلةً فليجعلها ضميمة، ملحقةً في ختام الباب أو البحث، ولا حَرَجَ من عِدَّة ضمائم توضح وتنير للقراء تمام الفكرةِ، وأصولها[1].

المبحث الرابع: ضبط النص بالشكل والإعجام وعلامات الترقيم:

وأول من فتق أكمام هذا الباب، ووضع فيه المصنَّفات هم المحدّثون خشية وقوع التصحيف والتحريف في متون الأحاديث النبوية، وأسانيدها. ثم تطوَّر هذا العلمُ مع الأيام، واكتملتْ فيه مؤلفات جسام. فمن ذلك الكتب الآتية:

1 ـ «تصحيفات المحدّثين» للعسكري بن عبد الله (ت382هـ).

2 ـ «تصحيف المحدثين» للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ).

3 ـ «إصلاح خطأ المحدثين» للإمام حمد بن محمد الخطابي (ت388هـ).

4 ـ ومن أهمها كتاب الأمير أبي نصر بن ماكولا (ت387هـ).

5 ـ وكتاب «الأنساب» لتاج الإسلام أبي سعد عبد الكريم السمعاني (ت489هـ).

6 ـ ومختصره «اللباب في تهذيب الأنساب» لعز الدين أبي الحسن علي بن الأثير الجزري (ت630هـ).

7 ـ وأدقها كتاب: «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ). وهو الذي قوم فيه واستدرك وتمم كتاب «مشتبه النسبة» للإمام الحافظ شمس الدين الذهبي (ت748هـ).

8 ـ كما عُني القاضي عياض بالموطأ للإمام مالك وبصحيحي البخاري ومسلم عناية فائقة في ضَبْطِ ما جاء فيهما في كتابه: «مشارق الأنوار على صِحاح الآثار».

---

(1) منهج البحث في الدراسات الإسلامية: 54. مرجع مذكور.

9 ـ ويذكر في هذا الباب كذلك: «المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم» للمحدّث الشيخ محمد طاهر بن علي الهندي (ت986هـ)، وهو مطبوع مختصر[1].

حتى قالوا: إعجامُ الخطِّ يمنعُ من استعجامه، وشكلُه من إشكاله.

المبحث الخامس: تحقيق المخطوطات:

تعريفُ التحقيق:

هو بذلُ عنايةٍ خاصة بالمخطوطات؛ حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معلومات معينة، بحيث تصحُّ نسبة الكتاب لمؤلفه، ويكون متنه أقرب إلى الصُّورة التي تركها صاحبُ المخطوط.

الشروط الواجب توفرها فيمن يقوم بالتحقيق:

فالشرطُ الأولُ علمٌ باللغة العربية وقواعدها من غير نزاع لا سيما عندما يكونُ المخطوطُ باللغة العربية، وتمام هذه الشروط نسوقُ باقتضاب؛ وهي[2]:

1 ـ أن يكون **عالماً باللغة العربية، ألفاظاً وأساليب**.

2 ـ أن يكونَ على علم بأنواع **الخطوط العربية** وأطوارها التاريخية.

3 ـ أن يكونَ على دراية كافية بعلم المكتبات والفهارس.

4 ـ أن يكون عارفاً بقواعد تحقيق المخطوطات، وأصول نشر الكتب.

5 ـ أن يكون مُتَخَصِّصاً في موضوع المخطوط.

المبحث السادس: في المصادر والمراجع:

إلى جانب الموسوعاتِ العامة، والخاصة، وكتب التراجم، والطبقات، والدوريات، والحوليّات، والمجلات المتخصصة، ومن بين أهم هذه المصادر والمراجع: المعاجم، والقواميس اللغوية.

---

(1) انظر: منهج البحث في الدراسات الإسلامية: 52 . 53، مرجع سابق.

(2) انظر: البحث العلمي ومناهجه النظرية: 34، ومناهج البحث وآداب الحوار والمناظرة: 115.

والمعاجم هي التي تجمعُ الألفاظ في ترتيب هجائي شرحاً، واشتقاقاً، واستعمالاً، وهذه المعاجم تنقسم إلى الأقسام الآتية[1]:

- **معاجم الألفاظ:**

مثل: «لسان العرب» لابن منظور، و«القاموس المحيط» للفيروز آبادي، ومختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، و«معجم العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي، و«تاج العروس» للمرتضى الزبيدي.

- **معاجم تُعنى بالمعاني:**

مثل: كتاب: «فقه اللغة» للثعالبي، و«المخصص» لابن سيده.

- **معاجم الألفاظ الدخيلة على اللغة العربية:**

مثل: كتاب: «المعرَّب» للجواليقي، و«شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدَّخيل» لشهاب الدين الخفاجي، وفي المكتبة معاجم صدرتْ عن المجامع اللغوية في العالم العربي مثل: مجمع اللغة العربية بمصر، وسورية، فهي من عيون التُّراثِ العربي والإسلامي.

خاتمة الفصل:

وقد ركزتُ في هذا الفصل على الأسلوب باعتباره أحد أركانِ البحثِ العلمي في الدراسات الإسلامية، فلا يَسَعُ الباحثَ جهلُ أساليب العرب الرشيقة، وعباراتهم الأنيقة؛ مما يلزمُ معرفة اللغة والأدب، واستيحاء الأسلوب الرَّصين في إنجاز الأبحاث، وتأليف الكتب؛ وذلك لأجلِ السَّلامة من الأخطاء، والإيجاز غير المخلّ، ووُضوح العبارة، ونفي الاستطراد، كما يلزم ضبط النَّصِّ بالشكل، والإعجام، وعلامات الترقيم، علاوةً على اعتماد المصادر، والمراجع، كالمعاجم والقواميس اللغوية في البحث العلمي. وكذا لدى تحقيق التُّراث العلمي يُشْتَرَط العلمُ بالعربية، والخطوط العربية، وتطورها، والله من وراء القصد.

---

(1) مناهج البحث وآداب الحوار والمناظرة د. فرج الله عبد الباري: 91 ـ 92، ط1، 2004م، دار الآفاق العربية ـ القاهرة.



الفصل التاسع
حاجة علوم التربية الإسلامية إلى اللغة العربية

تمهيد:

إن ربطَ اللغة العربية بعلوم التربية الإسلامية ليس أمراً غريباً؛ ذلك لأن المنظومةَ الإسلاميةَ هي المرجعيةُ العليا للأمة العربية والإسلامية، وكانت لغة المرجعية العربية، ولا شَكَّ أن التربية والتعليم يتضمَّنان فقرات العربية، وكيفية تلقينها للأطفال والأجيال عبر منهج واضح، وهذا ما نعالجه عبر المباحث الآتية:

المبحثُ الأول: تعريف التربية:

أصلُ معنى التربية في اللغة له ثلاثة معانٍ هي:

1 ـ ربا يربو بمعنى: زاد، ونما.

2 ـ ربي يربى على وزن: خفي يخفى، ومعناها: نشأ وترعرع.

3 ـ ربَّ يربّ على وزن: مدّ، يمد، بمعنى: أصلح، وتولى الأمر.

وفي الاصطلاح، التربية تعني: عملية بناء الطفل شيئاً فشيئاً إلى حدِّ التمام، والكمال[1].

المبحث الثاني: مصادر التربية الإسلامية:

وذلك بمعرفة طرائق التربية الإسلامية، ومناهجها، ووسائلها من مصادرها

---

(1) انظر: التربية النبوية للطفل لمحمد نور سويد: 27، من مطبوعات وزارة الأوقاف، بدولة قطر، ط12، 2007م.

الأصلية كتاب الله، وسُنَّة نبيه ﷺ، والفقه الإسلامي، والفكر الإسلامي، ومعظم هذه العلوم **كُتبت باللغة العربية**، وما لا يتمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ. ونحن لا نتقيدُ بالمكتوب بالعربي فقط، وإنما كانت إلماعاً إلى المصادر الأصلية في الموضوع، وإلا ما كُتب عن التربية الإسلامية في اللغات الأجنبية لا يقلُّ قدراً عمَّا كتب بالعربية.

المبحث الثالث: كيف يكتسب الطفل اللغة؟

تُعتبرُ اللغةُ مظهراً من مظاهر السلوك الإنساني مثل: الضحك، والبكاء، والخوف، والشجاعة، حيثُ إن جذورَ اللغة راسخة في الطفل، ولكنها تُصقل بالاكتساب، والاحتكاك بالمجتمع؛ حتى إن الطفلَ إذا لم ينشأ بين جماعة ناطقة، فلا ينطق، فهي كامنةٌ في أي طفل، تحتاجُ إلى مهارة لتنميتها فيه، وإلا فإنها تظهرُ عبر نموه وتفاعله مع المحيط به.

ومما لا شكَّ فيه أن تعلُّم اللغة ـ بشكل عام ـ لا يتم إلا إذا اكتمل نموّ الأجهزة العضوية، والأنسجة العصبية، والعضلية لدى الفرد، كما لا بُدَّ من تدريبِ جوارحِ النطق لدى اكتمال نضجها؛ وذلك عن طريق التعلم[1].

وطبيعةُ الطفل التقليد والمحاكاة، سواء من منزله بين والديه، وإخوانه، وأخواته، أو في مدرسته، ومحيطه الاجتماعي؛ فلذلك لا بُدَّ من الحرص على سلامة حاسة سمعه التواصلية مع الآخر، وكذا تقديم المساعدة على كلِّ صعيد في غذائه، ونشاطه لتنمية ذاكرته؛ لأنها الوعاء للثروة اللغوية، وتطوير جانب الفاعلية لدى الطفل؛ لأن الخجول والمنطوي على نفسه لا يتطوَّر كثيراً، فالمشاركُ بإيجابيةٍ هو الذي يتقدَّم بسرعةٍ لإتاحة الحديث مع غيره.

وبالتجربة لا بُدَّ من مراعاة ما يأتي[2]:

1 ـ يُولد الطفل وهو مُزَوَّدٌ بالقدرة على التعبير، إلا أنه لا يستطيعُ القيام

(1) محاضرات في علم النفس اللغوي، لحنفي بن عيسى: 139.

(2) علم النفس اللغوي لنوال عطية: 25، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1975م.

بهذه العملية؛ إلا بعد أن تصلَ الأجهزة الداخلية الخاصة بالكلام إلى درجة معينة من النُّضْج.

2 ـ يتعلم الطفل الكلام في وقتٍ معين، واللغة التي يتعلَّمها هي التي يسمعُها من أبويه، والمحيطين به.

3 ـ النضجُ شرطٌ أساسيٌّ، وهو يتعلَّق بالنمو، أما التدريبُ فيتعلَّق بالتعلم، وكلاهما متلازمان، ولا يمكن الفصلُ بينهما في أساليب النشاط المتباينة؛ التي يؤدِّيها الفرد، والتي هي في الحقيقة نتيجة للتفاعل بين كل من النضج، والتعلم.

المبحث الرابع: نمو اللغة عند الطفل:

إن نمو اللغة عند الطفل ـ كما أسلفنا ـ مشروط بما يأتي:

1 ـ اكتمال الأجهزة العضوية، ونضج بعض الأنسجة العصبية والعضلية.

2 ـ تدريب أعضاء النطق عند اكتمال نموّها عن طريق التعلم[1].

وأما الأستاذ «فيرث» فقد رأى أن النُّموَّ اللغوي للطفل يمرُّ بالمراحل الآتية[2]:

1 ـ مرحلة المهد، وهي منذ ولادة الطفل إلى ما قبل استطاعته الجلوس.

2 ـ مرحلة الجلوس، وفي هذه المرحلة يكون قد بدأ الكلام.

3 ـ مرحلة الحبو، وفي هذه المرحلة يتسع عالم الطفل شيئاً ما؛ لأن الحبو ينقلُه إلى أبعد من مجلسه.

4 ـ مرحلة السير بمساعدة، وفي هذه المرحلة ينتقلُ الطفل إلى عالمٍ أرحب.

5 ـ مرحلة السير وحده في حدود المنزل.

6 ـ مرحلة السير خارج المنزل.

---

(1) محاضرات في علم النفس اللغوي، د. حنفي بن عيسى: 140، ط الشركة الوطنية للطبع والتوزيع، الجزائر، 1980م.

(2) اللغة والمجتمع، د. محمود السعران: 40، ط دار المعارف، 1963م، القاهرة.

7 ـ مرحلة الذهاب إلى المدرسة؛ وهذه المرحلةُ من أهمِّ المراحل بالنسبة للغة.

أما العالـم الدنمركي «يسبرس» فقد رأى التقسيم الثلاثي لدراسة نمو اللغة عند الطفل[1]:

1 ـ مرحلة الصِّياح.

2 ـ مرحلة البأبأة.

3 ـ مرحلة الكلام، أو التكلم.

المبحث الخامس: الدافعُ الدَّاخلي لدى الطفل:

إن المتعلمَ الطفل لا يدركُ عادة الهدف من تعلُّم اللغة فيفقد من جراء ذلك الدافع الخارجي؛ الذي يحدوه إلى اكتساب مهارات التعبير اللغوي قولاً وكتابة بشوق، ورغبة، وجد واجتهاد. ولا حاجةَ إلى التأكيد أن الهدف الواضح؛ الذي يقعُ ضمن إدراك المتعلم هو عينه الدافع الداخلي المحرك.

إن معظمَ المعلمين والمعلمات لفنون اللغة؛ إذا ما خاب في نصب الأهداف الجلية أمام المتعلمين الأولاد، فأخفق بذلك في إثارة الشوق والرغبة الداخلية؛ يلجأ إلى استخدام الدوافع الخارجية الناشئة عن العقابات، والمكافآت، والتهديدات. وعندئد يصبحُ التعلم عند المتعلم عبئاً «ثقيلاً»، ومبعثاً للسأم والضجر، وكره ما يتعلّم، وتغدو العملية التعليمية بكاملها آليةً ببغائية.

إن التعلمَ الآلي الذي يكرَهُ عليه الولد كرهاً لا فائدة منه له، بل بالعكس يُولِّد في نفسه النفور، والبغض. والأبحاث التي عقدتْ في هذا المجال أظهرت أن المادة التي تقعُ في نطاق إدراك المتعلم؛ الأسهل، وألذ تعلُّماً مما لا يجدُ

(1) بسيرس: 103، المرجع السابق: 41، وانظر: العلاقة بين اللغة والفكر دراسة للعلاقة اللزومية بين الفكر واللغة، د. أحمد عبد الرحمن حماد: 77 ـ 78، ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.

فيه من معنى، وأن هذا الإدراك يُولِّد الرغبة التي هي أولى الخطواتِ الرئيسة في عملية التعلُّمِ الصحيح[1].

المبحث السادس: بناء الطفل اللغوي:

لا بُدَّ من بناء الطفل بناء عقدياً، وعبادياً، واجتماعياً، وأخلاقياً، وعاطفياً، ونفسياً، وجسمياً، وصحياً، وعلمياً، وفكرياً بما يتجاوب وفطرته التي فطر الله الناسَ قاطبة عليها. ويدخل في مسمّى البناء العلمي والفكري أسس كثيرة، منها: حقّه في التعلم، وغرس حبّ التعلم وآدابه في الطفل، وحفظ الطفل لقسم من القرآن والسنة، وإخلاص النية بحفظهما، واختيار المدرس الصالح، والكفء له، والمدرسة الصالحة، وتوجيه الطفل وفق ميوله العلمية، وتكوين مكتبة للطفل من أجلِ حب الكتاب، وإدمان الحرف، ومن شبَّ على شيء شاب عليه، إلى غير ذلك كثير.

وإن من أهمِّ هذه الأسس: إتقان الطفل اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، ولغة السنة المشرفة، اللغة التي تمثل الهوية؛ لأنها مفتاحُ العلوم كلها، وتظهر أهميةُ التكوين اللغوي لدى الطفل، وتلقينه العربية الفصحى من خلالِ العناصرِ الآتية:

- اعتنى النَّبِيُّ ﷺ بتعليم اللغة العربية، وتنشئة الأطفال عليها، بل وإتقانها؛ ويظهر ذلك بما نقلته كتب السير والمغازي عن شدة حرصه ﷺ على قبول فداء أسرى بدر بتعليم اللغة العربية، وإتقان كتابتها لأطفال المسلمين، وكان الأسيرُ يفدي نفسه بمجرد تعليم عشرة من صبيان الصحابة اللغة العربية الفصحى[2].

---

(1) انظر:

O. Hobart mowrer, Learning Theory and Personality, Dynamics. New York: Rolannd press, 1950,180.

عن تعليم اللغة العربية في مدارس بيروت الرسمية، د. أمان كبّارة شعراني: 12، ط1، 1981م.

(2) انظر: الروض الأنف للسهيلي: 2/ 92، وطبقات ابن سعد: 2/ 14 قسم (1)، والتراتيب الإدارية لعبد الحي الكتاني: 1/ 49، 127، 2/ 296 ـ 297.

• وقد درجتْ كتبُ السير والمغازي على تتبع نشأة النَّبِيّ ﷺ، وكيف التمستْ له المراضع في البادية من قبيلة بني سعد بن بكر وأمه ﷺ من الرضاع حليمة السَّعدية؛ وأن من جُملة الحِكَم اكتسابَ فصاحة اللسان في العربية. وكانتِ العادةُ عند الحاضرين من العرب أن يلتمسوا المراضعَ لأولادهم، ابتعاداً لهم عن أمراض الحواضر؛ لتقوى أجسامهم، وتشتدّ أعصابهم، **ويُتقنوا اللسانَ العربيَّ في مهدهم**[1]، **وتعلّم رسولُ الله ﷺ في بادية بني سعد اللسان العربي الفصيح**، وأصبح فيما بعد أفصحَ الخَلْق، فعندما قال له أبو بكر رضي الله عنه: يا رسولَ الله، **ما رأيت أفصحَ منك!** فقال ﷺ: «**وما يمنعني وأنا من قريش، وأُرضعت في بني سعد؟!**»[2].

• وقد سار على هذه السنة عَدَدٌ من الآباء في تربية أبنائهم، وتنشئتهم على إتقان العربية، فهذا الإمامُ الشافعي يخرجُ وهو صغير إلى قبيلةِ هذيل؛ لتعلم العربية بأصولها ومخارجها؛ فكان حقاً وصدقاً عمدةَ اللغة العربية، ونال قصبَ السَّبْق في عددٍ من العلوم الإسلامية. يقول الشافعيُّ عن نفسه: «ثم إني خرجتُ عن مكة، فلزمت هذيلاً في البادية، أتعلَّم كلامها، وآخذ طبعها، وكانت أفصحَ العرب، قال: فبقيت فيهم سبع عشرة سنة، أرحل برحيلهم، وأنزل بنزولهم»[3].

• وهذا أميرُ المؤمنين عمر الفاروق رضي الله عنه يمرّ على صبية يَرْمونَ بالنبال، فيُخطئ أحدُهم في كلامه، فينصبُ المرفوعَ، فيقول: يا أميرَ المؤمنين! إننا قومٌ متعلمين، فيغضب عمر لهذا الخطأ، فيقول: إن خطأكم في رميكم، أحبّ إلي من خطئكم في لغتكم.

---

(1) الرحيق المختوم لصفي الرحمن المباركفوري: 55، مطبوعات وزارة الأوقاف بدولة قطر.

(2) الروض الأنف للسهيلي: 1/ 88، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، ط. 1387هـ، وانظر: السيرة النبوية للدكتور علي محمد الصلابي: 52، مطبوعات وزارة الأوقاف بدولة قطر، وفقه السيرة لمحمد الغزالي: 60 ـ 61، دار القلم، دمشق، ط4، 1409هـ، 1989م.

(3) معجم الأدباء لياقوت الحموي: 17/ 284.

• وقال عمرُ الفاروق: علِّموا أبناءكم السِّباحةَ، والرماية، وركوب الخيل، وروُّوهم ما يجملُ من الشعر.

• وقالت عائشةُ أم المؤمنين: رووا أولادكم الشعرَ تعذبْ ألسنتهم.

• واستمرت طريقةُ حاضرة العرب في إخراج أولادها إلى البادية بعيد الإسلام، كما فعل الخلفاء مع أولادهم؛ وقد ظهر ذلك في كلمة عبد الملك بن مروان حين لحن ابنه الوليد؛ إذ دَخَلَ على الوليد بن عبد الملك رجلٌ من أشراف قريش، فقال له الوليدُ: من ختنَكَ؟ قال له: فلانٌ اليهوديُّ، فقال: ما تقول؟ قال: لعلك إنما تسألُ عن ختني يا أمير المؤمنين، هو فلان بن فلان... وقال عبدُ الملك بن مروان: أضرَّ بنا في الوليد حبُّنا له، فلم نلزمه البادية[1].

• ويروى أن زياداً بعث بولده إلى معاوية، فكاشفه عن فُنونٍ من العلم، فوجده عالماً بكل ما سأله عنه، ثم استنشده الشعر، فقال: لم أروِ منه شيئاً. فكتب معاوية إلى زياد: ما منعك أن تُروِّيه الشعر؟! فو الله إن كان العاقُّ ليرويه فيبرّ، وإن كان البخيلُ ليرويه فيسخو، وإن كان الجبانُ ليرويه فيقاتل.

• ولما كثر اللحنُ، واستفحلت الأخطاء الشَّائعة في اللسان العربي من قبل أطفالِ الغد، والأجيال القادمة، لم يحتمل المسؤولون ذلك؛ فقرروا ضَبْطَ العربية، ووَضْع القواعد لها، فنبَّه سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ على خطورةِ الوضع، وطلب من أبي الأسود الدؤلي وَضْعَ قواعد النحو العربي فنشأ علم النحو.

• وقد كتب ابنُ سينا كتاب: «السياسة» وضمنها: باب سياسة الرجل ولده، فأوصى بما يأتي: «وينبغي أن يحفظَ الرجز، ثم العقيدة؛ لأنَّ روايةَ الرَّجَز وحفظه أيسر؛ إذ عن بيوته أقصر، ووزنه أخفّ على أن يختار من الشِّعر ما قيل في فضل الأدب، ومدح العلم وذمّ الجهل، وما حثّ منه على بِرِّ الوالدين، واصطناع المعروف، وقرى الضيف، فإذا فرغ الصَّبيُّ من حِفْظ القرآن، وألم بأصول اللغة، نظر عندئذٍ إلى ما يلائمُ طبيعته، واستعداده».

---

(1) العقد الفريد لابن عبد ربه: 2/ 480.

● ويقول أبو الحسن الماورديُّ: «فإذا بلغ التأديبُ والتعليمُ فالوجه أن يبدأ بتعليم القرآن مع اللغة العربية؛ لأنها التي أنزل الله بها كتابه، وخاطَبَ بها في شرائع دينه، وفرائض ملَّته، وبها بلغ رسول الله ﷺ سنته، وبها ألفت الكتب الدينية، والحكمية، والجدية، والهزلية، وبها تُكتب رسائلهم والصكوك التي جعلها الله وثائقَ بينهم، فلا بد للناشئ في هذه الملة من تعلمها، وإلا كان جاهلاً بالدين، منقوصاً في الملل»[1].

● ويؤكد العلامةُ الماوردي على التَّدرج والمنهج في تعلُّم اللغة؛ فيقول: «والوجهُ في تعليم اللغة، أن يقصدَ إلى الأخف فالأخفّ من كتبها، والأسهل فالأسهل من مؤلفاتها ومصنفاتها، وألا يشغلَ الأولاد بالغريب الوحشي، والنادر الأجنبي، ولا بدقائق النحو، ودواوين العروض؛ فإن ذلك مما يشغلُه عن المعاني، وإنما تتعلَّم الألفاظ قصداً إلى معرفتها، فإذا أفنى الإنسانُ عمره في تعلُّم الألفاظ فاتته المعاني، إلا أن يكونَ ذلك لمن يجعله صناعة مثل الأدباء، والمؤدبين، والمعلمين من النَّحويين، ويحتاجُ في الاستعانة على تعلم اللغة إلى رواية أشعار العرب، وأيامها، وأخبارها. والصحيحُ في تدبير ذلك: أن تروى له، ويعلم، ويحفظ الأشعار الحكمية التي ضمَّت الحكمة، والتوحيد، والدين، والبعث على العلم، والزهد، والشجاعة، والجود، ومكارم الأخلاق؛ لينشأ على معرفة الفضائل، ومحبة نيل الممادح نشوءاً، ويعتادها عادة، فيجتمع له في ذلك فائدة الفصاحة، والبيان، ومعرفة المبتذل من الكلام، وكثير من الغريب، والوقوف على المعاني الفاضلة[2].

● ويدعو العلامةُ ابن عاشور إلى إنشاء مدرسة خاصة لصغار التلاميذ،

---

(1) وقال أيضاً: «مع أن لهذه اللغة ما ليس للغة من اللغات من الفصاحة، والبيان، والطلاوة على اللسان، والحلاوة في السماع والآذان، وكثرة التصاريف، واحتمال المقاييس النحوية، وسعة الألفاظ، ووسط الحروف بين القلة والكثرة، وأشباه هذه الخصال ما لو تعلمت جملاً، واستفيدت تأدباً لكانت لذلك موضعاً؛ ولهذا كان الملوك العجم يتعلمونها؛ فإن كثيراً منهم يستعملها في أوقات حفلته، ومجالس زينته».

(2) انظر: نصيحة الملوك: 168، تحقيق محمد الخضر، نشر وزارة الأوقاف الكويتية.

يؤدّبون فيها بتلقين الفصحى، والتَّمرُّن عليها، والأخذ بفنون هذه اللغة من أشعار، وخطب، ورسائل مع التعمق في دراسة القرآن، والتخرج به في مباني الألفاظ، وتصرفات المعاني.

• ويدعو كذلك ابن عاشور إلى إنشاء جمعية من جلّة العلماء تعنى بإحياء المفردات المناسبة، وتمحيص الحقيقة والمجاز، وتعليق كلّ لفظ على المعنى المناسب له. وفي ذلك طريق عملي، ونافع، يُعين على إحيائها، وإبراز أهم خصائصها[1].

المبحث السابع: مهارة القراءة:

لقد عُني التربويون بمهارةِ القراءةِ على أنها تكتسب. هذا وقد «تحدَّثوا عن مهاراتٍ تتحقَّق من خلال القراءة، ولابُدَّ منها لصنع قراءة مقبولة، مثل القدرة على تحريكِ العين، والتمييز بين الحروف، والقُدرة على نطقها نطقاً صحيحاً، وتحليل الكلمة تحليلاً صوتياً، ومَزْج الحروف في كلمات، ودَمْج الكلمات في جمل، ومعرفة المفرداتِ الوظيفية، والقدرة على فهم النص إجمالاً»[2].

إن التربوي يعنى باعتبارها مهارة أساسية في تعلُّم اللغة، كالمهاراتِ الأخرى من سماع وفهم وكلام وكتابة، ومن هنا عُنوا بأساليب تعليم القراءة للمبتدئ، ودراسة أهداف القراءة، وأنواعها، وحقيقتها[3].

وقد قسموا القراءة بناءً على هذا، وبناء على استيعاب المبتدئ لها، وبناء على ما تحققه من أهداف تربوية، وما تسهمُ به لخدمة المهارات الأخرى وتحقيقها، فذكروا من أنواعها:

---

(1) شيخ الإسلام محمد الطاهر بن عاشور، للشيخ محمد الحبيب بالخوجة: 1/ 270 . 271 من مطبوعات وزارة الأوقاف بدولة قطر.

(2) انظر: بحث: هل تختلف طرائق تعليم القراءة لأبناء اللغة العربية عنها لغيرهم، د. علي القاسمي: 32 . 33، وانظر: طريق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية لخاطر وزملائه: 111 . 114.

(3) أساليب تدريس اللغة العربية للخولي: 107.

1 ـ **الطريقة الحرفية**: وهي تعليمُ حروف الهجاء واحداً بعد الآخر، بمعرفة اسمه مثل (ب): باء و(س) سين.

2 ـ **الطريقة الصَّوتية**: وهي تعليمُ أصوات اللغة بنطقها صوتاً مفتوحاً، مثل أن يقال في تعليم (ص) صَ... إلخ.

3 ـ **الطريقة المقطعية**: وتعتمدُ على تعلُّم القراءة بواسطة المقاطع الصوتية على ما يقرِّره علم اللغة الحديث، وتقومُ على معرفة حروف المدّ، لأنها تتمُّ المقطع بعد أداء الصوت.

4 ـ **طريقة الكلمة**: يبدأ فيها بتعلم الكلمة باعتبارها كلاً، ثم يتعلّم الحروف التي كونتها.

5 ـ **طريقة الجملة**: وذلك بعرض المعلِّم جملاً قصيرة أمام المتعلم ينطقُها المعلِّم، ويعيدها بعده المتعلم مرات، ثم تعملُ مقارنة بين جمل متشابهة، ثم ينتقلُ المعلم إلى عملية التحليل الجزئي.

6 ـ **الطريقة الجمعية**: وهي طريقةٌ مبناها على الجمع بين الطُّرق المتقدمة من أجل تلافي سلبياتها، وأخذ مزاياها[1].

المبحث الثامن: بين القراءة الصامتة والقراءة الجهرية:

أ ـ القراءة الصامتة:

إنَّ من أهدافِ القراءة الصامتة: الفهم، واستيعاب المعنى والموضوع، ولها أهميةٌ من وجه هو التكوين العلمي. وإن «إجادة القراءة الجهرية لا تكونُ إلا بعد إجادةِ القراءة الصامتة، وتحتاجُ إلى مهاراتٍ إضافية، مثل النُّطقِ الصَّحيح، وجودةِ الأداء، وحُسْنِ الوقفة، وانسجام تعابير الوجه، والإشارات مع القراءة"[2].

---

(1) انظر: هل تختلف طرائق تعليم القراءة لأبناء اللغة العربية عنها لغيرهم، د. علي القاسمي: 135، وانظر: طريق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية لخاطر وزملائه: 108 ـ 112.

(2) اللغة العربية لعبد العزيز عبد المجيد: 189.

ب ـ القراءة الجهرية:

إنَّ غَرَضَ القراءةِ الجهرية هي إفهام الآخرين، ونقل المعنى الذي نقرؤه إلى غيرنا، وكأنها تفسيرٌ شفويٌّ لما يقرؤه الإنسان، وعليه فهي أكثرُ تعقيداً من الفهم الصَّامت، وتنمي مهارة الإلقاء، ومواجهة الجمهور؛ لأنها «وسيلةٌ وأداة توصل للتذوق الأدبي للكلام، عن طريق التعبيرات عن نوعِ الأسلوب، من استفهامٍ، وإنكارٍ، وتقرير، وتوبيخ، وتعجُّبٍ، ونفي، ودعاء، ورجاء، وزجر، والتماسٍ، وغير ذلك»[1].

إن القراءةَ الجهريةَ ضرورية في عملية التعليم والتعلُّم؛ إذ يكتشف القارئ ما لديه من أخطاء في النطق من خلالها، ليحاولَ علاجها وتلافيها، والقراءة الجهرية وسيلة لإتقان النطق، وأداء الحروف من مخارجها، وتحقيق صفتها، وهي وسيلةٌ لإجادة الأداء، والتعبير عن المعاني، وتمثيلها من خلال التدريب والممارسة؛ التي تؤدي إلى التحسن في ذلك[2].

هذا، وقد اختزل بعضُ الدارسين التربويين مقاصدَ القراءة الجهرية في ثلاثة: تشخيصية، ونفسية، واجتماعية؛ وفق الآتي[3]:

1 ـ **التشخيصية**: أن يقفَ المدرِّسُ على مواطن القوة والضعف لدى التلميذ القارئ، فيوجِّهه إلى الكمال، سواء كان ذلك في الأصواتِ، صفاتها ومخارجها، أم في الأخطاء اللغوية.

2 ـ **النفسية**: الشعور بالثقة جهراً أمام زملائه، متخطِّياً بذلك حواجز التَّردُّد، والخجل، والخوف، إذ تعطيه شحنةً قويةً من الشَّجاعة، والثقة بالنفس.

3 ـ **الاجتماعية**: الدربة على مواجهة الجمهور، والتحدث معهم،

(1) المهارات اللغوية ماهيتها وطرائق تدريسها د. أحمد فؤاد عليان: 135.

(2) المهارات اللغوية د. عليان: 134، وطرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية لخاطر وزملائه: 101.

(3) انظر: أساسيات تعليم اللغة العربية ليونس الناقة: 191 ـ 192، وطرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية: 101، ومقالات في اللغة العربية: 178.

والتفاعل، وفي هذا احترام مشاعر الآخرين، وأخذ الرأي منهم، والتعاطف معهم، ومواجهة المواقف العامة التي تتطلب منه إبداء الرأي.

المبحث التاسع: صفات القراءة المقبولة:

لا تنفكُّ القراءةُ المقبولةُ عن الصفات الآتية[1]:

1 ـ تحقيق السَّلامة في النطق بتحقيق مخرج الحرف وصفته، والدقة في ذلك.

2 ـ أن تكونَ القراءةُ على سرعةٍ متزنةٍ، يُعْطَى فيها كلُّ حرف ما يستحقه من الزمن.

3 ـ أن يكون الأداءُ معبراً عن المعنى، مختلفاً بحسب اختلاف المعاني.

4 ـ الفهم لما يقرؤه؛ ليحقِّقَ الأداءَ المعبِّر؛ إذ يستحيلُ الثاني بدون الأول.

المبحث العاشر: تعليم العربية لغير الناطقين بها:

إن عالميةَ الدعوة الإسلامية، وإنسانيتها تجعلُ من الضروري الاهتمام بتعليم وتعلم العربية بصفة خاصة، واللغات الأجنبية الأخرى بصفة عامة. أما اللغةُ العربيةُ فهي بالإضافةِ إلى أنها اللغة الأم لما يربو على ثلاثمئة وزيادة مليون من المسلمين العرب، فهي لغةُ القرآن كما أوضحناه في الفصولِ السَّابقة.

وتعلّم اللغة العربية ليس مهماً فقط للناطقين بها، بل هو مهمٌّ أيضاً للمسلمين الناطقين بغيرها[2]؛ وذلك لأن ترتيلَ القرآنِ وقراءته فرضٌ على كل مسلم؛ يقول تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: 4]. وقال أيضاً: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20].

«إن تعليمَ اللغة العربية لغير الناطقين بها مجالٌ يجبُ أن يقومَ على أسس

(1) انظر: تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى د. محمود الناقة: 180 . 189، واللغة العربية لعبد العزيز عبد المجيد: 189.

(2) انظر: منهج التربية الإسلامية أصوله وتطبيقاته، د. علي أحمد مذكور: 306 . 307، ط1، 1407هـ 1987م، مكتبة الفلاح، بيروت.

علمية مدروسة. وهو ميدانٌ جديدٌ نسبياً، يتسعُ فيه المجال لكل محاولة جادة، ولكلِّ دراسةٍ هادفة. وإحدى المشكلات الحادة التي يواجهها مجالُ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها؛ هي عدم توفّر المعلمين المختصّين المؤهلين. فغالبيةُ المعلمين الذين يقومون بتدريس العربية لغير الناطقين بها في البلاد الأجنبية؛ لم يتوفّر لهم إعدادٌ لغوي، أو مهني، أو ثقافي بقدرٍ كاف»[1].

واللغة العربية لا تعلّم إلا من خلال الثقافة والحضارة التي أوجدتها. فاللغةُ بمعناها الأوسع ما هي إلا تعبيرٌ عن مدنيةٍ ووعاء لتراثٍ حضاري، ولقد أكَّدتِ الدراساتُ الميدانية أن الدارس الذي لا يحترمُ حضارة اللغة؛ التي يتعلمها لن يستطيعَ أن يتقدمَ في تعلم هذه اللغة مهما بذل من جهود. كما أكَّدت أن الدارسين الأجانب؛ الذين أجادوا العربية هم أولئك الذين أحبُّوا الحضارة الإسلامية، فتعاطفوا مع اللغة التي حملتْ تلك الحضارة»[2].

المبحث الحادي عشر: تدريس أساليب تعليم العربية:

إذا كانت العنايةُ باللغة العربية واجباً إسلامياً، وقومياً مقدساً، فإنه ينبغي أن تتجلَّى في ميدان التعليم؛ بحيث إنه بطريق اللغة يتمُّ نقل القيم، والمخزون الثقافي للأمة، وتراث الآباء والأجداد إلى الأبناء والأحفاد، وكذلك الأجيال القادمة؛ ويتمثَّلُ الاهتمامُ باللغة العربية في مجال التعليم بأشكال متعددة، منها[3]:

- أن تكون اللغةُ العربية في سائر كتب التعليم مضبوطة بالشكل، وبأسلوبٍ سهل مستساغ، يألفه التلاميذُ، ويحققُ اهتماماتهم.

---

(1) تقويم برامج إعداد معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها، د. علي أحمد مذكور: 15، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، منشورات الإيسيسكو، 1405هـ، 1985م.

(2) المرجع السابق: 138.

(3) انظر: في قضايا اللغة التربوية، د.محمود السيد: 25 ـ 26، بتصرف منا، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت.

• أن يتحدث المعلمون باللغة العربية الفصحى في أثناء شرحهم، وأن يأخذوا بأيدي تلامذتهم شيئاً فشيئاً بغية الانتقالِ بهم من العامية إلى الفصحى.

• أن تقام دوراتٌ تدريبيةٌ لتمكين معلمي اللغة من الاطلاع على مستجدات التربية، وطرائق التدريس بغية استغلالها في تدريسهم للغة العربية.

• أن تكونَ ضروبُ النشاط المدرسي في المرحلة الابتدائية باللغة العربية الفصحى، وأن يعمدَ المعلمون إلى تنميةِ ألوان هذا النشاط، وتعزيزه بالوسائل المحققة للهدف منه.

• أن تحقق مناهجُ اللغة الأهداف العامة للتربية من حيث بناء المواطن ذي التفكير العلمي البعيد عن الانفعال، الصَّحيح في نفسه، المعتزّ بدينه، وقوميته.

• الكشف عن زَيْفِ الأساليبِ التي يتبعها أعداءُ العربية، والتحذير من خُطَطِهم الزائفة، والمعادية.

• أن يكون البحثُ في العامية وسيلة للنهوض بها إلى مصافِّ الفصحى؛ إذ إنَّ هناك أموراً مشتركة بين العامية والفصحى، فينبغي أن يرتكزَ على هذا القدر المشترك في تعليم التلميذِ في المرحلة الابتدائية للانتقال السَّلس من العامية إلى الفصحى[1].

• أن تكونَ المواد الثقافية التي تقدم في الإذاعة، والتلفزيون، والسينما، وفي المسرح، أو التي تنشر في الصحف، والمجلات، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالأطفال، بأسلوب عربي سهل وبسيط خالٍ من التعقيد، والغموض[2].

• أن يعملَ على نشر اللغة العربية، ويشجِّع على تعليمها بين الفئات التي

---

(1) أما أن يكون البحثُ في العامية هدفاً في ذاته، وهجراناً للفصحى، فهذا أمرٌ مرفوضٌ من أساسه؛ لخطورة مراميه البعيدة!

(2) ولا بد أن تكون ثمة مراقبة للأخطاء اللغوية سواء في الإذاعة، أوالصحف، والمجلات، والكتب، وأن يعمدَ إلى التصحيح؛ لأن المستمعَ والقارئ يأخذ ما يردّ عليه على أنه صواب.

لا تتكلم اللغة العربية، وتعيش في الوطن العربي والإسلامي، وبين الأجانب الذين يرغبون في تعلُّمها، وأن يتمَّ هذا التعليم بوسائل وأساليب عصريةٍ متطورةٍ.

المبحث الثاني عشر: تدريس الأدب:

والأدبُ هو سيدُ الفنون الجميلة، وهو التعبيرُ عن الحياة بلغة، فهو إنتاجٌ يتأثر بالبيئة والنظم الاجتماعية، والسياسية، والدين، والقانون، والعادات، والتقاليد(1).

ويهدفُ تدريس الأدب بمعناه العام في مراحل التعليم العام إلى تحقيق ما يلي(2):

- تنمية ميولِ التلاميذ إلى قراءة النصوص الأدبية، وإكسابهم القدرة على معالجتها معالجة تختلفُ باختلافِ مراحلِ نموهم؛ بحيث يدفعُهم ذلك إلى البحثِ عن الآثار الأدبية الخالدة.

- زيادة الثَّروة اللغوية ممثلة في المفردات والأساليب، وصُور التعبير المختلفة؛ بحيث يتمكنُ التلميذُ بعدها من التمييز بين لفظة وأخرى، وبين أسلوبٍ ونظيره، ثم بين الإنتاج الأدبي بصورة كلية، وبين غيره من الإبداعات الأدبية انطلاقاً من أن الأدب فن، والفن مصدره الذوق، وهو يختلف من فرد لآخر.

---

(1) وقيل: الفن الأدبي هو اسمُ مجموع الأعمال التي تجعلُ الأرواح (الأعمال العقلية) طيعة سالمة، وبعد الدبغ والتنقية، وإجراء العمليات الكيماوية تصبحُ تلك الكتب فرصة للطالبين يكرسون فيها بضع لحظات من حياتهم التي ينفقونها جميعاً في المشاغل الخارجية؛ لكي يجنوا ثمرات الرجوع إلى ذات أنفسهم، ومجال الانتفاع بها مأمون لا خَطَرَ فيه. انظر: كتاب: ما الأدب؟ لجان بول سارتر: 13، ترجمة محمد غنيمي هلال، القاهرة: الأنجلو المصرية، 1972م.

(2) طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية، د. إبراهيم محمد عطا: 1/ 11 ـ 12، ط1، 1407هـ، 1987م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

• ربط التلميذ بالتراث العربي، بعد الوقوفِ منه على أجمل ما فيه من نواحٍ مختلفة. . . كجمال الفكرة والأسلوب، وموسيقا اللفظ، وتهذيب الخُلُق.

• تشكيلُ نفوس التلاميذ، وتدعيمها بإدخالِ البهجة عليها. وأجمل نَفْع يعودُ عليها من نص أدبي هو تعميقُ الإحساس، وتوضيح الرؤيا بالنسبة للنصِّ الجيد بما يبعث السُّرور في النفس، والرضا بالحياة.

• إتاحة الفرصة للملكات الأدبية أن تنمو، وللذَّوق أن يرقى، وللحسِّ الأدبي أن يعلوَ، ولحبِّ القراءة أن يزداد؛ وذلك بتزويدِ التلاميذِ بمجموعة من التجارب والخبرات؛ التي مرَّ بها أصحاب النصوص من رجالِ الأدبِ، متضمنةً إبداعاتهم الأدبية، وفهمهم العميق للحياة الانسانية.

• تنمية الخيال لدى التلاميذ مرحلة الثانوية، حيث إنَّ الأدب «لا يكون أدباً إلا بخروج الكلمات عن دلالتها اللغوية، وشحنها ببعض الصور والأخيلة»[(1)].

• تزويد التلاميذ بالقيم الاجتماعية، والخلقية، والتحلي بالقيم العربية، وطَبْعهم على المثل العليا الموروثة كالكرم، والمروءة، وإباء الضيم، والشجاعة، والعفة، وذلك على طريق الألوان الأدبية؛ التي احتفظ لنا بها التراثُ العربي.

المبحث الثالث عشر: تعليم اللغة مسؤولية جماعية:

وهذا السِّرُّ في أن الله تعالى قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [التحريم: 6]، واستعمال أسلوب ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ﴾ [التحريم: 6] لإفادة أن مسؤوليةَ التربية جماعية بالدَّرجة الأولى. وقول النَّبِيّ ﷺ: «**كلكم راعٍ، وكلكم مسؤولٌ عن رعيته**».

فالمسؤولية تبدأ بالوالدين؛ لقوله ﷺ: «**كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة، فأبواه يهوِّدانه، أو ينصِّرانه، أو يمجِّسانه**» وتليهما دور الحضانة، ورياض الأطفال، والمدرسة، واختيار البيئة الصَّحيحة لهم مع الجيران، والأصدقاء، والمتنزهات

---

(1) دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 174، ط القاهرة، الأنجلو المصرية، 1980م.

المختارة. وحتى داخل المدرسة بين الأساتذة والمعلمين، فلا يجوز أن يبني بعضُهم إحساساً برسالته التي اضطلع بها، على أن الباقي يتولّى الهدم من غير مبالاةٍ بالمرة، فهذه رسالةٌ منوطة بأعناق الجميع من غير استثناء.

تماماً كما قال الشاعر:

متى يبلغ البنيانُ يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدمُ

المبحث الرابع عشر: المؤدِّبون وتجربتهم في تعليم العربية:

إن المؤدبين فئةٌ نُسيتْ من تاريخ اللغة العربية؛ وهي فئةٌ عاملةٌ لها أثرٌ عظيمٌ في تعليم العربية، وتلقينها، وجعلها لغةَ الطبقة العليا في المجتمع الإسلامي؛ الذي تتصارعُ فيه لغات، في عصوره الزاهية، وهي فئة تسلحتْ بأسلحة العلم، والأدب، والخلق، والفطنة. وكان من المؤدبين أعلامٌ لهم مكانة في علوم العربية المختلفة رواية، ودراية[1]. وهذا ما نوضحه في العناصر الآتية:

أولاً: من هو المؤدب؟ وما هي رسالته؟

درج العرب على تعليم أولادهم العربية، ولا سيما الكبار منهم والأمراء، وكانوا يبعثونهم إلى البادية لتعلم الفروسية، والقدرة على الحجاج والبيان، والاعتماد على الذات في وقت مبكر، وكانوا يبحثون عن المرضع ـ الظئر ـ التي لها أثرٌ في تكوين الطفل وخُلُقه، وما حادثة حليمة السَّعدية في السيرة النبوية عنا ببعيدة، وكذا ما درج عليه الأمراء في تأديب أولادهم زماناً في التاريخ الإسلامي.

هذا، وقد ميزوا بين المعلِّم والمؤدب؛ ذلك أن المعلِّمَ هو الذي ينشئ حلقةَ علم في مسجد، أو مدرسة، أو في بيته العامر، ويكون مشاعاً لعامة الناس، وأما المؤدّب فمن الأدب قال الجاحظ عن رسالة المؤدب: «ويمنعهم العرامة، ويأخذهم بالصَّلاة في الجماعة، ويدرِّسهم القرآن، ويهذّن ألسنتهم

(1) انظر بحثاً قيماً أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد ضمن: مقالات في اللغة العربية: 1/ 58 وما بعدها، وقد أفدتُ منه كثيراً في هذا المبحث.

برواية القصيد والأرجاز، ويعاقب على التهاون، ويضرب على الفرار، ويأخذهم بالمناقلة، والمناقلة من أسباب المنافسة»[1].

غير أن التأديب بالأندلس لم يكن خاصاً بأبناء علية القوم، بل كان المعلمون الذين يعلمون الصبيان في حلقات المساجد يسمون مؤدبين، وصناعتهم تسمى تأديباً.

ثانياً: مقاصد التأديب:

ندع العلامة المؤدب أبا يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السِّكِّيت يتكلم، فيقول: «خُذْ من الأدب ما يعلق بالقلوب، وتشتهيه الآذان، وخُذْ من النحو ما تقيم به الكلام، ودَعِ الغوامض، وخُذْ من الشعر ما يشتمل على لطيف المعاني، واستكثر من أخبار الناس، وأقاويلهم، وأحاديثهم، ولا تولعنّ بالغث منها»[2].

ولابن خلدون كلامٌ نفيسٌ عن تعليم العربية بالأندلس قال ـ رحمه الله ـ: «وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقربُ إلى تحصيل هذه الملكة، وتعليمها من سواهم لقيامهم فيها على شواهد العرب، وأمثالهم، والتفقه في الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم، فيسبق إلى المبتدئ كثيرٌ من الملكة أثناء التعليم، فتنقطعُ النفس لها، وتستعد إلى تحصيلها وقبولها، وأما مَنْ سواهم من أهل المغرب، وأفريقية، وغيرهم، فأجروا صناعةَ العربية مجرى العلوم بحثاً، وقطعوا النظر عن التفقه في تراكيب كلام العرب؛ إلا إن أعربوا شاهداً، أو رجحوا مذهباً من جهة لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه، فأصبحتْ صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية، أو الجدل، وبعدتْ عن مناحي اللسان وملكته. وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان، وتراكيبه، وتمييز أساليبه، وغفلتهم من المِرانِ في ذلك للمتعلم، فهو أحسنُ ما تفيده

---

(1) رسائل الجاحظ (رسالة المعلمين): 3/ 34. على أن ابن قتيبة لم يفرق بين المؤدبين والمعلمين. انظر: المعارف: 547 . 548.

(2) معجم الأدباء: 1/ 76.

الملكة في اللسان. . . وتعلم مما قررناه في هذا الباب أن حصولَ ملكة اللسان العربي إنما هو بكثرةِ الحفظ من كلام العرب؛ حتى يرتسمَ في خياله المنوال الذي نَسَجُوا عليه تراكيبهم، فينسج هو عليه، ويتنزل بذلك منزلة من نشأ معهم، وخالط عباراتهم في كلامهم، حتى حصلتْ له الملكةُ المستقرةُ في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم»[1].

وبالنظر في قول ابن خلدون ـ رحمه الله ـ يمكن أن نخرجَ بوصف طريقتهم في درس العربية؛ مما يمكنُ إجماله في الآتي[2]:

1 ـ الاقتصار على الضَّروري من قواعد اللغة من غير توسع؛ فيما لا تدعو إليه حاجة.

2 ـ العناية بالمروي عن العرب رواية، وحفظاً، ودرساً.

3 ـ العناية بفنون الكلام، وطرائق القول من خطابة، وكتابة، وحديث، وإنشاء شعر، وإلقاء، ومحاولة النسج على منوال المستجاد من النصوص المروية، ومحاكاتها.

4 ـ النظرُ إلى علوم العربية نظرة شاملة لا تقتصر على عِلْم دون علم، ولا على فن دون فن، وهذا لا يمنع بروز فَنٍّ على غيره لدى المؤدب.

5 ـ العناية بما وراء القواعدِ الظاهرة من مكملات المعاني، وموجبات الاستحسان.

6 ـ التربيةُ اللغوية السلوكية الشاملة بدءاً من الاستماع، وانتهاء بالإبداع.

ثالثاً: مواصفات المؤدب:

كانوا يشترطُون في المؤدِّب بيانه، وأدبه، وقدرته على الحديث، والخطابة، ومنطقه السليم، وكانوا يعدُّون هذا أهم مقوماته، ويعدّونه أقوى أسباب التأديب؛ «قال ابنُ عتاب: يكون الرجل نحوياً عروضياً، وقساماً فرضياً حسن الكتاب، جيد الخط، حافظاً للقرآن، راوية للشعر، وهو راض بأن يعلمَ أولادنا

(1) مقدمة ابن خلدون: 514.

(2) مقالات في اللغة العربية: 1/ 159.

بستين درهماً، ولو أن رجلاً كان حَسَنَ البيان، حسن التخريج للمعاني، ليس عنده غير ذلك، لم يرض بألف درهم؛ لأن النَّحْويَّ ليس عنده إمتاع كالنَّجار الذي يُدْعَى ليعلق باباً، فلو كان أحذقَ الناس، ثم فرغ من تعليق ذلك الباب قيل له: انصرف وصاحب الإمتاع يُرادُ في الحالات كلها»[1].

جرى حوارٌ بين الأحمر والكِسائي حين عزم الثَّاني بعد إلحاح الخليفة على استخلافِ الأول في تأديب أولاد الرَّشيد، فقال له:

ـ هل فيك خير؟

ـ قال: نعم.

ـ قال: قد عزمت أن أستخلفكَ على أولادِ الرشيد.

ـ فقال الأحمر: لعلِّي لا أفي بما يحتاجون إليه!

ـ فقال الكسائي: إنما يحتاجون في كلِّ يوم إلى مسألتين في النحو، وثنتين من معاني الشعر، وأحرف من اللغة، وأنا ألقنكَ في كُلِّ يوم قبل أن تأتيهم ذلك، فتحفظه، وتعلمهم.

ـ فقال: نعم[2].

وكان يُعابُ على المؤدِّب، والمعلِّم، وكل مدرِّس أن لا يجمعَ شُروطَ

---

(1) البيان والتبين للجاحظ: 1/ 403، ومعجم الأدباء لياقوت: 1/ 95 ـ 96.

(2) معجم الأدباء: 3/ 7. ولم يغفل المؤدِّبون عن التربية الأخلاقية، والمفروض في المؤدب أن لا ينهى عن خلق ويأتي بمثله، وهذا عتبةُ بن أبي سفيان قال لعبد الصمد مؤدِّب ولده: «ليكنْ أول ما تبدأ به من إصلاحك بنيّ إصلاحك نفسك؛ فإن أعينهم معقودةٌ بعينك، فالحسنُ عندهم ما استحسنت، والقبيح ما استقبحت» البيان والتبين للجاحظ: 2/ 73، وجاء عنه قوله أيضاً: «وعلمهم سِيَر الحكماء، وأخلاق الأدباء» المصدر نفسه: 2/ 73، وقال أيضاً: «وجنّبهم محادثة النساء، وتهددهم بي، وأدبهم دوني، وكنْ لهم كالطبيب المداوي الذي لا يُعجِّل بالدواء حتى يعرف الدَّاء، ولا تتكل على عذري، فإني قد اتكلت على كفايتك، وزِدْ في تأديبهم أزدك في بري إن شاء الله» المصدر نفسه: 3/ 74.

التأديب؛ ولذلك كانوا يختبرون اختبارات قاسية، وتحدث لهم مناظرات للتأكد من صلاحيته للتدريس؛ حتى قيل:

تصدَّر للتدريس كلُّ مُهوِّسِ بليدٍ يسمى بالفقيه المدرِّسِ
فحقٌّ لأهل العلم أن يتمثَّلوا ببيتٍ قديم شاع في كل مجلسِ
لقد هزلتْ حتى بدا من هزالها كُلاها وحتى سامها كلُّ مُفلسِ

رابعاً: اختبار المؤدب:

رُوي عن الفراء أنه قال: «ذُكرت للقعودِ مع المعتصم حيث نشأ، ولزمت نحواً من شهرين، فلما عزم على ذلك جاء رجلٌ يقال له أبو إياد، فطلب القعودَ معه، فسُئل لينظر ما مقداره في العربية، فقيل له: كيف تقول: يا زيد أقبلْ؟ فقال: يا زيدُ أَقْبِلْ. قيل: فما هذه الضمة؟ فقال: الواو التي في قوله: وأقبل، فارتضي، وأقعد مقعد المعتصم، فاستغنى، وأزلت أنا»[1].

خامساً: ترقي المؤدِّب، أو عزله بناء على جودة العربية وقصورها عنده:

كان المؤدِّبون يخدمهم أولياء العهد، لا سيما من صاروا خلفاء فيما بعد كما كان الأمين والمأمون بالكِسائي، وابن المأمون بالفرّاء، وحصلوا على امتيازات بسبب التأديب.

وكان المؤدِّبُ يترقى بإتقانِ صنعته، وتميزه، وجودة عمله تماماً كما يحكى عن الكِسائي «كان أثيراً عند الرشيد؛ حتى أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء، والمؤانسين»[2].

ويروى أنَّ المأمونَ سأل اليزيدي ـ يحيى بن المبارك ـ عن شيء، فقال: لا، وجعلني الله فداءك يا أمير المؤمنين! فقال: لله درُّك! ما وُضعت واوٌ موضعاً قط في لفظ أحسن منها في لفظ مثل هذا، ووصله بعطية سنيّة[3].

(1) مجالس العلماء للزجاجي: 62، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، 1962م، الكويت.
(2) معجم الأدباء: 3/ 168.
(3) نزهة الألباء لابن الأنباري: 83.

وكان من الممكن جداً أن يُقالَ المؤدبُ من مهمة التأديب، ويُفصل لمجرد اللحن أو عدم الفطنة؛ «كان عند المهدي مؤدبُ الرشيد، فدعاه المهدي يوماً وهو يستاك، فقال له: كيف الأمر من السِّواك؟ قال: اسْتكْ يا أميرَ المؤمنين، فقال المهدي: «إنا لله وإنا إليه راجعون» ثم قال: التَمِسُوا لنا من هو أفْهمُ من ذا. فقالوا: رجلٌ يقال له: عليّ بن حمزة الكِسائي من أهل الكوفة، قدم من البادية قريباً، فكتب بإزعاجه من الكوفة، فساعة دخل عليه قال: يا عليُّ بن حمزة، قال: لبيك يا أمير المؤمنين. قال: كيف تأمر من السِّواك؟ قال: سُكْ يا أمير المؤمنين. قال: أحسنت وأصبت، وأمر له بعشرة آلاف درهم»[1].

وكان أبو الحسن علي بن محمد العدوي معلِّم أبي تغلب بن ناصر الدولة الحمداني وأخيه، ثم نادمهما[2].

وكان أبو زيد أحمد بن سهل البلخي معلِّم الصبيان، وهو أشبهُ بأهل الأدب، ثم رفعه العلم إلى مرتبة عليّة[3].

وقد كان الحجَّاجُ بنُ يوسف وأبوه مؤدِّبين وترقَّيا؛ تماماً كما أشار مالك بن الرّيب:

فماذا عسى الحجّاج يبلغ جهده ... إذا نحن جاوزْنا حفير زيادِ
فلولا بنو مروان كان ابنُ يوسفٍ ... كما كان عبداً من عبيد إياد
أمانٌ هو العبدُ المقرُّ بذلَّةٍ ... يراوحُ غلمانَ القرى ويغادي

وقال آخر فيه:

أينسى كُليب زمانَ الهزا ... لِ وتعليمَ سُورة الكوثرِ
رغيفٌ له فلكةٌ ما تُرى ... وآخر كالقمرِ الأزهرِ[4]

(1) معجم الأدباء: 13/ 174.
(2) المصدر نفسه: 14/ 240.
(3) المصدر نفسه: 3/ 54.
(4) يريد: خبز المعلم مختلف، وكُليب: اسم الحجاج، انظر: المعارف لابن قتيبة: 5478.

سادساً: تعليم كل شيء له علاقة بمهارة الكلام:

وقد أوصى الرشيدُ الأحمرَ حين عهد إليه بتربية ولده، فقال له: «إن أميرَ المؤمنين قد دفع إليك مهجةَ نفسه، وثمرةَ قلبه، وصيَّر يدك عليه مبسوطة، ومقالتك فيه مصدّقة، وطاعتك عليه واجبة، فكن له بحيث وَضَعَك أمير المؤمنين، أقرئه، ومُرْه، بالرَّزانة في مجلسه، والاقتصاد في نظره وسمعه، فلا تمرنَّ بك ساعة إلا وأنت مغتنمٌ فيها فائدة تفيدُه إياها، وكلمة نافعة يعيها ويحفظها من غير أن تخرقَ به، فتميت ذهنه وتملّه، ولا تمعن في مسامحته، فيستحلي الفراغَ، ويألفه وقومه بالتقريب والملاينة، فإن أبى فالشِّدَّة»[1].

سابعاً: مناظرات المؤدبين:

لا شك أن التأديبَ لم يكنْ صنعةً سهلة، بل كانت مهمة تقتضي القدرة على المناظرة والجواب على المعضلات إن طرحت، وكان الأمراء يطرحونها، والأقران فيما بينهم؛ وهذه نماذج منها؛ ولا سيَّما في مجالس اليزيدي والكِسائي؛ فإنها من أحفلِ المجالس بالطرائف، والنكات العلمية وفق الآتي:

ـ قال أبو محمد اليزيدي: سألني أبو عبيد الله، ونحن بعياباذ، فقال: ما تقولُ يا أبا محمد في الشراء مقصورٌ أو ممدودٌ؟ قلت له: ممدود، والكِسائي حاضر. قال: فسأل الكسائي.

ـ فقال: مقصور.

ـ قلت: أخطأ الكِسائيُّ.

ـ قال: وكيف ذاك؟

ـ قلت له: وكيف تجمع شرىً؟

ـ قال: أشْريةٌ.

ـ قلت: فإن هذا دليلٌ على أن شراء ممدود؛ لأن كل ممدود جماعه بالهاء مثل قولك: كساء وأكسية، وبناء وأبنية، وسماء وأسمية، وفناء وأفنية.

ـ فقال الكسائي: ما سمعت أعرابياً إلا وهو يقصره.

---

(1) البيان والتبين: 3/ 73.

ـ قلت: برح الخفاءُ، ادعُ بالأعراب فهمْ ها هنا حولك. وقد كانت أصابتهم مجاعةٌ، فدعا منهم بعدَّة، فدخلوا عليه.

ـ قال أبو محمد: فكلمتُ الأعرابَ الفصحاء، وناشدتهم الشعر؛ حتى عرفنا مذاهبهم في العلم، ثم قلت للكِسائي: ترضى أن يكونوا بيننا وبينك؟

ـ قال: نعم.

ـ قلت لأفصحهم: كيف تقول في الكلام: اكتبْ هذا في شراك؟

ـ قال: سبحان الله، اكتب هذا في شرائك فمدّ، فخجل الكِسائي[1].

ثامناً: مكانة المؤدِّب كالأب وأكثر:

وكان تعامل الناس مع المؤدِّبين تعامل الأبناء مع آبائهم وأكثر؛ قيل لبزرجمهر: «ما تعظيمك لمؤدِّبك أشدّ من تعظيمك لأبيك؟ قال: لأن أبي كان سببَ حياتي الفانية، ومؤدبي سبب حياتي الباقية»[2].

قال الشاعر[3]:

إن حقَّ التأديبِ حقُّ الأبوة عند أهل النُّهى وأهل المروَّة

وأحقُّ الأقوامِ أن يعرفُوا الحـ ـقَّ ويرعُوه أهل بيت النبوة

تاسعاً: نماذج من المؤدبين الذين كان لهم باعٌ واسعٌ في العربية:

كانت أسماءُ المؤدبين لامعةً في سماء الأدب واللغة والنحو، وكانوا أئمةً في شُعَبِ المعرفة، وإليهم المنتهى، وهم الحجَّة التي لا يُشقُّ لها غبار في علوم العربية، وهذه بعضُ تلكم الأسماء التي حلاها المترجمون لهم بفضلِ إلمامهم بالعربية، والأدب، والنحو، والشعر، والبلاغة، وهلم جرا.

● **أبو الأسود الدؤلي**: كان أبو الأسود الدُّؤلي صاحب البدايات الأولى للنحو العربي، كان يعلّم أولاد زياد بن أبيه[4].

---

(1) مجالس العلماء للزجاجي: 169 ـ 170.

(2) البصائر والذخائر لأبي حيان: 10/ 149.

(3) الوافي بالوفيات للصفدي: 5/ 142.

(4) معجم الأدباء: 2/ 35.

• أبو مسلم النحوي: كان مُؤدِّب عبد الملك بن مروان[1]. فهو الملقبُ بالنحوي.

• عبد الله بن المقفع (ت 142 ه): كان من المؤدِّبين والبلغاء، كان يتولّى لآل الأهتم[2].

• الوليد بن الحسين الكلبي المعروف بالشرقي القطامي: أدَّب المهدي من خلفاء بني العباس، ويقال: إنه صَنَعَ بعض الأقاصيص حول الأمثال.

• عبد الله بن حرب: «كان من أهل العلم بالنَّحو، دقيقَ النظر فيه، صحيح القياس على مسائله، وكان منجباً في المؤدبين عنده»[3].

• علي بن أبي الحسن مفرّج بن مالك النحوي: «كان ذا إصلاح، وفضل، ونية في تأديب المتعلمين»[4].

• الطّرمّاح: «قال عبد الأعلى: رأيتُ الطِّرِمَّاحَ مؤدباً بالريّ، فلم أر أحداً آخذ لعقول الرجال، ولا أجذب لأسماعهم إلى حديثه منه، ولقد رأيتُ الصبيانَ يخرجون من عنده، وكأنهم جالسوا العلماء»[5].

• أحمد بن محمد المديني النحوي: «كان عروضياً نحوياً، يؤدِّب الصبيان، ويقفهم على حدود العربية، وله أشعار حسان»[6].

• أحمد بن نعيم: «كان ذا علم بالعربية، وكان مقدماً في صناعة الشعر، وله حظ في البلاغة، وأدّب بجيّان، وطُليطلة»[7].

---

(1) طبقات النحويين واللغويين: 125.
(2) رسائل الجاحظ (رسالة المعلمين) للجاحظ: 3/ 44.
(3) طبقات النحويين واللغويين: 287.
(4) المصدر نفسه: 273.
(5) البيان والتبين: 2/ 323.
(6) إنباه الرواة للقفطي: 1/ 104.
(7) طبقات النحويين واللغويين: 265.

- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل النحوي (ت 133 ه): «كان بصيراً باللغة والشعر، وكان يؤدب بمسجد مَتْعة»[1].
- أبو عبيد القاسم بن سلام: كان مؤدباً، ولي قضاء طرسوس، وكان إماماً في الحديث والفقه، كما نبغ في العربية... إلخ.
- أبو زيد أحمد بن سهل: كان معلِّم الصبيان، وهو أشبهُ بأهل الأدب، ثم رفعه العلم إلى مرتبة عليَّة[2].
- أبو الأصبغ عيسى بن أبي جرثومة الخولاني: «كان يُؤدِّب بالنحو، والحساب، والعروض، والقرآن»[3].
- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الأصفر: «كان مؤدباً بالقرآن، والشعر، والحديث، والنحو»[4].
- أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت 206 هـ).
- أبو توبة عمر بن سعيد بن مسلم بن قتيبة بن مسلم الباهلي.
- محمد بن زياد الأعرابي (ت231 هـ).
- أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة (ت 202 هـ).
- أبو محمد الأسدي النحوي.
- أبو سهر أحمد بن مروان.
- أبو المنهال اللغوي المهلبي تلميذ الخليل.
- إبراهيم بن سعدان بن حمزة الشيباني.
- أبو عصيدة أحمد بن عبيد بن ناصح (ت 273 هـ).
- محمد بن الوليد بن ولاد التميمي (ت 298 هـ).
- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (321 هـ).

---

(1) المصدر نفسه: 290.

(2) معجم الأدباء: 3/ 65.

(3) طبقات النحويين واللغويين: 292.

(4) المصدر نفسه: 303.

- علي بن مهدي الكسروي أبو الحسن الأصفهاني.
- أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد العروضي (ت 342هـ).
- أحمد بن إبراهيم بن سمكة القمي (ت 350 هـ).
- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368 هـ).
- الحسين بن محمد بن خالويه (ت 370 هـ).
- أبو علي الفارسي الفيوي (ت 377 هـ).
- أبو عبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن (ت 401 هـ).
- أبو علي بن الحسن المرزوقي (ت 421 هـ): شارح الحماسة، والمفضليات، والفصيح.
- أبو بكر محمد بن أحمد بن علي المعمري (428 هـ): أديب.
- ابن أبي الدميك (ت 510 هـ).
- علي بن جعفر بن علي السعدي ابن القطاع (ت 514 هـ): كان إمام وقته ببلده في العربية، وفنون الأدب[1].
- أبو محمد إسماعيل بن موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي: كان إمامَ أهل الأدب بعد أبيه أبي منصور بالعراق، كان مليحَ الخط، جيد الضبط... له معرفةٌ حسنةٌ باللغة والأدب، وكانت له حلقةٌ بجامع القصر، يقرئ فيها الأدب كلّ جمعة[2].
- أحمد بن إسحاق بن موهوب الجواليقي (ت 578 هـ): تصدر لإقراء الأدب ببغداد[3].

المبحث الخامس عشر: الحذر من الخدم والمربيات الأعاجم:

والمتتبع لتطور اللغة في دول الخليج يلاحظُ أنها قد تأثرت تأثُّراً بالغاً في السنوات الأخيرة؛ جراء استخدام الخدم والمربيات بصورة خاصة، والعمالة

---

(1) المصدر نفسه: 12/ 279. 280.

(2) معجم الأدباء: 7/ 45.

(3) إنباه الرواة: 1/ 30.

الوافدة عامة، فلقد دخلتِ اللغةَ كلماتٌ أجنبية، كما أصبحت الجمل ركيكة، وضعيفة الصياغة، تتماشى مع قدرة العمالة، والخدم، والمربيات على فَهْم مدلول الكلمات المراد إيصالها إلى الخادم، أو المربية، مجاراة لهما في أسلوب حديثهما. وهكذا غدت بعض الجمل تتكوَّن من مفردة عربية، وأخرى أوردية، أو إنكليزية[1].

هذا علاوة على أن نسبة الخادمات في بعض الإحصائيات اللائي يتحدَّثن العربية أقلّ من 3%، ومع ذلك فهي لغةٌ مكسَّرةٌ؛ وهذا من شأنه أن يلقي بظلاله القاتمة على مستقبلِ الأطفال.

ومما يجدرُ ذكره أن عَرَبَ الجاهلية قبل الإسلام كانوا حريصين جداً على لغتهم، ويعتزّون بها حتى إنهم كانوا يرسلُون أطفالهم الرضع إلى البوادي؛ ليكتسبوا اللغة العربية الفصحى، أما عربُ اليوم فهانت عليهم لغتهم، حتى إنهم جلبوا المربِّيات الأجنبيات إلى بيوتهم دون حذر، أو خوف[2].

قال د. عبد الله الحمود: «إن اللغةَ العربيةَ المكسرة التي يلهجُ بها الصغار تحت تأثيرِ الخادمة؛ أدت إلى كساد لغتهم العربية، وجعلت الطفل يتحدَّث بلغتين: لغة الشغالة ولغة الأم، وهذا أثر سلبي واضح، وأسلوب تربوي دخيل؛ بالنسبة للثقافة؛ فإن الخادمات يجلبن بثقافات مختلفة، وتراث مختلف (دينها، لغتها، عاداتها، وتقاليدها) عما لدينا، وحيث إننا نتيحُ الفرصة لنتعلم منها لا أن نعلِّمها، لا شكَّ في أنها تلقى فرصة لتشاركَ في التربية والتغيير في كثير مما لدى الطفل من لغة وثقافة، خاصَّة في ظل ابتعاد الأم عن دورها الرئيس.

فلغةُ الخادمة، أو المربية إذا كانت غير عربية تؤثر بدرجة عالية في اكتساب الصغير لغته العربية، ومن ثم قد يتأخَّرُ الصغير عمَّن هم في مثل عمره الزَّمني في

(1) الأسس الشرعية لتشغيل المربيات والخدم، بحث غير منشور لحد كتابة هذه السطور د. كاظم العيساوي: 19 . 20، جامعة الشارقة.

(2) خطر المربيات غير المسلمات، ص: 63.

تعلُّم اللغة، ولفظ الحروف الصَّحيحة، واكتساب المفردات الواجب تعلُّمها، بل قد يتعلَّم لغة المربية قبل أن يصحَّ لسانه النطق بالحروف العربية"[1].

أمثلةٌ على تكسّر اللغة بسبب العمالةِ الأعجمية:

- يترجم أحبّتُنا من الهنودِ القول الحكيم: «إن الله يمهلُ، ولا يهملُ» فيستبدلونها بعبارةٍ مكسرة تتساوقُ وطريقة كلامهم هي: «الله صبْر صبْر، وبعْدين يسوّي ترتيب».
- ويعبرون عن إلغاء الموعد بعبارة: «كنسل الموعد».
- وقد نقل أطفالي عن بعضهم بمركزٍ تجاريٍّ أنه حين غَضِبَ أحدُ الهنود على بعض الأطفال العرب قال له: «أنا ما في مخ». بمعنى أنت لا يوجد لك عقل، لكن بتعبير «أنا».
- والعجيبُ أن هندياً كان مع أخٍ فلسطيني، فقال الفلسطيني للهندي: أنت ما فيه مخّ، فأجاب الهندي: وأنت ما فيه بلد!
- كنت أتردَّدُ على مركزٍ للملابس يوجدُ به أحدُ الهنود، فقلت له: كنت مسافراً للمغرب، فقال لي: متى تجي؟ فقلت: لقد جئت، فأعاد نَفْسَ الكلام، بمعنى: متى جئت؟ لكن بتعبير متى تجي؟
- وحين يذهبُ للطبيب، يقول: بابا أنا بطنك يوجعني، أو بابا أنت رأسي يوجعك، أو رأسك يوجعني!

خاتمة الفصل:

تطرقتُ في هذا الفصل إلى حاجة علوم التربية الإسلامية إلى اللغة العربية؛ وذلك من خلالِ تعرف طرائقها، ومناهجها، وأساليبها من مصادرها الأصلية على غِرار كتاب الله؛ الذي أنزلَ بلسانٍ عربي مبين، وسنة النَّبِيّ ﷺ أفصح من نطق بالضَّاد، وسيرته العطرة، والفقه الإسلامي، والفكر الإسلامي، ومعظمُ هذه العلوم كتبتْ بلغةٍ عربيةٍ رصينة.

---

(1) استجلاب الخادمات أخطار ومحاذير: د. عبد الله الحمود، مفكرة الإسلام، عدد 12 السنة الثانية. محرم 1425هـ.

علاوةً على أن بناء الطفل المسلم لا يتمُّ إلا بتلقينه لغة القرآن ما أمكن، وأن لديه الاستعداد الذي يحتاجُ إلى صقله، وعرَّجْنا على تعليم العربية لغير الناطقين بها، وتحدَّثنا عن المؤدِّبين، وتجربتهم في فن التأديب؛ الذي تركّز على تعليم العربية وعلومها، وكذا علّقنا على خَطَرِ المربيات غير المسلمات، وغير الناطقات بالعربية على تربية النشء. والله من وراء القصد.



الفصل العاشر

حاجة علم الدعوة إلى اللغة العربية

تمهيد:

إنَّ الدعوةَ إلى الله تعالى تحكمها وسيلة التَّواصل بين الدَّاعي والمدعو، والوسيلة هي اللغة العربية لمن ينطقُ بها، فهي لا بُدَّ أن تبرمجَ في قاعدة بيانات الداعية حتى يكونَ خطابه على المستوى المطلوب، وكم نَجَحَ الدُّعاة اليوم في تقنياتِ التواصل الشَّكلية، لكنها قفر من جوهر اللغة، وعمق العربية؛ مما يفوتُ فرص الفهم الصَّحيح والسَّديد للنصوص التي يُرادُ توصيل معلوماتها للآخر، هذا عن الدعاة فضلاً عن المدعوين والجماهير؛ التي تمتلك ذوقاً في العربية! وهذا ما نعالجه في هذا الفصل، وعبر المباحث الآتية:

المبحث الأول: هل الدعوةُ إلى الله من العلوم الإسلامية؟

إن الدعوةَ إلى الله تعالى أضحت فناً له قواعده، وأصوله، فلذلك كتب الشيخُ أبو الفتح الأبيانوني كتاب: «المدخل إلى **علم الدَّعوة**»؛ وفي بعض الجامعات أنشئت «كليات الدعوة» وفي جامعتنا العامرة بدولة قطر قسم: «الدعوة والثقافة الإسلامية»؛ وأنشئت مراكز للدعوة والإرشاد؛ ووزارات كوزارة الدعوة والإرشاد؛ لأن هذا الفَنَّ استوفى شرائطه؛ والتي عليها قوامُ هذا العلم ليتبوّأ مكانه الصحيح بين سائر العلوم الإسلامية، فضبطت أصوله، وأساليبه؛ حتى لا يتخبط النَّاسُ في خِضَمٍّ بحره من غير معرفة بفن السباحة، ونحترز من بعض التصرفات التي تسيء إلى الدعوة أكثر من أن تعودَ عليها بالنتائج المرضية والحضارية. وقد أفردها الشيخُ عبد الكريم زيدان بالتأليف بعنوان: «أصول الدعوة الإسلامية»، والشيخ أبو الأعلى المودودي: «صفات الداعية» والشيخ

عبد الله ناصح علوان: «فقه الدعوة إلى الله»، والشيخ يوسف القرضاوي في كتاب: «ثقافة الداعية»، وهلم جرا.

ودعا بعضُ الدعاة إلى تقنين الدعوة إلى الله ﷻ والسِّرُّ في ذلك: «أن الدعوة الإسلامية منذ نشأتها، وهي دعوةٌ مقننة، ليس للعشوائية فيها مجال، ولا للتَّخبُّط منها نصيب، ومن يدقق النظر في سيرةِ الرسول ﷺ يجدها أنموذجاً عالياً للتخطيط، والتقنين، فليست هناك خطوةٌ من خطوات الدعوة غير مدروسة، وليس هناك عَمَلٌ من الأعمال التي حققتْ هدفاً من أهدافِ الدعوة غير مخطط»[1].

المبحث الثاني: ماهية الدعوة ومقاصدها:

والدعوةُ مأخوذةٌ من الدعاء، وهو النِّداءُ لجمع الناس على أمرٍ ما، وحثّهم على العمل له؛ قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ قال الشاعر:

نحنُ في المشتاةِ **ندعو** الجفلى   لا ترى الأدبَ فينا ينتقر

وفي الاصطلاح: هي جمع النَّاس على الخير، ودلالتهم على الرّشد بأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر؛ قال تعالى: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104].

والدعوةُ إلى الله مهمةُ الرسل والأنبياء، وورثتهم من العلماء العاملين خلفاء الرسول ﷺ، والربانيين الصادقين، وهي أفضلُ الأعمال بعد الإيمان بالله تعالى؛ لأن ثمرتها هدايةُ الناس إلى الحق، وتحبيبهم في الخير، وتنفيرهم من الباطل والشَّر، وإخراجهم من الظُّلمات إلى النور؛ قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [فصلت: 33].

والدعوةُ إلى الله هي الدعوةُ إلى دينه، واتباع هداه، وتحكيم مَنْهَجِهِ في الأرض، وإفراده ـ تعالى ـ بالعبادة، والاستعاذة، والطاعة، والبراءة من كلِّ

(1) تقنين الدعوة مراحلها ومناهجها واستمراريتها من القرن الأول إلى القرن السادس د. محمد السيد الوكيل: 147، ط1، 1414هـ، 1994م، دار المجتمع، المملكة العربية السعودية.

الطواغيت التي تُطاعُ من دون الله، وإحقاق ما أحقَّ الله، وإبطال ما أبطل، والأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله. وبعبارةٍ موجزةٍ: الدَّعوة إلى الإسلام خالصاً متكاملاً، غير مشوبٍ ولا مجزأ[1].

المبحث الثالث: التبليغُ بالقول أهم وسائل الدعوة:

وذلك لأن القولَ هو الأصل في تبليغ الدعوة إلى الله؛ لأن القرآنَ هو قولُ رب العالمين، وكان تبليغُ رسول الله ﷺ بالقول، فالقولُ هو الوسيلة الأصيلة في إيصالِ الحق إلى الناس؛ ولذلك يجبُ أن يكون واضحاً بيّناً لا غموضَ فيه، ولا إبهام، مفهوماً عند السامع.

ولأن الغرضَ من الكلام إيصال المعاني المطلوبة إلى المدعوين، كما يجبُ أن يكون الكلامُ خالياً من الألفاظِ المستحدثةِ التي تحتملُ حقاً وباطلاً، وأن يتأنى الدَّاعي في الكلام من أجل التَّمهل حتى يستوعب السامع الكلام كاملاً. وعليه أن يبتعدَ عن التفاصح، والتعاظم، والتكلف في نطقه، ويبتعد عن روح الاستعلاء على المدعو، ويتلطَّف بالقولِ لترغيب المدعو إلى السَّماع دون مداهنةٍ أو نفاق؛ وذلك في أنواعِ القول: الخطبة، والدرس، والمحاضرة، والحوار، والجدل، وفي ذلك كله ينبغي أن يتزوَّدَ بعدة اللغة العربية لغة القرآن، والسنة، والأمة[2].

المبحث الرابع: الدِّراية باللغة العربية سلاح الدعاة:

يلزمُ الداعية الموفَّق أن يقفَ على أرض صُلْبة، وأن يُعدّ عدَّته الكاملة لاقتحام العقبة، وتجاوز كلّ التحديات التي تعترضه، وزادُه في ذلك عظيم، وسلاحه قوي؛ مثل الإيمان بالله تعالى، والتحلي بالأخلاق السامية، والتزود بالثقافة الإسلامية، والتاريخية، والإنسانية، والعلمية، والواقعية، **واللغوية الأدبية**؛ حتى تكون الدعوةُ متناغمةً وأصولها؛ وعلى بينة وبصيرة؛ قال تعالى:

---

(1) ثقافة الداعية، للشيخ يوسف القرضاوي: 5، من المقدمة، من مطبوعات وزارة الأوقاف بدولة قطر.

(2) انظر: أصول الدعوة، د. عبد الكريم زيدان: 470 وما بعدها بتصرف.

﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: 108].

«وإذا كانت الثقافةُ الدينيةُ لازمةً للداعية في الدرجة الأولى، فإن **الثقافةَ الأدبيةَ واللغويةَ لازمة** له كذلك. ولكن الأولى تلزمه لزوم المقاصد والغايات، والثانية تلزمه لزوم الوسائل والأدوات. واللغةُ بمفرداتها، ونحوها، وصرفها لازمة لسلامة اللسان، وصحَّة الأداء فضلاً عن حُسْنِ أثرها في السامع. بل صحة الفهم أيضاً، فالأخطاءُ اللغوية إن لم تحرف المعنى، وتشوه المراد يمجُّها الطبع، وينفرُ منها السامع»[(1)].

ومما يصقلُ موهبةَ الدعاة حفظهم لكتاب الله تعالى، أو أجزاء كثيرة منه، وأحاديث أفصح من نَطَقَ بالضاد، سيد ولد آدم ولا فخر ﷺ، وأشعار العرب ابتداء من شعر الجاهلية، ولا سيما ما كان يحتوي على حِكَم بالغة، وكذا الأمثلةُ السَّائرة، والمقامات، والخطب، والوصايا، والطرائف، والنَّوادر، والمستملحات؛ ليثقف لسانه فيكون مُفَوَّهاً مُفلقاً ينثر حكماً، ويتدفق علماً، ويجود أسلوبه، ويرهف حسّه؛ وتنفتح أمامه نافذةً من الروائع والشَّوامخ؛ جاء في الحديث: «إن من البيان سحراً، ومن الشعر حِكَماً»[(2)]. ولقد كان النَّبيُّ ﷺ يستجيدُ الشعر، ويستزيدُ من أصحابه المقتدرين؛ وكان حسانُ بن ثابت شاعر الرسول ﷺ، وندبه لمهمّة الذَّوْدِ عن حِياض الإسلام، وشعاره قوله ﷺ: «اهْجُهُمْ وروحُ القدس معك».

المبحث الخامس: وجوب تعلم البيان:

إنَّ البيانَ الذي تحدَّث عنه المصطفى ﷺ في قوله: «إن من البيان لسحراً»[(3)]، والبيانُ يكونُ بنظم الكلام، وحُسْن إنشائه، والإعداد لإلقائه

(1) ثقافة الداعية: 114.

(2) رواه أبو داود عن ابن عباس بإسناد صحيح.

(3) متفق عليه، رواه البخاري في كتاب الطب برقم (5767)، وفي كتاب النكاح، باب الخطبة، برقم (5146)، ومسلم في كتاب الجمعة، برقم (869).

وقراءته؛ وقد كانت العربُ تتنافس في البيان والفصاحة منذ زمن الجاهلية، وعبر التاريخ الإسلامي؛ وهو السِّرُّ في كونهم كانوا يرسلون أولادهم إلى المراضع الفصيحة، والأمرُ قد حصل للنَّبي ﷺ ومعه جَمْعٌ من صبية قريش[1]، وكانوا لا يقدِّمون للكلام في أمورهم العامة إلا أفصحهم؛ وما قِصَّةُ الوفود التي وفدتْ على النَّبِيّ ﷺ عنَّا ببعيدة، وقولهم: «لخطيبه أخطبُ من خطيبنا، وشاعره أشعرُ من شاعرنا»[2]، وكانت الخطابةُ وفَنُّ الكلام سليقةً فيهم، وكانوا يغذونها بالدُّرْبَة، والتَّمرين، والممارسة، والتهذيب، ويتعهَّدُونها بالرعاية، وخشية الضيعة.

ولقد تغير الوضعُ مع الزمن، وصارت العربيةُ تعاني من الاغتراب لدى العربِ أنفسهم؛ فلزمت العودة الصَّحيحة إلى الذات، وربط اللغة بالهوية، ونَقْلها من مجالها الأكاديمي الصرف إلى الواقع العملي والتطبيقي، وتنمية مهاراتٍ في العربية كالقراءة، والكتابة، والإلقاء، وتوظيفها عملياً مع العلم بها، لا كما قال الشاعر:

كالعِيْسِ يَقْتُلُها الظَّما والماءُ فوق ظُهورِها مَحْمولُ

تقولُ عائشةُ بنت الشَّاطئ: «ليست اللغةُ كمجرد مادة يتعلَّمها التلميذ، ويؤدي الامتحانَ فيها بمستوى أو بآخر، ولكنها مجلى أصالته، ولسان قوميته، الذي يصلهُ بتاريخ أمته، وتراث آبائه وأجداده، ويتجاوبُ به فكرياً مع أبناء وطنه»[3].

المبحث السادس: متى يتهيَّبُ الخطباءُ المنابرَ خشية اللحن؟

إن الفقهاءَ درجوا على أن اللغة العربية من أركان الجمعة؛ مما يَشِي بأهمية تعلُّم قواعد العربية. هذا وإن كلمة الخطيب لم تكن تسلمُ لكل فقيهٍ عالم، وإنما

---

(1) انظر: السيرة النبوية لابن هشام: 1/ 163، والصاحبي لابن فارس: 41.

(2) انظر: السيرة النبوية لابن هشام: 2/ 560 ـ 567.

(3) لغتنا والحياة لعائشة بنت الشاطئ: 192، ط2، 1991م، دار المعارف، القاهرة.

عرف بها ثُلّةٌ من العلماء؛ فوُسموا بها مثل الخطيب البغدادي، والخطيب التبريزي، والخطيب الشربيني.

ولكن القلب ليحزنُ، وإن العينَ لتدمعُ من قوم قد تزيَّنُوا بزيِّ الدين والعقل، بل ربما تسربلُوا بسربالِ الدعوة، ومع ذلك لم يدلّهم شيء من ذلك على إتقان ما يقوِّمُ ألسنتَهم من علوم العربية، فكم من خطيب لم يتهيَّبْ صعود المنابر التي شيبت رأسَ عبد الملك بن مروان[1]، وأراعت زياد بن أبي سفيان[2]، وطارت بلبه حتى قال تعقيباً على جواب أصحابه حين سألهم: من أنعمُ الناس عيشاً؟ فأجابوا: الأمير وأصحابه، فقال: «كلا؛ إن لصعود المنابر روعات، وإن لحلق البريد فزعات، ولكن أنعم الناس عيشاً رجل في دار لا يجري عليه فيها كراء، وله زوجة قد قنع بها، وقنعت به، لا يعرفنا، ولا نعرفه؛ لأنا إن عرفناه أفسدنا عليه دينه ودنياه، و أتعبنا ليله ونهاره»[3].

والخطب هي التي أهابت ابنه عبيد الله بن زياد، فقال: «نِعْم الشيء الإمارةُ، لولا قعقعة البُرُد، والتشرُّن للخُطَب»[4].

لكن الخطيب اليوم يخطب أمام القوم خَطب عشواء، فيُحرك ما يشاء أن يحرك، لا يضيره أن يرفع منصوباً أو مجروراً، أو أن يفعل عكس ذلك، فيُفسد ما جمعه من معانٍ شريفة بلحنه الممجوج.

قال ابن فارس: «كان الناس قديماً يجتنبون اللحنَ فيما يكتبونه، أو يقرؤونه، اجتنابهم بعض الذنوب، فأما الآن، فقد تجوّزوا حتى إن المحدِّثَ

---

(1) قيل له: عُجل عليك الشيبُ يا أمير المؤمنين! قال: وكيف لا يعجلُ عليَّ وأنا أعرضُ عقلي على الناس في كل جمعة مرة أومرتين. انظر: البيان والتبين: 1/ 135.

(2) كان الشعبي يقول عنه: ما سمعت متكلماً على منبر قطُّ تكلم فأحسن، إلا تمنيتُ أن يسكت خوفاً من أن يسيء، إلا زياداً؛ فإنه كان كلما أكثر كان أجودَ كلاماً. انظر: البيان والتبين: 1/ 305.

(3) صناعة الكتّاب لأبي جعفر النحاس: 224 . 225، تحقيق د. بدر أحمد ضيف، ط1، 1410هـ، دار العلوم العربية، بيروت.

(4) البيان والتبين: 1/ 134 . 135.

يحدِّثُ فيلحن، والفقيه يؤلِّف فيلحن، فإذا نُبّها قالا: ما ندري ما الإعراب؟ وإنما نحن مُحدِّثون وفقهاء، فهما يُسَرّان بما يُساء به اللبيب»[1].

ونتج عن هذا الداءِ العُضالِ أن فقد كثير من قُرَّاء القرآن الكريم، بل من حُفَّاظه، ملَكة التأثر به، فبعد أن كان الأعرابيُّ يسجدُ لله بسبب بلاغة ما يسمعه من آيات القرآن الكريم، ويؤمن بسماعه آية من آياته، وبعد أن كان كلام الله لأدواء الصُّدور شافياً، وإلى الإيمان وحقائقه منادياً، وإلى الحياة الأبدية، والنَّعيم المقيم داعياً، وإلى طريق الرَّشاد هادياً، هاهي ذي الأذواقُ قد فسدتْ، والملكاتُ قد امّحتْ، أو كادت[2].

المبحث السابع: عتابي على دُعاة اللهجات الدارجة:

حين أفتح المذياع، أو أستريحُ لأنظر إلى بعض القنوات المحسوبة على الإعلام الإسلامي، أصادف بعضَ الدعاة الذين نحسبهم مخلصين، ولا نُزَكِّي على الله أحداً، غير أنهم يتصدَّرون للكلام في مختلف القضايا التي لا يتقنونها، والتي لا تربطهم بها صِلة، وقديماً نوّه العلماءُ بطلاب العلم فقالوا: من خاض فيما لا يتقنُ أتى بالعجائب، وأراهم فأشفقَ عليهم؛ لكون بضاعتهم مُزْجاة، فلا هم أصوليون، ولا هم فقهاء، ولا هم مُحَدِّثون، ولا هم يعرفون قواعدَ العربية؛

---

(1) الصاحبي: 56.

(2) نظرات لغوية في القرآن الكريم أ. د. صالح العايد: 13. 14، ط3، 1425هـ، 2004م، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية. وقال ابن القيم: «لقد أسمع منادي الإيمان لو صادف آذاناً واعية، وشفت مواعظُ القرآن لو وافقت قلوباً خالية، ولكن عصفت على القلوب أهويةُ الشبهات والشهوات، فأطفأت مصابيحها، وتمكنت منها أيدي الغفلة والجهالة، فأغلقت أبواب رشدها، وأضاعت مفاتيحها، وران عليها كسبها، فلم ينفع فيها الكلام، وسكرت بشهوات الغي، وشبهات الباطل، فلم تصغ بعدُ إلى الملام، ووعظتْ بمواعظ أنكى فيها من الأسنَّة والسهام، ولكن ماتت في بحر الجهل والغفلة، وأسر الهوى والشهوة، وما لجرحٍ بميت إيلام». انظر: بدائع التفسير: 1/ 283. 284، جمع: يسري السيد محمد، ط1، 1414هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

فاضطروا للحديث باللهجات المختلفة التي لا تكادُ تفهم إلا عند أهلها، كاللهجة المصرية عند أهل مصر، واليمنية عند أهل اليمن، والمغربية عند أهل المغرب، والقطرية عند أهل قطر، وهكذا.

هم أنصافُ العلم والله، لم تنضجْ عندهم البضاعة، ولم تختمرْ لديهم العلوم، فتصدَّروا قبل الأوان، وقديماً قالوا: من تصدَّر قبل أوانه فقد تعرَّض لهوانه.

ما أقبحَ الإعلام الذي يقتلُ المواهب في مهدها، ويغتصبُ الطاقات قبل نُضْجِها، ويحرقُ المراحل قبل اختمارها!!

وأهمسُ بها في أذن كلِّ طالب علم يُعدُّ للدعوة إعداداً أن يدخلَ البيوت من أبوابها، وأن لا يستعجلَ الظهور الإعلامي إلا بعد استيفاء الشروط والضَّوابط، فإنَّ من أهل العلم من لم يظهر البتة، وكان له أثر في التأليف والدعوة فتيقظ! فكيف بك إن كنتَ تسيرُ في بدايات الطريق، وعلى استحياء! وأنا أعرفُ دور الإعلام، لكن لأهله ومن يمتلك القدرة على الأداء طبعاً.

وتذكَّر دائماً قولَ الحكماء في أدبيات طالب العلم: تزبَّبَ قبل أن يَتَحَصْرَمَ.

مع العلم أن الدعوةَ رسالةٌ عامة، يجبُ على كل مسلم أن يضطلع بها، سواء أكان عالماً أم غير عالم؛ لحديث النَّبِيّ ﷺ: «**بلغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَجَ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[1].

ومع ذلك، فلا بُدَّ من توافر شروط الدعوة الموفقة والناجحة، والتي تُؤْتي أكلها، وتُسْفِر عن ثمرات على صعيد العالم والعصر.

ومن ذلك «الفهم الدقيق المبني على العلم قبل العمل، والقائم على تدبُّر معاني القرآن الكريم وأحكامه، وفَهْم السنة النبوية الشريفة»[2].

---

(1) رواه البخاري؛ انظر: فتح الباري: 6/ 496.

(2) انظر: الحكمة في الدعوة إلى الله تعالى لسعيد بن علي القحطاني: 120.

المبحث الثامن: حفظ اللسان مدعاة لاختيار الألفاظ الأنيقة:

- عن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَن يضمن لي ما بين لِحْيَيْه، وما بين رِجليه؛ أضمن له الجنة**"[1].

- عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع النَّبِيّ ﷺ يقول: «**إن العبدَ ليتكلّم بالكلمة ما يتبيّن فيها؛ يَزِلُّ بها في النار أبعدَ ما بين المشرق**"، وفي لفظ: «**يهوي بها في جهنم**»[2].

- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إذا أصبح ابنُ آدم فإن الأعضاء كلها تُكفِّر اللسانَ فتقول: اتَّقِ الله فينا، فإنما نحنُ بك، فإن استقمتَ استقمنا، وإن اعوججتَ اعوججنا**»[3].

- عن أبي الأشهب، عن الحسن ـ رحمه الله ـ قال: «كانوا يقولون: لسانُ الحكيم من وراء قلبه، فإذا أراد أن يقول؛ رجع إلى قلبه؛ فإن كان له قال، وإن كان عليه أمسك، وإن الجاهل قلبه على طرفِ لسانه، لا يرجعُ إلى قلبه، ما جرى على لسانه تكلّم به»[4].

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الرِّقاق، باب حِفظ اللسان، برقم (6474)، وكتاب المحاربين، باب فضل من ترك الفواحش، برقم (6807)، والترمذي في كتاب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان برقم (2408)، وأحمد في مسنده: 5/ 333، برقم (22874)، والطبراني في معجمه الكبير: 6/ 190 برقم (5960)، وأبو يعلى في مسنده: 13/ 548، برقم (7555).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الرِّقاق، باب حِفظ اللسان، برقم (6477)، ومسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب التكلم بالكلمة برقم (2988).

(3) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان برقم (2407)، والطيالسي في مسنده: 293 برقم (2209)، وعبد بن حميد في مسنده: 1/ 302، برقم (979)، وأحمد في مسنده: 3/ 95، برقم (11927)، وأبو يعلى في مسنده: 2/ 403، برقم (1185).

(4) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: 7/ 236، برقم (35634)، وأحمد في الزهد: 271، والبيهقي في الشُّعَب: 4/ 266.

• روى سليمان بن المغيرة، عن يونس بن عبيد ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ قال: «ما من الناس أحدٌ يكون لسانه منه على بالٍ إلا رأيت صلاحَ ذلك في سائر عمله»[1].

• عن محمد بن واسع، عن مطرِّف بن الشخّير قال: «مَن صَفَا عمله؛ صَفَا لسانه، ومَن خَلَطَ خُلِط له»[2].

• عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: «مكتوب في الحكمة: ليكن وجهك بسطاً، وكلمتك طيبة؛ تكن أحبَّ إلى الناس من الذي يعطيهم العطاء»[3].

• رُوي عن الأصبغ بن نباتة الأسدي قال: قال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَن لانتْ كلمته، وجبتْ محبته»[4].

• وقال يزيدُ بن حيان التيمي: كان يُقال: «ينبغي للرجل أن يكونَ أحفظَ للسانه منه لموضع قدمه»[5].

المبحث التاسع: التقاط أطايب الكلام:

إن الإسلامَ منهاجُ حياة، وهو عقيدةٌ وشريعةٌ؛ عقيدةٌ تنظم العلاقةَ بين العبد وربه، وشريعة تنظم العلاقةَ بين الإنسان وأخيه. والعبادةُ ـ كما عرفها شيخ الإسلام ـ هي: اسمٌ جامعٌ لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأفعال والأقوال الظاهرة والباطنة[6]. وعليه، فثمة جملةٌ من الآداب والقيم في التواصُل مع الناس، والحوار معهم، ودعوتهم؛ وذلك بالتزام آدابِ الإسلام، والتقاط أحسن الكلام، وأطيبه؛ قال عمرُ بنُ الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لولا أني أجالسُ أقواماً يلتقطون طيب الكلام كما يلتقطُ أحدُكم طيبَ الثمر، لأحببتُ أن أكون قد لحقت

(1) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت: 70، برقم (60).

(2) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت: 266، برقم (573).

(3) أخرجه وكيع في الزهد: 2/ 595 برقم (1261)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه: 2/ 113.

(4) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه: 2/ 114.

(5) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت: 60، برقم (32).

(6) انظر: رسالة العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

بربي»[1]. وذلك ما نُوضِّحه في النصوص الدالة على الأمر بحسن اللفظ، وتسديد المنطق، بحيث وردتْ في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز، وكذا في معين السُّنَّة المطهرة؛ نسوقُ أهم النصوص الشرعية؛ ومنها:

• قال تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ كَانَ لِلْإِنسَـٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [الإسراء: 53].

• وقال ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: 83]. وقد جعل الله ﷻ هذا الأمرَ قريناً للصلاة آكد أركان الإسلام بعد الدخول فيه، والزكاة قرينتها في كتاب الله تعالى، وأحد أركان الإسلام.

• عن هانئ أبي شُريح ﷺ قال: قلت للنبي ﷺ: أخبرني بشيءٍ يوجِب الجنة؟ قال: «**عليك بحُسنِ الكلامِ وبذلِ الطّعام**»[2].

• عن أبي هريرة ﷺ عن النَّبيّ ﷺ قال: «**الكلمة الطيبة صدقة...**»[3].

• عن أنس ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا يستقيم إيمان عبد حتى**

---

(1) انظر: الزهد لابن المبارك: 416، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. مصورة عن دار الكتب العلمية، بيروت.

(2) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: 5/ 211 برقم (25332)، والحاكم في المستدرك: 1/ 74 برقم (61)، والبخاري في الأدب المفرد: 74 برقم (61) وأبو داود في كتاب الأدب، بابٌ في تغيير الاسم القبيح برقم (4955)، والنسائي في سننه الصغرى، كتاب آداب القضاء، باب إذا حكّموا رجلاً فقضى بينهم برقم (5387).

(3) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه: 2/ 375 برقم (1494)، وأحمد في مسنده: 2/ 374 برقم (8856)، من الطريق الآتي بيانه، و2/ 316 من صحيفة همّام، وابن أبي عاصم في الزهد: برقم (37)، والبيهقي في سننه الكبرى: 3/ 229 برقم (5667) كلهم من طريق ابن المبارك، عن معمر، عن همّام، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً بألفاظ متقاربة، وذكره البخاري تعليقاً في الأدب، باب طِيب الكلام.

يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه...»[1] ونستشف من هذا الحديث أن طريق استقامة القلب تبدأ باستقامة اللسان، فلا ينطق إلا بعد تروٍّ وتحرٍّ.

• عن أبي شُريح العدويِّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ومَن كان يؤمنُ بالله واليوم الآخر فليقلْ خيراً أو ليصمت**»[2]. والأصلُ في المسلم أن يتكلَّم بالخير؛ وإلا فليصمتْ، ولا يخوض مع الخائضين، فالصمتُ في ذلكم المقام سلبي.

• عن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه قال: قدمتُ على رسولِ الله ﷺ في رَهْطٍ من بني عامر، فقالوا: أنت والدنا، وأنت سيِّدُنا، وأنت أفضلُنا علينا فضلاً، وأنت أطولُنا علينا طَولاً، وأنت الجَفْنة الغرَّاء، فقال ﷺ لهم: «**قولُوا بقولكم ولا يستهوينكم ـ وفي رواية يستفزنّكم، ويستجرينَّكُم ـ الشيطان**»[3].

(1) أخرجه أحمد في مسنده: 3/ 198، برقم (13071)، عن علي بن مسعدة، عن قتادة، عنه، وعلي بن مسعدة؛ ضعّفه عامة الأئمة: البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان، والعقيلي، وابن عدي، وبالمقابل فقد وثّقه أبو داود الطيالسي، وقال ابن معين: صالح، وفي رواية له ولأبي حاتم الرازي: «ليس به بأس» فأرجو أن يُحتمل حديثه، ويُعتبر به. وهو عند الطبراني في الكبير: 10/ 227 برقم (10553) من حديث ابن مسعود، والبيهقي في الشُّعَب: 1/ 41، عن الحسن عن بعض أصحابه، وعند ابن عدي في الكامل: 5/ 288، عن ابن عمر.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذِ جاره برقم (6019)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الحار برقم (48)، ومُسلِم في كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار برقم (47).

(3) أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم (211)، وأبو داود في كتاب الأدب، باب كراهية التمادح، برقم (4806)، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب اختلاف الأخبار في قول القائل سيدي وسيدنا برقم (10075)، وأحمد في المسند: 3/ 241 برقم (13553)، والبيهقي في شعب الإيمان: 4/ 226، والطبراني في معجمه الأوسط: 1/ 295 برقم (978).

• قال ابنُ المنكدر: «يمكّنكم من الجنة إطعام الطعام، وطيب الكلام»(1).

• عن أبي عبد الرحمن بن أبي عائشة قال: قال بعضُ الحكماء: «الكلامُ اللّيّن يغسلُ الضغائن المستكنّة في الجوانِح»(2).

المبحث العاشر: في النهي عن الفُحش والابتذال:

• يقول الله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: 58] فمن أعظم ما يتلقاها المؤمنون من أذى أن يقذفوا بكلماتٍ نارية، وعبارات نابية، وينعتوا بأوصاف مستهجنة، وليس من مناقب المؤمنين أن يوصفوا بها مطلقاً. ولله در الصَّحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إذ قال: «أَلْأَمُ خُلُقِ المؤمنِ الفُحشُ»(3)، فاللهم سَلِّمْ.

• عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: لم يكنْ رسولُ الله ﷺ سبّاباً، ولا فحّاشاً، ولا لعّاناً، وكان يقولُ لأحدنا عند الْمَعْتَبَة: «**ما له تَرِب جبينه؟!**»(4).

• عن عبد الله بن عَمرو رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إياكم والفُحش؛ فإن الله لا يُحبُّ الفُحش، ولا التفحّش**...»(5).

---

(1) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت: 175 برقم (302)، وأبونُعيم في الحِلية: 3/ 149.

(2) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت: 178 برقم (310)، وفي مداراة الناس له: 96 برقم (110).

(3) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت: 184، برقم (325).

(4) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب لم يكن النَّبيّ ﷺ فاحِشاً برقم (6031)، وفي الأدب المفرد: 154، برقم (430)، وأحمد في مسنده: 3/ 126، برقم (12296)، وابن السُّني في عمل اليوم والليلة: 280، برقم (324).

(5) أخرجه الطيالسي في مسنده برقم (2272) وابن حبان في صحيحه: 11/ 579 برقم (5176)، والبيهقي في شُعب الإيمان: 7/ 425، وفي السنن الكبرى: 10/ 243 برقم (20928)، وأحمد في مسنده: 2/ 159، برقم (6487)، والحاكم في مستدركه: 1/ 55 برقم (26)، والطبراني في معجمه الأوسط: 7/ 27 برقم (6750) وأبو داود في كتاب الزكاة، بابٌ في الشح برقم (1698)، وابن أبي شيبة في مصنفه: 5/ 331 برقم (26607).

• عن عبد الله بن مسعود ﷺ عن النَّبِيّ ﷺ قال: «**ليس المؤمنُ بالطعّان، ولا اللّعان، ولا الفاحش البذيء**»[1]

• عن أبي أمامة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**البذاءُ والبيانُ شُعبتان من شُعَب النِّفاق**»[2]

• عن أنس بن مالك ﷺ أن رسولَ الله ﷺ قال: «**ما كان الفُحشُ في شيء قطُّ إلا شانه**»[3]

• عن أسامة بن زيد ﷺ قال: أما إني أُشهِدُ على رسولِ الله ﷺ أني سمعتُه يقول: «**لا يُحبُّ الله الفاحِشَ المتفحِّش**»[4].

• عن جابر بن سمرة ﷺ قال: كنت عند النَّبِيّ ﷺ قاعداً، وأبي أمامي، فقال رسول الله ﷺ: «**إن الفُحش والتفحّش ليسا من الإسلام في شيء، وإنَّ أَحْسَنَ الناس إسلاماً أحاسنهم أخلاقاً**»[5].

(1) أخرجه الترمذي في كتاب البِر والصِّلة، باب ما جاء في اللعنة برقم (1976) والبخاري في الأدب المفرد: 122 برقم (332)، والحاكم في المستدرك: 1/ 57 برقم (29)، والطبراني في الأوسط: 2/ 225 برقم (1814)، والبيهقي في السنن الكبرى: 10/ 243 برقم (20929)، والبزار في مسنده: 4/ 330، برقم (1523).

(2) أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في العِي برقم (2027)، وأحمد في مسنده: 5/ 269، برقم (22366)، والحاكم في مستدركه: 1/ 51، برقم (17)، وابن أبي الدنيا في الصمت: 188، برقم (332).

(3) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: 11/ 141 برقم (20145)، وأحمد في مسنده: 3/ 165، برقم (12712)، وعبد بن حُميد في مسنده: 372، برقم (1241)، والترمذي في كتاب البِر والصِّلة، باب ما جاء في الفُحش برقم (1974)، وابن ماجه في كتاب الزهد، باب الحياء برقم (4185).

(4) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير: 1/ 27، ترجمة (31)، وابن أبي الدنيا في الصمت: 188، برقم (334).

(5) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: 5/ 210 برقم (25316)، وأحمد في مسنده: 5/ 99 برقم (20980)، والبخاري في تاريخه الكبير: 6/ 291 ترجمة (2437)، وأبو يعلى في مسنده: 13/ 458، برقم (7468)، والطبراني في معجمه الكبير: 2/ 256 برقم =

• وعن شَكَل بن حُميد ﷺ أنه قال للنبي ﷺ: علِّمْني تعوُّذاً أتعوّذ به، قال: فأخذ بكفي فقال: «**قُل: اللهم إني أعوذُ بك من شَرِّ سمعي، ومن شَرِّ بصري، ومن شَرِّ لساني، ومن شَرِّ قلبي، ومن شَرِّ مَنِيِّي**»[1].

• عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: «**وإذا كان يومُ صوم أحدكم فلا يرفُث، ولا يصخَب، وإن سابَّه أحدٌ أو شاتمه؛ فليقلْ: إنِّي امرؤ صائم**»[2] فتأمَّلْ كيف ربط المصطفى ﷺ بين الصِّيام تلكم العبادة العظيمة وبين انتقاءِ الألفاظ وتحسينها، وعدم السقوط في غوائلِ اللسان وآفاته؛ لأن الصِّيامَ أصلاً هو إمساكٌ عن الأكل والشرب وهما حلال، فكيف بالكذب، والغيبة، والنميمة، والسباب، واللعن، فالإمساكُ عنها يكون من باب أولى! وذلك لأن الصيامَ عن اللغو والرفث أيضاً.

• عن عبادة بن الصَّامت ﷺ أن رسولَ الله ﷺ قال: «**خرجتُ لأخبركم بليلةِ القدر، فتلاحى فلانٌ وفلانٌ؛ فَرُفِعَت، وعسى أن يكونَ خيراً لكم**»[3]. وقد بوّب عليه البخاريُّ بقوله: «باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس». وعند مسلم بسنده عن أبي سعيد ﷺ: «وإنِّي خرجتُ لأخبركم بها، فجاء رجلان يحتقان ـ معهما الشيطان ـ فنسيتها»[4] وقد دلتْ هذه السنةُ أن الملاحاةَ،

= (2072)،. قال المنذري في الترغيب: 3/ 275: «جيد، ورواته ثقات»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: 8/ 25: «رجاله ثقات».

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الوِتر، باب في الاستعاذة برقم (1551)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من شر السمع والبصر برقم (5444)، وفي السنن الكبرى: 4/ 446 برقم (7875)، و(449) برقم (7891)، والترمذي في كتاب الدعوات برقم (3492)، والبخاري في الأدب المفرد: 231 برقم (663)، وابن أبي شيبة في مصنفه: 6/ 19 برقم (19145)، وأحمد في مسنده: 3/ 429 برقم (15580)، والحاكم في مستدركه: 1/ 715 برقم (1953).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، بابٌ: هل يقول إني صائم إذا شُتِم؟ برقم (1904).

(3) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب رفع ليلة القدر لتلاحي الناس، برقم (2023).

(4) أخرجه مسلم كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر برقم (1167).

والمخاصمة الشديدة بالقول تُعَدُّ من دواعي حرمان الخير، فلزم تحاشي كلّ ما من شأنه أن يُعَكِّرَ صَفْوَ اللسان.

• عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمع النَّبيُّ ﷺ أبا بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه لعن بعضَ رقيقه، فقال له النَّبِيُّ ﷺ: «**يا أبا بكر! ليس الصِّدِّيقون لعّانين**» قال: فأعتق أبو بكر رضي الله عنه يومئذٍ بعضَ رقيقه، وجاء إلى النَّبِيّ ﷺ فقال: «والله لا أعودُ»[1].

المبحث الحادي عشر: في مخاطبة أهل البيت والخدم:

• وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ـ من حديث طويل ـ: «... **ولقد خدمتُ رسولَ الله ﷺ عشر سنين، فما قال لي قط أفٍّ، ولا قال لشيء فعلتُه: لِمَ فعلتَه؟ ولا لشيء لم أفعله: ألا فعلتَ كذا**»[2]. وفي رواية: «**عشر سنين وأنا غلامٌ ليس كلُّ أمري كما يشتهي صاحبي أن أكونَ عليه، فما قال لي...**»، وفي لفظ: «**ولا لامني، فإن لامني بعضُ أهله قال: دَعْهُ، ما قُدِّر فهو كائن، أو ما قُضِي فهو كائن**».

• عن زياد النُّميري قال: قال أنسُ بنُ مالك رضي الله عنه لرجل ـ وبعثه في حاجةٍ ـ: «إياك وكلّ أمرٍ تريدُ أن تعتذرَ منه، وإذا أردتَ أن تتكلّم بكلامٍ فانظرْ فيه قبل أن تتكلّم به، فإن كان لك؛ فتكلّم به. وإن كان عليك؛ فالصمتُ عنه خير لك»[3].

• عن سعد رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ أعطى رَهْطاً وسعد جالس، فترك

---

(1) أخرجه البخاري في الأدب المفرد: 118، برقم (319)، والطبراني في الدعاء: 1/ 575، برقم (2082)، والبيهقي في شُعب الإيمان: 4/ 294، برقم (5154)، وابن أبي الدنيا في الصمت: (297)، برقم (689).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، بابُ حسن الخلق والسخاء وما يُكره من البخل برقم (6038)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خُلُقاً برقم (2309)، وأبو داود في كتاب الأدب، باب الحِلم وأخلاق النَّبِيّ ﷺ برقم (4774)، والترمذي في كتاب البِر والصِّلة، باب ما جاء في خُلُق النَّبيّ ﷺ برقم (2015).

(3) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت: 222، برقم (431).

رسولُ الله ﷺ رجلاً لم يعطه هو أعجبهم إليَّ؛ فقمتُ إلى رسول الله ﷺ فساررته؛ فقلت: يا رسولَ الله، ما لَكَ عن فلان؟! فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال: **(أو مسلماً)**، فسكتُّ قليلاً، ثم غَلَبَني ما أعلم منه، فعدتُ لمقالتي فقلت: ما لَكَ عن فلان؟! فوالله إنِّي لأراه مؤمناً، فقال: **(أو مسلماً)**، فسكتُّ قليلاً، ثم غلبني ما أعلمُ منه، وعاد رسولُ الله ﷺ، ثم قال: **(أقْبِلْ يا سعد! إنِّي لأعطي الرجلَ وغيره أحب إليَّ منه؛ خشية أن يكِبَّه الله في النار على وجهه»**[1].

وفي الحديث دروسٌ كثيرةٌ، منها: تحديد المصطلحات، وتحسين الألفاظ، بحيث لم ينكرْ كونه مؤمناً، بل لفظ الإسلام أولى، مع إقراره أنه أحدُ أحبِّ الناس من الصحابة.

• عن عمرو بن تغلب مرفوعاً: «**أما بَعْدُ، فوالله إني لأعطي الرجل، وأدعُ الرجل، والذي أدعُ أحبّ إليَّ من الذي أعطي، ولكن أعطي أقواماً لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع، وأَكِلُ أقواماً إلى ما جَعَلَ الله في قلوبهم من الغِنى والخير، فيهم عمرو بن تغلب**»، فوالله ما أحبُّ أن لي بكلمةِ رسول الله ﷺ حُمر النَّعْم[2].

المبحث الثاني عشر: تحديد المصطلحات وتحسينها مع المسلمين:

• في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 104] فقد نهى الله تعالى عباده المؤمنين أن يتشبّهوا بالكافرين في مقالهم وفعالهم، وذلك أن اليهودَ كانوا يعانون من الكلام ما فيه توريةٌ لما يقصدونه من التنقيص؛ فإذا أرادوا أن يقولوا: «اسمعْ لنا»، يقولوا: «راعنا»، ويورّوُن بـ

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على حقيقته، وكان على الاستسلام والخوف من القتل برقم (27)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب تألف قلب من يخاف على إيمانه برقم (150).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب مَن قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد برقم (923).

(3) انظر: تفسير ابن كثير عند الآية من سورة البقرة.

«الرعونة»(1). فأمر الله تعالى عباده من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بالبُعد عن هذا اللفظ، وإن كانوا لا يريدونَ المعنى الباطل، واللفظ معناه سليم من جهة اللغة.

• عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تسمُّوا العنبَ الكَرْم؛ فإنما الكرمُ الرجلُ المسلمُ**»(2).

• عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن النَّبيَّ ﷺ قال: «**لا يقولنّ أحدُكُم: خبثت نفسي، ولكن ليقل لَقِسَت**»(3).

• عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا يقولنّ أحدُكم: عبدي، ولا أَمَتي، وليقلْ: فتاي، وفتاتي، ولا يقلِ المملوكُ: ربي، ولا ربتي، ولكن: سيدي، وسيدتي، كلكم عبيدٌ، والرب الله**»(4).

• عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسولُ الله ﷺ يُكني أصحابه إكراماً لهم، وتسنيةً لأمورهم، واستلانةً لقلوبهم»(5).

• وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ إذا أَمَرَهُم أَمَرَهُم من الأعمال بما يطيقون. قالوا: إنّا لَسْنا كهيئتك يا رسولَ الله، إن الله قد غفر لك ما

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب قول النَّبِيّ ﷺ: إنما الكرم قلب المؤمن، برقم (6183)، ومسلم في كتاب الألفاظ من الأدب، باب كراهية تسمية العنب كرماً، برقم (2247).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب لا يُقال: خبثت نفسي برقم (6179)، ومسلم في كتاب الألفاظ من الأدب، باب كراهة قول الإنسان خبثت نفسي برقم (2250)، وأبو داود في الأدب، باب لا يقال خبثت نفسي برقم (4978)، وأحمد في مسنده: 6/ 51، برقم (24289). قال ابن الأثير في النهاية: «لَقِسَت؛ أي: غَثَتْ، واللّقْسُ: الغثيان. وإنما كَرِه خَبُثَ هرباً من لفظ الخُبْث والخبيث».

(3) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: 11/ 45، برقم (19868)، (19869) والبخاري في كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق برقم (2552)، ومسلم في كتاب الألفاظ من الأدب، باب حكم إطلاق لفظ العبد والأمة برقم (2249).

(4) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه: 2/ 119.

تقدَّم من ذنبك وما تأخَّر. فيغضب حتى يُعرف الغضبُ في وجهه، ثم يقول: «**إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا**»[1].

• عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت: جاءتْ أم سُليم إلى رسولِ الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأةِ من غُسل إذا احتلمت؟ قال النَّبِيُّ ﷺ: «**إذا رأتِ الماءَ**»، فغطّت أمُّ سلمة ـ تعني: وجهها ـ وقالت: يا رسول الله، وتحتلمُ المرأةُ؟ قال: «**نعم، تَرِبَتْ يَمِيْنُكِ، فَبِم يشبهها ولدها ؟!**»[2]. وتأملْ معي عفّةَ اللفظِ المختارِ، ولاسيَّما ما يلخِّصُ القصةَ في قوله «إذا رأت الماء».

• وعن عائشة رضي الله عنها أن امرأةً سألتِ النَّبِيَّ ﷺ عن غُسلها من الحيض، فأمرها كيف تغتسل؟ قال: «**خُذي فِرْصَةً مِن مِسْكٍ؛ فتطهري بها**»، قالت: كيف أتطهر بها؟ قال: «**سبحان الله! تطهَّري**»، فاجتذبتُها إليَّ، فقلتُ: تتبَّعي أثرَ الدم[3].

المبحث الثالث عشر: مخاطبة الكفار:

• فيما يتعلّق بالعلاقات الدولية، ومراسلة الملوك؛ جاء في كتاب النَّبِيّ ﷺ لهرقل عظيم الروم كما في الصِّحاح: «**بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى هِرَقْل عظيم الروم: سلامٌ على مَنِ اتَّبع الهدى، أما بعد: فإني أدعوكَ بدعاية الإسلام: أَسْلِمْ تَسْلَمْ، وأسلمْ يؤتِكَ الله أجرك مرَّتين، فإن توليتَ**

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب قول النَّبِيّ ﷺ: أنا أعلمكم بالله، برقم (20).

(2) أخرجه البخاري في كتاب العِلم، باب الحياء في العِلم برقم (130)، ومسلم في كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني برقم (313)، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل برقم (122).

(3) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض برقم (308)، ومسلم في كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسِلة في الحيض فرصة مسك برقم (332)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الطهارة، باب ذِكر العمل في الغُسل من الحيض برقم (251). قال ابن الأثير في النهاية: «الفِرْصة: قِطعة من صوف أو قطن، أو خِرْقة. يُقال: فَرَصْتُ الشيء؛ إذا قطعته».

فإن عليك إثمُ الأريسيين، ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 64][1].

وذكر النَّووي في فوائد الحديث: " ومنها التوقِّي في المكاتبة، واستعمال الورع فيها، فلا يُفرِط ولا يُفرِّط، ولهذا قال النَّبيّ ﷺ: «**إلى هِرَقْل عظيم الروم**» فلم يقل: «مَلِك الروم»؛ لأنه لا مُلك له، ولا لغيره، إلا بحُكم دين الإسلام. ولا سُلطان لأحدٍ إلا لمن ولّاه رسولُ الله ﷺ، أو ولّاه من أذِن له ﷺ بشرط، وإنما ينفذُ من تصرفات الكفار ما تنفذُه الضَّرورة، ولم يقل: «إلى هرقل» فقط، بل أتى بنوعٍ من الملاطفة فقال: «**عظيم الروم**» أي: الذي يُعظِّمونه، ويُقدِّمونه، وقد أمر الله تعالى بإلانةِ القول لمن يُدعى إلى الإسلام، فقال تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: 125]، وقال تعالى أيضاً: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: 44]»[2].

• قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: 46] وهي عامة تشملُ بهديها جميعَ الكفار، بل إن عامتهم وجهلتهم أولى بالحُسنى في القول، والرِّفق في المعاملة؛ لأنهم لا يفقهون ما هُمْ عليه من ضلالٍ، ولا يُظنُّ بهم أنهم يعلمون الحقَّ الذي أنزله الله تعالى.

• عن أبي موسى الأشعري ﷺ أن النَّبيَّ ﷺ لما بعثه ومعاذاً إلى اليمن أوصاهما فقال: «**يَسِّرا ولا تُعسِّرا، وبشِّرا ولا تُنفِّرا، وتطاوعا ولا تختلفا**»[3].

(1) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: 5/ 344، برقم (9724)، والبخاري في التفسير، سورة آل عِمران، باب ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾، برقم (4278) ومسلم في الجهاد، باب كتاب النَّبيِّ ﷺ إلى هرقل يدعوه للإسلام برقم (1773).

(2) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي: 1144.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب =

وقد ذكر بعضُ أهل العِلم[1] أنه إنما جمع في هذه الألفاظ بين الأمر بالشيء والنهي عن ضِدِّهِ؛ لأنه قد يفعلُ كلٌّ واحد منهما في وقت كأن يُيَسِّرَ مرّاتٍ، ويُعسِّر مرة؛ فجاء هذا البيانُ ليأمر بالتيسير، والتبشير، والتطاوع دائماً، وينهى عن أضدادِها مطلقاً.

● وعن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً استأذن على النَّبِيّ ﷺ، فلما رآه قال: «**بئس أخو العشيرة، وبئس ابنُ العشيرة**»؛ فلما جلس تَطَلَّق النَّبِيّ ﷺ في وجهه، وانبسط إليه، فلمّا انطلق الرجلُ قالت له عائشة: يا رسول الله! حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلّقتَ في وجهه، وانبسطتَ إليه، فقال رسولُ الله ﷺ: «**يا عائشة! متى عهدتني فاحشاً؟! إن شَرَّ الناسِ منزلةً عند الله يوم القيامة مَنْ تركه الناس اتقاء شَرِّه**»، وفي لفظ في الصحيح: «**اتقاء فُحْشِه**»[2].

● كان أبو الدرداء رضي الله عنه مضطجعاً بين أصحابه، وقد غطّى وجهه، فمرَّ عليه قِسٌّ سمين، فقالوا: اللهم العنه ما أغلظ رقبته! فقال أبو الدرداء رضي الله عنه: مَن ذا الذي لعنت آنفاً؟ فأخبروه... فقال: «لا تلعنوا أحداً؛ فإنه ما ينبغي للعّانٍ أن يكونَ عند الله صدِّيقاً يوم القيامة»[3]، وقد تمثَّل أبو الدرداء رضي الله عنه ما رواه أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «**إن اللّعانين لا يكونون يوم القيامة شهداء، ولا شفعاء**»[4].

= برقم (2873)، ومسلم في كتاب الجهاد، باب الأمر بالتيسير وترك التنفير برقم (1733)، وأحمد في مسنده: 4/ 417، برقم (19757)، والطيالسي في مسنده: 67 برقم (496).

(1) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي: 1116.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب لم يكن النَّبِيّ ﷺ فاحشاً برقم (6032)، ومسلم في كتاب البِر والصِّلة والآداب، باب مداراة مَن يُتقى فُحشه برقم (2591)، وأبو داود في كتاب الأدب، بابٌ في حُسن العِشرة برقم (4791) و(4792)، وأحمد في مسنده: 6/ 38 برقم (24152)، والبيهقي في السنن الكبرى: 10/ 245 برقم (20939).

(3) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت: 205، برقم (377) بسند جيد.

(4) أخرجه مسلم في كتاب البِر والصِّلة والآداب، باب النهي عن لعن الدواب برقم (2598).

• عن أبي سِنان قال: قلت لسعيد بن جُبير: المجوسيُّ يوليني من نفسه، ويسلِّم عليّ، أفأردُّ عليه؟ فقال سعيد: سألتُ ابنَ عباس رضي الله عنه عن نحو ذلك فقال: «لو قال لي فرعون خيراً لرددتُ عليه»[1]. هذا لفظ الخطيب في كتاب (الفقيه)، ولفظ ابن أبي شيبة، والبخاري، والطبراني، وغيرهم: «لو قال لي: بارك الله فيك، لقلتُ: وفيك».

المبحث الرابع عشر: أمثلة تطبيقية على الأخطاء الشائعة:

• نُسِبَ للقاسم بن مُخيمرة قوله: «النحو أوَّلُه شغل، وآخره بغي»[2]. غير أنه تراجع عن قوله؛ فقد قال ابن الأنباري: «سمعتُ أحمد بن يحيى ثعلباً يقول: كان أحد الأئمة يعيبُ النحو، ويقول: «أول تعلمه شغل، وآخره بغي، والعالم به من يزدري الناس، فقرأ يوماً: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: 28]. فقيل له: كفرتَ؛ من حيث تجعلُ الله يخشى العلماءَ، فقال: والله لا طعنتُ على علم يؤدي إلى معرفة هذا أبداً»[3].

• كم يضيق صدري من الدعاة الذين يتصدَّرون للخطابة، ووسائل الإعلام، وهم قليلو البضاعة في الثقافة اللغوية والأدبية؛ ويمكن أن تصنفه من أول كلامه؛ بل ومستهل خطبة الحاجة، قام أحدهم يوماً على المنبر فقال: «إن الحمدُ لله نحمده تعالى، ونستعين به. . .» فأدركت أنه لا يعلم أبجديات النحو في رفع الفاعل ونصب المفعول؛ فسقطت مكانته عندي من أول زلة لسانه.

• وكان أحدُهم متصدراً للحديث فقال: «في بيوتٌ أذن الله أن ترفع» رفع المجرور «بيوتٍ»، فانبرى له أحدُ الحاضرين مصححاً الآية: ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ﴾ [النور: 36] فأجاب المغفل

---

(1) أخرجه ابن أبي شيبة: 5/ 255، برقم (25825)، والبخاري في الأدب المفرد: 381، برقم (1113)، والطبراني في الكبير (10/ 262 برقم (10609).

(2) انظر: صناعة الكتّاب: 29.

(3) تنبيه الألباب على فضائل الإعراب لأبي بكر الشنتريني: 66 ـ 67.

الذي لا يفهم في العير ولا في النفير: أذن اللهُ أن تُرفع وأنت تكسرها، حرام عليك يا أخي!!

• صلى أحدهم بالناس وهو يقرأ الآية: ﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ۚ﴾ [البقرة: 221]، لكنه لحن فيها فقرأها «ولا تَنكحوا المشركين حتى يؤمنوا»؛ فانتفض الأعرابي الذي صلى خلفه، ويفهم في قواعد العربية قائلاً: والله لن نَنكحهم حتى وإن آمنوا(1).

• وربما إذا لم يكن يميز في اللغة بين مفرداتها، وقع في مَغَبَّةِ الأخطاء المطبعية التي تُصَحَّح بالسليقة وعلى السَّجِيّة، لكنه يتمادى، ويتغير المعنى رأساً على عقب؛ كمن قرأ الحديث: «**الحبة السوداء شفاء من كل داء**» قرأه: «الحيّةُ السوداء شفاء من كل داء».

• ومن تصدَّى للوعظ وهو يقرأ من كتابٍ وآفته أنه لم يتزوَّد بعلوم الآلة كقواعد العربية الأولية، فقرأ باباً في فضل حِلَق الذِّكر، فنطقه بما يخجل، فصار ضحْكة أمام المستمعين، قرأ الباب وهو يلحن: «باب فضل حَلْقِ الذَّكَر»!

• تماماً كمن قرأ حديث النهي عن الحِلَق يوم الجمعة، فلحن في الحديث، وظنّ أن النهي عن الحَلْق يوم الجمعة، فلم يحلق عانته عشرين سنة! والله المستعان!

خاتمة الفصل:

فقد تناولتُ في هذا الفصل مدى حاجة عِلْم الدعوة إلى اللغة العربية، لا سيما الدُّعاة العرب، ولإدراك مقاصدِ الدعوة من الكتاب، والسُّنة، والتُّراث العربي والإسلامي، والتجارب الدعوية في العالم. وذلك لأن الدعوة أضحتْ علماً له قواعده وأصوله، وإن التبليغ بالقول أهم وسائل الدعوةِ عبر التاريخ؛ من هنا لزم معرفة قواعد العربية، وأساليبها الجذابة في التواصل مع الجماهير العربية، والناطقين بالعربية بالموعظة، والدرس، والخطبة، والمحاضرة،

---

(1) ويروى أنه قال له: أخرجوه؛ فإنه يلحن قبحه الله، لا تجعلوه إماماً؛ فإنه يحلُّ ما حرم الله!

والندوة، وعبر الهواء مباشرة. وباتت العربيةُ سلاحَ الدعاة؛ مما يضطرهم إلى الإلمام بثقافات متنوعة على رأسها الثقافة الأدبية اللغوية، وكذا فيما يتعلق بالخطباء، ومن يتصدر للخطابة؛ التي يشترط للقيام بها الدِّراية بعلوم العربية، وقواعدها، وكيف تهيبها العلماء الكبار؛ ولم أبخل بعتابي على أولئك الدعاة باللهجات الدارجة، وقد تصدروا للإعلام، وسلّطت عليهم الأضواء، وقد أكدنا على أمثلة تطبيقية من خلال الأخطاء الشائعة بين المتصدرين للحديث والدعوة، والله من وراء القصد.





خاتمة

[نسأل الله حسنها وزيادة]

لقد تعرضتُ لموضوع: «**حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية: دراسة تأصيلية تطبيقية**» فقدَّمته في مدخل عامّ، عَرَّفْتُ فيه بمصطلحات البحث، وعشرة فصول:

تناولتُ في **الفصل الأول أصول العلاقة بين اللغة العربية والشريعة الإسلامية الغراء**؛ وذلك لأن القرآن الكريم نزل بلغة العرب الفصيحة، ولسانهم المبين، وأن النَّبِيَّ ﷺ عربيٌّ قرشي، وهو ـ من غير منازع ـ أفصحُ من نطق بالضاد، ولقد أُوتِي جوامعَ الكلم، وأن معاني القرآن موافقة تماماً لمعاني العرب، كما أن ذِكْر لسانِ القرآن ـ أي: عربيته ـ من خصائص هذه الرسالة الخاتمة؛ بحيث لم يردْ ذِكْرُ لسان أي كتاب سماويّ في الكتب المقدسة! هذا وقد تكفَّلَ الله ﷻ بحفظِ اللغة العربية بحفظ مُحْكَم التنزيل؛ لذلك بات لزاماً تعلم العربية وقواعدها؛ لأنها تمدُّ الجسورَ لفهم كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ، بل واستنكار اللحن فيهما، وفي العربية من باب أولى. من هنا، فهي تُضفي المصداقيةَ على صاحبها على صعيدي الدُّنيا والآخرة بمقدار الإحاطةِ بها، وبمقدار الفَهْم في العربية يكون الفهمُ في الشريعة، وأن العلاقةَ بينهما طردية، علاقة الغاية بالوسيلة؛ ولذلك تواجدتِ العربية في مرمى الصِّراع الحضاريِّ، فكانت صامدةً أمام التَّحديات المعاصرة؛ لا سيما من قبل الاستعمار، وأدعياء الحداثة من الفرانكفونيين، ودعاة اللهجات المحلية، والله المستعان!

وفي الفصل الثاني أوضحنا مدى حاجة علم التوحيد والعقائد الإسلامية إلى

اللغة العربية؛ في شرح مصطلحات العقيدة، ومسائلها الكثيرة، والتَّعريج على وجهِ العلاقة بين العقيدة واللغة العربية، والأسلوب الذي صيغتْ به العقيدةُ الإسلاميةُ في القرآن الكريم، وشرح معنى كلمة التوحيد المتوقِّف على اللغة في الإثبات، والنفي، وذكر معنى حديث: «من أحصاها ـ أي: أسماء الله الحسنى ـ دخل الجنة» وإثبات الصفات، أو نفيها، والقواعد العربية الحاكمة، وبيان أن فرقاً كثيرة من علماء الكلام كانت لهم صولاتٌ في علوم اللغة على غِرار المعتزلة، للتملُّص من ظواهر النصوص، وصراحتها، ومحاولة تأويلها، وإخراجها عن مقاصدها، وعلَّقنا على النصوص المتشابهة لردِّها إلى المحكمات، وما تقتضيه اللغة العربية، و ردّ بعض الشبهات المفتعلة من حيث اللغة، وذكر الرأي الوجيه والسَّديد فيها؛ مثل رؤية الله ﷻ، وإثبات صفاتِ العلو، والوجه، والاستواء، وغيرها مع تفويض الكيف. وذكرنا أمثلةً تطبيقية على بعض الصِّفات، كما توقفنا عند بعضِها من أجل التأصيل.

وفي الفصل الثالث حفرتُ عن وجه العلاقة بين العربية وعلوم القرآن، فألفيتُها متصلةً عبر شرايين كثيرة؛ ولذلك كان علماءُ القرآن دقيقين للغاية حين أطلقوا على هذا الفَنِّ: «علوم القرآن» وليس مجرد «علم القرآن» فهو علومٌ كثيرة مما حدا بنا إلى تقصِّي معظم هذه العلوم، فخلصنا إلى أن ثمة حاجةً ملحّةً إلى العربية؛ لأنه القرآنُ المنزل باللسان العربي المبين، وأن أغلبَ الذين تطرَّقوا لهذا الفن أساطينُ العربية بلا حدود، وفرسانُها بامتياز.

وأن علمَ أصولِ التفسير يتصدر هذه العلومَ في **استمداده من العربية**، وهي ـ العربية ـ أحد أوجه تأويل جميع القرآن حسب شيخِ المفسرين ابن جرير الطبري، وأن **العلم بالعربية** شرطٌ من شروط التفسير، ومن العلوم الضَّرورية للمفسِّر، وكذا تفسير غريب القرآن، وعلاقة **الأعراب والقبائل العربية** في تفسير الغريب، وتفسير مفردات القرآن (التفسير الإفرادي).

وعرَّجنا على اللطائف القرآنية التي تُدْرَكُ بفضل التدبر في الألفاظ القرآنية؛ مما يزيدنا طمأنينةً على أنه وحيٌ من الله تعالى، لم يأتِهِ الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وعرَّجنا على الأسلوب الحكيم، وكذا التعليق على ترجمةِ القرآن الحرفية والمعنوية الموجبة **لإتقان العربية**، واللغة المترجم إليها. وجمع القرآن وتدوينه، وقواعد الرسم العثماني، ونقط المصاحفِ وشكلها، ومعنى الأحرف السَّبعة في القرآن، والحروف المقطعة في أوائل السور، ومسألة الأمثالِ في القرآن.

وعرَّجت على المعرب في كتاب الله، وقضية التَّرادف والاشتراك، وعلم التجويد في علم الصَّوتيات ومخارج الحروف العربية، وصفاتها، وأحكام النون الساكنة والتنوين والميم والراء، والمدود، وعلم القراءات؛ إذْ من شروط صحتها **أن توافق العربية ولو بوجهٍ من الوجوه**. ولم يفُتْنا التعرُّضُ لأسلوب القرآن الكريم؛ لما له من وصل قوي بالبلاغة العربية.

وفي الفصل الرابع تناولتُ علوم السنة، وكشفتُ عن وجه العلاقة بينها وبين اللغة العربية، ابتداءً من عوامل حفظ الحديث النبوي لدى الجيل الأول؛ لصفاءِ أذهانهم، ومنهج النَّبِيّ ﷺ في تلقين الحديث وأسلوبه؛ الذي ينضحُ بروعة البيان، وبات من آداب طالب الحديث **مراعاةُ قواعد العربية، وتفادي العُجْمة**.

وعلَّقْتُ على طرق تحمُّل الحديث لا سيما طريقا المكاتبة، والوجادة؛ لمعرفة خط الشيخ؛ لزم معرفة قواعد الخط العربي، وخط الشيخ المروي عنه.

كما تطرقتُ لمنهج المحدِّثين في الإعجام، والشكل، ورموز أخرى، وكذا معرفة غريب الحديث بعد أن تطرَّق الفسادُ إلى اللسان العربي، وأهمية علم مختلفِ الحديث، وظاهرة التصحيف، والحديث المصحَّف؛ لا سيما في ألفاظه، والخروج بها عن العربية الفصيحة، وذكرت رواية الحديث بالمعنى، **وشرطها العلم بمقاصد الكلام لدى العرب وقواعد العربية**، وقد تقرر عدمُ جوازِ اللحن في الحديث، وأن اختصارَ الحديثِ جائز لمن له **دراية بقواعد العربية**، وتناولت النقد الداخلي لمتن الحديث، وقرائن الوضع كسماجةِ المعنى وسخافته، وركَّة اللفظ والمعنى على سواء.

وقد خُضْنا في الجرح والتعديل بما **يتصل باللغة والأدب**، وكيفية التَّعامل مع السُّنَّة المشرفة؛ كضرورة التأكُّد من ألفاظ الحديث للفهم الصحيح.

وعرَّجنا على الحقيقة والمجاز في ألفاظ الحديث؛ كلُّ ذلك بتقديم النماذج والأمثلة التطبيقية، مع التأصيلِ العلمي لمختلف الموضوعات.

وفي الفصل الخامس تناولتُ حاجة الفقه الإسلامي إلى اللغة العربية، فبينت حُكْم تعلم العربية في المنظور الفقهي؛ حيث تقرر وجوب تعلُّمها لا سيَّما لأهل الشريعة، وأكَّدت على شرطية العربية في تكوينِ الملكة الفقهية، بل هي إحدى مقوّماتها الأساسية، وأنها من ضوابط التكييف الفقهي للمستجدات المعاصرة. ثم انتهيتُ إلى أن العِلْمَ بالعربية أحد طرق استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، وعرّجتُ في الختامِ على الأمثلة التطبيقية في سوء الاستنباط الناتج عن الاختلالِ في شرط العربية.

وفي الفصل السَّادس تناولت حاجة أصول الفقه إلى اللغة العربية، وضبط العلاقةِ بينهما، فلاح بجلاءٍ أنها من القوة بمكان، وأنَّ استمداد الأصول من العربية إلى جانب عِلْم الكلام والفقه، على أن واضع الأصول (الإمام الشافعي ت 204هـ) كان من جهابذةِ اللغة وفحولها. وإنَّ من حلقات الوصل أسباب اختلاف الفقهاء من جهة اللغة، وأن العلم بالعربية باتَ شرطاً من شروط الاجتهاد.

كما عرجت على التَّرجيح بين الأدلة باعتبار المتن كترجيح اللفظ الفصيح على الركيك، والأفصح على الفصيح، وكذا موضوعُ الحقيقة والمجاز عند الأصوليين معظمه مستمدّ من علوم اللغة العربية؛ علاوةً على مصطلحات الأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمشترك ودلالاتها، وكذا المنطوق والمفهوم، والألفاظ واضحة الدلالة وغير الواضحة، وما مدى حاجة الأصولِ إلى العربية في موضوعِ حروف المعاني. وقد دعمتُ هذا الفصلَ بالأمثلةِ التطبيقية ما أمكن إليه سبيلاً مع التأصيل.

وفي الفصل السابع تناولتُ حاجة علم مقاصد الشريعة إلى اللغة العربية، وأن فَهْمَ اللغة العربية، وأساليبَ الخطاب من آليات التفكير المقاصدي، وأن واضعي هذا الفن، والمسهمين في إثرائه على غِرار أبي إسحاق الشَّاطبي من القدامى، والطاهر بن عاشور من المعاصرين؛ كانوا من أساطين العربية

وعلومها، ولهم مُصَنَّفات في ذلكم المضمار، وبيّنا عَدَمَ جواز الخوض في غِمار المقاصد من غير إحاطة بالعربية، وأن العبثَ لا يشرع بناء على القول بالمقاصد، وأن اتباعَ الظواهر هَدْمٌ للشريعة، وأن وضع الشريعةِ هو أصلاً للإفهام؛ لأن الشريعة عربية، وأن العربية تتجلّى في مسالك الكشف عن مقاصد الشريعة في الأمر والنهي بقيدين: الابتدائية، والتصريحية، كما عرَّجنا على نظرية السياق على أنها متطلبٌ شرعيٌّ في النظر المقاصدي؛ وقد توّجْتُ الفصلَ بأمثلة تطبيقية؛ لا سيما في مزالقِ الاجتهاد نتيجة غياب العربية عن المقاصد.

وفي الفصل الثامن تناولتُ حاجةَ البحث العلمي في الدراسات الإسلامية إلى اللغة العربية، ركزتُ على الأسلوبِ باعتباره أحد أركان البحث العلمي في الدراسات الإسلامية، فلا يَسَعُ الباحثَ جهلُ أساليب العرب الرشيقة، وعباراتهم الأنيقة؛ مما يلزم معرفة اللغة والأدب، واستيحاء الأسلوب الرَّصين في إنجاز الأبحاث، وتأليف الكتب؛ وذلك لأجل السَّلامة من الأخطاء، والإيجاز غير المخلّ، ووُضوح العبارة، ونفي الاستطراد كما يلزمُ ضَبْط النص بالشكل، والإعجام، وعلامات الترقيم، علاوةً على اعتمادِ المصادر والمراجع كالمعاجم، والقواميس اللغوية في البحث العلمي. وكذا لدى تحقيق التُّراثِ العلمي يشترط العلم بالعربية، والخطوط العربية، وتطورها.

وتطرَّقْتُ في الفصل التاسع إلى حاجةِ علوم التربية الإسلامية إلى اللغة العربية؛ وذلك من خلال تعرُّفِ طرائقها، ومناهجها، وأساليبها من مصادرها الأصلية على غِرار كتاب الله؛ الذي أنزل بلسان عربي مبين، وسُنَّة النَّبِيّ ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وسيرته العطرة، والفقه الإسلامي، والفكر الإسلامي، ومُعْظَم هذه العلوم كُتبتْ بلغة عربيةٍ رصينة. علاوةً على أن بناء الطفل المسلم لا يتمُّ إلا بتلقينه لغة القرآن ما أمكن.

وقد تناولتُ في الفصل العاشر مدى حاجة عِلْم الدعوة إلى اللغة العربية، لا سيَّما الدعاة العرب والمسلمين إذ يلزمهم أن يتضلَّعوا من قواعد العربية، وأساليبها لمخاطبة الجماهير، ولأن العربيةَ وسيلةٌ لإدراك مقاصد الدعوة من الكتاب، والسنة، والتراث العربي والإسلامي، والتجارب الدعوية في العالم؛

وذلك لأنَّ الدعوةَ أضحتْ علماً له قواعده، وأصوله، وإن التبليغَ بالقول أهمّ وسائل الدعوة عبر التاريخ؛ من هنا لزم معرفة قواعد العربية، وأساليبها الجذابة في التَّواصل مع الجماهير العربية، والناطقين بالعربية بالموعظة، والدرس، والخطبة، والمحاضرة، والندوة، وعبر الهواء مباشرة... وباتت العربيةُ سلاحَ الدعاة؛ مما يضطرهم إلى الإلمام بثقافات متنوعة على رأسِها الثقافة الأدبية اللغوية، وقد أكَّدنا على أمثلة تطبيقية من خلال الأخطاء الشائعة بين المتصدرين للحديث، والدعوة، والله أعلم . **والله من وراء القصد.**

د. حسن يشو
قسم الفقه والأصول ـ كلية الشريعة
جامعة قطر



لائحة المصادر والمراجع

1 ـ أباطيل وأسمار للشيخ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ط3، 2005م، مصر.

2 ـ الإبانة في أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد عيون، ط4، 1413هـ، مكتبة المؤيد، الرياض.

3 ـ أبجديات البحث في العلوم الشرعية، للدكتور فريد الأنصاري، ط الأولى، 1417هـ، 1997م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

4 ـ الإبهاج في شرح المنهاج لابن عبد الكافي السبكي، ط دار الكتب العلمية، 1416 هـ، بيروت.

5 ـ الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، ط1، مصر.

6 ـ أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، لمصطفى سعيد الخن، ط10، 1427هـ، 2006، مؤسسة الرسالة، بيروت.

7 ـ أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات الأحكام التشريعية، للشيخ الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي، ط1، 1406هـ، 1986م، مطبعة الخلود، بغداد.

8 ـ اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم، ط4، 1426هـ، تحقيق عبد عواد المعتق، مكتبة الرشد، الرياض.

9 ـ الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، للشيخ يوسف القرضاوي، ط دار القلم بالكويت، ط1، 1406هـ، 1985م.

10 ـ الاحتجاج بالشعر في اللغة، د. محمد حسن جبل، دار الفكر العربي.

11 ـ أحكام القرآن، لابن العربي المعافري، طبعة السعادة، القاهرة، 1331هـ.

12 ـ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري، ط1، 1400هـ، 1980م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

13 ـ الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، لشهاب الدين

القرافي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1967م، حلب، سورية.

14 ـ الإحكام للآمدي، مطبعة صبيح، 1347هـ.

15 ـ إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، ط دار المعرفة، بيروت.

16 ـ اختصار علوم الحديث لابن كثير، مع الباعث الحثيث، لأحمد محمد شاكر، ط2، 1370هـ، 1951م، القاهرة.

17 ـ اختلاف الحديث، للإمام الشافعي، تحقيق عامر أحمد حيدر، ط1، 1405هـ، مؤسسة الكتب الثقافية.

18 ـ أخطاء لغوية شائعة بين الإعلاميين والمثقفين، للشيخ يوسف القرضاوي، بحث مقدم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، في مارس: 2004م.

19 ـ أدب المفتي والمستفتي لابن الصَّلاح، مكتبة العلوم والحكم، ومكتبة عالم الكتب، بيروت، 1986م.

20 ـ إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني، طبع بالمطبعة الأميرية بمصر، 1323هـ.

21 ـ إرشاد الفحول للشيخ علي الشوكاني، مطبعة صبيح 1349هـ.

22 ـ أزمة البحث العلمي في العالم العربي، د. عبد الفتاح خضر، ط الرياض، معهد الإدارة، سنة 1401هـ، 1981م.

23 ـ أساسيات تعليم اللغة العربية، د. فتحي علي يونس، د. محمود كامل النقاة، 1977م، دار الثقافة، القاهرة.

24 ـ أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس بن إسماعيل الأوسي، ط2، 1416هـ، دار المعراج الدولية.

25 ـ أساليب تدريس اللغة العربية د. محمد علي الخولي، ط1، 1402هـ، 1982م.

26 ـ استجلاب الخادمات أخطار ومحاذير، د. عبد الله الحمود، مفكرة الإسلام، عدد 12، السنة الثانية ـ محرم 1425هـ.

27 ـ الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري لمحمود حمدي زقزوق، كتاب الأمة، ط1، وزارة الأوقاف بدولة قطر.

28 ـ الاستشهاد بالحديث في اللغة، محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثالث، شعبان، 1355هـ، أكتوبر، 1936م، المطبعة الأميرية ببولاق، 1937م.

29 ـ استنباط الأحكام من النصوص، د. أحمد الحصري، ط دار الجيل، بيروت، ط2، 1417هـ، 1997م.
30 ـ الأسس الشرعية لتشغيل المربيات والخدم، بحثٌ غير منشور، قُدِّمَ للتحكيم، د. كاظم العيساوي، أستاذ مشارك بجامعة الشارقة.
31 ـ الأسس المعجمية د. رشدي طعيمة، إصدار معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
32 ـ الأسس المنهجية في بناء العقيدة الإسلامية الدكتور يحيى هاشم حسن فرغل، ط دار الفكر العربي.
33 ـ الأسلوب الحكيم دراسة بلاغية تحليلية مع تحقيق رسالة في بيان الأسلوب الحكيم لابن كمال باشا ودراستها، للدكتور محمد علي الصامل، ط1، 1422هـ، دار إشبيليا، الرياض.
34 ـ الأشباه والنظائر للسيوطي. ط دار الشام للتراث، د ت.
35 ـ إصلاح غلط المحدثين للخطابي، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ، 1987م.
36 ـ أصول ابن مفلح، تحقيق د. فهد السدحان، ط1، 1420هـ، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية.
37 ـ أصول التفسير وقواعده، للشيخ خالد عبد الرحمن العك، ط2، 1406هـ، 1986م، دار النفائس، بيروت.
38 ـ أصول الجصاص لأحمد بن علي الجصاص الرازي، ضبطه د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ.
39 ـ أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر الحديث، لبنان ط1، 1386هـ، 1967م.
40 ـ أصول الدعوة للشيخ عبد الكريم زيدان، ط3، 1414هـ، 1919م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
41 ـ أصول الدين عند أبي حنيفة لمحمد الخميس، ط1، 1416هـ، دار الصميعي، الرياض.
42 ـ أصول السرخسي، ط دار الكتاب العربي، 1372هـ.
43 ـ أصول الفقه الإسلامي للشيخ وهبة الزحيلي، ط1، 1986م، دار الفكر، دمشق.
44 ـ أصول في التفسير لابن عثيمين، ط2، 1430هـ، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

45 ـ الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، ضبط وتصحيح أحمد عبد الشافي، ط2، دار الكتب العلمية بيروت، 1991م.
46 ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، مطبعة منير الدمشقي، القاهرة.
47 ـ الإفادات والإنشادات، أبو إسحاق الشاطبي، ط1، 1403هـ، 1983م، مؤسسة الرسالة.
48 ـ الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي، اعتنى به محمد فجال، دار العلم، ط1/ 1409هـ.
49 ـ الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام السيوطي. تحقيق. د. أحمد محمد قاسم، ط1، 1396هـ، 1976م، مطبعة السعادة، القاهرة.
50 ـ اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ط2، 1369م، القاهرة.
51 ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، تحقيق أحمد صقر، ط1، مطبعة السنة المحمدية، 1969م.
52 ـ أليس الصبح بقريب، الطاهر بن عاشور، ط2، 1408هـ، 1984م، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.
53 ـ الإمام الشاطبي وجهوده في ضبط الخلاف الفقهي، أ. د. صالح الزنكي، ط1، 1431هـ، 2010م، دار السلام، القاهرة.
54 ـ الإمام الشافعي للجندي، ط دار الكتاب العربي، القاهرة.
55 ـ الأمثال القرآنية لعبد الرحمن حسن حبنكة، ط دار القلم، دمشق، بيروت.
56 ـ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، ط. دار العلم للجميع.
57 ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1369هـ.
58 ـ الإنصاف في أسباب الخلاف لابن السيد البطليوسي، تحقيق محمد رضوان الداية، ط دمشق، دار الفكر، 1394هـ، 1974م.
59 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ.
60 ـ الأيام لطه حسين، ط مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

61 ـ إيثار الحق على الخلق لابن الوزير اليمني، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط 1، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
62 ـ إيضاح المحصول للمازري، تحقيق د. عمار الطالبي، ط1، 2001م، دار الغرب الإسلامي.
63 ـ الإيمان لابن تيمية، خرج أحاديثه ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط5، 1416هـ.
64 ـ الأيمان والنذور، عبد القادر أبو فارس، دار الأرقم، الأردن.
65 ـ الإيمان: حقيقته، أركانه، نواقضه. د. محمد نعيم ياسين، ط. دار الفرقان، 1419هـ، 1999م، عمان، الأردن.
66 ـ الإيمان، لابن تيمية، ط2، 1961م، المكتب الإسلامي، بيروت.
67 ـ البحث النحوي عند الأصوليين د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد، 1980م، العراق.
68 ـ البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، نشر وزارة الأوقاف بالكويت، 1413هـ، 1992م.
69 ـ البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف، بعناية مجموعة من العلماء منهم: زهير جعيد وصدقي محمد جميل، ط1، دار الفكر للطباعة، 1412هـ، 1992م.
70 ـ بحوث في اللغة والنحو والبلاغة، د. نبهان عبد الإله، ط1، مطبعة اليمامة، 1995م.
71 ـ بدائع التفسير لابن قيم الجوزية، جمع يسري السيد محمد، ط1، 1414هـ، دار ابن الجوزي، الدمّام.
72 ـ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لأبي بكر مسعود الكاساني، ط1، 1327هـ، مطبعة شركة المطبوعات العلمية، مصر.
73 ـ البديع في نقد الشعر، لأسامة بن منقذ، تحقيق عبد آ. علي مهنا، ط1، 1407هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
74 ـ البربر الأمازيغ: عرب عاربة لعثمان سعدي، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1998م.
75 ـ البصائر والذخائر، أبو حيان علي بن محمد، تحقيق د. وداد القاضي، ط1، دار صادر، بيروت.
76 ـ البعد الزماني والمكاني وأثرهما في التعامل مع النص الشرعي، سعيد بن محمد بوهراوة، ط1، 1420هـ، 1999م، دار النفائس، الأردن.

77 ـ بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار، للدكتور سيد عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، مطبعة دار القرآن، ميدان الأزهر.
78 ـ بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، لمحمود شكري الألوسي، حققه وشرحه بهجة الأثري، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت.
79 ـ بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب) لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق محمد مظهر بقا، ط1، 1406هـ، مركز البحث العلمي، بجامعة أم القرى.
80 ـ البيان والتبين للجاحظ، تحقيق حسن السندوبي، دار الفكر، لبان، د. ت.
81 ـ بيت المال في الإسلام: سلانجور نموذجاً، رسالة غير منشورة، مقدمة إلى كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، بالجامعة الإسلامية العالمية ـ ماليزيا.
82 ـ تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي، ط. دار الكتاب العربي، ط4، 1394هـ.
83 ـ المعرفة والتاريخ للفسوي، يعقوب بن سفيان الفسوي، مخطوطة مكتبة سعد أفندي رقم (2391) إستانبول. وهو مطبوع.
84 ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، دار إحياء الكتب العربية، 1373هـ، 1954م، تحقيق السيد أحمد صقر.
85 ـ التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي، ط دار الكتب العلمية، بيروت.
86 ـ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
87 ـ تحت راية القرآن لمصطفى صادق الرافعي، ط8، 1403هـ، 1983م، دار الكتاب العربي، بيروت.
88 ـ التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ط الدار التونسية للنشر، 1984م، تونس.
89 ـ التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية لمحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر، 1429هـ، 2008م.
90 ـ تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، لخليل بن كيكلدي العلائي، ط. دار الكتب الثقافية، الكويت، تحقيق: د. إبراهيم محمد السَّلقيني.
91 ـ تدريب الراوي للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط، مكتبة القاهرة.
92 ـ تدريب الراوي للسيوطي، ط2، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1966م.
93 ـ التدمرية لابن تيمية، تحقيق محمد السعوي، ط2، 1414هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.

94 ـ الترادف والاشتراك مظهران من مظاهر ثراء اللغة: (دراسة نظرية تطبيقية) د. عبد العزيز بن حميد الحميد.ط1، من منشورات جامعة أم القرى، 1430هـ.

95 ـ التربية النبوية للطفل لمحمد نور سويد، من مطبوعات وزارة الأوقاف بدولة قطر، ط12، 2007 م.

96 ـ التصاريف تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه ليحيى بن سلام، تحقيق هند شلبي، ط. الشركة التونسية للتوزيع، 1400هـ، 1980م.

97 ـ التصريح بما تواتر في نزول المسيح للعلامة أنور الكشميري، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة.

98 ـ التطبيق الصرفي د. عبده الراجحي، ط. دار النهضة العربية.

99 ـ تطور التفكير اللغوي من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل د. عبد السلام عشير، ط1، 2010م، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

100 ـ التعدد اللغوي وسؤال الهوية: المغرب أنموذجاً أ. د. رشيد بلحبيب، بحث مقدم لمؤتمر الهوية واللغة في الوطن العربي، الذي نظمه المركز العربي للأبحاث، 2012م.

101 ـ التعرف لمذهب أهل التصوف. تحقيق محمود أمين النواوي، ط3، 1412هـ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

102 ـ التعريفات للشريف الجرجاني، مطبعة البابي الحلبي بمصر، 1357هـ، 1938م.

103 ـ تعليم اللغة العربية في مدارس بيروت الرسمية، د. أمان كبّارة شعراني، ط1، 1981م.

104 ـ تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، د. محمود كامل الناقة، معهد تعليم اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1405هـ.

105 ـ تفسير ابن كثير، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر.

106 ـ تفسير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف، 1969م.

107 ـ تفسير النصوص في الفقه الإسلامي أ. د. محمد أديب صالح، طبع جامعة دمشق، ط1، 1964م طبع المكتب الإسلامي دمشق ط4، 1413هـ، 1993م.

108 ـ تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي، دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان، بيروت.

109 ـ تفسير آيات الأحكام، لجنة من العلماء، أشرف عليها الشيخ محمد علي السايس، ط 1373هـ، 1953م، مطبعة محمد علي صبيح، مصر.

110 ـ تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، ط عيسى الحلبي، 1378هـ، 1958م، القاهرة.

111 ـ تفسير غريب القرآن للرازي، تحقيق د. عبد الرحمن الحجيلي، ط1، 1417هـ، 1996م.

112 ـ تقنين الدعوة مراحلها ومناهجها واستمراريتها من القرن الأول إلى القرن السادس د. محمد السيد الوكيل، ط1، 1414هـ، 1994م دار المجتمع، المملكة العربية السعودية.

113 ـ تقويم برامج إعداد معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها، د. علي أحمد مذكور، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، منشورات الإيسيسكو، 1405هـ، 1985م.

114 ـ تكوين الملكة الفقهية للأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير، دار النفائس، الأردن، ط1، 2008م.

115 ـ التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، أ. د محمد عثمان شبير، ط1، 1425هـ، 2004م، دار القلم، دمشق.

116 ـ التلخيص في علوم البلاغة، للقزويني، شرحه وخرج شواهده محمد دويدري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1402هـ.

117 ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

118 ـ التنظير الفقهي أ.د جمال الدين عطية، ط1، مطبعة المدينة، 1987م.

119 ـ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ط إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.

120 ـ التوجيه البلاغي لآيات العقيدة في المؤلفات البلاغية في القرنين السابع والثامن الهجري، يوسف بن عبد الله بن محمد العليوي، ط1، 1429هـ، 2008م، سلسلة الرسائل الجامعية ـ90 ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

121 ـ التوحيد لابن منده، تحقيق علي ناصر الفقيهي، ط1، 1423هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

122 ـ التوحيد لابن خزيمة، تحقيق محمد خليل هراس، ط 1412هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

123 ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، 1366هـ، القاهرة.

124 ـ التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة، ط صبيح.

125 ـ تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير بادنشاه، دار الفكر.

126 ـ تيسير مصطلح الحديث د. محمود الطحان، ط6، 1404هـ، 1984م.

127 ـ ثقافة الداعية للشيخ يوسف القرضاوي، من مطبوعات وزارة الأوقاف بدولة قطر.

128 ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير، دار الفكر، بيروت، 1403هـ.

129 ـ جامع البيان للطبري، دار الفكر، بيروت، 1405 هـ.

130 ـ الجامع الصحيح للإمام البخاري، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

131 ـ الجامع الصحيح للإمام مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، 1412هـ، 1991م، دار الحديث، القاهرة.

132 ـ الجامع الصحيح، أبو داود، ط. دار السلام.

133 ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف بالرياض، 1403هـ، 1983م.

134 ـ الجامع للخطيب البغدادي، تحقيق محمد رأفت سعيد، مكتبة الفلاح، الكويت ط1، 1401هـ، 1981م.

135 ـ جهود العلماء في نقد متن الحديث النبوي لمحمد طاهر الجوابي، ط1، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس.

136 ـ حاشية التلويح للتفتازاني، ط 1306هـ، المكتبة الخيرية، القاهرة.

137 ـ حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: عناية القاضي، وكفاية الراضي، للشهاب الخفاجي، دار صادر، بيروت.

138 ـ حاشية الشيخ محمد بخيت على نهاية السول؛ والمسماة: سلم الوصول لشرح نهاية السول، نشر جمعية نشر الكتب العربية، القاهرة، 1345هـ.

139 ـ الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم التيمي الأصبهاني، تحقيق محمد ربيع هادي المدخلي.

140 ـ الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، ط1، 1402هـ، 1982م، منشورات اللجنة العربية بمطلع القرن الخامس الهجري، بغداد، العراق.

141 ـ الخصائص اللسانية للغة العربية: قراءة في أسباب القوة ومظاهر العودة، بحث أ. د. رشيد بلحبيب بتاريخ: 10/ 5 / 2010. لم يطبع.

142 ـ الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط2، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، 1374هـ، 1955م.

143 ـ خطر المربيات غير المسلمات على الطفل المسلم، خالد أحمد الشنتوت، مطابع الرشيد، بالمدينة المنورة، ط 2، 1416 هـ، 1995م.

144 ـ خطط المقريزي (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

145 ـ دائرة المعارف البريطانية.

146 ـ درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1401هـ.

147 ـ دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه د. محمد مصطفى الأعظمي، مجامع جامعة الرياض.

148 ـ دراسات في علوم القرآن د. محمد بكر إسماعيل، ط2، 1419هـ، 1999م دار المنار، القاهرة.

149 ـ دراسات في فقه اللغة للشيخ صبحي الصالح، ط دار الملايين، بيروت، 2004م.

150 ـ دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، للشيخ محمد الغزالي، ط دار الأنصار بالقاهرة.

151 ـ دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب لمحمد أمين الجكني الشنقيطي، ط1، 1375هـ، مطابع الرياض.

152 ـ دلالة الألفاظ، لإبراهيم أنيس، ط القاهرة، الأنجلو المصرية، 1980م.

153 ـ ديوان العرب للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، 1395هـ، القاهرة.

154 ـ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

155 ـ ذم التأويل لابن قدامة، تحقيق بدر البدر، ط1، 1406هـ، الدار السَّلفية، الكويت.

156 ـ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي، بيروت، دار المعرفة، للطباعة والنشر.

157 ـ الرحيق المختوم لصفي الرحمن المباركفوري، مطبوعات وزارة الأوقاف، بدولة قطر.

158 ـ الرد على المريسي لعثمان بن سعيد الدارمي. تحقيق رشيد الألمعي، ط1، 1418هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

159 ـ رسالة الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس، مطبوعة مع الأربعين في دلائل التوحيد لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق د. علي بن ناصر الفقيهي، ط1، 1404هـ.

160 ـ الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.

161 ـ رسائل الجاحظ (رسالة المعلمين) للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر.

162 ـ رواية اللغة، د. عبد الحميد الشلقاني، ط دار المعارف، مصر.

163 ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الآلوسي البغدادي، ط1، 1301هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر.

164 ـ الروض الأُنف في شرح السيرة النبوية، للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، ط دار الكتب الحديثة، 1387هـ، القاهرة.

165 ـ زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية، ط. جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1418هـ، 1998م.

166 ـ الزهد لابن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. مصورة عن دار الكتب العلمية، بيروت.

167 ـ زوائد الأصول لعبد الرحيم الأسنوي، تحقيق محمد سنان سيف، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط1، 1413هـ.

168 ـ الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، 1415هـ، 1994م.

169 ـ سبيل الجنة بالتمسك بالقرآن والسنة، للشيخ أحمد بن حجر البنعلي آل بوطامي، ط. دار الإمام البخاري، الدوحة، ط1، 1430هـ.

170 ـ السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني، ط المكتب الإسلامي، بيروت.

171 ـ السنة ومكانتها في التشريع للشيخ مصطفى السباعي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط1، 1380هـ، 1961م.

172 ـ سنن البيهقي، ط. دار المعرفة.

173 ـ سنن النسائي، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، سورية.

174 ـ سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، ط 9، 1413 هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت .

175 ـ السيرة النبوية لابن هشام، ط دار المنار، 1410هـ، 1990م، القاهرة.

176 ـ السيرة النبوية للدكتور علي محمد الصلابي، مطبوعات وزارة الأوقاف، بدولة قطر.

177 ـ شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي، اعتنى به د. محمد أبو حمدة، ط. دار عمار، ط1، 1420هـ.

178 ـ شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل، لعبد المنعم عوض الجرجاوي. ط2، 1355هـ، 1937م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

179 ـ شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية، تحقيق سعيد بن نصر، ط1، 1422هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

180 ـ شرح الفقه الأكبر د. محمد الخميس. ط1، 1414هـ، دار المسلم، الرياض.

181 ـ شرح الكوكب المنير، تحقيق د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بكلية الشريعة بمكة المكرمة، طبع بدار الفكر بدمشق 1400هـ، 1980م، طبعة العبيكان، الرياض.

182 ـ شرح اللمع للشيرازي، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1408هـ.

183 ـ شرح المفصل لابن يعيش، ط عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المثنى، القاهرة .

184 ـ شرح الورقات في أصول الفقه د. سعد بن ناصر الشتري، ط2، 1430هـ، 2009م، كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية.

185 ـ شرح أنوار السعادة: ق 14/ب. للعلامة محمد بن سليمان الكافيجي، مخطوط في مكتبة الشيخ نجم الدين الخاصة.

186 ـ شرح تنقيح الفصول للقرافي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1973م.

187 ـ شرح شواهد المغني للسيوطي، تحقيق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، دمشق .

188 ـ شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني للقاضي عبد الوهاب المالكي، ط1، 1424هـ، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات.

189 ـ شروح التلخيص، (مختصر السعد، ومواهب الفتاح، وعروس الأفراح، وحاشية الدسوقي)، ط1، دار السرور، بيروت، لبنان.
190 ـ شيخ الإسلام محمد الطاهر بن عاشور، للشيخ محمد الحبيب بالخوجة، من مطبوعات وزارة الأوقاف، بدولة قطر، طبع على نفقة أمير دولة قطر، 1425هـ، 2004م.
191 ـ الصاحبي لأحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر.
192 ـ صفوة البيان لمعاني القرآن حسنين مخلوف، ط1، 1375هـ، 1956م، دار الكتاب العربي، بمصر.
193 ـ صناعة الكتاب لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. بدر أحمد ضيف، ط1، 1410هـ، دار العلوم العربية، بيروت.
194 ـ صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، للإمام السيوطي، ط1، 1416هـ، 1996م، دار المعرفة، بيروت .
195 ـ طبقات الفقهاء الشافعيين، لابن كثير، تحقيق د. أحمد عمر هاشم، ود. محمد زينهم، ط 1413هـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
196 ـ طبقات النحويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار المعارف.
197 ـ طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيْدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973م.
198 ـ طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة، د. محمود رشدي خاطر وزملاؤه، ط2، 1983م، دار المعرفة، القاهرة.
199 ـ طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية، د. إبراهيم محمد عطا، ط1، 1407هـ، 1987م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
200 ـ عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي، ط1، دار الكتاب العربي.
201 ـ العالمية الإسلامية الثانية، لحاج حمد أبو القاسم، وما بعدها، ط2، 1996م، دار ابن حزم، بيروت.
202 ـ عبقرية اللغة العربية د. عمر فروخ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1401هـ، 1981م.
203 ـ العربية لغة العلوم والتقنية، د. عبد الصبور شاهين، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1406هـ، 1986م.
204 ـ العربية وعلم اللغة البنيوي لحلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م.

205 ـ العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ليوهان فك. ترجمة وتعليق د.رمضان عبد التواب، ط 1400هـ، 1980م، مكتبة الخانجي، مصر.
206 ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق د. خليل إبراهيم خليل، ط 1، 1422هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
207 ـ العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق أحمد أمين وزميليه، ط2، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1367هـ، القاهرة.
208 ـ العقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها: المدخل، د. محمد عبد الستار نصار، ط 1، 1403هـ، 1982م، دار الهدى للطباعة.
209 ـ علاقة الشريعة باللغة العربية، د. عبد القادر السعدي من بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، عقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، سنة 1396هـ، 1984م.
210 ـ العلاقة بين اللغة والفكر: دراسة للعلاقة اللزومية بين الفكر واللغة، د. أحمد عبد الرحمن حماد، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.
211 ـ علاقة علوم الشريعة باللغة العربية، توفيق أسعد حمارشة، من بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، الرياض.
212 ـ العلل لابن المديني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط المكتب الإسلامي، بيروت، 1392هـ.
213 ـ علل وأدوية للشيخ محمد الغزالي، ط 1، إدارة إحياء التراث، قطر، ط 1، 1404هـ ـ 1984م.
214 ـ علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف، ط 1، مكتبة دار التراث، القاهرة.
215 ـ علم النفس اللغوي لنوال عطية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 1975م.
216 ـ العلو لشمس الدين الذهبي، تحقيق أشرف عبد المقصود، ط 1، 1416هـ، مكتبة أضواء السَّلف، الرياض.
217 ـ العلوم الإسلامية لأحمد شوقي الفنجري، سلسلة التقدم العلمي، دار الثقافة العلمية، ط 1، 1985م.
218 ـ علوم الحديث ومصطلحه، للشيخ صبحي الصالح، ط16، 1986م، دار العلم للملايين، بيروت.
219 ـ علوم الدين الإسلامي، لعبد الله شحاتة، ط. الهيئة المصرية للكتاب، سنة: 1976م.

220 ـ علوم القرآن وإعجازه، للدكتور عدنان زرزور، ط1، 1426هـ، 2005م، دار الإعلام، الأردن.
221 ـ عمدة السالك وعدة الناسك، لأحمد النقيب المصري. ط 1367هـ، 1948م، مطبعة الاستقامة، القاهرة.
222 ـ عين الأدب والسياسة بهامش كتاب: «غرر الخصائص الواضحة وغرر النقائض الفاضحة»، ط، مكتبة محمد علي المليحي الكتبي، مصر.
223 ـ عيون الأخبار لابن قتيبة، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م، القاهرة.
224 ـ غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب لمحمود الآلوسي. طبع في مطبعة الشابندر في بغداد، 1327هـ.
225 ـ غياث الأمم في التياث الظلم للجويني، دار الدعوة، القاهرة، 1979م.
226 ـ الفتاوى الشاذة: معاييرها وتطبيقاتها وأسبابها وكيف نعالجها ونتوقاها، للشيخ يوسف القرضاوي، ط1، 2010م، دار الشروق، القاهرة.
227 ـ فتاوى معاصرة: للشيخ يوسف القرضاوي، ط1، 1430هـ، 2009م، دار القلم، الكويت.
228 ـ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان بن عمر الجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بمصر.
229 ـ الفرانكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب، لعبد العلي الودغيري، ط الرباط، 1993م.
230 ـ الفروق للقرافي، ط1، دار إحياء الكتب العربية، 1344هـ، القاهرة.
231 ـ الفصحى لغة القرآن، لأنور الجندي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
232 ـ فصول في علوم القرآن د. عدنان زرزور، ط1، 1419هـ، 1998م، المكتب الإسلامي، بيروت.
233 ـ فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، ط 6، الخانجي، 1996م.
234 ـ الفقه الأكبر لأبي حنيفة، ط2، العامرية، القاهرة، 1324هـ.
235 ـ فقه الجهاد للشيخ يوسف القرضاوي، ط1، 2009م، مكتبة وهبة، القاهرة.
236 ـ فقه السيرة لمحمد الغزالي، دار القلم، دمشق، ط4، 1409هـ، 1989م.
237 ـ فقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي، مطبعة نهضة مصر، ط3، 2004م.
238 ـ فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، ط3، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري.

239 ـ الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

240 ـ الفكر الأصولي وإشكالية السلطة في الإسلام: قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة، د. عبد المجيد الصغير، ط1، دار المنتخب العربي، 1994م.

241 ـ الفلك الدائر على المثل السائر، تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، ط2، 1404هـ، دار الرفاعي، الرياض.

242 ـ الفواكه الدواني للنفراوي، تحقيق عبد الوارث محمد علي، ط 1، 1418هـ، دار الكتب العلمية، بيروت .

243 ـ الفوائد المشوق إلى علوم القرآن المنسوب لابن القيم، ط5، 1979م، دار النفائس، بيروت.

244 ـ الفوز الكبير في أصول التفسير لولي الله الدهلوي، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط2، 1987م.

245 ـ في المنهجية والحوار من سلسلة إسلاميات للدكتور رشدي فكار، مطبعة أكدال الرباط، توزيع مكتبة وهبة بالقاهرة، والمشعل بالمغرب، ط، الثانية، 1983م.

246 ـ في ظلال القرآن لسيد قطب، ط1، دار الشروق.

247 ـ في قتال الكفار لابن الأمير المعروف بالصنعاني، بحث منشور ضمن مجموعة: «ذخائر علماء اليمن» اختيار القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي. جمع وإعداد د. محمد عبد الكريم الجرافي، طبع مؤسسة دار الكتاب العربي الحديث، بيروت.

248 ـ في قضايا اللغة التربوية د. محمود السيد، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت.

249 ـ قاعدة مختصرة في قتال الكفار ومهادنتهم وتحريم قتلهم لمجرد كفرهم لابن تيمية، تحقيق د. عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير آل حمد.

250 ـ القاموس المحيط للفيروز آبادي، دار الكتب العلمية، ط1، 1399هـ، 1979م.

251 ـ القراءات وأثرها على علوم العربية، د. محمد سالم محسين، مكتبة الكليات الأزهرية، 1404هـ، 1984م.

252 ـ القرآن وأثره في الدراسات النحوية د. عبد العال مكرم، طبع دار المعارف بمصر، 1968م.

253 ـ قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية لفضل حسن عباس، دار البشير، 1987م.

254 ـ القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. أحمد خطاب العمر، وزارة الأوقاف العراقية، ط1، بغداد، 1398هـ، 1978م.

255 ـ قواعد أصول الحديث أ.د. أحمد عمر هاشم، ط2، عالم الكتب، 1997م، بيروت.

256 ـ قواعد التحديث لجمال القاسمي، ط، الحلبي.

257 ـ القواعد المثلى في أسماء الله وصفاته الحسنى لابن عثيمين، ط2، 1406هـ، دار الأرقم، الكويت.

258 ـ الكاشف عن المحصول في علم الأصول، لمحمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.

259 ـ كتاب العرش للذهبي، تحقيق محمد بن خليفة التميمي، ط1، 1420هـ، دار أضواء السَّلف، الرياض.

260 ـ كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، سلسلة المعاجم والفهارس، تحقيق مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، بغداد.

261 ـ كنز العمال للمتقي الهندي ط. حيدر آباد، 1331هـ.

262 ـ الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، لعبد الرحيم الإسنوي. تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، مطبوع على الآلة الكاتبة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.

263 ـ الكوكب الدري للإسنوي، تحقيق د. محمد حسن عواد، ط1، 1405هـ، 1985م، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

264 ـ كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث، د. إميل يعقوب، مطبعة جروس برس، لبنان، 1986م.

265 ـ كيف نتعامل مع السنة ضوابط ومعالم، للشيخ القرضاوي، ط المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

266 ـ لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

267 ـ اللسان العربي والإسلام د. السيد رزق الطويل، سلسلة دعوة الحق، العدد: 60، ربيع الأول 1407هـ، 1986م، مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

268 ـ لسان حضارة القرآن لمحمد الأوراغي، ط1، 1431هـ، 2010م، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

269 ـ لطائف قرآنية، د.صلاح الخالدي، ط3، 1425هـ، 2004م، دار القلم، دمشق.

270 ـ لغات القبائل العربية في القرآن الكريم، لابن سلام (بأسفل تفسير الجلالين).

271 ـ اللغة العربية في مواجهة التحديات، إياد عبد الله، ط1، 1431هـ، 2010م، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

272 ـ اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.

273 ـ اللغة عند الطفل: تطورها والعوامل المرتبطة بها ومشكلاتها، ليلى كرم الدين خليل، مكتبة أولاد عثمان، القاهرة، 1993م.

274 ـ اللغة والمجتمع، للدكتور علي عبد الوافي، ط4، 1403هـ، 1983م، شركة عكاظ السعودية.

275 ـ اللغة والمجتمع، د. محمود السعران، ط دار المعارف، 1963م، القاهرة.

276 ـ لغتنا والحياة، لعائشة بنت الشاطئ، ط2، 1991م، دار المعارف، القاهرة.

277 ـ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي.

278 ـ ما الأدب؟ لجان بول سارتر، ترجمة محمد غنيمي هلال، القاهرة: الأنجلو المصرية، 1972م.

279 ـ مباحث في علوم القرآن، للشيخ مناع القطان، ط. 1996م، مكتبة المعارف، الرياض.

280 ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لمحمد بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق كامل محمد عويضة، ط3، 1419هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

281 ـ مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، 1962م، الكويت.

282 ـ المجامع اللغوية في العالم العربي ودورها في إثراء اللغة إفراداً وتركيباً (ضمن تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، وزارة الشؤون الثقافية، تونس، 1978م).

283 ـ مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد: (4)، لسنة 1987م.

284 ـ مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع و ترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه، ط مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، 1404هـ.

285 ـ محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين القاسمي، ط1، 1376هـ، 1957م، طبعة عيسى الحلبي.

286 ـ محاضرات عن الإمام الشافعي، للشيخ جاد الرب رمضان، لطلاب دبلوم الفقه المقارن في كلية الشريعة والقانون بالأزهر، 1966م ـ 1967م.

287 ـ محاضرات في علم النفس اللغوي، د. حنفي بن عيسى، ط الشركة الوطنية للطبع والتوزيع، الجزائر، 1980م.

288 ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، ط1، دار الفكر، بيروت، 1391هـ، 1966م.

289 ـ المحرر الوجيز، للشيخ عبد الحق بن عطية، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر.

290 ـ المحصول في علم الأصول، لفخر الدين الرازي، تحقيق طه جابر العلواني، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

291 ـ مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق محمود خاطر، دار الحديث، القاهرة.

292 ـ المختار من كنوز السنة، شرح أربعين حديثاً، محمد عبد الله دراز، ط2، 1398هـ، عني بنشره عبد الله الأنصاري.

293 ـ مدّ القاموس، لإدوارد لين، ترجمة عبد الوهاب الأمير، مجلة المورد، المجلد 5، العدد2.

294 ـ المدخل لدراسة السنة النبوية، د. الشيخ يوسف القرضاوي، ط4، 1914هـ، 1998م، مكتبة وهبة، القاهرة.

295 ـ مذكرة أصول الفقه، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ط المكتبة السَّلفية بالمدينة المنورة.

296 ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة.

297 ـ المستصفى لأبي حامد الغزالي، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1322هـ.

298 ـ المستصفى لأبي حامد الغزالي، ط1، مطبعة مصطفى محمد، 1356هـ.

299 ـ مشكلة الاستثمار لمحمد صلاح الصاوي، دار المجتمع بجدة، ودار الوفاء بالقاهرة، ط1، 1988م.

300 ـ مصادر اللغة، د. عبد الحميد الشلقاني، نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1980م.

301 ـ المصباح المنير، للفيومي، مكتبة لبنان، 1987م.

302 ـ المعارف لابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تحقيق د. ثروت عكاشة، ط2، 1996م، مصر.

303 ـ معالم السنن، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد الفقي، ط. مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.

304 ـ المعاني في ضوء أساليب القرآن، د. عبد الفتاح لاشين، ط3، 1978م، دار المعارف، القاهرة.

305 ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، بيروت.
306 ـ المعتزلة لزهدي جار الله، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1974م.
307 ـ المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، تحقيق خليل الميس، ط 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت.
308 ـ المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، قدم له خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت.
309 ـ المعجزة الكبرى: القرآن لأبي زهرة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
310 ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر.
311 ـ المعجم اللغوي التاريخي، أوغست فيشر، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة.
312 ـ المعجم الوسيط إخراج د. إبراهيم أنيس وجماعة، ط2، مطابع دار المعارف بمصر، توزيع دار الباز بمكة المكرمة.
313 ـ المعجم الوسيط، قام بإخراجه جماعة من الشيوخ، وأشرف على طبعه عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، طهران.
314 ـ معجم لغة الفقهاء لقلعة جي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1985م.
315 ـ معجم مصطلحات أصول الفقه لقطب سانو، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، 2001م.
316 ـ معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبي، تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط1، القاهرة.
317 ـ معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري، ط. دار إحياء علوم التراث، بيروت ط1، 1406هـ، 1986م.
318 ـ معنى لا إله إلا الله، لبدر الدين الزركشي، تحقيق أ. د. علي القره داغي، ط3، دار البشائر الإسلامية، 1406هـ، 1986م.
319 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق ابن يوسف محمد محب الدين عبد الحميد.
320 ـ مفاتيح الغيب تفسير الرازي، الفخر الرازي، ط1، مطبعة عبد الرحمن محمد، القاهرة.
321 ـ مفاتيح الغيب تفسير الرازي، المطبعة المصرية، بولاق، مصر، 1289هـ.

322 ـ مفتاح العلوم للسكاكي يوسف بن محمد، تحقيق نعيم زرزور، ط2، 1407هـ، 1987م، دار الكتب العلمية، بيروت.

323 ـ مفتاح العلوم للسكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.

324 ـ المفصل في علم العربية لمحمود الزمخشري، ط دار الجيل، بيروت.

325 ـ المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، وقد قام فريق من جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، بتحقيق الكتاب، وهم السادة الدكاترة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وعبد الرحمن قطامش، والسيد تقي، ومحمد إبراهيم البنا، وسليمان بن إبراهيم العايد، وعياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى 1428هـ، 2007م.

326 ـ مقاصد الشريعة الإسلامية، للشيخ الطاهر بن عاشور، تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي، ط1، ط دار البصائر للإنتاج العلمي، 1998م.

327 ـ مقالات الإسلاميين للأشعري لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1969م.

328 ـ مقالات في اللغة العربية، أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد، ط1، 2010م، مكتبة الرشد، الرياض.

329 ـ المقتبس من الأدب العربي لمجموعة من الأساتذة من جامعة قطر، ط مكتبة دار الفتح، 1995م، الدوحة، قطر.

330 ـ المقتبس من اللهجات العربية القرآنية لمحسن سالم محسن، ط مركز الإسكندرية للكتاب.

331 ـ مقدمة ابن الصَّلاح في علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط2، 1972م.

332 ـ مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، شرح وتعليق الداني ابن منير آل زهوي، ط1، 2009م، المكتبة العصرية، بيروت.

333 ـ المقدمة لابن خلدون، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1274هـ.

334 ـ مقدمتان في علوم القرآن لآرثر جيفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1972م.

335 ـ الملل والنحل للشهرستاني، مطبعة البابي الحلبي، 1381هـ، 1961م.

336 ـ من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، د.علي بن محمد الصامل، ط1، 1422هـ، 2001م، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض.

337 ـ من قضايا اللغة العربية المعاصرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، تونس، 1990م.

338 ـ المنار المنيف لابن قيم الجوزية، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط1، مكتب المعلومات الإسلامية بحلب، 1970م.

339 ـ مناقب الشافعي للبيهقي، تحقيق سيد أحمد صقر، ط. دار التراث، القاهرة، ط1، 1970م.

340 ـ مناهج البحث العلمي النظرية، د. محمد عبد الله الشرقاوي، نشر دار الثقافة العربية.

341 ـ مناهج في التفسير د.مصطفى الصاوي الجويني، ط شركة الإسكندرية للطباعة والنشر، مصر.

342 ـ منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل لعثمان بن عمر ابن الحاجب، ط1، 1405هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

343 ـ المنحى الاعتزالي في البيان وإعجاز القرآن لأحمد أبو زيد، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1986م.

344 ـ المنخول من تعليقات الأصول لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، ط1، دار الفكر، بيروت.

345 ـ منهاج الوصول للبيضاوي، طبع بمصر، 1326هـ.

346 ـ منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً للأستاذ الدكتور فاروق حمادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط 1، 1416هـ، 1995م.

347 ـ منهج البحث وتحقيق النصوص، د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م، بيروت .

348 ـ منهج التربية الإسلامية أصوله وتطبيقاته، د. علي أحمد مذكور، ط1، 1407هـ 1987م، مكتبة الفلاح، بيروت.

349 ـ منهج السياق في فهم النص د. عبد الرحمن بودرع، سلسلة كتاب الأمة العدد: 111، المحرم 1427هـ، وزارة الأوقاف، قطر.

350 ـ منهج النقد في علوم الحديث، للشيخ نور الدين عتر، ط دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط 26، 1427هـ، 2006م.

351 ـ منهج نقد المتن عند علماء الحديث لصلاح الدين بن أحمد الإدلبي، ط1، دار الآفاق الجديدة، الدار البيضاء.

352 ـ المهارات اللغوية: مدخل إلى خصائص اللغة العربية وفنونها لمحمد صالح الشنطي، ط5، دار الأندلس للنشر والتوزيع.

353 ـ المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، للسيوطي، مصدر الكتاب: موقع الوراق،
354 ـ الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي، دار الفكر العربي، القاهرة.
355 ـ الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي، ط السَّلفية، 1341هـ.
356 ـ الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي، ط1، المكتبة التجارية بمصر.
357 ـ الموافقات للشاطبي، تحقيق مشهور حسن سلمان، ط1، 1417هـ، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية.
358 ـ نحو وعي لغوي د. مازن مبارك، ط 1390هـ، 1970م، مكتبة الفرابي، دمشق.
359 ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.
360 ـ النص الشرعي وتأويله الشاطبي أنموذجاً، د. صالح سبوعي، كتاب الأمة، عدد: 117، ط1، 1428هـ، وزارة الأوقاف، قطر.
361 ـ نصيحة الملوك، تحقيق محمد الخضر، نشر وزارة الأوقاف الكويتية.
362 ـ نظرات لغوية في القرآن الكريم أ. د. صالح العايد، ط3، 1425هـ، 2004م، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية.
363 ـ نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، مكتبة مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط2، 1418هـ.
364 ـ نقض أساس التقديس، لابن تيمية، ط1، 1424هـ، تحقيق موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
365 ـ نهاية السول شرح منهاج الأصول لعبد الرحيم الأسنوي، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، ط1، 1420هـ.
366 ـ نهاية السول للإسنوي، مطبعة صبيح بمصر.
367 ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تصحيح محب الدين الخطيب، المكتبة السَّلفية.
368 ـ همع الهوامع للإمام السيوطي. ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
369 ـ الواضح في أصول الفقه لعلي بن عقيل البغدادي الحنبلي، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ.
370 ـ الوافي بالوفيات خليل بن أيبك الصفدي، ط جمعية المستشرقين الألمانية، تحقيق جماعة.

371 ـ الوجيز في أصول الفقه: الدلالات، الاجتهاد. محمد الزحيلي، مطبوعات وزارة الأوقاف، قطر.

372 ـ الزهد لابن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. مصورة عن دار الكتب العلمية، بيروت.

373 ـ الوشيعة في نقد عقائد الشيعة لموسى جار الله، ط1، 1399هـ، 1979م، لاهور.

374 ـ الوصول إلى الأصول، لابن برهان تحقيق د. عبد الحميد أبو زنيد، مكتبة المعارف، 1403هـ، الرياض.

375 ـ الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

http://www.alwarraq.com

O. Hobat mowerer, Leaning Theoy and Pesonality, Dynamics. New York: Rolannd press, 1950.

http://www.arabisation.org.ma\downloadsds\majalla\45\docs\127.-doc.

http://vb.arabseyes.com/t31441.html





فهرس الموضوعات



نبذةٌ تعريفيةٌ
الإدارة العامة للأوقاف

الوقفُ علامةٌ فارقةٌ في مسيرةِ الحضارة الإسلامية، وقد أثبت دوره ومكانته في مجالات التعليم، والصِّحة، والعمل الثقافي والاجتماعي بمختلف أشكاله. ومازالت المساجدُ، والمدارسُ، والمعاهدُ، والمستشفيات تقفُ شاهدةً على عظمة وأهمية الوقف؛ عبر تاريخنا المجيد.

وفي هذا السِّياقِ من العطاء، والتَّواصل الإنساني تهدفُ **الإدارة العامة للأوقاف** التي أُعلن عن إنشائها بالقرارِ الأميري رقم 41 لسنة 2006 إلى إدارة الأموالِ الوقفية، واستثمارها على أسس اقتصادية، وَفْق ضوابط شرعية؛ بما يكفلُ نماءها، وتحقيق شروط الواقفين.

وتُعَدُّ الأوقافُ إحدى أهمِّ مؤسسات المجتمع المدني، سواء من ناحية النشأة والقِدَم، أو الاختصاصات المناطة بها.

وانطلاقًا من النَّهضة الوقفية المعاصرة تمَّ توسيعُ نطاق الوقف، وتنويع مصارفه خلال إنشاء المصارف الوقفية الستة المشتملة على مختلف نواحي الحياة الثقافية، والتربوية، والصحية، والاجتماعية... إلخ، وذلك تشجيعاً لأهل الخيرِ، وإرشاداً لهم لوقف أموالهم على المشاريع الخيرية التنموية، وتنظيماً لقنواتِ الصَّرْف، والإنفاق؛ المساهمةِ في بناء المجتمع الإسلامي الحضاري.

وأما المصارفُ الستةُ فهي:

1 ـ المصرفُ الوقفيُّ لخدمة القرآن والسنة.

2 ـ المصرفُ الوقفيُّ لرعاية المساجد.

3 ـ المصرفُ الوقفيُّ لرعاية الأسرة والطفولة.

4 ـ المصرفُ الوقفيُّ للبرِّ والتقوى.

5 ـ المصرفُ الوقفيُّ للرِّعاية الصِّحية.

6 ـ المصرفُ الوقفيُّ للتنمية العلمية، والثقافية.

وانطلاقاً من الإيمان العميق بدور العلم الشَّرْعي، والثقافة الإسلامية بشكل خاصّ، والعلوم التطبيقية بشكلٍ عامّ في تقدُّم الأمة، وتطورها، جاء إنشاءُ «المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية» ليكونَ رافداً غنياً للعطاء الثقافي والعلمي ضمن نِطاقِ اختصاصاته. وأبرزُ مثالٍ في إطار أعمال وإنجازات هذا المصرف: رحلاتُ العمرة للمتميزين، إلى جانبِ إقامةِ العديدِ من الدَّورات العلمية.

ولا ننسى الإشارةَ إلى الدَّوْرِ المهمِّ الذي نَهَضَ به الوقف تاريخياً في تنشيطِ الحركة العلمية، والثقافية، وذلك بإقامة المدارس، والمكتبات، والمعاهد، وغيرها، ليصنعَ بذلك حضارةً أفادتْ منها الإنسانيةُ جمعاء.

من أهدافه:

ـ تشجيعُ ودَعْم الأنشطة، والفعاليات العلمية والثقافية.

ـ الحثّ على الاهتمام بالتعليم، وبيان دوره في رقيّ الإنسان، ونمو المجتمعات.

ـ نَشْر العلم الشَّرعي، والثقافة الإسلامية على أوسع نطاق، والارتقاء بمستوى العاملين في هذا المجال.

من وسائله:

ـ دَعْم إقامة المؤتمرات، والندوات، وحلقات الحوار، والمهرجانات، والمعارض، والمراكز الثقافية الدائمة، والموسمية.

ـ دَعْم وإنشاء المكتبات العامة.

ـ دعم تنظيم الدَّورات التدريبية التأهيلية؛ لتنمية المهارات، والقدرات في مختلف المجالات العلمية، والثقافية.

* * *


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com